المحتويات

الشبهة الأولى

دعوى تناقض أحاديث التفاضل بين الأنبياء(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن أحاديث النبي ﷺ في النهي عن التفاضل بين الأنبياء تتناقض مع غيرها؛ إذ يقول النبي ﷺ: "لا تُخيِّروني على موسى؛ فإن الناس يُصْعَقون، فأكون أول من يفيق، فإذا بموسى باطش بجانب العرش، فلا أدري! أكان فيمن صَعِقَ فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله"، وقال أيضًا: "لا تفضلوني على يونس بن متى، ولا تخايروا بين الأنبياء". وهذه نصوص صريحة في نهيه ﷺ عن تفضيله على أحدٍ من الأنبياء، مع أنه رُوي عنه ما يخالف ذلك؛ فقد قال ﷺ: "أنا سيد ولد آدم، ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، ولا فخر"، فكيف ينهى النبي ﷺ عن تفضيله على غيره من الأنبياء، ثم يثبت لنفسه خيريته على الناس جميعًا؟!

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية بادعاء تناقضها.

وجه إبطال الشبهة:

لا تعارض بين الأحاديث المذكورة؛ إذ إن أحاديث النهي عن المفاضلة بين الأنبياء محمولة على اعتقاد جانب النقص في حق بعضهم؛ لأن هذا كفر يتنزَّه عنه المسلم، أما اعتقاد فضل الجميع، ثم تمايزهم في هذا الفضل، فلا حرج فيه شرعًا، بل هو منطوق النصوص، قال تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، وأيضًا نُهي عن التفاضل سدًّا لذريعة الجدل والخصومة، وليس كل هذا بقادح في أفضلية النبي محمد ﷺ على الناس جميعًا، وعلى الأنبياء خاصة.

التفصيل:

لقد خلق الله الخلق وفاضل بينهم، قال ﷻ: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ (القصص: ٦٨)، فقد اختار من أرضه مكة، فجعلها مقرَّ بيته العتيق، الذي مَنْ دخله كان آمنًا، وجعل أفئدةً من الناس تهوي إليه، وأوجب على الناس الحج إليه من استطاع إليه سبيلًا، وحرَّم صيد الحرم وقطع شجره، وجعل الأعمال الصالحة فيه مضاعفة، وجعل إرادة الظلم فيه مستحقة العذاب الأليم، قال ﷻ: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾ (الحج).

واختار من الشهور شهر رمضان، ومن الليالي ليلة القدر، ومن الأيام يوم عرفة، ومن أيام الأسبوع يوم الجمعة، وفاضل الله بين الملائكة، فاختار منهم الملائكة الذين يحملون رسالته إلى رسله وأنبيائه، واصطفى الله من بني آدم الأنبياء عليهم السلام، فالأنبياء أفضل البشر، وأفضل الأنبياء الرسل، قال ﷻ: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾ ﴾ (الحج).

وقد أجمعت الأمة على تفضيل الأنبياء على غيرهم من الصديقين والشهداء والصالحين، ويدل على تفضيلهم قوله ﷻ: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ (٨٥) وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ (٨٦)﴾ (الأنعام).

وفُضِّل أبو بكر وعمر على الصحابة، يدل على ذلك ما أخرجه الترمذي من قول النبي ﷺ في أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما: "... هذان سيِّدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، إلا النبيين والمرسلين..."[1].

وقد رتَّب الله ﷻ عباده السعداء الذين أنعم الله عليهم أربع مراتب، قال ﷻ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا (٦٩)﴾ (النساء).

فأول هذه المراتب وأعلاها الأنبياء، ثم الصدِّيقون، ثم الشهداء، ثم الصالحون[2].

فالأنبياء جميعًا لهم المكانة العالية، والمنزلة السامية، وهم يمثلون الإنسان الكامل، فقد اختارهم الله تعالى واصطفاهم، وأدَّبهم فأحسن تأديبهم، ومع ذلك فإن بعضهم أفضل من بعض؛ فالحق تبارك وتعالى أخبر بأنه فضَّل بعض النبيين على بعض، قال ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّۦنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا (٥٥)﴾ (الإسراء).

وقد أجمعت الأمَّة على أن الرسل أفضل الأنبياء، والرسل بعد ذلك متفاضلون فيما بينهم، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

وأفضل الرسل خمسة: محمد ﷺ، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى عليهم السلام، وهؤلاء هم أولو العزم من الرسل، قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

وقد ذكرهم الله في كتابه في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ (الشورى: ١٣)، وفي قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ (الأحزاب: ٧).

والذي يتأمل الآيتين اللتين أخبرتا بتفاضل الأنبياء والرسل، يجد أن الله فضَّل مَنْ فضَّل منهم بإعطائه خيرًا لم يعطه غيره، أو برفع درجته فوق درجة غيره، أو باجتهاده في عبادة الله والدعوة إليه، وقيامه بالأمر الذي وُكِل إليه.

فداود ؑ فضَّله الله بإعطائه الزبور: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا (١٦٣)﴾ (النساء)، وأعطى الله موسى ؑ التوراة: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر، (١٠/ ١٠٤)، رقم (٣٩١١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٦٦٥).

٢. الرسل والرسالات، د. عمر سليمان الأشقر، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٢٠٥.

﴿تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾ (البقرة)، والكتاب هو التوراة: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ (المائدة: ٤٤)، وأعطى عيسى عليه السلام الإنجيل: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ (المائدة: ٤٦)، وفُضِّل إبراهيم باتخاذه خليلًا: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ (النساء)، وجُعِل للناس إمامًا: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ (البقرة: ١٢٤). وهؤلاء الأنبياء الخمسة وُصِفوا بأنهم أولو العزم؛ لجهادهم الكبير، وصبرهم الجميل، وتحملهم البأساء والشدة.

كما ورد النص أن هناك أنبياء اعترى عزيمتهم شيء؛ فقال عز وجل في حق آدم عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ (طه)، وقال عز وجل في حق يونس عليه السلام: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾ فَٱجْتَبَـٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٥٠﴾﴾ (القلم)، وقال عز وجل في حق يعقوب عليه السلام: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٨٤﴾ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَـٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ (يوسف)، والأمر ليس قاصرًا على مَنْ ذُكر من الرسل عليهم السلام في الآيات السابقة.

فجميع الرسل لهم صبر وعزم وتحمل، لكنهم متفاوتون في ذلك، وما من نبيٍّ إلا وقد نالته البأساء، وكابد مكابدة شاقة في تبليغ الدعوة حتى جاءهم نصر الله، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾ (يوسف)[1].

والأنبياء يفاضلون من جهة أخرى، فالنبي قد يكون نبيًّا لا غير، وقد يكون نبيًّا ملكًا، وقد يكون عبدًا رسولًا، فالنبي الذي كُذِّب ولم يُتَّبع ولم يُطَع، هذا نبيٌّ وليس بملك، أما الذي صُدِّق واتُّبع وأُطيع، فإن كان لا يأمر إلا بما أمره الله به، فهو عبدٌ نبي ليس بملك، وإن كان يأمر بما يريده مباحًا له، فهو نبي ملك، كما قال الله لسليمان عليه السلام: ﴿هَـٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾﴾ (ص)، فالنبي الملك هنا قسيم العبد الرسول، كما قال جبريل للنبي ﷺ: "يا محمد، أرسلني إليك ربك، قال: أفملكًا نبيًّا يجعلك أو عبدًا رسولًا؟ قال جبريل: تواضع لربك يا محمد، قال: بل عبدًا رسولًا"[2].

وحال العبد الرسول أكمل من حال النبي الملك، كما هو حال النبي محمد ﷺ، فإنه كان عبدًا رسولًا، مؤيَّدًا مطاعًا متبوعًا، وبذلك يكون له مثل أجر من تبعه، وينتفع به الخلق، ويُرحموا به، ويُرْحَم بهم، ولم يختر أن يكون ملكًا، لئلا ينقص؛ لما في ذلك من الاستمتاع بالرياسة والمال، عن نصيبه في الآخرة.

فالعبد الرسول أفضل عند الله من النبي الملك، ولهذا كان أمر نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم أفضل عند الله من داود وسليمان ويوسف[3].

---

١. الرسالة والرسل في العقيدة الإسلامية، د. محمد المسير، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٦٦، ٦٧.

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، (١٢/ ١٤٣)، رقم (٧١٦٠). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (٣٥/ ٣٣، ٣٤).

- **الحكمة من النهي عن التفاضل بين الأنبياء:**

وبعد أن عرضنا لمسألة التفاضل بين الأنبياء وحديث القرآن عنها، لزم إزالة الاعتراض المتوهم وجوده بين أحاديث رسول الله ﷺ، والتي ينص بعضها على النهي عن التفاضل بين النبي ﷺ وسائر الأنبياء، وبعضها ينص على أفضليته على العالمين، بأنه سيد ولد آدم.

فنقول: ما ورد من نصوص تنهى عن التفضيل بين الأنبياء، فهو محمول على اعتقاد جانب النقص في حق بعضهم، وقد ورد حديث النهي عن التفاضل بين موسى عليه السلام ومحمد ﷺ في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "استبَّ رجلان؛ رجل من المسلمين، ورجل من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمدًا على العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك، فلطم وجه اليهودي، فذهب اليهودي إلى النبي ﷺ، فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فدعا النبي ﷺ المسلم فسأله عند ذلك، فأخبره، فقال النبي ﷺ: لا تُخيِّروني على موسى..." الحديث[1].

وفي حديث آخر: "ولا أقول إن أحدًا أفضل من يونس بن متى"[2]، ومع ذلك وردت أحاديث أخر تثبت أفضلية النبي ﷺ على البشر جميعًا، منها: "أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفَّع"[3] وللعلماء في الجمع بين هذه الأحاديث والتأليف بين معانيها تأويلات عديدة:

جاء في "مرقاة المفاتيح": "قوله: "لا تخيروني على موسى" أي: لا تفضلوني عليه، وهذا قول قاله على سبيل التواضع أولًا، ثم ليردع الأمة عن التخيير بين أنبياء الله من تلقاء أنفسهم ثانيًا؛ فإن ذلك يفضي بهم إلى العصبية، فينتهز الشيطان منهم عند ذلك فرصة، فيقعون في مهواة الغي، ولهذا قال: "لا تخيروني من بين الأنبياء"[4]؛ أي: لا تُقْدِمُوا على ذلك بأهوائكم وآرائكم، بل بما آتاكم الله من البيان، وعلى هذا النحو قوله: "ولا أقول: إن أحدًا خير من يونس بن متى"؛ أي: لا أقول من تلقاء نفسي، ولا أُفَضِّلُ أحدًا عليه في النبوة والرسالة؛ فإن شأنهما لا يختلف باختلاف الأشخاص، بل نقول: كل مَنْ أُكرم بالنبوة، فإنهم سواء فيما جاءوا به عن الله، وإن اختلفت مراتبهم، وكذلك من أُكْرِمَ بالرسالة، وإليه الإشارة بقوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ (البقرة: ٢٨٥)، وإنما خَصَّ يونس عليه السلام بالذكر من بين الرسل، لما قص الله عليه في كتابه من أمر يونس وتَوَلِّيه عن قومه، وضجرته عن تَثَبُّطهم في الإجابة، وقلة الاحتمال عنهم والاحتيال بهم حين راموا التنصل؛ فقال ﷺ: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ (القلم: ٤٨)،

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الخصومات، باب: ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي، (٥/ ٨٥)، رقم (٢٤١١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسى عليه السلام، (٨/ ٣٤٩٨، ٣٤٩٩)، رقم (٦٠٣٨).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾، (٦/ ٥٢٠)، رقم (٣٤١٥).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا على جميع الخلائق، (٨/ ٣٤١١)، رقم (٥٨٣٠).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾، (٨/ ١٥٢)، رقم (٤٦٣٨).

وقال في سورة الصافات: ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ (الصافات)، فلم يأمن أن يخامر بواطن الضعفاء من أمته ما يعود إلى نقيصة في حقه، فنبأهم أن ذلك ليس بقادح فيما آتاه من فضله، وأنه مع ما كان من شأنه كسائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين"[1].

وأما قوله: "لا تخيروني من بين الأنبياء"، فجوابه من خمسة أوجه:

أحدها: أنه قاله قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم.

الثاني: قاله أدبًا وتواضعًا.

الثالث: أن المنهي إنما هو عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص المفضول.

الرابع: إنما نهى عن تفضيل يؤدي إلى الخصومة.

الخامس: أن النهي مختص بالتفضيل في النبوة نفسها، ولا تفاضل فيها، وإنما التفاضل في الخصائص، وفضائل أخرى، ولا بد من اعتقاد التفضيل، فقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، وقال ﷻ أيضًا: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ (الإسراء: ٥٥)[2]. وقوله: "أنا سيد ولد آدم" أي: أنا المقدم عليهم.

وإن قيل: كيف الجمع بين هذا وبين قوله ﷺ: "ولا أقول إن أحدًا أفضل من يونس بن متى"؟

فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون نهيه عن تفضيله قبل إعلامه بأنه سيد ولد آدم.

ثانيها: أن يكون علم، غير أنه نهى عن تفضيله على يونس لثلاثة أشياء:

الأول: أنَّ تفضيل شخص على شخص نوع نقص للآخر، والمعنى: قولوا ما قيل لكم، ولا تخيروا برأيكم، وليس المراد ألا تعتقدوا تفضيل قوم على قوم، فقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾. **والثاني:** أن يفضل عليه في صبره ومعاناة قومه، فإن نبينا ﷺ لم يفضل الأنبياء بمعاناة قومه، بل بموهبة الله ﷻ له الفضل. **والثالث:** أن يكون دل الناس على التواضع؛ لأنه إذا تواضع هو مع شرفه، فغيره أولى بذلك.

ثالثها: أن السيادة هي التقدم، فأشار بتقدمه في القيامة في الشفاعة على الخلق، ولم يتعرض بذكر فضل[3].

وبما نقلناه عن العلماء يرتفع التناقض المتوهم بين النصوص التي فيها النهي عن التفاضل بين الأنبياء، وبين قول المصطفى: "أنا سيد ولد آدم"؛ حيث ينحصر الجمع بينهما بإرادة التواضع، ورفع الخصومات؛ لا سيما وأن الحديث الذي ذُكر فيه أن النبي قال: "لا تخيروني على موسى..." كان بسبب مخاصمة حدثت بين مسلم ويهودي، وأدى ذلك إلى لطم المسلم لليهودي بيده؛ بسبب أنه حلف بأفضلية موسى عليه السلام على العالمين، فقال النبي ﷺ ذلك الكلام، وينهى عن التفاضل الذي يصل إلى هذا الحد من الخصومة والتناحر بين أهل ملتين. أما ما قاله النبي ﷺ بشأن نفسه: "لا تخيروني من بين الأنبياء"، فيحتمل أن يكون قاله قبل أن يُوحَى إليه

١. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، (١٦/ ٣٤٧: ٣٤٩).

٢. المرجع السابق، (١٦/ ٤٠٣، ٤٠٤).

٣. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: علي حسن البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (١/ ٩٧١).

بأنه "سيد الناس يوم القيامة"، وأن ما ذكر بعدم تفضيله على يونس عليه السلام؛ ذلك لأن في تفضيل شخص على آخر نقصًا للآخر - كما ذكرنا آنفًا.

ومن أجل تثبيت تلك العقيدة في نفوس الناس؛ فإنه ذكر فضيلة لموسى عليه السلام، إذ قال: "إن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق"، فهو ﷺ قد أثبت لنفسه أولية الإفاقة، إلا أنه عَقَّبَ على ذلك بأن موسى قد أفاق قبله، ولعله قد جُوزي بصعقة الطور، لما طلب من ربه أن يراه، وبذلك يثبت لموسى فضيلة في هذا الموقف الذي حدث فيه المشادة بين المسلم واليهودي، حتى لا يكون الموقف عاريًا عن الدليل لقول النبي ﷺ: "لا تخيروني على موسى".

- **من الحكمة سد ذريعة الجدال والخصومة:**

ثم إن النبي ﷺ لما نهى عن التفضيل بين الأنبياء كان ذلك سدًّا لذريعة الجدال والتنازع، ولم ينه ﷺ عن التفاضل بذكر بعض الفضائل، وما ورد من أحاديث تنهى المسلمين عن تفضيل بعض النبيين على بعض، فإنها لا تعارض النصوص القرآنية التي تدل على أن الله فضَّل بعض الأنبياء على بعض، وبعض المرسلين على بعض، وينبغي أن يُحمل النهي الذي ورد في الأحاديث على النهي عن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية والانتقاص، أو كان هذا التفضيل يُؤدي إلى خصومة أو فتنة، يدلنا على هذا سبب الحديث الذي تقدم ذكره فيما حدث بين اليهودي والمسلم من السبِّ والضرب.

قال ابن حجر في هذه المسألة: "قال العلماء في نهيه ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نُهي عن ذلك من يقوله برأيه، لا من يقوله بدليل، أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضول، أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع، أو المراد: لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل، بحيث لا يترك للمفضول فضيلة، فالإمام مثلًا إذا قلنا: إنه أفضل من المؤذن، لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان.

وقيل: النهي عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها؛ كقوله ﷻ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾، ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض لقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، وقال الحليمي: الأخبار الواردة في النهي عن التخيير إنما هي في مجادلة أهل الكتاب، وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالمخايرة؛ لأن المخايرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يَؤْمَن أن يخرج أحدهما إلى الازدراء بالآخر، فيفضي إلى الكفر. فأما إذا كان التخيير مستندًا إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان، فلا يدخل في النهي"[1].

وجاء في "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي: إنما نُهي عن الخوض في ذلك؛ لأن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدال، وذلك قد يؤدي إلى أن يُذكر بعضهم بما لا ينبغي أن يُذكر به، وقد يُؤدي إلى قلة احترامهم عند المماراة... وأحسن من هذا قول من قال: إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة، التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطاف والمعجزات والمتباينات، وأما النبوة في نفسها فلا تفاضل، وإنما

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٥١٤).

تتفاضل بأمور أُخَر زائدة عليها، ولذلك منهم رسل وأولو عزم، ومنهم من اتُّخِذَ خليلًا، ومنهم من كلَّمه الله... فالقول بتفضيل بعضهم على بعض، إنما بما مُنِحَ من الفضائل، وأُعطي من الوسائل[1].

ومعنى ذلك أن حكم التفضيل إنما هو لله ﷻ، وليس لبشر، وما علينا إلا الانقياد والتسليم، وليس التفضيل أمر عصبية، وإنما هو أمر دين وخلق، وليس التفضيل تخاصمًا وتشاجرًا، وإنما هو تواضع وشكر لله.

ومع ذلك فإن الفضل مراتب، والكمال درجات، فإذا كان الأنبياء جميعًا أفضل البشر، فإن أولي العزم من الرسل أفضل الأنبياء، وإن محمدًا ﷺ أفضل أولي العزم، فهو ﷺ سيد الأنبياء وخير خلق الله.

وقد جاء في الصحيح: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مُشفَّع".

وأخرج البخاري في صحيحه بسنده عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: "أُعطيت خمسًا لم يُعْطَهُنَّ أحدٌ قبلي، نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر، وجُعِلَتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليُصَلِّ، وأُحِلَّت لي الغنائم، ولم تَحِلَّ لأحد قبلي، وأُعْطِيتُ الشفاعة، وكان النبي يُبْعَثُ إلى قومه خاصة وبُعِثْتُ إلى الناس عامة"[2]. وفي حديث آخر: "فُضِّلت على الأنبياء بستٍّ..." ذكر الخمسة السابقة، وزاد "وخُتم بي النبيون"[3]. والعدد لا مفهوم له، والمراد تعداد الخصائص المحمدية[4].

فلم يقتصر تفضيل النبي ﷺ على هذه الخصائص الستِّ فقط، بل إنه فُضِّلَ ﷺ بالكثير والكثير من الفضائل التي وهبها الله له، والمعجزات التي أيده الله بها.

ومن خلال ما سبق يتبين أنه لا تعارض بين أقوال النبي ﷺ في نهيه عن التفضيل بين الأنبياء، وقوله: "أنا سيد ولد آدم" لأن ذلك يُحْمل على أمور أهمها: التواضع، وألا يؤدي ذلك إلى انتقاص درجة نبي معين؛ لأن التفضيل من الله؛ وألا يؤدي ذلك إلى التناصر والتخاصم والجدال، وقد يكون النهي عن ذلك قبل أن يُنبَّأ بأنه سيد الأولين والآخرين، فقد ثبت بالنصوص أنه أفضل الناس جميعًا، وأفضل الأنبياء على وجه الخصوص؛ لِـمَا وهبه الله من فضائل وكرامات ومعجزات فاقت الأنبياء والمرسلين جميعًا.

الخلاصة:

- إن الله لما خلق الخلق فضَّل بعضهم على بعض، ففضَّل بعض الأماكن على بعض، وكذلك بعض الشهور والأيام. حتى إنه ﷻ فاضل بين الملائكة، وكذلك فاضل بين الناس، فجعل الأنبياء والرسل عليهم السلام أفضل الناس، قال ﷻ: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِي

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٣/ ٢٦٢) بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التيمم، باب رقم (١)، (١/ ٥١٩)، رقم (٣٣٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (٣/ ١٠٨٣)، رقم (١١٤٣).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (٣/ ١٠٨٤)، رقم (١١٤٧).

٤. الرسالة والرسل في العقيدة الإسلامية، د. محمد المسير، مرجع سابق، ص٦٨ بتصرف.

مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾ ﴾ (الحج).

- لقد فاضل الله ﷻ بين الأنبياء، قال ﷻ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، وكان هذا التفضيل بسبب إعطاء المفضَّل ما لم يُعطَ المفضَّل عليه، كرفعه درجة على غيره، أو اجتهاده في عبادة الله ﷻ، واختار الله ﷻ أولي العزم، ليكونوا أفضل الأنبياء والرسل؛ لِمَا قدموه من الجهاد الكبير والصبر والتحمل لشدة البلاء.
- إنَّ ما ورد عن النبي ﷺ بشأن النهي عن التفضيل بين الأنبياء، فذلك بسبب حادثة وقعت بين مسلم ويهودي، مما أدى إلى ضرب المسلم اليهودي، فنهى النبي عن تخييره على موسى عليه السلام؛ لرفع هذا اللجج والخصومة التي وقعت بين أهل ملتين، نتيجة تفضيل كل واحد لنبيه.
- وأيضًا نهى عن ذلك من أجل عدم انتقاص نبي من الأنبياء؛ إذ إن كلهم مفضَّلون، وتفضيلهم هذا من قبل الله لهم، لا من ذات أنفسهم، إذن المنهي عنه هو التفاضل في النبوة ذاتها، وليس النهي عن التفاضل في الفضائل المعجزات.
- وذكر النبي ﷺ أنه سيد ولد آدم، فذلك أُوِّل بأنه قال بعدم التفضيل قبل أن يعلم بذلك، أو أن المقصود تقدمه في الشفاعة يوم القيامة؛ لأنه لم يذكر الفضل، لا سيما وأن ذلك تفضيل وهِبَة من الله له، وقد أكد ﷺ كلامه بقوله: ولا فخر.
- إن النبي محمدًا ﷺ أفضل الأنبياء جميعًا، لِمَا آتاه الله من فضائل، ولما ميَّزه بميزات فاق بها الأنبياء قبله، وحاز بها درجة الشرف في التقدم عليهم، وقد أكد ذلك بقوله: "فُضِّلتُ"، فنسب فعل الفضل والهبة إلى الله، لا إلى ذات نفسه، ومن هنا يتم الجمع بين الأحاديث.

الشبهة الثانية

الطعن في أحاديث منح الأنبياء قوة خاصة في الجماع(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض منكري السنة في صحة الأحاديث الواردة في منح الأنبياء قوة خاصة في الجماع، من ذلك حديث أنس بن مالك قال: "كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار، وهنَّ إحدى عشرة، قال: قلت لأنس: أوكان يُطِيقُهُ؟ قال: كنا نتحدَّث أنه أُعطي قوة ثلاثين"، ويزعمون أن هذا الحديث يعارض القرآن الكريم الذي يبيِّن أنه ﷺ كان يقضي ليله في القيام والعبادة، ويقضي نهاره في الجهاد ونشر الدعوة، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ (المزمل: ٢٠).

كما أنه يَصعُب أن يخبر النبي ﷺ بما يحدث بينه وبين زوجاته، وأن يُفصِح عن القوة التي منحها الله إياه، ويتساءلون ما الذي يعود على الأمة من نفعٍ إذا علمت

(*) دفاعًا عن رسول الله ﷺ، محمد يوسف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م. زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، صلاح الدين مقبول أحمد، دار عالم الكتب، السعودية، د. ت. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

أن النبي كان يتمتع بهذا القدر من القوة، وكيف تسنّى لأنس بن مالك أن يعرف هذا؟ أأخبره به النبي ﷺ، أم أخبرته زوجاته، أم تجسس أنس على النبي ﷺ؟! وعلى غِرار ذلك فهم ينكرون حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي ورد فيه أن سيدنا سليمان أقسم ليطوفنَّ على سبعين امرأة، ويتساءلون من أين لسليمان أن يخلق الله من مَائِهِ هذا العدد في ليلةٍ واحدة، وهل يُعقل هذا لرجلٍ؟

وهم يؤيدون زعمهم هذا باختلاف الروايات حول عدد زوجات سليمان، هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في صحة هذه الأحاديث، ومن ثَمَّ التشكيك في السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن الأحاديث الواردة في منح الأنبياء قوة خاصة في الجماع أحاديث صحيحة ثابتة، بل في أعلى درجات الصحة، ولا غرابة في معرفة أنس رضي الله عنه طواف النبي ﷺ على نسائه؛ إذ كان خادم رسول الله ﷺ، ولازمه مدة عشر سنوات، منذ أن كان في العاشرة من عمره، وفي معرفة مثل ذلك عن النبي ﷺ فائدة عظيمة، هي بيان أحكام الشريعة وأدق تفاصيلها.

٢) كان طوافه ﷺ على نسائه في ساعةٍ واحدةٍ من ليلٍ أو نهارٍ، وليس في كل وقتٍ كما صرَّح بذلك حديث أنس، وهذا الطواف يعدُّ بيانًا عمليًّا لما جاء في القرآن الكريم من قول الله عز وجل: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (النساء: ١٩)، ومن ثم فلا تعارض ألبتة بين هذا وبين القرآن الذي بيَّن أنه ﷺ كان يقضي ليله في القيام والعبادة، ويقضي نهاره في الجهاد ونشر الدعوة.

٣) إن تعدد روايات حديث أبي هريرة واختلافها في ذكر عدد نساء سليمان عليه السلام هو اختلاف ظاهريٌّ فحسب؛ فإن الحديث في أعلى درجات الصحة، ومع ذلك فقد ذهب العلماء - ومنهم ابن حجر - إلى إمكانية الجمع بينها، فقالوا: إن الستين كنَّ حرائر، وما زاد عليهن كن سراري أو العكس، وأما السبعون فللمبالغة، وأما التسعون والمائة فكن دون المائة وفوق التسعين.

التفصيل:

أولا. إن أحاديث منح الأنبياء قوة خاصة في الجماع ثابتة، ومعرفة مثل ذلك عن رسول الله ﷺ له فائدة عظيمة:

لقد خلق الله عز وجل الأنبياء والرسل، وفضَّلهم على سائر البشر، ثم فَضَّل أولي العزم منهم، قال عز وجل: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، ثم اصطفى محمدًا ﷺ من أولي العزم. لكن الله عز وجل جعل لنبينا محمد ﷺ معجزاتٍ وخصائصَ وفضائلَ تميزه عن بقية الأنبياء، بل عن بقية البشر عمومًا، وقد أقر ﷺ بهذا التفضيل قائلًا: "فُضِّلْتُ على الأنبياء بستٍّ..."[1].

كما أن الله عز وجل أعطى للأنبياء قوة خاصة في الجماع، وقد أقر بذلك علماء الأمة سلفًا وخلفًا؛ وذلك لأن النقص في هذا الشيء يُعَدُّ عيبًا، وحاشاهم - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - عن العيب والنقص، فالأنبياء معصومون، ولنضرب لذلك مثالين من

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (٣/ ١٠٨٤)، رقم (١١٤٧).

الأنبياء؛ هما سيدنا محمد وسيدنا سليمان عليهما السلام، ولنبدأ بسيدنا محمد ﷺ.

فلقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك ﷺ قال: "كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل أو النهار، وهن إحدى عشرة. قال: قلت لأنس: أَوَ كان يطيقه؟! قال: كنا نتحدث أنه أُعْطِي قوة ثلاثين. وقال سعيد عن قتادة: إن أنسًا حدثهم: تسع نسوة"[١].

كما روى البخاري أيضًا عن محمد بن المنتشر قال: "ذكرتُه لعائشة رضي الله عنها، فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، كنت أُطَيِّبُ رسول الله ﷺ، فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرمًا ينضخُ طيبًا"[٢]. وعن أنس ﷺ: "أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسلٍ واحدٍ"[٣].

يقول ابن حجر: "وفي هذا الحديث من الفوائد... ما أُعْطِيَ النبي ﷺ من القوة على الجماع، وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية"[٤].

وقال الصنعاني: "وفي الحديث دلالة على أنه ﷺ كان أكمل الرجال في الرجولية؛ حيث كان له هذه القوة"[٥].

ومن ثم فقد دلت أقوال النبي ﷺ السابقة، والتعليق عليها على قوة النبي ﷺ خاصةً في جِماعه، فلقد أعطاه الله ﷻ قوة ثلاثين رجلًا في الجماع، بل قد روى قتادة عن أنس بن مالك أيضًا: "أن رسول الله ﷺ كان يدور على نسائه في الساعة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة: قال (أي قتادة): قلت لأنس بن مالك: فهل كان يطيق ذلك؟ قال: كنا نتحدث أنه أُعطي قوة أربعين"[٦].

وقد روى زيد بن أرقم: "إن الرجل من أهل الجنة يُعْطَى قوة مائة رجل في الأكل والشرب والشهوة والجماع..."[٧]. يقول ابن حجر مُعَلِّقًا على هذا الحديث: "فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف"[٨].

وللجماع فوائد دينية وعقلية؛ ولذلك خَصَّ الله ﷻ الأنبياء بالقوة عليه، بل إنها تعدُّ معجزةً خارقةً للعادة، وليست سحرًا، كما يدعي البعض أن النبي ﷺ سُحِرَ فأُعطى قوة ثلاثين رجلًا، وفي هذا يقول الإمام العلامة المناوي رحمه الله: "فإن قلت: هل للتمدح بكثرة الجماع

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد، (١/ ٤٤٩)، رقم (٢٦٨).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحدٍ، (١/ ٤٤٨)، رقم (٢٦٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام، (٥/ ١٨٦٧)، رقم (٢٧٩٧).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: جواز نوم الجنب، (٢/ ٨٥٣)، رقم (٦٩٣).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٤٥١).

٥. سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (٦/ ١٢٨).

٦. صحيح: أخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند قتادة عن أنس، (٥/ ٤٥٦)، رقم (٣١٧٦). وصححه حسين سليم أسد في تعليقه على مسند أبي يعلى.

٧. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث زيد بن أرقم ﷺ، رقم (١٩٣٣٣). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٤٥٠).

للنبي ﷺ من فائدةٍ دينيةٍ أو عقليةٍ لا يشاركه فيها غير الأنبياء من البرية؟ قلت: نعم - بل هي معجزة من معجزاته السُّنِّيَّة؛ إذ قد تواتر تواترًا معنويًّا، أنه كان قليل الأكل، وكان إذا تعشَّى لم يتغدَّ، وعكسه، وربما طوى أيامًا، والعقل يقضي بأن كثرة الجماع إنما تنشأ عن كثرة الأكل؛ إذ الرحم يجذب قوة الرجل، ولا يجبر ذلك النقص إلا كثرة الغذاء، فكثرة الجماع لا تجتمع مع قلة الغذاء عقلًا ولا طِبًّا ولا عُرْفًا، إلا أن يقع على وجه خرق العادة، فكان من قبيل الجمع بين الضدين، وذلك من أعظم المعجزات فتدبَّر"[1].

ونظرًا لأن الله ﷻ أنزل الوحي على رسوله ﷺ، والوحي ثقيل كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾﴾ (المزمل)، ولكي يستطيع رسول الله ﷺ تحمل نزول الوحي عليه - وهو بهذا الثقل - آتاه الله قوة جسمانية، فكان لا بد أن يكون لهذه القوة أثر في طاقته الطبيعية في المعاشرة الزوجية، فكان لا بد أن يُؤتى من الرغبة ما يتناسب مع هذه الطاقة، ومن هنا جاء الربط بين قوة رسول الله ﷺ الجسمانية وقوته في الجماع، ويؤكد ذلك ابن حجر قائلًا: وقد وقع للنبي ﷺ من ذلك أبلغ المعجزة؛ لأنه مع اشتغاله بعبادة ربه وعلومه ومعالجة الخلق، كان متقللًا من المآكل والمشارب المقتضية لضعف البدن على كثرة الجماع، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في ليلةٍ بغسلٍ واحد، وهن إحدى عشرة امرأة[2]، ويُقال: إن كل من كان أتقى لله فشهوته أشد؛ لأن الذي لا يتقي يتفرج بالنظر ونحوه.

ومن هنا فقد حُبِّبَ إلى رسول الله ﷺ النساء، كما جاء في الحديث: "حُبِّبَ إِلَيَّ النساء والطيب، وجُعلت قُرَّة عيني في الصلاة"[3]؛ لأن النبي ﷺ بشر، ولا بد للبشري الكامل من هذا، ونقص هذه الرغبة عند الإنسان يعدُّ نقصًا وليس كمالًا كما يظن البعض، وحاشا نبينا ﷺ من أي وصفٍ بالنقص.

وهناك دليل آخر على أن هذه الأشياء من خصائص النبي ﷺ، ألا وهو حديث مرضه ﷺ، فالنبي إذا مرض يكون وَقْعُ المرض عليه مضاعفًا، فعن الحارث بن سويد عن عبد الله، قال: "دخلت على رسول الله ﷺ وهو يُوعَك، فقلت: يا رسول الله، إنك توعك وعكًا شديدًا، قال: أجل، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم، قلت: ذلك بأن لك أجرين، قال: أجل، ذلك كذلك..."[4].

ومن ثَمَّ، فإن اشتداد المرض ومضاعفته عليه ﷺ لدليلٌ على قوته الجسمانية، فليس بمستغربٍ بعد هذا أن يُعطى النبي ﷺ قوةً خاصةً في الجماع.

وفضلًا عن هذا، فإن هذه المعاشرة الزوجية صدقة، كما قال النبي ﷺ: "وفي بُضْع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته، ويكون له فيها أجر؟!

---

١. فيض القدير، المناوي، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، (١/ ١٣٠).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٣٣).

٣. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: عِشرة النساء، باب: حُبِّ النساء، (٢/ ٦٤٩)، رقم (٣٩٥٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٣٩٤٠).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المرضى، باب: أشد الناس بلاء، (١٠/ ١١٦)، رقم (٥٦٤٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك...، (٩/ ٣٧٠٠)، رقم (٦٤٣٧).

قال: أرأيتم لو وضعها في حرامٍ، أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر"[1].

وعليه، فإن ما سبق لا يدل بحالٍ على هوس النبي ﷺ بالجماع كما يدَّعي مثيرو الشبهة؛ إذ الأمر في ذلك راجع إلى قيامه بواجب العدل بين أهل بيته، كما أنه يرجع إلى طبيعته البشرية، وما اختصه به ربه ﷻ، فهو مع ما طُبعت عليه بشريته من كثرة الجماع، فهو أعبد الناس، ولم يخلَّ بعبادته شيئًا؛ لأنه ﷺ لم يكن يأتيها إلا على مشروعيتها، وهذا هو غاية العصمة والكمال في البشرية[2].

وإن المتأمل في أحاديث النبي ﷺ يجد أن كثيرًا من الأفعال قد بُنِيَت للمفعول (أُعْطى، حُبِّبَ، أُوعَك، جُعلت...)؛ لتدل دلالة كاملة على أن كلامه ﷺ وفعله وتقريره إنما هو وحي من الله تعالى له، فالنبي ﷺ زُوِّج فَتَزَوَّج وأُمِرَ فَفَعل، فزيجات النبي ﷺ كلها كانت لحكمةٍ شرعية، كما أن عدد زوجاته خاص به وحده دون الناس.

وهكذا يتبين لنا قوة النبي ﷺ في النكاح، وأن هذه القوة تعد معجزةً خارقةً للعادة، وليست سحرًا، كما أن هذه القوة خاصة بجميع الأنبياء عليهم السلام، ومنهم نبي الله سليمان ﷺ، وهو مدار حديثنا في السطور القادمة.

فقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "قال سليمان بن داود: لأطوفنَّ الليلة على سبعين امرأة، تحمل كل امرأة فارسًا يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: إن شاء الله. فلم يقل، ولم تحمل شيئًا إلا واحدًا ساقطًا أحد شِقَّيه. فقال النبي ﷺ: لو قالها لجاهدوا في سبيل الله"[3].

قال النووي: "وفي هذا بيان ما خُصَّ به الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم من القوة على إطاقة هذا في ليلةٍ واحدةٍ، وكان نبينا ﷺ يطوف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في الصحيحين، وهذا كله من زيادة القوة"[4].

ويقول ابن حجر: "وفيه ما خُصَّ به الأنبياء من القوة على الجماع الدال ذلك على صحة البنية، وقوة الفحولية، وكمال الرجولية، مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم"[5].

وقال المناوي: "إن سليمان ﷺ تمنَّى أن يكون له مُلكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعده، فأُعطيَ الملك، وأُعطيَ القوة في الجماع؛ ليتم له الملك على خرق العادة من كل الجهات؛ لأن الملوك يتخذون من الحرائر والسراري بقدر ما أُحل لهم ويستطيعونه، فأُعطي سليمان ﷺ

---

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، (٤/ ١٦٣٢)، رقم (٢٢٩٢).
2. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد الشربيني، مرجع سابق، ص٤٩٣.
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَٰنَ ﴾، (٦/ ٥٢٨)، رقم (٣٤٢٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين، (٦/ ٢٥٦٨)، رقم (٤٢٠٨).
4. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٦/ ٢٥٧٠).
5. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٣٣).

تلك الخصوصية ليتميز بها عنهم، فكان نساؤه من جنس ملكه الذي لا ينبغي لأحدٍ من بعده"[١].

وقال ابن حجر أيضًا: "قال ابن الجوزي: فإن قيل: من أين لسليمان أن يُخْلَقَ من مَائِه هذا العدد في ليلةٍ واحدةٍ؛ لا جائز أن يكون بوحي؛ لأنه ما وقع، ولا جائز أن يكون الأمر في ذلك إليه؛ لأن الإرادة لله؟ والجواب: أنه من جنس التمنِّي على الله، والسؤال له أن يفعل، والقسم عليه، كقول أنس بن النضر: والله لا يُكسر سِنُّها، ويحتمل أن يكون لما أجاب الله دعوته أن يهب له ملكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعده، كان هذا عنده من جملة ذلك فجزم به، وأقرب الاحتمالات ما ذكرته أولًا. قلت (أي ابن حجر): ويحتمل أن يكون أوحي إليه بذلك مقيدًا بشرط الاستثناء، فنسي الاستثناء، فلم يقع ذلك لفقدان الشرط، ومن ثمَّ ساغ له أولًا أن يحلف... وفيه - أي الحديث - جواز السهو على الأنبياء، وأن ذلك لا يقدح في علو منصبهم"[٢].

وبهذا نخلص إلى أن الله عز وجل أعطى لسيدنا سليمان عليه السلام ملكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعده، وكان الله عز وجل يستجيب لدعائه، فليس بعزيزٍ على الله عز وجل أن يخلق له سبعين أو مائة أو أقل من ذلك أو أكثر من مَائِهِ عليه السلام، لكنه نسي تقديم مشيئة الله عز وجل فلم يتحقق له ما تمنّاه.

أما عن الحكمة من معرفة مثل هذه الأشياء عن الأنبياء فعظيمة؛ فنبينا ﷺ لم يترك شاردةً ولا واردةً من أمر الدين إلا وقد بيَّنها لأمته؛ لذا وصلت إلينا سنته ﷺ القولية والفعلية والتقريرية، لكنَّ هناك أمورًا لا نعرفها إلا من خلال حياته الخاصة، ولا يخبرنا بهذه الأمور إلا الأقربون من النبي ﷺ، مثل زوجاته وخُدَّامه.

ومن ثم فليس من المستغرب أن يخبر النبي ﷺ بما يحدث بينه وبين زوجاته، أو يفصح بقوةٍ منحها الله إياه في النكاح، طالما أن في ذلك إفادة لأمته، فليس في حياة النبي ﷺ الخاصة ما يشوِّه سيرته العطرة، وليس في رواية رواة السنة من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم وصولًا إلى أئمة المحدثين كالبخاري ومسلم - عن حياته الخاصة ما يدعو إلى الحرج؛ لأنه ﷺ معصوم في سلوكه وهديه، وما ينقل عنه من حياته الخاصة دين، وللأمة فيه القدوة والأسوة الحسنة، وليس أدل على ذلك مما ورد من اختلافهم في جواز القُبلَة للصائم، وفي طلوع الصبح على الجُنُب وهو صائم، فسألوا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فأخبرتهم أن ذلك وقع من النبي ﷺ، فرجعوا إلى ذلك، وعلموا أنه لا حرج على فاعله.

وهذا النقل لما يخصُّه ﷺ في حياته الخاصة، حث عليه، وكان بإذنه، بدليل ما رُوي "أن رجلًا سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يُكسِل، هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة، فقال ﷺ: إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل"[٣]، كما دل على أن النقل من الدين قوله عز وجل: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾﴾ (النساء)، فهذا نصٌ قرآني صريح يأمر بحسن

١. فيض القدير، المناوي، مرجع سابق، (٤/ ٦٥٩).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٣٣).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء، (٣/ ٩٠٧)، رقم (٧٧٠).

صحبة الزوجة بكل ما تعنيه كلمة "المعروف"، ومعلوم أن مراد الله في كتابه، من مهام النبي ﷺ لقوله ﷻ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤). ومن هنا كان نقل هذا البيان في الحياة الخاصة لرسول الله ﷺ ـ قولًا وعملًا ـ دينًا واجبًا ذكره؛ لتتعلم الأمة المراد بخطاب ربها ﷻ: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (النساء:١٩)[(١)].

ومن ثم فإن الحديث الذي رواه أنس بن مالك ﷺ في طوافه ﷺ على نسائه في ليلةٍ واحدةٍ، قد علَّم الأمة أن العدل في القسمة بين الزوجات مودةً واستئناسًا أمر واجب، وفي هذا بيان عملي لهم بأن يعطوا كل ذي حقٍ حقه، كما علَّمنا هذا الحديث اختصاص النبي ﷺ بالقوة في الجماع، وهذه القوة ناشئة عن القوة الجسدية عمومًا، فالصحابة ﷺ كانوا يحتمون برسول الله ﷺ إذا حمي الوطيس واشتدت المعركة، وكان يقوم بأصعب دورٍ في أي عمل كان يعمله مع الصحابة مثل جمع الحطب، وعندما صارع ركانة صرعه ﷺ، وهذه القوة تؤثر على مرضه أيضًا، فهو يُوعك كما يُوعك الرجلان من أمته؛ وذلك لأن له أجرين.

أما ما أُثير حول راوي الخبر ـ وهو سيدنا أنس بن مالك ـ فمردود، والأدلة على ذلك ما يأتي:

- دخل أنس بن مالك بيت النبوة وهو صبي صغير عنده من العمر عشر سنين كما نصَّت على ذلك الروايات الصحيحة، ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن شهاب قال: "أخبرني أنس بن مالك أنه كان ابن عشر سنين مقدم رسول الله ﷺ المدينة، فخدمتُ رسول الله ﷺ عشرًا حياته..."[(٢)]، وقد كان ذلك قبل أن يُفْرَض الحجاب على أمهات المؤمنين، فكان يتحرك في البيت دون قيودٍ، حتى نزلت آيات الحجاب، وقد خدم النبي ﷺ عشر سنوات، وهذه الفترة كافية لأن يعرف شخصٌ تفاصيلَ حياة الشخص الذي يصاحبه، خاصةً إذا كان يحبه ويحاول التقرب منه، وليس أدلُّ على ذلك القرب من قول أنس ﷺ: "ما شممت عنبرًا قط، ولا مسكًا، ولا شيئًا أطيب من ريح رسول الله ﷺ، ولا مسست شيئًا قط ديباجًا ولا حريرًا ألين مسًّا من رسول الله ﷺ"[(٣)].

- كان سيدنا أنس بن مالك ﷺ يخدم رسول الله ﷺ في كل شيءٍ، حتى إنه ليُعِدُّ له غسله، ويصبُّ عليه وَضُوءَه، وهذا يقتضي أن يرى تطوافه على نسائه؛ لأنه سيكون لافتًا للنظر أن يتوضأ أو يغتسل إحدى عشرة مرة أو تسع مرات، إذ إن للصبي الصغير ذاكرة قوية تنطبع فيها الحوادث والأقوال كأشد ما يكون الانطباع.

ومن ثم فقد كان لأنس تحركاتٍ في بيت النبوة، وهو صبي صغير ـ عنده عشر سنوات ـ وذلك قبل نزول آيات الحجاب، ومنها:

  - الدخول بغير إذن، يقول أنس بن مالك ﷺ: "كنت أخدم رسول الله ﷺ، فكنت أدخل عليه بغير

---

١. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد الشربيني، مرجع سابق، ص٤٨٥ بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاستئذان، باب: آية الحجاب، (١١/ ٢٤)، رقم (٦٢٣٨).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: طيب رائحة النبي ﷺ ولين مسه والتبرك بمسحه، (٨/ ٣٤٥٦)، رقم (٥٩٣٩).

إذن..."(١)؛ فقد كان صبيًّا لم يبلغ الحلم بعد.

○ كان يدخل على رسول الله ﷺ جالسًا أو مضطجعًا، يقول أنس: "دخلت على رسول الله ﷺ وهو على سرير مضطجع، مُرْمَل بشريط، وتحت رأسه وسادة من أدم حشوها ليف..."(٢).

○ إحضار الماء للنبي ﷺ للطهارة، فعن عطاء بن أبي ميمونة أنه سمع أنس بن مالك يقول: "كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأحمل أنا وغلام نحوي إداوةً من ماء وعنزة، فيستنجي بالماء"(٣).

ورُوي أيضًا عن أنس ﷺ قال: "كان النبي ﷺ إذا تبرَّز لحاجته أتيته بماء فيغسل به"(٤).

○ وضع الماء للغسل، فقد روى ابن ماجه بسنده عن الزهري عن أنس قال: "وضعتُ لرسول الله ﷺ غسلًا، فاغتسل من جميع نسائه في ليلة"(٥).

○ كان يُحضِر له طعامه، وكان يُوصِل الطعام إلى بيوت رسول الله ﷺ، كما في الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده عن قتادة عن أنس قال: "قال لي رسول الله ﷺ (وذلك في السَّحر): يا أنس، إني أُريد الصيام، فأطعمني شيئًا، قال: فجئته بتمرٍ وإناءٍ فيه ماء بعدما أذَّن بلال، فقال: يا أنس، انظر إنسانًا يأكل معي، قال: فدعوت زيد بن ثابت، فقال: يا رسول الله، إني شربت شربة سويق، وإني أريد الصيام، قال رسول الله ﷺ: وأنا أريد الصيام، فتسحَّر معه، ثم صلَّى ركعتين، ثم خرج فأقيمت الصلاة"(٦).

وقد دل هذا الحديث الشريف على أن أنسًا كان أحيانًا يكون مع رسول الله ﷺ في خدمته طيلة الليل حتى الفجر.

وعليه، فقد كان لهذه الحركة أثرها في أن ينفرد أنس بأن ينقل عن رسول الله ﷺ ما يجري داخل بيته، فضلًا عما يشترك فيه مع غيره من الصحابة وأمهات المؤمنين، وكان لا بد من هذا النقل؛ لأن ما يجري في بيت النبوة من النبي ﷺ، أو ما يجري تحت بصره فيه ما يكون تشريعًا من أوامر أو نواهٍ، ومنه ما يكون سنة متبعة لمن أراد الاقتداء ولو كان من الأعمال الطبيعية، وللصبي الذاكرة القوية التي تنطبع فيها الأحداث والأقوال كأشد ما يكون الانطباع لتظهر وقت الحاجة، فنقل أنس ﷺ للأمة الإسلامية، بل للعالم أجمع صورًا شتى من حياة خاتم المرسلين من بيته في أوقاتٍ مختلفة

---

١. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، (٣/ ٢٠٩)، رقم (١٣١٩٩). وحسن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، (٣/ ١٣٩)، رقم (١٢٤٤٠). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوضوء، باب: الاستنجاء بالماء، (١/ ٣٠٢)، رقم (١٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء من التبرز، (٢/ ٧٩٦)، رقم (٦٠٩).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوضوء، باب: ما جاء في غسل البول، (١/ ٣٨٤)، رقم (٢١٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء، (٢/ ٧٩٦)، رقم (٦١٠).

٥. صحيح لغيره: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة وسننها، باب: فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلًا واحدًا، (١/ ١٩٤)، رقم (٥٨٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٥٨٩).

٦. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، (٣/ ١٩٧)، رقم (١٣٠٥٦). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

وظروف متغيرة؛ لتكون نبراسًا للناس جميعًا في سلوكهم ومعاشهم.

ولكن ماذا عن موقف أنس بعد فرضية الحجاب على أمهات المؤمنين؟

روى أنس ﷺ أنه لما نزلت آية الحجاب أراد أن يدخل كما كان يدخل من قبل فقال النبي ﷺ: "وراءك يا بني"[١].

ولقد نزلت آية الحجاب عند وليمة رسول الله ﷺ لزواجه بأم المؤمنين زينب بنت جحش، وذكر المؤرخون أن الزواج كان في السنة الخامسة من الهجرة في ذي القعدة[٢]، وكان ذلك لأن أنسًا كان قد قارب الخامسة عشرة من عمره في هذا الوقت، وإن لم يكن قد احتلم فعلًا[٣]، وفي هذا الموقف يروي أنسٌ قائلًا: "كنت أخدم رسول الله ﷺ، فكنت أدخل عليه بغير إذن، فجئت ذات يومٍ، فدخلت عليه، فقال: يا بني، إنه قد حدث بعدك أمر، فلا تدخل عليَّ إلا بإذن"[٤].

- لقد اختص النبي ﷺ بعض أصحابه ببعض العلم، وكان يُلقب كُلَّ واحدٍ بلقب، من ذلك:

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، (٢/ ٢٣٨)، رقم (١٣٥١٩). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤، (٢/ ٥٦٢).

٣. انظر: خادم رسول الله ﷺ أنس بن مالك ﷺ، د. فاروق عبد المنعم، دار نور الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١١٩: ١٢٦.

٤. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، (٣/ ٢٠٩)، رقم (١٣١٩٩). وحسن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

اختصاصه لحذيفة بن اليمان ﷺ بإعلامه أسماء المنافقين، فقد كان كاتم سر رسول الله ﷺ، وكذلك عندما أراد معاذ أن يخبر الناس بدخول الجنة لمن لا يشرك بالله شيئًا، فقال له النبي ﷺ: لا تبشرهم فيتّكلوا، فكذلك من المؤكد أن النبي ﷺ اختص أنس بن مالك ﷺ ـ وهو خادمه ومن أقرب المقربين إليه ـ ببعض العلم الخاص به في حياته، قال: الذهبي: "وقد كان النبي ﷺ يخصه ببعض العلم، فَنَقَلَ أنس عن النبي ﷺ أنه طاف على تسع نسوة في ضحوةٍ بغسلٍ واحدٍ"[٥].

وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن أنس قال: "خدمت رسول الله ﷺ يومًا حتى إذا رأيت أني فرغت من خدمته قلت: يقيل رسول الله ﷺ، فخرجت إلى صبيان يلعبون، قال: فجئت أنظر إلى لعبهم، قال: فجاء رسول الله ﷺ، فسلم على الصبيان وهم يلعبون، فدعاني رسول الله ﷺ، فبعثني إلى حاجةٍ له، فذهبت فيها وجلس رسول الله ﷺ في فيء حتى أتيته، واحتبست على أُمي في الإتيان الذي كنت آتيها فيه، فلما أتيتها قالت: ما حبسك؟ قلت: بعثني رسول الله ﷺ في حاجة له، قالت: وما هي؟ قلت: هو سر لرسول الله ﷺ، قالت: فاحفظ على رسول الله ﷺ سره. قال ثابت: فقال لي أنس: لو حدثت به أحدًا من الناس أو كنت محدثًا به، لحدثتك به يا ثابت"[٦].

٥. سِيَر أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٣/ ٤٠٢).

٦. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، (٣/ ١٩٥)، رقم (١٣٠٤٥). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

فمن هذا الحديث يتبين لكل ذي لُبٍّ أنَّ أنسًا ﷺ كان لا يغادر بيت النبوة إلا بعد أن يفرغ من خدمة الرسول ﷺ، وتظهر أمانته وحفظه للسر اللذين نردُّ بهما على من يتهم أنسًا بالتجسس على رسول الله ﷺ، وإفشاء سره.

ونخلص مما سبق إلى أن الذي روى حديث منح النبي ﷺ قوة خاصة في الجماع هو أنس بن مالك ﷺ، وأن الذي أخبره بهذه الخصوصيات هو رسول الله ﷺ إن لم يكن أنس قد فهمها من خلال صحبته وقربه من النبي ﷺ، ومن ثم فلا يحق لمدعٍ بأي حال من الأحوال أن يتهم أنسًا ﷺ بالتجسُّس والتصنُّت على النبي ﷺ؛ فإنه لا ينبغي لأحدٍ مِمَّن تربى في مدرسة النبوة أن يفعل مثل هذا.

ثانيًا. كان طوافه ﷺ على نسائه في ساعةٍ واحدةٍ من ليلٍ أو نهارٍ، وليس في كل وقتٍ، كما صرَّح بذلك حديث أنس:

لا تعارض ألبتة بين أحاديث طوافه ﷺ على نسائه في ليلةٍ واحدةٍ وجماعه لهن، وبين القرآن الكريم الذي يبيِّن أنه ﷺ كان يقضي ليله في قيام الليل وقراءة القرآن والعبادة، ويقضي نهاره في الجهاد ونشر الدعوة، وقد جاء ذلك في غير آية من القرآن الكريم؛ منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ (المزمل: ٢٠).

ويتبين لنا عدم التعارض عندما نتأمل حديث أنس بن مالك ﷺ الذي قال فيه: "كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة. قال: قلت لأنس: أوكان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث أنه أُعطي قوة ثلاثين. وقال سعيد عن قتادة إن أنسًا حدثهم: تسع نسوةٍ"[١].

والحديث واضح وصريح في طوافه ﷺ على نسائه في ساعةٍ واحدةٍ من النهار أو الليل، وليس في كل وقتٍ، قال ابن حجر: "والساعة الواحدة المراد بها قدر من الزمان لا ما اصطلح عليه أصحاب الهيئة"[٢].

ويقول د. عماد الشربيني: والساعة هنا: هي حق له، ولأهل بيته، ولا تشغله عن حق ربه ﷻ، ولا عن حق رسالته ونشر دعوته، فهو القائل ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما لما أخبر عنه أنه يصوم النهار أبدًا، ويقوم الليل، ويقرأ القرآن كله في ليلة، خاطبه رسول الله ﷺ بقوله: "فإن لجسدك عليك حقًّا، وإن لعينك عليك حقًّا، وإن لزوجك عليك حقًّا، وإن لزورك عليك حقًّا"[٣].

وهكذا كان رسول الله ﷺ في سيرته يعطي كل ذي حقٍ حقه، يدل على ذلك ما رُوي عن عائشة رضي الله عنها عندما سُئِلت: "ما كان النبي ﷺ يصنع في أهله؟ قالت: كان في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة"[٤].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسلٍ واحد، (١/ ٤٤٩)، رقم (٢٦٨).
٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٤٤٩).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: حق الجسم في الصوم، (٤/ ٢٥٦)، رقم (١٩٧٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصيام، باب: النهي عن صيام الدهر لمن تضرر به، (٤/ ١٨٠٧)، رقم (٢٦٨٤).
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: كيف يكون الرجل في أهله، (١٠/ ٤٧٦)، رقم (٦٠٣٩).

ومن ثم كان طوافه ﷺ على نسائه جميعًا من العدل بإعطاء كل ذي حقٍ حقه، بدون أن يشغله ذلك عن حق ربه ﷻ، وهاك نماذج من قيامه ﷺ الليل بما لا يتعارض مع طوافه على نسائه:

- تحكي عائشة رضي الله عنها أنها افتقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة تقول: "فظننت أنه ذهب إلى بعض نسائه، فتحسست، ثم رجعت، فإذا هو راكع أو ساجد، يقول: سبحانك وبحمدك لا إله إلا أنت، فقلت: بأبي وأمي، إنك لفي شأن، وإني لفي آخر"[1]؛ تعني: أنها غارت حيث افتقدته، وظنت أنه ذهب إلى بعض نسائه، ولكن إذا بها تجده قائمًا بين يدي ربه ﷻ يناجيه.

- وتوضح عائشة رضي الله عنها فيما رواه عنها الأسود بن يزيد، كيف كان رسول الله ﷺ يجمع بين حق الله تعالى في قيام الليل، وبين حق أهل بيته وحقه، فتقول: "كان رسول الله ﷺ ينام أول الليل، ويحيي آخره، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته، ثم ينام، فإذا كان عند النداء الأول ـ قالت ـ وثب ـ ولا والله ما قالت: قام ـ فأفاض عليه الماء ـ ولا والله ما قالت: اغتسل، وأنا أعلم ما تريد ـ وإن لم يكن جنبًا توضَّأ وضوء الرجل للصلاة، ثم صلَّى الركعتين"[2].

فتأمل: كيف جعل الرسول ﷺ الجماع تباعًا لقيام ليله، وبعد فراغه منه، ثم ينام حتى إذا دخل وقت الفجر قام بسرعة وبكل نشاطٍ استعدادًا لصلاة الفجر، بإفضاء الماء على جسده تطهيرًا من الجنابة ـ إن كان جُنُبًا ـ وتأمل دقة التعبير قالت: "وثب" يقول الأسود بن يزيد (راوي الحديث): لا والله ما قالت قام... إلخ، وإن كان جُنُبًا توضأ وضوء الرجل للصلاة، ثم صلَّى الركعتين، أي سنة الصبح.

وبنفس شهادة عائشة شهد ابن عباس عندما بات عند خالته أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنهم.

وبعد، فهل قصَّر الرسول ﷺ مع طوافه على نسائه جميعًا في ساعة واحدة من الليل أو النهار في قيام الليل؟!

وعليه نتسائل كيف تتعارض أحاديث طوافه ﷺ على نسائه جميعًا مع القرآن، وهي تبين بيانًا علميًّا ما جاء في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: ١٩)، كما أنها تبين البيان العملي لخيرية وكمال أخلاقه وعصمته مع أهل بيته، كما قال: "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي"[3][4].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنه لا تعارض ألبتة بين أحاديث طوافه ﷺ على نسائه في ليلةٍ واحدةٍ وجماعه لهن، وبين القرآن الكريم الذي يبيِّن أنه ﷺ كان يقضي ليله في العبادة والطاعة، ونهاره في الجهاد.

---

١. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: عشرة النساء، باب: الغيرة، (٢/ ٦٥٣)، رقم (٨٩١٠). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٣٩٦٢).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، (٣/ ١٣٢٤)، رقم (١٦٩٧).

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: أبواب المناقب، باب: فضل أزواج النبي ﷺ، (١٠/ ٢٦٩)، رقم (٤١٥٠). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٨٥).

٤. انظر: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، ص٤٩٠: ٤٩٣.

ثالثًا. تعدد روايات حديث أبي هريرة رضي الله عنه واختلافها في ذكر عدد نساء سليمان عليه السلام هو اختلاف ظاهري فحسب، فإن الحديث في أعلى درجات الصحة:

لقد تعددت روايات الحديث الوارد في طواف سليمان عليه السلام على نسائه واختلفت ألفاظها في تحديد عدد نسائه عليه السلام، لكن مخرجها واحد وهو الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه.

ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: "كان لسليمان ستون امرأة، فقال: لأطوفنَّ عليهن الليلة، فتَحْمِل كل واحدة منهن، فتلد كل واحدةٍ منهن غلامًا فارسًا يقاتل في سبيل الله، فلم تحمل منهن إلا واحدة، فولدت نصف إنسان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كان استثنى لولدت كل واحدةٍ منهن غلامًا فارسًا يقاتل في سبيل الله"(١).

وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "قال سليمان بن داود: لأطوفن على سبعين امرأة تحمل كل امرأة فارسًا يجاهد في سبيل الله. فقال له صاحبه: إن شاء الله. فلم يقل، ولم تحمل شيئًا إلا واحدًا ساقطًا أحد شقيه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو قالها لجاهدوا في سبيل الله"(٢).

وأخرج البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال سليمان: لأطوفنَّ الليلة على تسعين امرأة كلهن تأتي بفارسٍ يجاهد في سبيل الله..." الحديث(٣).

وجاء في صحيح البخاري أيضًا عن عبد الرحمن بن هرمز قال: "سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على مائة امرأةٍ أو تسع وتسعين..." الحديث(٤).

وعليه، فإن الاختلاف في تحديد عدد زوجات سليمان عليه السلام الوارد في الروايات الصحيحة السابقة هو اختلاف ظاهريٌّ، وليس حقيقيًّا.

لقد ذكر ابن حجر في "نزهة النظر" أن من قاعدة المحدثين أنه إذا حصل الاختلاف في الروايات الصحيحة الأسانيد يحاولون الجمع بينها أولًا إن أمكن، وإلا فيعتبرونها من باب الناسخ والمنسوخ، وذلك عند معرفة المتأخرة منها من المتقدمة، وإذا تعذر ذلك يرجحون إحداهما على الأخرى بوجهٍ من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن والإسناد، وإذا تعذر ذلك أيضًا، يتوقفون عن العمل بها حتى يظهر لهم ما خفي عليهم، أو يظهر لغيرهم، وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ (يوسف)(٥).

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين، (٦/ ٢٥٦٧)، رقم (٤٢٠٦).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ ﴾، (٦/ ٥٢٨)، رقم (٣٤٢٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين، (٦/ ٢٥٦٨)، رقم (٤٢٠٨).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، (١١/ ٥٣٣)، رقم (٦٦٣٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين، (٦/ ٢٥٦٨)، رقم (٤٢١٠).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: من طلب الولد للجهاد، (٦/ ٤١)، رقم (٢٨١٩).

٥. انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ٩٧).

ومن ثم يقول ابن حجر في توجيه الروايات السابقة: "فمُحصِّل الروايات ستون وسبعون وتسعون وتسع وتسعون ومائة، والجمع بينهما أن الستين كن حرائر وما زاد عليهن كن سراري أو بالعكس، وأما السبعون فللمبالغة، وأما التسعون والمائة فكن دون المائة وفوق التسعين، فمن قال تسعون ألغى الكسر، ومن قال مائة جبره، ومن ثم وقع التردد"[1].

وقد وجَّه ابن حجر هذه الروايات توجيهًا آخر فقال: "والذي يظهر مع كون مخرج الحديث عن أبي هريرة واختلاف الرواة عنه أن الحكم للزائد، لأن الجميع ثقات"[2].

ويؤكد ما سبق أن الإمام البخاري - مع شدة شروطه، ودقة نظره، وطول باعه في علم الحديث - قد أخرج هذا الحديث في ستة مواضعٍ من صحيحه - وقد ذكرنا منها ثلاثة - بل روى حديث جابر في قدر ثمن الجمل الذي هو أكثر اختلافًا في العدد من هذا الحديث[3].

وعلى هذا، فإن روايات حديث طواف سيدنا سليمان عليه السلام على نسائه روايات صحيحة، وذلك لخروجها من مخرج واحد، هو سيدنا أبو هريرة رضي الله عنه، وقد أثبتها كبار المحدثين في دواوينهم؛ أمثال البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود - رحمهم الله جميعًا، ولا يتجرَّأنَّ أحدٌ على أبي هريرة ويتهمه بالزلل في الحديث أو في فهمه، أو أنه لم يسمع حديثه الكامل، بل لقد أجاد الفهم رضي الله عنه، ولم يزلَّ، وقد استطاع أن يسمع الحديث كاملًا، ولكن الواقع هو اختلاف الروايات التي أتت من مخرج واحد هو أبو هريرة رضي الله عنه، ولا يحق لأي مدعٍ أن يطعن في أبي هريرة أو في نقله للحديث؛ فهو راوية الإسلام الأول.

الخلاصة:

- لقد فضل الله عز وجل الأنبياء على بقية البشر، فَخَصَّهم بقوةٍ في أجسادهم نتجت عنها قوة في جماعهم، فَعُدَّت من خصائصهم الخارقة للعادة المُمَيِّزة لهم عن بقية البشر.
- إن الله عز وجل أعطى لنبيه قوة ثلاثين رجلًا أو أربعين في الجماع، وقد خصَّه بهذا لِما كُلِّف به من نزول الوحي عليه وتحمله له - وهو ثقيل - عن طريق قوته الجسمانية التي يواجه بها مرضَ شخصين من أمته، وغير ذلك من أعباء رسالته.
- ليس بمستغربٍ أو بعزيز على الله تعالى أن يخلق لسليمان عليه السلام سبعين أو مائة نفس أو أصغر من ذلك أو أكبر من مَائِهِ، وهو سبحانه قد أعطاه ملكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعده، وكان يستجيب لدعائه، لكنه نسي تقديم مشيئة الله تعالى.
- لقد خدم أنس بن مالك رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنواتٍ، فنقل لنا ما استطاع نقله من أسرار وخفايا حياته صلى الله عليه وسلم، وهو ما زال صبيًّا لم يبلغ الحلم، ولا حرج في نقل مثل هذه الأخبار؛ كي تتعلم الأمة من نبيِّها ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها.
- لا تعارض ألبتة بين طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه وبين

1. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٥٣١).
2. المرجع السابق، (١١/ ٦١٥).
3. زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، صلاح الدين مقبول أحمد، مرجع سابق، ص١٨١، ١٨٢.

القرآن الكريم الذي يبيِّن أنه ﷺ كان يقضي ليله في القيام والعبادة، ونهاره في الجهاد ونشر الدعوة؛ وذلك لأن طوافه ﷺ على نسائه كان في ساعةٍ واحدة من ليلٍ أو نهار، وليس في كل وقت، كما صرح بذلك حديث أنس، وهذا الطواف يعد بيانًا عمليًّا لما جاء في القرآن الكريم، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾.

- تعدد روايات حديث أبي هريرة واختلافها في ذكر عدد نساء سليمان عليه السلام لا يعدُّ طعنًا في صحة الحديث، ولا في راويه؛ إذ الحديث في أعلى درجات الصحة لاتفاق الشيخين على روايته، وأما راويه فأبو هريرة راوية الإسلام الأول، ومع ذلك فقد جمع العلماء بين هذه الروايات، فقالوا: إن الستين كن حرائر وما زاد عليهن كن سراري أو العكس، وأما السبعون فللمبالغة، وأما التسعون والمائة فكن دون المائة وفوق التسعين.

الشبهة الثالثة

دعوى تعارض حديث تخيير الأنبياء بين الموت و الحياة مع القرآن(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغرضين وجود تعارض بين حديث تخيير الأنبياء بين الموت والحياة، وبين القرآن الكريم.

ويستدلون على ذلك بما روته عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: "ما من نبي يمرض إلا خُيِّر بين الدنيا والآخرة"، ويزعم هؤلاء أنه يتعارض مع قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾(الأنبياء). ويتساءلون: كيف يحكم الله تعالى بعدم الخلود لأحد، ثم يُخيِّر أنبياءه بين الخلود في الدنيا والموت؟

رامين من وراء ذلك إلى إثبات التعارض بين نصوص القرآن والسنة، خلوصًا إلى التشكيك فيما صحَّ من السنة النبوية المطهرة.

وجه إبطال الشبهة:

إن حديث تخيير الأنبياء عليهم السلام بين الحياة والموت حديث صحيح متفق على صحته سندًا ومتنًا، ولا مجال للطعن فيه، بل له شواهد أخرى تعضده وتقويه، وليس ثمة تعارض بين الأحاديث وبين قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾، فالحياة في الحديث ليست بمعنى الحياة الأبدية الدائمة، وإنما هو البقاء لمدة أطول، وهذا ما أوضحته الشواهد الأخرى، كما أن التخيير في الأحاديث خاص بالأنبياء فقط.

التفصيل:

روى الإمام البخاري رحمه الله بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من نبي يمرض إلا خُيِّر بين الدنيا والآخرة. وكان في شكواه الذي قُبض فيه أخذته بُحَّة[1] شديدة، فسمعته

(*) الحق أبلج والباطل لجلج، جواد عفانة، دار جواد للنشر، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١. البُحَّة: الخشونة والغِلظة في الصوت.

يقول: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فعلمتُ أنه خُيِّر"[1].

إن الحديث السابق حديث صحيح مدون في صحيح البخاري، الذي يُعدُّ أصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ، وقد أجمعت الأمة على ذلك، وتلقت هذا الكتاب بالقبول، فلا مجال للطعن في صحة أحاديثه، وعليه فالحديث صحيح سندًا ومتنًا.

أما عن صحة سنده فقد رواه الإمام البخاري رحمه الله عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وله طريق أخرى في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "كنت أسمع أنه لن يموت نبي حتى يُخيَّر بين الدنيا والآخرة. قالت فسمعت النبي ﷺ في مرضه الذي مات فيه وأخذته بُحَّة، يقول: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ (النساء)، قالت: فظننته خُيِّر حينئذ"[2].

وفي رواية أخرى عن عائشة قالت: "كان رسول الله ﷺ يقول وهو صحيح: إنه لم يُقْبَض نبيٌّ قط حتى يرى مقعده في الجنة، ثم يُخيَّر. قالت عائشة: فلما نزل برسول الله ﷺ، ورأسه على فخذي، وغُشِيَ عليه ساعة ثم أفاق، فأشخص بصره إلى السقف، ثم قال: اللهم في الرفيق الأعلى. قالت عائشة: قلتُ: إذًا لا يختارنا. قالت عائشة: فعرفت الحديث الذي كان يحدثنا به وهو صحيح..."[3].

أما عن متن هذا الحديث فهو صحيح أيضًا، لا نكارة فيه ولا شذوذ، وله شواهد وطرق أخرى، فقد رواه الإمام ابن ماجه بنفس اللفظ من طريق ابن مروان العثماني[4]، ومن شواهده ما جاء في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ "أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: إن عبدًا خيَّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء، وبين ما عنده، فاختار ما عنده، فبكى أبو بكر وقال: فديناك بآبائنا وأمهاتنا، فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خيَّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فديناك بآبائنا وأمهاتنا، فكان رسول الله ﷺ هو المُخيَّر، وكان أبو بكر هو أعلمنا به..."[5].

وشاهد آخر أخرجه الإمام أحمد في مسنده من

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾، (٨/ ١٠٣)، رقم (٤٥٨٦).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ووفاته، (٧/ ٧٤٣)، رقم (٤٤٣٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل عائشة، (٨/ ٣٥٦٨)، رقم (٦١٧٨).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ووفاته، (٧/ ٧٤٣)، رقم (٤٤٣٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضل عائشة، (٨/ ٣٥٦٨)، رقم (٦١٨٠).

٤. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في ذكر مرض النبي ﷺ ووفاته، (١/ ٥١٨)، رقم (١٦٢٠). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١٦٢٠).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة، (٧/ ٢٦٨)، رقم (٣٩٠٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بكر الصديق، (٨/ ٣٥١٧)، رقم (٦٠٥٣).

حديث أبي مويهبة رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ قال: "بعثني رسول الله ﷺ من جوف الليل فقال: يا أبا مويهبة، إني قد أُمِرتُ أن أستغفر لأهل البقيع، فانطلِقْ معي، فانطلقتُ معه، فلما وقف بين أظهرهم قال: السلام عليكم يا أهل المقابر، ليهن لكم ما أصبحتم فيه مما أصبح فيه الناس، لو تعلمون ما نجاكم الله منه، أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، يتبع أولها آخرها، الآخرة شر من الأولى، ثم أقبل عليَّ فقال: يا أبا مويهبة، إني قد أوتيت مفاتيح خزائن الدنيا، والخلد فيها ثم الجنة، وخُيِّرتُ بين ذلك وبين لقاء ربي عز وجل والجنة، قال: قلت: بأبي وأمي، فخذ مفاتيح الدنيا والخلد فيها ثم الجنة، قال: لا والله يا أبا مويهبة، لقد اخترت لقاء ربي عز وجل والجنة، ثم استغفر لأهل البقيع ثم انصرف، فبُدِئ رسول الله ﷺ في وجعه الذي قبضه الله عز وجل فيه حين أصبح"[1].

والحديث السابق حديث صحيح رواه غير الإمام أحمد الإمام الحاكم في مستدركه[2]، والدارمي في سننه[3]، ولهذا يكون الحديث السابق حديث صحيح، وهو شاهد قوي لأحاديث تخيير الأنبياء بين الموت والحياة، وبذلك تكون أحاديث تخيير الأنبياء بين الموت والحياة أحاديث صحيحة لا مجال للطعن في صحتها.

لقد حكم الله عز وجل على جميع المخلوقات بالموت فقال عز من قائل: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (آل عمران: ١٨٥)، وقال أيضًا: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ (الرحمن)، وقال: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ (القصص: ٨٨).

وقد أثبت القرآن والسنة حقيقة الموت، وأنه لا مفر ولا مناص منه، وهذا واضح من خلال تتبع آيات القرآن الكريم وأحاديث السنة المطهرة، فالموت حق على كل إنسان لا يفر منه صغير ولا كبير، ولا عظيم ولا حقير، ولا سيد ولا عبد، حتى الأنبياء، ومع أنهم أعظم خلق الله عز وجل إلا أنهم سيموتون، ولن يفرَّ من الموت لا ملك مقرَّب ولا نبيٌّ مرسَل، والأنبياء بَشَرٌ كما هو معلوم؛ لذا فقد قال الله عز وجل: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ (الأنبياء)، وحتى لا يدعي مدعٍ أن الأنبياء ليسوا بشرًا، أو أنهم خارجون عن هذا الحكم؛ لذا فقد أتبعه الله عز وجل بقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الأنبياء)، ولما كان الموت قضاء الله عز وجل على كل البشر، فلماذا يُخيَّر النبي ﷺ والأنبياء معه عند المرض بين الحياة والموت، كما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه، وهل هذا يُعدُّ تعارضًا بين القرآن والسنة؟!

والجواب أنه ليس ثَمَّة تعارض بين القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾، وبين أحاديث تخيير الأنبياء بين الموت والحياة، والأدلة على ذلك هي:

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكيين، حديث أبي مويهبة، رقم (١٦٠٤٠). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: المغازي والسير، (٣/ ٥٧)، رقم (٤٣٨٣). وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

٣. إسناده جيد: أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: وفاة النبي ﷺ، (١/ ٥٠)، رقم (٧٨). وقال حسين سليم أسد: إسناده جيد.

- لقد اصطفي الله ﷻ الأنبياء على جميع البشر لتبليغ رسالته، وفضَّلهم على جميع الناس، فلا مانع أن يخصهم بخصائص ليست لغيرهم من البشر، كما اختُصَّ النبي ﷺ بخصائص ليست لغيره من الأنبياء ولا البشر ولا الملائكة، ومن خصائص الأنبياء التخيير عند الموت، كما قال الإمام الشبيهي في شرحه صحيح البخاري، وفي تعليقه على الحديث "ما من نبي يمضي إلا خُيِّر بين الدنيا والآخرة" يقول: "قال العلماء: التخيير خاص بالأنبياء"[1]، فالأنبياء بشر داخلون في حكم هذه الآية، ولكن لهم خصوصيات اختصهم الله ﷻ بها.

ويؤكد ذلك د. عمر سليمان الأشقر قائلًا: "مما تفرد به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أنهم يخيَّرون بين الدنيا والآخرة"[2]، ثم ذكر حديث عائشة رضي الله عنها، وحديث لطم موسى عليه السلام ملك الموت.

وبالرغم من تخيير الله ﷻ الأنبياء بين الموت والحياة، إلا أنهم قد اختاروا جوار الله ﷻ، وأي إنسان يكره لقاء الله ﷻ إذا كان مستعدًّا لذلك، أو قد آراه الله ﷻ في رؤيا منام مثلًا ما ينتظره من نعيم، أيكره لقاء الله ﷻ بعد ذلك؟! بالطبع لا، وهذا في حق الإنسان العادي، فما بالك بالنبي ﷺ أو غيره من الأنبياء، وقد جاءت كثير من الآثار التي تدل على تفضيل كثير من الأنبياء وغيرهم لقاء الله ﷻ، وما ذاك إلا لحسن ظنهم بالله تبارك وتعالى، وهذا واضح في كلام الله ﷻ في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي"[3]، وقد ذكرنا أكثر من حديث في تفضيل النبي للقاء ربه ﷻ، واختياره للرفيق الأعلى وتفضيله عن الدنيا، وقد شعر بذلك أقرب الناس إلى النبي ﷺ، وأحسوا بقرب أجل رسول الله ﷺ ودنو وفاته، فقد شعرت بذلك السيدة عائشة رضي الله عنها حينما سمعت النبي ﷺ يقول: "بل الرفيق الأعلى"، وشعر بذلك أبوها الصديق أبو بكر رضي الله عنه عندما نزل قول الله ﷻ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴿١﴾ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ﴿٢﴾ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴿٣﴾﴾ (النصر)، فعلم أن ذلك نعي رسول الله ﷺ.

- إن الخُلد أو البقاء في هذه الحياة - التي جاءت في الآية والأحاديث - ليس بمعنى الخلد الدائم أو الأبدي، وإنما هو طول البقاء لمدة معينة، مثل الموت مرة أخرى، والدليل على ذلك:

  - ما رواه الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "قال رسول الله ﷺ: جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فقال له: أجب ربك، قال: فلطم موسى عين ملك الموت ففقأها. قال: فرجع الملك إلى الله تعالى، فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقأ عيني، قال: فردَّ الله إليه عينه، وقال: ارجع إلى عبدي فقل: الحياة تريد؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على مَتْن ثَورٍ، فما توارت يدك من شَعْرَةٍ

---

١. الفجر الساطع على الصحيح الجامع، محمد الفضيل بن محمد الفاطمي الشبيهي، (٤/ ١١٣).

٢. الرسل والرسالات، د. عمر سليمان الأشقر، مرجع سابق، ص٩٠.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾، (٣/ ٣٩٥)، رقم (٧٤٠٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله تعالى، (٩/ ٣٧٩١)، رقم (٦٦٧٩).

فإنك تعيش بها سنة، قال: ثم مَهْ؟ قال: ثم تموت: قال (أي موسى): فالآن من قريب..."[١].

- ما أورده القرطبي رحمه الله في تفسيره قال: "والخلود لا يقتضي الدوام، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾، وقال: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴿٣﴾ ﴾ (الهمزة)... وهذا كله يطلق على غير معنى التأبيد؛ فإن هذا يزول بزوال الدنيا، وكذلك العرب تقول: لأخلدنَّ فلانًا في السجن، والسجن ينقطع ويفنى، وكذلك المسجون، ومثله قولهم في الدعاء: خلَّد الله ملكه، أبَّد أيامه"[٢]، فما المانع أن يُخيَّر النبي بين الحياة والموت فيبقى مدة أخرى، ثم يموت في النهاية؟!

وما فائدة البقاء لمدة أخري في الحياة إذا كان الميت نبيًّا، وكان الموت حتمًا لازمًا؟

يقول الطاهر ابن عاشور رحمه الله: "علَّم الله تعالى المسلمين أن الموت مكتوب على كل نفس؛ حتى لا يحسبوا أن الرسول ﷺ مخلَّد"[٣]، ولما كان المخيَّر نبيًّا، مستعدًّا للقاء الله ﷻ، محسنًا الظن بالله تعالى، وكان الموت حقًّا وحتمًا لازمًا لا مفر منه، فلا فائدة للبقاء مدةً أخرى، لذلك فقد اختار النبي ﷺ الرفيق الأعلى، واختار سيدنا موسى عليه السلام قرب لقاء الله ﷻ.

- إن عقيدة أهل السنة قائمة على الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وللقضاء والقدر مراتب أربع، من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر، وهي العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، ويدخل تحت المرتبة الثانية خمسة تقادير وهي: التقدير الأزلي، وتقدير الميثاق، والتقدير العمري، والتقدير الحولي في ليلة القدر، والتقدير اليومي.

والتقدير العمري هو تقدير شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم وهم في بطون أمهاتهم، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فتُنفَخ فيه الروح، ويُؤمَر بأربع كلمات تُكتَب: رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد"[٤]، وكذلك حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "وكَّل الله تعالى بالرحم ملكًا فيقول: أي ربي نطفة، أي رب علقة، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خَلقًا، قال: أي رب ذكر أو أنثى؟ أشقي أم سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب ذلك في بطن أمه"[٥].

لقد قدر الله ﷻ عمر كل إنسان منذ أزله، وهو في بطن أمه، وحدد أجله، وعلم كم سنة سوف يعيش في

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: استحباب ال
دفن في الأرض المقدسة، (٣/ ٢٤٥)، رقم (١٣٣٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسى عليه السلام، (٨/ ٣٤٩٧)، رقم (٦٠٣٣).

٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٣٥).

٣. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د. ت، (١٧/ ٦٤).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، (٦/ ٣٥٠)، رقم (٣٢٠٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، (٩/ ٣٧٥٩)، رقم (٦٥٩٩).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: القدر، (١١/ ٤٨٦)، رقم (٦٥٩٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمِّه، (٩/ ٣٧٦٠)، رقم (٦٦٠٦).

هذه الدنيا، والأجل واحد ومقدر، فكل شيء عند الله ﷻ مقدر، وكل شيء خلقه بقدر، فالعمر ليس فيه زيادة ولا نقصان؛ لأنه محدد ومقدر كما قال الله ﷻ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ (الأعراف).

وعلى هذا فإن آجال البشر محدودة لا زيادة فيها ولا نقصان، والأنبياء بشر وآجالهم محدودة أيضا قد حددها الله ﷻ قبل خلقهم، وقدَّر أيضًا أنه سيخيِّرهم ملك الموت عند القبض، وقدَّر أنهم لن يختاروا البقاء في الدنيا، ولو كان قدَّر أنهم سيختارون البقاء في الدنيا، لعلمه الله ﷻ، ولكنه قضى أن أجلهم وقت كذا، وأنهم سيُخيَّرون حين المرض بين الموت والحياة، فلن يختاروا البقاء؛ لأنهم سينتقلون إلى جوار الله والرفيق الأعلى، ولن يقبلوا الحياة فتكون أعمارهم كما قدرها الله ﷻ لا تزيد ولا تنقص، فالله ﷻ علم ما كان وما سيكون وما هو كائن وما لم يكن لو كان كيف يكون.

الخلاصة:

- إن أحاديث تخيير الأنبياء عليهم السلام بين الموت والحياة أحاديث صحيحة، بل في أعلى درجات الصحة، ولا تعارض بينها وبين قول الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾؛ فالحياة في الأحاديث ليست معناها الحياة الأبدية الدائمة، وإنما هي البقاء لفترة أطول، ثم الموت أيضًا.
- لقد حكم الله ﷻ على جميع مخلوقاته بالفناء، بما فيهم الأنبياء؛ فهم خلق أيضًا، والدنيا غير باقية لأحد، ولو بقيت لأحد لكان رسول الله ﷺ هو أولى الناس بها، لكن الموت نفسه سيموت يوم القيامة.
- إن المسلم المحسن الظن بربه إذا كان عمله صالحًا فإنه يتمنى لقاء ربه عز وجل، وهل الأنبياء يريدون البقاء في الدنيا دون لقاء الله ﷻ مع مالهم من مكانة عند الله تعالى؟!
- إن التخيير بين الموت والحياة خاص بالأنبياء فقط، فالله ﷻ علم منهم أنهم يفضلون الآخرة على الدنيا، أما لو تُرِك الأمر هكذا لفضَّل الناس الدنيا؛ وذلك لحبهم لها، ولذا فقد حدَّد الله الآجال والأعمار، فالعمر لا يزيد ولا ينقص، فلكل أجل عند الله كتاب.

الشبهة الرابعة

الطعن في حديث "لا نُورَث ما تركناه صدقة"(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المشككين في حديث رسول الله ﷺ بشأن وراثة الأنبياء، قال: "نحن معشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه صدقة". زاعمين أنه من وضع الوضَّاعين أيام ولاية العباسيين بعد سقوط الدولة الأموية عام ١٣٢هـ. ويستدلون على طعنهم هذا بمخالفة الحديث للقرآن الكريم في هذه المسألة؛ فالحديث يؤكد عدم جواز وراثة الأنبياء، على حين أن القرآن قد نصَّ على جواز ذلك صراحةً؛ فقال الله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾

(*) دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾﴾ (مريم)، وقال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ (النمل: ١٦). كما أن هذا الحديث يتعارض مع ما صحَّ عن فاطمة رضي الله عنها من أنها قد طالبت أبا بكر ﷺ بميراث أبيها رسول الله ﷺ، فلم يُعْطِهَا إياه؛ فحلفت ألا تكلمه أبدًا. رامين من وراء ذلك إلى بطلان الحديث ورده، ومن ثَمَّ تشكيك المسلمين في كل ما جاء في السنة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن حديث رسول الله ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه صدقة" صحيح سندًا، وليس من وضع الوضَّاعين، فقد رواه الشيخان عن أبي بكر ﷺ، وله طرق أخرى عن أبي هريرة، وعائشة، وعمر، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، والعباس، وعلي ﷺ.

٢) لا تعارض بين الحديث والقرآن الكريم؛ فقد أجمع علماء الأمة على أن جميع الأنبياء لا يُورَثون، وليس المراد بالإرث في قصة زكريا وداود عليهما السلام الإرث الماديَّ أو إرث المال؛ وإنما المقصود هو إرث النبوة.

٣) سبب منازعة فاطمة لأبي بكرٍ رضي الله عنهما في إرث والدها ﷺ هو عدم علمها بحديث النبي ﷺ، فلما علمت به كَفَّت وتراجعت عما طلبت، ولم تكلمه بشأن هذا الإرث حتى ماتت.

التفصيل:

أولا. حديث "لا نُورَث ما تركناه صدقة" سنده صحيح في أعلى درجات الصحة، وليس بموضوع:

إن حديث عدم توريث الأنبياء صحيح بالاتفاق؛ فقد رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي بكر الصديق ﷺ: قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نُورَث، ما تركناه صدقة"[1]، ورواه الشيخان أيضًا عن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي ﷺ قال: لا نُورَث، ما تركناه صدقة"[2].

ورواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة"[3].

وقد صح هذا الحديث عن عمر، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، والعباس، وعلي ﷺ في الحديث الذي رواه الشيخان عن الزهري، أن مالك بن أوس حدَّثه قال: "أرسل إليَّ عمر بن الخطاب، فجئتُه حين تعالى النهار... فقال: هل لك، يا أمير المؤمنين! في عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد؟ فقال عمر: نعم، فأَذِن لهم، فدخلوا، ثم جاء فقال: هل لك في عباس وعلي؟ فقال: نعم، فأَذِن لهما، فقال عباس: يا أمير المؤمنين! اقضِ بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه صدقة"، (١٢/ ٧)، رقم (٦٧٢٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه فهو صدقة"، (٧/ ٢٧٤٨)، رقم (٤٥٠١).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه صدقة"، (١٢/ ٨)، رقم (٦٧٣٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه فهو صدقة"، (٧/ ٢٧٤٦)، رقم (٤٤٩٨).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه فهو صدقة"، (٧/ ٢٧٤٨)، رقم (٤٥٠٤).

الخائن، فقال القوم: أجل يا أمير المؤمنين! فاقضِ بينهم وأَرِحْهم، فقال مالك بن أوس: يُخَيَّل إليَّ أنهم قدموهم لذلك، فقال عمر: اتَّئِدْ. أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: لا نُورَث، ما تركناه صدقة، قالوا: نعم، ثم أقبل على العباس وعليٍّ، فقال: أنشدكما بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمان أن رسول الله ﷺ قال: لا نُورَث، ما تركناه صدقة؟ قالا: نعم..."[1].

ورواه الإمام مسلم أيضًا عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة"[2].

فالحديث صحيح متواتر النقل، فعلاوة على اتفاق الشيخين - البخاري ومسلم - على روايته بطرق متعددة، فقد تواترت رواية الحديث في أغلب كتب الحديث بأسانيد قوية، فقد رواه أبو داود في سننه، وأحمد في مسنده، والترمذي في سننه، والنسائي في سننه، وابن ماجه في سننه... وغيرهم.

فالقول بأن هذا الحديث قد وُضِع أيام تولية العباسيين للسلطة بعد سقوط الدولة الأموية عام ١٣٢هـ - قولٌ باطل لا يصح، فالحديث كما بينا متواتر النقل عن النبي ﷺ من طرقٍ عدة في أغلب كتب الحديث الصحيحة.

فادعاؤهم هذا لا سند له من عقل أو نقل، فالمسألة طُرِحت بعد وفاة النبي ﷺ، وحسمها أبو بكر ﷺ، ثم جُدِّدت في عهد عمر ﷺ، وحسمها أيضًا، ولما تولَّى علي الخلافة لم يحاول أخذ شيء من تركة النبي ﷺ الأمر الذي يدل على أنه اقتنع بصحة الحديث، فمن أين جاء الوضع في الحديث إذن[3]؟!

كما أنه لا دليل على زعمهم هذا بأن العباسين في هذه الفترة قد استغلوا علماء الدين في وضع أحاديث تُمكن الحكم لهم وتثبته.

ولو فُرِض أنه كان هناك صراع بين آل البيت والعباسيين على الخلافة، فلم يكن لهذا الصراع أي تأثير على العلماء فيما يحفظون، ويدوِّنون من أحاديث، وإلا فلِمَ لم يغيِّر أمراء بني العباس ما في الموطأ؟!

نعم، كان هناك من يتقرب إلى الملوك والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم، ولكن هؤلاء الأدعياء لم يكونوا يَمتُّون إلى العلم بصلة، وهم غير العلماء الذين نهضوا لجمع الحديث وتدوينه ونقده، وفي الوقت نفسه لم يَغْفُل الأمراء عن كذبهم، كما حدث من غياث بن إبراهيم النخعي مع الخليفة المهدي العباس، لما رآه يلعب بالحمام، فحدَّثه بحديث أبي هريرة ﷺ: "لا سَبق إلا في خُفٍّ أو نَصْل أو حافر"[4]، وزاد فيه: "أو جناح"، فأمر له المهدي بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، فأمر بذبح الحمام فذُبِحَت.

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه صدقة"، (١٢/ ٧)، رقم (٦٧٢٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: حكم الفيء، (٧/ ٢٧٤٠)، رقم (٤٤٩٦).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه فهو صدقة"، (٧/ ٢٧٤٨)، رقم (٤٥٠٤).

٣. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟ أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٨.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة ﷺ، مسند أبي هريرة ﷺ، (١٩/ ١٣٦)، رقم (١٠١٤٢). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

يقول د. عماد الشربيني: "إن ما وقع من وضع في السنة أيام الأمويين والعباسيين، وقع من غلاة الشيعة الرافضة، والزنادقة، وغيرهم ممن لا يمتون إلى العلم بصلة، وأمثال هؤلاء هم الذين كانوا في صراع دائم مع الدولة الأموية، والعباسية، أما ما يزعمه أعداء الإسلام والسنة المطهرة، بأن الوضع وقع من العلماء الذين رأبوا على نشر السنة المطهرة، وحفظها وتنقيتها أمثال الزهري، والأوزاعي، والثوري، وابن حنبل، والبخاري، وغيرهم من رواة السنة، فذلك كذب وافتراء يرده تاريخنا الإسلامي السالم من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"[١].

ومما يؤكد زيف ادعائهم بوضع الحديث أن الحديث صحيح سندًا ومتنًا ـ كما ذكرنا؛ فالحديث جاء مطابقًا لما نص عليه القرآن صراحةً، ففكرة عدم توريث الأنبياء ووراثتهم صحيحة اتفق عليها القرآن والسنة، وهذا ما سنبينه في الوجه الثاني®.

ثانيًا. لا تعارض بين الحديث وآيات القرآن؛ إذ المقصود بالإرث في الآيات إرث النبوة فقط:

لقد أجمع جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله عليهم لا يوَرَّثون؛ لقول نبينا الكريم ﷺ: "لا نُورَث، ما تركناه فهو صدقة"، قال العلماء: والحكمة في أن الأنبياء لا يُورَّثون أنه لا يُؤْمَنُ في الورثة من يتمنى موته فيَهْلَك، ولئلَّا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوارثهم، فيهلك الظانُّ، وينفر الناس عنه[٢]، وقوله ﷺ: "لا نُورَث، ما تركنا فهو صدقة" لا يتعارض مع قوله ﷻ عن زكريا ؊: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم: ٦)، كما لا يتعارض مع قوله ﷻ: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ (النمل: ١٦)؛ لأن المراد من قصة زكريا وداود عليهما السلام هو وراثة النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه، وحلوله مكانه[٣]، وفي قوله ﷻ عن زكريا ؊: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ (مريم: ٥) قال ابن كثير: "إنه خشي أن يتصرفوا من بعده في الناس تصرفًا سيئًا، فسأل الله ولدًا يكون نبيًّا من بعده؛ ليسوسهم بنبوته ما يوحى إليه، فأُجِيب في ذلك، لا أنه خشي من وراثتهم له ماله، فإن النبي أعظم منزلة وأجل قدرًا من أن يشفق على ماله إلى ما هذا حده، وأن يأنف من وراثة عصباته له، ويسأل أن يكون له ولد ليحوز ميراثه دونهم، كما أنه لم يُذْكَر أن زكريا كان ذا مال، بل كان نجَّارًا يأكل من كسب يديه، ومثل هذا لا يجمع مالًا، ولا سيما الأنبياء؛ فإنهم كانوا أزهد شيء في الدنيا، وقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة"، وفي رواية عن الترمذي بإسنادٍ صحيح: "نحن معشر الأنبياء لا نُورَث"، وعلى هذا فتعين حمل قوله: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾ على ميراث النبوة، ولهذا قال: ﴿ وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ كقوله: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾؛

---

١. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٤٤١: ٤٤٣ بتصرف.

® في **"امتثال أبي بكر لأمر الرسول في عدم توريث ماله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٧/ ٢٧٤٩).

٣. المرجع السابق، (٧/ ٢٧٥١).

أي في النبوة؛ إذ لو كان في المال لما خصَّه من بين إخوته بذلك، ولما كان في الإخبار بذلك فائدة كبيرة؛ إذ من المعلوم المستقر في جميع الشرائع والملل أن الولد يرث أباه، فلولا أنها وراثة خاصة لما أخبر بها، وكل هذا يقرره ويثبته ما صح في الحديث: "نحن معشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه فهو صدقة"، قال مجاهد في قوله: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾: كان وراثته علمًا، وكان زكريا من ذرية يعقوب، وقيل المراد: يكون نبيًّا كما كانت آباؤه أنبياء"[1].

وقال القرطبي في قوله تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ ﴾: "﴿ ٱلْمَوَٰلِيَ ﴾ هنا الأقارب وبنو العم والعصبة الذي يلونه في النسب. قيل: وإنما كان مواليه مهملين للدين، فخاف بموته أن يضيع الدين، فطلب وليًّا يقوم بالدين من بعده، حكى هذا القول الزجاج.

وعليه فلم يَسَلْ من يرث ماله؛ لأن الأنبياء لا تورث. وهذا هو الصحيح في تأويل الآية، وأنه عليه السلام أراد وراثة العلم والنبوة لا وراثة المال؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: "إنا معشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه صدقة" وفي كتاب أبي داود: "إن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا العلم"[2]... وهذا الحديث يدخل في التفسير المسند لقوله عز وجل: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ وعبارة عن قول زكريا عليه السلام: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ وتخصيص العموم في ذلك، وأن سليمان لم يرث من داود مالًا خلفه داود بعده، وإنما ورث منه الحكمة والعلم، وكذلك ورث يحيى من آل يعقوب... قال العلماء: دعاء زكريا عليه السلام في الولد إنما كان لإظهار دينه وإحياء نبوته، ومضاعفة لأجره لا للدنيا[3].

وفي قوله عز وجل: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ قال الكلبي: كان لداود عليه السلام تسعة عشر ولدًا، فورث سليمان من بينهم نبوته وملكه، ولو كان وراثة مال لكان جميع أولاده فيه سواء، وقاله ابن العربي، قال: فلو كانت وراثةً لانقسمت على العدد؛ فخص الله سليمان بما كان لداود من الحكمة والنبوة، وزاده من فضله ملكًا لا ينبغي لأحد من بعده.

قال ابن عطية: داود من بني إسرائيل، وكان ملكًا، وورث سليمان ملكه ومنزلته من النبوة، بمعنى صار إليه ذلك بعد موت أبيه، فسُمِّيَ ميراثًا تجوُّزًا، وهذا نحو قوله ﷺ: "العلماء ورثة الأنبياء"، ويحتمل قوله ﷺ: "لا نُورَث" أن يريد أن ذلك من فعل الأنبياء وسيرتهم، وقيل: ورث سليمان أباه في الملك والنبوة، وقام بعده بشريعته، وقوله عز وجل: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ (النمل: ١٦) أي تفضل الله علينا على ما ورثنا من داود العلم والنبوة والخلافة في الأرض - في أن فهمنا من أصوات الطير المعاني التي في نفوسها[4].

١. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، (٣/ ١١١) بتصرف.

٢. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: العلم، باب: في فضل العلم، (١٠/ ٥٣)، رقم (٣٦٣٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٦٤١).

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١١/ ٧٨، ٧٩) بتصرف.

٤. المرجع السابق، (١٣/ ١٦٣: ١٦٥) بتصرف.

قال الشيخ الشعراوي في قوله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾: "أي بَقِيَتْ فيه النبوة، وحَمَلَ المنهج لا المُلك؛ لأن الأنبياء لا تورث كما جاء في الحديث الشريف: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة"، فالله ﷻ يريد أن يكون الرسول بعيدًا في رسالته وتبليغه عن أي نفع يجيء له، أو لذريته"[١].

وقال ابن عاشور في "التحرير والتنوير" عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾: "الإرث هنا مستعمل في معناه المجازي، وتشبيه الأحوال الجليلة بالمال، وهو تشبيه الخلفة بانتقال ملك الأموال؛ لظهور أن ليس غرض الآية إفادة من انتقلت إليه أموال داود عليه السلام بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ (النمل: ١٥)، فتعين أن إرث المال غير مقصود فإنه غرض تافه.

وقد كان لداود أحد عشر ولدًا، فلا يختص إرث ماله بسليمان، وليس هو أكبرهم، وكان داود قد أقام سليمان ملكًا على إسرائيل؛ وبهذا يظهر أن ليس في الآية ما يُحتجُّ به لجواز أن يُورَث مالُ النبي، وقد قال رسول الله ﷺ: "لا نُورَث، ما تركنا صدقة"[٢].

وفي قوله تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ قال الشيخ الشعراوي: "إن العلة من طلبه دينية محضة، لا يطلبه لمغنم دنيوي؛ وإنما شغفه بالولد؛ لأنه لم يأمن من القوم من بعده على منهج الله وحمايته من الإفساد. لذلك قوله: ﴿يَرِثُنِى﴾ هنا لا يفهم منه ميراث المال كما يتصوره البعض؛ لأن الأنبياء لا يورثون، كما قال النبي ﷺ: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة"، وبذلك يخرج النبي من الدنيا دون أن ينتفع أحد من أقاربه بماله حتى الفقراء منهم، فالمسألة مع الأنبياء خالصة كلها لوجه الله تعالى؛ لذلك قال بعدها: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ أي: النبوة التي تناقلوها، فلا يستقيم هنا أبدًا أن نفهم الميراث على أنه ميراث المال أو متاع الدنيا الفاني.

ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ ففي أي شيء ورثه؟! أورثه في تركته؟ إذن: فما موقف إخوته الباقين؟ لا بد أنه وَرِثَه في النبوة والملك، فالمسألة بعيدة كل البعد عن الميراث المادي"[٣].

وقد أجاب د. علي محمد محمد الصلابي عن هذا التعارض المزعوم فأحسن، فقال: "إن الإرث اسم جنس يدخل تحته أنواع، فيستعمل في إرث العلم والنبوة، والملك وغير ذلك من أنواع الانتقال. قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (فاطر: ٣٢)، وقال ﷻ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾ (المؤمنون)، وغير ذلك من الآيات الواردة في هذا الشأن، وإذا كان كذلك فقوله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾، وقوله: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ إنما يدل على جنس الإرث، ولا يدل على إرث المال، وذلك أن داود عليه السلام كان له أولاد

---

١. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، أخبار اليوم، مصر، د. ت، (١٧/ ١٠٧٥٣: ١٠٧٥٥) بتصرف.

٢. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (١٨/ ٢٣٥).

٣. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (١٥/ ٩٠٢٤، ٩٠٢٥).

كثيرون غير سليمان، فلا يختص سليمان بماله، فدل على أن المراد بهذا الإرث إرث العلم والنبوة ونحو ذلك، لا إرث المال، والآية سيقت في بيان مدح سليمان وما خصَّه الله به من النعمة، وحصر الإرث في المال لا مدح فيه؛ إذ إرث المال من الأمور العادية المشتركة بين الناس، وكذلك قوله ﷻ: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ ليس المراد به إرث المال؛ لأنه لا يرث آل يعقوب شيئًا من أموالهم، وإنما يرث ذلك منهم أولادهم وسائر ورثتهم لو وُرثوا.

كما أن قوله ﷻ: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ لا يدل على أن الإرث مال؛ لأن زكريا لم يخف أن يأخذوا ماله من بعده إذا مات، فإن هذا ليس بمُخوِّف، وزكريا عليه السلام لم يُعرف له مال، بل كان نجَّارًا يأكل من كسب يده، كما في صحيح مسلم. ولم يكن ليدخر منها فوق قُوته حتى يسأل الله ولدًا يرث عنه ماله، فدل على أن المراد بالوراثة في هاتين الآيتين وراثة النبوة، والقيام مقامه[1].

فالأنبياء عليهم السلام لم يخلقوا للدنيا يجمعونها ويورثونها، وإنما خلقوا للآخرة يدعون إليها ويُرَغِّبون فيها، ولهذا قال رسول الله ﷺ: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة"، وكان أول من أظهر هذه المحاسن من هذا الوجه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لما سئل عن ميراث رسول الله ﷺ، فأخبر عنه بذلك، ووافقه على نقله عنه عليه السلام، غير واحد من الصحابة، فمنهم عمر وعثمان وعلي والعباس وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم[2].

وتأسيسًا على ما سبق يتضح جليًّا أنه لا تعارض في مسألة ميراث الأنبياء بين السنة والقرآن، فالمراد بالوراثة في الآيتين الكريمتين هو وراثة النبوة، والمراد من قول النبي ﷺ: "لا نُورَث، ما تركت فهو صدقة" أن جميع الأنبياء - صلوات الله عليهم - لا يُوَرَّثون، وفي حديث أبي الدرداء: "إن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ"، ولهذا قال ابن عباس: وإنما ترك ﷺ ما بين الدفتين يعني: القرآن، فالأنبياء لم يخلقوا للدنيا يجمعونها ويورثونها، وإنما خلقوا للآخرة يدعون إليها ويرغبون فيها[3]، فأين التعارض الذي يدعونه بين الآيتين والحديث؟!

بذلك يتبين أنه لا تعارض في مسألة ميراث الأنبياء بين السنة والقرآن؛ إذ تبين أن المراد بقوله ﷺ: "لا نُورَث، ما تركناه فهو صدقة" أن جميع الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورَّثون، كما أن المراد في قصة زكريا وداود عليهما السلام في القرآن هو وراثة النبوة، وليس وراثة المال كما يتوهمون، ومن ثم تسقط شبهتهم وتبطل.

ثالثًا. مطالبة فاطمة رضي الله عنها بميراث والدها رسول الله ﷺ ليس بمستنكر؛ لعدم علمها بقوله ﷺ، فلما علمت كفَّت ورجعت عن ذلك:

أما عن منازعة فاطمة أبا بكر رضي الله عنهما في

1. أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: شخصيته وعصره، د. علي محمد محمد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ١٥٧ بتصرف.

2. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، (١/ ٥٧).

3. المرجع السابق، (١/ ٥٧).

ميراث النبي ﷺ فليس بمستنكر؛ لأنها لم تكن تعلم ما قاله رسول الله ﷺ، وظنَّت أنها ترثه كما يرث الأولاد آباءهم، فلما أخبرها أبو بكر الصديق بما قاله ﷺ كفَّت[1]، والمسألة قد وردت في صحيح البخاري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: "أن فاطمة والعباس رضي الله عنهما أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ، وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فدك، وسهمهما من خيبر، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نُورَث، ما تركناه صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال، قال أبو بكر: والله، لا أدع أمرًا رأيتُ رسول الله ﷺ يصنعه إلا صَنَعتُه، قال: فهجرته فاطمة، فلم تكلمه حتى ماتت"[2].

قال ابن حجر: "وقوله فيه: "إنما يأكل آل محمد من هذا المال" كذا وقع، وظاهره الحصر، وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال، وليس ذلك مرادًا؛ وإنما المراد العكس، وتوجيهه أن "من" للتبعيض، والتقدير: إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال، يعني بقدر حاجتهم، وبقيته للمصالح"[3].

وقال ابن بطال وغيره: ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ أن الله بعثهم مبلِّغين رسالته، وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرًا كما قال: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الأنعام: ٩٠)، وقال نوح وهود وغيرهما نحو ذلك، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا؛ لئلَّا يُظَنَّ أنهم جمعوا المال لوارثهم، قال: وقوله ﷺ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾ حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة، وكذا قول زكريا عليه السلام: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى﴾[4].

أما ما احتجوا به من منازعة فاطمة أبا بكر في ميراث أبيها ﷺ، فقد كانت هذه المنازعة بسبب عدم علم السيدة فاطمة رضي الله عنها بما قاله النبي ﷺ، ويؤكد ذلك د. طه حبيشي، فقال: "فلمَّا علمت بهذا الحديث كفَّت وتراجعت عما طلبت، أما ما قاله الراوي "فما كلمته حتى ماتت" فظنَّ الظانُّون بذلك أنها قد خاصمته وهجرته، والأقرب أن فاطمة ما عادت تكلمه في شأن هذا الميراث حتى ماتت، ويؤيد ذلك أنها كانت على علاقة طيبة جدًّا بعائشة رضي الله عنها، وأن عائشة كانت تسألها وتلح في السؤال عليها؛ لتعرف ما تريد من جانبها، وعائشة هي ابنة الصديق وزوجة النبي ﷺ، والذي صنعه أبو بكر في هذا المال هو أنه قد أجراه على ما كان يفعل النبي ﷺ، وصنع فيه ما كان يصنع رسول الله ﷺ من غير أن يورِّثه لأحد، وفاطمة وعليٌّ يريدان ويسمعان ويرضيان ولا يعارضان"[5].

وكيف يسوغ لأحد أن يظن بأبي بكر رضي الله عنه أنه منع فاطمة حقَّها من ميراث أبيها، وهو يعطي الأحمر والأسود حقوقهم؟

وكيف يركب مثل هذا ويستحله من فاطمة رضي الله عنها، وهو يردُّ إلى المسلمين ما بقي من أموالهم منذ

١. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٢٨٣.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه صدقة"، (١٢/ ٧)، رقم (٦٧٢٥، ٦٧٢٦).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٢/ ٧١).

٤. المرجع السابق، (١٢/ ١٠).

٥. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٤٥٠ بتصرف.

وَلِـيَ؟ وقد قال لعائشة رضي الله عنها: انظري يا بنيـة، فما زاد في مال أبي بكر، منذ وَلِـيَ هذا الأمر، فرُدِّيه عـلى المسلمين، فوالله ما نِلْنا من أموالهم إلا ما أكلنا في بطوننا من جَرِيش[1] طعامهم، ولبسنا على ظهورنا من خـشن ثيابهم. فنظرت فإذا بكـرٌ[2] وجَرْد[3] قطيفة، لا تساوي خمسة دراهم، وحبشية[4].

فهو لم يأخذ مـال النبـي ﷺ لنفـسه ولا لولـده، ولا لأحد من عشيرته، وإنما أجراه مجـرى الـصدقة، وكـان دفع الحق إلى أهله أولى به[5].

وعن أبي هريرة ﷺ قال رسـول الله ﷺ: "لا يقتـسم ورثتي دينارًا، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤونة عـاملي فهو صدقة"[6]، وهذا ما فعله أبو بكر ﷺ مـع فاطمـة، لذلك قال الصديق: لست تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، وقـال: والله لا أدع أمـرًا رأيـت رسـول الله يـصنعه إلا صـنعته، وقـد تركـت فاطمـة منازعته بعد احتجاجه بالحديث وبيانه لها، وفيـه دليـل على قبولهـا الحـق وإذعانهـا لقولـه ﷺ، وقـال القـاضي عياض: وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر ـ بعد احتجاجه عليها بالحديث ـ التسليم للإجماع على قضية، وأنهـا لمـا بلغها الحديث وبُيِّنَ لها التأويل تركت رأيها، ثم لم يكـن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب مـيراث، ثـم وَلِـيَ علي الخلافة فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر وعمـر رضي الله عنهما.

وقال حماد بن إسحاق: والذي جاءت به الروايـات الصحيحة فـيما طلبـه العبـاس وفاطمـة وعـلي وأزواج النبي ﷺ من أبي بكر ﷺ إنما هو الميراث، حتى أخـبرهم أبـو بكـر والأكـابر مـن أصـحاب رسـول الله ﷺ أنه قال: "لا نُـورَث، مـا تركنـا صـدقة" فقبلـوا بـذلك وعلموا أنه الحق، ولو لم يقل رسول الله ﷺ ذلك لكـان لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيه الحظ الوافر بميراث عائشة وحفصة رضي الله عـنهما؛ فـآثروا أمـر الله تعـالى وأمر رسوله ﷺ، ومنعوا عائشة وحفصة ومـن سـواهما ذلـك، ولـو كـان رسـول الله ﷺ يـورث، لكـان لأبي بكر وعمر أعظم الفخر بـه أن تكـون ابنتاهمـا وارثتـي محمد ﷺ[7].

وقد ثبت عن فاطمة رضي الله عنها أنها رضيت عن أبي بكر بعد ذلك، وماتت وهي راضية عنه، ويدل عـلى ذلك ما روى البيهقي بسنده عن الشعبي أنه قـال: "لمـا مرضت فاطمة آتاها أبو بكر الصديق، فاستأذن عليهـا، فقال عليٌّ: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك، فقالت: أتحب أن آذن له؟ قال: نعم، فأَذِنتْ لـه، فـدخل عليهـا يترضَّاها، فقال: والله ما تركت الـدار والمـال، والأهـل والعـشيرة إلا ابتغـاء مرضـاة الله ومرضـاة رسـوله ﷺ

١. الجَرِيش: المجروش من الحبوب أو غيرها.

٢. الكـرُّ: مكيال لأهل العراق يعادل أربعين إردبًا.

٣. الجَرْد: التُّرْس، والبقية من المال.

٤. الحبشية: ناقة شديدة السواد.

٥. تأويل مختلف الحديث، ابـن قتيبـة، مرجـع سـابق، ص٢٨٣ بتصرف.

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح البـاري)، كتـاب: الفـرائض، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث مـا تركنـاه صـدقة"، (١٢/ ٨)، رقم (٦٧٢٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتـاب: الجهـاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه فهو صـدقة"، (٧/ ٢٧٤٨)، رقم (٤٥٠٢).

٧. الانشراح ورفع الضيق بسيرة أبي بكر الصديق، د. علي محمـد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٢٠٨: ٢١٠.

ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضَّاها حتى رضيت رضي الله عنها"[١].

قال ابن كثير: "وهذا إسناده جيد قوي، والظاهر أن عامرًا الشعبي سمعه من علي، أو ممن سمعه من عليٍّ، كما ذكر العلماء أن فاطمة رضي الله عنها لم تتعمد هجر أبي بكر الصديق ﷺ أصلًا، ومثلها منزه عن ذلك؛ لنهي النبي ﷺ عن الهجر فوق ثلاثة، وإنما لم تكلمه لعدم الحاجة لذلك"[٢].

وقال أبو العباس القرطبي صاحب "المفهم" في سياق شرحه لحديث عائشة المتقدم: "ثم إنها - أي فاطمة - لم تلتق بأبي بكر لشغلها بمصيبتها برسول الله ﷺ، وللازمتها بيتها، فعبَّر الراوي عن ذلك بالهجران، وإلا فقد قال رسول الله ﷺ: "لا يحلُّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث"[٣]، وهي أعلم الناس بما يحل من ذلك ويحرم، وأبعد الناس عن مخالفة رسول الله ﷺ كيف لا يكون كذلك، وهي بضعة من رسول الله ﷺ، وسيدة نساء أهل الجنة"[٤].

١. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: قسم الفيء والغنيمة، باب: بيان مصرف أربعة الخمس، (٦/ ٣٠١)، رقم (١٣١١٣).

٢. البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٣/ ٣٧٤).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الكِبْر، (١٠/ ٥٠٧)، رقم (٦٠٧٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والأدب، باب: تحريم التحاسد والتباغض والتدابر، (٩/ ٣٦٨٩)، رقم (٦٤٠٦).

٤. المفهم شرح صحيح مسلم، أبو العباس القرطبي، (١٢/ ٧٣)، نقلًا عن: أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص١٦١، ١٦٢.

وقال ابن تيمية: "كون النبي ﷺ لا يُورَث ثبت بالسنة المقطوع بها، وبإجماع الصحابة، وكل منهما دليل قطعي، فلا يُعارَض ذلك بما يُظَنُّ أنه عموم، وإن كان عمومًا فهو مخصوص؛ لأن ذلك لو كان دليلًا لما كان إلا ظنيًّا، فلا يعارض القطعي؛ إذ الظني لا يعارض القطعي؛ وذلك أن هذا الخبر رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومجالس، وليس فيهم من ينكره، بل كلهم تلقَّاه بالقبول والتصديق.

ولهذا لم يُصرَّ أحد من أزواجه ﷺ على طلب الميراث، ولا أصرَّ العباس على طلب الميراث، بل من طلب من ذلك شيئًا فأُخبر بقول النبي ﷺ رجع عن طلبه، واستمر الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين إلى علي، فلم يغير شيئًا من ذلك، ولا قسم له تركة"[٥].

وقد تولى علي بن أبي طالب بعد ذلك، ولم يعط شيئًا لأحد من أولاد فاطمة، ولا من زوجات النبي ﷺ، ولا ولد العباس، فلو كان ظلمًا، وقدر على إزالته لكان هذا أهون عليه من قتال معاوية وجيوشه، أَفَتُراه يقاتل معاوية، مع ما جرى في ذلك من الشر العظيم، ولا يعطي هؤلاء قليلًا من المال، وأمره أهون بكثير[٦]؟

فكما رأينا أن القوم جميعًا، فاطمة، وعليًّا، وأبا بكر الصديق، قد حرصوا جميعًا على أن يقابلوا الله بوجه واحد فقابلوه به، وقد حرصوا جميعًا على أن يسلكوا

٥. منهاج السنة النبوية في نفي كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (٤/ ١٠٠، ١٠١).

٦. المرجع السابق، (٦/ ١٨٧).

إليه سبيلًا واحدة فسلكوا إليه، رضي الله عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وفاطمة والحسن والحسين وجميع آل بيت النبي ﷺ[1] ®.

الخلاصة:

- إن حديث: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة" صحيح سندًا عن النبي ﷺ، متواتر النقل في أغلب كتب الحديث بأصح الأسانيد، وقد رُوِيَ عن كثير من الصحابة، فقد رواه الشيخان - البخاري ومسلم - عن كل من: أبي بكر الصديق، وعائشة، وأبي هريرة، وعمر، وعثمان، وطلحة، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وعلي، والعباس ؓ؛ مما يبطل القول بوضع الحديث.
- لقد أجمع العلماء على أن جميع الأنبياء عليهم السلام لا يورَّثون، والحكمة في ذلك أنه لا يؤمن في الورثة من يتمنى موته فيَهْلَك، ولئلَّا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوارثهم؛ فيهلك الظان.
- إن المراد بالإرث في الآيتين: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾، و﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ هو وراثة النبوة، لا وراثة المال؛ فالأنبياء لم يخلقوا للدنيا يجمعونها ويورثونها، وإنما خلقوا للآخرة يدعون إليها، ويُرَغِّبُون فيها، ولهذا قال رسول الله ﷺ: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة".
- إن في اختصاص سليمان ؑ بالإرث دون غيره من إخوته الآخرين دليلًا قاطعًا على أن المقصود بالإرث هو إرث النبوة، لا إرث المال ونحو ذلك.
- لم تكن فاطمة رضي الله عنها تعلم بحديث رسول الله ﷺ: "لا نُورَث ما تركناه صدقة"، فطالبت أبا بكر ؓ بإرث والدها ﷺ؛ لأنها كانت تظن أنها ترثه كما يرث الأولاد آباءهم، فلما أخبرها أبو بكر ؓ بقول النبي ﷺ كفت عن ذلك وتراجعت.
- إن المقصود من قول الراوي: "ولم تكلمه حتى ماتت" أنها لم تكلمه في شأن هذا الميراث حتى ماتت، وقد ثبت عن فاطمة أنها ماتت راضية عن أبي بكر ؓ، وكانت علاقتها طيبة مع ابنته السيدة عائشة رضي الله عنها.
- لم يُصِرَّ أحد من أزواج النبي ﷺ على طلب الميراث، ولا أصرَّ العباس على ذلك؛ بل من طلب من ذلك شيئًا فأُخبر بقول النبي ﷺ رجع عن طلبه، واستمر الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين إلى علي ؓ، فلم يغير شيئًا من ذلك، ولا قسم لنفسه تركة، وفي ذلك دليل على اقتناعهم جميعًا بما بلَّغه أبو بكر الصديق عن رسول الله ﷺ: "لا نُورَث، ما تركناه صدقة".

---

1. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٤٥٠، ٤٥١.

® في **"إقرار السيدة فاطمة لفعل أبي بكر الصديق بشأن ميراث النبي"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

الشبهة الخامسة

الطعن في حديث "الكذبات الثلاث لإبراهيم عليه السلام"(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المتوهمين في صحة الحديث الذي جاء فيه كذب إبراهيم عليه السلام، والذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لم يكذب إبراهيمُ النبيُّ عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله، قوله: إني سقيم، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وواحدة في شأن سارة؛ فإنه قَدِم أرض جبَّار ومعه سارة، وكانت أحسن الناس، فقال لها: إنَّ هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي، يغلبني عليك؛ فإن سألك فأخبريه أنك أختي...". ويستدلون على عدم صحته بأن القول بكذب سيدنا إبراهيم كما جاء في الحديث يتعارض مع قوله عز وجل: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾﴾ (مريم)، إذ إن الصِّدِّيق لا يكذب. هادفين من وراء ذلك إلى إنكار هذا الحديث الصحيح.

وجه إبطال الشبهة:

إن حديث الكذبات الثلاث حديث صحيح في أعلى درجات الصحة، وهذا الحديث لم يجوِّز نسبة الكذب إلى إبراهيم عليه السلام، وإنما سماها النبي صلى الله عليه وسلم كذبات لكونها أقوالًا يعتقدها السامع كذبًا، لكنه إذا حقق لم يكن كذبًا؛ لأنها من باب المعاريض المباحة، ومن ثَمَّ فإن ذلك لا يتعارض مع وصف الله تعالى له بأنه صدِّيق؛ إذ الصدِّيق هنا أي: بلغ الغاية في تصديق كل ما يأتي إليه من الله تعالى، بالإضافة إلى أن التعريض لا يتنافى مع الصدق الذي فهموه من الآية، ففيه مندوحة عن الكذب؛ لذلك فلا تعارض.

التفصيل:

إن الأحاديث التي ذكرت كذب إبراهيم ثلاث مرات أحاديث صحيحة في أعلى درجات الصحة، رواها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ومن المعلوم أن أي حديث رواه البخاري أو مسلم فهو صحيح بإجماع الأمة، أما إذا اتفق صاحبا الصحيحين على حديث فهو بذلك في أعلى درجات الصحة، ويعرف بين أهل الحديث بقولهم"متفق عليه"؛ أي: اتفق الشيخان عليه.

ومن ذلك ما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله. قوله: "إني سقيم"، وقوله: "بل فعله كبيرهم هذا". وواحدة في شأن سارة؛ فإنه قَدِم أرض جبَّار ومعه سارة، وكانت أحسن الناس. فقال لها: إن هذا الجبار، إن يعلم أنك امرأتي، يغلبني عليك، فإن سألك فأخبريه أنك أختي؛ فإنك أختي في الإسلام، فإني لا أعلم في الأرض مسلمًا غيري وغيرك. فلما دخل أرضه رآها بعض أهل الجبار. أتاه فقال له: لقد قَدِم أرضك امرأة لا ينبغي لها أن تكون إلا لك. فأَرْسَلَ إليها فأُتِيَ بها، فقام إبراهيم عليه السلام إلى الصلاة، فلما دخلت عليه لم يتمالك أن بسط يده إليها، فقُبِضت

(*) دفاعًا عن رسول الله، محمد يوسف، مرجع سابق. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م. زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، صلاح الدين مقبول أحمد، مرجع سابق.

يده قبضة شديدة، فقال لها: ادعِي الله أن يطلق يدي ولا أضرك، ففَعَلَتْ، فعاد، فقُبِضت أشد من القبضة الأولى، فقال لها مثل ذلك، ففعلت، فعاد، فقبضت أشد من القبضتين الأُولَيَين، فقال: ادعي الله أن يطلق يدي، فلك الله أن لا أضرك، ففعلت، وأُطْلِقت يدُه، ودعا الذي جاء بها فقال له: إنك إنما أتيتني بشيطان، ولم تأتني بإنسان؛ فأخرجها من أرضي، وأعطها هاجر. قال: فأقبلت تمشي، فلما رآها إبراهيم عليه السلام انصرف، فقال لها: مَهْيَمْ[1]؟ قالت: خيرًا، كَفَّ الله يد الفاجر، وأخدَمَ خادمًا. قال أبو هريرة: فتلك أمكم يا بني ماء السماء"[2].

وبعد أن أثبتنا صحة هذا الحديث، فهل يجوز نسبة الكذب لإبراهيم عليه السلام؟ وهل هذا الحديث يجُوِّز نسبة الكذب إليه؟! هذا ما سنعالجه في السطور الآتية.

بداية نقول: إنه لا يجوز أن ننسب الكذب لنبي الله إبراهيم عليه السلام، ولا يدل هذا الحديث على نسبة الكذب إليه قطُّ؛ فالأنبياء أشخاص مختارون ومصطفون من قِبَل الله تعالى لأداء مهمة خاصة جدًّا؛ لذا فقد صانهم على الدوام بسبب وضعهم الخاص هذا.

وهذا يعني أن الله عز وجل زيَّنهم بصفة العصمة، فلكي يكونوا أئمة الهدى، وقدوة للإنسانية جمعاء، ومرشدين للبشرية، فعليهم أن يحافظوا على منزلتهم السامية، ومواقعهم الطاهرة، وأن يصونوا أنفسهم من أي نجاسة أو تلوث؛ لكي لا ينحرف الذين يتبعونهم، ولا تعدوا أعينهم إلى غيرهم؛ ذلك لأنهم هم الضمان الأكيد والموثوق في قيادة الإنسانية إلى رضا الله، بينما لا يوجد رضا الله في الذنوب وإن كانت صغيرة، فكيف يستطيع إنسان محروم من رضا الله قيادة الآخرين إلى رضاه؟ هذا لا يكون أبدًا.. إذن، فالأنبياء لا يمكن أن يقترفوا إثمًا[3].

إن الإيمان بعصمة الأنبياء والرسل ضرورة لقبول أقوالهم الدينية، وتنشأ الثقة بالأنبياء مع التزامهم الصدق مع الناس في كل شيء، فإن الناس لا يمنحون ثقتهم للإنسان، ولا يتلقون أقواله بالتسليم والقبول إن جربوا عليه كذبًا في إخباره، أو تعودوا منه خلفًا في أقواله في أي أمر كان خبره، وعلى أي صفة كان قوله.

إن صدق الرسول مع الناس دليل على صدقه فيما يخبر به عن ربه؛ إذ لا يترك إنسان الكذب على الناس ثم يكذب على الله تعالى.

كما إن تَعمُّد الكذب في أمور الدنيا معصية وذنب، يُذم به الإنسان في العاجل، ويُعَاقب عليه في الآجل - إن لم يغفر الله تعالى له - والأنبياء معصومون من المعاصي، فهم إذن لا يكذبون في أي أمر من الأمور، ومقامهم أسمى من أن يشوه بشيء من هذا[4].

---

١. مَهْيَمْ: ما شأنك وما خبرك؟

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، (٦/ ٤٤٧)، رقم (٣٣٥٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، (٨/ ٣٤٩٣، ٣٤٩٤)، رقم (٦٠٣٠).

٣. انظر: العصمة النبوية، محمد فتح الله كولن، ترجمة: أورخان محمد علي، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٢.

٤. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، مصر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص١٠٤: ١٠٦.

وإن كان لا يجوز نسبة الكذب للأنبياء عليهم السلام، فكيف سَمَّى نبينا محمد ﷺ هذا كذبًا؟

لقد أجاب ابن حجر العسقلاني عن ذلك فأحسن الجواب؛ إذ قال: "وأما إطلاقه الكذب على الأمور الثلاثة؛ فلكونه قال قولًا يعتقده السامع كذبًا، لكنه إذا حُقِّق لم يكن كذبًا؛ لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين، فليس بكذب محض، فقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ (الصافات) يحتمل أن يكون أراد أني سقيم، أي: سأسقم، واسم الفاعل يستعمل بمعنى المستقبل كثيرًا، ويحتمل أنه أراد إني سقيم بما قُدِّر عليَّ من الموت، أو سقيم الحجة على الخروج معكم... وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ (الأنبياء: ٦٣) قال القرطبي: هذا قاله تمهيدًا للاستدلال على أن الأصنام ليست بآلهة، وقطعًا لقومه في قولهم أنها تضر وتنفع، وهذا الاستدلال يتجوَّز فيه في الشرط المتصل، ولهذا أردف قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ (الأنبياء: ٦٣) قال ابن قتيبة: معناه إن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا، فالحاصل أنه مشترط بقوله: ﴿إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ أو أنه أسند إليه ذلك لكونه السبب... وقوله: "هذه أختي" يُعتذر عنه بأن مراده أنها أخته في الإسلام، قال ابن عقيل: دلالة العقل بتصرف ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ﷺ ينبغي أن يكون موثوقًا به؛ ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من إبراهيم عليه السلام - يعني إطلاق الكذب - إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه، وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمُّل أخف الضررين دفعًا لأعظمهما، وأما تسميته إياها كذبات فلا يريد أنها تذم، فإن الكذب وإن كان قبيحًا مخلًّا لكنه قد يحسن في مواضع، وهذا منها"[1].

ففي الحديث يقول النبي ﷺ: "لم يكذب إبراهيم إلا ثلاثًا..." وليست كلمة "يكذب" هنا بمعنى الكذب المعروف، بل بمعنى "التعريض".

لم يكن نظر إبراهيم عليه السلام في النجوم لتعرُّف حاله من تأثيرها، وإنما للتفكُّر والتدبر فيها، وهذا طاعة لله تعالى، قال ﷻ: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (يونس: ١٠١)، وهذا هو اللائق بالخليل عليه السلام لكنه أوهمهم بهذا النظر - بطريق التعريض - أنه ينظر فيها لتعرف حاله من تأثيرها - حسب ما يعتقدون في النجوم؛ لكي يتوصل بذلك إلى مقصده من الانفراد بالأصنام وتكسيرها.

وهذا من معاريض الأفعال... ويرى بعض العلماء أن نظر الخليل في النجوم ليس من المعاريض، وإنما كان تفكُّرًا فيما يلهيهم به، وفيما يُعتذر به عن الخروج معهم.

قال النسفي: نظر في النجوم راميًا ببصره إلى السماء، متفكرًا في نفسه كيف يحتال.

وعلى هذا القول، فليس من المعاريض إلا قوله: "إني سقيم"، ويكون معناه: أن كل من كان في عقبه الموت فهو سقيم، وإن لم يكن به حين قالها سقم ظاهر، أو المعنى: إني سقيم القلب لكفركم وعنادكم، وهو سقم

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٤٥١).

معنوي، والقوم فهموه على أنه سقم حسي لا يستطيع معه الخليل أن يخرج بصحبتهم إلى مَعِيدهم.

وأما تسميته كذبًا في الحديث فنظر للصورة، أي: صورته صورة الكذب، وحقيقته لا كذب، أو لما فهمه الغير منه، لا بالنسبة إلى ماقصده المتكلم، وإما أنه سماه كذبًا لأن إبراهيم عدَّه ذنبًا؛ لأنه خِلاف الأوْلى، وذلك في حديث الشفاعة الذي فيه "فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، أشفع لنا إلى ربك، ألا ترى مانحن فيه، ألا ترى إلى ما قد بلغنا ؟ فيقول: إن ربي قد غضب غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله وذَكَرَ كذبَاتِهِ..."[1]، فتسميته كذبًا في الحديث النبوي لما في الحديث القدسي من تسميته بذلك.

والأرجح أنها من المعاريض، ولا تُعد كذبًا، وإن في المعاريض لمندوحة عن الكذب، فنَظَرُ الخليل عليه السلام في النجوم من المعاريض في الأفعال، وقوله "إني سقيم" من المعاريض في الأقوال[2].

أما قوله عليه السلام "بل فعله كبيرهم هذا" ففي الكلام حذف حين أُتي بإبراهيم فقالوا: أأنت فعلت هذا بالآلهة؟ فقال لهم إبراهيم على جهة الاحتجاج عليهم: "بل فعله كبيرهم هذا"؛ أي: أنه غار وغضب من أن يُعبد هو ويُعبد الصغار معه، ففعل هذا بها لذلك، إن كانوا ينطقون فاسألوهم.

فعلَّق فعل الكبير بنطق الآخرين؛ تنبيهًا لهم على فساد اعتقادهم. كأنه قال: بل هو الفاعل إن نطق هؤلاء.

وفي الكلام تقديم على هذا التأويل في قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ (الأنبياء). قيل: أراد بل فعله كبيرهم إن كانوا ينطقون. بيَّن أن مَنْ لا يتكلم ولا يعلم لا يستحق أن يُعبد. فقوله من المعاريض؛ أي: سلوهم إن نطقوا فإنهم يصدقون، وإن لم يكونوا ينطقون فليس هو الفاعل.

وفي ضمن هذا الكلام اعتراف بأنه هو الفاعل، وهذا هو الصحيح؛ لأنه عدَّده على نفسه، فدلَّ أنه خرج مخرج التعريض، وذلك أنهم كانوا يعبدونهم ويتخذونهم آلهة من دون الله، كما قال إبراهيم لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ (مريم)، فقال إبراهيم عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ (الأنبياء: ٦٣)، ليقولوا إنهم لا ينطقون ولا ينفعون ولا يضرون؛ فيقول لهم: فلم تعبدونهم؟ فتقوم عليهم الحجة منهم.

ولهذا يجوز عند الأمة المضي في الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه؛ فإنه أقرب في الحجة وأقطع للشبهة، كما قال لقومه: "هذا ربي" و"هذه أختي" و" إني سقيم" و" بل فعله كبيرهم هذا"، وقرأ ابن السُمَيْقع: "بل فَعَلَّهُ" بتشديد اللام بمعنى فلعلَّ الفاعل كبيرهم.

وقال الكسائي: الوقف عند قوله: "بل فَعَلَهُ" أي فعله مَنْ فعله؛ يبتدئ " كبيرهم هذا". وقيل: أي لِمَ تنكرون أن يكون فعله كبيرهم؟ فهذا إلزام بلفظ الخبر. أي: من اعتقد عبادتها يلزمه أن يثبت لها فعلًا؛ والمعنى:

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (٢/ ٦٧١)، رقم (٤٧٢).

٢. انظر: عصمة الأنبياء، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص٢٨٤: ٢٨٧.

بل فعله كبيرهم فيما يلزمكم.

أما الكذب فهو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، والأظهر أن قول إبراهيم فيما أخبر عنه النبي ﷺ كان من المعاريض[1].

وأما قول الخليل ﵇ عن زوجته سارة: إنها أخته؛ فليس كذبًا؛ لأنه إنما يقصد الأخوة في الإسلام، والدين الحق الذي كانا عليه، لا أخوة النسب. والله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، وقال ﷺ: "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه..."[2]، ويدل على أن الخليل ﵇ يقصد أخوة الدين قوله: "فإني لا أعلم في الأرض مسلمًا غيري وغيرك"[3].

ولا يمكن حتى إطلاق كلمة "التعريض" على قوله عنها: إنها أخته؛ فهو كلام صحيح وصادق تمام الصدق، ومطابق للحقيقة؛ ذلك لأن جميع المؤمنين إخوة، والإيمان هو الرباط الأول الذي يربط الإنسان بالآخرين، فالنبي إبراهيم ﵇ أشار إلى هذه العلاقة وإلى هذه الرابطة، وقال عن زوجته إنها أخته، وهذه الكلمة تفيد عين الحقيقة، حتى أنها لا تُعد تعريضًا[4].

وإن كان ذلك كذلك، فأحاديث كذب إبراهيم ﵇ أحاديث في أعلى درجات الصحة، ولا يجوز نسبة الكذب لإبراهيم ﵇، أما المراد بكذب إبراهيم في الحديث ليس الكذب الصريح، وإنما قاله النبي ﷺ تعريضًا؛ لكون إبراهيم ﵇ قال قولًا يعتقد منه السامع كذبًا، لكنه إذا حقق لم يكن كذبًا، لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين، فليس بكذب محض، ومن ثم فلا تعارض بين هذا الحديث مع وصف الله لإبراهيم ﵇ بأنه صديق الوارد في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا (٤١)﴾ (مريم)®.

الخلاصة:

- إن حديث "لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات" حديث صحيح، رواه البخاري ومسلم، فهو بذلك في أعلى درجات الصحة، فلا مطعن في سنده من قِبَلِ أيٍّ من العلماء الأجلاء.
- إن الأنبياء معصومون من جميع الذنوب، ومنها الكذب، فلا يجوز عليهم الكذب؛ لأن الكذب يتنافى مع العصمة الثابتة لهم، ولا يجوز لأحدٍ - فضلًا عن النبي محمد ﷺ - أن ينسب لنبي من أنبياء الله الكذب.
- إن الحديث الذي استدل به المغرضون لا ينسب الكذب إلى إبراهيم ﵇، وإنما دل على أن إبراهيم قد استخدم المعاريض في كلامه، وفي المعاريض مندوحة عن الكذب؛ أي: فسحة ومتسع، وظهر ذلك من أن قوله: "إني سقيم"؛ أي: إني سأسقم، أو إني سقيم بما قُدِّر عليَّ من الموت، أو إني سقيم الحجة على الخروج معكم، وقوله "بل فعله كبيرهم" للاستدلال على أن

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١١/ ٢٩٩: ٣٠١).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المظالم، باب: لا يظلم المسلمُ المسلمَ ولا يُسلمه، (٥/ ١١٦)، رقم (٢٤٤٢).

٣. عصمة الأنبياء، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص٢٩٤ بتصرف.

٤. العصمة النبوية، محمد فتح الله كولن، مرجع سابق، ص٥٥.

® في **"العصمة من خصائص الأنبياء"** طالع: الشبهة الرابعة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"الفهم الصحيح لحديث: نحن أحق بالشك من إبراهيم"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء.

الأصنام ليست بآلهة، فمعناه: إن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا، وقوله "هذه أختي" أراد أنها أخته في الإسلام، فدل ذلك على أنها من باب المعاريض المحتملة للأمرين، فليست من الكذب.

- لقد أطلق النبي ﷺ الكذب في هذا الحديث على الأمور الثلاثة؛ لأن إبراهيم عليه السلام قال قولًا يعتقده السامع كذبًا، لكنه إذا حقق لم يكن كذبًا، ومن ثم فلا تعارض بين هذا الحديث، ووصف الله إبراهيم عليه السلام بأنه كان صديقًا نبيًّا.

الشبهة السادسة

الطعن في حديث "نحن أحقُّ بالشَّكِّ من إبراهيم"(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض خصوم السنة المطهرة في قول النبي ﷺ: "نحن أحق بالشك من إبراهيم؛ إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة: ٢٦٠)، ويرحم الله لوطًا لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثتُ في السجن طول ما لبث يوسف لأجبتُ الداعي"، زاعمين أن هذا الحديث ينفي عصمة الأنبياء؛ إذ إنه - على حد زعمهم - ينسب إلى إبراهيم عليه السلام ومحمد ﷺ الشك في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، ويفيد أن لوطًا عليه السلام لم يكن يلجأ إلى الله عز وجل، كما يرون أن في الثناء على يوسف عليه السلام ما ينقص من قدر محمد ﷺ.

وهم بذلك يهدفون إلى التشكيك في هذا الحديث الصحيح، وإثبات أن بالسنة النبوية ما ينفي العصمة عن الأنبياء.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن حديث "نحن أحق بالشك من إبراهيم" حديث صحيح، بل في أعلى درجات الصحة؛ فقد رواه الشيخان - البخاري ومسلم - في صحيحيهما، وذهب جمهور العلماء إلى أن المراد من الحديث هو نفي الشك عن إبراهيم عليه السلام، فكأنه قال: إن إبراهيم لم يشك، ولو كان الشك متطرقًا إليه لكنا نحن أحق بالشك منه، فإذا كنا نحن لم نشك في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، فإبراهيم أولى ألا يشك، فالنبي نفى الشك عن إبراهيم وعن نفسه وسائر الأنبياء.

٢) لم يكن قوله ﷺ: "يرحم الله لوطًا" لومًا للوط عليه السلام أو نسبة الخطأ إليه كما يتوهمون، بل يدل على أنه عليه السلام كان يأوي إلى الله دائمًا، كما أن ثناء النبي ﷺ على يوسف لا يعني انتقاصًا من قدره ﷺ، بل هو على سبيل التواضع الذي يزيده قدرًا وإجلالًا.

التفصيل:

أولا. الحديث صحيح ثابت، وهو خير دليل يؤكد عصمة الأنبياء جميعًا:

إن حديث "نحن أحق بالشك من إبراهيم" الذي طعن فيه أعداء السنة قديمًا من أهل الأهواء والبدع، وزعموا أن فيه طعنًا في عصمة الأنبياء عليهم السلام، وتابَعَهم في ذلك أذيالهم من المعاصرين - هذا الحديث

(*) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

صحيح، وثابت عن النبي ﷺ؛ بل في أعلى درجات الصحة؛ إذ إنه قد ورد بأصح الأسانيد في أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ، فقد رواه الشيخان: البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ؓ، أن رسول الله ﷺ قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ ويرحم الله لوطًا لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثتُ طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي"[1].

ومن ثَمَّ، فلا يحق لأحد أن يطعن في هذا الحديث ـ لا سندًا ولا متنًا؛ إذ إن الأمة قد أجمعت على قبول هذين الكتابين ـ صحيح البخاري وصحيح مسلم ـ وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث[2].

وإذا أضفنا إلى ذلك أن حديث: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" قد رُوي بأصح الأسانيد كما شهد بذلك أهل العلم من علماء الحديث، فقد سبق أن أشرنا إلى أن الإمام البخاري، والإمام مسلم، قد رويا الحديث من طريقين:

الأول: عن ابن شهاب الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ؓ.

الآخر: عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ؓ.

وقد قال الحاكم النيسابوري: وأصح أسانيد أبي هريرة، الزهري عن سعيد بن المسيب عنه[3].

ولقد أشار السيوطي إلى ذلك في ألفيَّته في الحديث عند حديثه عن أصح الأسانيد عن أبي هريرة، إذ يقول:

ولأبي هُرَيرَة الزُّهْرِيُّ عَنْ
سَعِيد، أو أبو الزناد حيث عَنّ[4]

وهكذا يتبين أن هذا الحديث الشريف موطن الاشتباه، ثابت عن النبي ﷺ؛ إذ إنه قد ورد في أصح كتب الحديث، وبأصح الأسانيد عن النبي ﷺ: فلا مجال للتشكيك في سنده ومن ثم متنه أيضًا.

أما ما يثيره الطاعنون حول متن الحديث، فجوابه فيما يأتي:

بداية نشير إلى أن علماء الأمة مجتمعون على عصمة أنبياء الله ﷻ ورسله أجمعين من الكفر والشرك، ومن تسلط الشيطان عليهم، وأن تلك العصمة صفة أساسية فيهم، وشرط ضروريٌّ من شروط الرسالة، كما أنها جزء من الكمال البشري الذي كملهم الله ﷻ به حتى يبلغوا رسالة ربهم إلى أقوامهم[5].

يقول ابن الوزير اليماني: "أجمعت الأمة على عصمة

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: قوله ﷻ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾﴾، (٦/ ٤٧٣)، رقم (٣٣٧٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، (٢/ ٥٧٢)، رقم (٣٧٥).

٢. انظر: مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، عبد العزيز العتيبي، شركة غراس للنشر، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٣ وما بعدها.

٣. معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، (١/ ٩٢).

٤. شرح ألفية السيوطي في الحديث، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، (١/ ٤١).

٥. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، ص٢٣٩.

الأنبياء عليهم السلام عن الجهل بالله تعالى وصفاته وقواعد شرائعه، وعلى صحة عقائدهم فيما يتعلق بأفعال الله وحكمته وجلالته"[1].

ومن هذا المنطلق، فإن الذي يمكن الجزم به هنا أن الشك في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى منفي عن آحاد الأنبياء عليهم السلام فضلًا عمن بلغ مرتبة الخلة، وعظيم المنزلة عند الله تعالى، كإبراهيم عليه السلام، ونبينا محمد ﷺ، بل ذلك مستحيل في حقهم - باعتبار حالهم لا باعتبار بشريتهم؛ لأنهم أنبياء، والأنبياء أعلم الناس بربهم، وما يتصف به من صفات الحسن والكمال، والتي منها صفة القدرة، فهم يعلمون أن الله تعالى متصف بكمال القدرة والإرادة، فلا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، فتصوُّر وقوع الشك منهم باطل؛ لأنه كفر والكفر لا يجوز في حق الأنبياء عليهم السلام، كيف وهم الذين اختارهم الله تعالى واصطفاهم لتبليغ رسالاته وتحكيم شرعه[2]؟

وأما قول النبي ﷺ: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" فليس فيه إثبات للشك لإبراهيم عليه السلام، ولا اعتراف من النبي ﷺ بوقوع الشك منه كما قد يُتوهم، وإنما المراد بالحديث - كما اتفق أهل العلم - خلاف ذلك، وهو نفي الشك عن إبراهيم عليه السلام وعن نبينا ﷺ؛ إذ إن معنى الحديث، كما ذهب جمهور العلماء: أن المراد به نفي الشك عن إبراهيم عليه السلام، فكأنه قال: إن إبراهيم عليه السلام لم يشك، ولو كان الشك متطرقًا إليه لكنا نحن أحق بالشك منه، فإذا كنا نحن لم نشك في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، فإبراهيم عليه السلام من باب أولى ألا يشك، قال ذلك ﷺ على سبيل التواضع وهضم النفس.

وإلى هذا القول ذهب جمهور أهل العلم كابن قتيبة، والطحاوي، والخطابي، والحميدي، وابن عطية، وابن حزم، والقاضي عياض، وابن الجوزي، والنووي، وصفي الرحمن المباركفوري، وابن عثيمين، وغيرهم[3]، ونستطيع أن نُفصِّل بعض أقوالهم على النحو الآتي:

- قال ابن قتيبة: "قال قوم سمعوا الآية: شك إبراهيم، ولم يشك نبينا ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: أنا أحق بالشك من إبراهيم عليه السلام" تواضعًا منه، وتقديمًا لإبراهيم على نفسه، يريد: إنَّا لم نشك ونحن دونه، فكيف يشك هو"[4]؟
- قال الخطابي: "مذهب الحديث التواضع والهضم من النفس، وليس في قوله "نحن أحق بالشك من إبراهيم " اعتراف بالشك على نفسه، ولا على إبراهيم عليه السلام، لكن فيه نفي الشك عن كل واحد منهما، يقول: إذا لم أشك أنا ولم أَرْتَب في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، فإبراهيم أولى بأن لا يشك فيه وأن لا يرتاب"[5].
- وقال ابن الجوزي: "مخرج هذا الحديث مخرج

1. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير اليماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، (٢/ ٧٩).
2. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان بن محمد الدبيخي، مرجع سابق، ص٤٠٧.
3. المرجع السابق، ص٤٠٠، ٤٠١.
4. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٩١، ٩٢.
5. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعيد آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، (٣/ ١٥٤٥، ١٥٤٦).

التواضع وكسر النفس، وليس في قوله "نحن أحق بالشك" إثبات شك له ولا لإبراهيم، وإنما يتضمن نفي الشك عنهما؛ لأن قومًا ظنوا في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾ أنه شك، فنفى ذلك عنه، وإنما المعنى: "إذا لم أشك أنا في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، فإبراهيم أولى ألا يشك، فكأنه رفعه على نفسه"[1].

- وقال ابن عطية عن هذا الحديث: "معناه: أنه لو كان شك لكنا نحن أحق به، ونحن لا نشك، فإبراهيم عليه السلام أحرى ألا يشك، فالحديث مبني على نفي الشك عن إبراهيم"[2].

- وقال ابن حزم: "أما ما رُوي عن النبي ﷺ من قوله: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" فمن ظن أن النبي ﷺ شك قط في قدرة ربه ﷻ على إحياء الموتى فقد كفر، وهذا الحديث حجة لنا، ونفي للشك عن إبراهيم، أي: لو كان هذا الكلام من إبراهيم عليه السلام شكًّا، لكان من لم يشاهد من القدرة ما شاهد إبراهيم أحق بالشك، فإذا كان من لم يشاهد من القدرة ما شاهد إبراهيم غير شاك، فإبراهيم عليه السلام أبعد من الشك.

ومن نسب إلى الخليل عليه السلام الشك فقد نسب إليه الكفر، ومن كفَّر نبيًّا فقد كفر، وأيضًا فإن كان ذلك شكًّا من إبراهيم عليه السلام، وكنا نحن أحق بالشك منه، فنحن إذًا شُكَّاكٌ جاحدون كفار، وهذا كلام نعلم - والحمد لله - بطلانه من أنفسنا، بل نحن ولله الحمد مؤمنون مصدقون بالله تعالى، وقدرته على كل شيء يسأل عنه السائل"[3].

فالحديث إذن لا يُثبِت شكًّا لا لإبراهيم عليه السلام، ولا لنبينا محمد ﷺ كما يتوهم الطاعنون، بل إنه - كما تبين لنا من أقوال جمهور العلماء - ينفي عنهما مظنة الشك.

سبب قوله ﷺ: "نحن أحق بالشك من إبراهيم":

إن سبب قوله ﷺ نحن أحق بالشك من إبراهيم على ما جاء في الحديث - ما ذكره النبي ﷺ من قوله ﷻ على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، وهذه الآية الكريمة وما بعدها قد يسبق إلى بعض الأذهان الفاسدة منها احتمال الشك، فأراد ﷺ نفي هذا الشك عن سيدنا إبراهيم، وإبعاد الخواطر الضعيفة أن تظن هذا به عليه السلام[4].

الأدلة التي تؤكد ذلك:

- **الدليل الأول**: أن إبراهيم عليه السلام مؤمن مصدق بقدرة الله على إحياء الموتى، يدل على ذلك أنه قال في محاجته للنمرود ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨)، وعندما سأل ربه أن يريه كيف يحيي الموتى قال الله ﷻ له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾، فقوله "بلى" يزيل كل لبس وينفي كل توهم في نسبة الشك إليه عليه السلام[5].

---

١. كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، مرجع سابق، (٣/ ٣٥٨).

٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٠هـ، (٢/ ٣٠٣).

٣. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٤/ ١٨).

٤. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد الشربيني، مرجع سابق، ص٢٤٠.

٥. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٤٠٩.

والاستفهام هنا ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ للتقرير، وليس للإنكار ولا للنفي، فهو كقوله ﷺ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ (الشرح) يعني: قد شرحنا لك، فمعنى ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾ ألست قد آمنت، لتقرير إيمان إبراهيم عليه السلام[1].

قال ابن حزم: "وأما قوله: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾، فلم يقرره ربنا ﷻ وهو يشك في إيمان إبراهيم عبده وخليله ورسوله، وتعالى الله عن ذلك، ولكن تقريرًا للإيمان في قلبه، وإن لم ير كيفية إحياء الموتى، فأخبر عليه السلام عن نفسه أنه مؤمن مصدق"[2].

وقال ابن عطية: "إحياء الموتى إنما يثبت بالسمع، وقد كان إبراهيم أعلم به، يدلك على ذلك قوله: ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾، فالشك يبعد على من ثبتت قدمه في الإيمان فقط، فكيف بمرتبة النبوة والخلة، والأنبياء معصومون من الكبائر ومن الصغائر التي فيها رذيلة إجماعًا"[3].

○ **الدليل الثاني:** أن سؤال إبراهيم عليه السلام إنما هو عن الكيفية لا الإمكان، كما هو صريح في قوله: ﴿ كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ ﴾.

قال ابن عطية: "وإذا تأملت سؤاله عليه السلام، وسائر ألفاظ الآية رأيت أنها لم تعط شكًّا ؛ وذلك أن الاستفهام بكيف إنما هو عن حال شيء موجود، مقرر الوجود عن السائل والمسئول، نحو قولك: كيف علم زيد ؟ وكيف نُسج الثوب ؟ ونحو هذا، ومتى قلت: كيف ثوبك وكيف زيد، فإنما السؤال عن حال من أحواله، و"كيف" في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء متقرر"[4].

وقال ابن حزم: "إنما أراد أن يرى الكيفية فقط، ويعتبر بذلك، وما شك إبراهيم عليه السلام في أن الله تعالى يحيي الموتى، وإنما أراد أن يرى الهيئة، كما أننا لا نشك في صحة وجود الفيل، والتمساح، والكسوف، وزيادة النهر، والخليفة، ثم يرغب من لم ير ذلك منا في أن يرى كل ذلك، ولا يشك في أنه حق، لكن ليرى العجب الذي يتمثله في نفسه، ولم تقع عليه حاسة بصره قط"[5].

إذن فإبراهيم عليه السلام لم يسأل شكًّا أو شبهةً أو ترددًا، وهذا ظاهر من سؤاله؛ إذ لم يقل لله تعالى: "هل تقدر أن تحيي الموتي، أم لا تقدر" وهذا يشبه قولك لرسام كبير: دعني أنظر إليك وأنت ترسم لوحة، أو لخطاط فنان: خُطَّ أمامي لكي أرى كيف تخط مثل هذه الخطوط الجميلة.

فليس في مثل هذا الطلب أي ناحية تعجيزية، بل هو تعبير عن الافتنان بفنه الجميل، واعتراف به، ولهفة على رؤية دقائق فنه، وسعادة كبيرة في تأمل كيفية ظهور لوحة رائعة مرحلة مرحلة، أجل: فالسؤال كان حول كيفية الإحياء، وليس حول إمكانيته أو عدم إمكانيته.

وأخيرًا: كيف يشك من وصفه ربه ﷻ في كتابه

١. تفسير القرآن الكريم، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ (٣/ ٢٩٩، ٣٠٠).
٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مرجع سابق، (٤/ ١٨).
٣. المحرر الوجيز، ابن عطية، مرجع سابق، (٢/ ٣٠٣).
٤. المرجع السابق، (٢/ ٣٠٣).
٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مرجع سابق، (٤/ ١٨).

بقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ (الأنبياء)، وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ (الأنعام)، والرشد والإيقان أسمى مراتب العلم الذي لا يصح معه شك أو شبهة.

فكيف يصح الشك، وقد وصفه ربه تعالى بقوله: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾﴾ (الصافات)، فبين رب العزة كما ترى أنه جاء ربه بقلب سليم، وإنما أراد به أنه سليمًا من الشك، وخالصًا للمعرفة واليقين، ثم ذكر المولى ﷻ أنه عاب قومه على عبادة الأصنام؛ فقال تعالى عنه: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ (الصافات) فسمَّى عبادتهم إفكًا وباطلًا، ثم قال ﷻ: ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ (الصافات)، وهذا قول عارف بالله تعالى غير شاكٍّ.

وصفوة القول: أن قول النبي ﷺ: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" حجة لنا لا علينا؛ إذ فيه نفي للشك عن سيدنا إبراهيم عليه السلام وعن نفسه ﷺ؛ إذ المعني كما سبق أن قلنا: أن الشك مستحيل في حق إبراهيم؛ فإن الشك في إحياء الموتى لو كان متطرقًا إلى الأنبياء، لكنت أنا أحق به من إبراهيم؛ لأن ما يجوز في حق واحد من الأنبياء يجوز في حقهم جميعًا، وقد علمتم أني لم أشك، فاعلموا أن إبراهيم عليه السلام لم يشك[1]®.

١. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، ص٢٤١، ٢٤٢.

® في **"حقيقة كذب إبراهيم"** طالع: الشبهة الخامسة، من هذا الجزء.

ثانيًا. إن الحديث يدل على أن لوطًا كان يأوي إلى الله تعالى دائمًا، الذي هو أقوى الأركان، وثناء النبي على يوسف عليه السلام هو من باب التواضع:

أما قوله ﷺ: "ويرحم الله لوطًا، لقد كان يأوي إلى ركن شديد" فليس فيه ما يفيد نسبة الخطأ إلى لوط عليه السلام أو ينفي عصمته؛ إذ إنه إشارة منه ﷺ إلى قول لوط عليه السلام لقومه: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾﴾ (هود).

والمقصود بالركن هنا: القبيلة والعشيرة، قال ابن حجر: "يقال: إن قوم لوط لم يكن فيهم أحد يجتمع معه في نسبه؛ لأنهم من سدوم، وهي من الشام، وكان أصل إبراهيم ولوطٍ من العراق، فلما هاجر إبراهيم إلى الشام، هاجر معه لوط، فبعث الله لوطًا إلى أهل سدوم، فقال: لو أن لي منعة وأقارب وعشيرة، لكنت أستنصر بهم عليكم، ليدفعوا عن ضيفاني"[2].

والمتأمل في معنى قول النبي ﷺ: "ويرحم الله لوطًا، لقد كان يأوي إلى ركن شديد " يجد أن العلماء قد اختلفوا فيه على عدة أقوال، ليس من بينها نسبة الخطأ للوط عليه السلام، أو ما يفيد إلى أنه توكل على غير الله ﷻ، ويمكن أن نستعرض هذه الأقوال على النحو الآتي:

- أن المعنى: أي رحمه الله على هذا التمني الذي فرط منه في وقت الضيق والشدة؛ حيث سها فذكر الأسباب المحسوسة، من قومه وعشيرته، مع أنه كان يأوي إلى أشد الأركان وأقواها، وهو الله تعالى.

وإلى هذا ذهب ابن قتيبة، والبغوي، والقاضي عياض، وابن الأثير، والقرطبي، وهو ظاهر كلام

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٤٧٨).

الطحاوي، وجوَّزه النووي، ورجحه ابن حجر وغيره[1].

قال ابن قتيبة: وأما قوله: "رحم الله لوطًا، إن كان ليأوي إلى ركن شديد" فإنه أراد قوله لقومه: ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٖ شَدِيدٖ (٨٠) ﴾ يريد سهوه في هذا الوقت الذي ضاق فيه صدره، واشتد جذعه بما دهمه من قومه، حتى قال: أو آوي إلى ركن شديد، وهو يأوي إلى الله تعالى أشد الأركان"[2].

- ما ذهب إليه ابن حزم من أنه لا تثريب على لوط في قوله هذا، ولم يقصد النبي ﷺ لومه عليه، وإنما أراد الإخبار بأن لوطًا كان في نصر من الله بالملائكة، لكنه لم يكن يعلم ذلك.

قال رحمه الله: "إن لوطًا عليه السلام إنما أراد منعة عاجلة يمنع بها قومه مما هم عليه من الفواحش ـ من قرابة أو عشيرة أو أتباع مؤمنين، وما جهل قط لوط عليه السلام أنه كان يأوي من ربه تعالى إلى أمنع قوة وأشد ركن، فلا جناح على لوط عليه السلام في طلب قوة من الناس، فقد قال ﷻ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (البقرة: ٢٥١) فهذا هو الذي طلب لوط عليه السلام.

وقد طلب رسول الله ﷺ من الأنصار والمهاجرين منعة حتى يُبَلِّغَ كلام ربه تعالى، فكيف يُنكِر على لوط أمرًا هو فعله ﷺ، تالله ما أنكر ذلك رسول الله ﷺ، وإنما أخبر عليه السلام أن لوطًا كان يأوي إلى ركن شديد، يعني: من نصر الله له بالملائكة، ولم يكن لوط عليه السلام علم بذلك، ومن ظن أن لوطًا عليه السلام اعتقد أنه ليس له من الله ركن شديد فقد كفر؛ إذ نسب إلى نبي من الأنبياء هذا الكفر، وهذا أيضًا ظن سخيف؛ إذ من الممتنع أن يظن برب أراه المعجزات ـ وهو دائبًا يدعو إليه ـ هذا الظن"[3].

- ما ذهب إليه ابن الجوزي من أن لوطًا عليه السلام لم يغفل عن الله تعالى، ولم يترك التوكل عليه، لكن لما كان ظاهر كلامه قد يفهم منه نسيانه لله تعالى، أراد النبي ﷺ منا ألا نقول ما يوهم ذلك.

قال رحمه الله: " أما قصة لوط، فإن لوطًا لم يغفل عن الله ﷻ، ولم يترك التوكل عليه، وإنما ذكر السبب، وذكره للسبب وحده يتخايل منه السامع نسيانه لله، فأراد منه نبينا ﷺ ألا نقول ما يوهم هذا"[4].

- أن لوطًا عليه السلام التجأ إلى الله في باطنه، وهو ما يخبر عنه الحديث، وإنما قال: ﴿ أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٖ شَدِيدٖ (٨٠) ﴾ أمام الأضياف اعتذارًا وتطييبًا لنفوسهم، فقد قدر لوط في نفسه في هذه اللحظة أن أضيافه ـ وهو لا يعلم أنهم ملائكة ـ يتساءلون (ولو في أنفسهم): أما لهذا الرجل ولد أو عشيرة تدفع عنه، فقال هذا القول اعتذارًا لهم بأن لا ولد له ولا عشيرة تحميه، أما في الباطن فملتجئ إلى الله تعالى[5].

---

١. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٣١٥.
٢. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٩٢.
٣. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مرجع سابق، (٤/ ١٩، ٢٠).
٤. كشف المشكل، ابن الجوزي، مرجع سابق، (٣/ ٣٥٨، ٣٥٩).
٥. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص٣٠٢، ٣٠٣ بتصرف.

وقد نقل ابن حجر عن النووي قوله: "إنه التجأ إلى الله في باطنه، وأظهر هذا القول للأضياف اعتذارًا"[١].

وفي ذلك يقول الأُبِّيُّ المالكي: "لوط عليه السلام لم ينسَ اللجوء إلى الله تعالى في القضية، وإنما قال ذلك تطييبًا لنفوس الأضياف، وإبداء العذر لهم، بحسب ما ألف في العادة من أن الدفع إنما يكون بقوة أو عشيرة، وهذا في الحقيقة محمدة وكرم أخلاق، يستحق صاحبه الحمد، فقوله ﷺ: "يرحم الله لوطًا" ثناء لا نقد، وهو جارٍ على عرف العرب في خطابها"[٢].

هذه هي أهم أقوال أهل العلم في معنى الحديث الشريف، وحاصلها أنه لا خلاف في أن لوطًا عليه السلام لم يكن يعتقد أنه ليس له من الله ركن شديد، كيف وهو يركن ويأوي إليه في كل وقت وحين؟ ولذا قال ابن حزم رحمه الله كما تقدم: "ومن ظن أن لوطًا عليه السلام اعتقد أنه ليس له من الله ركن شديد فقد كفر".

إذن لم يقل النبي ﷺ ذلك لائمًا للوط عليه السلام، وسائلًا له الرحمة والتجاوز عن هذا الخطأ كما يتوهمون، بل قاله النبي ﷺ منافحًا عنه، ومخبرًا عن حاله، أنه كان يأوي إلى الله تعالى ويعتمد عليه، حتى لا يتوهم متوهم أن لوطًا عليه السلام في قوله هذا قد ترك الاعتماد على الله، كما لا يلزم من دعاء النبي ﷺ للوط عليه السلام بالرحمة أن يكون قد أخطأ ونسي الله تعالى كما قد يتوهم؛ لأن ذلك يجري على سبيل المدح وبيان الفضل، كما في قوله ﷺ لما استغضب: "يرحم الله موسى، فقد أوذي بأكثر من هذا فصبر"[٣][٤].

وعليه فلا حجة لمن يزعم أن الحديث الشريف يطعن في عصمة لوط عليه السلام.

أما قوله ﷺ: "ولو لبثتُ في السجن طول ما لبث يوسف لأجبتُ الداعي" فلا يفهم منه أي انتقاص لقدر النبي ﷺ لو كان مكان يوسف عليه السلام فبادر بالخروج من السجن؛ إذ لا حرج على يوسف عليه السلام، ولا على رسول الله ﷺ لو كان مكانه وفعل ذلك؛ إذ لا إثم ولا نقص في ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلا يفهم من قول النبي ﷺ ذلك أنه كان يبادر بالخروج من السجن لو كان مكان يوسف، وإنما أراد النبي ﷺ بهذا: الثناء على يوسف عليه السلام، وبيان فضله، وقوة صبره وحزمه؛ حيث إنه لما جاءه رسول الملك، آذنًا له بالخروج، لم يبادر بالخروج - كما هو مقتضى الطبيعة - مع أنه مكث في السجن بضع سنين، بل قال: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ (يوسف: ٥٠) قال ذلك حتى تظهر براءته، وتتبين مظلمته، فيخرج خروج من له الحجة، لا خروج من قد عُفِيَ عنه، فقال النبي ﷺ تواضعًا منه وأدبًا: "لو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي".

هذا هو معنى الحديث الشريف عند أعلام أهل

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٤٧٩).

٢. إكمال إكمال المعلم، محمد بن خليفة الأبي، (١/ ٤٣٦)، نقلًا عن: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٤١٨.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، (٦/ ٥٠٣)، رقم (٣٤٠٥). صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبُّر من قَوِيَ إيمانه، (٤/ ١٦٩١)، رقم (١٠٦٢).

٤. انظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٤١٥: ٤٢٢ بتصرف.

العلم، كابن قتيبة، والطحاوي، والخطابي، والبغوي، وابن عطية، والمازري، والقاضي عياض، وابن الجوزي، والنووي، والأبي، وابن حجر، وابن عثيمين، وغيرهم[1].

قال ابن قتيبة في بيان معنى الحديث: "يعني: حين دُعِيَ للإطلاق من الحبس بعد الغم الطويل، فقال للرسول: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ ﴾ ولم يخرج من الحبس في وقته، يصفه بالأناة والصبر، وقال: لو كنت مكانه، ثم دُعيتُ إلى ما دُعِيَ إليه من الخروج من الحبس، لأجبت ولم أتلبث، وهذا جنسٌ من تواضعه، لا أنه كان عليه لو كان مكان يوسف فبادر وخرج، أو على يوسف لو خرج من الحبس مع الرسول نقص ولا إثم، وإنما أراد أنه لم يكن يستثقل محنة الله ﷻ له، فيبادر ويتعجل، ولكنه كان صابرًا محتسبًا"[2].

وقال البغوي بعد ذكره للحديث: "وَصَفَ يوسفَ بالأناة والصبر، حيث لم يبادر إلى الخروج حيث جاءه رسول الملك ـ فعل المذنب الذي يعفي عنه ـ مع طول لبثه في السجن، بل قال: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ ﴾، أراد أن يقيم عليهم الحجة في حبسهم إياه ظلمًا، وقال النبي ﷺ ذلك أيضًا على سبيل التواضع، لا أنه كان في الأمر منه مبادرة وعجلة لو كان مكان يوسف.

والتواضع لا يصغِّر كبيرًا، ولا يضع رفيعًا، ولا يبطل لذي حق حقًّا، ولكنه يوجب لصاحبه فضلًا، ويكسبه جلالًا وقدرًا"[3].

وعليه فلا مجال للطعن في هذا الحديث الشريف بأي وجه من الوجوه بدعوى أنه يطعن في عصمة بعض النبيين عليهم السلام، بل إنه يثبت لهم العصمة؛ لأن سياقه كما رأينا من آراء جمهور العلماء سياق مدح وثناء على الأنبياء، لا سياق لوم أو تخطئة.

الخلاصة:

- إن حديث "نحن أحق بالشك من إبراهيم" حديث صحيح وثابت عن النبي ﷺ، بل في أعلى درجات الصحة؛ فقد رُوي في صحيحي البخاري ومسلم، وقد اتفق علماء الأمة على قبول ما ورد فيهما، والقطع بنسبته إلى النبي ﷺ.
- إن الشك في قدرة الله على إحياء الموتى منفيٌّ عن آحاد الأنبياء، فضلًا عمن بلغ مرتبة الخلة، وعظيم المنزلة عند الله تعالى؛ كإبراهيم عليه السلام ومحمد ﷺ.
- إن معنى قوله ﷺ: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" أي: لو كان الشك متطرقًا إلى إبراهيم عليه السلام لكنا نحن أحق بالشك منه، فإذا كنا لا نشك في قدرة الله، فإبراهيم عليه السلام من باب أولى، وهذا على سبيل التواضع منه ﷺ وهضم النفس، وفي هذا نفي للشك عن إبراهيم عليه السلام وعن نفسه ﷺ.
- لقد ذهب العلماء في تفسير قوله ﷺ: "ويرحم الله لوطًا" إلى عدة أقوال، ولكنهم اتفقوا جميعًا على أن لوطًا عليه السلام لم يكن يعتقد أنه ليس له من الله ركن شديد،

1. المرجع السابق، ص٤٢٢، ٤٢٣.
2. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٩٣.
3. شرح السنة، البغوي، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (١/ ١١٦، ١١٧).

كما اتفقوا على أن النبي ﷺ لم يقل ذلك لائمًا للوط عليه السلام، وإنما قاله منافحًا عنه ومخبرًا عن حاله.

- إن قول النبي ﷺ: "لو لبثتُ في السجن طول لبث يوسف لأجبتُ الداعي" هو وصف ليوسف عليه السلام بالأناة والصبر، فهو ثناء عليه، وهو من النبي ﷺ على سبيل التواضع الذي لا يصغّر كبيرًا، ولا يضع رفيعًا، ولا يبطل لذي حق حقًّا، بل يزيده ﷺ جلالًا وقدرًا.

الشبهة السابعة

الطعن في حديث استشفاع إبراهيم لأبيه آزر(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في حديث طلب إبراهيم عليه السلام الشفاعة لأبيه آزر يوم القيامة، الذي رواه البخاري في صحيحه، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، قال: أخبرني أخي عبد الحميد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزر قترة وغبرة، فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك لا تعصني؟ فيقول أبوه: فاليوم لا أعصيك، فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون، فأيُّ خزيٍ أخزى من أبي الأبعد؟ فيقول الله تعالى: إني حرمت الجنة على الكافرين. ثم يقال: يا إبراهيم ما تحت رجليك؟ فينظر فإذا هو بذِيخٍ متلطخ[1]، فيؤخذ بقوائمه فيُلقى في النار".

ويرون أن الحديث ضعيف سندًا، شاذ متنًا، فأما ضعف سنده؛ فلأن فيه إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، وهو يروي عن أخيه عبد الحميد، وهما ضعيفان. وأما شذوذ متنه؛ فلمخالفته ظاهر قول الله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ (التوبة: ١١٤).

ويتساءلون كيف يتبرأ منه في الدنيا، ثم يأتي الراوي فيزعم أنه سيقابله في الآخرة، ويطلب من الله أن لا يخزيه في أبيه؟! وكيف يطلب إبراهيم الشفاعة لأبيه، وقد علم أن أباه مات على الكفر؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة ، وادعاء تناقضها مع القرآن.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن إسناد حديث للبخاري لا يطعن فيه إلا من ليس له دراية بفنون نقد الحديث، ورواية البخاري لإسماعيل بن أبي أويس قد انتخبها من أصوله، فضلًا عن معرفته بحاله فهو شيخه، وما نقل من طعون من بعض النقاد فيه، لم يصح عنهم من حيث النقل، أما أخوه عبد الحميد فمتفق على توثيقه، ثم إن رواية الشيخين عن الراوي يعدُّ توثيقًا له إذا خرّجا له في الأصول.

٢) إن طلب إبراهيم عليه السلام الشفاعة في أبيه ـ مع علمه أنه مشرك ـ جاء من قبيل شفقته ورقة قلبه، فقد مدحه الله تعالى بالأوَّاه الحليم، أي: رحيم القلب، وهو

(*) دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى عفانة، مرجع سابق.

١. الذِّيخ: الذَّكر من الضِّباع، وأراد بالتلطُّخ التلطُّخ برجيعه أو بالطين.

في هذا ليس بدعًا من الرسل، فقد فعل هذا نوح مع ولده المشرك، ورسول الله محمد مع أُمِّه، وهذا أمر جبلي معهود بنوازع الرَّحم والدَّم، وأما استنكارهم لخزي إبراهيم بتعذيب أبيه فغير مقبول؛ وذلك لأن خزي الوالد خزي لولده، ولذا مسخ الله أباه وأدخله النار على غير الصورة التي يعرفها إبراهيم عليه السلام.

التفصيل:

أولا. هذا الحديث صحيح، انتخبه البخاري من أصول ابن أبي أويس، وما نُقل عن النقاد في تجريحه لا يثبت، وأما أخوه فمتفق على توثيقه:

لقد بلغ نقاد الحديث وأئمة السنة منزلًا لم يبلغه غيرهم في الأمة الإسلامية خاصة، ولا في جميع الأمم عامة، فهم وحدهم أصحاب الدراية والخبرة بعلم النقد والتوثيق، وهم وحدهم أصحاب المهارة والإبداع في تقنين الروايات والأخبار الواردة من كافة جهاتها.

ومن هنا رأينا نقاد الحديث لا يضعون قوالب جامدة لا تنظر إلى التفاوت في أحوال الرواة، بل وضعوا الأصول والضوابط المرنة التي تناسب الحالات والتفاوتات العقلية لدى نقلة الحديث ورواته.

فإذا كان الضعيف قد يحفظ والثقة قد يخطىء، فإنه من الظلم لهذا أو ذاك الثبات على حالٍ واحدةٍ في المعاملة لهما؛ ولذا رأينا نقاد الحديث يفرقون بين الراوي والمروي، ولا يصححون كافة ما رواه الثقة، أو يضعِّفون كافة ما رواهُ الضعيف؛ فإنما وقع الشذوذ والعلة في أحاديث الثقات الحفَّاظ.

ومن هنا نشأت عدة قضايا منهجية وحديثية في غاية الإبداع والسلوك العلمي، كتضعيف الراوي في شيخ دون آخر، وفي زمان دون زمان، وفي بلد دون آخر، وهذا مما أبدع فيه أئمة الحديث وأرباب النقد رحمهم الله.

وبناء على هذا العدل السامي، وهذه المنهجية المتناهية في الدقة، رأينا أئمة الحديث ينظرون إلى حال الراوي وأطواره المختلفة، ويسافرون خلفه، طلبًا لمعرفة حاله، فكم بذلوا من غالٍ ونفيسٍ للوصول لهذه الدرجة حتى صاروا أعلم بحال الراوي من نفسه.

يقول ابن القيم: "وقد عُلِم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور؛ منها: صحة سنده، وانتفاء عِلته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم"[1].

وذكر السمعاني في "القواطع": "أن الصحيح لا يُعرف برواية الثقات فقط، وإنما يُعرف بالفهم والمعرفة، وكثرة المذاكرة والسماع"[2].

فإن كانت ثقة الراوي ركنًا وأصلًا في قبول الحديث وصحته، إلا أنها ليست وحدها الكفيلة بذلك، أو الدالة على قبول الخبر أو الحديث.

فإن اعترض معترض بعد كل هذا على إسنادٍ من أسانيد البخاري، بحجة أن فيه فلانًا، وهو مضعَّف من قِبَل بعض أهل العلم، قلنا له: إن اعتراضك اعتراض

---

١. الفروسية، ابن القيم، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سليمان، دار الأندلس، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٢٤٥، ٢٤٦.

٢. توجيه النظر إلى أصول الأثر، الشيخ طاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، (١/ ١٩٠).

شاب غرٌّ على شيخ مجرب أو مكتهل، فأوردته إيراد سعد وسعد مشتمل، "ما هكذا تُورد يا سعد الإبل"[١].

ومن ثم فالطعن في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزر قترة وغبرة، فيقول له إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون، فأيُّ خزي أخزى من أبي الأبعد؟ فيقول الله تعالى: إني حرَّمت الجنة على الكافرين، ثم يُقال: يا إبراهيم ما تحت رجليك؟ فينظر فإذا هو بذِيخٍ مُتلطخ، فيؤخذ بقوائمه، فيُلقى في النار"[٢]. بحجة أن في سنده إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس - هو إغفال لمنهج المحدثين النقاد - أمثال البخاري - وطريقتهم في انتخاب أحاديث الراوي، والشروط التي صنف البخاري جامعه الصحيح عليها.

وقد نسي هؤلاء - أو تناسوا - أن رواية صاحب الصحيح للراوي يُعدُّ توثيقًا له، ويُعد مقتضيًا لعدالته عنده، وصحة ضبطه.

قال الحافظ ابن حجر: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان، مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين - البخاري ومسلم - بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكِر فيهما، هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت بحسب درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم.

وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيَّن السبب، مفسرًا بقادح يقدح في عدالة الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح.

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرَّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة: يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه.

قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجةٍ ظاهرة، وبيانٍ شافٍ، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما"[٣].

هذا على وجه العموم في حال الرواة الذين خرَّج لهم صاحبا الصحيحين، أما على وجه التفصيل في الكلام على رواةٍ بعينهم أمثال إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس وأخيه عبد الحميد؛ فينبغي أن يُكشف اللثام عن حالهما، ومقامهما عند النقاد من أهل صناعة الحديث.

وفيما يلي بعض أقوال العلماء في إسماعيل بن أبي أويس:

نقل لنا الفضل بن زياد عنه قال: سمعت أحمد بن حنبل وقيل له: من بالمدينة اليوم؟ قال: ابن أبي أويس،

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص١٥.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾، (٦/ ٤٤٦)، رقم (٣٣٥٠).

٣. هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٠٣.

هو عالم كثير العلم، أو نحو هذا.

وقال أحمد بن حنبل أيضًا: هو ثقة، قام في أمر المحنة مقامًا محمودًا[1].

وقال أبو حاتم الرازي: "محلُّه الصدق"[2].

وقال أيضًا: "سألت إسماعيل بن أبي أويس قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس: حدثني الثقة، من هو؟ قال: مخرمة بن بكير بن الأشج"[3].

فهنا نجد أبا حاتم الرازي ـ وهو من هو في التشدد ـ يستفسر ويستوضح ما أُشكل عليه، فيسأل ابن أبي أويس، فلو كان عنده كذَّابًا يضع الحديث لابتعد عنه، وما استفسر منه عن شيء أصلًا. بل رُوي عنه أيضًا، حيث قال ابنه في ترجمته في الجرح والتعديل: إسماعيل بن أبي أويس... روى عنه أحمد بن صالح المصري، ويعقوب بن حميد، وأبي ـ يقصد أبا حاتم[4].

ومن ثم، فأبو حاتم لا يتَّهم ابن أبي أويس في دينه، بل إنه ـ على تشدُّده المعروف في الجرح ـ قد روى عنه، وسأله واستفهم منه ما أُشكل عليه.

أما يحيى بن معين فقد جاء عنه في تاريخه في رواية عثمان الدارمي: "قلت: فابن أبي أويس أخو هذا الحي، فقال: كان ثقة. قلت: فهذا الحي؟ فقال: لا بأس به"[5].

وقال ابن عَدي: "وقد حدَّث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير"[6].

"ورواية البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس جاءت بعدما أخرج إسماعيل له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلِّم له على ما يحدِّث به؛ ليحدث به ويُعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله"[7].

وقد ذكر البخاري نفسه هذا الكلام فقال: "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبتُ من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"[8].

وقال الذهبي عنه: "إسماعيل بن أبي أويس... الإمام الحافظ الصدوق... قرأ القرآن وجوَّده على نافع، فكان آخر تلامذته وفاة... وكان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقصٍ في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجَّا به، زُحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه... واعتمده صاحبا الصحيحين، ولا شك أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى؛ فإنه من أوعية العلم[9]... لذا فاستقر

---

١. تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (١٦/ ٧٣).

٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، د. ت، (١/ ١٨١).

٣. المرجع السابق، (٢/ ٢٨٠).

٤. السابق، (٢/ ١٨١).

٥. تاريخ يحيى بن معين (رواية عثمان الدارمي)، يحيى بن معين، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ، (١/ ٢٣٨).

٦. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م، (١/ ٣٢٤).

٧. هدي الساري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤١٠.

٨. تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٥/ ٤٠١).

٩. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٩١: ٣٩٣).

الأمر على تَوْثيقه وتجنُّب ما يُنكر له"[١].

وإذا أردنا أن نقف على حقيقة مقالة الدارقطني في إسماعيل بن أبي أويس، والتي حكاها عنه ابن حجر قال: "لا أختاره في الصحيح"[٢].

وهذه العبارة لا يلزم منها الطعن في عدالة إسماعيل ودينه وصدقه؛ فمنشأ الكلام الذي ورد عن الدارقطني هو ما أورده البرقاني في سؤالاته قال: "قلت لأبي الحسن - يعني الدارقطني - لـمَ ضعَّف أبو عبد الرحمن النسائي إسماعيلَ بن أبي أويس؟

قال الدار قطني: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، قال أبو الحسن - وهذا أحد الأئمة، كان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده - فذكر عن أبي عبد الرحمن النسائي أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه. قال (أبو الحسن) ثم توقف أبو عبد الرحمن النسائي. قال: فما زلت أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال لي: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة، إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قلت (البرقاني) لأبي الحسن: من حكى لك هذا الحديث عن محمد بن موسى؟ فقال: الوزير (أبو الفضل جعفر بن الفضل) كتبتُها من كتابه، وقرأتُها عليه[٣].

هذا ما ذكره البرقاني عن شيخه أبي الحسن الدارقطني، وقبل أن نجيب عن هذا نود ذكر إجابة ابن حجر، حتى يكون جوابنا شاملًا لكل ما قيل في إسماعيل.

أجاب ابن حجر قائلًا: وهذا الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يُظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه[٤].

والجواب عن هذا بعون الملك الوهاب ما يلي:

- ينبغي التفريق بين من اتُّهم بالكذب، وبين من اتُّصف فعلًا بالكذب، وإن كان كلًّا من الوصفين يُعدُّ من أوصاف الجرح، لكن لا يخفى أن الكذاب قد تحقق فيه الوصف فعلًا، أما المتهم بالكذب فلم يتحقق فيه هذا الوصف، فهل إسماعيل بن أبي أويس تحقق فيه الكذب أم لا؟ ثم هل ثبتت عليه هذه التهمة؟
- قول النسائي ومن جاء بعده كالدارقطني وغيره في إسماعيل - مردود بتعديل الأئمة له كما تقدم.
- نقل الحاكم في سؤالاته ما يدل على أن الدارقطني لم يعتمد ما قاله النسائي في إسماعيل بن أبي أويس، وذلك عندما سأله الحاكم عن احتجاج النسائي بسهيل بن أبي صالح، فأجابه بما نقل عن النسائي في هذا، ثم عقب قائلًا: وذكر - يعني النسائي - حكاية في إسماعيل بن أبي أويس بغيضة، لا ينبغي أن تُذكر؛ فإنها بغيضة.

---

١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، مرجع سابق، (١٦/ ٩٤).

٢. هدي الساري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤١٠.

٣. سؤالات البرقاني للدارقطني، أبو بكر البرقاني، تحقيق: طلال سعيد آل حيان، مخطوط بدار الكتب المصرية، القاهرة، رقم (١٥٥٨)، (١/ ٣).

٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، (١/ ٢٧٣).

ومن ثم فوصف الدارقطني لهذه الحكاية - التي رواها عن النسائي في ابن أبي أويس - بأنها بغيضة لا ينبغي أن تُذكر إنما يدلُّ على أنها لم تثبت على إسماعيل، كما أن تردُّد النسائي في ذكر هذه الحكاية، وعدم التصريح بها إلا بعد مداراة - كأنه يشك في صحتها - إنما يدل دلالة واضحة كذلك على عدم ثبوتها أو صحتها. وإلا فإن نقاد الحديث لا يتورعون في التصريح بالقول اللاذع فيمن تورط في هذا الوصف، وكانوا يتدينون بتكذيب الكذاب، ورد حديثه وتغليظ القول فيه.

وعليه فلو أن رواية النسائي عن إسماعيل ثبتت عند الدارقطني، أو فهمها على أنها بمعنى اختلاق الحديث كذبًا، لقال في ابن أبي أويس قولًا شديدًا؛ تجريحًا منه في عدالته ودينه وصدقه، مثلما فعل مع غيره ممن تلبس بهذه الصفة على الحقيقة.

فهل بعد هذا يُظن بالدارقطني أنه يتقاعس عن الطعن في عدالة من يختلق حديثًا كذبًا على النبي ﷺ.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الدارقطني غير معاصر لابن أبي أويس، فابن أبي أويس - كما عُلِمَ من ترجمته - مات سنة (٢٢٦هـ)، بينما مات الدارقطني سنة (٣٨٥هـ)، والذي يتفق مع الإنصاف ترجيح قول أئمة الجرح والتعديل الذين عاصروا ابن أبي أويس وعايشوه، بل ورَوَوا عنه، وتحمَّلوا حديثه، كالبخاري ومسلم وغيرهما من الثقات النقاد.

ومن ثم فإذا لم يثبت أن إسماعيل كان يكذب ويضع الحديث، فكيف يتسنَّى لنا أنه تاب - على حد تعبير ابن حجر - فالأئمة - كما ترى - لم يتفقوا على جرحه واتهامه، بل الظاهر من أمره أنه صدوق، لا يتعمد الكذب، وإن كان ضعيف الحفظ، يعتمد على حفظه في رواية الأحاديث؛ فيقع في أوهام ينفرد بها عن سائر أصحابه، فمن نظر إلى صدقه في نفسه، واعتبر حديثه بحديث غيره، وتأكد من صحة أصوله، قوَّى من أمره، وروى له واحتج به كالبخاري، والدارمي وغيرهما من الحفَّاظ، بل وروى مسلم عن رجل عنه، وروى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه[1].

ومن هنا جاء قول أبي زرعة الدمشقي تعليقًا على قول الدارقطني: "وأما قول الدارقطني: "لا أختاره في الصحيح" فهذا كلام بارد، فقد اختاره قبلك إماما الصحيحين، إن كان لك مشتبه اتركه، وإلا فلا..."[2].

وتأسيسًا على ما سبق، فإن الدارقطني معذور في توقفه في حال إسماعيل وعدم اختياره في الصحيح؛ لأنه كان في معرض الحديث عن حكم عام للراوي، وهذا له وجهة، أما الحديث على التفصيل؛ كصنيع البخاري وانتخاب أحاديث من أصول إسماعيل، فهذا شأن آخر قائم على القرائن التي تدل على صحة مرويات الراوي على وجه التفصيل، وخاصة إذا كان هذا الانتخاب من ناقد متبحِّر كالبخاري.

هذا في الجواب عما أورده الإمام الدارقطني، أما إذا وقفنا بالدراسة والتحليل لما جاء عن الإمام أبي زكريا يحيى بن معين في ابن أبي أويس فنجد ما يلي:

- فقد ذكر ابن عدي رواية عن يحيى بن معين

---

١. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، إشراف: د. حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، د. ت، (١/ ٦٧).

٢. انظر: البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح، أبو زرعة العراقي، دار الجنان، بيروت، د. ت، ص٥٦.

قال: "حدثنا أبو عصمة، حدثنا أحمد بن يحيى، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"(١).

وللجواب عن هذه الرواية نقول:

- إن التحليل يوجب علينا دراسة مدى صحة هذه الرواية وثبوتها عن يحيى بن معين، خاصة وأن الثقات من تلاميذه قد رَوَوا عنه وصفه لابن أبي أويس ولأبيه بأن كلًّا منهما صدوق، بل وقد وثَّق ابن أبي أويس كما رواه عنه تلميذه عثمان الدارمي، كما ذكرنا آنفًا من تاريخ يحيى بن معين.

إذن فمن الذي روى عبارة "يسرقان الحديث" عن يحيى بن معين؟

قال ابن عدي: "سمعت موسى بن القاسم بن موسى بن الحسن بن موسى الأشعث يقول: سمعت إبراهيم الأصبهاني يقول: أبو بكر ابن أبي يحيى كذَّاب.

وقال ابن عدي: ولأبي بكر بن أبي يحيى هذا غير حديث منكر عن الثقات"(٢).

وقال عنه الذهبي: "قال إبراهيم بن أورمة: كذَّاب... قلت: يروي عن أحمد بن حنبل ونحوه"(٣).

وبذلك تبيَّن دون أدنى شك بطلان رواية "يسرقان الحديث" وكذبها، وأن يحيى بن معين لم يقل هذا في حق إسماعيل وأبيه، فإن الذي روى عنه هذه الرواية هو أحمد بن يحيى الأنماطي، وهو متهم بالكذب، وصاحب حديث منكر عن الثقات.

أما ما رواه الدولابي قال: "سمعت ابن حماد يقول: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذَّاب، كان يحدث عن مالك بمسائل عبد الله بن وهب"(٤).

فالجواب عنه: أن هذه الرواية مدارها على النضر بن سلمة المروزي، وقال ابن حجر فيه: "قال أبو حاتم: كان يفتعل الحديث... وسُئل عباس بن عبد العظيم عنه فأشار إلى فمه. وسمعت عبدان يقول: قلت لعبد الرحمن بن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من حديث المدينة من أين له؟ قال سرقها من عبد الله بن شبيب، وسرقها ابن شبيب من شاذان، ووضعها شاذان، واسمه النضر بن سلمة... وسمعت أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان يقول: عرفنا كذبه في المذاكرة"(٥).

قال ابن حبان: "كان ممن يسرق الحديث، لا يحل الرواية عنه إلا للاعتبار"(٦).

ولعل سائل يسأل: لماذا يطعن شاذان في ابن أبي أويس خاصة؟!

والجواب عن هذا التساؤل نجده عند ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" حين قال: "النضر بن سلمة

١. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، مرجع سابق، (١/ ١٩٥).
٢. المرجع السابق، (١/ ٣٢٣)، (٤/ ١٨٢).
٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (١/ ١٦٢، ١٦٣).
٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٢٧٢).
٥. لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (٧/ ٢٢٣).
٦. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ، (٣/ ٥١).

شاذان... سألت أبي عنه، فقال: كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق، وسمعته يقول: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يذكر شاذان بذكر سوء. وقال لي عبد العزيز الأويسي وإسماعيل بن أبي أويس: إن شاذان أخذ كتبنا فنسخها، ولم يعارض بها، ولم يسمع منا، وذكراه بالسوء"(١).

ومن ثم عُلم أن إطلاق النضر بن سلمة (شاذان المروزي) القول في ابن أبي أويس: لأن الأخير ذكره بسوء، فأقل ما يُقال في هذا أنه جَرْح أقران لا يُلتفت إليه، ومعلوم أن قول الأقران بعضهم في بعض لا يُحتج به.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه ليس من العدل أن نبني حكمًا عامًّا في إسماعيل بن أبي أويس في ضوء أقوال مُجَرِّحِيه، لِـمَا أوضحناه من بطلان جُلِّ أقوال الجرح فيه، فأئمة النقد غير متفقين على جرحه، بل الظاهر من أمره أنه صدوق اعتمد على حفظه في رواية الأحاديث، فوقع في أوهام تفرد بها عن سائر أصحابه، فالبخاري - وغيره من النقاد - انتقى من أحاديثه ما يتابعه عليه الثقات، بالإضافة إلى أن ابن أبي أويس هذا من شيوخ البخاري؛ أي: ممن جالسهم، وعرفهم، وسبر أحاديثهم، وقد روى من أصوله وانتقى منها وانتخب كما ذكرنا قبل ذلك.

أما من طعن في أخيه عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس، وقال عنه: إنه ضعيف، فهذا قول مردود، وإليك أقوال أهل العلم من النقاد في ذلك:

قال أبو الحجاج المزي: "عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو بكر بن أبي أويس المدني الأعشى، حليف بني تيم، وهو أخو إسماعيل بن أبي أويس...

قال فيه عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال غيره عن يحيى: ليس به بأس. وقال أبو عبيد الآجُرِّي: سألت أبا داود عنه، فقدَّمه على إسماعيل تقديمًا شديدًا. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: مات ببغداد سنة اثنتين ومئتين، وقال أخوه إسماعيل مات سنة اثنتين ومئتين، روى له الجماعة سوى ابن ماجه"(٢).

وقال عثمان بن سعيد: "قلت ليحيى بن معين: ابن أبي أويس أخو هذا الحي؟ فقال: كان ثقة. قال عثمان: هو أبو بكر بن أبي أويس"(٣).

فعبد الحميد إذن "وثَّقه ابن معين وغيره، وأما الأزدي فقال: كان يضع الحديث. قال الذهبي: قلت: وهذه زلة قبيحة - يعني من الأزدي - وقال الدارقطني: أبو بكر عبد الحميد حجة، وقدَّمه أبو داود كثيرًا على أخيه"(٤).

ومن ثمَّ فالقول في عبد الحميد بن أبي أويس بأنه ضعيف، قول يخالف ما عليه النقاد من أهل هذه الصناعة، وأما الاستناد على ما نُقل عن يحيى بن معين،

---

١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٨/ ٤٨٠).

٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، (١٦/ ٤٤٤، ٤٤٥).

٣. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٦/ ١٥).

٤. الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي)، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٦٣.

أنه ضعَّف آل أويس فإنه مردود، فقد قدمنا الكلام على أن هذا لم يصح عن يحيى، والذي صح عنه توثيقه لهم.

وبناء على هذا العرض "فإن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلِّم فيه، أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميز جيدها من موهومها... ولا شك أن المحدِّث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم"[1].

وبذلك يتضح لنا أن الإمام البخاري رحمه الله قد سبر أحاديث ابن أبي أويس، وميز صحيحها من سقيمها.

ودعمًا لهذه الرؤية، يقول الذهبي: "فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة، بما لا يردُّ أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تُستنكر عليه، وهي التي تُكلِّم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في هذه الأحاديث"[2].

"كذلك ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج البخاري أو مسلم لأي راوٍ، مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، لا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية كتابيهما بالصحيحين، وهو بمثابة إجماع الجمهور على تعديل من ذُكر فيهما، حتى قيل فيمن أخرج له الشيخان؛ قد جاوز القنطرة، أي لا يُلتفت إلى ما قيل فيه"[3].

ثانيًا. طلب الخليل إبراهيم عليه السلام الشفاعة في أبيه بعد أن تبرأ منه، إنما هو من قبيل ما جُبل عليه من الشفقة والرحمة:

إن القول بأن هذا الحديث الذي دل على لُقيا إبراهيم لأبيه آزر، وطلبه الشفاعة له من الله مخالف لقول الله عز وجل: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾(التوبة: ١١٤). إذ كيف يعلم إبراهيم أن أباه مات مشركًا، وهو قد تبرأ منه، ثم يطلب الشفاعة له؟

والجواب عن هذا الاعتراض بعون الملك الوهاب فيما يلي:

قال ابن جرير الطبري: "اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾. قال بعضهم: معناه: فلما تبين له بموته مشركًا بالله، تبرأ منه، وترك الاستغفار له... فعن ابن عباس قال: ما زال إبراهيم يستغفر لأبيه حتى مات: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾. وقال ابن عباس أيضًا: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ ﴾ قال: لما مات. وقال آخرون معناه: فلما تبين له في الآخرة... قال سعيد بن جبير: إن إبراهيم يقول يوم القيامة: رَبِّ والدي، رَبِّ والدي، فإذا كان الثالثة أخذ بيده، فيلتفت إليه وهو ضبعان، فيتبرأ منه.

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول الله، وهو خبره جل وعلا عن إبراهيم أنه لما تبيَّن له أن أباه لله عدوٌّ تبرأ

---

١. هدي الساري، ابن حجر، مرجع سابق، ص١٤.

٢. ذكر أسماء من تُكلم فيه وهو موثَّق، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد شكور المياديني، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٢٧.

٣. هدي الساري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٠٣ بتصرف.

منه، وذلك حال علمه ويقينه أنه لله عدوٌّ، وهو به مشرك، وهو حال موته على شركه"[1].

فإن قيل: إن كان هذا هو المراد من الآية - أن البراءة كانت حال موت أبي إبراهيم - فكيف يجوز لإبراهيم أن يطلب الشفاعة لأبيه، مع علمه أنه مات مشركًا، وقد تبرأ منه لأجل ذلك؟!

فيقال: إن من ينظر لطريق إيراد البخاري لهذا الحديث بنوعٍ من التروي يجد الجواب واضحًا جليًّا.

فبداية؛ ماذا ترجم البخاري لهذا الحديث؟

قال البخاري مبوبًا لهذا الحديث: باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ (النساء)، وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ (النحل: ١٢٠)، وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ (التوبة: ١١٤)، وقال أبو ميسرة: الرحيم بلسان الحبشة[2]، يعني أن الأواه تفسيرها رحيم القلب.

وهناك تفسير آخر لكلمة "أوّاه" ذكره ابن جرير في تفسيره، وهو أن الأواه مشتق من التأوُّه، كأن تذكر النار فتقول: أوْهِ، فهو بمعنى "توجَّع، وتحزَّن، وتضرَّع"... ولذلك قيل للمتوجع من ألمٍ أو مرضٍ: "لا تتأوَّه"، كما قال المثقّب العبدي:

إذا ما قمت أرحلُها بليلٍ

تأوَّه آهة الرجل الحزين

قال ابن جرير: فقال من قال: معناه "الرحمة" أي أن ذلك كان من إبراهيم على وجه الرِّقة على أبيه، والرحمة له[3].

فإذا كان هذا حال إبراهيم من الحلم وشدة الرقة والشفقة، وقد أخبرنا المعصوم أن إبراهيم يَلْقَى أباه المشرك يوم القيامة، فيقول لأبيه: ألم أقل لك لا تعصني؟ فيقول أبوه: فاليوم لا أعصيك.

إن جبلَّة البشر التي فطر الله الناس عليها تتطلب أن يرقَّ الابن لأبيه في موقف كهذا حينما يقول له أبوه: اليوم لا أعصيك.

فكيف إذا انضاف لهذا الابن البار صفات أخرى كالحلم والشفقة والرحمة وصلت إلى حدٍّ يمدحه الله بها، وذلك في نفس الآية التي ذكرت البراءة - براءة إبراهيم من أبيه - لا شك أنه يرق ويطمع في عفو الله.

ومن ثمَّ كيف نلوم إبراهيم عليه السلام استشفاعه لأبيه المشرك، وقد سبقه نوح عليه السلام في طلب النجاة لولده وهو يعلم أنه مشرك، وكانت حجته، أو عذره أن هذا ولده وأنه من أهله، فجاءه الجواب الإلهي: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ (هود: ٤٦).

بل قد رُوينا بأسانيد صحاح عن نبينا ﷺ أنه استأذن ربه في الاستغفار لأمه مع علمه أنها ماتت على ملة الآباء، كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "استأذنت ربي أن استغفر لأمي، فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي"[4].

---

١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (١٤/ ٥١٩: ٥٢٣) بتصرف.

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٤٤٥).

٣. انظر: جامع البيان، الطبري، مرجع سابق، (١٤/ ٥٣٣: ٥٣٦).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه، (٤/ ١٥٧٠)، رقم (٢٢٢٢).

فكل هذا وغيره من قبيل الشفقة والرحمة التي تقتضيها الرَّحِمُ والدم، التي فطرها الله في نفوس العباد.

ورغم كل هذا فإن إبراهيم عليه السلام لم يطلبها صراحة، وإنما استشفع بما له من مكانة عند الله، واتكاءً منه على وعد الله له بعدم الخزي يوم القيامة.

فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون، فأي خزي أخزى من أبي الأبعد؟ فيقول الله تعالى: "إني حرمت الجنة على الكافرين".

فهذه سنة إلهية: ألا يدخل الجنة من كان مشركًا بالله تعالى.

ولعل في هذا النص جوابًا على اعتراض من قال: وما علاقة دخول أبي إبراهيم النار بخزي إبراهيم، لقول إبراهيم عليه السلام: "فأي خزي أخزى من أبي الأبعد".

فقال ابن حجر في "فتح الباري": "قال الكرماني: فإن قلت: إذا أدخل الله أباه النار فقد أخزاه؛ لقوله عز وجل: ﴿ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ (آل عمران: ١٩٢)، وخزي الوالد خزي للولد، فيلزم الخلف في الوعد وهو محال، ولو أنه لم يدخل النار لزم الخلف في الوعيد، وهو المراد بقوله: (إن الله حرم الجنة على الكافرين).

والجواب أنه مُسخ في صورة ضبع وأُلقي في النار، فلم تبق الصورة التي هي سبب الخزي، فهو عمل بالوعد والوعيد.

وجواب آخر: وهو أن الوعد كان مشروطًا بالإيمان، وإنما استغفر له وفاءً بما وعده، فلما تبيّن له أنه عدو لله تبرأ منه"[1].

ومن هنا نستطيع القول بأن الحديث ليس فيه إشكال من ناحية متنه، ولا معارضة بينه وبين الآية التي نصت على تبرُّئه من أبيه، وهذا القول الذي ذهبنا إليه من إدراك الشفقة والرحمة إبراهيم فسأل الله في أبيه إنما أخذناه من قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾ (التوبة)، هذا الوصف ختم الله به الآية التي ذكر فيها براءة إبراهيم من أبيه؛ لتكون مسوغًا وعذرًا لرجل رحيم تدركه الشفقة والرَّحمة على أبيه المشرك، كما حدث مع نوح عليه السلام لما سأل ربه في ابنه المشرك، وكما حدث مع نبينا محمد ﷺ لما سأل الاستغفار لأُمِّه المشركة، لكن الله عز وجل ذكَّرهم بسنته في عموم خلقه، فقال: "إني حرمت الجنة على الكافرين".

وإلى هذا القول ذهب ابن حجر جمعًا بين الأقوال، فقال: "ويمكن الجمع بين القولين بأنه تبرَّأ منه لما مات مشركًا، فترك الاستغفار له، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرأفة والرقة فسأل الله فيه، فلما رآه مُسخ يئس منه حينئذ، فتبرَّأ منه تبرُّءًا أبديًّا"[2].

وعليه، فلا مجال للطعن أوالتشكيك في الحديث.

الخلاصة:

- إن الطعن في إسناد حديث شك إبراهيم بحجة ضعف إسماعيل بن أبي أويس وأخيه عبد الحميد مردود على أصحابه؛ لعدم ثبوت ما نقلوه عن النقاد في الأول، ولثقة عبد الحميد المستفيضة بلا خلافٍ عندهم.
- إن الراوي إذا أخرج له البخاري في الأصول فقد جاوز القنطرة؛ أي لا يُلتفت إلى ما قيل فيه من

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٣٦٠).

٢. المرجع السابق، (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠).

تضعيف، وكلام بعض النقاد في راوي الصحيحين مردود؛ لتعديلهما له.

- قول الدارقطني في إسماعيل "لا أختاره في الصحيح" مبني على قصة ضعيفة لا تثبت، ولو ثبت كذب إسماعيل عند الدارقطني لأغلظ فيه القول، كما فعل مع غيره ممن تورَّط في هذا الوصف.
- اتهام يحيى بن معين لإسماعيل بن أبي أويس وأخيه عبد الحميد بأنهما يسرقان الحديث لم يثبت عنه، والذي ثبت عنه في تاريخه، وعن تلاميذه أن إسماعيل صدوق لا بأس به، وأن عبد الحميد ثقة.
- إن الذي نقل عن ابن معين عبارة "يسرقان الحديث" هو أحمد بن يحيى الأنماطي وهو كذَّاب، له مناكير على الثقات، أي أنه لا يصح قبول خبره.
- إن اتهام النضر بن سلمة (شاذان المروزي) لإسماعيل بالكذب مردود؛ لوقوع خلاف بينهما، فقد أساء إسماعيل فيه القول لسرقته حديثه، وأقل ما يقال فيهما: إنه جَرْحُ أقران، وقول الأقران بعضهم في بعض غير معتبر.
- لقد ثبت عند أهل التفسير أن تبرُّؤ إبراهيم عليه السلام من أبيه كان بعد موته على الشرك، وأن استغفاره له كان عن موعدةٍ وعدها إياه.
- إن طلب إبراهيم الشفاعة لأبيه مع العلم أنه مشرك جاء لكون إبراهيم أوَّاهًا حليمًا: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾؛ أي: رقيق رحيم القلب، فكان هذا من باب الشفقة على أبيه، وقد سألها نوح قبله في ولده، وسألها رسول الله ﷺ في أُمِّه، وهذا أمر جِبِلِّي بوازع الرحم والدم.
- لقد كان استنكار إبراهيم للخزي بدخول أبيه النار غير مقبول؛ لقول إبراهيم: فأي خزي أخزى من أبي الأبعد، وخزي الوالد خزي لولده.
- لقد رأف الله بحال إبراهيم، فلم يُدخِل أباه النار على الصورة التي يعرفه عليها إبراهيم، وإنما مسخه في صورة ضبعٍ نتن؛ فتبرَّأ منه إبراهيم أبدًا.

الشبهة الثامنة

إنكار حديث إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغرضين الأحاديث النبوية التي جاء فيها قصة إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام وتبرئة الله عز وجل له، والتي منها ما أورده الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن موسى كان رجلًا حَيِيًّا ستِّيرًا، لا يُرى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل. فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلا من عيب بجلده: إما بَرَصٌ وإما أُدْرَةٌ، وإما آفةٌ..." الحديث.

ويستدلون على ذلك بأن بني إسرائيل حين آذوا موسى عليه السلام - كما جاء في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾﴾ (الأحزاب) لم يكن إيذاؤهم له متصلًا بشيء في جسمه، فلم يتهموه بالبرص في جلده، ولا اتهموه بما

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق.

يشبه ذلك مما له صلة بخلقته، وإنما الذي اتهمه به القوم أنه رجل ساحر، والله ﷻ قد برأه من هذا الاتهام بأنْ قَلَب له العصا ثعبانًا.

ويتساءَلون: لو سلمنا جدلًا أنهم آذوه حقًّا بذكرهم عيبًا من العيوب في جسده، فما هذه الطريقة الفاضحة التي دافع الله تعالى بها عن نبيِّه؟ وهل كانت قدرة الله من الضيق بمكان بحيث لم يجد أسلوبًا آخر غير هذا الأسلوب في الدفاع عن موسى؟ وأيُّ حجر هذا الذي تؤثر فيه ضربات الكليم موسى عليه السلام، ونحن الآن ندق الأحجار بالمعدات الثقال، ولا نرى مثل هذا الأثر عليها؛ فهل يمكن لعاقل أن يقبل مثل هذه الأحاديث؟! هادفين من وراء ذلك إلى التشكيك في الأحاديث الثابتة؛ خلوصًا إلى رد السنة جميعها.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن حديث إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام حديث صحيح، بل في أعلى درجات الصحة؛ فقد رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذا رواه أصحاب السُّنن بأسانيد صِحاح، وإنه لمن الثابت أن الذي اتهم موسى عليه السلام بالسحر هو فرعون وملؤه، وقد كانت معجزة انقلاب العصا حيَّة تأييدًا لموسى في دعوته إياهم، وبراءة له مما اتهموه به من السحر.

أما بنو إسرائيل فقد كان إيذاؤهم لموسى عليه السلام بعد أن آمنوا به، وبعد أن نجاهم الله من القوم الظالمين، فاتهموه في خلقته وجسده، وتقوَّلوا عليه الكذب والضلال، فبرَّأه الله مما قالوا بهذه الطريقة، التي هي أنسب ما يكون لطبيعة بني إسرائيل ولعقولهم المادية المتمردة.

٢) إن الله ﷻ أخبر في كتابه - على الإجمال - أن بني إسرائيل قد آذوا موسى عليه السلام، ولم يبين على نحو من التفصيل نوع هذا الإيذاء وحقيقته، ثم جاء النبي ﷺ وبيَّن هذا المجمل وفصَّله، ووضَّح أن إيذاء بني إسرائيل لموسى كان بهذا القول، والاتهام في جسده وخلقته، بما أوحاه الله إليه في هذا.

التفصيل:

أولا. حديث إيذاء بني إسرائيل لموسى في أعلى درجات الصحة، واستدلالاتهم باطلة فاسدة:

لا مجال للطعن في حديث إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام وتبرئة الله له؛ فالحديث في أعلى درجات الصحة؛ لرواية الشيخين له في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ فقد أخرجه البخاري في صحيحه من طريق الحسن ومحمد وخلاس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: "إن موسى كان رجلًا حَيِيًّا ستِّيرًا، لا يُرى من جلده شيء استحياءً منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلا من عيبٍ بجلده: إما برص، وإما أُدْرَةٌ، وإما آفة، وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا، فخلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجر ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإن الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل فرأوه عريانًا أحسن ما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر، فأخذ ثوبه فلبسه، وطفق بالحجر ضربًا بعصاه، فوالله إن بالحجر لَنَدْبًا من أثر ضربه ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، فذلك قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ

﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾"[1].

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة ؓ؛ حيث أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3]، وأحمد[4]، وابن حبان[5]، من طريق معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده. فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر. فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى في إثره يقول: ثوبي يا حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى، فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه، فطفق بالحجر ضربًا، فقال أبو هريرة: والله إنه لندب بالحجر ستة أو سبعة ضربًا بالعصا".

ومما سبق يتأكد لنا أن حديث إيذاء بني إسرائيل لموسى، وتبرئة الله ﷻ له ثابت في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، فلا وجه للطعن أو التشكيك؟!

أما الكلام عن متن الحديث وما يُثار حوله من شبهات، فموضوعنا في السطور التالية.

إن الآيات القرآنية التي تحدثت عن بني إسرائيل، وعن قصة موسى ؑ مع قومه - كثيرة، بل إنها أكثر القصص ورودًا في القرآن الكريم، حيث ذُكرت في مواضع متفرقة متعددة مُطوَّلة وغير مطوَّلة[6].

لقد أرسل الله ﷻ موسى ؑ إلى فرعون وقومه؛ ليُخلِّص بني إسرائيل من العذاب الأليم، وقد أيده الله بالمعجزات والآيات والحجج القاطعات، فقد امتد فرعون في طغيانه وجبروته، فأخذ يذبِّح أبناء بني إسرائيل، ويذيقهم العذاب الأليم، وفوق ذلك ادَّعى أنه الربُّ الأعلى! جاء موسى لفرعون يدعوه إلى عبادة الله وحده، ولزوم طاعته، وأن يرسل معه بني إسرائيل، ويخلصهم من العذاب والهوان.

وإذا ضربنا صفحًا عن ذكر أحداث قصة موسى ؑ مع فرعون منذ طفولته، وهروبه من فرعون ومَلَئِه بعد أن قتل منهم نفسًا، وما قضاه من أحداثٍ في أهل مدين، ثم اختيار الله له، وإرساله إلى فرعون، وصولًا إلى مرادنا من قص هذه القصة، وهو لقاء موسى ؑ مع فرعون، وبيان معجزة انقلاب العصا حية، واتهام موسى بالسحر.

إذًا مَن الذي اتهم موسى بأنه ساحر؛ وإلى مَنْ وُجِّهت معجزة انقلاب العصا حية، وغيرها من المعجزات؟!

إن الأمر الواضح تمام الوضوح لمن يتناول القرآن الكريم بالقراءة المجردة، هو أن موسى ؑ قد جاء

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: رقم (٢٨)، (٦/ ٥٠٢)، رقم (٤٣٠٤).
2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الغسل، باب: من اغتسل عريانًا وحده في الخلوة، (١/ ٤٥٨، ٤٥٩)، رقم (٢٧٨).
3. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: جواز الاغتسال عريانًا في الخلوة، (٢/ ٨٩٨)، رقم (٧٥٤).
4. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة ؓ، (١٦/ ٦٦، ٦٧)، رقم (٨١٥٨). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
5. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: بدء الخلق، (١٤/ ٩٤)، رقم (٦٢١١). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.
6. انظر: قصص الأنبياء، ابن كثير، تحقيق: محمد عبد الملك الزغبي، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص٢٢١.

بمعجزة العصا مواجهة لفرعون وطغيانه، وتأييدًا لصدقه، وتوكيد دعوته، وأن الذي اتَّهمه بالسحر فعلًا هو فرعون نفسه، وكانت المعجزة الحقيقية في انقلاب العصا حَيَّةً هائلة هي براءته من هذا الاتهام الذي ألصقه فرعون به، وتأكيدًا لنبوته، وتصديقًا لرسالته.

والآيات القرآنية في ذلك كثيرة جدًا، نذكر منها ما يأتي:

قال ﷻ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ (١٧) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ (١٨) قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ (١٩) فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ (٢٠)﴾ (طه).

وقال ﷻ: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ (١٠)﴾ (النمل).

وقال ﷻ: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْـَٔامِنِينَ (٣١) ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ (٣٢)﴾ (القصص).

وقال ﷻ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ (٧٥) فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ (٧٦) قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ (٧٧)﴾ (يونس).

وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا (١٠١)﴾ (الإسراء).

وقال ﷻ: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ (٤٧)﴾ (طه).

وقال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ (٥٦) قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ (٥٧) فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى (٥٨)﴾ (طه).

وقال ﷻ حكاية عن فرعون وموسى عليه السلام: ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ (٢٩) قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ (٣٠) قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ (٣١) فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ (٣٢) وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ (٣٣) قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ (٣٤) يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ (٣٥)﴾ (الشعراء).

آيات كثيرة في هذا السياق القرآني البليغ حول قصة موسى عليه السلام وفرعون، تدل دلالة قاطعة - لا مِرية فيها ولا شك - على أن موسى عليه السلام قد أرسله الله ﷻ إلى فرعون وملئه؛ لدعوتهم إلى عبادة الله وحده، ولهدايته إلى طريق الرشاد، وقد أيَّده في سبيل ذلك بالمعجزات الخارقة، والآيات العظيمة الباهرة.

وكانت أعظم هذه الآيات التي جاء بها موسى عليه السلام فرعون، هي آية انقلاب العصا حيَّة عظيمة تبتلع كل ما أمامها، فهذا هو البرهان الذي قدمه موسى لفرعون دلالة على صدقه وتأكيدًا لدعوته، وعلى هذا فإن انقلاب العصا حية معجزة، جاء بها موسى عليه السلام إلى

فرعون وملئه ليثبت بها صدق قوله ويقين دعوته ورسالته، وليخلِّص بها بني إسرائيل من العذاب الأليم.

وما إن حدثت هذه المعجزة أمام فرعون وبُهت أمامها، وطاش عقله بهولها، خرج بدعوته الماجنة وقولته الكاذبة واتهامه الأثيم، وقال: إن هذا لساحر عليم! اتَّهم موسى بالسحر، وأنه بلغ درجة الغاية والإتقان في هذه الصنعة، التي كان لها الذيوع والانتشار في أهل مصر وقصر الفرعون، فأراد معارضة المعجزات والآيات بصناعة السحر وإفك الساحرين، ولكنْ لا يفلح الساحر حيث أتى.

يثبت من هذا أن الذي اتَّهم موسى بالسحر ابتداءً هو فرعون الطاغية، وهو الذي فجر هذه الدَّعوى الكاذبة على موسى وهارون، وقد ثبتت المعجزة وانتصر الحق، وآمن السحرة لموسى، وكانت العصا برهانًا قاطعًا منجيًا ومبرِّئًا لموسى مما اتَّهمه به فرعون، ودليلًا قاطعًا على نبوته، وصدق دعوته.

نخلص من ذلك إلى أن الذي اتهم موسى بالسحر المبين، والذي وُوجِهَ بمعجزة انقلاب العصا حية هو فرعون ليس أكثر، وما لبني إسرائيل يد في هذا.

إذا ما انتهى الحديث بنا عن حلقات الصراع بين موسى عليه السلام وفرعون، وما ثبت من معجزات بينهما، حتى انتصر موسى عليه السلام بفضل الله، وهلك فرعون ومن معه، هنا تبدأ حلقات الصراع الفعلية بين موسى وبني إسرائيل.

إذا كان فرعون وقومه قد اتهموا موسى بالسحر، وبرَّأه الله منهم بمعجزاته وآياته، ونصره عليهم، فإن بني إسرائيل اتهموا موسى عليه السلام بأمور أخر، وأشياء كثيرة.

ولا نريد تفصيلًا في موقف بني إسرائيل مع نبيهم موسى عليه السلام إلا بما يفيد حديثنا ويثبت قولنا في رد هذا الادعاء، ودفع الشبهة عن حديث النبي ﷺ.

فإن الذي اتهم موسى عليه السلام بالسحر، وكانت المعجزة دحضًا لفريته، وإبطالًا لقولته، هو فرعون عليه من الله اللعنات المتتابعات، أما بنو إسرائيل فكان لهم زعم آخر، واتهام مخالف بعد إيمانهم، ونجاتهم من فرعون ومَلَئِه، ورحيلهم مع موسى إلى الأرض المقدسة، فقد وقع منهم الإيذاء، والاتهام لنبيهم الكريم بأكثر من صورة وفي أكثر من موقف، وقد بين القرآن الكريم كثيرًا من هذا.

إن الذي يتلو القرآن الكريم ويتدبر حديثه عن علاقة اليهود بنبيهم يجده يُكثر من الحديث عن إرهاق الإسرائيليين أو اليهود لموسى عليه السلام، موسى الذي أرسله الله إليهم فأنقذهم من ظلم فرعون، نجده أيضًا يجأر إلى الله من إيذاء اليهود له، قال عز وجل: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾ ﴾ (الصف)، ونجد القرآن الكريم يقرر أن اليهود قد آذوا موسى عليه السلام، ونهى الله صحابة رسول الله ﷺ أن يكونوا كالجيل الذين كانوا مع موسى، إذ آذوه فبرَّأه الله من طول ألسنتهم وشكوكهم واتهامهم له. قال عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾ ﴾ (الأحزاب).

نعم: إن صور الإيذاء التي تعرَّض لها رسول الله موسى عليه السلام كثيرة، منها ما هو جسميٌّ، ومنها ما هو دعويٌّ، ومنها ما هو متعلق بالعقيدة، ومنها ما هو متعلق بالشريعة، ومنها ما هو متعلق بالسلوك[1].

وهذا هو حال بني إسرائيل مع أنبياء الله جميعًا، لم يحفظوا لنبيٍّ حرمة، ولم يوفوا له بعهد، بل تقوّلوا عليهم، وآذوهم، وقتلوهم، أليس من الحماقة، وسوء الظن، وانقلاب الفطر، وضيق العقول، أن يتهم هؤلاء القوم الفاسقون نبيَّهم بما لا يرضى من القول، ويتعجبون من حياء النبي موسى عليه السلام وتستره؟! فلم يكتفوا بفساد فطرتهم، واغتسالهم عرايا ينظر بعضهم إلى سوءة بعض، بل اتهموا موسى عليه السلام بالبرص والأدر؛ "وهو انتفاخ الخصية"، وبالعيوب الجسدية، ولم يرجعوا ذلك إلى أخلاقه وإيمانه، وإنما لفساد أخلاقهم ظنوا به السوء، وتقولوا عليه التُّهم والافتراءات، ولهذه الطبيعة المتمردة، والفطر المنتكسة جاءت براءة النبي موسى عليه السلام في ثوب المعجزة الحسية، التي هي أقطع الطرق للإيمان والتصديق، موافقة لعقول الأشرار.

وعلى هذا فإن دفاع الله عز وجل عن موسى عليه السلام قد خرج على طريقة خرق العادة، تمامًا كالعديد من خوارق العادات التي صاحبت نبوة موسى عليه السلام؛ لتكون بينة كبرى تنضم إلى جميع البيِّنات التي تُثبِت أن موسى إنما اصطنعه ربه لنفسه، وصنعه على عينه، فالله تعالى الذي جعل النار بردًا وسلامًا على إبراهيم عليه السلام، والجبال تُؤَوِّب مع داود عليه السلام، وألان له الحديد، هو الذي أمر الحجر بأن يفرَّ بملابس موسى عليه السلام ليرد عنه أذى قومه، وحكمته في ذلك سبحانه وتعالى أن بني إسرائيل مجتمع مادي، لا يصدِّق إلا ما يراه عيانًا بيانًا، فالله سبحانه وتعالى بعد ما نجاهم من فرعون، وأظهر لهم دلائل نبوة موسى عليه السلام بنصره على السحرة، وشق لهم في البحر طريقًا يبسًا بين جبلين من الماء مع احتفاظ الماء بسيولته، وفجَّر لهم من الحجر اثنتا عشرة عينًا على عدد بطون بني إسرائيل، بعد كل هذه الآيات والمعجزات قالوا: لن نؤمن حتى نرى الله جهرة، فهل يُعقل أن قومًا كهؤلاء يمكن لهم أن يقتنعوا برؤية منامية - مثلًا - على براءة موسى[2]؟!

وتأسيسًا على ما سبق فإن لهذا الأمر فوائد وحكمًا كثيرة منها:

- أنه عندما يرى بنو إسرائيل موسى عليه السلام عريانًا أمامهم سيصدقون أنه ما به عيب، وفي هذا دفع للأذى.
- لم يطلب الله عز وجل من سيدنا موسى عليه السلام أن يذهب إلى بني إسرائيل، ثم يخلع ملابسه أمامهم؛ لأن في هذا عيب يؤخذ عليه كنبي، وإنما جاء عن طريق تدبير رائع، بأن يأخذ الحجرُ الثوبَ، ثم يجري موسى عليه السلام وراء الحجر، فيراه بنو إسرائيل بطريقة لا تقدح فيه، فيوقنوا ببراءته.
- أن الضرر الناتج عن سير موسى عليه السلام عريانًا وراء الحجر من أجل الحصول على ملابسه ليستر بها عورته، أقل من الضرر الناتج عن اتهامه بالآدر أو البرص.

وذلك لأن الأنبياء والرسل هم القادة في أممهم،

---

١. شغب اليهود على الأنبياء، د. محمد عبد القادر أبو فارس، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٩٨م، ص٧٩.

٢. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٣٨٨.

والزعماء بين أقوامهم، وهذا يقتضي بالضرورة أن يكون القائد أو الزعيم مخالطًا لأفراد أمته قريبًا منهم، ولو أُصيب أحد الأنبياء بمرض كالبرص - وهو مرض مُعدٍ ينتقل من جلد إلى جلدٍ بالمماسَّة والملاقاة - لانفض الناس من حوله، ولتركوا رسالته التي هي كُنْه حياته ومحور وجوده، ناهيك عن ضياع مكانته الاجتماعية بين الناس[1].

من أجل هذا كان حقًّا على الله تعالى أن يحفظ أنبياءه ورسله من كل ما يُحاك ضدهم، وهذا ما حدث بالفعل مع موسى عليه السلام عندما اتُّهم بوجود عيبٍ خِلْقي في جسده، فيُسَخِّر الله تعالى له حجرًا يأخذ ثوبه وهو يغتسل ليسير به إلى قومه، هو يحاول أن يلحق به فلا يستطيع، حتى رآه قومه وهو عُريان، فأيقنوا ببراءته، وقالوا: والله ما بموسى من بأس، وهذا الدفاع من الله عز وجل يُعد خارقًا للعادة، وهو الذي يتناسب مع طبيعة بني إسرائيل في كونهم لا يُصدقون - ألبتة - إلَّا الأشياء الماديَّة التي يرونها بأعينهم، ولو كانت هناك وسيلة أخرى في الدفاع غير هذه - ليس فيها كشف للعورة وتؤدي إلى إظهار البراءة - لاستخدمها الله عز وجل، وقد علم الله تعالى أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الوحيد للدفاع عن نبِّيه، ولكنَّ مثيري الشبهة قوم لا يعقلون.

وأمَّا ما جاء عن نداء موسى عليه السلام للحجر، وقوله: "ثوبي حجر"! فلعلمه عليه السلام بأن الحجر يسمعه، ولفعله فِعْل من يعقل، وهذا الأمر خاص بالأنبياء، وقد ثبت في السنة النبوية سماع النبي ﷺ للحجر والكلام معه، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ صعد أُحُدًا وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فرجف بهم، فقال رسول الله ﷺ: اثبت أُحُد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان"[2].

وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "إني لأعرف حجرًا بمكة كان يسلم عليَّ قبل أن أُبعث، إني لأعرفه الآن"[3].

وإن قال قائل: كيف يضرب موسى الحجر مع أن الحجر مأمور؟

يجيب على هذا التساؤل الإمام النووي، فيقول: "يجوز أن يكون أراد موسى عليه السلام بضرب الحجر إظهار معجزة لقومه بأثر الضرب في الحجر"[4].

ويحتمل أنه أُوحي إليه أن يضربه لإظهار المعجزة، وقد أشار الحافظ ابن حجر في الفتح إلى الاحتمال الأول[5].

وخلاصة القول: أن الحديث الوارد في إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام باتهامهم له بعيوب خَلْقيَّة كالبرص والآدر - هو حديث صحيح ثابت، وأن ادعاء الطاعنين برد هذا الحديث بحجة أن ذلك مخالف لما جاء في القرآن الكريم من أن إيذاء بني إسرائيل له كان باتهامه بالسحر، وليس باتهامه بعيوب خلقية - هو

---

١. المرجع السابق، ص٣٨٦.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذًا خليلا"، (٧/ ٢٦)، رقم (٣٦٧٥).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، (٨/ ٣٤١٠)، رقم (٥٨٢٩).

٤. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٨٩٩).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٥٠٥).

ادعاء باطل؛ لفساد استدلالهم، فالذي اتهم موسى عليه السلام بالسحر هو فرعون ومَلَؤُه، أما بنو إسرائيل فقد اتهموه بوجود عيوب خلقية في جسده.

ودعواهم أن هذا الحديث مردود؛ لاستنكارهم أن يتخذ الله مثل هذا الأسلوب في الدفاع عن موسى - فهو أوهى من سابقه؛ لأن تلك الطريقة هي الأنسب مع هؤلاء القوم الذين لا يؤمنون إلا بالأشياء الحسية المادية، ولأن الضرر الناتج عن سير موسى عريانًا وراء الحجر من أجل الحصول على ملابسه ليستر بها عورته - أقل من الضرر الناتج عن اتهامه بالأدر أو البرص، وعليه فهذا الحديث صحيح سندًا ومتنًا ولا مَطعَن فيه.

ثانيًا. إخبار الله عن إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام، وتبرئة الله له، وإن جاء مجملا إلا أن السنة النبوية قد بينت هذا المجمل:

إذا كان القرآن الكريم لم يحدد نوع الإيذاء الذي وقع من بني إسرائيل لسيدنا موسى عليه السلام - الوارد في الآية الكريمة - وجاء الأمر فيه مجملًا؛ فإن السنة، وهي ضرب من الوحي، قد بينت هذا المجمل، وأوضحت أن إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام كان باتهامهم إياه بعيب خَلْقي في جسده، وهذا الأمر لا غضاضة فيه، فإن السنة مبينة للقرآن، ومفصلة لمجمله، وموضحة لغامضة.

وقد بيَّن النبي ﷺ معنى قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾، فذكر القصة التي وردت في الحديث.

ولقد اقتدى النبي ﷺ من ذكر الله له نبأ موسى وإيذاء بني إسرائيل، فكان ﷺ إذا أوذي يقول: "يرحم الله موسى، فقد أوذي بأكثر من هذا فصبر"[1].

وعليه فإن ما قيل من أن إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام هو اتهامه بالسحر فهو مخالف للعقل والنقل؛ لأن السحر والكهانة في الحضارات القديمة عامة، وفي الحضارة المصرية القديمة على وجه الخصوص - كانت من المهن المقدسة عند عامة الناس، وفي أوساط عِلْية القوم على السَّواء، وأن من كان له انتماء إلى السحر، أو كان له اشتغال بالكهانة كانت له مكانته المحفوظة في الأمة، وهيبته المصونة بين الرجال، فلو كان بنو إسرائيل اتهموا موسى عليه السلام بالسحر؛ لما عدَّه الناس من قبيل الإيذاء، ولما عَدُّوه ضمن مثالب الرجال، وإنما لعل ذلك لو كان لجعل قومه ينظرون إليه بطريقة تختلف عن طريقة نظرتهم إليه حينما جاءهم وأخبرهم بأنه نبي ورسول من عند الله[2]، وأما النقل فهو عدم الدليل على صحة قول من ذهب إلى أن إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام الوارد في الآية - هو اتهامه بالسحر، فنحن نضرب صفحًا عن كل ما لا دليل عليه، فليس عندنا غير حديث الرسول ﷺ القائل بأن إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام كان اتهامه بوجود عيب خِلقي في جسده تفسيرًا للآية الكريمة، ولو كان هناك تفسير آخر للآية لذكره النبي ﷺ؛ فهو أعلم الناس

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى عليه السلام، (٦/ ٥٠٣)، رقم (٣٤٠٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام، (٤/ ١٦١)، رقم (٢٤٠٨).

٢. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٣٨٧ بتصرف.

بالقرآن الكريم، وعليه أُنزل.

وعلى هذا تذهب الحجج التي أوردها المغرضون في إنكار أحاديث النبي ﷺ سُدًى. ويُرَدُّ كيدهم في نحورهم، وتبقى الحقائق ثابتة، لا تزيدها الادعاءات إلا قوة ورسوخًا.

الخلاصة:

- إن حديث إيذاء بني إسرائيل ﷺ وتبرئة الله ﷻ له حديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ حيث إنه ثابت في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة بطرقٍ مختلفة.

- إن الذي اتهم موسى ﷺ بالسحر والبراعة في صناعته، والذي كانت معجزة انقلاب العصا حيةً دحضًا لفِريَته وإبطالًا لقولته، هو فرعون، أما بنو إسرائيل فقد اتهموا موسى ﷺ بأمور غير ذلك، فلم يتهموه بالسحر، وما كانت معجزة انقلاب العصا حية لمواجهتهم.

- لقد كان لبني إسرائيل مع أنبياء الله عامة، وموسى ﷺ خاصة، مواقف عدائية، فقد قتلوا الأنبياء، وتجرَّءوا على حرمتهم، وعصوا أوامرهم، وآذوهم، وافتروا عليهم الكذب، وهم يعلمون، وكان مما آذوا به موسى أنهم اتهموه في جسده، وتقولوا عليه بأمراض معدية مثل البرص والآدر والآفات.

- إن دفاع الله ﷻ عن موسى ﷺ وتبرئته من اتهامات بني إسرائيل، جاء عن طريق المعجزة الحسية التي تمثلت في تسخير الحجر بأخذ ثوب النبي موسى ﷺ بعد ما نزل الماء للاغتسال، وأن يجري به حتى يستقر، بما يتناسب مع طبيعة بني إسرائيل؛ إذ إنهم لا يصدِّقون ألبتة إلا ما يَرَونَه بأعينهم؛ لانغماس عقولهم في الماديات.

- لقد كانت مناداة موسى ﷺ للحجر أمرًا خاصًا بالأنبياء وحدهم دون أحد، ولعلمه ﷺ أن الحجر يسمعه، ولفعل الحجر فعل مَنْ يعقل، وأما ضربه إياه؛ فلأنه أراد إظهار معجزة لقومه، بتأثير الضرب في الحجر، فإن قلوبهم أشد قسوة من الحجارة الصماء، فيالهم من قوم عادين.

- إن السنة النبوية الشريفة، جاءت موضحة لما في القرآن، ومفصلة لمجملة، ومبينة لغامضة، فإذا كان القرآن الكريم لم يحدد نوع الإيذاء الواقع على موسى ﷺ في الآية الكريمة، فإن النبي ﷺ وضح هذا الإيذاء بشيء من التفصيل على نحو ما جاء في الحديث، وكان هذا أيضًا بوحي من الله تعالى، فالقرآن والسنة كلاهما وحي من عند الله تعالى.

- لقد قرَّر المحققون من أهل العلم أن الإيذاء المراد من الآية هو ما تضمنه حديث أبي هريرة ﷺ موضوع الشبهة ـ وليس اتهامه بالسحر؛ فإن السحر والكهانة كانت من المهن المقدسة في الحضارات القديمة، كما أن القول به يُعدُّ اتهامًا للنبي ﷺ بالجهل، فهل يتصور عاقل أن يكون هذا هو المراد من الآية، ولم يذكره النبي ﷺ، وهو أعلم الناس بالقرآن وبمراد ربه، وعليه أُنزل؟!

الشبهة التاسعة

الطعن في حديث لطم موسى ملك الموت(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المشككين صحة حديث "لطم موسى ملك الموت"، والذي أورده الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فقال له: أجب ربك، قال: فلطم[1] موسى عليه السلام عين ملك الموت، ففقأها، قال: فرجع الملك إلى الله تعالى، فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقأ عيني، قال: فرد الله إليه عينه، وقال: ارجع إلى عبدي، فقل: الحياةَ تريد؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على مَتن ثور[2]، فما توارت يدُك من شعرة فإنك تعيش بها سنة، قال: ثم مَهْ؟[3] قال: ثم تموت، قال: فالآن من قريب، رب أَمِتْنِي من الأرض المقدسة رمية بحجر[4]، قال رسول الله ﷺ: والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكَثيب الأحمر"[5].

ويزعمون أن هذا الحديث مخالف للعقل والشرع، واستدلوا على دعواهم بعدة استشكالات حول هذا الحديث، وهي:

- أن هذا الحديث جاء في الصحيحين من طريق عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وهو منسوب إلى التشيع، وقد اختلط في آخر عمره بعدما عمي، ثم إن مداره على أبي هريرة، وقد تفَّرد به، وكان يأخذ الإسرائيليات عن كعب الأحبار، ويروي بالمعنى، وليس هو من جملة الفقهاء.
- كيف لموسى عليه السلام أن يفقأ عين ملك الموت، وقد جاءه بأمر الله؟ فإن كان قد عرفه فهذا استخفاف منه به، وعدم انقياد لأمر الله؛ وإن لم يكن يعرفه، فلماذا لم يقتص الله منه للملك؟
- هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عَوَر أو عَمًى؟
- وهل لنبي من أولي العزم أن يكره الموت، في الوقت الذي أحب فيه الصالحون لقاء الله؟
- كيف لملك الموت أن يخالف أمر الله في المرة الأولى في تنفيذ قضائه بقبض موسى عليه السلام، وهل في قضاء الله بالموت على أحد رجعة أو تخيير، والآية تقول: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ (الأعراف).

رامين من وراء هذه الطعون والتساؤلات إلى الطعن في صحة هذا الحديث بما يوجب رده، وإثارة الشكوك حول الأحاديث الصحاح.

(*) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط١١، ١٩٩٦م. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة صور الحديثة، بيروت، ط٢، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م. توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد في حديث صك الرسول المكلم موسى عليه السلام للملك الموكل بقبض أرواح العباد، محمد بن أحمد العلوي، تحقيق: د. محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١. اللَّطم: ضَرْب الخد وصفحة الجسد ببسط اليد بالكف مفتوحة.

٢. المتن: الظهر في الناس والدواب، ومتن الثور: ظهره.

٣. ثم مَهْ: استفهام معناه: ثم ماذا يكون، أحياة أم موت؟

٤. أي: أدنني من الأرض المقدسة حتى يكون بيني وبينها مقدار رمية بحجر.

٥. الكَثيب: الرمل المرتفع.

وجوه إبطال الشبهة:

1) إن حديث لطم موسى لملك الموت في أعلى درجات الصحة، رواه الثقات العدول من أئمة الإسلام والحديث، ونسبة عبد الرزاق - أحد رواته - للتشيع لا تقدح في روايته، وغمز أبي هريرة رضي الله عنه برواية الإسرائيليات إغفال للحق، وقصد لغير سبيل المؤمنين، فقد أجمعت الأمة على حفظه وعدالته؛ لتواتر عدالته - وعموم الصحابة - عن الله ورسوله، فلا يسعنا إلا أن نسلم بما صح عن رسول الله ﷺ، ولا يرد بمجرد استشكال العقل القاصر له.

2) إن تمثل ملك الموت في صورة بشر أمر غير مستغرب ولا ممتنع؛ فقد دلت نصوص القرآن والسنة على ظهور الملائكة في صورة البشر بما يخفي حالهم على الأنبياء - فضلًا عن عموم الناس - ولا يلزم من ذلك خروج الملك عن ملكيته، وفقء موسى لعين الصورة البشرية التي تمثل فيها ملك الموت - رد فعل طبيعي يتصف بالشرعية مع رجل غريب اقتحم بيته بغير إذنه يطلب روحه.

3) إن كراهية الموت أمر جِبلِّي فطر الله الناس عليه، ولو سلمنا بأن موسى عليه السلام كره الموت - مع أن المدقق يرى خلاف ذلك - فإن ذلك لا يشينه، فقد سمى الله الموت في القرآن مصيبة وبلاء، وقد أقر النبي ﷺ قول أصحابه: "كلنا يكره الموت"، وبين لهم أن كراهية الموت ليست هي كراهية لقاء الله، ونهاهم عن تمني الموت، ومع كل هذا فموسى عليه السلام لم يخرج عن بشريته لكونه نبيًّا مرسلًا.

4) إن لطم نبي الله موسى عليه السلام لملك الموت لا يعد اعتراضًا من موسى على قضاء الله؛ لثبوت عدم معرفته لملك الموت ابتداء، دل على ذلك اختياره جوار ربه في المرة الثانية لما خُيِّر بين الموت والبقاء، وليس هذا اضطرابًا في الآجال كما يزعم المشككون؛ فقد سبق في علم الله أن قبض موسى عليه السلام لا يكون إلا بعد هذه المراجعة والتخيير، وإن لم يُطْلِع الله ملكَ الموت على ذلك أوّلًا.

التفصيل:

أولا. الحديث في أعلى درجات الصحة، وتلقته الأمة بالقبول والتسليم:

حديث صك كليم الله - موسى عليه السلام - لملك الموت رواه الثقات العدول أئمة الإسلام والحديث؛ فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما[1]، وأحمد في مسنده[2]، وعبد الرزاق في مصنفه، والنسائي في سننه[3]، والبغوي في شرح السنة، وابن جرير في تاريخه، وابن حبان في صحيحه[4]، والحاكم في المستدرك على

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى وذكره بَعْدُ، (6/ 508)، رقم (3407). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسى عليه السلام، (8/ 3497)، رقم (6033، 6034).

2. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (16/ 65، 66)، رقم (8157). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

3. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الجنائز، باب رقم (121)، (1/ 343)، رقم (2101). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (2089).

4. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: بدء الخلق، (14/ 112)، رقم (6223). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

الصحيحين[1]، وغيرهم.

وقبل أن نعرض للكلام في الحديث، وجب علينا ابتداءً أن نذكر نص الحديث ــ الذي هو موضع الإشكال لدى أصحاب الفكر السطحي ـ بنص ألفاظ رواته، ومخرجيه؛ إذ إن ذلك هو الأساس الذي ينبني عليه كل ما بعده، ونكتفي في هذا المقام برواية الشيخين (البخاري ومسلم)؛ لكونهما يغنيان في إثبات الصحة، وألفاظ القصة عن غيرها.

قال الإمام البخاري: حدثنا محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: "أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صكَّه، فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، فرد الله عليه عينه، وقال: ارجع فقل له يضع يده على متن ثور، فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سَنَة. قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر. قال: قال رسول الله ﷺ: فلو كنت ثَمَّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر".

وقال الإمام مسلم: حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد ـ قال عبدٌ: أخبرنا، وقال ابن رافع: حدثنا ـ عبد الرزاق، أخبرنا مَعْمَر عن ابن طاوسٍ عن أبيه عن أبي هريرة قال: "أُرسِل ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فلما جاءه صكَّه، ففقأ عينه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: فرد الله إليه عينه، وقال: ارجع إليه، فقل له: يضع يده على متن ثور، فله بما غطت يده بكل شَعْرَة سَنَةٌ، قال: أيْ ربِّ، ثم مَهْ؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رميةً بحجر، فقال رسول الله ﷺ: فلو كنت ثَمَّ لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر".

وحدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ. فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ: "جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فقال له: أجب ربك، قال: فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت، ففقأها، قال: فرجع الملك إلى الله عز وجل، فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقأ عيني، قال: فردَّ الله إليه عينه، وقال: ارجع إلى عبدي، فقل: الحياة تريد؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور، فما توارت يدك من شعرةٍ فإنك تعيش بها سنةً، قال: ثم مه؟ قال: ثم تموت. قال فالآن من قريبٍ، رب أمتني من الأرض المقدسة رمية بحجر. قال رسول الله ﷺ: والله، لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر".

ومن خلال هذا العرض الموجز لروايات البخاري ومسلم نجد أن الحديث لم يروه من الصحابة إلا أبو هريرة، وأنه كان مرة يصرح في أوله برفعه للنبي ﷺ، ومرة كان يستغني عن ذلك بما في آخره من الدلالة على رفعه، وأنه بالوجهين (الوقف والرفع) لم يأت في الصحيحين وسنن النسائي إلا من طريق عبد الرزاق، وهذا في بداية الأمر قد جعل بعض المغالطين يلمز سند الحديث بحجة أن عبد الرزاق متهم بالتشيع، وأن أبا

١. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ذكر النبي الكليم موسى بن عمران، (٢/ ٦٣٢)، رقم (٤١٠٧).

هريرة كان يحمل من كعب الأحبار.

وللجواب عن هذه المغالطات نقول: إن انفراد الصحابي بالحديث لا يؤثر في صحة الحديث، وجماهير علماء الأمة لا يشترطون تعدد رواة الحديث للقول بصحته، وفي هذا المعنى يقول السيوطي في ألفيته:

وليس شرطًا عددٌ ومن شرط
رواية اثنين فصاعدًا غلط

أي: ليس تعدد الرواة شرطًا في صحة الحديث[1].

وقال الحافظ أبو محمد ابن حزم: "إذا روى العدل عن مثله خبرًا حتى يبلغ به النبي ﷺ، فقد وجب الأخذ به، ولزمت طاعته، والقطع به... سواء رُوِيَ من طريق أخرى، أمْ لم يُرْوَ إلا من تلك الطريق"[2].

وقال الإمام ابن القيم: "ولا تُردُّ أحاديث الصحابة، وأحاديث الأئمة الثقات بالتفرد، فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة، ولم يروه غيره، وقبلته الأمة كلها! ولا نعلم أحدًا من أهل العلم قديمًا ولا حديثًا قال: إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل، وإنما يُحكى عن أهل البدع، ومن تبعهم في ذلك أقوال لا يعرف لها قائل من الفقهاء، وقد تفرَّد الزهري بنحو تسعين حديثًا لم يروها غيره، وعملت بها الأمة، ولم يردوها بتفرده"[3].

فإذا كان تفرد مطلق الصحابي بحديث ليس بعلة يرد بها، فكيف بما تفرد به أحفظهم باتفاق، وهو أبو هريرة[4]؟!

قال السيوطي:

والمكثرون في رواية الأثر
أبو هريرة يليه ابن عمر[5]

أما عن كون المنفرد بالحديث أبو هريرة، وغمزه بتلقي الإسرائيليات عن كعب الأحبار، مع كونه يروي بالمعنى وليس هو من الفقهاء.

فأما الجواب عن تلقيه من كعب الأحبار فمن وجوه:

الأول: أنه لم يثبت قط عن أبي هريرة أنه حمل رواية إسرائيلية، ونسبها إلى النبي ﷺ على أنها حديث نبوي، ولقد وجد الصحابة والتابعون في أبي هريرة رضي الله عنه صحابيًّا، حافظًا، محققًا، مدققًا، إذا ناقشه أحد ثبت أنه الحافظ، وإذا روجع في مسألة ثبت أنه الراسخ، ولم يجربوا عليه خطأً ولا كذبًا، وإنما وجدوا فيه عكس ذلك، يتحرى ويحتاط، ويعظم حديث رسول الله ﷺ كل الإعظام[6].

الثاني: أن الصحابة ـ وعلى رأسهم أبو هريرة ـ مجمعون على الحذر من رويات أهل الكتاب، بل لقد

---

١. شرح ألفية السيوطي في الحديث، ابن موسى الإتيوبي، مرجع سابق، (١/ ٢٨).
٢. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ١٣٥).
٣. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، (١/ ٢٩٥).
٤. توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد، محمد بن أحمد العلوي، مرجع سابق، ص١٧٩، ١٨٠.
٥. شرح ألفية السيوطي في الحديث، ابن موسى الأتيوبي، مرجع سابق، (٢/ ٢١٣).
٦. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص١٧٣ بتصرف.

بلغ الأمر بالصحابة أنهم كانوا إذا سألوا أهل الكتاب عن شيء فأجابوا عنه خطأً ردُّوا عليهم خطأهم، وبيَّنوا لهم وجه الصواب فيه[١].

الثالث: أن جمهور المحدثين مجمعون على أن كعب الأحبار من الرواة الثقات، ولم يُعْلَم عليه كَذِبٌ قط، فقال فيه الذهبي: "حسن الإسلام، متين الديانة، من نبلاء العلماء"[٢].

وأما غمز أبي هريرة بعدم الفقه: فيكفيه أن حُفَّاظ الأمة ـ منهم ابن حزم وابن القيم ـ لما انتصبوا لترتيب أهل الفتوى جعلوا أبا هريرة مساويًا للخليفتين أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما في الاندراج في الدرجة الوسطى، وهي الطبقة الثانية عندهم[٣].

وأما كون الحديث لم يأت في الصحيحين إلا من طريق عبد الرزاق، وهو ملموز بالتشيع، وقد اختلط في أواخر عمره، فالجواب عن ذلك:

أن الحافظ في مقدمة الفتح قد أتى في ترجمة عبد الرزاق بما لا يدع مجالًا لطاعن في أن يرد روايته بشبهة تافهة، فقال عنه: أحد الحفاظ الأثبات، صاحب التصانيف، وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم الغنبري وحده، فتكلم بكلام أفرط فيه، ولم يوافقه عليه أحد، وقد قال أبو زرعة الدمشقي: قيل لأحمد: مَنْ أثبت في ابن جريج، عبد الرزاق أمْ أحمد بن أبي بكر البرساني؟ فقال: عبد الرزاق.

وقال عباس الدوري عن ابن معين: كان عبد الرزاق أثبت في حديث مَعْمَر من هشام بن يوسف، وقال يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني قال: قال لي هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا. وقال ابن عدي: رحل إليه ثقات المسلمين، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وهو أعظم ما ذمُّوه به، أما الصدق فأرجو أن يكون لا بأس به.

قلت (أي ابن حجر): احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع قبل الاختلاط، سمع منه أحمد بن شبويه فيما حكى الأثرم عن أحمد وإسحاق الديري، وطائفة من شيوخ أبي عوانة، والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين[٤].

فكل منصف يرى أن عبد الرزاق من الحفاظ الأثبات، وأنه موثق عند الأئمة كلهم إلا عباس العنبري الذي جازف في الطعن على عبد الرزاق بما لم يوافقه عليه أحد، وأن ثقات الناس رحلوا إليه، وما نسب إليه من التشيع لا يطعن في عدالته ولا يخرجه عن الصدق، وكونه تغير بعد عماه، فالشيخان ـ البخاري ومسلم ـ لم يحتجَّا إلا بالمروي عنه قبل الاختلاط، وأنهما ـ وبقية الستة الذين اتفقوا على الاحتجاج به ـ لم يحتجوا به إلا لما ثبت عندهم وعند الجمهور من كمال حفظه وثقته إلى وقت تغيره، وأن الشيخين لم يحتجا إلا بما رواه الثقات عنه قبل التغير. في الوقت الذي نفى الإمام أحمد

١. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٥٦ بتصرف.
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٨٩).
٣. توضيح طرق الرشاد، محمد العلوي، مرجع سابق، ص١٨١.

٤. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٤٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، مرجع سابق، (١٨/ ٥٢). سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٩/ ٥٦٣).

عنه تهمة التشيع، وهو من كبار تلاميذه[1].

ومع هذا كله فقد حل لنا ابن الصلاح هذا الإشكال في وصف حال رواية صاحب البدعة حيث قال: "ذهب الكثير أو الأكثر إلى قبول رواية غير الداعية لبدعته، وهو أعدل المذاهب وأولاها، فإنَّ كُتُب الأئمة طافحة بالرواية عن غير الدعاة من المبتدعة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الأصول وغيرها"[2].

وبعد هذا كله لا شك أن كل من كانت عنده معرفة وإنصاف إذا استحضر مبلغ حفظ الشيخين (البخاري ومسلم) ومعرفتهما بعلم الحديث عند أهل المعرفة به، ثم ضم لذلك ما اتفق عليه الحفاظ الثلاثة؛ ابن الصلاح والنووي وابن حجر، من الجزم بأن جميع ما في الصحيحين من حديث الرواة الذين حدث لهم اختلاط، هو من حديثهم المروي عنهم قبل حدوث الاختلاط لهم.

فإن ذلك يلجئه إلى أن يطمئن لذلك ويجزم به، ويحكم برفض احتمال وقوع شيء من أحاديث المختلطين فيها بعد اختلاطهم، لا الحديث الذي نحن بصدده ولا غيره[3].

وبعد أن أثبتنا صحة الحديث ينبغي أن ننبه على أن هذا الحديث ـ وغيره من الأحاديث ـ يجب الإيمان به من باب الإيمان بالغيب، طالما أنه ثابت عن رسول الله ﷺ مَروِيٌّ عن الثقات العدول، أئمة الإسلام والحديث، كالبخاري ومسلم، وأحمد والنسائي وغيرهم. وتلقته أمة محمد ﷺ بالقبول، وآمن به الصحابة، وتلقاه الخلف عن السلف، وبناء على هذا، فالواجب علينا في مثل هذه النصوص الصحيحة الإيمان بها كما جاءت، وعدم تأويلها بما يخرجها عن ظاهرها لمجرد استشكالها، فمن ظهر له المعنى فذاك، وإلا فليتَّهِم عقله وفهمه.

سُئل أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه عن هذا الحديث في جملة من أحاديث الصفات، فقال أحمد: كل هذا صحيح، وقال إسحاق: هذا صحيح، ولا يدفعه إلا مبتدع أو ضعيف الرأي[4].

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: ونؤمن بأن ملك الموت أُرسِل إلى موسى عليه السلام، فصكَّه ففقأ عينه، كما صح عن رسول الله ﷺ، ولا ينكره إلا ضال مبتدع أو ضعيف الرأي[5].

لذا يجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ، وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا، ونعلم أنه حق وصدق، يستوي في ذلك ما عقلناه وما جهلناه، وما لم نطلع على حقيقته ومعناه.

ومع هذا فإنَّ جَزْمَنا وإقرارنا بصحة هذا الحديث وصدق ناقليه لا يمنعنا من الجواب عما أثير حوله من

١. توضيح طرق الرشاد، محمد العلوي، مرجع سابق، ص١٨٣، ١٨٤ بتصرف.

٢. انظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص١٠٣، ١٠٤.

٣. توضيح طرق الرشاد، محمد العلوي، مرجع سابق، ص١٨٦، ١٨٧ بتصرف.

٤. انظر: الشريعة، أبو بكر الآجري، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، (٢/ ٩٤). التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الله بن الصديق، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، (٧/ ١٤٧، ١٤٨).

٥. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٥٣٣.

شبهات واعتراضات، وهذا ما نوضحه في الصفحات الآتية إن شاء الله®.

ثانيًا. تمثُّل ملك الموت في صورة بشر غير ممتنع، وخفاء حاله على نبي الله موسى عليه السلام جعله يدافعه على أنه غريب معتدٍ:

ثبت في الكتاب والسنة أن الملائكة يتمثلون في صور الرجال، وقد يراهم الناس ويظنون أنهم من بني آدم، كما في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (٢٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ (٢٥) فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ (٢٦) فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ (٢٧) فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ (٢٨)﴾ (الذاريات)، فلو علم حالهم ابتداءً لما وسمهم بالنكارة، ولا قدَّم لهم طعامًا، ولا أوجس منهم خِيفة.

وقال عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ (٧٧) وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ (٧٨) قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ (٧٩)﴾ (هود)، وقال عز وجل: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (١٧)﴾ (مريم).

وكذلك ما ثبت عن عمر بن الخطاب قال: "بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، قال: يا محمد أخبرني عن الإسلام..." الحديث.

وفيه "قال: ثم انطلق فلبثت مليًّا، ثم قال: يا عمر أتدري من السائل. قلت: الله ورسوله أعلم. قال: إنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم"[1].

فمن خلال هذه النصوص نستطيع أن نجزم بأن الملائكة قد تظهر في صورة بشر، وأن أمرهم قد يخفى على الأنبياء أنفسهم.

وبناء عليه، فلا يستغرب أن يخفى حال ملك الموت على موسى، كما خفي حال غيره من الملائكة على إبراهيم ولوط ومريم وغيرهم. **ومما يؤيد هذا ما يلي:**

- سياق الحديث، فإنه يدل على أن موسى عليه السلام حين لطم ملك الموت لم يكن يعرفه، وذلك أنه لما جاءه في المرة الثانية وعرف أنه رسول من عند الله لم يصنع به ما صنع في المرة الأولى، بل سلَّم الأمر واختار الموت، ولو كان قد عرفه في المرة الأولى لصنع به في المرة الثانية ما صنع في الأولى.

ولهذا يقول ابن حبان: "لو كانت المرة الأولى عرف موسى أنه ملك الموت، لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه منه وعلمه به"[2].

® في **"توثيق العلماء وتعديلهم لرواة صحيح البخاري"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، (١/ ١٤٠)، رقم (٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، (١/ ٢٩٢)، رقم (٩٣).

٢. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، (١٤/ ١١٢).

• وأما كون الملائكة يتمثلون بصور مختلفة مما أقدرهم الله عليها؛ كصور الرجال مثلًا، فيراهم بعض الأنبياء فلا يعرفونهم، بل يظنونهم من بني آدم، هذا ما ثبت في الكتاب والسنة؛ كما في قصة إبراهيم ﷺ مع أضيافه، فإنه لم يعرفهم ابتداءً، حتى إنه أوجس منهم خيفة.

ومثله لوط ﷺ، فإنه لو عرف الملائكة حين أتوه في آدميين لما خاف عليهم من قومه. وقد قال ﷻ عن مريم الصديقة: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ ﴾ (مريم).

وفي السنة ما يدل على هذا أيضًا؛ كما في حديث جبريل المتقدم ذكره حين أتى إلى النبي ﷺ لم يعرفه في أول الأمر، ولا عرفه أصحابه.

• ما المانع أن تقتضي حكمة الله ﷻ أن يتمثل ملك الموت بصورة رجل، ويأمره أن يدخل على موسى بغتة، ويقول له مثلًا: سأقبض روحك، وينظر ماذا يصنع؟ لتظهر رغبة موسى في الحياة وكراهيته للموت، فيكون في قص ذلك عبرة لمن بعده وعظة.

وبناء على هذا فإن ملك الموت قد أتى موسى ﷺ في صورة بشرية، ولم يعرفه موسى ﷺ، فلطمه لأنه رآه آدميًا قد دخل داره بغير إذنه يريد نفسه، فدافع موسى ﷺ عن نفسه مدافعة أدت إلى فقوء عين ملك الموت، وقد أباح الشارع فقوء عين الناظر في دار غيره بدون إذنه.

فقد جاء في شريعتنا جواز فقوء عين الناظر في الدار بغير إذن صاحبها؛ كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم، فقد حلَّ لهم أن يفقئوا عينه"[1]، فما المانع أن يكون ذلك كذلك في شريعة موسى ﷺ؟ فمن المعلوم أن الشرائع تتفق في بعض الأحكام، لا سيما أن موسى ﷺ لم يُلَم على هذا الفعل، مع أن الأنبياء لا يُقَرُّون على خطأ، وقد رد الله تعالى لملك الموت عينه[2].

فموسى ﷺ في داره، الباب مغلق، والنافذة مغلقة، فجأة وجد رجلًا في البيت، من أين دخل؟ لا بد أن هذا الرجل قد دخل صائلًا، والصائل: هو الذي يهجم على الناس في البيوت، أو يهجم على الناس عمومًا، فموسى وجد رجلًا يصول عليه، ويقول له: أجب ربك، أجب ربك، معناها: سلم روحك؛ يعني يريد أن يقتله، فما كان من موسى ﷺ إلا أن دفع هذا الصائل، وَدَفْعُ الصائل مشروع حتى لو أدى الأمر إلى قتله، فهو جائز؛ لقوله ﷺ: "من قُتل دون ماله فهو شهيد"[3].

فما كان من موسى ﷺ إلا أن فقأ عينه، وهذا حد الذي ينظر في بيوت الناس بغير إذن، فضلًا عن أن يدخل بقدميه؛ لحديث سهل بن سعد قال: "اطلع رجل من جُحْر في حُجَر النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مِدْرًى يحك بها رأسه، فقال: لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك،

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الآداب، باب: تحريم النظر بيت غيره، (٨/ ٣٢٧٧)، رقم (٥٥٣٨).

٢. انظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٥٣٣: ٥٣٥.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المظالم، باب: من قاتل دون ماله، (٥/ ١٤٧)، رقم (٢٤٨٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره، (٢/ ٥٥٤)، رقم (٣٥٤).

إنما جعل الاستئذان من أجل البصر"[١].

فموسى عليه السلام مع هذا الرجل الصائل المتهجم على بيته لم يفعل أكثر من الحكم الشرعي، وهو المدافعة التي كان مؤداها فقء العين.

وإلى القول بأن موسى عليه السلام لم يكن يعرف ملك الموت في المرة الأولى ذهب ابن خزيمة، وابن حبان، والخطابي، والبغوي، والمازري، والقاضي عياض، وابن الجوزي، وابن كثير، وابن الوزير، والقسطلاني، والمعلمي اليماني، واستحسنه القرطبي[٢].

قال ابن حبان: "كان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها، وكان موسى غيورًا، فرأى في داره رجلًا لم يعرفه، فشال يده فلطمه، فأتت لطمته على فقء عينه التي في الصورة التي يتصور بها، لا الصورة التي خلقه الله عليها... ولـمَّا كان من شريعتنا أن من فقأ عين الداخل داره بغير إذنه، أو الناظر إلى بيته بغير أمره، أنه لا جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه، للأخبار الجمة الواردة فيه... كان جائزًا اتفاق الشريعة بشريعة موسى، بإسقاط الحرج عمن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه، فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحًا له، ولا حرج عليه في فعله، فلما رجع ملك الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه، أمره ثانيًا بأمر آخر، هو أمر اختبار وابتلاء، فلما علم موسى كليم الله أنه ملك الموت، وأنه جاءه بالرسالة من عند الله، طابت نفسه بالموت، ولم يستمهل، وقال: الآن، فلو عرف موسى في المرة الأولى أنه ملك الموت، لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به"[٣].

ومن هنا يُعلم أن مجيء ملك الموت كان في صورة يمكن فقء البشر لعينها، هذه الصورة لا تستلزم خروج الملك عن مَلَكِيَّته.

وفي هذا المعنى يقول العلامة المعلمي اليماني رحمه الله: "الجسد المادي الذي يتمثل به الملك ليس جسده الحقيقي، وليس من لازم تمثله فيه أن يخرج الملك عن ملكيته، ولا أن يخرج ذاك الجسم المادي عن ماديته، ولا أن تكون حقيقة الملك إلى ذاك الجسم كنسبة أرواح الناس إلى أجسامهم، فعلى هذا، لو عرض ضرب، أو طعن، أو قطع لذاك الجسم لم يلزم أن يتألم بها الملك، ولا أن تؤثر في جسمه الحقيقي"[٤].

قال القاضي محمد العلوي: "إن ملك الموت جاء في صورة يمكن فقء البشر لعينها، والمعهود في مجيء الملك للبشر هو مجيئه له على صورة البشر، كما قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾، وكما أفادته النصوص القرآنية التي ذكر فيها مجيء الملائكة لإبراهيم وللوط وداود، وكذا نصوص الأحاديث التي ذكر فيها مجيء جبريل عليه السلام لنبينا ﷺ، وبه تبين أن فقأ العين هنا هو على ظاهره، وأنه وقع في الصورة البشرية التي جاء ملك

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاستئذان، باب: الاستئذان من أجل البصر، (١١/ ٢٦)، رقم (٦٢٤١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الآداب، باب: تحريم النظر في بيت غيره، (٨/ ٣٢٧٧)، رقم (٥٥٣٧).

٢. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٥٢٨.

٣. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان، مرجع سابق، (١٤/ ١١٢).

٤. الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٢١٤.

الموت عليها، وهو ممكن غير متعذر إلا في الصورة الملكية الأصلية النورانية البعيدة عن ذلك؛ إذ لم يعهد مجيء الملائكة للبشر فيها. أما رؤية نبينا ﷺ لجبريل على صورته الأصلية في السماء مرة، وبين السماء والأرض أخرى، فهي خارجة عن مجيء الملك الذي عليه مدار الحديث هنا، وبمجموع هذا الذي قررناه يكون قد حُلَّ استشكال صك موسى لعين الملك، وحصول فقء عين الملك من أثره"[1].

وعلى هذا فإن موسى لما رأى رجلًا لا يعرفه قد دخل عليه بغتة، وقال ما قال، حمله حب الحياة على الاستعجال بدفعه، ولولا شدة حب الحياة لتأنَّى وقال: من أنت وما شأنك؟ ونحو ذلك، ووقوع الصَّكَّة وتأثيرها كان على ذاك الجسد العارض، ولم ينل الملكَ بأسٌ. فأما قوله في القصة: "فرد الله عليه عينه" فحاصله: أن الله تعالى أعاد تمثيل الملك في ذاك الجسد المادي سليمًا، حتى إذا رآه موسى قد عاد سليمًا مع قرب الوقت، عرف لأول وهلة خطأه أول مرة[2].

ومن قال: إن الله لم يقتص لملك الموت من موسى، فهذا دليل على جهله، ومَنْ أخبره أن بين الملائكة وبين الآدميين قصاص؟! ومَنْ قال: إن ملك الموت طلب القصاص من موسى، فلم يقاصصه الله منه، وقد أخبرنا الله تعالى أن موسى قتل نفسًا، ولم يقاصص الله منه لقتله...

أما القول بأن العين التي فقأها موسى عليه السلام، إنما هي تمثيل وتخييل، لا حقيقة لها؛ لأن ما تنتقل الملائكة إليه من الصور ليس على الحقائق، وإنما هو تمثيل وتخييل، فالجواب عنه: أن هذا يقتضي أن كل صورة رآها الأنبياء من الملائكة فإنما هي مجرد تمثيل وتخييل لا حقيقة لها، وهذا باطل، فإن النبي ﷺ قد رأى جبريل على صورته التي خلق عليها سادًّا عِظَمُ خلقه ما بين السماء والأرض، ففي الصحيحين من حديث السيدة عائشة، أنها سألته عن قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ (٢٣)﴾ (التكوير)، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى (١٣)﴾ (النجم)، فقال: "إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خُلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطًا من السماء سادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ ما بين السماء إلى الأرض"[3].

ولهذا قال القرطبي: هذا القول لا يلتفت إليه؛ لظهور فساده، فإنه يؤدي إلى أنَّ ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له، وهو قول باطل بالنصوص المنقولة والأدلة القطعية.

ثم إن هذا القول أيضًا لم يُزل الإشكال؛ لأنه يمكن أن يقال: إذا كان قد علم أنه ملك، وأن ذلك تخييل، فلماذا يلطمه، ويقابله بهذه المقابلة؟! هذا مما لا يليق بالنبي[4]؟

ومن خلال هذا العرض الموجز يمكن القول بأن تمثُّل ملك الموت في صورة البشر أمر غير مستغرب ولا مستنكر؛ إذ دلَّت نصوص القرآن والسنة على ذلك،

١. توضيح طرق الرشاد، محمد بن أحمد العلوي، مرجع سابق، ص١٩٦ بتصرف.

٢. الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص٢١٥.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة النجم، (٨/ ٤٧٢)، رقم (٤٨٥٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معنى قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، (٢/ ٦٣٢)، رقم (٤٣٢).

٤. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٥٣٨.

وأن الملك قد يأتي في صورة لا يعرفها النبي، فكان لطم موسى لرجل دخل بيته بغير إذنه، ولا يعرفه، يطلب روحه، أمرًا طبيعيًا له مسوغ شرعي، ثم إن فقء العين غير مستبعد مادام قد وقع على الصورة البشرية التي تصور فيها الملك، ووقوع الصلة وتأثيرها - وإن كان على حقيقته - وقع على الجسد العارض الذي تصور فيه الملك، ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية؛ ليرجع إلى موسى على كمال صورته، فيكون ذلك أقوى في اعتباره.

ثالثًا. إن كراهية الموت أمر جِبِلِّيٌّ، وقد سمَّاه الله في القرآن مصيبة، وموسى لم يكره الموت، وإن حصل لا يعيبه؛ لأنه لم يخرج على بشريته بنبوته:

تعسر على بعض المغالطين فهم حديث النبي ﷺ، واستشكلوا قول ملك الموت عليه السلام لرب العزة تعالى: "لقد أرسلتني إلى رجل يكره الموت"، فلما أعياهم فهمه، جعلوا عقولهم حاكمة على النص بالضعف والنكارة، قالوا: إن عباد الله الصالحين لا يكرهون الموت، فكيف يكرهه نبي من أولي العزم؟!

وهذا أقل ما يقال عنه أنه نظر إلى النصوص بنظرة سطحية، ثم أعمل فيها عقله القاصر.

فمن تأمل ألفاظ هذا الحديث، ثم تقصَّى نصوص القرآن والسنة، لن يجد غضاضة في وجود جواب على هذه الاستشكالات المتهافتة، فليس في الحديث ما يدل دلالة قاطعة على أن موسى يكره الموت، بل إن آخر الحديث دل دلالة واضحة على أن موسى آثر جوار ربه على طول البقاء، وذلك عندما خُيِّر بين طول البقاء، وبين الموت.

وقول ملك الموت في موسى: (لا يريد الموت) هو مبلغ علمه من ظاهر ما صدر له منه، حيث قابل أمره له بالإجابة لربه بصكه له، وفقئه لعينه. ولكن قد تبين من قول موسى في آخر الحديث (الآن) تمام محبته للقاء ربه؛ لتعجُّله موته بعد تمكينه من تأخيره إلى غاية أبعد، تبين من ذلك أن موسى في الواقع بخلاف ما تراءى منه لملك الموت من كونه لا يريد الموت.

وقد عَلِم الله تعالى - الذي لا تخفى عليه خافية - أن كليمه موسى ليس هو كما ظنه ملك الموت؛ وإنما هو على الحالة التي اختارها أخيرًا في قوله: "فالآن"، وعِلْم الله تعالى بذلك منه - الظاهر أنه - هو الذي لأجله أمر ملك الموت برجوعه إليه، وبتخييره بين طول الحياة أو الموت، وينبغي للمسترشد هنا أن يتذكر بهذا المقال من أحد كبار رسل الملائكة، وهو ملك الموت في كليم الله ورسوله موسى نظيره من الملائكة كلهم أو جلهم في أصل البشر آدم عليه السلام، الواقع في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠)﴾ (البقرة)، فهذا الذي ظنته الملائكة بآدم عليه السلام هو نظير ما ظنه ملك الموت هنا بموسى عليه السلام، وما أجاب الله تعالى الملائكة به في هذه الآية هو عين الجواب لملك الموت، وهو المستفاد مما اختاره موسى أخيرًا، وبه يتضح سقوط التمسك بقول الملك هنا في موسى على إشكال هذا المحل، من حيث كونه لا يليق بموسى عليه السلام.

ثم إن عدم انتصاف الله تعالى له من موسى، ولو بالعتاب، وثناؤه تعالى عليه بعد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا﴾ (مريم: ٥١)، كل

ذلك دل على أن الله تعالى يعلم أن ما اعتقده الملك لا حق له فيه في الواقع. وقد تحقق ذلك من جهة أن ما صنعه موسى تأبى رتبته في الرسالة والتكليم اللذين اصطفاه الله بهما أن يسام بقصد الاعتداء فيه، بل اللائق بذلك أن يُحمل صنيعه على أنه لم يقصد إلا أن يدافع عن نفسه وعن روحه ممن تَسوَّر عليه منزله بدون إذنه، ورام بسلب روحه في حال كونه لم يعرف أنه ملك الموت، ولا أتاه بعلامة صدقه في كونه جاء من عند الله، التي هي التخيير بين الموت والحياة الذي عهد به الله تعالى لأنبيائه قبل قبض أرواحهم، كما جاء في الموطأ والصحيحين وغيرهما، كما أنه لا يلزم من نبوة موسى علمه بكل من يجيء إليه من ملائكة الله[1].

من أجل ذلك نستطيع القول بأن موسى عليه السلام لا يكره الموت حقيقة، وإنما خرج ذلك من ملك الموت عليه السلام بمقتضى فهمه لما وجده من رد فعله في المرة الأولى.

ولو سلمنا جدلًا لهؤلاء أن في الحديث دلالة على كراهية موسى عليه السلام للموت، فإن ذلك لا يقدح فيه عليه السلام؛ وذلك لأن كراهية الموت أمر جبلِّي فطر الله الناس عليه، ولا يعاب الإنسان على كراهيته للموت.

وقد دلت على ذلك شواهد ونصوص متعددة نذكر منها:

- أن الله سمَّى الموت في القرآن مصيبة، وذلك في قوله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ (١٠٦) ﴾ (المائدة).

قال القرطبي: "سمَّى الله تعالى الموت في هذه الآية مصيبة، قال علماؤنا: والموت وإن كان مصيبة عظمى، ورزية كبرى، فأعظم منه الغفلة عنه، والإعراض عن ذكره، وترك التفكر فيه، وإن فيه لعبرة لمن اعتبر، وفكرة لمن تفكر"[2]، وسمَّاه الله عز وجل ابتلاءً، فقال: ﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ (١٥٥) ﴾ (البقرة).

فلا شك لدى كل عاقل أن كراهية المصيبة والبلاء أمر جبلي فطر الله الناس عليه، حتى قال أحد الشعراء في كراهية الموت:

قامت تشجعني هند فقلت لها
إن الشجاعة مقرون بها العطب
لا والذي منع الأبصار رؤيته
ما يشتهي الموت عندي مَنْ له أدب

وقالت الحكماء: الموت كريه[3].

- ومن السنة ما رواه الإمام البخاري من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تبارك وتعالى قال: من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت

١. توضيح طرق الرشاد، محمد بن أحمد العلوي، مرجع سابق، ص٢٠٣، ٢٠٤ بتصرف.

٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٦/ ٣٥٢).

٣. العقد الفريد، ابن عبد ربه، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٣/ ١٩٧).

سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت، وأنا أكره مساءته"[1].

والشاهد من هذا الحديث قوله جل وعلا: "ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءته".

قال الحافظ ابن حجر معلقًا على هذا الحديث: يقول الخطابي: التردد في حق الله غير جائز، والبداء عليه في الأمور غير سائغ، ولكن له تأويلان:

أحدهما: أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داءٍ يصيبه، وفاقة تنزل به، فيدعو الله فيشفيه منها، ويدفع عنه مكروهها، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرًا، ثم يبدو له فيه فيتركه ويعرض عنه، ولا بد من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله؛ لأن الله قد كتب الفناء على خلقه، واستأثر بالبقاء لنفسه.

والثاني: أن يكون معناه ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله كترددي إياهم في نفس المؤمن، كما روي في قصة موسى، وما كان من لطمه عين ملك الموت، وتردده إليه مرة بعد أخرى، قال: وحقيقة المعنى على الوجهين عطف الله على العبد، ولطفه به وشفقته عليه.

وقال الكلاباذي ما حاصله: إنَّه عبر عن صفة الفعل بصفة الذات، أي: عن الترديد بالتردد، وجعل متعلق الترديد اختلاف أحوال العبد من ضعف ونصب، إلى أن تنتقل محبته في الحياة إلى محبته للموت، فيُقبض على ذلك، قال: وقد يُحدِث الله في قلب عبده من الرغبة فيما عنده والشوق إليه والمحبة للقائه ما يشتاق معه إلى الموت، فضلًا عن إزالة الكراهة عنه، فأخبر أنه يكره الموت ويسوءه، ويكره الله مساءته، فيزيل عنه كراهية الموت؛ لما يورده عليه من الأحوال، فيأتيه الموت وهو له مؤثر، وإليه مشتاق...

قوله: "يكره الموت وأنا أكره مساءته" في حديث عائشة: "أنه يكره الموت وأنا أكره مساءته"، زاد ابن مخلد عن ابن كرامة في آخره: "ولا بد له منه"، ووقعت هذه الزيادة أيضًا في حديث وهب، وأسند البيهقي في "الزهد" عن الجُنيد سيد الطائفة قال: الكراهة هنا لما يلقى المؤمن من الموت وصعوبته وكربه، وليس المعنى أني أكره له الموت؛ لأن الموت يورده إلى رحمة الله ومغفرته.

وعبَّر بعضهم عن هذا بأن الموت حتم مقضي، وهو مفارقة الروح للجسد، ولا تحصل غالبًا إلا بألم عظيم جدًّا؛ كما جاء عن عمرو بن العاص أنه سئل وهو يموت، فقال: "كأني أتنفس من خرم إبرة، وكأن غصن شوك يجر به من قامتي إلى هامتي"، وعن كعب أن عمر سأله عن الموت فوصفه بنحو هذا، فلما كان الموت بهذا الوصف، والله يكره أذى المؤمن، أطلق على ذلك الكراهة، ويحتمل أن تكون المساءة بالنسبة إلى طول الحياة؛ لأنها تؤدي إلى أرذل العمر، وتنكس الخلق[2].

فدل ذلك على أن المؤمن المقرب من الله جل وعلا

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: التواضع، (١١/ ٣٤٩)، رقم (٦٥٠٢).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١١/ ٣٥٣، ٣٥٤) بتصرف.

يكره الموت، وأن الله ﷻ يكره الإساءة إليه، فيحدث الله في قلب عبده من الرغبة فيما عنده ﷻ، فيحب لقاء ربه، فيحب الله لقاءه.

وبناء على هذا، فاستغراب بعضهم من كراهية موسى ؑ للموت بعدما جاءه ملك الموت ورع باهت وتعسف، فكراهية الموت قد جبله الله ﷻ في كل إنسان، فمن طبيعة ابن آدم أن يكره الموت كائنًا من كان، ولا غرابة أن يكرهه موسى ؑ، وهو لا يخرج عن إنسانيته وبشريته.

- ما جاء في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه، فقلت: يا نبي الله! أكراهية الموت؟ فكلنا يكره الموت. فقال: ليس كذلك، ولكن المؤمن إذا بُشِّر برحمة الله ورضوانه وجنته أحب لقاء الله فأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا بشر بعذاب الله وسخطه كره لقاء الله فكره الله لقاءه"[1].

والشاهد في هذا الحديث قول عائشة: "كلنا يكره الموت"، وليس هذا قول عائشة وحدها، بل قول عموم الصحابة حال قول رسول الله هذا الحديث.

قال ابن حجر: "وقع في رواية حميد بلفظ: "فقلنا يا رسول الله"، فيكون أسند القول إلى جماعة، وإن كان المباشر له واحدًا، وهي عائشة. وكذا وقع في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى التي أشرت إليها، وفيها: "فأكبَّ القوم يبكون، وقالوا: إنا نكره الموت، قال: ليس ذلك".

وقال ابن الأثير في النهاية: المراد بلقاء الله هنا المصير إلى الدار الآخرة، وطلب ما عند الله، وليس الغرض منه الموت؛ لأن كل الناس يكرهه، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله، ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله؛ لأنه إنما يصل إليه بالموت..

قال الطيبي: يريد أن قول عائشة: إنا لنكره الموت، يوهم أن المراد بلقاء الله في الحديث الموت، وليس كذلك؛ لأن لقاء الله غير الموت؛ بدليل قوله في الرواية الأخرى: "والموت دون لقاء الله"[2]، لكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله عبَّر عنه بلقاء الله.

وقد سبق ابن الأثير إلى تأويل لقاء الله بغير الموت الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام فقال: ليس وجهه عندي كراهة الموت وشدته؛ لأن هذا لا يكاد يخلو عنه أحد، ولكن المذموم من ذلك إيثار الدنيا والركون إليها، وكراهية أن يصير إلى الله والدار الآخرة، قال: ومما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قومًا بحب الحياة، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۝٧﴾ (يونس).

وقال الخطابي: معنى محبة العبد للقاء الله ﷻ إيثاره الآخرة على الدنيا، فلا يحب استمرار الإقامة

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، (١١/ ٣٦٤)، رقم (٦٥٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: من أحب لقاء الله، (٩/ ٣٧٩٧)، رقم (٦٦٩٦).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الذكر والدعاء والاستغفار، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، (٩/ ٣٧٩٨)، رقم (٦٦٩٨).

فيها، بل يستعد للارتحال عنها، والكراهة بضد ذلك"(١).

وقال النووي: "معنى الحديث: أن الكراهة المعتبَرَة هي التي تكون عند النَّزْع في حالةٍ لا تُقبل توبته ولا غيرها، فحينئذ يُبشَّر كل إنسان بما هو صائر إليه، وما أُعِدَّ له، ويُكشَف له عن ذلك، فأهل السعادة يحبون الموت ولقاء الله؛ لينتقلوا إلى ما أُعدَّ لهم، ويحب الله لقاءهم؛ أي: فيجزل لهم من العطاء والكرامة، وأهل الشقاوة يكرهون لقاءه؛ لما علموا من سوء ما ينتقلون إليه، ويكره الله لقاءهم، أي: يبعدهم عن رحمته وكرامته، ولا يريد ذلك بهم، وهذا معنى كراهيته ﷻ لقاءهم"(٢).

ومن خلال عرض أقوال أهل العلم في هذا شرح هذا الحديث الشريف يتبين جهل من جعل هذا الحديث بعينه حجة؛ ليستشكل به على كراهية نبي الله موسى عليه السلام للموت، واكتفى بطرف الحديث دون تمامه، ثم غاب عن عقله القاصر مراد رسول الله ﷺ من محبة لقاء الله، وبورع باهت وتعنُّت سخيف راح يدلِّل على نكارة متن الحديث بقوله: "إن الصالحين يحبون لقاء الله".

أضف إلى كل هذا نهي النبي ﷺ عن تمني أي إنسان الموت لضرٍّ أصابه، كما جاء عند الشيخين وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: لا يتمنينَّ أحدكم الموت لضرٍّ نزل به، فإن كان لا بد متمنيًا فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفَّني إذا كانت الوفاة خيرًا لي"(٣).

فكيف يقال: إن الصالحين يحبون الموت؟! إن الصالحين يحبون لقاء الله، نعم. ولكن - كما ذكرنا - اللقاء غير الموت، ولما كان الموت وسيلة للقاء الله، ولا يتم اللقاء إلا به، عُبِّر عن الموت باللقاء، فخفي على أصحاب الفكر السطحي®.

رابعًا. لطم موسى لملك الموت ليس اعتراضًا؛ لاستشكال الأمر عليه ابتداءً، وكان الأمر أولا على الابتلاء والاختبار، لا على الإمضاء:

كان من جملة الطعون الموجهة لهذا الحديث أن بعض هؤلاء الطاعنين استشكل هذا الحديث من حيث إن موسى عليه السلام قد لطم ملك الموت؛ إذ كيف يجوز أن يفعل نبي الله هذا الصنيع بِمَلَكٍ من ملائكة الله، جاءه بأمر من أمره، فيستعصي عليه ولا يأتمر له؟! ثم كيف يخالف الملك أمر ربه، فيعود إليه دون أن ينفذ أمره بقبض روح موسى عليه السلام ؟!

وقد عنون ابن حبان لهذا الحديث بقوله: "ذكر خبر شنَّع به على منتحلي سنن المصطفى ﷺ مَنْ حُرِمِ التوفيق لإدراك معناه"(٤).

---

١. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١١/ ٣٦٦: ٣٦٨).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٣٧٩٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء بالموت والحياة، (١١/ ١٥٤)، رقم (٦٣٥١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: كراهية تمني الموت لضر نزل به، (٩/ ٣٧٩٦)، رقم (٦٦٨٨).

® في **"صحة حديث تخيير الأنبياء بين الموت والحياة"** طالع: الشبهة الثالثة، من هذا الجزء.

٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، مرجع سابق، (١٤/ ١١٢).

ووصف هؤلاء ردَّ فعل موسى عليه السلام بصك ملك الموت بأنه اعتراض على قضاء الله وقدره.

والحق الذي ينبغي المصير إليه أن صك موسى ملك الموت في المرة الأولى ليس من قبيل الاعتراض كما فهمه المشككون، وغاية الأمر أن موسى عليه السلام استشكل عليه الأمر ابتداءً؛ لعدم معرفته ملك الموت، فكان تصدقه مع رجل غريب تسور بيته بغير إذنه طالبًا سلب روحه تصدقًا طبيعيًّا.

يقول الخطابي (مقررًا هذا القول): "لما دنا موسى عليه السلام حين وفاته - وهو بشَر يكره الموت طبعًا، ويجد ألمه حسًّا - لَطَفَ له - أي الله - بأن لم يفاجئه بغتةً، ولم يأمر الملك الموكل به أن يأخذه قهرًا وقسرًا، لكن أرسله إليه منذرًا بالموت، وأمره بالتعرض له - على سبيل الامتحان - في صورة بشر... فلما نظر نبي الله موسى عليه السلام إلى صورة بشرية هجمت عليه من غير إذن، يريد نفسه ويقصد هلاكه، وهو لا يثبته معرفة، ولا يستيقن أنه ملك الموت ورسول رب العالمين فيما يراوده منه، عمد إلى دفعه عن نفسه بيده وبطشه، فكان ذلك سببًا لذهاب عين الصورة التي تمثل فيها ملك الموت، وقد امتُحِن غير واحد من الأنبياء - صلوات الله عليهم - بدخول الملائكة عليهم في صورة البشر، كدخول الملكين على داود في صورة الخصمين لما أراد الله عز وجل تعريفه بذنبه، وتنبيهه على ما لم يرضه من فعله، وكدخولهم على إبراهيم عليه السلام حين أرادوا إهلاك قوم لوط فقال: ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ (الحجر)، وقال: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ (هود: ٧٠) وكان نبينا صلى الله عليه وسلم أول ما بدئ بالوحي يأتيه الملك فيلتبس عليه أمره، ولما جاءه جبريل عليه السلام في صورة رجل، فسأله عن الإيمان لم يثبته، فلما انصرف عنه تبين أمره، فقال: "هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم"[1]، فكذلك كان أمر موسى عليه السلام فيما جرى من مناوشته ملك الموت، وهو يراه بشرًا، فلما عاد الملك إلى ربه عز وجل مستثبتًا أمره فيما جرى عليه، رد الله عز وجل عليه عينه، وأعاده رسولًا إليه بالقول المذكور في الخبر؛ ليعلم نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى عين ملك الموت المفقوءة سليمة صحيحة أنه رسول بعثه الله لقبض روحه، فاستسلم حينئذٍ لأمره، وطاب نفسًا بقضائه، وكل ذلك رفق من الله عز وجل به، ولطف منه في تسهيل ما لم يكن بدٌّ من لقائه، والانقياد لمورد قضائه"[2].

فالقول بأن هذا اعتراض من موسى قول مغلوط تخالفه الحقائق، ويخالفه مفهوم النصوص السوية المستقيمة.

هذا في الوقت الذي علم موسى عليه السلام أن الأنبياء مخيرون قبل موتهم بالضرورة، فاستبعد أن يأتيه ملك الموت بهذه الطريقة، وعلى هذه الصفة دون تخيير.

ودلَّت على ذلك أخبار صِحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ منها ما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول: إنه لم يُقبَض نبيٌّ قط حتى يرى مقعده في الجنة، ثم يُحيَّا أو يُخيَّر. فلما اشتكى

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الإيمان، باب: سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان، (١/ ١٤٠)، رقم (٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، (١/ ٢٩٢)، رقم (٩٣).

٢. أعلام الحديث، الخطابي، مرجع سابق، (١/ ٦٩٩، ٧٠٠).

وحضره القبض، ورأسه على فخذ عائشة، غُشِي عليه، فلما أفاق شَخَصَ بصرَه نحو سقف البيت، ثم قال: اللهم في الرفيق الأعلى. فقلت: إذًا لا يجاورنا، فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا، وهو صحيح"[١].

وعنها أيضًا قالت: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من نبي يمرض إلا خُيِّر بين الدنيا والآخرة. وكان في شكواه الذي قبض فيه أخذته بُحَّة شديدة، فسمعته يقول: مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. فعلمت أنه خُيِّر"[٢].

قال الحافظ ابن حجر: "قولها: "كنت أسمع أنه لا يموت نبي حتى يُخَيَّر"، ولم تصرح عائشة بذكر من سمعت ذلك منه في هذه الرواية، وصرحت به في الرواية التي تليها من طريق الزهري عن عروة عنها قالت: كان رسول الله ﷺ وهو صحيح يقول: إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة، ثم يُحيَّى أو يُخيَّر. وهو شك من الراوي، هل قال: يحيَّى أو يخيَّر"[٣].

وبناء على هذه الدلائل الواضحة كان من الثابت أن يخير موسى عند موته إذا جاءه الملك، فلما جاءه بغير هذه الصفة التي يعرفها، ولا بما استقر عنده من التخيير قبل الموت، استبعد أن يكون هذا ملك الموت، فكيف يقال: إن لطمه له كان اعتراضًا قبل أن يقرر معرفة موسى لملك الموت ابتداء؟! وأنَّى له ذلك حين يقف على قول موسى في آخر الحديث - لما خُيِّر بين طول البقاء وبين الموت في المرة الثانية: "الآن"؟ أي أنه آثر جوار ربه على طول البقاء، وذلك بعد مجيء الملك على الهيئة التي تجعله يتيقن بأن هذا ملك من قبل الله.

والقول بأن موسى قد لطم ملك الموت وهو يعرفه؛ لأنه لم يخيِّره فيه نظر من وجهين:

الأول: أنه من المستبعد جدًّا أن يصدر هذا الفعل من كليم الرحمن تجاه ملك الموت - الذي هو رسول رب العالمين - وهو يعرفه، فإن هذا مما ينزَّه عنه الأنبياء.

الثاني: أن هذا الجواب ليس فيه حسم لمادة الإشكال؛ لأن الله تعالى أخبر عن الملائكة أنهم: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾ (التحريم)، فلماذا خالف ملك الموت أمر الله تبارك وتعالى هنا، فلم يخيِّر موسى عليه السلام؟

ولهذا قال ابن حجر عن هذا الجواب: "فيه نظر؛ لأنه يعود أصل السؤال، فيقال: لِمَ أقدم ملك الموت على قبض نبي الله وأخل بالشرط"[٤]؟!

وبناء على هذا الشرط نستطيع أن نرد على من زعم أن موسى عليه السلام اعترض على حكم الله وقضائه.

فإن قيل: إذا كان أجل موسى عليه السلام قد حضر، فكيف تأخر مدة هذه المراجعة، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٣٤﴾ (الأعراف)؟ وإن كان لم يحضر، فكيف جاء الملك لقبض روحه؟

فالجواب: أن أجل موسى لم يكن قد حضر، فلم

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته، (٧/ ٧٤٣)، رقم (٤٤٣٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة رضي الله عنها، (٨/ ٣٥٦٨)، رقم (٦١٨٠).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته، (٧/ ٧٤٣)، رقم (٤٤٣٥).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٧٤٣) بتصرف.

٤. المرجع السابق، (٦/ ٥١٠).

يُبعث إليه ملك الموت في المرة الأولى؛ لكي يقبض روحه، وإنما بُعث إليه اختبارًا وابتلاءً، وليس لأمر يريد الله ﷻ إمضاءه، وإنما هو كأمره خليله إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه ابتلاءً وامتحانًا، فإنه ﷻ لم يرد إمضاء الفعل، ولهذا لما عزم إبراهيم عليه السلام على ذبح ابنه، وتلَّه للجبين، فداه الله بالذبح العظيم.

ولو أراد الله تعالى قبض روح موسى حين لطم ملك الموت لكان ما أراد؛ كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ (النحل).

وبهذا أجاب ابن خزيمة، وابن حبان، والخطابي، والبغوي، وابن الجوزي، واستحسنه العراقي[1].

وخلاصة الجواب: أن أجل موسى قد كان قرب حضوره، ولم يبق منه إلا مقدار ما دار بينه وبين ملك الموت من المراجعتين، فأمر بقبض روحه أولًا، مع سبق علم الله أن ذلك لا يقع إلا بعد المراجعة، والله أعلم[2].

وهذا ما ذهب إليه ورجحه فضيلة الشيخ المحدِّث أبو إسحاق الحويني فقال: "إن الله ﷻ أرسل ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار، وأمره أن يقول له: أجب ربك، أَمْرَ اختبار وابتلاء، لا أمرًا يريد الله جل وعلا إمضاءه، كما أمر خليله عليه السلام بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله إمضاءه"[3].

إذن فالأقدار مكتوبة في أم الكتاب... والأحداث تتغير وفقًا لما هو مكتوب في أم الكتاب، فنزول ملك الموت، ثم ردُّ موسى له... أمر كتبه الله، كما كتب ﷻ كل ما كان بعد ذلك، حتى رجوع ملك الموت وقبض روح موسى؛ ليكون الأجل المقدر لموسى هو ما كان في الرجوع الثاني للملك.

وبهذا نصل إلى الحقيقة الواضحة الجَليَّة، وهي أن لطم موسى لملك الموت لم يكن من قبيل الاعتراض، يتبيَّن ذلك من موقفه في المرة الثانية من اختياره للموت عندما خُيِّر، وقال: "فالآن".

كما أن هذا ليس اضطرابًا في الآجال المقدرة، كما زعم بعض المشككين، وقالوا: إن هذا يعارض قول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾، وهذا من أعظم الفِرَى؛ لأن الأقدار مكتوبة، والآجال مؤجلة، ولا تعارض؛ فالمراجعة التي دارت بين ملك الموت، وبين موسى إنما هي أمر قدَّره الله تعالى - وإن لم يطلع ملك الموت على هذا - وسبق في علم الله تعالى أن قَبْض موسى لا يقع إلا بعد المراجعة.

الخلاصة:

- لقد اتفق الثقات من أئمة الإسلام وعلماء الحديث على صحة حديث لطم موسى ملك الموت؛ فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.
- إن جماهير علماء الأمة لا يشترطون تعدد رواة الحديث، ما دام الحديث قد جاء عمن يؤمَن في دينه، واشتهرت عدالته، فانفراد الصحابي بالحديث - وما نزل في الإسناد من الثقات العدول - لا يؤثر في

---

١. انظر: أحاديث العقيدة المتوهَّم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، (٣/ ٣٠١).

٢. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٥١٠).

٣. إقامة الدلائل على عموم المسائل، أبو إسحاق الحويني الأثري، دار التقوى، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، (١/ ٦٥).

صحة الحديث.

- لم يثبت قط عن أبي هريرة أنه حمل رواية إسرائيلية ونسبها إلى النبي ﷺ على أنها حديث نبوي، ولقد وجد الصحابة والتابعون في أبي هريرة حافظًا ضابطًا مدققًا، إذا ناقشه أحد ثبت أنه الحافظ، وإذا روجع في مسألة ثبت أنه الراسخ، ولم يجربوا عليه كذبًا ولا خطأ.

- يكفي أبا هريرة شرفًا أن حفاظ الأمة - كابن القيم وابن حزم - لما انتصبوا لترتيب أهل الفتوى جعلوه مساويًا للخليفتين أبي بكر وعثمان في الاندراج في الدرجة الوسطى، وهي الطبقة الثانية عندهم.

- لقد اتفق أئمة الحديث ونقاده على إمامة عبد الرزاق بن همام الصنعاني في الحديث ونقل الرواية، وعلى أن ما نُسب إليه من تشيع لا يطعن في عدالته ولا يقدح في روايته، وأن رواية من هو حال عبد الرزاق في الصحيحين، وممن اختلطوا في آخر حياتهم هي من قبيل روايتهم قبل الاختلاط.

- لقد ثبت في الكتاب والسنة أن الملائكة يتمثلون في صور الرجال، وقد يراهم بعض الناس، ويظنونهم من بني آدم.

- لا يمنع أن تقتضي حكمة الله ﷻأن يتمثل ملك الموت بصورة رجل، ويأمره الله أن يدخل على موسى بغتة؛ ليكون بلاء واختبارًا لموسى؛ لتظهر رغبته في الحياة، وكراهيته للموت، فيكون في قص ذلك عبرة وعظة لمن بعده.

- لقد كان فقءُ موسى لعين ملك الموت أمرًا طبيعيًّا، وتصرفًا يتصف بالشرعية في مواجهته ؑ رجلًا غريبًا اقتحم بيته بغير إذنه يريد نفسه، فدافع موسى عن نفسه مدافعة أدت إلى فقء عين الصورة البشرية التي تمثل فيها ملك الموت.

- إن فعل موسى مع ملك الموت لا جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه، وقد اتفقت شريعتنا مع شريعة موسى ؑ في إسقاط الحرج عمن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه.

- إن الصورة المادية التي تمثل بها ملك الموت ليست هي الصورة الحقيقية لملك الموت، فعلى هذا لو عرض ضرب أو طعن في هذا الجسد لم يلزم أن يتألم بها الملك، أو تؤثر على صورته الحقيقية.

- إن قول ملك الموت عن موسى ؑ: إنه يكره الموت هو مَبْلَغُ عِلْمِهِ من ظاهر ما صدر له منه؛ حيث قابل ؑ أمر الملك له بالإجابة لربه بصكِّه له، وفقئه لعينه، ولكن قد تبين من قول موسى ؑ في آخر الحديث "فالآن" ما يفيد محبته تعجيل موته بعد تمكينه من تأخيره إلى غاية بعيدة، فتبين من ذلك أن موسى في الواقع بخلاف ما تراءى منه لملك الموت من كونه لا يريد الموت.

- على افتراض أن موسى كره الموت على الحقيقة، فإن ذلك لا يقدح فيه ولا يشينه؛ لأنه بشر، والله ﷻ فطر البشر على كراهية الموت، فقد سمَّى الموت في القرآن مصيبة وبلاءً.

- لقد صح عن رسول الله ﷺ فيما رواه عن رب العزة أن الله تبارك وتعالى ما تردد في شيء أكثر من تردده عن قبض رُوح عبده المؤمن، يكره الموت والله يكره مساءته؛ فدل ذلك على أن العبد المؤمن يكره الموت، ولا غضاضة في ذلك.

- وقد صح عن عائشة وجمع كثير من أصحاب

رسول الله ﷺ قولهم لرسول الله: (كلنا يكره الموت)، فبين لهم رسول الله أن كراهية الموت ليست هي كراهية لقاء الله ﷻ، ولكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله لا يتم إلا بها عُبِّر عن لقائه ﷻ بالموت.

- لا يصح القول بأن موسى فقأ عين ملك الموت من قبيل الاعتراض على حكم الله؛ وذلك لثبوت عدم معرفة موسى بحقيقة ملك الموت في أول مرة.
- إن أجل موسى عليه السلام لم يكن قد حضر في المرة الأولى التي زاره فيها ملك الموت؛ لكي يقبض الله روحه، وإنما بعث الله ملك الموت إليه اختبارًا وابتلاءً، وليس أمرًا يريد الله إمضاءه بين ملك الموت وبين موسى، بل هو أمر قدَّره الله تعالى مع سبق علم الله ﷻ أن أجل موسى لا ينتهي إلا بعد المراجعة، وإن لم يُطلِع ملك الموت على ذلك أولًا.

الشبهة العاشرة

توهم صحة الحديث المفترى على سيدنا داود عليه السلام(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المتوهمين صحة حديث ابتلاء سيدنا داود عليه السلام بالمرأة الجميلة، وهو عن يزيد الرَّقَاشِي عن أنس بن مالك أنه قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن داود النبي عليه السلام حين نظر إلى المرأة فهمَّ بها، قطع على بني إسرائيل بعثًا (سرية أو غزوة) وأوصى صاحب البعث، فقال: إذا حضر العدو قَرِّب فلانًا، وسمَّاه، قال: فقرَّبه بين يدي التابوت - قال - وكان ذلك التابوت في ذلك الزمان يُستنصر به، فمن قُدِّم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يُقتل، أو ينهزم عنه الجيش الذي يقاتله، فَقُدِّمَ فقُتل زوج المرأة، ونزل الملكان على داود عليه السلام فقصَّا عليه القصة". ويزعمون أن بهذا الحديث تثبت القصة المنسوبة إلى نبي الله داود عليه السلام في شأن الابتلاء المتعلِّق بإعجابه بامرأة جميلة لجندي من جنوده؛ فزجَّ به في الحرب حتى قُتل ليتزوج بامرأته، فبعث الله له ملكين في صورة بشر، يسأله أحدهما عن استحواذ أخيه تسعًا وتسعين امرأة، وكنَّى عن المرأة بالنعجة، ومع ذلك طلب منه أخيه أن يتنازل له عن زوجته، ويزعمون أن هذه القصة هي تأويل الآيات من (٢١: ٢٤) من سورة (ص). رامين من وراء ذلك إلى دسِّ الإسرائيليات والأخبار الباطلة في سنة النبي ﷺ.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن هذا الحديث من طريق يزيد الرقاشي عن أنسٍ مرفوعًا، ويزيد وإن كان من الصالحين إلا أنه ضعيف الحديث جدًّا عند الأئمة؛ لذلك فلا يصح سند هذا الحديث، كما أنه لم يثبت فيها حديث يجب اتباعه.

٢) إن ما ورد في متن الحديث في حق نبي الله داود عليه السلام من قتل وعشق يتعارض مع صفاته، وثناء الله عليه المذكور في القرآن، فقد آتاه ربه الحكمة والعلم، وأمر محمدًا ﷺ بالاقتداء به في صبره وكثرة ذِكْره، فقال ﷻ: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ (ص).

٣) مما يؤكد أن هذا الحديث موضوع، وأنه مأخوذ

(*) دفاع عن السنة المطهرة، د. علي بن إبراهيم حشيش، دار العقيدة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

من الإسرائيليات التي كان يروجها أهل الكتاب، أن هذه القصة قد وردت في العهد القديم بالأسماء والأحداث نفسها.

التفصيل:

أولا. هذه القصة موضوعة مكذوبة، لم يروها أحد من أصحاب الكتب الصحيحة:

إن القصة التي جاء فيها إعجاب سيدنا داود عليه السلام بامرأة جندي من جنوده، هي قصة باطلة، رواها الحكيم الترمذي في "نوادر الأصول"، وأوردها القرطبي في تفسيره عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه يقول: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن داود النبي عليه السلام حين نظر إلى المرأة فهمَّ بها، قطع على بني إسرائيل بعثًا، وأوحى إلى صاحب البعث، فقال: إذا حضر العدو فقرِّب فلانًا، وسمَّاه. قال: فقرَّبه بين يدي التابوت. قال: وكان ذلك التابوت في ذلك الزمان يُستَنصَر به، فمن قُدِّم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يُقتَل أو ينهزم عنه الجيش الذي يقاتله، فقُتل زوج المرأة، ونزل الملكان على داود فقصَّا عليه القصة"[1].

وقد نقل القرطبي قول ابن العربي المالكي عن هذا الخبر وذلك التأويل أنه: "باطل قطعًا"[2].

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره: "قد ذكر المفسِّرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم حديثًا لا يصح سنده؛ لأنه من روايات يزيد الرقاشي عن أنس، ويزيد وإن كان من الصالحين لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة"[3]. فانظر أيها المنصف إلى كلام أهل العلم الذين لا يلقون القول جزافًا، ولا يقدمون آراءهم وأهواءهم على العلم.

وأخرجه ابن جرير في "جامع البيان"، حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرنا ابن لهيعة، عن أبي صخر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، سمعه يقول: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن داود النبي عليه السلام حين نظر إلى المرأة..."[4]، ثم ذكر القصة حتى قُتِل زوج المرأة ونزل الملكان على داود عليه السلام. والحديث عندهم جميعًا من طريق يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعًا، والرقاشي أورده ابن حجر في "التقريب" وقال عنه: "زاهد ضعيف"[5]، وهو يزيد بن أبان، ذكره النسائي في كتابه "الضعفاء والمتروكين" وقال: "متروك"[6]، وقد اشتهر عن النسائي أنه قال: "لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه"[7]، وبذلك

١. باطل: رواه الحكيم الترمذي في "نوادر الأصول"، وأورده القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن"، مرجع سابق، (١٥/ ١٦٧). وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٣١٤)، وقال: باطل.

٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٥/ ١٧٦).

٣. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٣١).

٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مرجع سابق، (٢١/ ١٨٧).

٥. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ص١٠٧١.

٦. كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، (١/ ٢٥١).

٧. المرجع السابق، (١/ ١٤٢).

فإن النسائي لم يتركه إلا بعد ترك الجميع له، وهذا يكفي في بيان ضعفه، وأورده الدارقطني في كتابه "الضعفاء والمتروكين"[1]، وقال أحمد: "كان يزيد منكر الحديث"[2].

وقد وصل الحد في جرحه وتحريم الرواية عنه حتى أورد الذهبي في "الميزان"، وابن حجر في "تهذيب التهذيب": أن يزيد بن هارون قال: "سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحب إليّ من أن أحدِّث عن يزيد الرقاشي"[3]، وغيرها من الأقوال الأخرى التي تبيِّن ضعفه[4].

فإذا كان الحديث لم يذكره أصحاب كتب الحديث الصحيحة، وقد أجمع الأئمة أنه لا يصح سنده، وأجمعوا أيضًا على تضعيف يزيد الرقاشي، وأنه منكر الحديث لا تُقبل روايته، فكيف يذكرون الحديث وينسبونه إلى رسول الله ﷺ، ويطعنون به في نبي الله داود عليه السلام؟!

قال السيوطي في ذلك: "القصة التي يحكونها في شأن المرأة وأنها أعجبته، وأنه أرسل زوجها مع البعث حتى قُتل، أخرجها ابن أبي حاتم من حديث أنس مرفوعًا، وفي إسناده ابن لهيعة ـ وحاله معروف ـ عن ابن صخر عن يزيد الرقاشي وهو ضعيف، وأخرجها عن ابن عباس موقوفًا".

وعلى هذا يكون من ذكرها من المفسرين إنما أخذها عن الإسرائيليات، وما ذُكر موقوفًا منها على بعض الصحابة كابن عباس فلا يستبعد ـ لو صح السند إليه ـ أنه أخذها عن التوراة أو عمن حكى عنها. هذا وينبغي أن يُعلم أن اليهود يتعمدون هذا في حق داود عليه السلام؛ ليصلوا من ذلك إلى الطعن في عيسى عليه السلام؛ لأنه من ذريته.

قال البقاعي في تفسيره: "وتلك القصة وأمثالها من كذب اليهود، وأخبرني بعض من أسلم منهم أنهم يتعمدون ذلك في حق داود عليه السلام؛ لأن عيسى عليه السلام من ذريته؛ ليجدوا سبيلًا إلى الطعن فيه"[5].

وعلى هذا فهذه القصة ـ على النحو السابق ـ لم ينص الله عز وجل في القرآن الكريم عليها، ولم ترد عن نبينا ﷺ في حديث صحيح ولا حسن، فهي إذن مختلقة مفتراه للنيل من نبي الله داود عليه السلام، فلا يصح أن ننخدع بها أو نصدقها، وإنما نشدِّد على من يروِّجها، ويشيعها بين الناس، كما فعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال أبو السعود: "وأما ما يذكر من أن داود عليه السلام دخل ذات يوم محرابه... إلى آخر القصة فإفك مبتدع مكروه، ومكر مخترع بئسما مَكرُوه، تمجُّه الأسماع، وتنفر عنه الطباع، ويل لمن ابتدعه وأشاعه، وتبًّا لمن اخترعه وأذاعه؛ ولذلك قال علي رضي الله عنه: "من حدث بحديث داود عليه السلام على ما يرويها القصاص جلدته مائة وستين جلدة،

١. كتاب الضعفاء والمجروحين، الدارقطني، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٧٩.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، هامش (١٧/ ٢٣٣).

٣. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١١/ ٢٧١).

٤. دفاع عن السنة المطهرة، د. علي بن إبراهيم حشيش، مرجع سابق، ص١٣٦، ١٣٧.

٥. انظر: تفسير الوسيط، د. محمد سيد طنطاوي، مطبعة السعادة، مصر، د. ت، (١٢/ ١٩٦).

وذلك حد الفِرْية على الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم"[1].

يقول الشيخ الألباني عن هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: "إن هذا الحديث واضح أنه من الإسرائيليات التي نقلها أهل الكتاب الذين لا يعتقدون العصمة في الأنبياء، وقد أخطأ يزيد الرقاشي فرفعه إلى النبي ﷺ"[2].

ويقول الصابوني صاحب "صفوة التفسير" معلِّقًا على هذه القصة: "لقد وقع بعض المفسرين في خطأ فاحش حين نقلوا بعض الأقوال الواهية في تفاسيرهم؛ اعتمادًا على ما جاء من أهل الكتاب من غير تحقيق ولا تمحيص، مما لا يصح سنده، ولا يجوز اعتماده؛ لأنه من القصص الإسرائيلية التي تتنافى مع العقيدة الإسلامية في عصمة الأنبياء، ومن هذه الأساطير المدسوسة ما رُوي من أمر عشق سيدنا داود عليه السلام لزوجة قائد جيشه، وخلاصتها: أن داود كان يمشي على سطح داره، فنظر إلى امرأة تستحم فأعجبته وعشقها، وكانت زوجة أحد قواده ويسمَّى "أوريا" فأراد أن يتخلَّص منه ليتزوج بها، فأرسله في إحدى المعارك، وحمَّله الراية وأمره بالتقدم فانتصر، فأرسله مرارًا ليتخلص منه، حتى قُتل فتزوجها ـ إلى ما هنالك من الكذب والبهتان ـ قال ابن كثير: وقد ذكر كثير من المفسرين ههنا قصصًا وأخبارًا أكثرها إسرائيليات، ومنها ما هو مكذوب لا محالة، تركنا إيرادها في كتابنا قصدًا، اكتفاءً بمجرد تلاوة القصة من القرآن الكريم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقال البيضاوي: ما قيل من أنه أرسل أوريا مرارًا إلى الحرب، وأمره أن يتقدم حتى قُتل فتزوجها داود عليه السلام، فزور وافتراء، ولذلك قال علي رضي الله عنه: "من حدَّث بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين جلدة، وهو حد الفرية على الأنبياء"، والصحيح في موضوع هذه الفرية ما ذكره المحققون من أئمة التفسير وعلمائه الأعلام، وبيان هذه القصة أن داود عليه السلام كان يخصِّص بعض وقته لتصريف شئون الملك، وللقضاء بين الناس، ويخصِّص البعض الآخر للخلوة والعبادة وترتيل الزبور تسبيحًا لله في المحراب، وكان إذا دخل المحراب إلى العبادة والخلوة لم يدخل إليه أحد حتى يخرج هو إلى الناس، وفي ذات يوم فوجئ بشخصين يتسوَّران المحراب الذي يتعبد فيه، ففزع منهما، وأضمر في نفسه أن يبطش بهما، فبادرا يطمئنانه أنهما خصمان اختلفا في أمرٍ بينهما، وبدأ أحدهما فعرض خصومته ـ كما قصَّها القرآن؛ وذلك في قوله عز وجل: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العماوي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، (٧/ ٢٢٢). عصمة الأنبياء، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص٣٥٤، ٣٥٥.

٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (١/ ٤٨٥) بتصرف.

﴿رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ (٢٤) فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ (٢٥)﴾ (ص).

والقضية كما عرضها أحد الخصمين تحمل ظلمًا صارخًا مثيرًا لا يحتمل التأويل، ومن ثمَّ اندفع داود عليه السلام يقضي على إثر سماعه لهذه المظلمة الصارخة، ولم يوجه إلى الخصم الآخر حديثًا، ولم يطلب منه بيانًا، ولم يسمع له حُجَّة، ولكنه مضى يحكم بقوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ إلى آخر الآيات، فعاتبه الله على ذلك ونبَّهه إلى ضرورة تثبُّت القاضي من حكمه، وسماعه للخصم الآخر، أما ما قاله بعض الواهمين اعتمادًا على بعض الروايات الإسرائيلية مما ذكرناه وحذَّرنا منه؛ فإنه لا يصح بالنسبة لعوام المسلمين وجهلة الفساق، فما بالك بالأنبياء، بل بخواص الأنبياء؟! فليتدبر هذا من له عقل سليم ودين قوي"[1].

إن المتأمل في هذه الآيات سالفة الذكر يجد أنها تحمل معنى واضحًا لا يحتمل التأويل، ولا يحتاج إلى ما فعله بعض المفسرين عندما أخرجوا فيها المعنى عن ظاهره، فقالوا: إن النعجة المقصود بها المرأة، وإن الخصمان كانا ملكين قد بعثهما الله إلى داود في سورة بشر، فقال أحدهما لداود: إن هذا صاحبي له تسع وتسعون نعجة؛ أي: امرأة، ولي نعجة واحدة؛ أي: امرأة واحدة، وطلب مني أن أتنازل عنها ليتزوجها ويكفلها، وغلبني في الكلام، فقال داود عليه السلام: لقد ظلمك بسؤال امرأتك إلى زوجاته، ثم ذكروا هذه القصة المأخوذة من الإسرائيليات.

ومن العجب ما فعلوه من إخراج الآيات عن ظاهرها، وتأويلها بقصة بعيدة عنها كل البعد تطعن في عصمة أحد أنبياء الله عليهم السلام أجمعين، فقد جعلوا من النعجة امرأة، ومن الخصم ملكًا، ومن النبي المعصوم مخطئًا.

وقد قال ابن حزم: "إنما كان ذلك الخصم قومًا من بني آدم ـ ولا شك ـ مختصمين في نعاج من الغنم على الحقيقة بينهم، بغى أحدهما على الآخر بنص الآية، ومن قال: إنهم كانوا ملائكة معرِّضين بأمر النساء فقد كذب على الله عز وجل، وزاد في القرآن ما ليس فيه، وكذَّب الله عز وجل، وأقرَّ على نفسه الخبيثة أنه كذَّب الملائكة؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾، فقال هو: لم يكونوا قط خَصْمَين، ولا بغى بعضهم على بعض، ولا كان قط لأحدهما تسع وتسعون نعجة، ولا كان للآخر نعجة واحدة، ولا قال له: أكفلنيها، فاعجَبوا لما يُقحِم فيه أهلُ الباطل أنفسَهم، ونعوذ بالله من الخذلان، ثم كل ذلك بلا دليل، بل الدعوى المجردة"[2].

وقال الخازن في تفسيره: "فصل في تنزيه داود عليه السلام مما لا يليق به ولا يُنسب إليه: اعلم أن من خصَّه الله عز وجل بنبوته، وأكرمه برسالته، وشرَّفه على كثير من خلقه، وائتمنه على وحيه، لا يليق أن يُنسب إليه ما لو نُسِبَ إلى آحاد الناس لاستنكف أن يحدَّث عنه، فكيف يجوز أن يُنسب إلى بعض أعلام الأنبياء والصفوة والأمناء"؟!

وقال القاضي عياض: "أورد ذلك صاحب "لباب

---

١. صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، د. ت، هامش (٣/ ١٢١٨، ١٢١٩).

٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مرجع سابق، (٤/ ٣٩).

التأويل"، وصاحب "فتح البيان في مقاصد القرآن": "لا يجوز أن يلتفت إلى ما سطره الإخباريون من أهل الكتاب الذين بدَّلوا وغيَّروا، ونقله بعض المفسرين، ولم ينص الله تعالى على شيء من ذلك، ولا ورد في حديث صحيح"[1].

قال الفخر الرازي في "التفسير الكبير": "إذا قلنا: الخصمان كانا ملكين، ولما كان من الملائكة، وما كان بينهما مخاصمة، وما بغى أحدهما على الآخر، كان قولهما خصمان بغى بعضنا على بعض كذبًا، فهذه الرواية لا تتم إلا بشيئين؛ أحدهما: إسناد الكذب إلى الملائكة، والثاني: إسناد أفحش القبائح إلى رجل كبير من أكابر الأنبياء"[2].

قال ابن الحسن الطبرسي في تفسيره "مجمع البيان في تفسير القرآن" بعد أن ذكر القصة: "فإن ذلك مما يقدح في العدالة، فكيف يكون أنبياء الله هم أمناؤه على وحيه بصفة من لا تقبل شهادته، وعلى حالة تنفر من الاستماع إليه، والقبول منه. جَلَّ أنبياء الله عن ذلك"[3]؟!

وبذلك يتبين أن الحديث باطل، لا يصح سنده، ولا تصح روايته، وإن كان قد أورده بعض المفسرين في تفسير آيات سورة (ص)، فإنما ذلك على سبيل تأويل الآيات على ظاهرها، وقد كان خطأ من هؤلاء المفسرين القليلين أن يُدخلوا هذه القصة المدسوسة من الإسرائيليات، والتي تطعن في عصمة أحد الأنبياء في تفسير آيات القرآن الكريم، مما أدى إلى أنهم بعدوا كل البعد عن المعنى الموضِّح للآيات التي جاء بها المولى ﷻ، وإن كانوا لا يقصدون إلا مجرد سرد القصة اعتمادًا على معرفة الناس بالمتون والأسانيد - صحيحها من سقيمها.

ثانيًا. ما ورد في متن الحديث في حق النبي داود عليه السلام يتعارض مع صفاته وثناء الله عليه:

إن ما ورد في متن الحديث في حق النبي داود عليه السلام من قتل وعشق يتعارض مع صفاته وثناء الله عليه المذكور في القرآن الكريم. فقد آتاه ربه الحكمة والعلم، وأمر محمدًا ﷺ بالاقتداء به في صبره وكثرة ذكره؛ فقال ﷻ: ﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ (١٧)﴾ (ص)، فقد أمر الله ﷻ محمدًا ﷺ بأن يقتدي بداود في المصابرة، ولو قلنا إن داود لم يصبر على مخالفة النفس - كما يزعمون - بل سعى في إراقة دم امرئ مسلم لغرض شهوته، فكيف يليق بأحكم الحاكمين أن يأمر محمدًا ﷺ أفضل الرسل أن يقتدي به في الصبر على طاعة الله؟!

كما أن الصفات والفضائل التي وُصف وفُضِّل بها داود عليه السلام في الآيات لا يتأتَّى معها ارتكابه المنكر، فنذكر من ذلك ما يلي:

- قوله ﷻ: ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾؛ أي: القوة، والمراد القوة في الدين؛ لأن القوة في الدنيا كانت حاصلة للملوك الكفار، وما استحقُّوا بها مدحًا، والقوة في الدين هي العزم الشديد على أداء الواجبات وترك المنكرات، فكيف يوصف بها من لم يملك منع نفسه عن الميل مع الهوى والشهوة.

---

١. لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن أبو الحسن علي بن إبراهيم بن عمر الشيخي، (٥/ ٢٨٧).
٢. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، (١٣/ ١٧٩).
٣. انظر: دفاع عن السنة المطهرة، د. علي بن إبراهيم حشيش، مرجع سابق، ص١٣٣: ١٣٦.

- وقوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ والأوَّاب: الرَّجَّاع، ولا يتصور من الرجاع إلى ذكر الله ﷻ أن يرغب في زوجة رجل آخر، وتشتدُّ به الرغبة إلى حد محاولة الاستيلاء عليها عن طريق تعريض زوجها للقتل.

- وقوله ﷻ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٩﴾﴾(ص)، واللائق بتسخير هذه الأشياء للإنسان أن يقابله بالشكر والطاعة لا باتباع الهوى والشهوة.

- وقوله ﷻ: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾(ص: ٢٠)، وليس المراد منه أنه شدَّ ملكه بأسباب الدنيا وحدها، فإن ذلك حاصل للملوك الكفرة، بل المراد تشديد ملكه في الدين والدنيا، ومن شُدِّد ملكه في الدين لا يعجز عن منع نفسه عن القتل والفجور.

- وقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ﴾(ص: ٢٠)، والحكمة اسم جامع لكل ما ينبغي علمًا وعملًا، فكيف يُعقل أنه اتصف بالحكمة مع ارتكاب ما لا يُصدَّق إلا من الجهلاء الحمقى؛ كانتزاع زوجة مجاهد مخلص، والاحتيال لقتله؟!

- وقوله ﷻ :﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾(ص: ٢٠)، قال ابن عباس: بيان الكلام؛ أي: معرفة الفرق بين ما يلتبس في كلام المخاطبين له من غير صعوبة في ذلك، وقال ابن مسعود: علم الحكمة والبصر بالقضاء.

ومن كان هذا شأنه كيف يجور على إنسان بريء، ويهضم حقه، ويظلمه لمصلحة نفسه؟ كلا، فهذه الصفات تدل على رسوخ قدمه عليه السلام في الطاعة، وشدة احترازه عن المعصية بما يُبرِّئ ساحته مما نسبه إليه الأفَّاكون المبطلون، وقد أخبر الحق ﷻ أن داود له عنده منزلة عالية وحسن مرجع - وهو الجنة - فقال عن داود عليه السلام: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾(ص:٢٥) وفي هذه دلالة على براءته عليه السلام مما نسب إليه زورًا وافتراءً، فإن الذي يستحق الزُّلفى وحُسن المآب هو الذي يفعل الطاعة ويتجنب المعصية، أما من يسعى في قتل غيره والعدوان عليه في زوجته، فلا يستحق هذه المنزلة عند ربه، ولا يستحق هذا المدح والتكريم والثناء من المولى ﷻ[1].

وقد مدح نبينا ﷺ داود عليه السلام وأشاد به قائلًا: "ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده"[2]، وكانت عبادته عليه السلام من أمثل ما تكون العبادة، ولذا فقد كان صيامه وصلاته من أحب الأعمال إلى الله ﷻ، روى البخاري بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: "أحبُّ الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه"[3][4]؟!

وخلاصة القول في ذلك: أنه قد اتفق النقل والعقل على استحالة قبول هذه القصة المزعومة في حق سيدنا

---

١. انظر: عصمة الأنبياء، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص١٨١، ١٨٢.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: البيوع، باب: كسب الرجل وعمل يده، (٤/ ٣٥٥)، رقم (٢٠٧٣).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، (٦/ ٥٢٥)، رقم (٣٤٢٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوَّت به حقًّا، (٤/ ١٨٠٧)، رقم (٢٦٨٤).

٤. عصمة الأنبياء، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص١٧٩.

داود ؛ إذ لم يروها أحد من أصحاب الكتب الصحيحة، وإنما وردت في بعض كتب التفاسير التي لم تلتزم الصحة في كل ما نقلته، قد أجمع علماء الأمة على نكارة هذه القصة وغرابتها وبطلانها؛ لما فيها من إلصاق تلك التُّهم والأفعال المشينة إلى نبي من أنبياء الله المقربين، مما يتأتَّى من جرَّاء ذلك الطعن في عصمة الأنبياء المجمع عليها سلفًا وخلفًا.

ثالثًا. القصة في العهد القديم:

ومما يؤكد بطلان هذا الحديث وأنه مأخوذ من الإسرائيليات التي يروِّجها أهل الكتاب أن العهد القديم يذكر هذه القصة وينسبها إلى داود ، ويجعله لم يراعِ أقل واجب نحو مجاهد مخلص لدينه ولأمته، بل جازاه بالتي هي أسوأ، فخانه في عرضه، واعتدى على شرفه، ولم يكتفِ بذلك، بل كاد له ليُقتل من أجل الظفر بامرأته، والاستيلاء على زوجته، وهذه الأفعال بلغت غاية الخسة والنذالة، ووصلت بصاحبها إلى ما لا يكاد يوصف ضعة وانحطاطًا، فهل يتصور عاقل أن يتأتى ذلك كله من أحد المصطفين، والأنبياء المقربين؟!

وها هو سِفر صموئيل الثاني يُصوِّر هذه الفِريَة يقول: "وأما داود فأقام في أورشليم. وكان في وقت المساء أن داود قام عن سريره، وتمشَّى على سطح بيت المَلِك، فرأى من على السطح امرأة تستحمُّ. وكانت المرأة جميلة المنظر جدًّا. فأرسل داود وسأل عن المرأة، فقال واحد: أليست هذه بَثْشَبَع بنت أَلِيعام امرأة أُورِيَّا الحِثِّيِّ؟ فأرسل داود رسلًا وأخذها، فدخلت إليه، فاضطجع معها وهي مُطَهَّرة من طَمْثِها، ثم رجعت إلى بيتها، وحبلت المرأة، فأرسلت وأخبرت داود وقالت: إني حُبْلَى. فأرسل داود إلى يُوآب يقول: أرسلْ إليَّ أُورِيَّا الحِثِّي، فأرسل يوآب أوريا إلى داود، فأتى أوريا إليه، فسأل داود عن سلامة يوآب، وسلامة الشعب، ونجاح الحرب. وقال داود لأوريا: انزل إلى بيتك واغسل رجليك. فخرج أوريا من بيت الملك، وخرجت وراءه حصة من عند الملك. ونام أوريا على باب بيت الملك مع جميع عبيد سيده، ولم ينزل إلى بيته. فأخبروا داود قائلين: لم ينزل أوريا إلى بيته. فقال داود لأوريا: أما جئت من السفر؟ فلماذا لم تنزل إلى بيتك؟ فقال أوريا لداود: إن التابوت وإسرائيل ويهوذا ساكنون في الخيام، وسيدي يوآب وعبيد سيدي نازلون على وجه الصحراء، وأنا آتي إلى بيتي لآكل وأشرب وأضطجع مع امرأتي؟ وحياتك وحياة نفسك، لا أفعل هذا الأمر. فقال داود لأوريا: أقم هنا اليوم أيضًا، وغدًا أُطْلِقُكَ. فأقام أوريا في أورشليم ذلك اليوم وغده، ودعاه داود فأكل أمامه وشرب وأسكره، وخرج عند المساء ليضطجع في مضجعه مع عبيد سيده، وإلى بيته لم ينزل.

وفي الصباح كتب داود مكتوبًا إلى يوآب وأرسله بيد أوريا. وكتب في المكتوب يقول: اجعلوا أوريا في وجه الحرب الشديدة، وارجعوا من ورائه فيُضْرَب ويموت. وكان في محاصرة يوآب المدينة أنه جعل أوريا في الموضع الذي علم أن رجال البأس فيه. فخرج رجال المدينة وحاربوا يوآب، فسقط بعض الشعب من عبيد داود، ومات أوريا الحثي أيضًا. فأرسل يوآب وأخبر داود بجميع أمور الحرب. وأوصى الرسول قائلًا: عندما تفرغ من الكلام مع الملك عن جميع أمور الحرب، فإن اشتعل غضب الملك، وقال لك: لماذا دنوتم من المدينة للقتال؟ أما علمتم أنهم يرمون من على السور؟ مَن قَتَلَ أَبِيمالِك بن يَرُبُّوشَث؟ ألم تَرْمِه امرأة بقطعة رَحًى من

على السور فمات في تاباص؟ لماذا دنوتم من السور؟ فقل: قد مات عبدك أوريا الحثي أيضًا.

فذهب الرسول ودخل وأخبر داود بكل ما أرسله فيه يوآب. وقال الرسول لداود: قد تجبَّر علينا القوم، وخرجوا إلينا إلى الحقل، فكنا عليهم إلى مدخل الباب. فرمى الرُّماةُ عبيدَك من على السور، فمات البعض من عبيد الملك، ومات عبدك أوريا الحثي أيضًا. فقال داود للرسول: هكذا تقول ليوآب: لا يَسُؤْ في عينيك هذا الأمر، لأن السيف يأكل هذا وذاك. شدِّد قتالك على المدينة وأَخْرِبها. وشدِّده".

فلما سمعت امرأة أوريا أنه قد مات أوريا رجلها، نَدَبَت بَعْلها. ولما مضت المناحة أرسل داود وضمَّها إلى بيته، وصارت له امرأة، وولدت له ابنًا. وأما الأمر الذي فعله داود فقَبُحَ في عَيْنَي الرب" (صموئيل الثاني ١١: ١ ـ ٢٧).

وواضح من هذه القصة أنها تلصق بداود عليه السلام عدة نقائص:

- النظر إلى امرأة غيره عارية.
- حسد زوجها عليها.
- الزنا بها.
- التسبُّب في قتله، وقتل بعض الجنود معه.

وهذه الذنوب يَأبى كثير من عامة الناس أن يرتكب بعضها، فما بالك بها جميعها، ومن نبي اصطفاه ربه ليصلح به المفسدَ ويقوِّمَ به المعوجَّ، إن هذا غير معقول.

كما أنه من غير المعقول كذلك أن يكون العقاب الذي عاقب به الرب داود عليه السلام هو تسليط أبشالوم بن داود على نساء أبيه، يزني بهن، ويهتك أعراضهن علانية، وأمام جميع بني إسرائيل، كما زعم ذلك سفر صموئيل الثاني: "هكذا قال الرب: هأنذا أُقيم عليك الشَّر من بيتك، وآخذ نساءك أمام عينيك وأعطيهن لقريبك، فيضطجع مع نسائك في عين هذه الشمس؛ لأنك أنت فعلت بالسر، وأنا أفعل هذا الأمر قُدَّام جميع إسرائيل وقُدام الشمس" (صموئيل الثاني ١٢: ١١، ١٢). ثم يقول: "فنَصَبوا لأبشالوم الخيمة على السطح، ودخل أبشالوم إلى سراريِّ أبيه أمام جميع إسرائيل" (صموئيل الثاني ١٦: ٢٢).

فذلك هو عهدهم القديم الذي أورد هذه القصة ليلصقوها بنبي الله داود عليه السلام، وليثبتوا عليه عددًا من الجرائم وهي: القتل والزنا والخيانة لأحد جنوده، وهم يتعمدون ذلك في حق داود عليه السلام؛ لأن عيسى عليه السلام من ذُرِّيَّته؛ ليجدوا سبيلًا إلى الطعن فيه.

ومن حقنا بعد أن نقرأ هذا في العهد القديم أن نسأل المؤمنين به: ما عقوبة الزاني عندكم؟ أليس هو الرجم؟ ونصُّ ذلك: "إذا زَنَى رجل مع امرأة، فإذا زنى مع امرأة قريبه، فإنه يُقتل الزاني والزانية. وإذا اضطجع رجل مع امرأة أبيه، فقد كشف عورة أبيه. إنهما يُقتلان كلاهما" (اللاويين ٢٠: ١٠ ـ ١٢)، فلماذا لم ينفذ الحد على داود لو صحَّ وقوع هذه الجريمة منه؟

إن الشرائع لا تفرِّق في أحكامها وعقوباتها بين حاكم ومحكوم، ولا بين أمير وحقير، وقد ورد عن نبينا صلى الله عليه وسلم: "وايم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتُ يدها"[1].

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: حديث الغار، (٦/ ٥٩٣)، رقم (٣٤٧٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: قطع يد السارق الشريف وغيره، (٦/ ٢٦٢٧)، رقم (٤٣٣١).

ثم ما ذنب البريئات زوجات داود حتى يكنَّ موضع الانتقام، ويُسلِّط ابن داود عليهن يهتك أعراضهن؟ إنه لا ذنب لهن حتى يجري عليهن هذا العقاب، ثم متى عُهد في الشرائع السماوية المعاقبة على الفاحشة بفاحشة مثلها وأفظع منها، ما سمعنا بهذا في شريعة من الشرائع.

وقد قال الأستاذ عبد الرحمن الجزيري تعليقًا على هذا النص: هل من العدل الإلهي أن ينتقم الله من الأبرياء، فيسلط أبشالوم على السراري اللاتي لا ذنب لهن، فيهتك أعراضهن؟ وهل من المعقول أن يجعل الله الحد الذي وضع لزجر الجاني جريمة أخرى يعاقب عليها فاعلها؟ وهل يتصور مخلوق أن الله تعالى الذي يكره الفاحشة يسلط أبشالوم ليأتي بهذه الفاحشة بصورة من أفظع الصور، وهي ارتكابها مع نساء أبيه؟!

إن التوراة التي يعمل بها داود تجعل حد الزنا القتل، فلماذا أهمله الله تعالى مع داود، واستبدله بنفس الفاحشة التي تستوجب القتل؟[1] أيعقل ما يفترون؟!

إن وجود هذه القصة بالأسماء والأحداث نفسها التي وردت في العهد القديم يدل دلالة واضحة أن القصة التي وردت في هذا الحديث هي مأخوذة من الإسرائيليات؛ مما يثبت أن الحديث موضوع، وقد سبق أن ذكرنا أن الحديث لا يصح سنده، كما أنه لا يصح متنه، لما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة من صفات وفضائل لنبي الله داود ﷺ، والتي تدل على مكانته الرفيعة عند ربه ومنزلته العالية، فقال المولى ﷻ عن داود ﷺ: ﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾، وفي هذا القول المبارك دلالة على براءته ﷺ مما نُسب إليه زورًا وافتراء، فإن الذي يستحق الزلفى وحسن مآب هو الذي يطيع ربه ويتجنب المعصية، أما من يسعى في قتل غيره، والعدوان عليه في زوجته، كما زعم الزاعمون في حق داود ﷺ، فلا يستحق هذه القربة[2].

كما أن نبينا الكريم ﷺ لا يمكن أن يكون قد قال هذه الافتراءات على نبي الله داود ﷺ؛ لأنه ﷺ هو الذي مدحه وأثنى عليه مبلِّغًا عن رب العزة[3].

فكيف يبلِّغ نبينا الكريم ﷺ هذه الصفات والفضائل عن داود ﷺ بما فيها من مدح وثناء، ثم يقول عنه هذه القصة الشنيعة ذات الجرائم المنفِّرة، أيُعقل ما يقولون؟! وهذا مما يبرهن على بطلان هذه الشبهة، وبيان وضع هذا الحديث وعدم صحته.

الخلاصة:

- إن هذا الحديث لم يذكره أحد من أصحاب الكتب الصحيحة، وإنما ذكره بعض المفسرين عن الإسرائيليات، والحديث من رواية يزيد الرقاشي عن أنس، وقد أجمع علماء الحديث على أن يزيد مُنكَر الحديث، وبذلك فالحديث باطل لا يصح.
- إن هذه القصة من الأساطير المدسوسة، والقصص الإسرائيلية التي تتنافى مع العقيدة الإسلامية في عصمة الأنبياء، ولقد نبَّه أكثر المفسرين على بطلانها، وإن وقع بعضهم في خطأ فاحش حين نقلوها في تفاسيرهم، اعتمادًا على ما جاء من أهل الكتاب من غير

١. انظر: عصمة الأنبياء، د. محمد أبو النور الحديدي، مرجع سابق، ص٢١٤: ٢١٨.

٢. المرجع السابق، ص١٨٢.

٣. قصص الأنبياء، ابن كثير، مرجع سابق، ص٣٥٧.

تحقيق ولا تمحيص.

- أما من ناحية متن الحديث، فإن ما ورد فيه من جرائم ملفقة وملصقة بنبي الله داود ﷺ، وهي جرائم القتل والزنا والخيانة، والنظر إلى امرأة أجنبية عارية يتنافى مع ما ورد عنه في كتاب الله من صفات وفضائل تدل على رسوخ قدمه في الطاعة، وشدة احترازه من المعصية، كما أن رسول الله ﷺ قد أثنى عليه ومدحه كثيرًا؛ إذ أخبر ﷺ أن أحب الصلاة والصيام إلى الله تبارك وتعالى صلاة داود ﷺ وصيامه، مما يبرِّئ ساحته مما يُنسب إليه من جرائم بشعة يستنكف عنها عوام الناس.

- إن المتأمل في هذه القصة يجدها قد وردت في العهد القديم في سفر صموئيل الثاني الإصحاح الحادي عشر بالأحداث والأسماء نفسها، وهذا مما يؤكد ما ذهبنا إليه من أنها مأخوذة من الإسرائيليات التي كان يروِّجها أهل الكتاب، ولا أصل لها في سنة النبي ﷺ.

الشبهة الحادية عشرة

إنكار حديث "تخفيف القرآن على داود ﷺ"(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغرضين الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: "خُفِّفَ على داود ﷺ القرآن، فكان يأمر بدوابِّه فتسرج، فيقرأ القرآن قبل أن تُسْرج دوابه". مستدِّلين على ذلك بأن هذا الحديث الذي تفرَّد بروايته أبو هريرة ينسب إلى داود قراءة القرآن، والمعلوم أن القرآن لم يُنزل إلا بعد وفاة داود بألف وستمائة عام على محمد ﷺ. كما يتساءلون: أي قراءة للقرآن هذه التي يُختم فيها القرآن كله في هذه الفترة القصيرة؟ مع أن النبي ﷺ نهى عن ختمه في أقل من ثلاثة أيام؛ إذ القراءة عندها ستكون هذرًا بلا تفكُّر، ولن تكون تلاوة بتدبُّر. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الأحاديث الصحيحة بحجة عدم قبول العقل لما جاء فيها.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن حديث "خُفِّف على داود القرآن" حديث صحيح، والقرآن المذكور في الحديث هو الزَّبور الذي أُنزِل على داود ﷺ؛ لأن كلمة القرآن تعني القراءة؛ أي قراءة الزَّبور، والدليل على ذلك: أن كلمة القرآن في اللغة هي جنس القراءة أيًّا كانت، وكل الكتب السماوية تُسمى قرآنًا.

٢) إن سرعة قراءة داود ﷺ الزبور لا تستلزم عدم التدبُّر والفهم؛ إذ إن الله تعالى قد وهبه نعمًا كثيرة، منها تسبيح الجبال والطير معه، وإلانة الحديد له، والقوة في العبادة، والقادر على ذلك قادر على أن يُبارَك له في الوقت؛ ليقرأ الذبور في مدة يسيرة مع الفهم والتدبُّر.

التفصيل:

أولا. الحديث صحيح؛ والمراد بالقرآن هو قراءة الزبور وليس القرآن الكريم:

إن حديث قراءة داود ﷺ القرآن حديث صحيح

(*) تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي، مكتبة الأوائل، سوريا، ٢٠٠١م.

سندًا ومتنًا، فقد رواه البخاري في صحيحه، قال: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "خُفِّفَ على داود عليه السلام القرآن فكان يأمر بِدَوابِّه، فَتُسْرَج، فيقرأ قبل أن تُسْرَج دوابُّه. ولا يأكل إلا من عمل يديه"(١) رواه موسى بن عقبة عن صفوان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ورواه البخاري في صحيحه بإسناد آخر عن أبي هريرة... فذكره(٢)، ورواه ابن حبان في صحيحه أيضًا بإسناد صحيح عن أبي هريرة... فذكره(٣).

فالحديث سندًا لا مغمز فيه.

هذا من ناحية السند، أما المتن فلا إشكال فيه أيضًا؛ إذ ليس المقصود بالقرآن المذكور في الحديث القرآن العظيم المنزل على نبينا محمد ﷺ، ولم يقل بذلك أحد من العلماء على مرِّ العصور الإسلامية، بل المقصود به هو القراءة، وهذا المعنى هو المعروف عند العلماء وشراح الحديث، قال ابن حجر: المراد بالقرآن القراءة، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته(٤).

وقال أيضًا: "المراد بالقرآن مصدر القراءة، لا القرآن المعهود لهذه الأمة"(٥).

وقال ابن بطال: "والمراد بالقرآن في هذا الحديث الزَّبُور"(٦).

وقال ابن كثير: "والمراد بالقرآن ها هنا الزبور الذي أنزله عليه، وأوحاه إليه"(٧).

فهؤلاء هم أئمة المسلمين وعلماؤهم، لم يقل أحد منهم بأن المقصود هو القرآن الكريم. وقد بيَّن علماء المسلمين أن المعنى الذي ذهبنا إليه هو المقصود، واستدلوا على ذلك بأمور:

الأول: أنه قد جاء في رواية أخرى للحديث: "خُفِّف على داود القراءة"، وبهذه الرواية يتضح معنى الحديث، وتَنْتَفي إرادة معنى القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ، وقال ابن الأثير: تكرر في الحديث ذكْرُ القراءة والاقتراء والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته، وسُمِّي قرآنًا؛ لأنه جمع القصص والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والآيات والسور بعضها على بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران، وقد يطلق على الصلاة(٨)، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر فقال: وفي رواية الكشميهني: القراءة(٩).

وقال أيضًا: "ووقع في رواية لأبي ذر: القراءة"(١٠).

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾، (٦/ ٥٢٢)، رقم (٣٤١٧).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾، (٨/ ٢٤٨)، رقم (٤٧١٣).

٣. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: بدء الخلق، (١٤/ ١١٧)، رقم (٦٢٢٥). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٢٤).

٥. المرجع السابق، (٨/ ٢٤٩).

٦. شرح صحيح البخاري، ابن بطال، (١٩/ ٣٦٠).

٧. قصص الأنبياء، ابن كثير، مرجع سابق، (٢/ ٢٧٠).

٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات ابن الأثير، (٤/ ٥٢).

٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٥٢٤).

١٠. المرجع السابق، (٨/ ٢٤٩).

قال ﷻ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨﴾ (القيامة).

قال الطاهر ابن عاشور في تفسيره: و"(قرآن) في الموضعين مصدر بمعنى القراءة مثل الغفران والفرقان، قال حسان في رثاء عثمان بن عفان:

يُقطِّع اللَّيلَ تسبيحًا وقرآنًا"[1]

وكلمة "القراءة" قرينة صريحة لصحة القول بأن القرآن في هذا الحديث بمعنى القراءة.

الثاني: أن لفظ القرآن في اللغة يُطلق ويُراد به ما يشمل القرآن الكريم وغيره، فلفظ القرآن يطلق ويراد به جنس القراءة، كما يطلق ويراد به القرآن الكريم، ويطلق كذلك على الصلاة؛ لأن فيها قراءةً، تسميةً للشيء ببعضه، وعلى القراءة نفسها، يُقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا[2].

وقال ابن حجر عن لفظة القرآن: "والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته... وقراءة كل نبي تطلق على كتابه الذي أُوحي إليه"[3].

الثالث: أن كتب الله ﷻ السابقة يُطلق عليها لفظ القرآن.

قال العيني: "وقرآن كل نبي يطلق على كتابه الذي أُوحِي إليه"[4].

وقال ابن القيم: "إن لفظ التوراة والإنجيل والقرآن والزبور يُراد به الكتب المعينة تارةً، ويراد به الجنس تارةً. فيعبر بلفظ القرآن عن الزبور، وبلفظ التوراة عن القرآن، وبلفظ الإنجيل عن القرآن أيضًا، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قد خفِّف على داود القرآن، فكان ما بين أن تُسْرج دابته إلى أن يركبها يقرأ القرآن، فالمراد به قرآنه وهو الزبور. وكذلك قوله في البشارة التي في التوراة: (نبيًّا أقيم لبني إسرائيل من إخوتهم، أنزل عليه توراة مثل توراة موسى)، وكذلك في صفة أمته ﷺ في الكتب المتقدمة: (أناجيلهم في صدورهم)"[5].

وقال ابن تيمية: "ولفظ التوراة والإنجيل والقرآن والزبور قد يُراد به الكتب المعينة، ويراد به الجنس، فيعبر بلفظ القرآن عن الزبور وغيره، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: "خفِّف على داود القرآن" ليس المراد به القرآن الذي لم ينزل إلا على محمد ﷺ، وكذلك ما جاء في صفة أمة محمد ﷺ (أناجيلهم في صدروهم) فسمَّى الكتب التي يقرءونها ـ وهي القرآن ـ أناجيل، وكذلك في التوراة: (إني سأقيم لبني إسرائيل نبيًّا من إخوتهم أُنزِل عليه توراة مثل توراة موسى)، فسمَّى الكتاب الثاني توراة "[6]، وقال أيضًا: "وكذلك لفظ "القرآن"، فيقال على جميعه وعلى بعضه، ولو نزل قرآنٌ أكثر من هذا لسُمِّي قرآنًا، وقد تُسمى الكتب القديمة

١. التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (١٤/ ٣٥٠).

٢. انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: قرأ.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٢٤).

٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الحنفي، (٢٣/ ٣٦٨).

٥. هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن قيم الجوزية، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د. ت، ص٧٩.

٦. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، تحقيق: د. علي حسن ناصر وآخرين، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ (٥/ ١٥٦، ١٥٧).

قرآنًا، كما قال النبي ﷺ: خُفِّف على داود القرآن"[١].

وقال ابن القيم: "والمراد بالقرآن ههنا الزبور، كما أُريد بالزبور القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ (الأنبياء)"[٢].

وقال ابن كثير: "لِيُعلَم أن كثيرًا من السلف يطلقون التوراة على كتب أهل الكتاب المتلوة عندهم، أو أعم من ذلك، كما أن لفظ القرآن يطلق على كتابنا خصوصًا ويراد به غيره، كما في الصحيح: خفِّف على داود القرآن..."[٣].

ومما سبق ذكره يتبين أن المقصود بـ "القرآن" في هذا الحديث هو القراءة، وليس القرآن الكريم، وليس ذلك تعسُّفًا في تأويل النصوص، وإنما ذلك معروف عند أهل اللغة، ويؤيد ذلك أن هناك روايات أخرى تقول: "خفِّف على داود القراءة" بدلًا من القرآن، فكانت دليلًا قويًّا على ما نقول، بالإضافة إلى أن القرآن يطلق على جنس القراءة جميعًا، فيُقال: قرأ قراءةً وقرآنًا، فكان قوله ﷺ: "خُفِّف على داود القرآن"؛ أي: قراءة الزبور الذي أُنزِل عليه، ولذلك فالحديث صحيح لا خطأ فيه ولا مخالفة للواقع.

وقبل أن نختم القول نتوجه بسؤال لهؤلاء: لو كان البخاري واضع الحديث كما تزعمون وحاشاه، هل يغيب عنه أن القرآن الكريم لم ينزل إلا على سيدنا محمد ﷺ، وبعد وفاة داود بأكثر من ألف وستمائة عام؟!

ثانيًا. إن سرعة قراءة داود عليه السلام لا تستلزم عدم الفهم والتدبُّر، ولا تُستَنْكَر:

وما توهمه المشتبهون بقولهم: إن القراءة عند هذه السرعة ستكون هذرًا بلا تفكُّر، ولن تكون تلاوةً بتدبر، غيرُ مقبولٍ هنا، فإن داود عليه السلام كغيره من أنبياء الله تعالى قد خصَّه الله تعالى بمعجزات، ولا يمكن إنكارها إلا بإنكار القرآن العظيم، وإذا كنا قد آمنَّا وقبلنا ما هو أعظم من سرعة القراءة مما ورد في القرآن؛ فأولى بنا قبول ما جاء به هذا الحديث؛ إذ العقل السليم لا يردُّه، بل إذا صدَّق بما هو أعظم سهل عليه تصديق ما دون ذلك، وقد استخدم الله عز وجل ذلك مع العقول السليمة، فقال: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ﴾ (يس).

ونحن نقول هنا: قد أخبر القرآن الكريم عن داود عليه السلام بما هو أعظم من هذه السرعة في القراءة مع الفهم: قال الله عز وجل: ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (الأنبياء)، وقال عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ ﴾ (سبأ). فإذا كان العقل يصدق بتسبيح الجبال والطير مع داود عليه السلام، وأن الحديد قد لَان بيده، فيصنع منه ما شاء؛ فكيف يُستنكَر بعد ذلك أن يكون قد وهبه الله من القدرة ما يستطيع به قراءة الزبور في مدة يسيرة مع الفهم والتدبر؟ وليس في ذلك عجبٌ، إذ الأنبياء لهم شأن خاص، وقد أخبر الله تعالى زيادةً على ذلك أن داود عليه السلام صاحب قوةٍ، فقال عز وجل: ﴿ وَاذْكُرْ

١. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (٧/ ٥١٦).
٢. عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٢٧٩).
٣. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٣/ ٥١٦).

﴿عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (١٧)﴾ (ص).

قال ابن جرير: "ويعني بقوله: (ذا الأيد): ذا القوة والبطش الشديد في ذات الله، والصبر على طاعته"[١].

وقال السعدي: "ومن أعظم العابدين نبي الله داود عليه السلام، ذا الأيد، أي: القوة العظيمة على عبادة الله تعالى، في بدنه وقلبه"[٢].

وقال ابن كثير: "فكان يقرأ الزبور بمقدار ما تُسْرَج الدوابُّ، وهذا أمر سريع مع التدبر والترنُّم والتغنِّي به على وجه التخشُّع - صلوات الله وسلامه عليه، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا (١٦٣)﴾ (النساء)"[٣].

فهنا قد اجتمع العقل مع القرآن العظيم في قبول معنى هذا الحديث الشريف، فما بال هؤلاء الطاعنين يردُّونه، طالما أن الحديث يوافق العقل والقرآن، كما اشترطوا هم على أنفسهم؛ إذ إنهم لا يقبلون حديثًا إلا إذا اتفق مع العقل والقرآن.

وقد وقع بعض هذه السرعة لمن هم دون الأنبياء، قال ابن حجر: "وفي الحديث أن البركة قد تقع في الزمن اليسير، حتى يقع فيه العمل الكثير. وقال النووي: أكثر ما بلغنا من ذلك من كان يقرأ أربع ختمات بالليل وأربعًا بالنهار، وقد بالغ بعض الصوفية في ذلك فادَّعى شيئًا مفرطًا، والعلم عند الله"[٤].

١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مرجع سابق، (٢١/ ١٦٦).

٢. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص٧١١.

٣. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (١/ ٣٦٢)

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٥٢٤).

وقال العيني: "وفيه الدلالة على أن الله تعالى يطوي الزمان لمن يشاء من عباده كما يطوي المكان، وهذا لا سبيل إلى إدراكه إلا بالفيض الرباني، وفي الحديث أيضًا أن البركة قد تقع في الزمن اليسير، حتى يقع فيه العمل الكثير، ولقد رأيت رجلًا حافظًا قرأ ثلاث ختمات في الوتر، في كل ركعة ختمة ليلة القدر"[٥].

الخلاصة:

- إن حديث تخفيف القراءة على داود عليه السلام حديث صحيح سندًا، رواه البخاري في صحيحه، ورواه ابن حبان في صحيحه، وصحَّحه الأرنؤوط في تعليقه عليه.
- ليس المقصود بالقرآن في الحديث القرآنَ المُنزَّل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وإنما المقصود به الزبور الذي أُنزل على داود، وكلمة القرآن تعني القراءة؛ فهي مصدرها، والدليل على ذلك:
  - أن هناك روايات أخرى للحديث جاءت فيها كلمة "القراءة" بدلًا من القرآن؛ مثل رواية الكشميهني التي يقول فيها النبي صلى الله عليه وسلم: "خفِّف على داود القراءة".
  - أن لفظ القرآن في اللغة يطلق ويراد به جنس القراءة، فيقال قرأ قراءة وقرآنًا، أو يُطلق على الصلاة؛ لأن بها قراءة، ويسمى الشيء ببعضه، وأصل هذه اللفظة الجمع، وكلُّ شيءٍ جمعته فقد قرأته.
  - أن الكتب السماوية السابقة يطلق عليها لفظ القرآن، كما يطلق على القرآن لفظ التوراة والإنجيل والزبور: قال العيني: وقرآن كل نبي يطلق على كتابه

٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، مرجع سابق، (٢٣/ ٣٦٨).

الذي أُوحِي إليه.

- لقد وهب الله داود نعمًا وقدراتٍ عظيمةً، فجعل الجبال يسبِّحن معه والطير، وألانَ له الحديد، وأعظم هذه النعم أن جعل له القوة العظيمة على عبادة الله تعالى في بدنه وقلبه، فكان من تلك القوة أن يقرأ الزبور في وقت إسراج الدابة، وهذا بأن بارك الله له في الوقت، كما كان يطوي الزمان والمكان لبعض الناس، فلا عجب في ذلك ولا غرابة.

الشبهة الثانية عشرة

إنكار أحاديث بدء الوحي(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحة أحاديث بدء نزول الوحي على رسول الله ﷺ، مستدلين على صحة دعواهم بأن الروايات الواردة في ذلك متعارضة مع بعضها؛ فمرة يُذكر حامل الوحي بأنه "ملك" ومرة أنه "شيء" وأخرى أنه "جبريل"، مع أن جبريل لم يأت ذكره في السور المكية، بل ذُكر في السور المدنية فقط، وأغلب الروايات تفيد أن ذلك الإيتاء كان رؤيا منامية كرؤيا إبراهيم ويوسف عليهما السلام مما يرجح أن يكون وقوع الوحي منامًا لا يقظة، ولا يستبعد أن تكون خلوته في غار حراء من أجل أن يرقى محمد بخياله ليحصل على تأييدٍ عُلوِيٍّ يستطيع به أن يؤثر في الناس، ويمحو الوثنية من بلاد العرب، بالإضافة إلى أن الأحداث التي واكبت نزول الوحي مما يرفضه العقل ويأباه؛ فكيف يعقل أن يأتي جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ في الغار، ويهزه تلك الهزات الثلاث التي بلغت منه الجهد، حتى قال لخديجة: "لقد خشيت على نفسي"؟! وكيف لا يعلم محمد أنه نبي، ولا يستطيع أن يميز بين الوحي والوساوس الشيطانية، حتى تخبره خديجة بذلك، ثم تذهب به لورقة بن نوفل، وهو يومئذ على النصرانية، ويخبره بما رأى، فيبشره أنه رسول هذه الأمة، وأن هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى عليه السلام، ثم يخبره بأمور مستقبلية تتصل به وبدعوته، ولا يعلم ذلك كله رسول الله ﷺ؟! وكل هذا مما يشكك في صحة تلك الأحاديث ونسبتها للرسول ﷺ.

رامين من وراء ذلك إلى إنكار أحاديث الوحي كلية، ومن ثم التشكيك في الإسلام باعتباره دينًا سماويًّا.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن الأحاديث الواردة بشأن بداية نزول الوحي على سيدنا محمد ﷺ صحيحة ولا تعارض بينها، والمقصود بحامل الوحي في تلك الروايات هو جبريل عليه السلام، وقد ورد ذكره في سورتي مريم والنجم، وهما من السور المكية إشارة إلى أن النبي ﷺ رآه مرة أخرى، مما يثبت رؤيته له من قبل، أما رؤيته له في المنام فإنما كان ذلك توطئة لما يأتي بعد في اليقظة، ولم يكن الوحي خيالًا تخيله رسول الله ﷺ، ليرقى إلى وسيلة

(*) فترة التكوين في حياة الصادق الأمين، خليل عبد الكريم، ميريث للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١م. دفاعًا عن رسول الله ﷺ، محمد يوسف، مرجع سابق. فقه السيرة النبوية، د. محمد سعيد البوطي، دار السلام، القاهرة، ط١٤، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م..

يقضي بها على الوثنية في جزيرة العرب.

٢) ليس في أحاديث ابتداء الوحي شيء يستحيل على العقل إدراكه:

- فإن ضم جبريل عليه السلام لسيدنا محمد ﷺ ثلاث مرات حتى بلغ منه الجهد كان لشغله عن الالتفات، والمبالغة في أمره بإحضار قلبه، وقد أراد أن يبين له أن مهمة تلقي الوحي ثقيلة.
- وإعلام خديجة لمحمد ﷺ بأن ما أتاه ليس مسًّا من الجن؛ ذلك لما خبرته من أخلاقه وفضله، وأما ذهابها به لابن عمها ورقة بن نوفل - فذلك لأنه كان عنده علم بالإنجيل بعد أن تنصّر، ولم يكن كاهنًا، وما أخبر به رسول الله ﷺ بأنه نبي هذه الأمة، وأنه سيخرجه قومه، فذلك بما عنده من نبأ في الإنجيل بهذا النبي ﷺ، وقد أشار إلى ذلك القرآن والسنة النبوية.

التفصيل:

أولا. الأحاديث الواردة في ابتداء الوحي على النبي ﷺ أحاديث صحيحة، ولا تناقض بينها، وكان الوحي يقظة لا منامًا، حقيقة لا خيالا:

أول ما نبدأ به في دفع تلك الأباطيل هو ذكر الروايات المتوهم اختلافها لدى الطاعنين.

الحديث الأول: روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "أول ما بُدِئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزوّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوّد لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه المَلَك، فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني، فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣)﴾ (العلق)، فرجع بها رسول الله ﷺ يَرْجُف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال: زَمِّلوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي. فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبدًا؛ إنك لتَصِل الرَّحِم، وتَحمِل الكَلَّ، وتكسب المعدوم، وتَقْرِي الضيف، وتُعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى - ابن عم خديجة - وكان امرأً تنصَّر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخًا كبيرًا قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عم، اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزَّل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: أَوَمُخْرِجِيَّ هم؟ قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عُودِي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزَّرًا. ثم لم ينشب ورقة أن تُوُفِّي وفتَرَ الوحي"[1].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الوحي، باب: رقم (٣)، (١/ ٣٠)، رقم (٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (٢/ ٥٨٦)، رقم (٣٩٦).

الحديث الثاني: قال النبي ﷺ: "فجاءني جبريل وأنا نائم بنمط من ديباج فيه كتاب، فقال: اقرأ؟ فقلت: ما أقرأ؟ فغتَّني[1] حتى ظننت أنه الموت، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قال: قلت: ما أقرأ؟ قال: فغتَّني به، حتى ظننت أنه الموت، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قال: قلت: ما اقرأ؟ قال: فغتَّني به، حتى ظننت أنه الموت، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قال: فقلت: ما أقرأ؟ ما أقول ذلك إلا افتداء منه أن يعود لي بمثل ما صنع بي، فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ (العلق)، قال: فقرأتها، ثم انتهى، فانصرف عني، وهببت من نومي، فكأنما كُتِبَت في قلبي كتابًا. قال: فخرجت حتى إذا كنت في وسط من الجبل سمعت صوتًا من السماء يقول: يا محمد أنت رسول الله ﷺ وأنا جبريل، قال: فرفعت رأسي إلى السماء أنظر، فإذا جبريل رجل صاف قدميه في أفق السماء يقول: يا محمد، أنت رسول الله وأنا جبريل، قال: فوقفت أنظر إليه فما أتقدم وما أتأخر. وجعلت أصرف وجهي عنه في آفاق السماء، قال: فلا أنظر في ناحية منها إلا رأيته كذلك، فما زِلْتُ واقفًا ما أتقدم أمامي، وما أرجع ورائي حتى بعثت خديجة رسلها في طلبي، فبلغوا أعلى مكة، ورجعوا إليها، وأنا واقف في مكاني ذلك، ثم انصرف عني"[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "قال شيخنا البلقيني: الملك المذكور هو جبريل، كما وقع شاهده في كلام ورقة، وكما مضى في حديث جابر أنه الذي جاء بحراء، ووقع في شرح القطب الحلبي: الملك هنا هو جبريل ﷺ، واللام في الملك لتعريف الماهية لا العهد، إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي ﷺ قبل ذلك، لما كلمه في صباه، وأن اللفظ لعائشة، وقصدت به ما تعهده من تخاطبه به. وقد قال الإسماعيلي: هي عبارة عما عُرف بعد أنه ملك، وإنما الذي في الأصل: "فجاءه جاءٍ"، وكان ذلك الجائي ملكًا، فأخبر ﷺ عنه يوم أُخبر بحقيقة جنسه، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به"[3][4].

وبما ذكره ابن حجر يتبين أن الملك المذكور في الحديث عن ابتداء الوحي هو جبريل ﷺ، ولا خلاف في ذلك؛ فإن ذكر الرسول ﷺ لجبريل اسمه في حديث بعينه، فذلك يُحمل على أنه ذكره بعد أن عرفه باسمه بعد ذلك، وأن ذكره للملك كان قبل التعيين بالضبط.

والرواية الأولى التي ذكرتها عائشة رضي الله عنها والتي فيها لفظ "الملك" ذكر النووي أنها من مراسيل الصحابة ﷺ؛ فإن عائشة لم تدرك هذه القضية، فتكون قد سمعتها من النبي ﷺ، أو من الصحابي، وهي حجة عند العلماء[5].

أما الرواية الثانية التي ذكرها ابن إسحاق كما جاء

---

١. الغَتُّ والغطُّ سواء، والمراد: عصرني عصرًا شديدًا.

٢. إسناده قوي: ذكره ابن هشام في السيرة النبوية، تحقيق: محمد بيومي، مكتبة الإيمان، مصر، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، (١/ ١٤٩، ١٥٠). وقوّى إسناده الألباني في صحيح السيرة النبوية، المكتبة الإسلامية، الأردن، ط١، (١/ ٨٧).

٣. حسن: أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، الأفراد عن عائشة رضي الله عنها، ص٢١٥، رقم (١٥٣٩). وحسنه شهاب الدين البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" برقم (٢٣٦٢).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٢/ ٣٧٣).

٥. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٥٨٩).

في سيرة ابن هشام ـ وهي رؤيا المنام ـ فهي صريحة جدًّا في ذكر اسم جبريل عليه السلام سواءً وهو نائم حيث أتى إليه بالديباج، أو بعد أن قام وخرج فرأى جبريل صافًّا قدميه في أُفق السماء.

ومما ذكرنا يتبين أنه لا تعارض بين الروايات الواردة في بدء الوحي على رسول الله ﷺ، وأن المتفق عليه أن حامل الوحي هو جبريل عليه السلام.

- **جبريل عليه السلام مذكور في سورتي مريم والنجم وهما من السور المكية:**

أما ما يزعمه هؤلاء المشككون في تلك الأحاديث بأن جبريل لو كان هو المقصود في تلك الأحاديث، لكان أولى أن يذكر اسمه في السور المكية، وهذا لم يحدث، ولم يتطرق القرآن لذكر جبريل إلا في السور المدنية؛ فهذا قول باطل منكر، طارحه لم يقرأ القرآن ولم يَعِه، ولم يتصفح السيرة النبوية أيّما تصفح، فالقرآن الكريم صريح جدًّا في ذكر جبريل عليه السلام في سورة مريم، فقد قال عز وجل: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا ﴾ (مريم: ١٧)، فالظاهر أنه جبريل عليه السلام[1]. قال ابن كثير: قال مجاهد والضحاك وقتادة ووهب بن منبه والسدي في قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾؛ يعني جبريل عليه السلام[2]. وكذلك في سورة النجم، وهي من السور المكية التي تناولت أعظم المعجزات لرسول الله ﷺ بعد معجزة القرآن الكريم، وهي معجزة الإسراء والمعراج، وهي متضمنة لرؤية جبريل عليه السلام في السموات العلا عند سدرة المنتهى، قال الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ (النجم).

روى الشيخان عن مسروق: قال: "كنت متكئًا عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية، قلت: وما هُنَّ؟ قالت: من زعم أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال: وكنت متكئًا فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ ﴾ (التكوير)، وقال عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾. قالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: إنما هو جبريل، ولم أره على صورته التي خُلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطًا من السماء سادًّا عِظم خلقه ما بين السموات والأرض..." فذكره[3].

ففي قوله: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾؛ يعني رأى جبريل في صورته التي خُلق عليها نازلًا من السماء نزلة أخرى، وذلك أنه رآه في صورته مرتين: مرة في الأرض، ومرة في السماء[4].

وهذه المرة التي كانت في الأرض هي ما رويت عنه في بداية الوحي، كما ذكرنا في الرواية السابقة، وذلك بإشارة القرآن الكريم بقوله: ﴿أُخْرَىٰ﴾، فهذا يقتضي أنه رآه من قبل، وهذا قول؛ لكنه ضعيف.

---

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١١/ ٩٠).
٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٣/ ١١٥).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة النجم، (٨/ ٤٧٢)، رقم (٤٨٥٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معنى قول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾، (٢/ ٦٣٢، ٦٣٣)، رقم (٤٣٢).
٤. معالم التنزيل، البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، السعودية، ط٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، (٧/ ٤٠٤).

وروي أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما سمع من رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال: "بينما أنا أمشي إذ سمعت صوتًا من السماء فرفعت بصري، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرُعبت منه..." فذكره[١].

وهذا الحديث أيضًا يؤكد رؤية النبي ﷺ للمرة الثانية ومعرفته إياه؛ حيث قال: "فإذا الملك الذي جاءني بحراء".

وإذا ضممنا لهاتين الرؤيتين رؤيتيه ﷺ له في السماء فتصبح أربع رؤيات من رسول الله لسيدنا جبريل، وإن قيل هذا يتعارض مع ما رُوي أن رسول الله ﷺ رأى جبريل مرتين فقط على صورته الحقيقية، فقد جاء في الحديث عن عائشة: "لم يره في صورته إلا مرتين؛ مرة عند سدرة المنتهى، ومرة في جيادٍ، له ستمائة جناح قد سد الأفق"[٢].

وأيضًا روى ابن مسعود: "أن محمدًا لم ير جبريل في صورته إلا مرتين؛ أما الأولى فإنه سأله أن يريه نفسه في صورته، فأراه صورته فسد الأفق، وأما الأخرى فهي عند سدرة المنتهى"[٣].

نقول: لا تعارض؛ لأن هذين الحديثين ضعيفان، والآية الكريمة تقول: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ لم يقصد بتلك النزلة الأخرى أن تكون هي الثانية لرؤيته لجبريل عليه السلام، والأولى في الأرض؛ لأنه ثبت لنا بالصحيح أكثر من رؤيتين، وضعف حديثي الرؤيتين، إذًا فالمعنى الصحيح للآية ليس كما ذهب البغوي وغيره. وقد ذكرته سابقًا - بل يكون الصواب الموافق للغة العربية، وللسنة النبوية ما ذكره صاحب "البحر المحيط"؛ حيث قال: "﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ ﴾ الضمير المنصوب عائد على جبريل عليه السلام، قال ابن مسعود وعائشة ومجاهد والربيع: ﴿ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾؛ أي مرة أخرى، أي نزل عليه جبريل عليه السلام مرة أخرى في صورة نفسه، فرآه عليها، وذلك ليلة المعراج. وأخرى تقتضي نزلة سابقة، وهي المفهومة من قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا ﴾ جبريل، ﴿ فَتَدَلَّىٰ ﴾: وهو الهبوط والنزول من علو"[٤].

وبهذا يتضح أن جبريل عليه السلام ورد ذكره في السور المكية، وضربنا مثالين على ذلك بسورتي النجم ومريم فقط - وإلا فَمَن نزل بالسور المكية على رسول الله إلا جبريل عليه السلام؟! وأيضًا أثبتنا رؤية رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام أكثر من مرتين، مع رعاية المفهوم الصحيح لآية النجم؛ إلا أنه قد يكون رآه مرتين على صورته الحقيقية في السماء فقط ليلة المعراج.

- **كانت رؤيا المنام في بدء نزول الوحي توطئة وتمهيدًا.**

إن الرواية الواردة بشأن رؤية النبي ﷺ لجبريل قبل

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الوحي، باب رقم (٣)، (١/ ٣٧)، رقم (٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (٢/ ٥٨٧)، رقم (٣٩٩).

٢. ضعيف: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: التفسير، باب: سورة النجم، (٩/ ١١٨)، رقم (٣٤٩٦). وضعَّف إسناده الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٢٧٨).

٣. ضعيف: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، (١/ ٤٠٧)، رقم (٣٨٦٤). وضعَّف إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٤. تفسير البحر المحيط، أبو حيان التوحيدي، (١٠/ ١٥٧).

نزوله عليه بالوحي لا اعتماد عليها في إثبات أن الوحي بـ ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ كان برؤيا منامية، قياسًا على رؤيا إبراهيم ذبح ابنه إسماعيل، أو رُؤى يوسف عليه السلام، بل كانت مجرد توطئة لملاقاته جبريل مباشرة والتهيؤ لذلك.

قال السُّهيلي: "وذكر نزول جبريل على رسول الله ﷺ قال في الحديث: "فأتاني وأنا نائم"، وقال في آخره: "فهببت من نومي فكأنما كُتِبَت في قلبي كتابًا"، وليس ذِكْر النوم في حديث عائشة ولا غيرها، بل في حديث عروة عن عائشة ما يدل ظاهره على أن نزول جبريل حين نزل بسورة اقرأ كان في اليقظة؛ لأنها قالت في أول الحديث: "أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة، كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب الله إليه الخلاء"، إلى قولها: "حتى جاءه الحق، وهو بغار حراء، فجاءه جبريل"، فذكرت في هذا الحديث أن الرؤيا كانت قبل نزول جبريل عليه السلام على النبي ﷺ بالقرآن، وقد يمكن الجمع بين الحديثين، بأن النبي ﷺ جاءه جبريل في المنام قبل أن يأتيه في اليقظة توطئة وتيسيرًا عليه ورفقًا به؛ لأن أمر النبوة عظيم، وعبؤها ثقيل، والبشر ضعيف"[1].

قال الشيخ الألباني تعليقًا على حديث الرؤيا: "فكان هذا كالتوطئة لما يأتي بعده من اليقظة، وقد جاء مصرحًا بهذا في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري أنه رأى ذلك في المنام، ثم جاءه الملك في اليقظة، وروى أبو نعيم في "الدلائل" بسنده عن علقمة بن قيس قال: "إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام، حتى تهدأ قلوبهم، ثم ينزل الوحي بعد"[2].

وعليه، فإن رؤيا الوحي التي رآها رسول الله ﷺ قبل ابتداء لقائه بأمين الوحي، هي مجرد تمهيد واستعداد لأعباء الرسالة، والإيحاء إلى النبي محمد ﷺ بـ ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ كان يقظة بعد أن كان منامًا؛ للحديث الذي ذكرناه بشواهده الكثيرة، فرسول الله لـمَّا غطَّه جبريل عليه السلام ثلاث مرات، ورجف بذلك فؤاده، عاد مسرعًا إلى خديجة... إلى نهاية القصة.

ولا يستدل برؤيا سيدنا إبراهيم لذبح ابنه على أن الوحي كان رؤًى منامية رآها رسول الله ﷺ؛ لأن رسالة إبراهيم عليه السلام لم يثبت أنها كانت رؤى، كلا، لكن هذه الرؤيا التي رآها كانت طارئة عليه، ورأى أنه يذبح ابنه، فانطلاقًا من كون "رؤيا الأنبياء حق" قام إبراهيم عليه السلام لينفذ ما رآه في المنام، وهو ذبح ابنه إسماعيل، ولم يقع ذبح، بل أراد الله أن يختبر إبراهيم عليه السلام؛ إذ قد رزقه الله بهذا الغلام في الكِبر، وقد ينشغل قلبه به، فأراد الله أن يرى ذاتية الإخلاص له، وتفرد إبراهيم بتوحيده ﷻ، وأن ابنه عنده ابن خالص ما دام يُرضي الله، أما إن أراد الله من إبراهيم ذبحه فهذا أمر داخل في نطاق توحيد الله ﷻ، والقصة معروفة، ولا دليل فيها على أن رسالة إبراهيم كانت رؤى منامية؛ ليُستدل بها على إثبات أن وحي رسول الله كان رُؤًى منامية.

وأيضًا رؤى يوسف عليه السلام، فقد كانت لاختبارٍ وحكمة ظاهرة بيِّنَة، والكريم يوسف كانت معجزته هي تأويل الرؤى باعتبارها دليلًا على صدقه؛ وقد وقع

1. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: د. طه عبد الرءوف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، (١/ ٢٦٨، ٢٦٩).

2. صحيح السيرة النبوية، محمد ناصر الدين الألباني، مرجع سابق، ص٨٧.

ذلك في تأويله رؤيا العزيز، والتي بها خرج من السجن، وملك مفاتيح خزائن الأرض، وليست رؤيا محمد بالوحي في بداية أمرها ما يشبه ذلك لنقول: إن ما أوحي به إليه كان عن منام، وليس عن حقيقة الالتقاء الثنائي المتبادل بين جبريل عليه السلام ومحمد ﷺ.

- **لم يكن الوحي خيالًا تخيله رسول الله، أو ارتقاءً عقليًّا في سبوحات الملأ الأعلى؛ ليخرج الوثنية من بلاد العرب.**

ولما كان الوحي هو الأساس الذي تترتب عليه جميع حقائق الدين بعقائده وتشريعاته، وفهمُه واليقين به هما المدخل الذي لا بد منه إلى اليقين بسائر ما جاء به رسول الله ﷺ من إخبارات غيبية وأوامر تشريعية؛ ذلك أن حقيقة الوحي هي الفيصل الوحيد بين الإنسان الذي يفكر من عنده، ويشرع بواسطة رأيه وعقله، والإنسان الذي يبلغ عن ربِّه دون أن يغير، أو ينقص، أو يزيد.

من أجل هذا اهتم محترفو التشكيك في الإسلام بالتلبيس في حقيقته - يعني الوحي - والخلط بينه وبين الإلهام وحديث النفس، بل وحتى الصَّرَع أيضًا، وذلك لعلمهم بمكانة الوحي لدى المسلمين، فأخذوا يحاولون تأويل ظاهرة الوحي وتحريفها عما يرويه لنا المؤرخون، وتُحدِّث به صِحاح السنة، وإبعادها عن حقيقتها الظاهرة، وراح كل واحد يسلك إلى ذلك ما يروق لخياله من فنون التصورات المتكلفة الغريبة.

فمن متصور بأن محمدًا ﷺ لم يزل يفكر... إلى أن تكونت في نفسه بطريقة الكشف التدريجي المستمر عقيدة كان يراها الكفيلة بالقضاء على الوثنية، ومن مفضل على ذلك إشاعة القول بأنه ﷺ إنما تعلم القرآن ومبادئ الإسلام من بحيرا الراهب، ومن قائل أن الأمر ليس هذا ولا ذاك، ولكن محمدًا ﷺ كان رجلًا عصبيًّا، أو مصابًا بداء الصرع.

ونحن حينما ننظر إلى مثل هذه التمحلات العجيبة التي لا يرى العاقل مسوغًا لها إلا التهرب من الإقرار بنبوته ﷺ، ندرك في جلاء ووضوح الحكمة الإلهية الباهرة من بدء نزول الوحي عليه ﷺ بهذه الطريقة التي وردت في حديث الإمام البخاري. وإليك بعض ما قد يخطر ببال بعضهم فيقول:

لماذا رأى رسول الله جبريل بعيني رأسه لأول مرة، وقد كان بالإمكان أن يكون الوحي من وراء حجاب؟ لماذا قذف الله في قلبه ﷺ الرعب منه والحيرة في فهم حقيقته، وقد كان ظاهر محبة الله لرسوله وحفظه له يقتضي أن يلقي السكينة في قلبه، ويَرْبِطَ على فؤاده فلا يخاف ولا يرتعد؟ لماذا خشي على نفسه أن يكون هذا الذي تمثل له في الغار آتيًا من الجن، ولم يرجح على ذلك أن يكون أمينًا من عند الله؟ هذه أسئلة طبيعية بالنسبة للشكل الذي ابتدأ به الوحي.

ولدى التفكير في أجوبتها نجدها تنطوي على حكمة باهرة، ألا وهي أن يجد المفكر الحر فيها الحقيقة الناصعة الواقية عن الوقوع في شَرَك محترفي الغزو الفكري، والتأثر بأخيلتهم المتكلفة الباطلة.

لقد فوجئ محمد ﷺ وهو في غار حراء بجبريل أمامه يراه بعينه، وهو يقول له ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ حتى يتبين أن ظاهرة الوحي ليست أمرًا ذاتيًّا داخليًّا مردُّه إلى حديث النفس المجرد، وإنما هي استقبال وتلقٍّ لحقيقة خارجية لا علاقة لها بالنفس وداخل الذات. وضمَّ الملك إياه، ثم

إرساله ثلاث مرات قائلًا في كل مرة: ﴿اقْرَأْ﴾ يعتبر تأكيدًا لهذا التلقي الخارجي، ومبالغة في نفي ما قد يُتصوَّر من أن الأمر لا يعدو كونه خيالًا داخليًّا فقط.

ولقد داخله الخوف والرعب مما قد سمع ورأى، حتى إنه قطع خلوته في الغار، وأسرع عائدًا إلى البيت يرجف فؤاده، لكي يتضح لكل مفكر عاقل أن رسول الله ﷺ لم يكن متشوفًا للرسالة التي سيُدعى إلى حملها وبثها في العالم، وأن ظاهرة الوحي هذه لم تأت منسجمة أو متممة لشيء مما قد يتصوره أو يخطر في باله، وإنما طرأت على حياته، وفوجئ بها دون أي توقع سابق، ولا شك أن هذا ليس شأن من يتدرج في التأمل والتفكير إلى أن تتكون في نفسه ـ بطريقة الكشف التدريجي المستمر ـ عقيدة يؤمن بالدعوة إليها!

ثم إن شيئًا من حالات الإلهام، أو حديث النفس، أو الإشراق الروحي أو التأملات العلوية ـ لا يستدعي الخوف والرعب وامتقاع اللون، وليس ثمة أي انسجام بين التدرج في التفكير والتأمل من ناحية، ومفاجأة الخوف والرعب من ناحية أخرى. وإلا لاقتضى ذلك أن يعيش عامة المفكرين والمتأملين نهبًا لدفعات من الرعب والخوف المفاجئة المتلاحقة.

وأنت خبير أن الخوف والرعب، ورجفان الجسم، وتغير اللون من الانفعالات القسرية التي لا سبيل إلى اصطناعها والتمثيل بها، حتى لو فرضنا إمكان صدور المخادعة والتمثيل منه ﷺ، وفرضنا المستحيل من انقلاب طباعه المعروفة قبل البعثة على عكس ذلك.

ويتجلَّى مزيد من صور المفاجأة المخيفة لديه ﷺ، في توهمه بأن هذا الذي رآه وغطَّه وكلَّمه في الغار قد يكون آتيًا من الجن؛ إذ قال لخديجة بعد أن أخبرها الخبر: "لقد خشيت على نفسي؛ أي: من الجان، ولكنها طمأنته بأنه ليس ممن يطولهم أذى الشياطين والجان؛ لما فيه من الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة.

وقد كان الله ﷻ قادرًا على أن يربط على قلب رسوله ويُطَمْئِن نفسه، بأن هذا الذي كلَّمه ليس إلا جبريل، ملك من ملائكة الله، جاء ليخبره أنه رسول الله إلى الناس، ولكن الحكمة الإلهية اقتضت إظهار الانفصال التام بين شخصية محمد ﷺ قبل البعثة وشخصيته بعدها، وبيان أن شيئًا من أركان العقيدة الإسلامية أو التشريع الإسلامي لم يطبخ في ذهن الرسول ﷺ، ولم يتصور الدعوة إليه سلفًا.

ثم إن فيما ألهم الله خديجة من الذهاب به ﷺ إلى ورقة بن نوفل، وعَرْض الأمر عليه ـ تأكيدًا من جانب آخر على أن هذا الذي فؤجئ به ﷺ إنما هو الوحي الإلهي الذي كان قد أُنزل على الأنبياء من قبله، وإزالةً لغاشية اللبس التي كانت تحوم حول نفسه بالخوف والتصورات المختلفة عن تفسير ما رآه وسمعه.

أما انقطاع الوحي بعد ذلك، وتلبُّثه ستة أشهر أو أكثر، على الخلاف المعروف في ذلك، فينطوي على مثل المعجزة الإلهية الرائعة؛ إذ إن في ذلك أبلغ الرَّد على ما يفسر به محترفو الغزو الفكري الوحي النَّبويَّ، من أنه الإشراق النفسي المنبعث لديه من طول التأمل والتكرار، وأنه أمر داخلي منبعث من ذاته نفسها.

لقد قضت الحكمة الإلهية أن يحتجب عنه الملك الذي رآه مرة في غار حراء مدة طويلة، وأن يستبدَّ به القلق من أجل ذلك، ثم يتحول القلق لديه إلى خوف في نفسه من أن يكون الله ﷻ قد قلاه بعد أن أراد أن يشرفه بالوحي والرسالة.

إلى أن رأى ذات يومٍ الملك الذي رآه في حراء، وقد ملأ شكله ما بين السماء والأرض، يقول: "يا محمد، أنت رسول الله إلى الناس"، فعاد مرة أخرى ـ وقد استبدَّ به الخوف والرعب ـ إلى البيت؛ حيث نزَّل عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنذِرْ (٢)﴾ (المدثر).

إن هذه الحالة التي مرَّ بها النبي ﷺ تجعل مجرَّد التفكير في كون الوحي إلهامًا نفسيًّا ضربًا من الجنون؛ إذ من البداهة بمكان أن صاحب الإلهامات النفسية والتأملات الفكرية لا يمر إلهامه بمثل هذه الأحوال.

إذن فإن حديث بدء الوحي على النحو الذي ورد في الحديث الثابت الصحيح، ينطوي على تهديم كل ما يحاول المشككون تخييله إلى الناس في أمر الوحي والنبوة التي أكرم الله بها محمدًا ﷺ، وإذا تبين لك ذلك أدركت مدى الحكمة الإلهية العظيمة في أن تكون بداءة الوحي على النحو الذي أراده ﷻ[1].

ومما سبق يتبين أن حديث ابتداء الوحي على رسول الله حديث صحيح متفق عليه، ولا تعارض بين ما ذكر عن حامل الوحي في حديث بلفظ "الملك"، وفي آخر بأنه "جبريل"، فالثاني مفسر للأول، والأول كان قبل التعيين، وقد ذُكر جبريل في سورتي مريم والنجم، وهما مكيتان، لكن لم يذكر تصريحًا باسمه، بل بمقتضى السياق في معجزة الإسراء والمعراج أثناء ذكر سورة لها، وكنى عنه ربنا ﷻ في سورة مريم، ورؤيا النبي ﷺ لجبريل في المنام كانت التوطئة للتلقي، والتمهيد للمعاينة، ولم يكن ما نزل على الرسول ﷺ في بداية الوحي بـ ﴿اقْرَأْ﴾ منامًا، بل كان يقظة، ولم يكن الوحي في عمومه خيالًا ذهنيًّا من رسول الله، أو اجتهادًا عقليًّا، ليصل إلى ما يرقى به ويستطيع أن يؤثر في الناس، بل كان الوحي على تلك الصورة التي ذكرها الشيخان في صحيحهما.

ثانيًا. إن ما تحتويه أحاديث بدء الوحي من أحداث ممكنة عقلا وشرعًا:

إن بعض الأحداث التي صاحبت بدء الوحي على النبي ﷺ أقلقت بعض الحاقدين الذين ما فتروا ساعة عن الكيد للإسلام والمسلمين، وذلك بالطعن في حقيقة الرسالة، فبدءوا يبحثون وراء أحاديث الوحي، وكيف مرَّت أحداثها على رسول الله ﷺ، في محاولة لاختراع نوافذ يدخلون منها لهدم تلك الأحاديث الصحيحة، وذلك بدعوى نكارتها وبطلانها.

- **إن تشديد جبريل عليه السلام على محمد في أول لقاء؛ ليُعَلِّمَه ماهية نزول الوحي.**

قالوا: كيف يأتي جبريل إلى النبي ﷺ في الغار ويهزه تلك الهزات الثلاث، التي كادت أن تختلف بهن أضلاعه، وهو يقول له: ﴿اقْرَأْ﴾؟ ولماذا هذه الشدة في أول لقاء ثنائي بينهما حتى يقول رسول الله ﷺ: "حتى بلغ مني الجهد"؟

فنقول لهؤلاء: إن شأن نزول الوحي عظيم؛ لأن الوحي ذاته عظيم؛ وطبيعة تعبد محمد ﷺ في تلك البيئة الشديدة ـ الغار ـ إنها هي من إعداد الله لرسوله ﷺ، فلم يكن محمد يتعبد في بيته على سرير من حرير، بل تحرك نحو الصحراء، وليس في خلاء، بل في الغار، وليس معه أنيس، بل هو وحيد. فاجتمعن عليه تلك الثلاث،

1. انظر: فقه السيرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سابق، ص٦٣: ٦٦.

وفوق كل ذلك جاءه جبريل في صورة مخيفة، لم ير مثلها، وهو الذي يبلغ من العمر أربعين سنة، وهو لم يعرفه من قبل، وفوق كل ذلك يطبق عليه جبريل بذاته فيضمه إليه ويَغُطُّه، ويطلب منه أن يردد خلفه بـ﴿ ٱقْرَأْ ﴾، ومعلوم أن تلك الصورة التي تمرُّ بمحمد ﷺ لم تكن لتمر عليه هكذا؛ فهو الذي يعلم حوارات الكهان مع الجن في زمنه، فأرجف لذلك فؤاده.

كل هذا اجتمع على رسول الله، ومن أكبرها غطُّ جبريل له ﷺ، وهزُّه إياه ثلاث هزات.

قال النووي: "قال العلماء رحمهم الله: والحكمة في الغَطِّ شغله من الالتفات، والمبالغة في أمره بإحضار قلبه لما يقوله له، وكرره ثلاثًا؛ مبالغة في التنبيه"[1].

وقد كان الوحي يأتيه مثل صلصلة الجرس، يعني: قوة صوت الملك بالوحي؛ ليشغله عن أمور الدنيا، ويفرغ حواسه للصوت الشديد، فكان ﷺ يعي عنه؛ لأنه لم يبق في سمعه ولا في قلبه مكان لغير صوت الملك.

وعلى هذه الصفة تتلقى الملائكة الوحي من الله ﷻ، قال أبو الزناد في قوله ﷺ: "فغطَّني ثلاث مرات": "فيه دليل على أن المستحب في مبالغة تكرير التنبيه والحض على التعليم ثلاثُ مرات"[2].

فإذا كانت تلك الحالة التي نزل بها جبريل لأول مرة على رسول الله ﷺ بالوحي، من أجل إعلامه ﷺ بشدة الوحي في ذاته وحين نزوله؛ فإن القرآن الكريم قد نبه الرسول ﷺ إلى تلك القيمة العليا لذاتية الوحي في سورة المزمل، وهي من أوائل ما نزل بعد انقطاع الوحي عن رسول الله فترة؛ حيث قال له: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥ ﴾ (المزمل)، فهو ثقيل في العمل به، وفي فرائضه وحدوده، كما أنه ثقيل على النبي ﷺ وقت نزوله.

قال الحافظ ابن كثير: "﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ قال الحسن وقتادة: أي العمل به، وقيل: ثقيل وقت نزوله من عظمته، كما قال زيد بن ثابت ﷺ: "أَنْزَلَ اللهُ على رسوله ﷺ وفخذه على فخذي، فثَقُلَت عليَّ حتى خِفتُ أن تُرَضَّ ـ أي: تُكسر ـ فخذي"[3].

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها: "أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ: كيف يأتيك الوحي؟ فقال ﷺ: أحيانًا يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليَّ، فيُفْصم عني، وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلًا فيكلمني فأعي ما يقول. قالت عائشة رضي الله عنها: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد؛ فيَفْصِم عنه وإنَّ جبينه لَيتفصَّد عرقًا"[4][5].

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩١).
٢. انظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال، مرجع سابق، (١/ ٩، ١٠).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: ما يذكر في الفخذ، (١/ ٥٧٠) معلَّقًا.
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الوحي، باب رقم (٢)، (١/ ٢٥، ٢٦)، رقم (٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي، (٨/ ٣٤٥٨)، رقم (٥٨٤٥).
٥. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٤٣٥) بتصرف.

فالوحي في نزوله كان له حالات مختلفة تعتري رسول الله ﷺ؛ فيتأثر بها جسده الشريف بالخوف وارتعاد الفؤاد، أو يشتد عرقه في الليلة الشاتية الباردة، وكانت من تلك الحالات الحالة التي جاءه فيها في غار حِراء وضمَّه ثلاث مرات، وهو يقول له: اقرأ.

لذا كانت الحكمة من تغطية الملك جبريل لسيدنا محمد ﷺ هي تنبيهه على شدة هذا الأمر، وألا يلتفت إلى سواه، ثم هو إعلام من الله ﷻ لنبيه محمد ﷺ بثقل هذا الأمر وشدته، كما جاء في قوله ﷻ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾.

وإذا قيل: كيف يقول النبي ﷺ لخديجة: "وقد خشيت على نفسي"؟ وهل هذا يتناسب مع عصمته ﷺ باعتباره نبيًّا؟ وما الشيء الذي خشي منه رسول الله ﷺ؟

ذكر النووي تعليقًا على تلك العبارة قول القاضي عياض رحمه الله: "ليس هو بمعنى الشك فيما أتاه من الله تعالى، لكنه ربما خشي أن لا يقوى على مقاومة هذا الأمر، ولا يقدر على حمل أعباء الوحي فتزهق نفسه، أو يكون هذا لأول ما رأى التباشير في النوم واليقظة، وسمع الصوت قبل لقاء الملك وتحققه من رسالة ربه، فيكون خاف أن يكون من الشيطان الرجيم، فأما منذ جاءه الملك برسالة ربه ﷻ فلا يجوز عليه الشك فيه، ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه، وعلى هذا الطريق يحمل جميع ما ورد من مثل هذا في حديث البعث"[١].

وقد بيَّن ابن حجر أن المقصود بالخشية في هذا الموقف يحمل على ثلاثة معانٍ فقط: أنها تعني الموت من شدة الرعب، أو المرض، أو دوامه، واستبعد ما قيل فيه غير ذلك[٢].

- **عدم علم محمد ﷺ بأنه نبي هذه الأمة لا يقدح فيه؛ فإن جبريل عليه السلام قد أتاه بغتة، وتبشير خديجة وورقة له إنما هو اعتماد على أخلاقه، وما جاء عنه في الإنجيل:**

لقد كان لقول خديجة رضي الله عنها: "والله لا يخزيك الله أبدًا"، وقول ورقة بن نوفل له أنه نبي هذه الأمة، وأنه سيخرجه قومه - شجى في قلوب الحاقدين، فقالوا: كيف تعلم خديجة أنه نبي، ويعلم ورقة بذلك، ورسول الله نفسه لا يعلم ذلك؟ وإن كان هذا صحيحًا فإنه بذلك لا يعلم حتى أن يفرق بين الوحي والوساوس الشيطانية، مع علم الكهان - أمثال ورقة - بذلك من قبل؟!

نقول: إن عدم علم النبي ﷺ بأنه نبي أمر واقع وملموس، تؤكده الرواية التي رواها الشيخان والتي قالت فيها عائشة: "حتى فجأه الحق وهو في غار حراء"، وهذا فيه دلالة واضحة على أن الوحي جاءه بغتة، ولم يكن النبي ﷺ متوقعًا له[٣]. فعدم علمه بذلك لا يقدح فيه ﷺ، أما بالنسبة لبشارة خديجة رضي الله عنها له بذلك فإنها قد اعتمدت على ما تراه منه ﷺ من أخلاق فاضلة لا تتناسب مع ما يحدث للكهَّان والمشعوذين، فقد ذكرت في الحديث لما رجع إليها رضي الله عنها ترجف بوادره، ودخل عليه، وقال لها: ما لي؟ وأخبرها الخبر، قالت: كلا، أَبشِر، فوالله لا يخزيك الله أبدًا، والله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩١).

٢. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٣٣).

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩٠) بتصرف.

الكلَّ، وتكسب المعدوم، وتَقْرِي الضيف، وتعين على نوائب الحق؛ ولهذه الصفات بَشَّرته بأن النتيجة خير.

"قال العلماء: معنى كلام خديجة رضي الله عنها أنك لا يصيبك مكروه لما جعل الله فيك من مكارم الأخلاق وكرم الشمائل"[1].

هذا بالنسبة لعِلم خديجة بالخبر الذي سيحصل لمحمد ﷺ، فهو اعتماد مظنون بمقدمات فاضلة قياسها يُنْبِئ به.

أما بالنسبة لأخذه العلم بنبوته ومستقبل دعوته عن الكهان، متمثلًا ذلك في ورقة بن نوفل ـ فهذا زعم باطل؛ إذ إن ورقة لم يكن كاهنًا أولًا، وقد جاء في الرواية التي معنا "وكان امرأ تنصَّر في الجاهلية"، وتنصَّر أي: صار نصرانيًّا، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كره عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين، فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر، وكان لقي من بقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل؛ ولهذا أخبر بشأن النبي ﷺ والبشارة به، إلى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل[2].

وورقة أتى بهذا الذي بشَّر به النبي محمد ﷺ من الإنجيل الصحيح الذي لم يُحَرَّف ويبدل، وإن قيل: وما دليلكم على وجود البشارة بمحمد في الإنجيل؟ قلنا: قرآننا هو الذي أخبرنا بذلك؛ حيث قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٦﴾﴾ (الصف).

وقال النبي ﷺ لما سئل: "أخبرنا عن نفسك يا رسول الله، قال: أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى أخي عيسى..." فذكره[3].

وروى الإمام البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما "أن هذه الآية التي في القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ (الأحزاب). قال في التوراة: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا وحرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي سميتك المتوكل، ليس بفَظٍّ ولا غليظ، ولا سخَّاب بالأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، فيفتح بها أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غُلفًا"[4].

وتلك شهادة التوراة أيضًا، ولا أظنها تخفي على رجل مثل ورقة بن نوفل، فهو يبشره أيضًا بما لديه من معلومات قديمة عنه، من حيث البشارة به، وماهية دعوته، وصفة أتباعه.

ثم إنه قد دعَّم حجته على ما يقول بقوله: "يا ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك"، وهو بذلك ينبِّؤه بأمرٍ سوف يحدث له في مستقبل دعوته، وهو أمر الخروج

---

١. المرجع السابق، (٢/ ٥٩٣).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٣٤).

٣. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب: ذكر نبي الله وروحه عيسى، (٢/ ٦٥٦)، رقم (٤١٧٤). وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾، (٨/ ٤٤٩)، رقم (٤٨٣٨).

من بلدته لمعاندة قومه له، ورفضهم لدعوته، ومضاعفة العذاب والإيذاء عليه وعلى صحابته الكرام، وليس ذلك استنباءً يغيب علمه عن ورقة، كلا، لكنه استنتاج حصيف، حيث قال ردًّا على قوله: "أَوَمخرجيَّ هم"؟ قال: "نعم، لم يأت رجل بما جئت به إلا عُودِي".

وبهذا يتبين لنا أن إنباء خديجة بالنبوة لم يكن إلا لما تراه من أخلاق النبي محمد ﷺ الفاضلة، ولا يناسب هذا أخلاق الكهان، ولم يكن ورقة كاهنًا، بل كان راهبًا من رهبان النصارى عنده علم بالإنجيل من وصف لمحمد وبشارة برسالته، فأخبر النبي ﷺ بناءً على ما علم.

إذن ما ورد من أحداث قد واكبت بداية الوحي سواء ما يتعلق بنزول جبريل وشدته على رسول الله، أو ما جاء بشأن الإخبار بنبوته من ناحية ورقة بن نوفل، لا يتعارض مع العقل أو الشرع.

فقد ورد التنبيه على ثقل نزول الوحي على النبي في القرآن، وكذلك جاءت آيات تبين البشارة الموجودة في التوراة والإنجيل بشأن محمد ﷺ، ولا شك في هذا، ولم يتعلم محمد من كاهن قط قبل الرسالة، وإنما الذي وقع هو مجرد بشارة بأمر مَقضِيٍّ ومنصوص عليه في الإنجيل وفي التوراة.

الخلاصة:

- إن الأحاديث الواردة بشأن بدء الوحي على رسول ﷺ أحاديث صحيحة سندًا ومتنًا، ولا يوجد بينها أي تناقض؛ إذ الملك المذكور في رواية: "أنه الجائي" هو عينه جبريل عليه السلام المذكور في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها.

- لقد ورد ذكر جبريل - حامل الوحي - في السور المكية ومنها سورتي مريم والنجم؛ حيث أشار القرآن إلى رؤية النبي ﷺ له في السموات مرتين على الأصح، أما أنه رآه مرة في الأرض وأخرى في السماء فقول ضعيف، وأحاديثه مردودة لا ترقى للاحتجاج، وبذلك يكون رآه في الأرض على غير صورته الحقيقية، وفي السماء مرتين على صورته التي خُلق عليها، كما في حديث عائشة.

- إن الرؤى إحدى كيفيات الوحي - ولا يعتبر كله رؤى، وإنما هي توطئة وتمهيد للوحي بالمشاهدة، وهذا تحقيق لقول عائشة رضي الله عنها: "أول ما بدئ رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة".

- إن حالات مجيء الوحي على رسول الله ﷺ، وما كان يعتريه من تغيرات وانفعالات - تثبت حقيقة الوحي وماهيته، وأنه ليس اجتهادًا ذهنيًّا يحاول به الرُّقيَّ لوسيلة يسيطر بها على الناس؛ ليقضي على الوثنية في بلاد العرب.

- لو أن الوحي مجرد تعمق فكري، وسبوح في داخل الذات، لكانت النبوة مكتسبة، وهذا مردود عقلًا وواقعًا.

- إن الوحي شديد، يلزم له التفرغ وعدم الانشغال؛ ولذلك غطَّ جبريل عليه السلام محمدًا ﷺ بشدة زيادةً في تنبيهه على ثقل ما سيحمله، قال ﷻ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾.

- إن عدم علم النبي ﷺ بأنه مرسل من قِبَل الله لا يقدح في نبوته، فقد جاءه الوحي بغتةً، وذلك ليقطع الله الطريق أمام أصحاب النفوس المريضة للقول بأن محمدًا

كان متشوقًا للرسالة ويعمل جاهدًا لنيلها.

- إن علم خديجة رضي الله عنها بنبوته ﷺ كان لِما علمته من أخلاق فاضلة تنأى به عن الكهانة أو الشعوذة، أما علم ورقة بن نوفل بذلك فكان لما عرفه من تبشير الإنجيل به ﷺ، وقد نبه على هذا القرآن فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

الشبهة الثالثة عشرة

الطعن في أحاديث انشقاق القمر(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المتوهمين في الأحاديث الدالة على معجزة انشقاق القمر، مستدلين على ذلك بأن هذه الأحاديث متضاربة، وهي روايات آحاد ليست متواترة؛ لأنها لو تواترت لأفادت علمًا قطعيًّا، ولو حدث لأعقبه عقاب للمكذبين كدأب الذين من قبلهم، فقد أهلكهم الله بعد أن أراهم الآيات، ثم إن أحاديث انشقاق القمر تتناقض مع قول الله ﷻ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ (الإسراء: ٥٩)، فإذا كان إرسال الآية ممتنعًا لتكذيب الأولين بالآيات ـ وانشقاق القمر آية ـ فكيف تصح أحاديث تخالف القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية، وأنها تخالف مُسَلَّمات القرآن.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن الأحاديث التي تناولت معجزة انشقاق القمر أحاديث صحيحة في أعلى درجات الصحة؛ لتواترها عن جمع كثير من الصحابة، وخرَّجها أئمة الحديث في كتبهم كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن، ولا تعارض بينها، وليس في ذلك مخالفة للسنة الكونية في إهلاك المكذبين عقب رؤيتهم للآية؛ لأنه لو كان هذا صحيحًا، لما تركهم الله بعد نزول القرآن على نبيه ساعة من نهار.

٢) ليس هناك تعارض بين ثبوت معجزة الانشقاق، وبين قول الله ﷻ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾﴾ (الإسراء)؛ لأن هذه الآية خاصة بما اقترحه المشركون على النبي ﷺ من آيات ذُكرت قبل هذه الآية، مثل تفجير الأرض والرُّقي في السماء، أما معجزة الانشقاق فلا تدخل تحت هذه الآية؛ لأنها غير مُقترَحة، بل هي طلب دليل تصديق.

التفصيل:

أولا. أحاديث انشقاق القمر صحيحة ومتواترة:

إن أحاديث انشقاق القمر قد أجمع جم غفير من أهل العلم على صحتها، وهذه الأحاديث على اختلاف ألفاظها وتعدد طرقها في أعلى درجات الصحة، ومعظمها وارد في الصحيحين البخاري ومسلم، وهما

(*) مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق.

أصح كتب الحديث، وإليك سياق الأحاديث وطرقها؛ لتعلم أنها من الصحيح المتواتر، لا من الآحاد الذي هو ظني الثبوت.

- **رواية عبد الله بن مسعود**: قال: "انشق القمر في عهد رسول الله ﷺ فِرْقتين: فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه. فقال رسول الله ﷺ: اشهدوا". وبلفظ آخر: "انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ فصار فرقتين، فقال لنا: اشهدوا، اشهدوا"(١).

- **رواية عبد الله بن عباس**: قال: "انشق القمر في زمان النبي ﷺ"(٢).

- **رواية أنس بن مالك**: قال: "سأل أهل مكة أن يريهم آية، فأراهم انشقاق القمر"(٣). وفي رواية أخرى له: "انشق القمر فرقتين"(٤).

- **رواية جُبير بن مطعم**: قال: "انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ، فصار فرقتين: فرقة على هذا الجبل، وفرقة على هذا الجبل، فقالوا: سحرنا محمد، فقالوا: إن كان سحرنا؛ فإنه لا يستطيع أن يسحر الناس كلهم"(٥).

- **رواية عبد الله بن عمر**: قال: "في قوله ﷻ: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ ﴾ (القمر) قد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ، انشق فلقتين: فلقة من دون الجبل، وفلقة خلف الجبل، فقال النبي ﷺ: اللهم اشهد"(٦).

وهذه الروايات كلها صحيحة متواترة في كتب السنة، قوية لا تقبل الطعن فيها.

كما أجمع جمهور العلماء سلفًا وخلفًا على تواتر هذه الأحاديث، ونقل هذا الإجماع الإمام الكتاني في كتابه "نظم المتناثر"، فقال: قال التاج ابن السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب: الصحيح عندي أن انشقاق القمر متواتر منصوص عليه في القرآن، مرويٌّ في الصحيحين وغيرهما، من طرق من حديث شعبة عن سليمان بن مهران عن إبراهيم عن أبي معمر عن ابن مسعود، ثم قال: وله طرق أخرى شتى، بحيث لا يُمترى في تواتره.

وقال القاضي عياض في "الشفا" بعد ما ذكر أن كثيرًا من الآيات المأثورة عنه ﷺ معلومة بالقطع ما نصه: أما انشقاق القمر فالقرآن نص بوقوعه، وأخبر بوجوده، ولا يُعْدل عن ظاهره إلا بدليل، وجاء برفع احتماله صحيح الأخبار من طرق كثيرة، فلا يوهن عزمنا خلافُ أخرْقٍ مُنحَلٍّ عَرِيِّ الدِّين، ولا يلتفت إلى سخافة مبتدع يلقي الشك في قلوب الضعفاء المؤمنين، بل نُرْغم بهذا أنفه، ونَنبذ بالعراء سخفه.

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة القمر، (٨/ ٤٨٣)، رقم (٤٨٦٤)، (٤٨٦٥).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة القمر، (٨/ ٤٨٤)، رقم (٤٨٦٨).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة القمر، (٨/ ٤٨٤)، رقم (٤٨٦٦).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة القمر، (٨/ ٤٨٤)، رقم (٤٨٦٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: انشقاق القمر، (٩/ ٣٩٢١)، رقم (٦٩٤٥).

٥. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: تفسير القرآن، باب: سورة القمر، (٩/ ١٢٥)، رقم (٣٥٠٧). وصحح إسناده الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٢٨٩).

٦. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، باب: سورة القمر، (٢/ ٥١٢)، رقم (٣٧٥٩). وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

وفي أمالي الحافظ ابن حجر: أجمع المفسرون وأهل السير على وقوعه. قال: ورواه من الصحابة علي وابن مسعود وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وابن عباس وأنس، وقال القرطبي في "المُفْهم": رواه العدد الكثير من الصحابة، ونقله عنهم الجم الغفير من التابعين فمَنْ بعدهم.

وفي "المواهب اللَّدنية": جاءت أحاديث الانشقاق في روايات صحيحة عن جماعة من الصحابة، منهم أنس وابن مسعود وابن عباس وعلي وحذيفة وجبير بن مطعم وغيرهم.

وجاء في نظم السيرة لأبي الفضل العراقي:

فصار فرقتين فرقة عَلَتْ
وفرقة للطود منه نزلت
وذاك مرتين بالإجماع
والنص والتواتر السماعي

وقال تلميذه ابن حجر في "فتح الباري" ما ملخصه: وأظن قوله: "بالإجماع" يتعلق بـ (انشق) لا بـ "مرتين"، فإني لا أعلم من جزم من علماء الحديث بتعدد الانشقاق في زمنه ﷺ.

وفي المواهب: لعل القائل: "مرتين" أراد به: فرقتين، وهذا الذي لا يتجه إلى غيره؛ جمعًا بين الروايات[1].

وبهذا يتبين أن أحاديث انشقاق القمر لا خلاف في أنها صحيحة متواترة معضدة بعضها بعضًا، ناقلة لمعجزة قرآنية صريحة البيان فيه.

وأما قولهم: إنها روايات مختلفة متضاربة فيجب تساقطها؛ لأن بعضها يقول: انشق القمر ونحن في مكة، وبعضها يقول: ونحن في مِنًى. وبعضها يطلق الانشقاق ولا يقيد مكانه. وبعضها يقول: فرأيناه منشقًّا فوق جبل كذا. وبعضها يقول: فصار ذلك الجبل بين شقتي القمر.

فالجواب: ليس هنالك تخالف أو شبه تخالف بين أن يقولوا: انشق ونحن في مكة، أو أن يقولوا: انشق ونحن في منى!

فإن قولهم "ونحن في مكة" يريدون أن ذلك وقع قبل الهجرة إلى المدينة، وقد جاء مصرحًا به في بعض الروايات، ولفظه "قبل أن نصير إلى المدينة"، ولا شك أن من كان في مِنًى يقول له من هو في الخارج: إنه في مكة.

وفي القاموس: "ومِنًى ـ كإلى ـ: قرية في مكة".

وأما الرواية التي ذكرت الانشقاق مهملة، ولم تذكر مكانًا فليس فيها ما يُسمى مخالفة للروايات التي ذكرت أنهم كانوا في مِنًى أو في مكة ألبتة.

وهل إذا قال قائل: رأيت رسول الله ﷺ يعمل كذا، وقال آخر: رأيته يعمل ذلك العمل في مكان كذا، يُعدُّ هذا تخالفًا موجبًا تساقط الروايتين؟! اللهم لا.

فكذا قولهم في بعض الروايات: إنه "انشق فوق الجبل" والقول الآخر: إنه "رُئي بين شقتي القمر" ليس فيه تخالف مطلقًا.

ثم إن الاختلاف في صفة الأمر ليس من الاختلاف الذي يوجب أن يقال: تخالفتا فتساقطتا؛ فإن الاختلاف في صفات الشيء ليس اختلافًا في الشيء ضرورة. ولا يوجد أمر نقلي عظيم إلا ويوجد اختلاف في كثير من أوصافه.

---

١. انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية، مصر، ط٢، د. ت، (١/ ٢١١، ٢١٢).

وقد نجد اختلافًا في صلاته ﷺ، وحجه، وصيامه، وجهاده، وولادته، وصورته، وحياته. فهل نقول في ذلك: تخالفتا فتساقطتا، فنقول: إنه لم تكن له صلاة ولا صيام إلى آخره؟!

وكذلك نجد اختلافًا في أحوال الجنة والنار، والسماء والأرض، وفي الحساب والعقاب، وفي الأنبياء، والملائكة، والجن. فهل يقال في هذه الأخبار: إنها متساقطة كلها، فيبني عليه أن تكون هذه الأشياء غير موجودة؟!

فمن الثابت لدى العلماء أن الروايات التي يقال فيها: "تخالفتا فتساقطتا" هي الروايات المختلفة في أصل المعنى. فلو جاء خبر عن رسول الله ﷺ يقول: لم ينشق القمر، ولن ينشق، وجاءت رواية أخرى عنه ﷺ يقول فيها: أنه انشق، أو سوف ينشق، لأمكن أن يعد بعض الناس هذا النوع من المتخالف المتساقط[1].

لقد طلب مشركو مكة من رسول الله ﷺ أن يريهم آية على أنه رسول رب العالمين، فسأل الله تبارك وتعالى، فانشق القمر شقتين، شقة أمام الجبل، وشقة خلفه، وأيّد الله رسوله، وأجرى على يديه المعجزة القائلة: "صدق عبدي فيما يبلّغ عني"، قال ﷻ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢﴾ (القمر).

وعن أنس بن مالك ﷺ: "أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آية، فأراهم انشقاق القمر".

وعن ابن مسعود ﷺ قال: "انشق القمر على عهد النبي ﷺ شقتين، فقال النبي ﷺ: اشهدوا".

إن التواتر يُراد به شهرة المتواتر وذيوعه، وكثرة من رووه وعرفوه، وهذا ما ينطبق على حديث انشقاق القمر. فقد اشتهر أيّما اشتهار، ورُوي فيما لا يُعد من الكتب القديمة والحديثة، وعرفه الخاصة والعامة، وما برح المسلمون يستدلون به على المخالفين، ويضعونه في حساب المعجزات الإسلامية، وكم من الأمور التي يؤمن بها هؤلاء المتوهمون لم تشتهر اشتهار انشقاق القمر.

إن الانشقاق جاء في القرآن، والقرآن متواتر، وليس بلازم أن يكون التواتر روايات الحديث، وإنما المراد التواتر فقط، سواء أكان بالحديث أم بما هو أثبت منه وهو القرآن.

فإن قيل: إن سنة الله التي لا تبديل لها أن يهلك المكذبين بلا إمهال بعد أن يرسل الآيات المادية، فإذا ما أُنزل على أمة من الأمم آية مادية من الآيات معجزةً لرسول من الرسل، فلم يؤمنوا وأصرُّوا على كفرانهم وضلالهم، أهلكهم بلا إمهال، كما أهلك قوم نوح وصالح وموسى وشعيب ولوط وغيرهم.

فلو كان القمر انشق حقيقة معجزةً له ﷺ لوجب أن يهلك قريشًا؛ لأنهم لم يؤمنوا بعد ذلك، بل كذّبوا وأعرضوا، كما قال ﷻ: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ۝٣﴾ (القمر)، وهم لم يهلكوا، فلا جرم أن تكون مسألة الانشقاق أسطورة من الأساطير.

وبيان ذلك أن الله لم يهلك المكذّبين الكافرين بمجرد أن كذبوا بعدما رأوا الآيات، سواء أكانت باقتراح أم

١. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق، ص٣٠، ٣١.

بغير اقتراح، وإنما أهلك تلك الأمم بعد أن أسرفوا في الفساد، وتمادوا في الكفر، حتى قنط أنبياؤهم من إيمانهم، فنوح عليه السلام لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا، وهم له مكذبون كافرون، بعد أن أرسل الله لهم الآيات بأعوام، ولم يهلكهم إلا بعد أن أيس نوح من إيمانهم وإيمان ذرياتهم، فدعا الله عليهم فأهلكهم في هذه المدة المديدة، وكذلك فرعون وقومه لم يغرقوا بمجرد أن كذبوا موسى عليه السلام بعد أن جاءهم بالآيات التي اقترحوها، وإنما أُغرقوا بعد أن هرب موسى بقومه، فاتبعوهم؛ لأخذهم وإبادتهم، فأخذهم الله ذلك الأخذ الشديد، ونجَّى رسوله وقومه، وما كان إغراقهم بمجرد التكذيب، وإلا لما تركوا إلى ذلك اليوم.

ومثل ذلك قوم صالح عليه السلام، لم يُهلَكوا بعد أن جاءهم صالح بالآية الكبرى - وهي ناقة الله - وكذبوا، بل أُهلِكوا بعد أن عقروها، وما كان مطلق التكذيب موجبًا ذلك.

ومثل هؤلاء قوم لوط، لم يأخذهم الله ذلك الأخذ بالتكذيب فقط، بل بأن أرادوا أن يعملوا تلك الفاحشة الشنعاء بأضياف لوط، وهم ملائكة الله.

وهكذا شأن من أخذه الله، فليس من سنة الله أن يُهلك الأقوام لمجرد تكذيب الآيات مقترحة وغير مقترحة.

فإذا انشق القمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يؤمن قومه لم يوجب ذلك أن يهلكوا على الفور؛ فليس ذلك من سنة الله عز وجل.

وهل يمكن أن يقال: إن من حكمة الله وسنته أن يهلك قريشًا لَّما كفروا بعد أن انشق القمر، والله يعلم أنهم سوف يؤمنون قبل موت رسوله، وسوف يفتح بهم البلاد والقلوب، وسوف يكونون من حزبه وحزب رسوله المفلحين، وسوف يخلق الله من ذريتهم أولئك العلماء والأبطال والعُبَّاد الذين سطَّر الدهر تاريخهم من نور وفضائل؟!

كلا، فليس إهلاك هؤلاء من سنة الله ولا حكمته، وإنما سنته أن يهلك أمثال قوم نوح عليه السلام الذين لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا، وهم لا يزدادون إلا عنادًا وكفرًا، ولا يلدون إلا فاجرًا كفارًا. هذه سنة الله وحكمته...

ولو فرضنا أن الله أهلك الأمم الخالية بمجرد التكذيب بعد أن أتت الآيات، لم نعلم من ذلك أن الله لا بد أن يهلك كل من كذب.

أوليس يزعم هؤلاء أن آيات جميع الأنبياء الأولين مادية، فهل يقال: إن سنة الله التي لا تبديل لها أن تكون كل آيات الأنبياء كذلك؟!

إن ذلك يكذبه أن معجزة محمد صلى الله عليه وسلم علمية وهي القرآن، وإذا كانت سنة الله إبادة المكذبين بعد إرسال الآيات، فلِمَ لم يُهلك قريشًا وقد كذبوا رسولهم بعد أن جاءهم بآية الآيات وهي القرآن[1]؟!

ومعجزة انشقاق القمر أيضًا قال عنها المناوي: "وهذا أمر بالإجماع لا نزاع فيه؛ لثبوته بنص القرآن والسنة، ويبلغ حد التواتر، وحصل به العلم اليقيني السماعي من الجمِّ الغفير"[2].

١. المرجع السابق، ص٣٧: ٣٩ بتصرف.

٢. العجالة السنية على ألفية السيرة النبوية، المناوي، نقلًا عن: جناية الشيخ الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص٤٧١.

وبهذا يتضح أن معجزة انشقاق القمر قد ثبتت بأحاديث متواترة صحيحة، كما أن الطعن فيها يؤدي إلى الطعن في الآيات القرآنية الواردة في هذه المعجزة؛ فالآيات والأحاديث يثبتان هذه المعجزة للنبي ﷺ وأن ذلك كان في مكة قبل الهجرة، وبهذا قال السلف، وهو لا يخالف سنة الله الكونية®.

ثانيًا. القرآن يصدق معجزة انشقاق القمر ويؤيدها ولا يخالفها:

لقد صرح القرآن تصريحًا بينًا في الحديث عن معجزة انشقاق القمر، وذلك في سورة القمر في قوله ﷻ: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾، وهذا قول القرآن، وما أصح من كتاب الله كتاب، والطعن في حرف واحدٍ منه طعن فيه بأكمله.

حكى الإمام الشوكاني أقوال المفسرين في هذه الآية قائلًا: "قوله: ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ أي: وقد انشق القمر، وكذا قرأ حذيفة بزيادة قد، والمراد: الانشقاق الواقع في أيام النبوة، معجزة لرسول الله ﷺ، وإلى هذا ذهب الجمهور من السلف والخلف، قال الواحدي: وجماعة المفسرين على هذا إلا ما روى عثمان بن عطاء عن أبيه أنه قال: المعنى: سينشق القمر، والعلماء كلهم على خلافه، قال: وإنما ذكر اقتراب الساعة مع انشقاق القمر؛ لأن انشقاقه من علامات نبوة محمد ﷺ، ونبوته وزمانه من أشراط اقتراب الساعة.

قال ابن كيسان: في الكلام تقديم وتأخير؛ أي: انشق القمر واقتربت الساعة.

قال ابن كثير: قد كان الانشقاق في زمان رسول الله ﷺ كما ثبت ذلك في الأحاديث المتواترة بالأسانيد الصحيحة، قال: وهذا أمر متفق عليه بين العلماء، أن انشقاق القمر قد وقع في زمان النبي ﷺ، وأنه كان إحدى المعجزات الباهرات.

قال الزجاج: زعم قوم عَنِدوا عن القصد وما عليه أهل العلم أن تأويله القمر ينشق يوم القيامة، والأمر بيِّن في اللفظ وإجماع أهل العلم؛ لأن قوله: ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ يدل على أن هذا كان في الدنيا لا في القيامة انتهى. ولم يأت من خالف الجمهور وقال: إن الانشقاق سيكون يوم القيامة إلا بمجرد استبعاد، فقال: لأنه لو انشق في زمن النبوة لم يبق أحد إلا رآه؛ لأنه آية والناس في الآيات سواء، ويجاب عنه بأنه لا يلزم أن يراه كل أحد لا عقلًا ولا شرعًا ولا عادة، ومع هذا فقد نقل إلينا بطريق التواتر، وهذا بمجرده يدفع الاستبعاد، ويضرب به في وجه قائله.

والحاصل: أنا إذا نظرنا إلى كتاب الله فقد أخبرنا بأنه انشق، ولم يخبرنا بأنه سينشق، وإن نظرنا إلى سنة رسول الله ﷺ فقد ثبت في الصحيح وغيره من طرق متواترة أنه قد كان ذلك في أيام النبوة، وإن نظرنا إلى أقوال أهل العلم فقد اتفقوا على هذا، ولا يلتفت إلى شذوذ من شذ، واستبعاد من استبعد"[1].

وقال الطاهر ابن عاشور: وجمهور المفسرين على أن

® في **"صحة حديث: انشقاق القمر، وذكر القرآن للواقعة"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة التاسعة والعشرين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

١. فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، (٥/ ١٦٩) بتصرف.

الآية نزلت شاهدة على المشركين بظهور آية كبرى ومعجزة من معجزات النبي ﷺ، وهي معجزة انشقاق القمر.

وقال بعد أن ذكر روايات الحديث: وعلى جميع تلك الروايات، فانشقاق القمر الذي هو معجزة، حصل في الدنيا[1].

بهذا تثبت معجزة الانشقاق بالقرآن الكريم، وذلك أيام بداية الإسلام، وليس المقصود انشقاقه في يوم القيامة.

وتدل الآية على وقوع هذه المعجزة في الماضي من وجوه كثيرة؛ منها:

- أن الفعل "انشقَّ" ماضٍ، وقد وضعت العرب الفعل الماضي لما وقع، بحيث لا يُفهم عند الإطلاق، وانقطاع القرائن غير حصوله في الزمان الغابر، ولا يريد القائل غير الماضي إلا أن يكون مدلسًا ملبسًا، أو يدع قرينة في كلامه تبيِّن ما أراد، أو يكون هنالك قرينة، فإذا ما قال قائل: "سافر، وهلك فلان" لم يُفْهم منه غير أن ذلك وقع فعلًا.

وإذا قال القرآن: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾(هود: ٢٥) وإبراهيم وموسى وعيسى وفلانًا وفلانًا من الأنبياء إلى أقوامهم فقالوا لهم: كذا وكذا، لم يفهم السامعون غير أن ذلك قد وقع في الأزمان الذاهبة، وهذا حاصل في قوله ﷻ: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ فيجب أن نفهم أن ذلك قد حصل فعلًا.

فإذا أريد بالفعل الماضي الاستقبال جيء بقرينة في الكلام خارجية صريحة. فمثلًا لما قال ﷻ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١﴾﴾ (النحل) وكان المراد الأمر الذي لم يأت. قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، فقوله: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ دليل على أنه أمر لم يحصل بعد. ونظائر ذلك في القرآن والكلام كثير.

- لئن جاز أن تُؤوَّل هذه المعجزة - وهي انشقاق القمر - لجاز أن نُؤوِّل معجزات الأنبياء الواردة في القرآن. وجاز أن يصل التأويل إلى ما ذكره القرآن من أن عيسى عليه السلام كان يُحيي الموتى، ويبرئ الأكمه والأبرص، ويكلِّم الناس في المهد، وأن يصل التأويل إلى عصا موسى عليه السلام ويده، وإلى ناقة صالح عليه السلام، وإلى إلقاء إبراهيم عليه السلام في النار ونجاته منها، وإلى إلقاء يونس عليه السلام في بطن الحوت، وإلى معجزات داود عليه السلام وسليمان الكونية العجيبة، فإذا لم يكن من الصعب تأويل انشقاق القمر لم يكن أصعب منه تأويل معجزات هؤلاء الأنبياء، فما أسهل أن يقال: عن إحياء عيسى للموتى عبارة عن هدايته الضالين الكافرين، وإنه كان يبرئ الأبرص والأكمه بمهارته في الطب، أو يكون المراد بالأبرص والأكمه فاسدي الأخلاق، وإبراؤهم عبارة عن تقويمهم. وهكذا إلى أن تأتي على بقية المعجزات.

إن من جوَّز تأويل انشقاق القمر أو أوله فعلًا لزمه ذلك لا محالة، ونحن نعلم - مع مُؤوِّل انشقاق القمر - أن هذا فاسد بالإجماع والضرورة.

ولا نظن أن ذلك المخالف يخالف أن قوله: ﴿وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ مع الأحاديث المروية فيه أدل على ما نقول من قوله في عيسى: إنه كان يحي الموتى، ويكلم الناس في

---

١. انظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (٢٧/ ١٦٧، ١٦٨).

المهد على ظاهرها.

- كل الآيات التي بعد الآية المذكورة تدل دلالة صريحة على أن القمر قد انشق حقيقة؛ معجزة له ﷺ، وأن المشركين كلما رأوْا آية أعرضوا وكذَّبوا، فالتكذيب والإعراض دأبهم، فالآية التي بعد ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾ صريحة فيما تقول، وليس بجائز أن نذهب بالكلام عن سبيله المألوف المعروف، وفهم الكلام يلزم أن يُراعى فيه أول السياق وآخره، ولا يجوز بحال أن يُعرض عما قبله وما بعده، ولا يفهم غرض القائل من قوله إلا بما بعده وما قبله غالبًا، فيجب الاعتماد على ذلك.

- إن قوله ﷻ: ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾ معطوف على ﴿ ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ والأول في لفظه ماضٍ، ومعناه كذلك يقينًا، كما قال في سورة الأنبياء: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١﴾ (الأنبياء). وقال النبي ﷺ: "بعثت أنا والساعة كهاتين"[١]، إذًا يجب أن يكون المعطوف عليه مثله ماضيًا لفظًا ومعنى، ولا نحسب أنه يجوز في كلام العرب أبدًا أن يقال: قام فلان، وقعد فلان، ويكون الأول ماضيًا لفظًا ومعنى، والآخر ماضيًا لفظًا مضارعًا معنى، فما أعسر أن يوجد ذلك في الكلام، وكذا لو قيل ذهب فلان إلى الحجاز، وذهب فلان إلى اليمن، لما جاز أن يكون الأول ماضيًا دون الثاني، وهذا أمر بيِّن مشهور، فكذلك فعْلا الآية: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾ يجب أن يكونا ماضيين معناهما ولفظهما[٢].

ثم جاء أن حذيفة بن اليمان الصحابي المشهور كان يقرأ: (قد اقتربت الساعة وانشق القمر) وهكذا لا يمكن أن يحمل على الاستقبال؛ لأن (قد) تحقق وقوعه، وتبعده عن الاستقبال.

هذه الأمور تدل دلالة يقينية على أن القمر قد انشق معجزةً له ﷺ من جملة معجزاته المادية الكونية الكثيرة.

وأما قولهم: إن معجزة انشقاق القمر تتناقض مع قول الله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ ﴾ (الإسراء: ٥٩)، فإن ثبوت الانشقاق يفيد عدم صدق القرآن فيما يخبر به، وهذا خطأ منفي عن القرآن.

نقول لهم: أو ليس آية الانشقاق مذكورة صراحة في سورة القمر؟! ألم يأت حديث انشقاق القمر عن النبي ﷺ بطرق صحيحة عن جَمٍّ غفير من الصحابة؟!

على أن الآية التي يعترضون بها ليس معناها كما يتوهمون، قال ابن عاشور عند تفسيره لهذه الآية: "والمعنى: أننا نعلم أنهم لا يؤمنون كما لم يؤمن من قبلهم من الكفرة، لما جاءتهم أمثال تلك الآيات، فعلم الناس أن الإصرار على الكفر سجية للمشرك لا يقلعها إظهار الآيات، فلو آمن الأولون عندما ظهرت لهم الآيات لكان لهؤلاء أن يجعلوا إيمانهم موقوفًا على إيجاد الآيات التي سألوها، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ۝٩٧﴾ (يونس).

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: بعثت أنا والساعة كهاتين، (١١/ ٣٥٥)، رقم (٦٥٠٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتح، باب: قرب الساعة، (٩/ ٤٠٥٤)، رقم (٧٢٧٠).

٢. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق، ص٢٥: ٢٩ بتصرف.

والأظهر: أن هذا تثبيت لأفئدة المؤمنين؛ لئلا يفتنهم الشيطان، وتسلية للنبي ﷺ؛ لحرصه على إيمان قومه، فلعله يتمنى أن يجيبهم الله لما سألوا من الآيات، ولحزنه من أن يظنوه كاذبًا"[1].

وقال الشيخ الشعراوي: قوله ﷻ: ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ ﴾، والآيات: جمع آية، وهي الأمر العجيب الذي يلفت النظر ويسترعي الانتباه، وهذه الآيات إما أن تكون آيات كونية نستدل بها على قدرة المدبر الأعلى سبحانه، مثل المذكورة في قوله ﷻ: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيۡلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُۚ لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ (فصلت).

وقد تكون الآية بمعنى المعجزة التي تثبت صدق الرسول ﷺ في البلاغ عن ربه تعالى، وقد تكون الآيات بمعنى آيات القرآن الكريم، والتي يسمونها حاملة الأحكام.

فالآيات إذن ثلاثة: كونية، ومعجزات، وآيات القرآن. فأيها المقصود في الآية: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ ﴾؟

الآيات الكونية ـ وهي موجودة ـ لا تحتاج إلى إرسال. الآيات القرآنية وهي موجودة أيضًا. بقي المعجزات وهي موجودة، وقد جاءت معجزة كل نبيٍّ على حَسْب نبوغ قومه، فجاءت معجزة موسى عليه السلام من نوع السحر الذي نبغ فيه بنو إسرائيل، وكذلك جاءت معجزة عيسى مما نبغ فيه قومه من الطب.

وجاءت معجزة محمد ﷺ في الفصاحة والبلاغة والبيان؛ لأن العرب لم يظهروا نبوغًا في غير هذا المجال، فتحداهم بما يَعْرفونه ويُجيدونه؛ ليكون ذلك أبلغ في الحجة عليهم.

إذن: فما المقصود بالآيات التي منعها الله عنهم؟

المقصود بها: ما طلبوه من معجزات أخرى، جاءت في قوله ﷻ: ﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوۡ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَعِنَبٖ فَتُفَجِّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ﴿٩٣﴾ ﴾ (الإسراء).

والمتأمل في كل هذه الاقتراحات من كفار مكة يجدها بعيدة كل البعد عن مجال المعجزة التي يراد بها في المقام الأول تثبيت الرسول، وبيان صدق رسالته وتبليغه عن الله، وهذه لا تكون إلا في أمر نبغ فيه قومه ولهم به إلمام، وهم أمة كلام وفصاحة وبلاغة، وهل لهم إلمام بتفجير الينابيع من الأرض؟ وهل إسقاط السماء عليهم كِسَفًا يقوم دليلًا على صدق الرسول؟ أم أنه الجدل العقيم والاستكبار عن قبول الحق؟

إذن: جلس كفار مكة يقترحون الآيات، ويطلبون المعجزات، والحق ﷻ يُنزل من المعجزات ما يشاء، وليس لأحد أن يقترح على الله، قال تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ فَقَدۡ لَبِثۡتُ

1. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (7/ 143).

﴿فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ (يونس).

فالحق ﷻ قادر أن ينزل عليهم ما اقترحوه من الآيات، فهو سبحانه لا يعجزه شيء، ولا يتعاظمه شيء، ولكن للبشر قبل ذلك سابقة مع المعجزات.

يقول ﷻ: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾﴾ (الإسراء)، و﴿مُبْصِرَةً﴾؛ أي: آية بينة واضحة.

لقد طلب قوم ثمود معجزة بعينها فأجابهم الله وأنزلها لهم، فما كان منهم إلا أن استكبروا عن الإيمان، وكفروا بالآية التي طلبوها، بل ظلموا بها؛ أي: جاروا على الناقة نفسها، وتجرَّءوا عليها فعقروها.

وهذه السابقة مع ثمود هي التي منعتنا من إجابة أهل مكة فيما اقترحوه من الآيات، وليس عجزًا منا عن الإتيان بها.

وقوله تعالى عن الناقة أنها آية ﴿مُبْصِرَةً﴾؛ لبيان وضوحها، كما في قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَـٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾﴾ (الإسراء)، فآية النهار هي المبصرة؛ لأن أشعتها هي التي تُسبِّب الإبصار.

ثم يقول ﷻ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾؛ أي: نبعث بآيات غير المعجزات؛ لتكون تخويفًا للكفار والمعاندين، فمثلًا الرسول ﷺ اضطهده أهل مكة، ودبَّروا لقتله جهارًا وعلانية، فخيَّب الله سَعْيهم، ورأوا أنهم لو قتلوه لطالب أهله بدمه، فحاكوا مؤامرة أخرى للفتك به بليل، واقترحوا أن يُؤتى من كل قبيلة بفتى جَلْدٍ، ويضربوه ضربة رجل واحد.

ولكن الحق ﷻ أطلع رسوله ﷺ على مكيدتهم، ونجَّاه من غدرهم، فإذا بهم يعملون له السحر؛ لِيُوقعوا به، وكان الله لهم بالمرصاد، فأخبر رسول الله ﷺ بما يُدبَّر له، وهكذا لم يفلح الجهر، ولم يفلح التبييت، ولم يُفلح السحر، وباءت محاولاتهم كلها بالفشل، وعلموا أنه لا سبيل إلى الوقوف في وجه الدعوة بحال من الأحوال، وأن السلامة في الإيمان والسير في ركابه من أقصر الطرق.

إذن، للحق ﷻ آيات أخرى تأتي لردع المكذبين عن كذبهم، وتُخوِّفهم بما حدث لسابقيهم من المكذبين بالرسل، حيث أخذهم الله أخذ عزيز مقتدر، ومن آيات التخويف هذه ما جاء في قوله ﷻ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ (العنكبوت).

فكل هذه آيات بعثها الله على أمم من المكذبين، كُلٌّ بما يناسبه[1].

وبما ذكرناه يتضح أن معجزة انشقاق القمر لم تخالف القرآن الكريم في قوله ﷻ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ وذلك بما أوضحناه من خصوصية هذه الآية بما اقترحه المشركون من آيات بعدها.

وإن قيل: إن هذه الآية ـ أي معجزة انشقاق القمر ـ

١. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (١٤/ ٨٦٣٥: ٨٦٣٩).

مما طلبه المشركون من النبي ﷺ فهو يدخل تحت هذه الآية.

نقول: نعم؛ هذا صحيح، لكن طلبوا آية، ولم يحددوا عينها، أما هذه الآية فهي خاصة بما حُدِّد، كما وضحنا.

وبهذا يتبين أن معجزة انشقاق القمر ثابتة بالقرآن الكريم ثبوتًا قطعيًّا في سورة القمر، ولم يعارضه قول الله ﷻ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾؛ لأن هذه الآية خاصة بما اقترحه المشركون على رسول الله ﷺ من آيات يريدونها دليلًا على صدق رسالته، مثل تفجير الينابيع من الأرض، والرقي في السموات وغيرها، لكن الانشقاق لم يكن مقترحًا به لتعمُّه الآية، وإنما حدث بناءً على رغبة المشركين في رؤية آية تدل على صدق النبي ﷺ، فلا إشكال ولا معارضة بين المعجزة والآية.

الخلاصة:

- إن معجزة انشقاق القمر في عصر النبي ﷺ أخذت من الشهرة والتواتر ما ينأى بها عن التشكيك فيها، وعلى ذلك إجماع علماء المسلمين من عصر النبوة وحتى قيام الساعة، والأحاديث الواردة فيها كلها صحيحة متواترة.
- ثم إنه لا تضارب بين روايات هذه المعجزة، وما جاءت به الروايات من خلاف في مكان الانشقاق وهيئته لا يقدح فيها؛ لأنها جميعًا متفقة في إثبات الانشقاق، ولم ترد رواية واحدة تفيد نفي وقوعها، فلزم أن تُفْهم هذه الروايات جميعًا على ما هي عليه، ولا يردها هذا الاختلاف.
- معجزة انشقاق القمر لا تخالف السنن الكونية إطلاقًا بإهلاك المكذبين بعد رؤية الآية، فلم يثبت إهلاك الأمم السابقة المكذبة بعد رؤيتهم للآيات التي اقترحوها، كفرعون وقومه، وقوم نوح... وغيرهما، ولو كان ذلك صحيحًا لأهلك الله كفار قريش فور تكذيبهم للقرآن، وهو الآية العظمى للرسول ﷺ.
- إن قول الله ﷻ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّا تَخۡوِيفٗا﴾ لا يعارض به آية الانشقاق؛ ذلك أن هذه الآية خاصة بما اقترحه المشركون على الرسول ﷺ من آيات؛ كتفجير الأرض، والرقي في السماء.. إلخ، أما آية الانشقاق فلا تدخل تحت هذه الآية؛ لأنها لم تكن مقترحة من قِبَل المشركين، بل جاءت في موطن طلبهم لآية دون أن يحددوها.

الشبهة الرابعة عشرة

الطعن في أحاديث الإسراء والمعراج(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المشككين بطلان أحاديث الإسراء

(*) أضواء على أحاديث الإسراء والمعراج، د. سعد المرصفي، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. دفاع عن السنة المطهرة، د. علي إبراهيم حشيش، مرجع سابق. دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

والمعراج، ويرون أنها إما ضعيفة أو موضوعة، ويستدلون على ذلك بالآتي:

- اضطراب الروايات وتناقضها فيما بينها، مثل:
  - الاضطراب في تحديد وقت الحادثة، فمن الروايات ما يخبر بأنها كانت قبل البعثة، ومنها ما يخبر بأنها كانت بعدها.
  - الاضطراب في كون الحادثة بالروح فقط، أو بالروح والبدن معًا، وفي كونها يقظة أو منامًا.
  - الاضطراب في وقت شق صدر النبي ﷺ، فمن الروايات ما يخبر بأن ذلك كان في طفولة النبي ﷺ، ومنها ما يخبر بأن ذلك بعد كبره تمهيدًا للإسراء والمعراج.
  - الاضطراب في تحديد مكان بداية الرحلة، أكان المسجد الحرام، أم بيت أم هانئ، أم بيته ﷺ؟
  - الاضطراب في تحديد أماكن الأنبياء في السماوات.
  - الاضطراب في تحديد آخر ما وصل إليه رسول الله ﷺ، وما جاء في سدرة المنتهى.
  - الاضطراب والتناقض بين قوله تعالى في الحديث: (لا يُبَدَّل القول لديَّ)، وطلب موسى عليه السلام من النبي ﷺ أن يرجع إلى ربه طالبًا منه التخفيف.
- تناقض الروايات مع القرآن الكريم؛ وذلك لأن القرآن - في زعمهم - لم يأتِ فيه ذكر المعراج، بل اكتفى بذكر الإسراء، كما أن استئثار الله بعلم الغيب - وهو ثابت في القرآن والسنة - يتعارض مع ما ذُكر في أحاديث الإسراء والمعراج من غيبيات.
- تناقض الروايات مع العقل، مثل:
  - الأحاديث الواردة بشأن البراق الذي انتقل به النبي ﷺ مع جبريل، فقد زعم المغرضون أن الله ﷻ لا يحتاج إليه لنقل نبيه، بل يستطيع نقله في طرفة عين، كما فعل ذلك مع عرش بلقيس، عندما أعطى مَنْ عنده علم من الكتاب القدرة على ذلك، وعلى هذا فإن أحاديث البراق مردودة.
  - الأحاديث التي تذكر استفتاح جبريل عليه السلام للسماوات السبع، بحجة أنه لا توجد أبواب صلدة لكي تُدَق، ويُؤيدون دعواهم بأن جبريل عليه السلام سُئل وهو يطرق باب السماء عمن يستفتح الباب، وأجاب بأنه جبريل، فسئل مرة أخرى، ومن معك؟ فأجاب: محمد. ويعترضون في هذا الحوار على قولهم لجبريل عليه السلام: (من معك؟)، ويخطِّئون بذلك واضع الحديث (باعتبار الحكم على الحديث بأنه موضوع)، وكان عليه أن يقول: (هل معك أحد)؟
  - كما ينكرون قول موسى عليه السلام لمحمد ﷺ: (ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف) بعدما علم أن الله فرض على أمة محمد ﷺ خمسين صلاة، وحجتهم في هذا الاعتراض هو أن العقل لا يتصور محمدًا ذاهبًا وعائدًا عدة مرات بناءً على طلب موسى، والابن لا يطيع أباه إلى هذا المدى، مهما كان في ذلك من خير إليه.
  - كما ينكرون هذه الأحاديث لأنها تثبت رؤية الأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض، ويتعجبون أيضًا من صلاة النبي ﷺ بالأنبياء في الأرض، على الرغم من رؤيته لهم في السماء.
  - كما يُنكِرون الأحاديث الواردة في شق صدر النبي ﷺ، بحجة أن الحكمة والعلم معانٍ لا يمكن أن توضع في الطسوت.
  - كما ينكرون الأحاديث بدعوى استحالة رفع

النبي ﷺ إلى السماوات لانقطاع الهواء في طبقات الجو العليا.

- إلحاق النقص بذات الله ﷻ، مثل:

- إلحاق التشبيه بالله ﷻ، كما في الحديث الذي رواه شريك بن عبد الله عن أنس، حيث يقول: "ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى".

- إلحاق الجهل به ﷻ في عدم علمه بما يحتمله عباده من قدرة لأداء التكاليف الشرعية، ففرض عليهم خمسين صلاة في البداية، ثم فرض عليهم في نهاية الأمر - بعد رجاء رسول الله ﷺ - خمس صلوات فيهن أجر الخمسين، كما يرون أن هذا الحديث يثبت عدم علم محمد ﷺ أيضًا بما تطيقه أمته إلا بعدما أعلمه موسى بذلك، ولذلك يرون أن هذه الأحاديث من الإسرائيليات المدسوسة لتعظيم شأن موسى ؑ، وإلا لماذا كان موسى ؑ هو النبي الوحيد الذي أشار على محمد ﷺ بالرجوع إلى الله ﷻ وسؤاله التخفيف.

ولأجل كل هذه الأسباب والادعاءات السابقة يردُّون أحاديث الإسراء والمعراج، ويرون أنها ضعيفة أو موضوعة أو مدسوسة، رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في السنة النبوية المطهرة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن دعوى رد أحاديث الإسراء والمعراج لتناقضها فيما بينها - دعوى باطلة ولا دليل عليها، فهذه الأحاديث في أعلى درجات الصحة؛ فقد وردت بروايات متعددة في صحيحي البخاري ومسلم، منها ما رواه ابن شهاب، ومنها ما رواه قتادة، ومنها ما رواه ثابت البناني، ومنها ما رواه شريك بن عبد الله، وكل هذه الروايات مروية عن الصحابي الجليل أنس بن مالك ؓ عن رسول الله ﷺ، ومن أحسن تأمل هذه الروايات علم علمًا يقينيًّا أنها تتكامل وتتعاضد، ولا تتناقض فيما بينها.

- فالقول باضطراب الروايات المشتملة على تحديد وقت الحادثة، قول غير صحيح؛ وذلك لأن الروايات لا تتناقض، فقد أجمعت كل الروايات على أن الحادثة كانت بعد البعثة، أما بعض الروايات التي توحي بغير ذلك فقد وجَّهها العلماء والشرَّاح، كما أن قول الملائكة لجبريل ؑ وهو يستفتح أبواب السماء - يؤيد ذلك، فقد قالوا له: من معك؟ قال: محمد، قالوا: قد بعث؟ قال: نعم، فهذا يثبت أن الحدوث الفعلي للحادثة كان بعد البعثة وليس قبلها.

- والاضطراب المزعوم في كون الحادثة بالروح فقط، أو بالروح والبدن معًا، وفي كونها يقظةً أو منامًا - غير مسلَّم به؛ لكثرة الأدلة على كونها بالبدن والروح معًا، وضعف أدلة القائلين بغير ذلك.

- والاضطراب المزعوم في الروايات المخبرة بحادثة شق صدر النبي ﷺ لا نسلِّم به أيضًا؛ فلا مانع من أن يكون شق صدر النبي ﷺ قد حدث أكثر من مرة، فمرة في الطفولة تمهيدًا للرسالة وما يستلزمها من خُلُق الأنبياء وصفاتهم، ومرة ثانية في كبره ﷺ عند البعثة، ومرة ثالثة استعدادًا للقائه ﷺ بربه، وتمهيدًا للوقوف بين يديه ﷻ، وبالتالي فلا تعارض في الروايات المخبرة بوقت شق صدره ﷺ.

- أما الاضطراب المتوهَّم في تحديد مكان بداية

الرحلة فمردودٌ أيضًا؛ لأنه يمكن الجمع بين هذه الروايات بأن يكون النبي ﷺ نام في بيت أم هانئ، وبيتها عند شعب أبي طالب، ففرج سقف بيته - وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه - فنزل منه الملك، فأخرجه من البيت إلى المسجد، فكان به مضطجعًا وبه أثر النعاس، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق.

- والاضطراب المزعوم حول أمكنة الأنبياء في السماوات - غير مسلَّم به أيضًا، فعند من يرى تعدد المعراج فلا إشكال ألبتة، وأما مع الاتحاد فقد جمع الحفَّاظ بين هذه الروايات.

- أما دعوى اضطراب الروايات حول آخر ما وصل إليه النبي ﷺ - فغير مسلَّم به أيضًا؛ فالألفاظ المختلفة في الروايات لا تتناقض، وإنما تتكامل لتعطي تصورًا كاملًا لسدرة المنتهى التي رآها النبي ﷺ، أما الاختلاف أو الاضطراب في موضع سدرة المنتهى فمردودٌ أيضًا؛ لأن هذه الروايات توجَّه على أن أصل سدرة المنتهى في السماء السادسة، وأغصانها وفروعها في السماء السابعة، وبذلك فلا تعارض بين الروايات المخبرة بموضع سدرة المنتهى.

- لا تعارض بين قول الله ﷻ في الحديث: (لا يبدل القول لديَّ)، وبين طلب موسى عليه السلام من محمد ﷺ بأن يرجع إلى ربه ليسأله التخفيف، ودليل ذلك قول النبي ﷺ: "استحييت من ربي".

٢) أمَّا دعوى رد الأحاديث بحجة أن القرآن لم يذكر المعراج - فهذا باطل؛ لأن المعراج قد ورد في سورة النجم في معرض الرد على المشركين المنكرين لنبوته ﷺ، فقد بيَّن الله لهم أن محمدًا ﷺ لا ينطق عن الهوى، بل يوحى إليه عن طريق جبريل عليه السلام الذي رآه النبي ﷺ عند سدرة المنتهى، وفي ذلك دلالة واضحة على حادثة المعراج، أمَّا ادعاء تعارض القرآن مع روايات الإسراء والمعراج بحجة أن الآيات توضح استئثار الله بعلم الغيب، وهذا يتعارض مع الغيبيات الواردة في هذه الروايات، فيُرَدُّ على هذا بقوله ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا (٢٦) إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ (الجن).

٣) أمَّا دعوى تعارض الروايات مع العقل، فهذا باطلٌ أيضًا؛ وذلك لأن ما حدث في الإسراء والمعراج من الغيبيات لا يخضع - في الحكم عليه - للعقل، وبالتالي فإن إخضاعه لتصورات العقل المحدودة يوهم أنه يخالف العقل، وليس كذلك؛ فإن الله ﷻ خلق لنا العقل لنتعامل به مع عالم الشهادة لا عالم الغيب، أما عالم الغيب فنحن نسلِّم بكل ما جاءنا الوحي به، ولا نخضعه للعقل؛ لأنه غير خاضع له، وهذا الذي قلناه ينطبق على البراق وعلى استفتاح جبريل عليه السلام لأبواب السماء وغير ذلك، أمَّا رجوع محمد ﷺ عدة مرات فليس بغريب؛ لأنه يدل على حرصه ﷺ وحبه الشديد لأمته وإشفاقه عليهم، أمَّا رؤية الأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم في الأرض، ثم صلاته ﷺ بهم في الأرض - فقد وجهها بعض العلماء على أن الله بعث أرواحهم وأبقى أجسادهم في قبورهم، وهذا لا يتعارض مع عظيم قدرة الله، أمَّا الاعتراض على وضع المعاني والحكمة في الطسوت، فيرد عليه بقوله ﷻ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (٨)﴾ (الأعراف)، أمَّا إنكار العروج بحجة انقطاع الهواء، فيرد عليه بما

حدث ليونس عليه السلام، وغير ذلك مما يدل على عظمة قدرة الله عز وجل.

٤) إن دعوى رد الأحاديث بحجة أنها تُلحِق بالله نقصًا - دعوى باطلة أيضًا؛ فالقول بأن قوله ﷺ: "ودنا الجبار..." يؤدي إلى إلحاق التشبيه والتمثيل بالله عز وجل - قول مردود، وقد عالج علماء المسلمين هذه المسألة على جهات هي:

- إما أن ننسب الدنو والتدلِّي لمحمد ﷺ أو جبريل عليه السلام، وليس إلى الله عز وجل على اعتبار التقديم والتأخير، وهو جائز في اللغة.
- وإما أن نتأول الدنوّ والتدلِّي بأنه مجاز عن زيادة القرب المعنوي والمنزلة العالية الرفيعة لمحمد ﷺ عند ربه عز وجل.
- أو نفسر الدنو والتدلي على ما فسَّره العلماء في حديث (ينزل ربنا إلى السماء).

وأمَّا القول بأن الله عز وجل جاهل بما يطيقه عباده، ففرض عليهم خمسين صلاة، ثم خففها بعد سؤال محمد ﷺ لربه أن يخفف عن الأمة - فهذا باطل ومردود؛ لأن الله عز وجل يعلم ما كان وما يكون، ويعلم أن النبي ﷺ سيسأله التخفيف، فكان لما حدث حِكَم جليلة، منها إظهار رحمة الله بأمة محمد ﷺ، وبيان منزلة النبي ﷺ عند ربه، وقبوله شفاعته لأمته بالتخفيف، وأمَّا دعوى عدم علم النبي ﷺ بما تطيقه أمته إلا بعد إعلام موسى عليه السلام له مما يفيد - في زعمهم - جهل محمد ﷺ بما تطيقه أمته، ويفيد تعظيم شأن موسى عليه السلام، ويؤكد أن روايات الأحاديث من الإسرائيليات المدسوسة - فهذا مردود؛ لأن عدم علم النبي ﷺ بما تطيقه أمته لا يقدح في نبوته؛ لأنه ﷺ كان في بداية مبعثه، وكان موسى عليه السلام قد قضى عمره في الدعوة، فهو أخبر بحال بني إسرائيل من محمد ﷺ، كما أن الله لم يطلع محمدًا ﷺ على هذا الأمر لحكمة عظيمة، وهي إظهار أمر الشورى وإقراره؛ ليعمل به المسلمون، كما أن في هذا الأمر دليلًا على المهمة المشتركة بين جميع الأنبياء، وهي مهمة الدعوة والحرص عليها، ودليلًا على توحُّد الهدف، وهو الدعوة إلى توحيد الله وعبادته.

التفصيل:

أولا. أحاديث الإسراء والمعراج صحيحة ومتواترة عن النبي ﷺ، ولا تناقض بينها ولا اختلاف:

تمثِّل معجزة الإسراء والمعراج نقطة تحول عظيمة لا في حياة النبي ﷺ وحده، ولكن في حياة الأمة الإسلامية كلها؛ حيث كانت البداية الحقة والقوة الدافعة لمسيرة الدعوة الإسلامية وبعث حركتها، إنها تأييد رب العالمين لنبيه سيد المرسلين ﷺ تثبيتًا ليقينه، وطمأنينة لقلبه، وقوة لإيمانه.

ولقد تعرضت هذه المعجزة منذ بدايتها الأولى لطعن المغرضين، وإنكار الطاعنين، وتشكيك المغالطين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وشُبَه الهالكين، وإلحاد المحرِّفين - نيلًا من حقائقها، وصدًّا عن سبيل شعائرها، متكئين في ذلك على محاولة الطعن في النصوص والأحاديث الواردة في هذه المعجزة، والتشكيك في ثبوتها وصحتها.

والحق الذي لا مِراء فيه أن أحاديث الإسراء والمعراج أحاديث صحيحة متواترة، رواها أصحاب الصحيح والسنن والمسانيد بطرق صحيحة مختلفة

متعددة مرفوعة إلى النبي ﷺ، فمنها ما رواه ابن شهاب، ومنها ما رواه قتادة، ومنها ما رواه ثابت البناني، ومنها ما رواه شريك بن عبد الله، كلهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وسنكتفي بإيراد رواية من هذه الروايات حتى يكون القارئ متفهمًا لأحداث الإسراء والمعراج، ومشاركًا لنا في رد افتراءات المغرضين والمشككين في السنة النبوية، فمن هذه الروايات ما ذكره الإمام مسلم في صحيحه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: "أُتيتُ بالبراق، وهو دابة، أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه، قال: فركبته حتى أتيت بيت المقدس، قال: فربطته بالحلقة التي يَرْبط به الأنبياء، قال: ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين، ثم خرجت، فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمر وإناء من لبن، فاخترت اللبن، فقال جبريل عليه السلام: اخترت الفطرة، ثم عرج بنا إلى السماء، فاستفتح جبريل، فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بُعث إليه؟ قال: قد بُعث إليه، ففُتح لنا، فإذا أنا بآدم، فرحَّب بي ودعا لي بخير، ثم عرج بنا إلى السماء الثانية، فاستفتح جبريل عليه السلام، فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بابْنَي الخالة عيسى ابن مريم ويحيى بن زكرياء صلوات الله عليهما، فرحَّبا ودَعَوَا لي بخير، ثم عَرَجَ بي إلى السماء الثالثة، فاستفتح جبريل، فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بيوسف ﷺ، إذا هو قد أعطي شَطْر الحسن، فرحَّب ودعا لي بخير، ثم عرج بنا إلى السماء الرابعة، فاستفتح جبريل عليه السلام، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قال: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، قال: ففتح لنا، فإذا أنا بإدريس، فرحَّب ودعا لي بخير، قال الله عز وجل: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾ (مريم)، ثم عرج بنا إلى السماء الخامسة، فاستفتح جبريل، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بهارون ﷺ، فرحَّب ودعا لي بخير، ثم عرج بنا إلى السماء السادسة، فاستفتح جبريل عليه السلام، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بموسى ﷺ، فرحَّب ودعا لي بخير، ثم عرج بنا إلى السماء السابعة، فاستفتح جبريل، فقيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بإبراهيم ﷺ، مسندًا ظهره إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه، ثم ذهب بي إلى السدرة المنتهى، وإذا ورقها كآذان الفيلة، وإذا ثمرها كالقلال، قال: فلمَّا غشيها من أمر الله ما غشي تغيرت، فما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها، فأوحى الله إلى ما أوحى، ففرض عليَّ خمسين صلاة في كل يوم وليلة، فنزلت إلى موسى ﷺ، فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة، قال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف؛ فإن أمتك لا يطيقون ذلك؛ فإني قد بلوت بني إسرائيل وخبرتهم، قال: فرجعت إلى ربي، فقلت: يا رب خفِّف على أمتي، فحطَّ عني خمسًا، فرجعت إلى موسى، فقلتُ: حطَّ عني خمسًا، قال: إن أمتك لا يطيقون ذلك،

فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، قال: فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمد، إنهن خمس صلوات كلَّ يوم وليلة، لكل صلاة عشر، فذلك خمسون صلاة، ومن همَّ بحسنة فلم يعملها كُتِبَت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرًا، ومن همَّ بسيئةٍ فلم يعملها لم تكتب شيئًا، فإن عملها كتبت سيئةً واحدة، قال: فنزلت حتى انتهيت إلى موسى ﷺ، فأخبرته، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فقال رسول الله ﷺ فقلت: قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه"[1].

وقبل أن نذكر الاضطرابات المزعومة في روايات الأحاديث، نود أن نذكر رواية شريك بن عبد الله، والتي كانت محل هذه الادعاءات الباطلة.

فقد أورد البخاري في صحيحه الحديث الذي رواه سليمان عن شريك بن عبد الله، أنه قال: "سمعت ابن مالك يقول ليلة أُسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة: أنه جاءه ثلاثة نفر ـ قبل أن يوحى إليه ـ وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أولهم: أيُّهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، فقال أحدهم: خذوا خيرهم، فكانت تلك الليلة، فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى فيما يرى قلبه، وتنام عينه ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، فلم يكلموه حتى احتملوه فوضعوه عند بئر زمزم، فتولاه منهم جبريل، فشق جبريل ما بين نحره إلى لَبَّتِه حتى فرغ من صدره وجوفه، فغسله من ماء زمزم بيده حتى أنقى جوفه، ثم أتى بطِستٍ من ذهب فيه تَوْرٌ من ذهب، محشوًّا إيمانًا وحكمة، فحشا به صدره ولغاديده ـ يعني عروق حلقه ـ ثم أطبقه، ثم عرج به إلى السماء الدنيا.

فضرب بابًا من أبوابها، فناداه أهل السماء: من هذا؟ فقال: جبريل، قالوا: ومن معك؟ قال: معي محمد، قال: وقد بُعث؟ قال: نعم، قالوا: فمرحبًا به وأهلًا، فيستبشر به أهل السماء، لا يعلم أهل السماء بما يريد الله به في الأرض حتى يعلمهم، فوجد في السماء الدنيا آدم، فقال له جبريل: هذا أبوك فسلِّم عليه، فسلم عليه ورد عليه آدم، وقال: مرحبًا وأهلًا يا بني، نِعْم الابن أنت، فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطَّردان، فقال: ما هذان النهران يا جبريل؟ قال: هذان النيل والفرات عنصرهما، ثم مضى به في السماء، فإذا بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد، فضرب يده فإذا هو مسك أذفر، قال: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي خبَّأ لك ربك، ثم عرج إلى السماء الثانية، فقالت الملائكة له مثل ما قالت له الأولى، من هذا؟ قال: جبريل، قالوا: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ، قالوا: وقد بعث إليه؟ قال: نعم، قالوا: مرحبًا به وأهلًا، ثم عرج به إلى السماء الثالثة، وقالوا له مثل ما قالت الأولى والثانية، ثم عرج به إلى الرابعة، فقالوا له مثل ذلك، ثم عرج به إلى السماء الخامسة، فقالوا مثل ذلك، ثم عرج به إلى السادسة، فقالوا له مثل ذلك، ثم عرج به إلى السماء السابعة، فقالوا له مثل ذلك، كل سماء فيها أنبياء قد سماهم، فوعيت منهم إدريس في الثانية، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة لم أحفظ اسمه، وإبراهيم في السادسة، وموسى في السابعة بفضل كلامه لله.

فقال موسى: رب، لم أظن أن ترفع على أحدًا، ثم

---

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، (٢/ ٦٠٢)، رقم (٤٠٤).

علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، حتى جاء سدرة المنتهى، ودنا الجبَّار رب العزة فتدلى، حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فأوحى الله فيما أوحى خمسين صلاة على أمتك كل يوم وليلة، ثم هبط حتى بلغ موسى، فاحتبسه موسى، فقال يا محمد: ماذا عهد إليك ربك؟ قال: عهد إلى خمسين صلاة كل يوم وليلة، قال: إن أمتك لا تستطيع ذلك، فارجع فليخفف عنك ربك وعنهم، فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار إليه جبريل أن نعم، إن شئت، فعلا به إلى الجبار، فقال وهو مكانه: يا رب خفف عنَّا، فإن أمتي لا تستطيع هذا، فوضع عنه عشر صلوات، ثم رجع إلى موسى فاحتبسه، فلم يزل يُردده موسى إلى ربه حتى صارت إلى خمس صلوات، ثم احتبسه موسى عند الخمس، فقال: يا محمد، والله لقد راودت بني إسرائيل قومي على أدنى من هذا فضعفوا فتركوه، فأمتك أضعف أجسادًا وقلوبًا وأبدانًا وأبصارًا وأسماعًا، فارجع فليخفف عنك ربك، كل ذلك يلتفت النبي ﷺ إلى جبريل ليشير عليه ولا يكره ذلك جبريل، فرفعه عند الخامسة، فقال: يا رب إن أمتي ضعفاء أجسادهم وقلوبهم وأسماعهم وأبدانهم فخفف عنا.

فقال الجبار: يا محمد، قال: لبيك وسعديك، قال: إنه لا يُبَدَّل القول لديَّ، كما فرضت عليك في أم الكتاب، قال: فكل حسنة بعشر أمثالها، فهي خمسون في أم الكتاب، وهي خمس عليك، فرجع إلى موسى، فقال: كيف فعلت؟ فقال: خفف عنا، أعطانا بكل حسنة عشر أمثالها، فقال موسى: قد والله راودت بني إسرائيل على أدنى من ذلك فتركوه، ارجع إلى ربك فليخفف عنك أيضًا، قال رسول الله ﷺ: يا موسى قد والله استحييت من ربي مما اختلفت إليه، قال: فاهبط باسم الله، قال: واستيقظ وهو في مسجد الحرام"[1].

أمَّا الاضطرابات - التي يدَّعيها المغرضون - بين الروايات، فإننا نقرر أنَّها ادعاءات باطلة، وسوف نفند هذه الادعاءات واحدة تلو الأخرى، في السطور التالية:

- **لا اضطراب في تحديد وقت حادثة الإسراء والمعراج:**

يوضح ذلك ابن القيم حيث يقول: "والصواب الذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة"[2]، أمَّا الأدلة التي يعتمد عليها القائلون بهذا الاضطراب، فإن ابن القيم قد عرضها ووضَّح زيفها؛ حيث قال: "وكان الإسراء مرة واحدة، وقيل مرتين: مرة يقظةً، ومرة منامًا، وأرباب هذا القول كأنهم أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك، وقوله: ثم استيقظت، وبين سائر الروايات. ومنهم من قال: بل كان هذا مرتين، مرة قبل الوحي؛ لقوله في حديث شريك: "وذلك قبل أن يوحى إليه" ومرة بعد الوحي، كما دلَّت عليه سائر الأحاديث. ومنهم من قال: بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتين بعده، وكل هذا خبط، وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل، الذين إذا رأوا في القصة لفظةً تخالف سياق بعض

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله ﷻ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾، (١٣/ ٤٨٦)، رقم (٧٥١٧).

٢. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٣/ ٤٢).

الروايات، جعلوه مرة أخرى، فكلما اختلفت عليهم الروايات عدَّدوا الوقائع، والصواب الذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة، ويا عجبًا لهؤلاء الذين زعموا أنه مرارًا، فكيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليه الصلاة خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسًا، ثم يقول: "أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي" ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها عشرًا عشرًا، وقد غَلَّط الحفاظ شريكًا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: فقدَّم وأخَّر وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله"[1].

أمَّا السيوطي فقد علَّق على عبارة: (قبل أن يوحى إليه) - التي وردت في رواية شريك، والتي استند إليها من يرى أن الحادثة حدثت قبل البعثة، وأن هناك اضطرابًا في روايات الإسراء والمعراج - فقال: "هذا مما أُنكر على شريك في هذا الحديث، فإن المعروف أن الإسراء بعد البعثة، وفي تلك الليلة فرضت الصلاة، حتى تجاسر ابن حزم وادعى أن هذا الحديث موضوع، وانتقد على الشيخين حيث أخرجاه، وقد ردَّ عليه ابن طاهر في جزء وقال: إن أحدًا لم يتهم شريكًا ، بل وثَّقه أئمة الجرح والتعديل، وقبلوه واحتجوا به، قال: وأكثر ما يقال: إن شريكًا وَهِمَ في هذه اللفظة، ولا يُرَدُّ جميع الحديث بوَهْمٍ في لفظة منه، ولعله أراد أن يقول: بعد أن يوحى إليه، فجرى على لسانه (قبل) غلطًا، ومنهم من تأوله على أمر مخصوص؛ أي: قبل أن يوحى إليه فرض الصلوات، أو في شأن الإسراء، يريد: أنه وقع بغتة قبل أن ينذر به، وذكر الحافظ ابن حجر أن شريكًا لم ينفرد بهذه اللفظة، بل تابعه عليها كثير بن خنيس عن أنس، أخرجه سعيد بن يحيى الأموي في مغازيه: وهو نائم؛ أي: أول ما جاءوه - يقصد الملائكة - كما صرح به في رواية ميمون بن سياه، وفيها (وكانت قريش تنام حول الكعبة) وقدم فيه شيئًا وأخر، وزاد ونقص، وقد ساقه بلفظه الإمام البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه"[2].

وما قاله السيوطي من أن علماء الجرح والتعديل قد وثَّقوا شريكًا - هو أمر واضح يسهل الاستدلال عليه، وهاك أقوال العلماء فيه:

قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

وقال أبو أحمد بن عدي: وشريك رجل مشهور من أهل المدينة، حدَّث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته، إلا أن يروي عنه ضعيف[3].

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن رواية شريك صحيحة ولا غبار عليها، وأن ما قاله شريك صحيح إذا فهمنا عبارته كما فهمها العلماء الشارحون، وأن المراد منها قبل أن يوحى إليه فرض الصلوات، وليس المراد أن الحادثة كانت قبل البعثة، ويؤيد ما ذهبنا إليه أقوال العلماء وأهل الجرح والتعديل الذين وثقوا شريكًا وقَبِلُوا روايته، كما يؤيد هذا القول الروايات

١. المرجع السابق، (٣/ ٤٢).

٢. الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (١/ ١٩٨، ١٩٩).

٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٧٧).

الأخرى التي ذكرها العلماء، والتي تساند رواية شريك.

أمَّا إذا افترضنا ـ جدلًا ـ أن شريكًا قد وهم في هذه العبارة، فإن ذلك لا ينقص من قدره؛ فهو بشر، يجوز عليه ما يجوز على غيره من نسيان ووهم وخطأ، لكن هذا الفرض لا يجعلنا نرفض روايته بالكلية، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن حجر في الفتح، حيث قال: "قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة، وهو سليمان بن بلال، قال: وعلى تسليم تقدير تفرُّده بعبارة: (قبل أن يوحى إليه) لا يقتضي طرح حديثه؛ فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث، ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، ولو تُرك حديث من وهم في تاريخٍ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين"[1].

- **ادعاء الاضطراب في كون حادثة الإسراء والمعراج بالروح فقط أم بالبدن والروح معًا، وفي كونها يقظة أو منامًا:**

لقد أجمع جمهور السلف على أن الحادثة كانت بالبدن والروح معًا؛ لكثرة الأدلة على ذلك، وموافقة ذلك للعقل، لكن هناك من يرى أن الحادثة كانت بالروح فقط، ومنهم من يرى أنها كانت منامًا، ومنهم من لم يفرق بين كونها بالروح أو بالمنام، وغير ذلك من الاختلافات.

وقد جمع القاضي عياض الأقوال في هذه المسألة، ورجح قول الجمهور بكون الحادثة قد حدثت بالجسد والروح معًا، فقال: "اختلف السلف والعلماء هل كان إسراؤه بروحه أو جسده على ثلاث مقالات؛ فذهبت طائفة إلى أنه إسراء بالروح، وأنه رؤيا منام، مع اتفاقهم أن رؤيا الأنبياء حق ووحي، وإلى هذا ذهب معاوية، وحُكي عن الحسن والمشهور عنه خلافه، وإليه أشار محمد بن إسحاق، وحجتهم قوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾(الإسراء: ٦٠)، وما حكوا عن عائشة رضي الله عنها: "ما فقدت جسد رسول الله ﷺ، ولكن الله أسرى بروحه"[2]، وقوله: "بينا أنا نائم"، وقول أنس: "وهو نائم في المسجد الحرام" وذكر القصة، ثم قال في آخره: "فاستيقظت وأنا بالمسجد الحرام".

وذهب معظم السلف و المسلمين إلى أنه إسراء بالجسد وفي اليقظة، وهذا هو الحق، وهو قول ابن عباس وجابر وأنس وحذيفة وعمر وأبي هريرة ومالك بن صعصعة وأبي حبة البدري وابن مسعود والضحاك وسعيد بن جبير وقتادة وابن المسيب وابن شهاب وابن زيد والحسن وإبراهيم ومسروق ومجاهد وعكرمة وابن جريج، وهو دليل قول عائشة، وهو قول الطبري وابن حنبل وجماعة عظيمة من المسلمين، وهو قول أكثر المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والمفسرين.

وقالت طائفة: كان الإسراء بالجسد يقظةً من

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ٤٩٣).

٢. ضعيف: أخرجه ابن هشام في السيرة النبوية، مرجع سابق، (٢/ ٣٣). وفيه جهالة شيخ ابن إسحاق، وقد أورده ابن عبد البر في "الأجوبة المستوعبة"، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٣٤، ١٣٥، وقال عنه: لا يصح عنها، ولا يثبت قولها.

المسجد الحرام إلى بيت المقدس، وإلى السماء بالروح، واحتجوا بقوله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١)، فجعل ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ غاية الإسراء الذي وقع التعجب فيه بعظيم القدرة، والتمدح بتشريف النبي محمد ﷺ به، وإظهار الكرامة له بالإسراء إليه. قال هؤلاء: ولو كان الإسراء بجسده إلى زائد على المسجد الأقصى لذكره، فيكون أبلغ في المدح؛ ثم اختلفت هاتان الفرقتان هل صلى ببيت المقدس أم لا؟ ففي حديث أنس وغيره ما تقدم من صلاته فيه، وأنكر ذلك حذيفة بن اليمان، وقال: والله ما زالا عن ظهر البراق حتى رجعا.

قال القاضي: والحق من هذا والصحيح - إن شاء الله تعالى - أنه إسراء بالجسد والروح في القصة كلها، وعليه تدل الآية، وصحيح الأخبار، والاعتبار، ولا يعدل عن الظاهر والحقيقة إلى التأويل إلا عند الاستحالة، وليس في الإسراء بجسده وحال يقظته استحالة؛ إذ لو كان منامًا لقال: "بروح عبده"، ولم يقل: "بعبده"، وقوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾ (النجم). ولو كان منامًا لما كانت فيه آية ولا معجزة، ولما استبعده الكفار ولا كذَّبوه فيه، ولا ارتد به ضعفاءُ مَنْ أسلم وافتتنوا به؛ إذ مثل هذا من المنامات لا ينكر، بل لم يكن ذلك منهم إلا وقد علموا أن خبره إنما كان عن جسمه وحال يقظته إلى ما ذكر في الحديث، من ذكر صلاته بالأنبياء عليهم السلام ببيت المقدس في رواية أنس، أو في السماء على ما روى غيره، وذِكر مجيء جبريل ﵇ له بالبراق، وخبر المعراج واستفتاح السماء فيقال: ومن معك؟ فيقول: محمد، ولقائه بالأنبياء فيها، وخبرهم معه وترحيبهم به، وشأنه في فرض الصلاة ومراجعته مع موسى في ذلك.

وفي بعض هذه الأخبار: فأخذ - يعني جبريل - بيدي فعرج به إلى السماء إلى قوله: ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوًى أسمع فيه صريف الأقلام، وأنه وصل إلى سدرة المنتهى، وأنه دخل الجنة ورأى فيها ما ذكره[1].

قال ابن عباس: هي رؤيا رآها ﷺ لا رؤيا منامٍ... وعن أبي ذر عنه ﷺ: فُرِجَ عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل ﵇ فَفَرَج صدري، ثم غسله بماء زمزم ...، إلى آخر القصة، ثم أخذ بيدي فعرج بي[2]. وعن أنس: "أُتيتُ فانطلقوا بي إلى زمزم، فشُرح عن صدري..."[3]، وعن أبي هريرة ﷺ "لقد رأيتُني في الحجر وقريش تسألني عن مَسْراي، فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أُثْبتها، فكُرِبتُ كُربةً ما كُرِبْت مثله قط. قال: فرفعه الله لي أنظر إليه..."[4][5].

هذه هي جملة الأقوال التي أثيرت حول تلك

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟ (١/ ٥٤٧)، رقم (٣٤٩).
٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ذكر إدريس ﵇، (٦/ ٤٣١)، رقم (٣٣٤٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، (٢/ ٦٠٤)، رقم (٤٠٨).
٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، (٢/ ٦٠٣)، رقم (٤٠٥).
٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم، (٢/ ٦٢٤)، رقم (٤٢٣).
٥. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي أبو الفضل عياض، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (١/ ١٨٧: ١٩١) بتصرف.

المعجزة وحقيقة أمرها: أهي بالروح فقط أم بالروح والبدن؟ وقد بيَّن القاضي فيما قدمنا أن هناك ثلاثة آراء في ذلك، وبيَّن أدلة كل فريق من هؤلاء الثلاثة، ثم رجَّح الرأي الذي يقول: إن الإسراء والمعراج كانا بالروح والجسد، يقظة لا منامًا، وبهذا يكون قد تم الجمع بين الأدلة الواردة في تلك المعجزة، وأنها على اختلاف ألفاظها لا تقدح في هذه الحقيقة، وهي أن الإسراء والمعراج كانا بالجسد والروح؛ ومن توهَّم التناقض بين الأحاديث، أو استند على هذا الاختلاف الظاهر في الروايات ليردها، فإنه توهمٌ غير صحيح.

إذن جمهور العلماء ـ سلفًا وخلفًا ـ على أن الإسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة، وأنهما كانا في اليقظة بجسده وروحه، وهذا هو الذي يدل عليه قوله ﷺ في ما عدا ذلك[1].

وبما ذكرنا يُرد على الذين يتوهمون تناقضًا بين أحاديث الإسراء والمعراج فيما يتعلق بذاتية صاحب الرحلة، ليردون الأحاديث كلها، ويرفضون الرحلة من أساسها، ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه لما ذكرنا من مناقشة الخلاف في ذلك، وما ذكرنا من ترجيحات يساندها القرآن الكريم، وتؤكدها وقائع الأحوال.

وقد ردَّ الدكتور سفر الحوالي أيضًا على هذه الأقوال في شرحه للعقيدة الطحاوية، فقال: "القول المخالف للقول الصحيح، نقله ابن إسحاق في السيرة في أول الجزء الثاني من سيرة ابن هشام، نذكر كلام المصنف أولًا، ثم نبين اللبس الذي حصل فيه، يقول: فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده ﷺ، نقله ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونُقل عن الحسن البصري نحوه، وقد نقل كلام ابن إسحاق الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسير آية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾، ونقده وضبطه، ونقله أيضًا الحافظ ابن كثير، ورجحوا مذهب جمهور السلف.

ونعود إلى التفصيل فنقول: من قرأ كلام ابن إسحاق لا يجد فيه جزمًا بأن الإسراء والمعراج كانا بالروح أو بالجسد، في اليقظة أو في المنام، بل قال: (والله أعلم أي ذلك كان)، والله قادر على أن يسري بنبيه ﷺ في اليقظة أو في المنام، فالحقيقة أن ابن إسحاق نفسه متردد ولم يجزم.

وثانيًا: أنه لـمَّا نقل كلام من قال من السلف: إنه كان بالروح، نقل كلام معاوية وعائشة والحسن، فأما كلام معاوية رضي الله عنه، فقال: روي عنه أنه قال: كانت رؤيا من الله صادقة، والجواب على ذلك من وجهين:

أولهما: أن هذا لم يثبت عن معاوية رضي الله عنه.

والآخر: لو فرضنا ثبوته، فإنه لا ينفي أن تكون الرؤيا هذه هي إسراء ومعراج بالحقيقة بالروح والجسد؛ لأن عبد الله بن عباس ـ حبر هذه الأمة وترجمان القرآن ـ قد قال ـ كما روى الإمام البخاري عنه في قول الله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ (الإسراء: ٦٠)، قال: رؤيا عين أُرِيَها النبي ﷺ، يعني: ليست رؤيا منام، وإنما هي رؤيا عين، والرؤيا في كلام العرب تطلق على رؤيا العين، وإن كانت أكثر ما تطلق على رؤيا المنام، أمَّا "الرؤية": فإنها هي التي بالعين، فابن عباس فسَّر ذلك بأنها رؤيا صادقة، وبأنها

١. السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة، د. محمد محمد أبو شهبة، دار القلم، دمشق، ط٨، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، (١/ ٤١٠) بتصرف.

رؤيا عين، فلا يشترط في قول معاوية ﷺ: "هي رؤيا صادقة" أنها مجرد منام.

وأمَّا قول عائشة رضي الله عنها فقد قال ابن إسحاق: حدثني بعض آل أبي بكر أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول ذلك، يعني أن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما فقدت جسد رسول الله ﷺ"؛ أي أن الإسراء كان بالروح فقط دون الجسد، وابن إسحاق يقول: حدثني بعض آل أبي بكر أن عائشة كانت تقول، إذًا: في السَّند مجهول لا ندري من هو الذي حدَّثه، أثقة أم غير ثقة، فلا يصح عنها ذلك، وكذلك البيهقي رواه من طريق أخرى بنفس السند، قال: حدثني بعض آل أبي بكر، فلا ندري من هو هذا البعض.

إذًا لا نستطيع أن نقول: إن عائشة رضي الله عنها قالت ذلك.

وأمَّا كلام الحسن البصري، فاستدل ابن إسحاق بكلامه في آية: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ﴾، ولم يأت أنه أنكر أن يكون الإسراء والمعراج حقيقة، وإنما قال الحسن في قوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ﴾، رؤيا فتن الناس بها.

إذًا هذا الذي ذكره ابن إسحاق تفسير لكلام الحسن أن هذه رؤيا: أي في المنام، والحسن لم يقل ذلك؛ لأنه يمكن أن يُحمل كلام الحسن على كلام ابن عباس، فتكون الرؤيا حقًّا ورؤيا عين، كما قال ابن عباس ﷺ، فالحقيقة أنه لا يثبت لدينا قول نعتمد عليه عن السلف في أن الإسراء والمعراج لم يكن بروحه وجسده ﷺ معًا، ثم إن هناك فرقًا بين أن يقال: الإسراء كان منامًا أو كان بالروح دون الجسد، فحتى القائلين بأن الإسراء لم يكن بالروح والجسد معًا، قالوا: لا بد أن نفرق بين قول من يقول: إنه منام ـ كما فهم ذلك بعض المتأخرين ـ وبين قول الصحابة مثلًا: إنه لم يفقد جسده، يقول: وبينهما فرق عظيم، فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان منامًا، هذا على فرض ثبوت القول، وإلا فهو لم يثبت، وإنما قالا: أسري بروحه ولم يفقد جسده، وهذا في الحقيقة إنما هو الرواية المروية المنقولة عن عائشة وحدها.

أمَّا كلام معاوية ﷺ فهو: كانت رؤيا من الله صادقة، ولم يقل لم يُفقد جسده، وفرقٌ ما بين الأمرين، فإنه إذا كان الإنسان نائمًا، فإنه قد يرى ما يراه ـ أي النائم، وقد يكون ذلك أمثالًا خيالية مضروبة للمعلوم المحسوس، فتضرب له الأمثال من غير الواقع في صورة محسوسة واقعية مشاهدة، فيرى مثلًا كأنه قد عُرِج به إلى السماء، وذُهِب به إلى بيت المقدس، ثم رُجِع به إلى مكة يرى ذلك، وفي الحقيقة أن روحه لم تصعد ولم تذهب ولم تغادر، وإنما هذا مجرد تصوير أو تخييل حصل له أثناء النوم، ولم تذهب روحه، ولم تفارق الجسد لتذهب وتطوف في تلك الأماكن، وإنما هذا أمر تخيلته النفس والإنسان نائم في مكانه"[1].

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن حادثة الإسراء والمعراج حدثت مرة واحدة يقظة بعد البعثة، ولم يأتِ دليل صحيح يثبت غير ذلك، بل إن الأدلة قد تعددت على ما رجَّحناه، وبه قال جمهور السلف وعلماء الأمة.

١. شرح العقيدة الطحاوية، سفر عبد الرحمن الحوالي، (١/ ١٨١٧: ١٨١٩).

- **لا مانع من شقِّ جبريل عليه السلام صدر النبي ﷺ أكثر من مرة:**

إن استنكار وقوع حادثة شق صدر النبي ﷺ ليلة الإسراء، والادعاء بأن ذلك يتعارض مع حدوث شق الصدر أثناء طفولة النبي ﷺ وهو صغير في بني سعد - استنكار باطل؛ لأنه لا مانع من حدوث الشق أكثر من مرة، فقد شُق صدره ﷺ وهو صغير، حيث جاءه جبريل عليه السلام وهو يلعب مع الصبيان فطرحه على الأرض، وشق صدره، فاستخرج منه عَلَقَة، فقال: هذا حظُّ الشيطان منك[1]. فالشق وقع في زمن الطفولة؛ لينشأ على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان.

ثم وقع شق الصدر عند البعثة زيادة في إكرامه؛ ليتلقى ما يُوحى إليه بقلب قوي في أكمل الأحوال من التطهير، ثم وقع شق الصدر عند إرادة العروج إلى السماء ليتأهب للمناجاة، ويحتمل أن تكون الحكمة في هذا الغسل لتقع المبالغة في الإسباغ بحصول المرة الثالثة كما تقرر في شرعه ﷺ[2].

ومن ذلك يتبين أن دعوى الاعتراض على مسألة شق صدر النبي ﷺ، وأنها لم تقع قبل الإسراء والمعراج دعوى خاطئة؛ لأن ذلك قد ورد بأدلة صحيحة في صحيحي البخاري ومسلم، وغيرهما. وأيضًا فإنَّ شق الصدر في الطفولة وارد، صحيح ما ورد فيه؛ فلا إشكال.

- **لا اضطراب في تحديد مكان بداية الرحلة:**

أما زعمهم أن اختلاف الروايات في ذكر المكان الذي نزل جبريل عليه السلام فيه على رسول الله ﷺ، وبدأت منه الرحلة - يكسب هذه الروايات تناقضًا يؤدي إلى إبطالها وإنكارها، فهو ادعاء باطل غير صحيح.

قال الحافظ ابن حجر: "ومعلوم أنها لم تتعدد؛ لأن القصة متحدة لاتحاد مخرجها... والجمع بين هذه الأقوال أنه نام في بيت أم هانئ، وبيتها عند شعب أبي طالب، ففرج سقف بيته - وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه - فنزل منه الملك فأخرجه من البيت إلى المسجد، فكان به مضطجعًا وبه أثر النعاس، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق، وقد وقع في مرسل الحسن عند ابن إسحاق أن جبريل أتاه فأخرجه إلى المسجد، فأركبه البراق، وهذا يؤيد الجمع"[3].

وإذا تأملنا كلام ابن حجر وجدنا أنه جمع بين الروايات جمعًا مقنعًا يرد به أقوال المغرضين الزاعمين حدوث التناقض بين الروايات، وبالتالي فلا تناقض في هذه الروايات في تحديد المكان الذي بدأت منه رحلة الإسراء والمعراج.

- **ادعاء الاضطراب والتناقض بين الروايات فيما يتعلق بالتحديد الصحيح لأماكن الأنبياء ومنازلهم في السماء:**

"لقد وقع في رواية شريك مخالفة في منازل الأنبياء عليهم السلام؛ حيث قال: كل سماء فيها أنبياء قد سماهم، فوعيت منهم إدريس في الثانية، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة - ولم أحفظ اسمه - وإبراهيم

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله إلى السموات، (٢/ ٦٠٣)، رقم (٤٠٦).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٢٤٤، ٢٤٥).

٣. المرجع السابق، (٧/ ٢٤٣، ٢٤٤).

في السادسة، وموسى في السابعة". كذا.

بينما الموجود عند عامة أهل الحديث: أنَّ في الأولى آدم، وفي الثانية يحيى وعيسى، وفي الثالثة: يوسف، وفي الرابعة: إدريس، وفي الخامسة: هارون، وفي السادسة: موسى، وفي السابعة: إبراهيم ـ عليهم وعلى نبينا السلام.

وشريك كأنه لم يضبط منازلهم، وقد وافقه في عدم الضبط الزهري عن أبي ذر؛ حيث قال أنس: "فذكر أنه وجد في السماوات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم صلوات الله عليهم، ولم يثبت كيف منازلهم، غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا، وإبراهيم في السماء السادسة..."[1].

فهذا موافق لرواية شريك في أن إبراهيم في السادسة، بينما هو في السابعة بلا خلاف...

وورد عن علي ﷺ أن إبراهيم في السادسة عند شجرة طوبى. ذكره الحافظ في الفتح[2].

وأمَّا ما ورد في رواية شريك: "وموسى في السابعة بفضل كلامه لله"، فإن هذا التعليق يدل ـ كما يقول الحافظ ابن حجر ـ على أن شريكًا ضبط كون موسى في السابعة.

لذا نقول: عند من يرى تعدد المعراج ـ منامًا ثم يقظة ـ فلا إشكال ألبتة، وأمَّا مع الاتحاد، فقد جمع الحفاظ بين هذه الروايات، وعلى الأخص كون موسى في السابعة وإبراهيم في السادسة.

قال الإمام النووي رحمه الله: "فإن كان الإسراء مرتين فلا إشكال فيه، ويكون في كل مرة وجده في سماءٍ، وإحداهما موضع استقراره ووطنه، والأخرى كان فيها غير مستوطن، وإن كان الإسراء مرة واحدة، فلعله وجده في السادسة، ثم ارتقى إبراهيم أيضًا إلى السابعة. والله أعلم"[3].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله: فمع التعدد لا إشكال، ومع الاتحاد فقد جُمع بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة، وإبراهيم في السابعة على ظاهر حديث مالك بن صعصعة، وعند الهبوط كان موسى في السابعة؛ لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلمه في شيءٍ مما يتعلق بها فرض الله على أمته من الصلاة، كما كلمه موسى، والسماء السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة الهبوط، فناسب أن يكون موسى بها؛ لأنه هو الذي خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات.

ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة فأصعد معه إلى السابعة تفضيلًا له على غيره، من أجل كلام الله تعالى، وظهرت فائدة ذلك في كلامه مع المصطفى ﷺ فيما يتعلق بأمر أمته في الصلاة... والعلم عند الله[4].

والذي يدل من سياق الروايات أن شريكًا رحمه الله ليس هو الذي لم يضبط الأماكن، ففي رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر: "ولم يثبت ـ أي أبو ذر ـ كيف

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء، (١/ ٥٤٧)، رقم (٣٤٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله، (٢/ ٦٠٢)، رقم (٤٠٤).
2. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٥٥٠، ٥٥١).
3. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٦).
4. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ٤٩١).

منازلهم"[١]، فنقله أنس كما ذكره أبو ذر، لكن رواية قتادة عن أنس عن مالك هي الآكد ووافقها الكثير؛ فهي المقدمة. والله أعلم"[٢].

ادعاء الاضطراب في تحديد آخر ما وصل إليه النبي ﷺ، وما جاء في سدرة المنتهى:

لقد زعم بعضهم أن هناك تناقضًا بين الروايات فيما يتعلق بآخر مكان انتهى إليه النبي ﷺ بعد لقائه بالأنبياء في السموات السبع، مستدلين على ذلك بأنه بعد أن لقي موسى عليه السلام في السماء السابعة ـ على رواية شريك ـ قال الراوي: "ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، حتى جاء سدرة المنتهى"، وفي رواية أنس عن مالك بن صعصعة: "ثم رُفعتْ إليَّ سدرة المنتهى". ومع هذا فقد جاء في حديث آخر عن ابن مسعود قال: "لما أسري برسول الله ﷺ انتهى به إلى سدرة المنتهى، وهي في السماء السادسة، إليها ينتهي ما يعرج به من الأرض... فيقبض منها، وإليها ينتهي ما يهبط به من فوقها"[٣].

"قال القاضي: كونها في السابعة هو الأصح، وقول الأكثرين، وهو الذي يقتضيه المعنى وتسميتها بالمنتهى. قال النووي: ويمكن أن يُجمع بينهما، فيكون أصلها في السادسة ومعظمها في السابعة، فقد عُلم أنها في نهاية من العِظَم، وقد قال الخليل رحمه الله: هي سدرة في السماء السابعة، قد أظلت السموات والجنة... ومقتضى خروج النهرين الظاهرين: النيل والفرات من أصل سدرة المنتهى أن يكون أصلها في الأرض"[٤].

وقال ابن حجر: "ولعل في السياق تقديمًا وتأخيرًا، وكان ذكر سدرة المنتهى قبلُ، ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله... ويحتمل أن يكون المراد بما تضمنته هذه الرواية من العلو البالغ لسدرة المنتهى ـ صفة أعلاها، وما تقدم صفة أصلها"[٥].

وقال القاري: "يمكن الجمع بأن مبدأها في الأرض، ومعظمها في السماء السادسة، وانتهاءها ومحل أثمارها، وغشيان أنوارها في السماء السابعة، ويؤيده قوله: "إليها ـ أي: إلى السدرة ـ ينتهي ما يُعرج به من الأرض" بصيغة المجهول، وكذا قوله: "فيقبض منها"؛ أي: تقبضه الملائكة الموكلون فيها بأخذ ما صعد به من الأعمال والأرواح إليها "وإليها ينتهي ما يهبط ـ أي: ينزل ـ من فوقها فيقبض منها" أي: فيقبضه مَنْ أذن له، وإيصاله إلى من قضي له به"[٦].

ونقول كما قال أهل العلم: إن سدرة المنتهى في السماء السابعة، وهي آخر ما ينتهي إليه علم الخلائق كلها، ويكون النبي ﷺ قد رفعَه الله إليها؛ إذًا لا وجه لتناقض الأحاديث مع بعضها بشأن وصوله ﷺ إلى

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء، (١/ ٥٤٧)، رقم (٣٤٩).
٢. مكانة الصحيحين، د. خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ، ص٤٣٥: ٤٣٧.
٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: في ذكر المعراج، (٢/ ٦٢٩)، رقم (٤٢٤).
٤. انظر: شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٦٣٠).
٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ٤٩١).
٦. شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ملا علي القاري، (١/ ٣٩٣)، نقلًا عن: أضواء على أحاديث الإسراء والمعراج، د. سعد المرصفي، مرجع سابق، ص٥٧.

السماء السابعة وسدرة المنتهى.

- **لا تعارض بين قول الله تعالى في الحديث: (لا يبدل القول لدي) وبين طلب موسى من محمد عليهما السلام الرجوع لله ﷻ لطلب التخفيف:**

أما طعنهم في بعض الأحداث التي وردت في أحاديث المعراج، مما يبنون عليها زعمهم في رد أحاديث المعراج أو بعض رواياتها، ومن ذلك تساؤلهم: كيف يصح عن موسى عليه السلام أن يطلب من النبي ﷺ أن يرجع إلى ربه ليطلب منه التخفيف بعد أن يقول الله لنبيه ﷺ: "لا يبدل القول لدي"؟ زاعمين أن ذلك يتنافى مع كون حكم الله لا يُبدَّل.

وهؤلاء يُردُّ عليهم بما رواه الإمام البخاري من حديث ابن شهاب عن أنس عن أبي ذر، والذي جاء فيه: " فراجعته، فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يبدل القول لديَّ، فرجعت إلى موسى، فقال: راجع ربك، فقلت: استحييت من ربي..." الحديث[1].

قال ابن حجر: "وقد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان خمسًا خمسًا، وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها... وأبدى ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله ﷺ لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن صارت خمسًا، فقال: "استحييت من ربي" قال ابن المنير: يحتمل أنه ﷺ تفرَّس من كون التخفيف وقع خمسًا خمسًا أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمسًا لكان سائلًا في رفعها، فلذلك استحيى... ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة، وأول جمع الكثرة، فخشي أن يدخل في الإلحاح في السؤال، لكن الإلحاح في الطلب من الله مطلوب، فكأنه خشي من عدم القيام بالشكر"[2].

إذن موسى عليه السلام طلب بالفعل من محمد ﷺ أن يسأل ربه أن يخفف عنه أقل من خمس صلوات، وذلك في آخر مرحلة أتى منها رسول الله ﷺ من عند ربِّه، لكن رسول الله ﷺ لم يلبِّ طلب موسى حياءً من الله لكثرة الطلب، وأنه لو طلب منه بعد ذلك فمعناه أنه يطلب من الله أن يسقطها بالكلية، فقول موسى عليه السلام لم يُرد به أن لا يقع أمر الله، بدليل أن أمر الله وقع، ولا حجة في ذلك لإنكار الحديث أو التشكيك فيه؛ لتواطؤ الروايات على خلافه، فقد ذكرنا ما يؤيده من روايات®.

ثانيًا. لقد ذكر القرآن أحداث المعراج، ولا تناقض بين روايات أحاديث الإسراء والمعراج وبين القرآن الكريم:

لم يكتفِ القرآن بذكر الإسراء، وإنما ذكر المعراج أيضًا في سورة من القرآن، ألا وهي سورة النجم، قال الله ﷻ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢) وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ (٥) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ (٧) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ (٩) فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ (١٠) مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ (١١) أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ (١٢)

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟ (١/ ٥٤٧، ٥٤٨)، رقم (٣٤٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، (٢/ ٦٠٤)، رقم (٤٠٨).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٥٥١، ٥٥٢).

® في **"توجيه عبارة: (قبل أن يوحى إليه) في حديث الإسراء والمعراج"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴿١٨﴾﴾ (النجم).

يقسم ﷻ بالنجم جنس النجم؛ أي يقسم سبحانه بكل النجوم، هذه المخلوقات العظيمة، يقسم بها على عصمة محمد ﷺ، وأنه ما ضل، وما حاد عن طريق الحق في أقواله وأفعاله، وأنه ما غوى؛ أي: ما جهل، ولا كان رأيه مجانبًا للصواب، وأنه ﷺ لا ينطق عن هوى نفسه، وإنما بوحي الله ﷻ إليه، يأتيه بهذا الوحي ملك شديد قوي، يستطيع أن يقوم بكل ما كلفه الله به، ملك (ذو مرة)؛ أي: صاحب قوة ذاتية، فإذا فعل شيئًا أحكمه، ولقد (استوى) هذا الملك لمحمد؛ أي: ظهر له على حقيقته، (وهو بالأفق الأعلى)؛ أي: ظهر جبريل عليه السلام لمحمد ﷺ، وكان جبريل جهة العلو، ثم اقترب جبريل من محمد ﷺ، فكان أقرب إليه من مقدار قاب قوسين، أي: قريبًا منه قرب الجليس لجليسه، فبلَّغ جبريل رسول الله محمدًا ما شاء الله تعالى أن يوحيه إليه، ورسول الله محمد يرى جبريل رؤية صادقة دون شك أو جهل، وبكَّت ﷻ المشركين على تكذيبهم رسوله ﷺ، فقال: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴿١٢﴾﴾؛ أي: تجادلون محمدًا ﷺ، فيما رآه بعينه؟ والله، لقد رأى محمد جبريل مرة أخرى، وذلك عند سدرة المنتهى، هذه التي في العالم العلوي، عندها جنة المأوى، وهو ﷺ في هذه المكونات ثابت مطمئن، يفهم الأمور على حقيقتها، فما اضطرب ولا اعترته المخاوف: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾، وهكذا تبين هذه الآيات أن محمدًا ﷺ قد عرج به إلى السماء، إلى سدرة المنتهى، وجنة المأوى، ورأى جبريل على صورته التي خُلِقَ عليها، وكل ذلك في المعراج[1].

إن ما ورد من أحاديث يتحدث فيها النبي ﷺ عن الآيات التي رآها في تلك الرحلة - إنما هي تفسير لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴿١٨﴾﴾.

وذكر الإمام ابن كثير أن النبي ﷺ قد رأى جبريل عليه السلام على صورته التي خلقه الله عليها مرتين: الأولى: عقب فترة الوحي، والنبي ﷺ نازل من غار حراء، فرآه على صورته، له ستمائة جناح قد سدَّ عِظَمُ خلقه الأفق، فاقترب منه، وأوحى إليه من الله ﷻ، وإليه أشار الله ﷻ بقوله: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾، والثانية: ليلة الإسراء والمعراج عند سدرة المنتهى، وهو المشار إليها في هذه السورة أيضًا بقوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾﴾[2].

ولا شك عند من له ذوق سليم، أن هذه الآيات الكريمة - آيات سورة النجم السابقة - تدل على أن النبي ﷺ أسري به إلى بيت المقدس، وأنه عرج به إلى السموات العلا بجسمه وروحه، وأنه رأى جبريل عليه السلام عند سدرة المنتهى، وأنه رأى من آيات ربه الكبرى.

فلتنظر أيها الطاعن معنا إلى قوله ﷻ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴿١٢﴾﴾، ثم قُل لنا بعد ذلك ماذا ترى؟ أفيسهل عليك أن تسلم أن المراء والجدال كانا في رؤيا منامية؟

١. دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٠٩، ١١٠.

٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٢٥١: ٢٥٣) بتصرف.

وهل يكون في رؤيا الروح وحدها في النوم جحود ومجادلة؟ وهل لذلك وَقْعٌ عند القائل والسامع، حتى تُذكر فيه تلك الآيات، وتحصل به تلك المجادلات، ويُنوَّه بشأنه في القرآن هذا التنويه العظيم[1]؟

وقد أجمع المفسرون قاطبة أن هذه الآيات التي في سورة النجم إنما هي بشأن معراج النبي ﷺ، وأن الله قد أقسم بالنجم إذا هوى على أن النبي ﷺ صادق فيما يبلِّغ من الوحي، وما هو إلا وحي يوحى، وأقسم على صدقه فيما رأى في السموات العلا؛ حيث رأى جبريل عليه السلام على صورته الحقيقية، ورأى من آيات ربِّه الكبرى، وأقسم أنه ما كذب فؤاده فيما رآه.

لكن الله ﷻ حكيم في أفعاله وأقواله، فلم يذكر المعراج مع الإسراء في موضع واحد؛ وذلك لحكمة إلهية بالغة؛ حيث إن المشركين والمخالفين سوف ينكرون ذلك كله، إذا ما حدثهم به رسول الله ﷺ، وسوف يهزءون برسول الله ﷺ من أجله، وقد حدث هذا.

أما الإسراء فإنه أحرى بتصديق قوله إذا كذبوه، بأن يذكر لهم بيت المقدس ووَصْفَهُ، وتكون له الحُجة، وهذا قد كان.

وأما المعراج، فبماذا يردُّ كذبهم إذا كذبوه، وبماذا يؤيد قوله؟ فلو نعت لهم السماء، وما رأى فيها، ما كان في ذلك مُقتنع لهم، ولا حجة عليهم؛ لأنهم لا يعرفون ما هنالك، فكان من الحكمة البالغة أن يذكر في سورة الإسراء التي تتلى على المشركين المعاندين الإسراء دون المعراج.

على أن الإسراء إلى بيت المقدس كان مقدمة للمعراج، ولهذا قد يكون من الجائز المناسب المعهود أن يذكر الإسراء دون المعراج؛ لأنه إذا ذكر الإسراء علم أنه يعني ما بعده، وهو المعراج، ولهذا يذكر كثير من المؤلفين المعراج في باب الإسراء، والقرآن يقول: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ (الإسراء: ١)، فهذه الآيات - فيما يبدو - هي الآيات التي رآها في المعراج، فأشار إلى المعراج بما وقع فيه من الآيات والعجائب، وليس بلازم ذكره نصًّا.

ثم إن المعراج قد ذُكر في سورة النجم - كما تقدم، فذَكَرَ الإسراء في سورة، والمعراج في سورة أخرى، وليس في هذا شيء من الغرابة[2].

وبهذا فلا معارضة بين ما جاء في السنة بشأن المعراج وبين الآيات التي رآها النبي ﷺ في تلك الرحلة العظيمة، وما جاء في القرآن بأنه أغفل ذكر المعراج؛ إذ إن هذا غير صحيح؛ لأن القرآن ذكر المعراج وجهر به في سورة النجم، ونوَّه به تنويهًا بينًا، يبين فيها مصداقية محمد ﷺ فيما رأى في تلك الليلة المباركة.

- **ما أخبر عنه الرسول ﷺ مما شاهد في رحلتي الإسراء والمعراج لا يتعارض مع القرآن في أنه لا يعلم الغيب إلا الله:**

يدَّعي قوم أن ما في الجنة من نعيم، وما في النار من جحيم غيب لا يعلمه أحد إلا الله، فكيف تأتي أحاديث

١. محمد المثل الكامل، أحمد جاد المولى، تحقيق: عبد الرحيم مارديني، مكتبة دار المحبة، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص١٣٦، ١٣٧ بتصرف.

٢. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق، ص١٥٤ بتصرف.

كأحاديث الإسراء والمعراج وتخبر عن بعض الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله، كالمشاهد التي شاهدها النبي ﷺ في رحلة المعراج؛ إذ رأى مثلًا الذين يأكلون الرِّبا يُوطئون بالأقدام، فلا يستطيعون القيام، ورأى الزناة يتركون لحمًا طيبًا ويأكلون لحمًا خبيثًا، وأنه أتى على وادٍ فوجد فيه ريحًا باردة كريح المسك، وقيل هذا صوت الجنة، وعلى العكس بالنسبة إلى النار وغيرها؟

وهؤلاء نقول لهم: صحيح ما تقولون: إنه لا يعلم الغيب إلا الله، وأيضًا صحيح ما عندنا من أحاديث وآثار تفيد أن محمدًا ﷺ أُخبر بأشياء من أمور الغيب فوقعت، ولكن المشكلة عندكم أنكم ما استنطقتم ما ورد في الغيب من أدلة القرآن والسنة استنطاقًا بيِّنًا، بل اقتطفتم من ذلك ما تؤيدون به طعونكم في الإسلام، ولا قِبلَ لكم به.

وكما قلنا سابقًا: إن حديث الإسراء والمعراج صحيح ومتواتر عن أكثر من عشرين صحابيًّا، رواه أئمة الحديث الكبار في كتبهم كالبخاري ومسلم، وطالما أن الحديث صحيح فيجب اعتقاد كل ما فيه أنه حقيقي، وقد تحدثت أحاديث المعراج من بداية أمرها عن الغيب، فهي من أول ما قال النبي ﷺ: "أتاني جبريل" فهو غيب، إلى أن رجع من تلك الرحلة.

أما الذين في قلوبهم زيغ ما انصاعوا لتصديق القصة، فطلبوا دليلًا من عند أنفسهم يثبت لهم ما قد رآه، فطلبوا أن يصف النبي ﷺ لهم بيت المقدس، فعرضه الله أمامه ـ ولم يكن قد رآه جيدًا لظلام الليل ـ فوصفه لهم، وهذا دليل عالم الشهادة على عالم الغيب.

لكن الذين يربطون بين العقيدة والتكذيب فهم قوم مغالطون في الحقيقة؛ لأنهم ما أيقنوا صحة الاعتقاد؛ فغلب عليهم التكذيب، إنهم ما زالوا يعتقدون أن محمدًا ليس بنبيٍّ؛ لأنهم لو أدركوا ذلك لعلموا أن الحقيقة مزهود فيها لدى كل حسود.

ونتبع كلامنا هذا سؤالًا وهو: هل لِما رآه النبي ﷺ دليل إذن من الله؟ نعم إن الغيب لا يعلمه إلا الله ـ كما قلتم ـ قال ﷻ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (٣٤)﴾ (لقمان)، ولكن ﷻ قال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا (٢٧)﴾ (الجن).

قال القرطبي: "﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ فإنه يظهر على ما يشاء من غيبه؛ لأن الرسل مؤيدون بالمعجزات، ومنها الإخبار عن بعض الغائبات، وفي التنزيل ـ حكاية عن عيسى ؑ: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ (آل عمران: ٤٩)... وقال العلماء رحمة الله عليهم: لما تمدَّح سبحانه بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه، كان فيه دليل على أنه لا يعلم الغيب أحد سواه، ثم استثنى من ارتضاه مِنَ الرسل، فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزة لهم دلالةً صادقة على نبوتهم"[1].

قال الشعراوي ـ رحمه الله: "وقد يكرم تعالى بعض

---

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٩/ ٢٧، ٢٨).

خلقه، ويُطلعه على شيء من الغيب، ومن ذلك الغيبيات التي أخبر بها النبي ﷺ دون أن يكون لها مقدمات توصل إليها، فلا بد أنها أتته من وحي القرآن كما قال الله ﷻ: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (الروم)"[1].

وبناءً على هذه الآية، وهي قوله ﷻ: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ ﴾، فالله لا يطلع أحدًا من خلقه على شيء من علمه، إلا ما شاء ﷻ أن يُطلعه، يستوي في ذلك من اصطفاه من الملائكة، ومن اصطفاه من الناس، ومن أطلعه الله على بعض الغيب فإنه يرزقه من يحفظه من الملائكة، بحيث لا تستطيع الشياطين أن تتعرض له.

وهذه الآية واضحة في أن الله ﷻ يطلع من شاء من رسله على بعض الأمور الغيبية، وعليه فلا غرابة في إخبار رسول الله ﷺ بشيء من الغيبيات، فإن هذا مما أطلعه الله عليه وأعلمه ﷻ به.

ومعنى الآية أن من أطلعه الله على بعض الغيب من رسله فإنه ﷻ يرزق هذا الرسول من يحفظه من الملائكة، ولما كانت السنة فيها كثير من أمور الغيب، فإن هذا يدل على حفظ الله لها.

وقد سجل القرآن شيئًا من ذلك في شأن عيسى ﷺ بقوله ﷻ: ﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡ ﴾ إن إخباره ﷺ بما هو غيب يحدث بعيدًا عنه، يحدث في بيوتهم، آية عظيمة أعطاها الله له؛ لتهتدي بها القلوب السليمة، وكذلك رسول الله ﷺ أعلمه الله الكثير من الأمور الغيبية، آيات بينات تنطق بنبوته ورسالته، وتزيد المؤمنين إيمانًا وهدًى.

وهناك آية أخرى تؤيد ذلك وهي قوله ﷻ: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ (البقرة: ٢٥٥). فإنه ﷻ أحاط بكل شيء علمًا، أما الخلق فإنهم لا يعلمون شيئًا من معلوماته تعالى، إلا بالقدر الذي أراد ﷻ أن يعلمهم إياه.

وبهذا نفيد أن الله ﷻ يطلع رسوله ﷺ على ما شاء من علوم وغيبيات، وهي من فضل الله على رسوله، معجزة له، ودلالة صادقة على نبوته ﷺ[2].

يُستفاد من ذلك أن ما أنبأ به الرسول ﷺ من أمور غيبية حدثت أو ستحدث - ماضية أو مستقبلية - إنما هي بما علَّمه الله إياه، بما دلت عليه الآيتان الكريمتان السابقتان، فإن كان علم الغيب مستأثرًا به الله وحده، فلا ينفي هذا أن يطلع من يشاء من رسله على ما يشاء من غيبيات، وهذا من استئثاره أيضًا بعلم الغيب.

نقول إذن للمعترضين على ما جاء في أحاديث المعراج من غيبيات، وأن هذا ليس لمحمد ﷺ: إن ساغ لكم تكذيب القرآن وعدم الاقتناع به - وقد بينَّا لكم دليل الإذن في إعطاء الله الغيب لمن يشاء من عباده - فارفضوا السنة وما جاء فيها من أمور غيبية! وإلا فابحثوا عن قلوبكم؛ فإنها وقعت في غارة المغالطة والتكذيب دون حجة أو تأويل.

---

١. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (١٧/ ١٠٨٣٤).

٢. أحاديث معجزات الرسول التي ظهرت في زماننا، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٤١، ٤٢ بتصرف.

ثالثًا. لا تعارض بين هذه الروايات وبين العقل:

لا تعارض بين الروايات الواردة في الإسراء والمعراج، وما جاءت به من حقائق عن البراق وعن أهل الجنة وأهل النار، وغير ذلك من الغيبيات، وبين العقل، إنما يكون التعارض عندما يكون العقل مكلَّفًا بالبحث في هذه الأمور، ثم تأتي هذه الأمور مخالفة لمقتضيات العقل، فما دام العقل لم يُكلَّف بالبحث في هذه الأمور فلا تعارض إذن، فالله ﷻ قد خلق الإنسان وأودع فيه نعمة العقل؛ كي يبحث في العالم المشاهد ويكتشف أسراره، ويعمِّر الكون، ويهتدي به إلى ما يصلحه، ويبتعد به عما يفسده، أمَّا الغيبيات فليس لنا إلا أن نسلم بما جاء به الوحي مخبرًا عنها، وليس لنا أن نتوصل بالعقل - المختص بالمشاهدات والحسيَّات - إلى مسائل الغيب، أو نختلف في تصوراتنا عنها دون الرجوع إلى الوحي المتمثل في الكتاب والسنة.

فلا يمكن إذن أن نعتبر العقل أصلًا للنقل، أو نحكِّمه في مسائل الغيب قبولًا ورفضًا، والإمام ابن تيمية يوضح ذلك في رده على من قال: (إن العقل أصل للنقل)، فيقول: "إمَّا أن يريد به:

- أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر.
- أو أنه أصل في علمنا بصحته.

والأول لا يقوله عاقل؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره؛ إذ عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسنا؛ فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه، ومن أرسله الله ﷻ إلى الناس فهو رسوله سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها، وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، ليس موقوفًا على وجودنا، فضلًا عن أن يكون موقوفًا على عقولنا، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب ﷻ وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه.

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلًا لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطيًا له صفة لم تكن له، ولا مفيدًا له صفة كمال؛ إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم، تابع له، ليس مؤثرا فيه.

فإن العلم نوعان:

أحدهما: العملي، وهو ما كان شرطًا في حصول المعلوم، كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه.

والآخر: العلم الخبري النظري، وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم به، كعلمنا بوحدانية الله تعالى وأسمائه وصفاته، وصدق رسله، وبملائكته، وكتبه وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة، سواء علمناها أو لم نعلمها، فهي مستغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب، فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه، وإلى أن نعلمه بعقولنا؛ فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالمًا به، وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته وانتفع بعلمه به، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل

ذلك، ولو لم يعلمه لكان جاهلًا ناقصًا"[١].

فمما سبق من كلام ابن تيمية يتضح لنا أن من أنكر الغيبيات التي أخبر الوحي بها بحجة أنها لا تتفق مع العقل - يخرج عن دائرة العقلاء.

فإنكار البراق الذي أخبر به النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة التي أوردها البخاري ومسلم، بحجة أن الله كان قادرًا على نقل نبيه بأيسر من تلك الطريقة، كما نقل عرش بلقيس في طرفة عين - نقول: إن من أنكر البراق لهذه الحجة فقد حكَّم العقل، وجعله أصلًا للنقل (الوحي)، وأخرج العقل عن مناط تكليفه، وحمَّله ما لا يحتمل، وكان واجبًا عليه ألا يقحم نفسه فيما لم يكلَّف به، وأن يصدق بما أخبر به الوحي من غيبيات لا نملك أمامها إلا التصديق، كما أنَّ من أنكر البراق لهذه الحجة، إنما هو مخطئ من جهةٍ أخرى، وهي أن السنة الإلهية قد اقتضت إقرار قانون الأسباب والمسببات، فليس لنا أن نعترض على بعض الأمور بحجة أن الله كان قادرًا على كذا أو كذا، فالله ﷻ كان قادرًا على أن يسقط الرطب من النخل لمريم عليها السلام دون أن تهز الجذع، كما أنها غير قادرة على هز الجذع وقت المخاض، ولكن الله قد أراد من هذا إقرار قانون الأسباب والمسببات، وأن لكل مُسبَّبٍ سببًا تسبَّب في حدوثه، والله ﷻ لم يكلف مريم عليها السلام ما لا تحتمله ولا تطيقه، فالله ﷻ قد ضمن لها الرزق، لكنه أمرها بالسعي إليه ولو بجهد يسير، وإنك لتعجب حقًّا عندما تعلم أن الجذع كان يابسًا، فلما هزته مريم عليها السلام أحياه الله من مواته، فقد قال القرطبي في تفسيره - تعليقًا على هذه الآية: "واستدل بعض الناس من هذه الآية على أن الرزق وإن كان محتومًا؛ فإن الله تعالى قد وكَّل ابن آدم إلى سعي ما فيه؛ لأنه أمر مريم بهز النخلة لترى آية، وكانت الآية تكون بألا تهز"[٢].

وإذا تأملنا الكون كله سنجد أن قانون الأسباب والمسببات مطرد رغم قدرة الله على خرقه - كما يحدث في معجزات الأنبياء - فوجود النهار مثلًا مرتبط بطلوع الشمس، ووجود الليل مرتبط بغيابها، وغير ذلك من الأمثلة التي لا حصر لها.

فمن كل ما سبق نؤكد على أن من أنكر الغيبيات بحجة أنها تتعارض مع العقل، أو أن الله كان قادرًا على كذا وكذا، فقد خرج عن حدود العقلاء، ويدخل في ذلك من أنكر أحاديث الإسراء والمعراج؛ لأن فيها ذكرًا لاستفتاح جبريل لأبواب السماوات السبع، والادعاء بأنه لا توجد أبواب صلدة في السماوات لكي يدقها جبريل، فهذا كله خوض في مسائل غيبية لا نعلم عنها شيئًا إلا ما أخبرنا به الوحي، وتحكيم العقل في مثل هذه المسائل يؤدي إلى الوقوع في الضلال، والابتعاد عن طريق الهدى والصراط المستقيم.

وكذلك من يعترض على الحوار الذي حدث بين جبريل وملائكة السماء، وقولهم له: (من معك؟)، وكان ينبغي أن يقولوا له: (هل معك أحد؟)، فما الذي يعلمه هذا المتقوِّل عن علم الغيب، وبأي شيء فرض على المَلَكِ أن يقول شيئًا ولا يقول شيئًا آخر؟ إنه اعتمد

١. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، (١/ ٨٧: ٨٩).

٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١١/ ٩٥).

في ذلك على عقله، ونسي أن العقل ليس مؤهلًا للبحث في الغيبيات.

أمَّا إنكار بعض المغرضين لهذه الأحاديث بحجة أن العقل لا يتصور محمدًا ذاهبًا وعائدًا؛ استجابة لما أشار عليه به موسى عليه السلام، عندما قال له: (ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف)، ويرون أن هذا الفعل قد لا يحدث من الابن المطيع لأبيه، فكيف يُتَصور حدوثه من محمد ﷺ لموسى عليه السلام، نقول: إن هذا السلوك ليس بمستغرب من الابن المطيع لأبيه، ولكنه مستغرب في نظر هؤلاء المغرضين لسوء أخلاقهم، ونشأتهم على الأخلاق الفاسدة، وإذا افترضنا جدلًا أن ذلك السلوك مستغرب من الابن المطيع لأبيه، فإنه ليس مستغربًا من محمد ﷺ لموسى عليه السلام؛ لأنه يفعل ذلك حرصًا على أمته وخوفًا عليهم وإشفاقًا بهم، وما دام أن الذي أشار به موسى عليه السلام فيه الخير لأمته ﷺ، فهو لا يجد غضاضة في أن يبذل كل الخير لهم، بل إن النبي ﷺ ما توقف عن الرجوع لربه بعد آخر رجعة إلا لأنه استحيى من ربه، ولولا ذلك لرجع إليه مرة أخرى، وكيف نستغرب ذلك من النبي ﷺ وقد زكَّاه الله فقال عز وجل: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (١٢٨)﴾ (التوبة)، وقال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦)، فهذا كله يدل على مدى حرصه وشفقته ﷺ بأمته، وهذا يبطل مزاعم المغرضين.

أما إنكار هذه الأحاديث لأنها تثبت رؤية الأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم مستقرة بالأرض، فقد أجاب ابن حجر عن ذلك، وأزال الإشكال المتوهم في المسألة، فقال: "وقد استشكل رؤية الأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض، وأجيب بأن أرواحهم تشكَّلت بصور أجسادهم، أو أُحضرت أجسادهم لملاقاة النبي ﷺ تلك الليلة تشريفًا له وتكريمًا، ويؤيده حديث عبد الرحمن بن هاشم عن أنس، ففيه: "وبعث له آدم، فمن دونه من الأنبياء" فافهم"[1].

- **وكذلك لا منافاة بين صلاة النبي ﷺ بالأنبياء في بيت المقدس إمامًا ورؤيته لهم في السماء:**

لقد كانت صلاة النبي ﷺ بالأنبياء في بيت المقدس للإعلان عن إمامته ﷺ على كل إخوانه من الأنبياء، وأن أمته أول الأمم دخولًا الجنة، إلى غير ذلك.

وللعلماء في صلاة النبي ﷺ بالرسل جميعًا في بيت المقدس، ثم رؤيته لهم في السماء ثلاثة تفسيرات:

الأول: أن يكون الذي رأى هي الأرواح، رآها في بيت المقدس، ثم عرج بها إلى السماوات فرآها هناك.

الثاني: أن يكونوا مُثِّلوا له تمثيلًا، فرآهم وخاطبهم وخاطبوه.

الثالث: أن يكون الله خلق له ﷺ أشخاصهم، فرآهم في السماء وفي الأرض لحكمة بالغة[2].

وهناك رأي ذكره المفسرون يقوي ما ذُكر في الحديث من مقابلة النبي ﷺ للرسل السابقين في بيت المقدس، وصلاته بهم إمامًا: وهو ما ذهب إليه قتادة، وكذلك عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن قوله تعالى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٢٥٠).

٢. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق، ص١٥٦ بتصرف.

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ (الزخرف) نزلت بالمسجد الأقصى[1].

قال الإمام الشعراوي رحمه الله: "وإذا استقرأنا القرآن فسوف نجد فيه ما يدل على صدق رسول الله ﷺ فيما أخبر به من لقائه بالأنبياء في هذه الرحلة، قال ﷻ: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ﴾، والرسول ﷺ إذا أمره ربُّه أمرًا نفذه، فكيف السبيل إلى تنفيذ هذا الأمر، واسأل من سبقك من الرسل؟

لا سبيل إلى تنفيذه إلا في لقاء مباشر ومواجهة، فإذا حدَّثَنا بذلك رسول الله ﷺ في رحلة الإسراء والمعراج نقول له: صدقت، ولا يتسلل الشك إلا إلى قلوب ضعاف الإيمان واليقين"[2].

وبما بيَّنا يتضح لنا بطلان زعم الذين لا يتصورون بعقولهم اللقاء بين النبي ﷺ مع الأنبياء السابقين عليهم السلام في الأرض - ببيت المقدس - وفي السماء، وذلك بما أوردنا من تفسير العلماء لهذا اللقاء بالأقوال السابقة، أو بالدليل القرآني في أمر الرسول ﷺ بسؤال الأنبياء.

- **دعواهم أن الحكمة والعلم معانٍ، فكيف توضع في الطسوت؟**

والرد على تلك الفرية يكون من وجهة نقلية واحدة، وهي أن الله يوم القيامة سيجعل أعمال الإنسان توضع في الميزان وتوزن، وهذا يدل على أنها ستحول إلى ماديات - وهي معانٍ - لتوضع في كفتي الميزان، قال ﷻ: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (المؤمنون)، وقال رسول الله ﷺ: "كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم"[3].

وقال النبي ﷺ: "إذا كان يوم القيامة أُتي بالموت كالكبش الأملح، فيُوقَف بين الجنة والنار، فيُذبَح وهم ينظرون..."[4].

فإذا كانت الأعمال - وهي معانٍ - ستُوزَن يوم القيامة في كِفَّتَي الميزان، وكذلك الموت الذي هو معنى غير محسوس في ذاته سيكون كالكبش يوم القيامة، وسيوقف بين الجنة والنار، ويراه أهلوهما؛ فلا يوجد أي مانع يمنع من أن توضع الحكمة والعلم في طست، ويفرغ في قلب النبي ﷺ بعد شقه.

وقد تمكن العلماء في هذا الزمان من تفتيت الذرة، تُرى ما الذي حصلوا عليه حين تفتت الذرة؟ إنهم قد حصلوا على طاقة، وقد تلاشت المادة، والطاقة في حقيقة أمرها معنى، أو ما يُشبه المعنى، تأتلف منها المادة وتتكون، وربك الذي خلقها قادر على أن يحولها إلى طاقة، ثم هو يقدر على أن يحول الطاقة إلى مادة[5].

إذن هذه الفِريَة رُدَّت بما ورد مما سيحدث يوم القيامة من وزن الأعمال في كِفَّتي الميزان، وهما مادة،

---

١. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (١٢/ ١٥٧).

٢. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (١٣/ ٨٣٣١).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوات، باب: فضل التسبيح، (١١/ ٢١٠)، رقم (٦٤٠٦).

٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: صفة أهل الجنة، باب: ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار، (٧/ ٢٣٤)، رقم (٢٦٨٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٥٥٨).

٥. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٨٠.

فيتعين أن تكون تلك الأعمال مادة، وكذلك الموت الذي يكون على هيئة كبش، وسيذبح بين الجنة والنار، والذبح مادة محسوسة، ووضع الحكمة والعلم في قلب النبي ﷺ من هذا الباب، ولا يتعارض مع قوانين مصداقية العقل القاصر.

- **بطلان دعوى استحالة رفع النبي ﷺ للسماوات؛ لانقطاع الهواء في طبقات الجو العليا.**

إن احتجاج القوم بما توصلوا إليه من نظريات حديثة، وأن الهواء يُفقد بعد أميال فوق الأرض، ولا يمكن أن نعيش فوق منقطع الهواء، وهذه الفرية التي يعترض بها القوم غير مصدقين للقرآن أو السنة في إثبات تلك الرحلة، لا نرد عليهم بأن الطفل يعيش في بطن أمه بعيدًا عن الهواء، والأسماك تعيش في البحار، ولا تحتاج إلى ما يحتاج إليه حيوان البر من الهواء والتنفس، بل نرد عليهم من وجهة نظر واحدة، وهي أن يونس عليه السلام قد الْتَقَمَه الحوت، وغاص به في البحر، وأصبح في ظلمات ثلاث؛ فظلمة الليل، وظلمة البحر، وظلمة بطن الحوت، فكيف أوصل الله إليه الهواء - لو كانت المسألة عقلية - وهو في تلك الحالة؟ فإذا كان الهواء ينقطع في طبقات الجو العليا، فأين الهواء في قلب البحار العميقة؟ وهذا بشر، وذاك بشر.

ثم إنه ﷺ لما صُعِد به إلى السماء فإنه لا محلَّ هنا لقضية من متطلباتها أشياء مثل الطعام والشراب والتنفس.

ثم إن الله قد ذكر رفعه لعيسى عليه السلام إلى السماء، وجاء الخبر بنزوله في آخر الزمان، فعلام الاعتراض، ورافع محمد هو رافع عيسى عليهما السلام؟!

وقد ذُكِرَ أن فقراء الهند يروِّضون أنفسهم على أشياء معينة؛ فيأتون بالعجائب، وقد روت عنهم الصحف أن الواحد منهم يُلقى في قارورة وُضِعَ فيها الزيت فيُقفل عليه ويحكم القفل؛ بحيث لا يجد الهواء إليه سبيلًا، فيبقى في ذلك أسابيع، ثم يخرج حيًّا، وروى الشيخ محمد رشيد رضا: أن واحدًا من هؤلاء سُدت جميع المنافذ في جسمه التي يدخل منها الهواء بالقطن، ثم وضع في صندوق وقُفل وأُحكم قفله، ثم دُفْن في الأرض فظل أربعين يومًا كذلك، ثم أُخرج حيًّا على أعين طائفة من الزعماء والأطباء. فكيف يعجز الله عز وجل عن مثله[1]®؟!

رابعًا. لا يوجد في أحاديث الإسراء والمعراج ما يلحق النقص بذات الله عز وجل أبدًا:

لقد ادعى بعض المغرضين أن في أحاديث الإسراء والمعراج عبارات تلحق بالله عز وجل التشبيه والتمثيل، وذلك كما في رواية شريك بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه، حيث يقول: "ودنا الجبار رب العزة فتدلَّى، حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى"، لكن العلماء المسلمين يردون على ذلك من جهات عدة؛ منها:

- نفي نسبة التدلي للجبار عز وجل، ونسبتها إلى جبريل عليه السلام أو محمد ﷺ، وقد فصل الخطابي القول في ذلك، وذكر أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

أولها: أنه دنا، يعني جبريل من محمد عليهما السلام،

---

١. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق، ص١٥٩ بتصرف.

® في **"علاقة العقل بالوحي، وقصور إدراكه جميع الوحي، وحدوده"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة)، والوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء الثامن (الإلهيات).

فتدلَّى؛ أي: فقرب منه، وقيل: هو على التقديم والتأخير، أي تدلى ودنا، وذلك أن التدلي سبب للدنو.

الثاني: تدلى له، يعني جبريل عليه السلام، بعد الانتصاب والارتفاع، حتى رآه النبي ﷺ متدليًا، كما رآه منتصبًا، وكان ذلك من آيات قدرة الله حين أقدره على أن يتدلى في الهواء من غير اعتماد على شيء ولا تمسك بشيء.

الثالث: معنى قوله: دنا ـ يعني جبريل عليه السلام ـ فتدلى ـ أي محمد ﷺ ـ ساجدًا لربه شكرًا على ما أراه من قدرته وأناله من كرامته، ولم يثبت في شيء مما رُوِي عن السلف أن التدلي مضاف إلى الله تبارك وتعالى، جل ربنا عن صفات المخلوقين، ونعوت المربوبين المحدودين[(١)].

- تأول الدنو والتدلي بمعنى الإبانة عن عظيم المكانة وعلو المنزلة، وفي هذا يقول القاضي عياض: "اعلم أن ما وقع من إضافة الدنو والقرب هنا من الله أو إلى الله، فليس بدنو مكان ولا قرب مدى، بل كما ذكرنا عن جعفر بن محمد الصادق ليس بدنو حدٍّ، وإنما دنو النبي ﷺ من ربه وقربه منه إبانة عظيم منزلته، وتشريف رتبته، وإشراق أنوار معرفته، ومشاهدة أسرار غيبه وقدرته، ومن الله تعالى له مَبَرَّة وتأنيس وبسط وإكرام"[(٢)].
- تأول الدنو والتدلي على ما يُتأول في قوله: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا"، لكن تفسير النزول قد اختُلف فيه كما وضَّح لنا ابن حجر؛ حيث يقول: "وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته، وهم المشبهة ـ تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة، وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك، وأنكروا ما في الحديث إما جهلًا وإما عنادًا. ومنهم من أجراه على ما ورد، مؤمنًا به على طريق الإجمال، منزهًا الله تعالى عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور السلف"[(٣)].

وقد ادعى هؤلاء المغرضون أن في أحاديث الإسراء والمعراج ما يدل على جهل الله بما يطيقه العباد، وجهل النبي ﷺ أيضًا بذلك؛ حتى أعلمه موسى عليه السلام بذلك، ويقررون ـ لذلك ـ أن أحاديث الإسراء والمعراج من الإسرائيليات التي دخلت إلى السنة النبوية؛ لتعظيم أمر موسى عليه السلام والديانة اليهودية.

وللرد على ذلك نقول: "إن الله عز وجل يعلم كل ما كان وما يكون، ويعلم أن نبيه محمدًا ﷺ سيسأله التخفيف عن العباد، وبسبب هذا السؤال سيخفف الصلوات من خمسين إلى خمس، ولذلك سر وحكمة، وهي إظهار رحمة الله عز وجل بهذه الأمة، ومنِّه عليها بالتخفيف عنها، بدليل قول الرب تعالى: "أمضيتُ فريضتي، وخفَّفتُ عن عبادي"[(٤)]، كما أن فيها إظهار منزلة النبي ﷺ عند ربه بقبول شفاعته في التخفيف عن أمته، وبيان رأفته

١. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، الخطابي، مرجع سابق، (٤/ ٢٣٥٣، ٢٣٥٤) بتصرف.

٢. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، مرجع سابق، (١/ ٢٠٥).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٣/ ٣٧).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: المعراج، (٧/ ٢٤١)، رقم (٣٨٨٧).

ورحمته بأمته، باستماعه إلى مشورة أخيه موسى، ولا تسل عما في المراجعة من تكرار المناجاة بين العبد والمعبود، والمحب والمحبوب"[1].

أما القول بأن مراجعة موسى عليه السلام لمحمد ﷺ يقتضي بأن تكون هذه الأحاديث من الإسرائيليات - فهذا مردود، لا يتفق مع المنطق والعقل السليم، "وعلى منطق هذا الطاعن تكون كل الأحاديث التي ذكرت فضيلة لموسى عليه السلام أو لنبي من أنبياء بني إسرائيل من الإسرائيليات، وأعتقد أن هذا لا يقوله عاقل فضلًا عن باحث علميٍّ، ولو أن حديث الإسراء والمعراج كان مرويًّا عن كعب الأحبار أو غيره من علماء بني إسرائيل، لجاز في العقل أن يكون ذكر موسى عليه السلام من دسهم، أمَا والحديث مرويٌّ عن بضع وعشرين صحابيًّا ليس فيهم، ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب - فقد أصبح الاحتمال بعيدًا كل البعد، إن لم يكن غير ممكن في منطق البحث الصحيح، وقد ذكر الحافظ أبو الخطاب بن دحية في كتابه (التنوير في مولد السراج المنير) الصحابة الذين رُوي عنهم حديث الإسراء والمعراج، فوصل بهم إلى خمسة وعشرين صحابيًّا، واعتبر الروايات الواردة فيه متواترة، ونقل كلامه الحافظ الناقد ابن كثير في تفسيره، ووصفه بالإفادة والجودة، فهل يجوز عند العقلاء أن يكون للدسِّ مجال في هذا؟!

وقد خَرَّج حديث الإسراء والمعراج البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة من طرق متعددة، وقد استعرض هذه الروايات الإمام ابن كثير في تفسيره، فليرجع إليه من يريد زيادة اليقين، ولم نر - فيما نعلم - عن أحد من أهل العلم الموثوق بهم أنه ذكر أن مراجعة موسى لنبينا عليهما السلام دسيسة إسرائيلية، فهل خفي على علماء الأمة جميعهم ما تخيله هؤلاء"[2]؟!

فلا إشكال في مراجعة موسى عليه السلام لمحمد ﷺ، بل إن هناك عدة مسوغات لهذه المراجعة، منها:

- **قرب الرسولين من بعضهما:**

فموسى عليه السلام صاحب الرسالة التي قبل الإسلام مباشرة، فرسالته جاءت بالتكاليف، ورسالة عيسى عليه السلام مكملة لها وهي مواعظ، فهو أحدث رسول قبل محمد ﷺ، فدرايته - أي موسى - بالبشرية في هذه الآونة أقوى من دراية بقية الرسل، ومن هنا يقول للرسول ﷺ: "ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فإن أمتك لا يطيقون ذلك، فإني بلوت بني إسرائيل وخبرتهم"[3]. وفي رواية أخرى: "إن أمتك لا تستطيع خمسين صلاة كل يوم، وإني والله قد جربت الناس قبلك، وعالجت بني إسرائيل أشد المعالجة، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك"[4].

- **تشابه الرسالتين:**

وأيضًا فرسالة موسى عليه السلام كانت للبشرية في أقرب

١. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٧٧.

٢. المرجع السابق، ص٨٦، ٨٧.

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، (٢/ ٦٠٤)، رقم (٤٠٨).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: المعراج، (٧/ ٢٤١، ٢٤٢)، رقم (٣٨٨٧).

أطوارها من الإسلام، فهي أكثر صلوات، وأكثر أحكام من الرسالات السابقة عليها، ومن هنا نصح موسى عليه السلام محمدًا ﷺ، وقَبِل منه محمد.

ومن هاتين النقطتين يتضح أن الحديث لا يثبت ميزة لموسى عليه السلام، فالمحادثة بينهما سببها قرب زمانيهما، وتشابه رسالتيهما.

○ **لا مَيْزَة في الحديث لموسى عليه السلام:**

والقارئ لكل روايات الحديث لا يجد ميزة لموسى عليه السلام، ويعجز منكرو السنة عن إبراز أيَّة ميزة فيه لموسى عليه السلام، إنهم يعللون وصفه بأنه يمثل ميزة لموسى، ونحن نتساءل معهم: أين المَيزَة؟

إن كون موسى سأل محمدًا ﷺ لا يثبت ميزة لموسى عليه السلام، فإنه ينصح، والنصيحة قدر من أخلاق الأنبياء، إنه لم يذهب معه إلى أعلى من مكانه، بل ظل في السماء السادسة، وإنما محمد هو الذي عاود العلو والارتقاء إلى حيث لا ملك ولا نبي، فالميزة لمحمد ﷺ، إن موسى عليه السلام لم يكلم ربه - في هذه الحادثة - وإنما الذي كلم ربه وكلمه ربه هو محمد ﷺ، فأي ميزة لموسى عليه السلام - في هذا الحديث - حتى يقال: إن الحديث وضعه اليهود، إن الميزة في الحديث لمحمد ﷺ؛ فلقد عاود الارتقاء وحظي بالحديث والخطاب، يكلمه الله ويكلم الله، أُوتي ميزة موسى الكليم وزاد، وارتقى فوق مقام جبريل عليه السلام واستفاد، إنه لا ميزة في الحديث لموسى، وإنما فيه أنه أحس بقدر محمد ﷺ، وأحس أن محمدًا أُوتي من الفضل أكثر مما أُوتي هو - أي: موسى - وأن أمة محمد ﷺ قد فاقت أمته عليه السلام في الفضل والمنزلة، ولقد بلغ بموسى عليه السلام الأمر أن بكى، بكى من رفعة محمد ﷺ وأمته، ففي حديث مالك بن صعصعة عن النبي ﷺ قال: "فلما تجاوزتُ بكى - أي: موسى - قيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي لأن غلامًا بُعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر ممن يدخلها من أمتي"[1]. وفي رواية: "رب لم أظن أن ترفع عليَّ أحدًا"[2].

○ **الميزة في الحديث لمحمد ﷺ:**

١. فهو الذي ارتقى إلى حيث سمع صريف الأقلام، إلى مكان لم يبلغه نبي مرسل ولا ملك مقرب، جاء في الرواية: "ثم عُرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام"[3]؛ أي: الصوت الذي يصدر من الأقلام أثناء الكتابة، والمراد ما تكتبه الملائكة من أقضية الله عز وجل[4]، مما كلفت به الملائكة.

٢. وهو الذي دخل الجنة ورأى ما فيها، فقد جاء في رواية: "ثم أُدخلت الجنة، فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك"[5].

٣. وهو الذي قَبِل الله شفاعته، فحينما عاد يسأل التخفيف أكرم الله الكريم وجهه ﷺ، فخفَّف عنه وعن أمته، وكم عاد! وفي كل مرة بلغ المراد، فسبحانه ربنا

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: المعراج، (٧/ ٢٤١، ٢٤٢)، رقم (٣٨٨٧).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب قوله: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾، (١٣/ ٤٨٦)، رقم (٧٥١٥).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟ (١/ ٥٤٧)، رقم (٣٤٩).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٥٥).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ذكر إدريس عليه السلام، (٦/ ٤٣٢)، رقم (٣٣٤٢).

الكريم الذي قبل شفاعة رسوله ﷺ كثيرًا، وصلى الله وبارك على الذي رجا وشفع طويلًا، وفي هذه النقطة كثير من الفضل والميزة له، فهي تدل على كريم منزلته عند ربنا ﷻ، وتدل على رحمته ﷺ وشفقته على أمته، وفيها عظيم كرم الله لهذه الأمة، يظل هذا معلومًا في الأحاديث النبوية، مفيدًا كرم ربنا، وشفقة نبينا.

٤. وفي الترديد وطول بقائه ﷺ في حضرة الله، يناجي ثم يذهب فيتشاور مع موسى ؈، ثم يعود فيناجي ربه، وفي ذلك حظوة بطول المناجاة، والبقاء في حضرة الله تبارك وتعالى.

٥. وفي هذا الحديث ميزة عظيمة لرسول الله ﷺ، فإن نبي الله موسى بعد أن صارت الصلاة خمسًا طلب منه أن يرجع فيسأل التخفيف، إلا أنه ﷺ رفض الرجوع، وقال: "سألت ربي حتى استحييت، ولكن أرضى وأسلِّم، قال: فلما جاوزت نادى منادٍ: أمضيتُ فريضتي، وخفَّفتُ عن عبادي"[1]، إنه الحس الصادق، والفطانة الكاملة، رضي بما فيه الرضى، وسلم بما اتضح أنه الحق، إنه الرسول الذي عايش نصوص دينه فأصبحت فكره ولبه، فأصبحت رأيه وقلبه، إنه قرأ قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ (الأنعام: ١٦٠)، فلما وصل التخفيف إلى العُشر أدرك أن هذا هو الذي سيستقر. إنه ﷺ لم يفكر في أمر أمة موسى، وأنهم كانوا يصلُّون في اليوم صلاتين، وإنما كان يفكر في نصوص دينه، فأُلهم الصواب في فهم أصل من أصول دينه، وأنه الذي ينبني عليه تصرفه ﷺ.

٦. وهو إمام المرسلين: ففي حديث أبي هريرة ؓ أنه قال: "لقد رأيتني في الحجر، وقريش تسألني عن مسراي... وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء... فحانت الصلاة فأممتهم"[2]، فهو ﷺ قد صلى بالأنبياء إمامًا، وفي ذلك من التكريم ما فيه، لقد جمع الله تبارك وتعالى لرسوله ﷺ كثيرًا من الأنبياء، صلوا خلفه، وكانوا في استقباله ووداعه، تحدث معهم، وتحدثوا معه، وفي ذلك الكثير والكثير، مما يثبت ميزته ﷺ.

- **ليس في الحديث ما يوحي بدس:**

إن المتتبع لأحاديث الإسراء والمعراج بكل رواياتها يتضح له جليًّا أنها لا يمكن أن تكون مدسوسة؛ فليس في أي إسناد من أسانيدها أحد من أهل الكتاب، ولا ممن يروي عن أهل الكتاب. إن أعداء السنة يلقون بالكلام دون دراسة أو تحديد، فليقولوا لنا: من الذي دس هذا الحديث؟ إنهم لا يستطيعون ذلك، فكل رجال إسناده إنما هم ثقات، أي مسلمون صالحون أذكياء، صلاحهم يمنعهم من الكذب، وذكاؤهم يبعدهم عن الخطأ، وقد روي الحديث من أكثر من طريق، وكلها متعاضدة يقوِّي بعضها بعضًا، فمن أين يأتي الدس؟ إن أحاديث الإسراء والمعراج ثابتة صحيحة، جاءت من طرق كثيرة، بلغت حد التواتر، ومن هنا فليس لعاقل أن يجحدها، لقد رواها عن رسول الله ﷺ خمسة وأربعون صحابيًّا[3]، ورواها عنهم

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: : مناقب الأنصار، باب: المعراج، (٧/ ٢٤١، ٢٤٢)، رقم (٣٨٨٧).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، (٢/ ٦٢٥)، رقم (٤٢٣).

٣. انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الكتاني، مرجع سابق، (١/ ٢٠٩).

كثرة كثيرة من التابعين، وعنهم أتباع التابعين بأكثر وأكثر، ومن هنا فهي مما لا يمكن التشكيك فيه، ثم إن الإسراء والمعراج أصلها ثابت بالقرآن الكريم، وهذا يفيد ثبوتها أكثر وأكثر، وعليه فليس لمنصف أن يشك في هذه الأحاديث.

إن السنة النبوية تهيأ لها من أسباب الحفظ والسلامة مما يجعلها حصينة ضد أي تزييف، وأقوى من أن يزاد فيها حرف أو يُحذف منها حرف[1].

الخلاصة:

- إن أحاديث الإسراء والمعراج ثابتة وصحيحة ومتواترة، ولا تناقض بينها، فقد وردت بروايات متعددة في صحيحي البخاري ومسلم، فمنها ما رواه ابن شهاب، ومنها ما رواه قتادة، ومنها ما رواه ثابت البناني، ومنها ما رواه شريك بن عبد الله، وقد ذكر الكتاني في نظم المتناثر أن أحاديث الإسراء والمعراج رُويت عن النبي ﷺ عن خمسة وأربعين صحابيًا، وعلى هذا فلا يمكن القدح أو التشكيك في نسبتها إليه ﷺ.
- لقد وقعت حادثة الإسراء والمعراج بعد البعثة، وقد دل على ذلك كثرة المرويات المثبتة لذلك في صحيحي البخاري ومسلم، أما رواية شريك التي قد يُفهم منها غير ذلك فقد وجهها العلماء بما لا يتناقض مع ما سبق إثباته من أن الحادثة كانت بعد البعثة، وعلى هذا فلا إشكال ولا تعارض بين الروايات.
- إن حادثة الإسراء والمعراج قد حدثت مرة واحدة بعد البعثة يقظة بالروح والجسد، وليس هناك دليل صحيح على أنها حدثت بالروح فقط، كما لا يوجد دليل على كونها حدثت منامًا، فكون الملك جاءه وهو نائم لا يعني أن النبي ﷺ استمر في نومه أثناء الرحلة.
- ليس هناك اضطراب في الروايات المخبرة بحادثة شق صدر النبي ﷺ؛ لأنه لا مانع من أن يحدث الشق أكثر من مرة، فقد حدث مرة في طفولته ﷺ تمهيدًا للرسالة، ومرة عند البعثة، ومرة ثالثة تمهيدًا للقائه بربه في رحلة الإسراء.
- لا اضطراب بين الروايات في تحديد المكان الذي بدأت منه الرحلة، فهو ﷺ نام في بيت أم هانئ وبيتها عند شعب أبي طالب، ففرج سقف بيته - وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه - فنزل منه الملك، فأخرجه من البيت إلى المسجد فكان به مضطجعًا وبه أثر النعاس، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق.
- إن الاضطراب المزعوم حول أمكنة الأنبياء في السماوات غير مسلَّم به أيضًا، فعند من يرى تعدد المعراج فلا إشكال ألبتة، وأما مع الاتحاد فقد جمع الحفاظ بين هذه الروايات.
- لا اختلاف في آخر ما وصل إليه النبي ﷺ فقد أجمعت الروايات على أن سدرة المنتهى هي آخر ما وصل إليه النبي ﷺ، ولا مشكلة في الألفاظ المختلفة ما دامت تعبر عن معنى واحد مفهوم من الحديث، كما أنه لا اختلاف في موضِعْها؛ لأن العلماء وجهوا ذلك على أن أغصانها في السماء السادسة وفروعها في السابعة، وعلى ذلك فلا اختلاف ولا تعارض.

---

١. دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١١٣: ١١٧.

• لا اضطراب بين قوله ﷻ في الحديث: "لا يبدل القول لدي" وبين مراجعة موسى ﷺ لمحمد ﷺ بأن يرجع إلى ربه لطلب التخفيف، ودليل عدم التعارض هو قوله ﷺ لموسى ﷺ عند آخر مرة يراجعه فيها: (استحييت من ربي)، وقد بينا سابقًا أن قوله: (استحييت) دل على علمه ﷺ بأن طلب التخفيف بعد ذلك يعتبر رفعًا للصلاة لا تخفيفًا لها، فالله ﷻ لم يبدل قوله، بمعنى أن لم يرفع الصلاة بعد أن فرضها.

• ليس هناك أي تناقض بين القرآن الكريم وبين روايات الإسراء والمعراج، وما قيل من أن القرآن لم يذكر المعراج ـ غير صحيح؛ لأن سورة النجم صريحة وواضحة في ذكر المعراج، ولا سيما في قول الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ (النجم).

• إن استئثار الله بعلم الغيب ـ وهو ثابت في القرآن والسنة ـ لا يتعارض مع روايات الإسراء والمعراج، وذلك أن الله قد بيّن في كتابه أنه يطلع بعض عباده على ما يشاء، وذلك في قوله ﷻ: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ (الجن).

• إن روايات الإسراء والمعراج لا تتعارض مع العقل لما سبق أن قررناه من أن العقل لم يُكلَّف بالبحث في الغيبيات أو الحكم عليها بالصحة أو البطلان، وإنما يسلم بما يخبر به الوحي من غيبيات، وعلى هذا فلا يصح إنكار البراق أو استفتاح جبريل لأبواب السماوات، أو تكرار رجوع محمد ﷺ، أو رؤية النبي ﷺ للأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم في الأرض، أو إنكار شق صدره ﷺ، أو العروج به ﷺ، أو غير ذلك من أمور الغيب.

• إن أحاديث الإسراء والمعراج لا تثبت نقصًا في حق الله ﷻ، فهي لا تثبت تشبيهًا أو تمثيلًا كما يرى البعض مما فهموه من رواية "ودنا الجبار"، وأننا ـ إذا لم نعتبر هذه العبارة زيادة من شريك يخالف بها روايات الثقات ـ نسلم بما جاء فيها دون سؤال عن الكيفية، ودون اعتقاد النقص في هذه الكيفية.

• كما أن أحاديث الإسراء والمعراج لا تنسب صفة جهل إلى الله ﷻ، ولا نبيه ﷺ بأحوال المكلفين ـ كما فهم بعضهم من مراجعة موسى ﷺ لمحمد ﷺ وإعطائه النصح بطلب التخفيف من الله ﷻ؛ وذلك لأن الله يعلم ما كان وما سيكون، ويعلم أن محمدًا سيطلب التخفيف، وكانت الحكمة من ذلك هي إظهار رحمة الله بالأمة، وبيان حبه للنبي ﷺ وعلو منزلته عنده، وغير ذلك من الحكم والفوائد.

• كذلك فإن أحاديث الإسراء والمعراج ليست دسيسة إسرائيلية كما يدَّعي البعض بحجة أن فيها إعلاءً لشأن موسى ﷺ بمراجعته لمحمد ﷺ، وقد بينا أن ذلك غير صحيح، فليس هناك دليل على أنها دسيسة، فلم يرو هذه الأحاديث أحد من أهل الكتاب، كما أنها لا تُظهر مكانة موسى ﷺ بقدر ما تظهر مكانة نبينا محمد ﷺ وفضله وإمامته للأنبياء عليهم السلام، وعلو منزلته عند ربه ﷻ.

الشبهة الخامسة عشرة

التشكيك في حديث غوص قوائم فرس سراقة أثناء هجرة النبي ﷺ(*)

مضمون الشبهة:

يشكك بعض المغرضين في حديث غوص قوائم فرس سراقة بن مالك أثناء ملاحقته للنبي ﷺ وأبي بكر الصديق رضي الله عنه أثناء هجرتهما إلى المدينة، والذي فيه قول سراقة بن مالك: "ساخت يدا فرسي حتى بلغتا الركبتين، فخررت عنها..." الحديث. زاعمين أن غوص قوائم الجواد في الأرض من المبالغات التي لا يصدقها عقل، وإن حدثت، فإن ذلك يرجع للعوامل الطبيعية التي جعلت سراقة يطمع في الجائزة الثمينة التي عرضتها قريش، فكان عليه أن يجهد الجواد في أرض رخوة، لذلك كبا به، ووقع من فوقه، فتشاءم، ثم رجع. أما أن تغوص أقدام الفرس إلى بطنه في الرمال، فهذا يقتضي ألا ينهض إلا بعد مشقة وعناء وطول وقت.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية الصحيحة، واتهامها بأنها تحوي مبالغات لا يقبلها العقل؛ تمهيدًا لإقصائها عن واقع المسلمين.

وجه إبطال الشبهة:

إن حديث غوص قوائم فرس سراقة في الرمال حديث صحيح، بل في أعلى درجات الصحة؛ إذ اتفق على روايته البخاري ومسلم في صحيحيهما، وما ورد فيه ليس من المبالغات، بل معجزة أيد بها الله عز وجل نبيه ﷺ، وليست من عوامل الطبيعة - كما زعموا، وإلا فلماذا لم تسخ أقدام الفرس بعد أن أخذ سراقة الأمان، والأرض هي الأرض، والفرس هي الفرس؟!

التفصيل:

بداية، نشير إلى أن المعجزة أمر خارق للعادة يظهره الله على أيدي الأنبياء والمرسلين تأييدًا لهم، ودليلًا على نبوتهم، وهي ليست من عمل النبي وكسبه، وإنما هي خَلْق محض من الله تعالى على خلاف سنته في الكائنات، ومن ثم فلا مجال لحكم العقل عليها؛ لأنها خارج حدود العقل، كما أن العقل غير مطالب بتفسيرها.

ومن هذه المعجزات التي أيَّد الله بها نبيه ﷺ - أثناء هجرته - غوص قوائم فرس سراقة بن مالك في الرمال عند محاولته اللحاق بالنبي ﷺ وصاحبه أبي بكر؛ لقتل النبي ﷺ، وحديث سراقة بن مالك وغوص قوائم فرسه أثناء الهجرة حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، والبيهقي والحاكم أيضًا.

فقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن شهاب، أن سراقة بن مالك بن جعشم قال: "... فركبت فرسي - وعصيت الأزلام - تقرِّب بي، حتى إذا سمعت قراءة رسول الله ﷺ وهو لا يلتفت، وأبو بكر يُكثر الالتفات، ساخت يدا فرسي في الأرض حتى بلغتا الركبتين، فخررت عنها، ثم زجرتها، فنهضت فلم تكد تُخرج يديها، فلما استوت قائمة إذا لأثر يديها عُثان[1] ساطع في السماء مثل الدخان، فاستقسمت بالأزلام، فخرج الذي أكره، فناديتهم بالأمان، فوقفوا، فركبت

(*) دفاع عن السنة المطهرة، د. علي بن إبراهيم حشيش، مرجع سابق.

١. العُثان: الغبار.

فرسي حتى جئتهم، ووقع في نفسي حين لقيت ما لقيت من الحبس عنهم أن سيظهر أمرُ رسول الله ﷺ، فقلت له: إن قومك قد جعلوا فيك الدِّية، وأخبرتهم أخبارًا ما يريد الناس بهم، وعرضت عليهم الزاد والمتاع، فلم يَرْزَآني[1]، ولم يسألاني، إلا أن قال: أخفِ عنَّا، فسألته أن يكتب لي كتاب أمنٍ، فأمر عامر بن فهيرة فكتب في رقعة من أدم، ثم مضى رسول الله ﷺ"[2].

هذا هو لفظ البخاري، وأما مسلم فقد روى في صحيحه عن البراء بن عازب في الحديث الطويل - حديث الرحل - أن أبا بكر قال: "فارتحلنا بعدما زالت الشمس، واتَّبَعَنا سراقة بن مالك، قال: ونحن في جلد من الأرض، فقلت: يا رسول الله ﷺ، أُتينا، فقال: لا تحزن؛ إن الله معنا، فدعا عليه رسول الله ﷺ، فارتطمت فرسه إلى بطنها، أُرَى فقال: إني قد علمت أنكما قد دعوتما عليَّ، فادعوا لي، فالله لكما أن أَرُدَّ عنكما الطلب، فدعا الله فنُجِّيَ، فرجع لا يلقى أحدًا إلا قال: قد كَفَيْتُكُم ما هنا، فلا يلقى أحدًا إلا ردَّه، قال: ووَفَى لنا". ومن رواية عثمان بن عمر: "فلما دنا دعا عليه رسول الله ﷺ، فساخ فرسه في الأرض إلى بطنه، ووثب عنه، وقال: يا محمد! قد علمتُ أن هذا عملك، فادع الله أن يخلِّصني مما أنا فيه، ولك عَليَّ لأُعَمِّيَنَّ على مَن ورائي..."[3].

فهذا الحديث متفق عليه؛ إذ رواه البخاري ومسلم، وكل ما اتفق عليه الشيخان فهو في أعلى درجات الصحة، وإذا كان الحديثان صحيحين فهذا ما يؤكد ثبوت تلك المعجزة، وينفي أن تكون بفعل العوامل الطبيعية كما يزعمون ، ومما يبين ذلك أنهم كانوا في "جَلَدٍ من الأرض"؛ أي: في أرض صلبة. يقول النووي في شرحه لمعنى كلمة "جَلَد": "أي: أرض صلبة، ورُوِي: "جَدَد"، وهو المستوى، وكانت الأرض مستوية صلبة، فغاصت قوائمها في تلك الأرض الجلد[4].

فإن كانت الأرض مستوية صلبة ليست رخوة، فأين العامل الطبيعي الذي كان سببًا في غوص قوائم الفرس إذن؟!

ويؤيد ذلك أبو الفرج نور الدين الحلبي في "السيرة الحلبية" فيما ينقله بلسان سراقة بن مالك قال: "وساخت - أي: غابت - يدا فرسي في الأرض حتى بلغتا الركبتين، أي: وكانت الأرض جلدة فخررت عنها، ثم زجرتها، فنهضت، فلم تكد تخرج يديها، فلما استوت قائمة إذ لأثر يديها عثان - أي غبار - ساطع في السماء مثل الدخان مع كون الأرض جلدة"[5].

وقد وردت كلمة "جلدة" بمعنى صلبة في رواية مسلم التي رواها عن أبي بكر ﷺ، وهو أعلم بطبيعة هذه الأرض؛ لأن أبا بكر كان يسير بقدمه عليها.

ومما يقطع بكونها معجزة من عند الله تعالى تأييدًا

---

١. يَرْزَآني: ينقصاني مما معي شيئًا.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، (٧/ ٢٨١)، رقم (٣٩٠٦).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: في حديث الهجرة ويقال له حديث الرحل، (٩/ ٤١٠٢)، رقم (٧٣٨٦، ٧٣٨٧).

٤. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٤١٠٤).

٥. السيرة الحلبية، أبو الفرج نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، (٢/ ٥٩).

لنبيه ﷺ، وليست من فعل العوامل الطبيعية، أو بسبب جهد الجواد - ما قاله سراقة للنبي ﷺ عندما غاصت قوائم فرسه: "إني قد علمت أنكما قد دعوتما عليَّ، فادعوا لي، فاللهُ لكما أَنْ أردَّ عنكما الطلب، فدعا الله فنُجِّي"، وما رواه عثمان بن عمر من قول سراقة بن مالك للنبي ﷺ: "يا محمد! قد علمت أن هذا عملك، فادع الله أن يخلِّصني مما أنا فيه، ولك عليَّ لأعمين على من ورائي"، وهذا فيه كفاية على علمه بأن ذلك بسبب دعاء النبي ﷺ وأبي بكر عليه، لا بفعل العوامل الطبيعية.

ونقول لمن ينفي هذه المعجزة، لماذا لم تسخ أقدام الفرس بعد أن أخذ سراقة الأمان من رسول الله ﷺ؟! هل تغيرت التربة من تحت قوائم فرسه، أو تغير الفرس نفسه؟! إن هذا وذاك لم يحدث، بل استطاع أن يرجع سراقة بجواده مرة أخرى حتى وصل مكة، وهذا دليل آخر على تحقيق هذه المعجزة.

وقد ورد أن النبي ﷺ دعا له أن يلبس سِوارَيْ كسرى، فلما أتى عمر بسواري كسرى، ومِنْطَقَته[1]، وتاجه دعا سراقة بن مالك وألبسه إياها. وكان سراقة رجلًا أزب - أي كثير الشعر - كثير شعر الساعدين، وقال له: ارفع يديك، وقل: الله أكبر، الحمد لله الذي سلبهما كسرى بن هرمز الذي يقول: أنا رب الناس، وألبسهما سراقة رجلًا أعرابيًّا من بني مدلج، ورفع عمر صوته.

وقد ذُكر أنه كتب شعرًا بعدما عاد من رحلته، وما حدث فيها من معجزات للنبي ﷺ، فأنشد يقول:

أبا حكم والله لو كنت شاهدًا
لأمر جوادي إذ تسوخ قوائمه
علمت ولم تَشْكُكْ بأن محمدًا
رسول ببرهان فمن ذا يقاومه
عليك بكف القوم عنه فإنني
أرى أمره يومًا ستبدو معالمه

وبهذا يتبين لنا أن الرواية التي قصت ما حدث مع سراقة بن مالك رواية صحيحة لا تشوبها شائبة، وأنها معجزة من معجزات النبي ﷺ التي جاءت بها كتب السنة الصحيحة، وقد جاءت في أصح كتابين بعد كتاب الله ﷻ، والتي اتفق المسلمون جميعًا سلفًا وخلفًا على صحتها وحجية ما جاء فيهما.

فكيف يدَّعون أن الفرس كبا نتيجة إجهاده وتعبه، وأن هذه مبالغات لا داعي لذكرها؟!

الخلاصة:

- المعجزة تختلف عن القانون العام السائر في الكون، فلا تقاس عليه أو تقارن به، وقدرة الله التي لا حدود لها هي الكامنة وراء المعجزة، فالله تعالى هو خالق الكون وناموسه، وقادر على تغيير تلك النواميس في أي لحظة؛ تصديقًا لرسوله وتأييدًا له؛ لذلك فلا غرابة في أن تكون المعجزة خارقة للعادة بقدرة الله تعالى؛ ومن ثم فلا تقاس هذه الأمور بالعقل ما دامت قد ثبتت بالنقل الصحيح.
- إن حديث غوص قوائم فرس سراقة بن مالك أثناء ملاحقته للنبي ﷺ وصاحبه أبي بكر رضي الله عنهما وهما في طريق الهجرة إلى المدينة حديث صحيح، اتفق على صحته الشيخان؛ البخاري ومسلم، وما اتفق عليه

1. المِنطقة: كل ما شُدَّ به الوسط.

الشيخان يكون في أعلى درجات الصحة، ولا مجال للتشكيك فيه، لثبوته عن النبي ﷺ.

- إن متون الأحاديث التي ذكرت قصة غوص قوائم فرس سراقة بن مالك في الرمال، تؤكد حدوث هذه المعجزة التي حدثت لنبينا محمد ﷺ، وأن هذا تأييد من الله ﷻ لنبيه، وليس من فعل العوامل الطبيعية؛ لأن هذه الأحاديث ذكرت أن سَوْخَ قوائم الفرس كان في أرض صلبة، وليس في أرض رخوة كما يدعون، كما أن الأرض لم تتغير من تحت قوائم الجواد، فلماذا لم تسخ أثناء رجوعه، بعد أخذه الأمان من النبي ﷺ.

الشبهة السادسة عشرة

الطعن في حديث العُرنيِّين(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغرضين حديث العُرنيين الذين أمرهم النبي ﷺ أن يتداووا بأبوال الإبل وألبانها، والذي رواه أنس ﷺ: "أن ناسًا من عرينة قَدِموا على رسول الله ﷺ المدينة، فاجتووها[1]، فقال لهم رسول الله ﷺ: إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها، ففعلوا، فصحُّوا، ثمَّ مالوا على الرُّعاة فقتلوهم، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا ذود رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فبعث في إثرهم فأُتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَلَ أعينهم، وتركهم في الحرَّة حتى ماتوا".

ويستدلون على إنكارهم هذا بأن العقل يأبى ما جاء في هذا الحديث ولا يقبله؛ إذ كيف يمكن أن يصبح بول الإبل دواءً، وهو في الأصل نجس ؟! كما أن النفس تنفر من قبول مثل هذا، ومن ثمَّ فلا يصح أن يُتخذ البول واللبن للتداوي، وبالإضافة إلى ذلك فإن في الحديث تمثيلًا من النبي ﷺ بالعُرنيين، وهذا يتعارض مع نهيه ﷺ عن المُثلة في أحاديث أُخَر، منها ما رواه عمران بن حصين قال: "كان رسول الله ﷺ يحثُّنا على الصدقة، وينهانا عن المُثْلَة". هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في الأحاديث الصحيحة والتشكيك فيها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن حديث العرنيين حديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ فقد رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكان توجيه النبي ﷺ العرنيين إلى التداوي بأبوال الإبل وألبانها بُغية الاستشفاء من مرض الاستسقاء[2] الذي أصابهم، ولقد أجمع جمهور العلماء على طهارة أبوال الإبل، بل ذكر ابن تيمية العديد من الأدلة على ذلك.

٢) لقد أثبتت الأبحاث الحديثة أن بول الإبل يحتوي على عدد من العوامل العلاجية كمضادات حيوية؛ مثل: البكتريا الموجودة به والملوحة واليوريا، ومادة اليوروبيلين والبيليرابين المدرتان للبول، وهذا أمر أساسي في معالجة استسقاء البطن؛ بغية التخفيف

(*) السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، دار المكتبي، سوريا، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م. مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات، د. طارق بن محمد الطواري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١. اجتوَوا المدينة: أي لم يوافقهم طعامها.

٢. الاستسقاء: انتفاخ البطن.

من شدته، إلى جانب العديد من المكونات الأخرى التي أثبتها الطب حديثًا.

٣) لقد أثبت البروفيسور ريتوفين يغيل الإسرائيلي ـ ومعه طاقم من الأطباء ـ أن لبن الإبل يحتوي على مواد قاتلة للجراثيم، يلائم من يعانون من الجروح، ومن يعانون من التهاب الأمعاء، وكذلك يعالج مرض الربو ومرض السكري، وأثبتت دراسة أمريكية عام ٢٠٠٥م أنه يحتوي على الأجسام المضادة الناقصة أو النانوية، وهي لا توجد إلا في الإبل العربية، وقد تعددت الدراسات بعد ذلك مثبتة جميعها هذا الفضل العظيم.

٤) إن ما فعله النبي ﷺ بالعرنيين ليس مُثلةً بهم، وإنما فعل بهم ما فعل قصاصًا لما فعلوه بالرعاة، ونزل القرآن مؤيدًا ومقررًا لفعله ﷺ.

التفصيل:

أولا. حديث أمر النبي ﷺ العرنيين بالتداوي بألبان الإبل وأبوالها في أعلى درجات الصحة، وقد أجمعت الأمة على طهارة أبوالها:

لقد أمر النبي ﷺ بالتداوي بأبوال الإبل وألبانها، والأحاديث الورادة عنه في هذا الشأن في أعلى درجات الصحة سندًا، اتفق على روايتها الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحهما، وأصحاب السنن والمسانيد بأسانيد صحيحة.

فدل ذلك عن أن الشفاء بهذه الأبوال والألبان ثابت، وأنه من وحي الله إلى نبيه ﷺ، فقد روى ذلك البخاري في صحيحه عن أبي قلابة عن أنسٍ قال: "قدم أُناسٌ من عُكلٍ ـ أو عُرينة ـ فاجتوَوا المدينة، فأمرهم النبي ﷺ بلقاحٍ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فانطلقوا، فلمَّا صَحُّوا قتلوا راعي النبي ﷺ..."[1].

وروى مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك "أن ناسًا من عرينة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة، فاجتووها، فقال لهم رسول الله ﷺ: إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة، فتشربوا من ألبانها وأبوالها، ففعلوا، فصحوا..."[2].

والمعنى العام لهذه الأحاديث أن النبي ﷺ جاءه بعض الأشخاص من قبيلتين مختلفتين، وكانوا حوالي ثمانية أشخاص، وهم يشتكون من مرض أصابهم، وكان هذا المرض عبارة عن هزال شديد وجهد من الجوع، واصفرار ألوانهم، كما جاء في روايات أخرى للحديث أنهم اشتكوا من كبر حجم بطونهم وانتفاخها، وهو "الاستسقاء"، فجاء هؤلاء يطلبون الدواء من رسول الله ﷺ، فبعثهم مع راعي الإبل إلى مرعًى خارج المدينة، حيث الإبل الخاصة به ﷺ، وكذلك إبل الصدقة؛ لكي يتداووا بأبوالها وألبانها، فذهبوا وفعلوا ما أُمِروا، حتى تم شفاؤهم مما أصابهم من مرض.

واللقاح التي أمر النبي ﷺ المرضى أن يشربوا من أبوالها وألبانها هي النوق ذوات الألبان، وقال أبو عمرو: يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون[3].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوضوء، باب: أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، (١/ ٤٠٠)، رقم (٢٣٣).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: حكم المحاربين والمرتدين، (٦/ ٢٥٩٨)، رقم (٤٢٧٤).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٤٠٣).

وقال القرطبي عن هذا الحديث: "فيه جواز التداوي، وأن يطبَّ كل جسم بما اعتاد، فإن هؤلاء القوم أعراب بادية، عادتهم شرب أبوال الإبل وألبانها، وملازمة الصحاري، فلما دخلوا القرى فارقوا معتادهم وأغذيتهم، فمرِضوا، فأرشدهم ﷺ لذلك، فلما رجعوا إلى عاداتهم صحُّوا وسمنوا"[1].

ويؤكد الإمام ابن القيم رحمه الله أن هذا المرض الذي أصابهم كان الاستسقاء، مستدلًّا على ذلك بما جاء في إحدى روايات هذا الحديث أنهم قالوا: " إنا اجتوينا المدينة، فعظمت بطوننا، وارتهشت أعضاؤنا "[2].

والجوى: داء من أدواء الجوف، والاستسقاء: مرض مادي سببه مادة غريبة باردة تتخلل الأعضاء، فتربوا لها، إما الأعضاء الظاهرة كلها، وإما المواضع الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغذاء والأخلاط، وأقسامه ثلاثة: لحمي وهو أصعبها، وزقي، وطبلي[3].

ومن خلال ما سبق ذكره من رواية البخاري ومسلم لهذه الواقعة يتبين صحة هذا الخبر، بل إنه في أعلى درجات الصحة المتفق عليها من قِبَل نقاد الحديث، وأن هذا القول من أقوال النبي ﷺ التي هي وحي من الله ﷻ.

أبوال الإبل طاهرة وليست نجسة:

إن القول بنجاسة أبوال الإبل وعدم جواز التداوي بالنجس قول مردود؛ إذ الصحيح طهارتها؛ لأنها مما يؤكل لحمه، وكل ما يؤكل لحمه فبوله طاهر على الراجح من أقوال العلماء، وقد رجح ابن تيمية رحمه الله طهارة أبوا ل ما يؤكل لحمه، وذكر كثيرًا من الأدلة على ذلك، وهذه الأدلة فيها كفاية لإثبات ما نحن بصدده، وقد اختصرها د. يوسف القرضاوي، فقال:

الدليل الأول: أن الأصل الجامع طهارة جميع الأعيان حتى تتبين نجاستها، فكل ما لم يُبيَّن لنا أنه نجس فهو طاهر، وهذه الأعيان - بول وروث ما يؤكل لحمه - لم يتبين نجاستها؛ لذلك فهي طاهرة.

الدليل الثاني: الحديث المستفيض الذي أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم: حديث أنس بن مالك: أن ناسًا من عكل أو عُرينة قدموا المدينة، فاجتووها، فأمر لهم النبي ﷺ بلقاح (إبل) وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها... إلى آخر الحديث الذي ذكرناه آنفًا.

ووجه الحجة أنه أذن لهم في شرب أبوال الإبل، ولابد أن يصيب أفواههم وأيديهم وثيابهم وآنيتهم، فإذا كانت نجسة وجب تطهير أفواههم وأيديهم وثيابهم للصلاة، وتطهير آنيتهم، فيجب بيان ذلك لهم؛ لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج إليه لا يجوز، ولم يبين لهم النبي ﷺ أنه يجب عليهم إماطة ما أصابهم منه، فدل على أنه غير نجس.

كما أنه قرن بين الأبوال والألبان، وهذا يوجب استواءهما، أو على الأقل يورث شبهة استوائهما.

وهناك دلالة أخرى في الحديث، وهي أنه أجاز لهم التداوي بأبوال الإبل مع ألبانها، ولو كانت نجسة محرمة، ما أباح لهم التداوي بها، فقد ثبت عنه منع التداوي بالحرام.

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، هامش (٦/ ٢٦٠١).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، رقم (١٤١١٨). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: صحيح على شرط الشيخين.

٣. الطب النبوي، ابن القيم، تحقيق: الشحات أحمد الطحان، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٣٤.

الدليل الثالث: الحديث الصحيح عن جابر بن سمرة وغيره: "أن رسول الله ﷺ سئل عن الصلاة في مرابض الغنم، فقال: صلوا فيها؛ فإنها بركة. وسُئل عن الصلاة في مبارك الإبل، فقال: لا تصلوا فيها؛ فإنها خُلقت من الشياطين "[1]. ووجه الحجة من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق الإذن بالصلاة، ولم يشترط حائلًا يقي من ملامستها، والموضع موضع حاجة إلى البيان، فلو احتاج لبيَّنه.

والآخر: أنها لو كانت نجسة كرَوَث الآدميين لكانت الصلاة فيها: إما محرمة كالحشوش، والكُنُف، أو مكروهة كراهية شديدة؛ لأنها مظنة الأخباث والأنجاس. فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسميها بركة، ويكون شأنها شأن الحشوش، قريبًا من ذلك، فهو جمع بين المتنافيين المتضادين، وحاشا الرسول ﷺ من ذلك.

ويؤيد هذا ما رُوي أن أبا موسى صلَّى في مَبَارك الغنم، وأشار إلى البرية وقال: هاهنا وثَمَّ سواء. وهو الصاحب الفقيه العالم بالتنزيل، الفاهم للتأويل، سوَّى بين محل الإبْعار وبين ما خلا عنها، فكيف يجامع هذا القول بنجاستها؟!

وأما نهيه عن الصلاة في مَبارِك الإبل؛ فلسببٍ اختصت به دون البقر والغنم والظِّباء والخيل؛ إذ لو كان السبب نجاسة البول، لكان تفريقًا بين المتماثلين، وهو ممتنع يقينًا.

وقيل: إن هذا الحكم تعبُّديٌّ؛ يعني أنه غير معلوم العلة، وقيل: يخشى أنه إذا صلى في مباركها أن تأوي إلى هذا المبرك فتشوِّش عليه صلاته لِكبَر جسمها، بخلاف الغنم[2].

قال الإمام النووي: "والنهي عن مبارك الإبل ـ وهي أعطانها ـ نهي تنزيه، وسبب الكراهة ما يخاف من نفارها وتهويشها على المصلي"[3].

الدليل الرابع: ما ثبت واستفاض من أن النبي ﷺ طاف على راحلته وأدخلها المسجد الحرام الذي فضله الله على جميع بقاع الأرض، وبرَّكها حتى طاف أسبوعًا (سبعة أشواط) وكذلك إذنه لأم سلمة أن تطوف راكبة، ومعلوم أنه ليس مع الدواب من العقل ما تمتنع به من تلويث المسجد المأمور بتطهيره للطائفين والعاكفين والركع السجود، فلو كانت أبوالها نجسة لكان فيه تعريض المسجد للتنجيس، مع أن الضرورة ما دعت إلى ذلك، وإنما الحاجة دعت إليه.

الدليل الخامس: الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود قال: "بينما رسول الله ﷺ ساجد وحوله ناس من قريش، إذ جاء عُقبة بن أبي مُعَيط بِسَلَا جَزور[4]، فقذفه على ظهر النبي ﷺ، فلم يرفع رأسه..."[5]، فهذا أيضًا يبيِّن أن السَّلَى لم يقطع الصلاة.

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب، رقم (١٨٥٦١). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين، (١/ ٢٨٥: ٢٨٧).

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٣/ ٩١٥).

٤. السَّلا: المشيمة.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوضوء، باب: إذا ألقي على ظهر المصلي قذرًا أو جيفة لم تفسد عليه صلاته، (١/ ٤١٦)، رقم (٢٤٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما لقي النبي من أذى المشركين والمنافقين، (٧/ ٢٨٢١)، رقم (٤٥٦٩).

الدليل السادس: ما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تستنجوا بالرَّوَث ولا بالعِظام؛ فإنه زاد إخوانكم من الجِنِّ"[1]، وفي لفظ مسلم عن ابن مسعود قال: "... وسألوه الزاد، فقال: لكم كل عظمٍ ذُكِرَ اسم الله عليه، ويعود أوفَر ما يكون لحمًا، وكل بَعْرَةٍ عَلَفٌ لدوابكم، فقال رسول الله ﷺ: فلا تستنجوا بهما؛ فإنهما طعام إخوانكم"[2].

فوجه الدلالة أن الرسول ﷺ نهى أن يُستنجَى بالعظم والبَعْر الذي هو زاد إخواننا من الجن، وعلف دوابهم، ومعلوم أنه إنما نهى عن ذلك لئلا ننجسه عليهم.

ومعلوم أنه لو كان البعر في نفسه نجسًا لم يكن الاستنجاء به ينجسه، ولم يكن فرق بين البعر المستنجَى به والبعر الذي لا يُستنجَى به، وهذا جمع بين ما فرقت بينه السنة.

الدليل السابع: أن هذه الأعيان لو كانت نجسة لبيَّنه النبي ﷺ، ولم يبيِّنه، فليست نجسة؛ وذلك لأن هذه الأعيان تكثر ملابسة الناس لها ومباشرتهم لكثير منها، خصوصًا الأمة التي بعث فيها رسول الله ﷺ، فإن الإبل والغنم غالب أموالهم، ولا يزالون يباشرونها ويباشرون أماكنها في مقامهم وسفرهم، مع كثرة الاحتفاء (حفاء الأقدام) فيهم.

وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة تقريره ﷺ لهم على مباشرتها، وعدم النهي عنه، والتقرير دليل الإباحة. ومن جهة: أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب، ولا تحال الأمة فيه على الرأي؛ لأنه من الأصول لا من الفروع. ومن جهة أن ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه، لا سيما إذا وصل بهذا الوجه.

الدليل الثامن: أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتُلي الناس في أزمانهم بأضعاف ما ابتلوا به في زمن النبي ﷺ، ولا يشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتعلقة بهذه المسألة. ثم المنقول عنهم أحد شيئين: إما القول بالطهارة أو عدم الحكم بالنجاسة، مثل ما ذكرناه عن زبيد والأعمش قالا: كان إبراهيم ينتهي إلى باب المسجد في نعليه أو في خفيه السِّرْقين[3] فيمسحهما ثم يدخل فيصلي[4]، وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالعراق. وعن عبيد بن عمير قال: إن لي غنمًا تبعر في مسجدي، وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالحجاز، وعن إبراهيم النخعي فيمن يصلي، وقد أصابه السِّرْقين، قال: لا بأس. وعن أبي جعفر الباقر ونافع - مولى ابن عمر: أصاب عمامته بول بعير، فقالا جميعًا: لا بأس.

الدليل التاسع: أنا نعلم يقينًا أن الحبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي ﷺ وأهل بيته، ونعلم أن الدواب إذا داست فلا بد أن تروث وتبول، ولو كان ذلك ينجس الحبوب لحرمت مطلقًا، أو لوجب تنجيسها.

وكان النبي ﷺ وأهل بيته وصحابته يأكلون من

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: أبواب الطهارة، باب: كراهية ما يستنجى به، (١/ ٧٤)، رقم (١٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٨).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصلاة، باب: الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، (٣/ ١٠٢٠)، رقم (٩٩٠).

٣. السِّرْقين: السِّرجين وهو الزِّبل.

٤. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطهارات، باب: إيجاب قضاء صلاة المكتوبة إذا نسيها المسلم أو نام عنها، (٢/ ٣٩٢)، رقم (١٦٦٢).

الحنطة والشعير مما يأتي من الحجاز واليمن، أو من الشام وغيرها، ولم يغسلها، ولا أمر بغسلها، ولا فعل ذلك على عهده، فعُلم أنه لم يحكم بنجاستها.

الدليل العاشر: وهو من جنس سابقه: وهو إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم في كل عصر ومصر على دياس الحبوب من الحنطة وغيرها بالبقر ونحوها، مع القطع ببولها وروثها على الحنطة، ولم ينكر ذلك منكر، ولم يغسل الحنطة لأجل هذا أحد، ولا احترز عن شيء مما في البيادر[1] لوصول البول إليه، والعلم بهذا كله علم اضطراري ما أعلم عليه سؤالًا، ولا أعلم لمن يخالف هذا شبهة.

وهذا العمل إلى زماننا متصل في جميع البلاد، لكن لم نحتجَّ بإجماع الأعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف؛ لئلا يقول المخالف: أنا أخالف في هذا، وإنما احتججنا بالإجماع قبل ظهور الخلاف.

الدليل الحادي عشر: أن الله ﷻ قال: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ (البقرة)، فأمر بتطهير بيته الذي هو المسجد الحرام، وصح عنه ﷺ أنه أمر بتنظيف المساجد، وقال: "وجُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا"[2]، وقال: "الطواف بالبيت صلاة"[3]، ومعلوم قطعًا أن الحمام لم يزل ملازمًا للمسجد الحرام لأمنه، وعبادة بيت الله، وأنها لا يزال ذَرْقُه[4] ينزل في المسجد، وفي المطاف والمُصلَّى. فلو كان نجسًا لتنجس المسجد بذلك، ولوجب تطهير المسجد منه: إما بإبعاد الحمام، أو بتطهير المسجد، أو بتسقيف المسجد، ولم تصح الصلاة في أفضل المساجد، وأُمها وسيدها، لنجاسة أرضه، وهذا كله مما يعلم فساده يقينًا.

ولا بد من أحد قولين: إما طهارته مطلقًا، أو العفو عنه. كما في الدليل قبله، وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة.

الدليل الثاني عشر: أننا رأينا طيب المطعم يؤثر في الحِل، وخبثه يؤثر في الحرمة، كما جاءت به السنة في لحوم الجَلَّالة ولبنها وبيضها، فإنه حرم الطيب لاغتذائه بالخبيث، وكذلك النبات المسقى بالماء النجس، والمسمَّد بالسَّرْقين عند من يقول به، وقد رأينا نوع الطعام يؤثر في طهارة البول، أو خفة نجاسته، مثل الصبي الذي لم يأكل الطعام.

وقد ثبت أن المباحات (من البهائم) لا تكون مطاعمها إلا طيبة، فغير مستنكر أن تكون أبوالها طاهرة لذلك[5].

وبهذه الأدلة الناصعة يتبين لنا رجحان القول بطهارة بول وروث ما يؤكل لحمه دون أن يكون في نفس المسلم أدنى ريب من ذلك.

وهذا ما ذهب إليه الإمام الشوكاني أيضًا بعد عرضه

1. البيادر: جمع بَيْدَر، وهو موضع تخزين وجمع وتجفيف الثمار مثل التمر والقمح ونحوهما.
2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التيمم، باب رقم (١)، (١/ ٥١٩)، رقم (٣٣٥).
3. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الحج، باب: دخول مكة، (٩/ ١٤٣)، رقم (٣٨٣٦). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه صحيح ابن حبان.
4. الذَّرق والذُّراق: خُرْء الطائر.
5. فقه الطهارة، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٨٨: ٩٣. وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (٢١/ ٥٤٢: ٥٨٥).

الأدلة جمعاء، فقال: "والظاهر طهارة الأبوال والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكًا بالأصل، واستصحابًا للبراءة الأصلية، والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة، فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنها"[1].

وقد أكد ابن القيم أيضًا طهارة أبوال الإبل عقب كلامه عن قصة العُرنيين، حيث قال: "في القصة دليل على التداوي والتطبب، وعلى طهارة بول مأكول اللحم، فإن التداوي بالمحرمات غير جائز، ولم يُؤمروا مع قرب عهدهم بالإسلام بغسل أفواههم، وما أصابته ثيابهم من أبوالها للصلاة، وتأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة"[2].

ومن هذه الأدلة يتبين طهارة بول الإبل وأبوال كل ما يُؤكل لحمه، وبذلك يُدحض دليلهم على عدم جواز التدواي بأبوال الإبل لنجاستها، وتبقى الحاجة إليه للاستشفاء بها طالما أنها طاهرة، وتشفي المريض.

ثانيًا. خصائص بول الإبل، ومكوناته، واستخداماته الطبية والعلاجية:

إن القول بأن تناول بول الإبل للتداوي أمرٌ مثير للاشمئزاز، وأن العقل يأبى أن يقبل مثل هذا الدواء ـ إنما هو قول فاسد؛ إذ إن العلم الحديث قد أثبت عكس ذلك، فأثبت أن لأبوال الإبل خصائص ومكونات يتميز بها عن غيره، وأنه يستخدم كعلاج لكثير من الأمراض والأوبئة، وهذا أبلغ ردٍّ على من يشمئز من هذا الدواء النبوي، ويتضح ذلك مما يلي:

خصائص بول الإبل ومكوناته:

يتميز بول الإبل بأنه قلوي جدًّا، بعكس البول البشري الذي هو حمضي لاذع، كما أن هذا البول يحتوي على كمية كبيرة من البوتاسيوم، وكميات قليلة من الصوديوم، كما أن الماغنسيوم في بول الإبل أعلى منه في البول البشري. علاوة على أن محتوى البولينا والبروتينات الزلالية موجودة بنسبة عالية أيضًا. وقد وُجِد أن تواجد هذه العناصر بهذه النسب يلعب دورًا مهمًّا في تحسين توازن الألكترولايت عند مرضى الاستسقاء.

كما بينت الأبحاث والدراسات الحديثة أن بول الإبل يحتوي على كمية قليلة من حامض اليوريك والكرياتين والصوديوم.

وهو إلى ذلك يحوي مادتين مدرتين للبول هما:

١. اليوروبيلين ***Urobiline***.

٢. البيليرابين ***Bilirabine***.

ومن الثابت علميًّا أن إعطاء المواد المدرة للبول أمر أساسي في معالجة استسقاء البطن؛ بُغية التخفيف من شدته.

تقول د. أحلام العوضي: إن بول الإبل يحتوي على عدد من العوامل العلاجية كمضادات حيوية (مثل: البكتريا الموجودة به، والملوحة، واليوريا)؛ ذلك لأن أجسام الإبل تحتوي على جهازٍ مناعيٍّ مُهيَّئٍ بقدرة عالية على محاربة الفطريات والبكتريا والفيروسات، وذلك من خلال احتوائه على أجسام مضادة (***IGG***).

الاستخدامات الطبية والعلاجية لبول الإبل:

- يقضي بول الإبل على الفطريات الضارة؛ ففي

---

١. نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٥٩).

٢. الطب النبوي، ابن القيم، مرجع سابق، ص٣٥.

بحث أُجري لدراسة تأثير "بول الإبل" الطازج وغير الطازج بتركيزات مختلفة على نمو وتكون جراثيم فطر ***A. niger***، فقد دلَّت النتائج على أن عيِّنات البول بتركيزاتها المختلفة كان لها تأثير فعال على الجراثيم الكونيدية، وخاصة في الأيام الأولى من النمو، حيث منع تكون الجراثيم في التركيزات المرتفعة، وبتقدم عمر المزرعة بدأ الفطر بالتكيف مع الوسط الجديد.

كما أظهرت النتائج أن البول الخام - سواء الطازج أو غير الطازج - منع نمو الفطر الاختباري تمامًا، كما لم تستطع الفطريات الأخرى النمو فيه أيضًا.

وقد أظهر هذا البحث مدى الإعجاز العلمي النبوي في استخدام بول الإبل كمضاد فطري فعال، قد تظهر له فوائد طبية على الإنسان، لا سيما وقد سبق استخدامه في الطب النبوي من قِبَل الرسول ﷺ قبل أن تهتدي البشرية لذلك منذ مئات السنين.

وقد اختار القائمون بالدراسة فطر ***Asniger*** كفطرٍ اختياريٍّ في هذه الدراسة، وعند زراعة هذا الفطر على عينات البول الخام للإبل، وجدوا أن الفطر لم ينمُ تمامًا، وهذا يوضح عدم مقدرة الفطر على مهاجمة البول وتحليله لاستخدامه كمادة غذائية لينمو عليها. وربما يعود ذلك إلى أن التركيز العالي من بول الإبل كان له تأثير شديد على الفطر، مما أدى إلى وقف نشاطه تمامًا، ومن ثم قتله.

- يمكن استخدامه لمنع أو للتقليل من نسبة تلوث الهواء بالجراثيم الكونيدية، وخاصة في حظائر الدواجن؛ حيث تصل تلك الجراثيم إلى رئة الدواجن من خلال استنشاقها للهواء المحمل بتلك الجراثيم، ومن ثم تحدث الإصابات الرئوية، والتي تؤدي إلى نفوق الدواجن.

- إن البول غير الطازج قد ازدادت فعاليته، وهذا إعجاز نبوي آخر، فمن المعروف أن المضادات الحيوية المكتشفة من ضروريات الحفاظ على فعاليتها حفظها في الثلاجة عند درجة منخفضة من الحرارة، وهنا اختلف بول الإبل عنها، فبالرغم من حفظه في الظروف الطبيعية لمنطقة (جدة) التي تتعرض لارتفاع في درجة الحرارة تصل إلى (٣٧٪) إلا أن البول قد ازدادت فعاليته من ناحية، ولم يتعرض للفساد الميكروبي من ناحية أخرى، بل كان تأثيره قاتلًا للميكروبات.

- قامت الباحثة منال القطان ببحث علمي في رسالتها للماجستير، تحت إشراف الدكتورة أحلام العوضي، وكان موضوع الرسالة: "دراسة في المكونات الكيميائية وبعض الاستخدامات الطبية لبول الإبل العربية"

Study on the Chemical Compositions and Some Medical Uses of the Arabia Camels

وخرجت الباحثة من هذه الدراسة بنتائج هامة هذه خلاصتها:

- أن بول الإبل ذو تركيز عالٍ ***Osmolality*** مقارنة بأبوال الغنم وبول الإنسان، وهي على الترتيب المذكور.
- بول الإبل يعمل كمدر بطيء مقارنة بمادة الفيروسمايد ***Firosmide***، ولكن لا يخل بملح البوتاسيوم ولا الأملاح الأخرى التي تؤثر فيها المدرات الأخرى، فبول الإبل - كما ذكرت - يحتوي على نسبة عالية من البوتاسيوم والبروتينات.
- أثبتت فعالية بول الإبل ضد بعض أنواع

البكتيريا والفيروسات، وقد تحسَّن في عينة البحث الـ ٢٥ مريضًا الذين استخدموا بول الإبل في علاج الاستسقاء، مع عدم اضطراب نسبة البوتاسيوم، واثنان منهم شُفوا من آلام الكبد، وتحسنت وظيفة الكبد إلى معدلها الطبيعي، كما تحسَّن الشكل النسيجي للكبد.

وإذا كان هذا البول له هذه الخصائص، ويتميز بهذه العناصر والفوائد، ويشفي هذه الأمراض، ويقضي على هذه الفطريات الضارة والجراثيم، فإن من يدعي الاشمئزاز منه لهو خاطئ غير مصيب، رافض لما يقبله العقل السليم[1].

ثالثًا. أثبت الأطباء العرب قديمًا صحة التداوي بألبان الإبل، وجاء البحث الإسرائيلي والأمريكي حديثًا فأثبت صحة قول النبي ﷺ في ذلك:

لقد عرف الإنسان عائلة الجمال منذ ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد؛ كوسيلة مفضلة له في السفر، وحمل الأثقال، وكمصدر غذائي له، يشرب من ألبانها، ويأكل من لحومها، ويعتبر لبن الإبل الغذاء الرئيسي للبدو في الصحراء، ويعتبرونه أفضل الألبان قاطبة، ويفضلونه طازجًا في معظم الحالات، ويتفاوت مذاق اللبن من شدة الحلاوة إلى فاتر ومالح، ويتوقف طعمه على نوع الطعام المقدم للإبل.

ومن استعمالات العر ب قديمًا للبن الإبل أنهم قد استفادوا منه في علاج كثير من أمراضهم كالجدري والجروح وأمراض الأسنان، وأمراض الجهاز الهضمي، ومقاومة السموم.

وقالوا: إن أفضل لبن الإبل كعلاج ما كان بعد الولادة بأربعين يومًا، وأفضله ما اشتد بياضه، وطاب ريحه، ولذَّ طعمه، وكان فيه حلاوة يسيرة، ودسامة معتدلة، واعتدل قوامه في الرقة، وحُلب من ناقة صحيحة معتدلة اللحم، محمودة المرعى والمشرب، ويقول العرب للبن الإبل: "الدواء".

ولبن الإبل محمود يولِّد دمًا جيِّدًا، ويرطِّب البدن اليابس، وينفع من الوسواس والغم والأمراض السوداوية، وإذا شُرِب مع العسل نقَّى القروح الباطنية من الأخلاط العفنة، وشُربه مع السكر يحسن اللون جدًّا، ويصفي البشرة، وهو جيد لأمراض الصدر وبالأخص الرئة، وجيد للمصابين بمرض السل. والمشهور بين البدو أن أي مرض في الداخل يمكن أن يعالج بلبن الإبل، فاللبن ليس مانحًا للقوة فقط، ولكن للصحة أيضًا[2].

وفي التداوي بألبان الإبل وأبوالها قال الإمام ابن القيم رحمه الله بعد ذكره للحديث وبيان العلة "المرض" التي من أجلها أخبر النبي ﷺ بالدواء، قال: "ولما كانت الأدوية المحتاج إليها في علاجه - يعني "الاستسقاء" - هي الأدوية الجالبة التي فيها إطلاق معتدل، وإدرار بحسب الحاجة، وهذه الأمور موجودة في أبوال الإبل وألبانها، أمرهم النبي ﷺ بشربها؛ فإن في لبن اللقاح جلاءً وتليينًا وإدرارًا وتلطيفًا، وتفتيحًا للسدد؛ إذ كان أكثر رعيها الشِّيح، والقيصوم، والبابونج، والأقحوان،

١. موسوعة الإعجاز العلمي في سنة النبي الأمي، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٧١٨: ٧٢٠.

٢. الأجسام المضادة النانوية في ألبان الإبل، د. عبد الجواد الصاوي، مقال منشور في مجلة الإعجاز العلمي، تصدر عن الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، العدد الرابع والعشرون، ص١٢، ١٣ .

والإذخر، وغير ذلك من الأدوية النافعة للاستسقاء.

وهذا المرض ـ الاستسقاء ـ لا يكون إلا مع آفة في الكبد خاصة، أو مع مشاركة، وأكثرها عن السدد فيها، ولبن اللقاح العربية نافع من السدد؛ لما فيه من التفتيح، والمنافع المذكورة.

وقال الرازي: لبن اللقاح يشفي أوجاع الكبد، وفساد المزاج، وقال الإسرائيلي: لبن اللقاح أرقُّ الألبان، وأكثرها مائية وحِدَّة، وأقلها غذاء، فلذلك صار أقواها على تلطيف الفضول، وإطلاق البطن، وتفتيح السدد، ويدل على ذلك ملوحته اليسيرة التي فيه، لإفراط حرارة حيوانية بالطبع، ولذلك صار أخصَّ الألبان بتطرية الكبد، وتفتيح سُددها، وتحليل صلابة الطحال إذا كان حديثًا، والنفع من الاستسقاء، خاصة إذا استُعمل لحرارته التي يخرج بها من الضَّرع مع بول الفصيل، وهو حار كما يخرج من الحيوان.

فإن ذلك مما يزيد في ملوحته، وتقطيعه الفضول، وإطلاقه البطن، فإن تعذر انحداره وإطلاقه البطن، وجب أن يطلق بدواء مسهل.

قال ابن سينا صاحب "القانون": "ولا يُلتفَت إلى ما يقال من أن طبيعة اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء، قال: واعلم أن لبن النُّوق دواء نافع لما فيه من الجلاء برفق، وما فيه من خاصية، وأن هذا اللبن شديد المنفعة، فلو أن إنسانًا أقام عليه بدل الماء والطعام شُفِي به، وقد جُرِّب ذلك في قوم دفعوا إلى بلاد العرب، فقادتهم الضرورة إلى ذلك فعوفوا، وأنفع الأبوال بول الجمل الأعرابي وهو النجيب"[1].

هذا ما ذكره العرب، وما توصلوا إليه من مميزات لبن الإبل وفوائده وخصائصه المتعددة، ثم جاء البحث الحديث فأيّد ما ذكره النبي ﷺ من الشفاء بألبان الإبل وأبوالها، وأيّد ما استنطبه العلماء العرب من هذا الحديث الشريف، ومن كمال قدرة الله أن جعل هذا البحث، وهذا الاعتراف بفضل هذه الألبان وقدرتها على الشفاء على يد غير المسلمين، فمن فضل الله ومنِّه أن قام بهذه الدراسة إسرائيليون، فقد عكف البروفيسور ريئوفين يغيل الذي يعمل في جامعة بن غوريون في بئر السبع، وبمشاركة طاقم من الأطباء على بحث الميزات الخاصة التي تتوفر في حليب الناقة.

يقول الباحث: هناك اكتشافات مثيرة جدًّا فيما يتعلق بالتركيبة الكيماوية لحليب الناقة، الذي يشبه حليب الأم أكثر مما يشبه حليب البقرة، فقد اكتشف أن حليب الناقة يحتوي على كمية قليلة من اللاكتوز سكر الحليب والدهن المشبع، إضافة إلى احتوائه على كمية كبيرة من فيتامين "ج" (الكالسيوم والحديد)، مما يجعله ملائمًا للأطفال الذين لا يرضعون، كما تبين أن حليب الناقة غني ببروتينات جهاز المناعة، وهو ملائم لمن لا يتمكن جهازه الهضمي من هضم سكر الحليب.

ويتحدث البروفيسور يغيل هو وطاقمه عن المزايا العلاجية لحليب الناقة، ويقول: يحتوي هذا الحليب على مواد قاتلة للجراثيم يلائم من يعانون من الجروح، ومن يعانون من أمراض التهاب الأمعاء، كما يوصَى به لمن يعانون من مرض الربو، ولمن يتلقون علاجًا كيماويًّا لتخفيف حدة العوارض الجانبية مثل التقيُّؤ، كما يوصى به لمرضى السكري (سكري البالغين) وللمرضى الذين يعانون من أمراض تتعلق بجهاز المناعة؛ مثل أمراض

---

١. زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، مرجع سابق، (٤/ ٤٦: ٤٨).

المناعة الذاتية حين يبدأ الجسم بمهاجمة نفسه.

ويستمر البروفيسور يغيل في تعداد مزايا حليب الناقة فيقول: أوصي من يعاني من أحد الأمراض التي ذكرت أن يحاول شرب كأسين من هذا الحليب يوميًّا، ويزيد الكمية وفق الحاجة، وبالطبع بعد استشارة الطبيب. ثم قال هذا الباحث: حليب الناقة ليس دواء، وننتظر مصادقة وزارة الصحة من أجل تسويقه كغذاء. لكننا حاليًا نجري أبحاثًا، ونجمع معلومات.

وقد أقام هذا الباحث وغيره من إسرائيل مزارع للإبل ومنتجعات، يؤمها كثير من السياح لتناول ألبان الإبل.

الخصائص المناعية والاستخدامات الطبية للبن الإبل:

قد أوضحت الدراسات العديدة أن لبن الإبل يمتاز بميزات مناعية فريدة، حيث إنه يحتوي على تركيزات مرتفعة للغاية من بعض المركبات المثبطة لفعل بعض البكتريا الممرضة وبعض الفيروسات. وفي الهند يستخدم لبن الإبل كعلاج للاستسقاء واليرقان، ومتاعب الطحال، والسُّل، والرَّبو، والأنيميا، والبواسير، وفي علاج مرض الكبد الوبائي المزمن، وتحسين وظائف الكبد، وقد تحسنت وظائف الكبد في المرضى المصابين بالتهاب الكبد بعد أن عولجوا بلبن الإبل، ويُعْطَى اللبن للمسنين والشباب والصغار، وهو مهم في تكوين العظام.

كما ثبت أن حليب الإبل يخفِّض مستوى الجلوكوز؛ وبالتالي يمكن أن يكون له دور في علاج السكري. ومن المدهش أنه قد وُجد في لبن الإبل مستويات عالية من الأنسولين، وبروتينات شبيهة بالأنسولين، وإذا شُرب اللبن فإن هذه المركبات تنفذ من خلال المعدة إلى الدم من غير أن تتحطم، بينما يحطم الحمض المعوي الأنسولين العادي. وهذا قد أعطى الأمل لتصنيع أنسولين يتناوله الإنسان بالفم، وتعكف شركات الدواء اليوم على تصنيعه وتسويقه في القريب العاجل. وقد وُجد في دراسة حديثة أن مرضى النوع الأول من السكري قد استفادوا حينما تناولوا كوبًا من حليب الإبل، وانخفض لديهم مستوى السكر في الدم، وخفضوا كمية الأنسولين المقررة لهم.

اكتشاف مذهل:

وفي أحدث دراسة نشرتها مجلة العلوم الأمريكية في عددها الصادر في أغسطس عام٢٠٠٥م وجد أن عائلة الجمال، وخصوصًا الجمال العربية ذات السنام الواحد تتميز عن غيرها من بقية الثدييات في أنها تملك في دمائها وأنسجتها أجسامًا مضادة صغيرة، تتركب من سلاسل قصيرة من الأحماض الأمينية، وشكلها على صورة حرف *V* وسماها العلماء الأجسام المضادة الناقصة أو النانوية ***Nano antibodies*** أو باختصار ***Nanobodies*** ولا توجد هذه الأجسام المضادة إلا في الإبل العربية، زيادة على وجود الأجسام المضادة الأخرى الموجودة في الإنسان وبقية الحيوانات الثديية فيها أيضًا، والتي على شكل حرف *Y*، وأن حجم هذه الأجسام المضادة هو عشر حجم المضادات العادية، وأكثر رشاقة من الناحية الكيميائية، وقادرة على أن تلتحم بأهدافها وتدمرها بنفس قدرة الأضداد العادية، وتمر بسهولة عبر الأغشية الخلوية، وتصل لكل خلايا الجسم.

وتمتاز هذه الأجسام النانوية بأنها أكثر ثباتًا في مقاومة درجة الحرارة، ولتغير الأس الأيدروجيني تغيرًا متطرفًا، وتحتفظ بفاعليتها أثناء مرورها بالمعدة والأمعاء، بعكس الأجسام المضادة العادية التي تتلف بالتغيرات الحرارية، وبإنزيمات الجهاز الهضمي، مما يعزز من آفاق ظهور حبات دواء تحتوي أجسامًا نانوية لعلاج مرض الأمعاء الالتهابي، وسرطان القولون، والرماتويد، وربما مرضى الزهايمر أيضًا.

وقد تركزت الأبحاث العلمية على هذه الأجسام المضادة منذ عام ٢٠٠١م في علاج الأورام على حيوانات التجارب وعلى الإنسان، وأثبتت فاعليتها في القضاء على الأورام السرطانية؛ حيث تلتصق بكفاءة عالية بجدار الخلية السرطانية وتدمرها، وقد نجحت بعض الشركات المهتمة بأبحاث التكنولوجيا الحيوية الخاصة في بريطانيا وأمريكا في إنتاج دواء على هيئة أقراص، مكون من مضادات شبيهة بالموجودة في الإبل؛ لعلاج السرطان والأمراض المزمنة العديدة والالتهابات البكتيرية والفيروسية.

وطورت شركة ***Ablynx*** هذه الأجسام النانوية لتحقق ستة عشر هدفًا علاجيًا تغطي معظم الأمراض المهمة التي يعاني منها الإنسان، وأولها السرطان، يليها بعض الأمراض الالتهابية، وأمراض القلب والأوعية الدموية، ويعكف الآن حوالي ٨٠٠ عالم من علماء التكنولوجيا الحيوية المتخصصين في أبحاث صحة الإنسان والنظم النباتية الحيوية، وبتكاتف عدة جامعات - على أبحاث الأجسام المضادة النانونة؛ لتنفيذ مشروع المستقبل في علاج الأمراض العنيدة.

ورغم الكم الهائل من العلماء الذين يبحثون في هذا الموضوع لتوفير هذه الأجسام المضادة كوسيلة لعلاج هذه الأمراض، إلا أن هناك كثيرًا من المشاكل والصعوبات تعترضهم في سبيل تصنيع هذا الدواء بالطريقة المثلى التي تتلاءم مع الظروف البيئية والاقتصادية للبشر، وكل هذه الأنواع من الأمراض، مما يجعل العلماء يتجهون بأبصارهم وعقولهم ناحية البيولوجيا الجزيئية لعائلة الجمال[1].

قصص واقعية تم شفاؤها لأخذها ألبان الإبل وأبوالها:

- هذه قصة حقيقية حدثت لأحد المرضى، الذي كان يُعاني من مرض في معدته، وراجع كثيرًا من الأطباء، وكثيرًا من المستشفيات، ولكنه لم يُشْفَ من مرضه، وأخيرًا ازدادت حالته سوءًا، لدرجة أنه لم يعد يستطيع المشي، وأصبح مقعدًا، وعندما رأى أن علته ومرضه قد زاد طلب من قريب له أن يأخذه إلى جدته التي تعيش في البادية من أجل رؤيتها قبل دنو الأجل، فما كان من قريبه إلا أن أخذه إليها، وعندما شاهدته حزنت حزنًا شديدًا لحالته، ولكن لأنها كانت تعلم علم اليقين أن لبن الإبل علاج جيد لكثير من الأمراض، فقد حلبت له من ناقة جيدة تتمتع بصحة جيدة، وتتغذى من أعشاب الصحراء التي تحتوي على كثير من المواد الدوائية.

ثم طلبت الجدة من ابن أخيها أن يأخذه بعيدًا عن بيت الشعر الذي تقطنه، وأن يعمل له ظلًّا بالقرب من مسكنها، فأخذه إلى مكان يبعد عن منزلها بحوالي ٥٠

---

١. الأجسام المضادة النانوية في ألبان الإبل، د. عبد الجواد الصاوي، مرجع سابق، ص١٤، ١٥.

مترًا، ونصب له ما يُشبه الخيمة، وأسقاه اللبن، وبعد ساعات شعر المريض بحركة غير طبيعية في بطنه، وبدأ يشعر بآلام مبرحة، ثم بعد ذلك حدث له إسهال شديد مصحوبًا بنزول قطع غريبة، ثم حلبت له مرة أخرى وأسقته، وبدأ يشعر بنفس الأعراض، وحدث له إسهال شديد، وفي المرة الثالثة أسقته لبنًا حامضًا من حليب الإبل فشربه فتوقف الإسهال، وتوقف الألم، وبدأ يشعر بالراحة والرغبة في الأكل بعدما ظل أيامًا دون أن يأكل شيئًا، لانعدام الشهية عنده، وقامت الجدة بصنع خبز مرمود(أي داخل الجمر والرماد) ثم أعطته له مع مرق طازج، فأكله وبدأ يشعر بالراحة والعافية، ومكث عند جدته حتى شُفي تمامًا، وبدأ يزاول أعماله وحياته العادية.

- ذكر هذه القصة صاحب كتاب "طريقة الهداية في درء مخاطر الجن والشياطين" قال: إنه أُخبر عن نفر من البادية أنهم عالجوا أربعة أشخاص مصابين بسرطان الدم، وقد أتوا ببعضهم من لندن مباشرة بعدما يئسوا من علاجهم، وفقدوا الأمل، وحُكم على بعضهم بنهاية الموت؛ لأن المرض - كما قلنا - هو سرطان الدم!

وقد تجلَّت رعاية الله ﷻ حيث أُتي بهؤلاء النفر إلى بعض رعاة الإبل، وخصصوا لهم مكانًا في خيام، وأحموهم من الطعام لمدة أربعين يومًا، ثم كان طعامهم وعلاجهم هو - فقط - حليب الإبل مع شيء من بولها، خاصة الناقة البكر؛ لأنها أنفع وأسرع للعلاج، وحليبها أقوى، خاصة التي رعت من الحمض وغيره من النباتات البرية، والنتيجة المذهلة أنهم قد شُفوا جميعًا تمامًا، وأصبح أحدهم كأنه في قمة الشباب.

- ونختم بهذه القصة، كان هناك أستاذ جامعي بدمشق، كان له ولد صغير أصيب باستسقاء في رأسه، وتضخم رأس الولد جدًّا، وأعيا الأطباء علاجه، فتذكر الوالد العالم المؤمن قصة العرنيين، فصار يذهب إلى مناطق نائية يأتي منها بلبن النوق ثم يسقيه ابنه، وبعد فترة زمنية كانت النتيجة جيدة! بل مدهشة[1]!

هذا هو لبن الإبل الذي أخرجه المولى ﷻ بقدرته العظيمة من بين فرث ودم لبنًا خالصًا سائغًا للشاربين، وهذا هو النبي ﷺ يجعله دواءً للاستسقاء، فهل أثبت الطب الحديث بأبحاثه المتعددة صدق ما قاله النبي ﷺ أم أثبت كذبه؟!

إن في ذلك لعبرة لمن يخشى، ولا نملك إلا أن نتوجه إلى هؤلاء المشككين بما دعاهم ربنا إليه، فقال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾ (الغاشية).

رابعًا. ما فعله النبي ﷺ بالعُرنيين ليس مثلةً بهم، ولكنه قصاص منه على جنايتهم تجاه الرعاة:

يزعم هؤلاء أن حديث العرنيين هذا مردود من ناحية أخرى، وحجتهم أنه قد ثبت بالدليل الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن المُثْلَة، فقد روى أبو داود في سننه بسند صحيح عن سَمُرَة بن جندب قال: "كان رسول الله ﷺ يحثُّنا على الصدقة، وينهانا عن المثلة"[2]، وقد دعا إلى الرحمة بكل شيء،

١. موسوعة الإعجاز العلمي في سنة النبي الأمي، حمدي عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص٧٢١، ٧٢٢.

٢. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الجهاد، باب: في النهي عن المثلة، (٧/ ٢٣٥)، رقم (٢٦٦٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢٦٦٧).

حتى بالبهائم، وقد أمرنا بالإحسان إلى الذبيحة عند ذبحها، فقد روى الترمذي في سننه بسند صحيح عن شداد بن أوس أن النبي ﷺ قال: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحَة، وليُحِدَّ أحدكم شَفْرَته، وليُرِح ذبيحته"[1]، ويدعون أن في ذلك مفارقة عجيبة بين أقوال النبي وأفعاله؛ إذ كيف يقول ذلك، ويفعل بالعرنيين ما فعل؛ فقد قطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَلَ أعينهم، وتركهم ينزفون، ولم يحسم أيديهم بعد قطعها، وتركهم في الحَرَّة حتى ماتوا في الشمس منبوذين، لا يُسقون ماءً. وهذا التعارض كفيل برد هذا الحديث.

نقول: نعم، إن الأحاديث التي وردت في النهي عن المثلة كلها صحيحة صريحة، ولكن أيضًا هذا الحديث الذي معنا صحيح صريح في لفظه ومعناه.

وقد روى مسلم عن أنس ﷺ أنه قال: "إنما سَمَلَ النبي ﷺ أعين أولئك؛ لأنهم سملوا أعين الرِّعاء"[2].

إن في هذا الحديث أقوى دليل على أن ما فعله رسول الله ﷺ بالنفر العُرنيين من حيث سَمْل الأعين، فإنما هو قصاص.

وقال النووي رحمه الله: "هذا الحديث - يعني: حديث العُرنيين - أصل في عقوبة المحاربين، وهو موافق لقول الله ﷻ: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (المائدة: ٣٣)... وأما قوله: "يستسقون فلا يُسقون" فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، ولا نهى عن سقيهم"[3].

وأكد ذلك ابن حجر فقال: "قال ابن بطال: ذهب البخاري إلى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردّة، وساق حديث العُرنيين. وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث العرنيين وفي آخره قال: "بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ ﴾ الآية، ووقع ذلك في حديث أبي هريرة، وممن قال بذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهري، قال: وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد، ويقطع الطريق، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين، ثم قال (أي ابن بطال): ليس هذا منافيًا للقول الأول؛ لأنها وإن نزلت في العُرنيين بأعيانهم لكن لفظها عام، يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد.

قال ابن حجر: والمعتمد أن الآية نزلت أولًا فيهم، وهي تتناول - بعمومها - من حارب من المسلمين بقطع الطريق، لكن عقوبة الفريقين مختلفة"[4].

وقال القرطبي: "الذي عليه الجمهور أنها نزلت في العُرنيين"[5].

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الديات، باب: ما جاء في النهي عن المثلة، (٤/ ٥٥٣)، رقم (١٤٢٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٤٠٩).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: القسامة، باب: حكم المحاربين والمرتدين، (٦/ ٢٥٩٩)، رقم (٤٢٨١).

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٦٠٠).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٢/ ١١٢) بتصرف.

٥. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٦/ ١٤٨).

وبهذا يتبين أن حكم النبي ﷺ على العرنيين وتعذيبه لهم كان قصاصًا منهم لما فعلوه بالرِّعاء، ثم نزل القرآن مقررًا له على اجتهاده، وذلك في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٤﴾ (المائدة)، فأصبح ذلك حكمًا عامًّا في الإسلام لمن فعل مثل فعلهم.

إذن هنا انتفى كون ما فعله النبي ﷺ مثلةً بهم؛ لأنه ثبت بالدليل أنه فعله قصاصًا منهم، ونزل القرآن مؤيدًا له، ومن زعم أن حديث المثلة ينسخ هذا الحكم، نقول له: إن دعوى النسخ تحتاج إلى تاريخ يثبت أن نهي رسول الله ﷺ عن المثلة كان بعد تنفيذه لهذا الحكم، وليس هناك إجماع على تقدم هذا العمل من النبي ﷺ قبل نهيه عن المثلة.

قال صاحب "فتح البيان": "وذهب جماعة إلى أن فعله ﷺ بالعُرنيين منسوخ بنهي النبي ﷺ عن المثلة، والقائل بهذا مطالب ببيان تأخر الناسخ"[١].

وقد ادعى بعض هؤلاء أن الله قد أنزل آية المحاربة هذه عتابًا له ﷺ، وهذا القول ساقط، بل نزلت الآية مقررة لفعله ﷺ.

وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على حديث لا يصح دليلًا على قولهم، وهو ما رواه أبو داود عن أبي الزناد: "أن رسول الله ﷺ لما قطع الذين سرقوا لقاحه، وسمل أعينهم بالنار - عاتبه الله ﷻ في ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾.

ولكن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به؛ لأنه مرسل، فلا ينهض لمعارضة الموصول، وهو مروي عند النسائي[٢] وأبي داود[٣]، فلا يصح أن يخالف ما رواه الجماعة.

وأيضًا ليس في الآية مظهر للعتاب، فما فعل رسول الله ﷺ إلا ما أمره الله به في الآية؛ إذ جمع بين النفي والقتل، فتركهم بالحَرَّة بعيدًا عن المدينة، وفي عزلة، وقتلهم بذلك، وسَمْلُ العين عرفنا أنه كان قصاصًا.

وقد روى مثل هذا المعنى أبو داود[٤] والنسائي[٥]

---

١. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، (٢/ ٢٥١).

٢. ضعيف: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: تحريم الدم، باب: ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح على يحيى بن سعيد في هذا الحديث، (٢/ ٦٦٧)، رقم (٤٠٥٩). وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٠٤٢).

٣. ضعيف: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الحدود، باب: ما جاء في المحاربة، (١١/ ١٣)، رقم (٤٣٦٠). وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٣٧٠).

٤. حسن: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الحدود، باب: ما جاء في المحاربة، (١١/ ١٨)، رقم (٤٣٥٩). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٣٦٩).

٥. حسن: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: تحريم الدم، باب: تأويل قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، (٢/ ٦٦٧)، رقم (٤٠٥٨). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٠٩٦).

عن أنس بن مالك، ولم يذكر فيه العتاب، بل قال في نهاية الحديث: "فنزلت فيهم آية المحاربة".

ومما سبق يتضح لنا أن آية المحاربة نزلت تأييدًا وتقريرًا لفعل الرسول ﷺ في العُرنيين، ومن ذلك تمثيله بهم، فإنه كان قصاصًا لهم عما ارتكبوه في حقِّ الرُّعاة، وليس في نهيه ﷺ عن المثلة ما يُوهم بنسخ ما فعله رسول الله ﷺ بالعُرنيين؛ لأنه لا دليل على تأخُّر حديث المثلة عن تلك الحادثة، ولم تنزل الآية معاتبة ولا ناسخة لحكم الرسول فيهم، بل قررت حكمه واعتبرته حكمًا عامًّا لمن فعل فعلهم.

الخلاصة:

- لـمَّا جاء النبي ﷺ وفدٌ من قبيلة عُرينة أو عُكل يشتكون الهزال الشديد والاستسقاء أمرهم بالذهاب إلى الإبل والاستشفاء بألبانها وأبوالها، فكان ذلك خير دواء لمثل هذه الأمراض.
- هذا الحديث في أعلى درجات الصحة؛ فهو متفق عليه، رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأصحاب السنن والمسانيد أيضًا، وكل ما ورد في الصحيحين فهو صحيح.
- إن أبوال الإبل طاهرة وليست نجسة، وهو ماعليه جمهور العلماء، وكل ما يُؤكل لحمه فبوله طاهر، وذكر ابن تيمية ثلاثة عشر دليلًا على طهارتها؛ إذ الأصل طهارة جميع الأعيان حتى تتبين نجاستها، وهذه الأبوال لم يتبين نجاستها؛ ولذلك فهي طاهرة، وقد طاف النبي ﷺ بالبيت الحرام على راحلته، ولو كانت أبوالها نجسة لما فعل النبي ﷺ ذلك، وكذلك لما وضع عقبة بن أبي معيط فَرْث الجذور وسلاها على ظهر رسول الله وهو ساجد لم يقطع صلاته، بالإضافة إلى نهى النبي ﷺ عن الاستنجاء بالعظم والبعر؛ لأنهما زاد الجن، ومعلوم أن نهيه عن ذلك لئلا ننجسه عليهم.
- إن لِبَوْل الإبل خصائص لا توجد في غيره، فهو يحتوي على مادتين مدرتين للبول، وهما اليوروبيلين والبيليرابين، وهذا أمر أساسي للعلاج من الاستسقاء، بالإضافة إلى احتوائه على حامض اليوريك والكرياتين والصوديوم، وله تأثير فعال على الجراثيم الكونيدية، وما كان كذلك لا يثير اشمئزازًا.
- لقد أثبت ابن سينا والرازي فوائد ألبان الإبل، وأنه يشفي أوجاع الكبد، وفساد المزاج، وأنه أرق الألبان، وأكثرها مائية وحدة، وأقلها غذاء، وأن طبيعة اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء.
- لقد أيَّد الله ﷻ دينه بالرجل الفاجر، فسخر الإسرائيلين والأمريكيين لبيان صحة ما قاله النبي ﷺ، فقد قام البروفيسور ريئوفين نعييل، ومعه طاقم من الأطباء ببحث لبن الإبل، وعدَّدوا فوائد عظيمة له، مما جعل هذا الباحث يقيم في إسرائيل مزارع للإبل، وكذلك فعل غيره من أبناء طائفته اليهود.
- لقد أوضحت الدراسات العديدة أن لبن الإبل يمتاز بميزات مناعية فريدة؛ إذ إنه يحتوي على تركيزات مرتفعة للغاية من بعض المركبات المثبطة لفعل بعض البكتريا الممرضة وبعض الفيروسات.
- لقد نشرت مجلة العلوم الأمريكية في عددها الصادر في أغسطس عام ٢٠٠٥م دراسة أثبتت أن عائلة الجمال ـ وخصوصًا الجمال العربية ـ تتميز عن غيرها في أنها تملك في دمائها وأنسجتها أجسامًا مضادة، وسمُّوا هذه الأجسام بـ "النانوية".

- وبعد ذكر هذه الأبحاث فإن فيها دلالة على صدق النبي ﷺ وأن كلامه وحي من عند الله ، وأن هذا الوحي - سواء قرآن أو سنة - هو إعجاز لكل البشر.
- إن ما فعله النبي ﷺ بالعرنيين من حيث سَمْل الأعين، وإلقائهم في الحرة حتى ماتوا... إلخ، لا يعتبر مثلة؛ لأنه فعل بهم مثلما فعلوا هم برعاة الإبل الذين أُمروا بشرب ألبانها وأبوالها.
- إن آية الحرابة نزلت مؤيدةً لفعل رسول الله ﷺ ومقررة لهذا الحكم الذي نفَّذه النبي ﷺ في العُرنيين.
- إن آية الحرابة وأحاديث المثلة ليست ناسخة لفعل النبي ﷺ تجاه العرنيين، وليس في الآية عتاب له على فعله ﷺ.

الشبهة السابعة عشرة

إنكار أحاديث شرب النبي ﷺ النبيذ(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغرضين ما ورد في صحيح مسلم وغيره من أحاديث تثبت شرب النبي ﷺ النبيذ، والتي منها ما رواه الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله قال: "كنا مع رسول الله ﷺ، فاستسقى، فقال رجل: يا رسول الله، ألا نسقيك نبيذًا؟ فقال: بلى...". مستدلين على ذلك بأن هذه الأحاديث تتعارض مع قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٩٠﴾ (المائدة)، ورسول الله ﷺ كان أكثر الناس امتثالًا لأوامر الله تبارك وتعالى، فلا يصدق عاقل أنه خالف أمر ربه وشرب ما نُهي عن شربه.

رامين من وراء ذلك إلى إنكار هذا الحديث وغيره من الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة في هذه المسألة.

وجه إبطال الشبهة:

إن الأحاديث الواردة في شرب النبي ﷺ النبيذ صحيحة ومتوافرة، حيث خُرِّجت في معظم المصنفات الحديثية، وقد أورد الإمام مسلم في صحيحه عدة روايات بطرق مختلفة في غاية الصحة، تثبت شرب النبي ﷺ النبيذ، وقولهم بأن هذه الأحاديث تتعارض مع نهي القرآن الكريم عن شرب الخمر، قول مردود؛ لأنه نشأ عن خلط مغلوط بين الخمر والنبيذ، حتى إن كلمة "النبيذ" أطلقت على الخمر في العصر الحديث، والحق أن الخمر كل ما أسكر وخمر العقل، وليس للنبيذ الذي شربه النبي ﷺ هذا التأثير؛ ولذلك حرَّم الله تبارك وتعالى الخمر (حتى المطلق عليه نبيذ حديثًا)، وأكد رسوله ﷺ على ذلك، حتى إنه ﷺ لم يشرب الخمر أبدًا - حتى قبل البعثة، أما النبيذ فشُرْبه حلال ما لم يشتد أو يُغْلَ أو يختمر، والأحاديث على شرب النبي ﷺ له - كما ذكرنا - كثيرة متوافرة، ولا مجال للطعن في صحتها.

التفصيل:

لقد صحَّت أحاديث كثيرة تثبت شرب النبي ﷺ النبيذ، ولا مجال للطعن في صحَّتها، فقد رواها الثقات من أصحاب المصنفات الحديثية، وأقر بصحتها نقَّاد الحديث وصيارفته، وقد أخرج الإمام مسلم في

(*) دفاعًا عن رسول الله، محمد يوسف، مرجع سابق.

صحيحه أكثر من حديث يثبت شرب رسول الله ﷺ النبيذ، ومن هذه الأحاديث:

- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "كنَّا مع رسول الله ﷺ، فاسْتَسْقَى، فقال رجل: يا رسول الله، ألا نسقيك نبيذًا؟ فقال: بلى. قال: فخرج الرجل يسعى، فجاء بقدح فيه نبيذ، فقال رسول الله ﷺ: ألا خمَّرته[1] ولو تعرض عليه عودًا. قال: فشرب"[2].

- عن ثمامة ـ ابن حزم القشيري ـ قال: "لقيت عائشة، فسألتها عن النبيذ، فدعت جارية حبشية، فقالت: سَلْ هذه؛ فإنها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ، فقالت الحبشية: كنت أنبذ له في سقاء من الليل، وأُوكِيه[3] وأعلقه، فإذا أصبح شرب منه"[4].

- عن يحيى أبي عمر النخعي، قال: "سأل قوم ابن عباس عن بيع الخمر وشرائها والتجارة فيها، فقال: أمسلمون أنتم؟ قالوا: نعم، قال: فإنه لا يصلح بيعها ولا شراؤها ولا التجارة فيها، قال: فسألوه عن النبيذ، فقال: خرج النبي ﷺ في سفر ثم رجع، وقد تنبذ ناس من أصحابه في حناتم[5] ونقير[6] ودبَّاء[7]، فأمر به فأهريق، ثم أمر بسقاء فجعل فيه ذبيب وماء، فجعل من الليل فأصبح، فشرب منه يومه ذلك وليلته المستقبلة، ومن الغد حتى أمسى فشرب وسقى، فلما أصبح أمر بما بقي منه فأهريق"[8].

- عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يُنقع له الزبيب، فيشربه اليوم، والغد، وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيسقى أو يهراق"[9].

- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله ﷺ ينتبذ له في سقاء، قال شعبة: من ليلة الإثنين، فيشربه يوم الإثنين والثلاثاء إلى العصر، فإن فضل منه شيء سقاه الخادم أو صبَّه"[10].

وهذا بعض ما ورد في صحيح مسلم، وهناك كثير من الأحاديث في كتب السنة تثبت شرب النبي ﷺ النبيذ، وبهذا يبطل قولهم بضعف هذه الأحاديث من ناحية السند؛ فلم يقل أحد من العلماء المحققين بذلك.

أما زعمهم مخالفتها للقرآن الكريم في نهيه عن شرب الخمر، حيث قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾، نقول: إن هذا الأمر مردود؛ لأنه نشأ عن خلط مغلوط بين مفهومي: الخمر والنبيذ، فظنُّوا أنهما نفس الشيء،

---

1. خمَّر: غطَّى.
2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: في شرب النبيذ وتخمير الإناء، (٧/ ٣١٠٩)، رقم (٥١٤٦).
3. أُوكِيه: أشد رأسه بالخيط لئلا يسقط فيه شيء.
4. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مُسكرًا، (٧/ ٣١٠٣)، رقم (٥١٣٣).
5. الحناتم: هي جرار خضر.
6. النَّقير: هو الجزع ينقر وسطه.
7. الدُّبَّاء: الوعاء من القرع اليابس.
8. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مسكرًا، (٧/ ٣١٠٢)، رقم (٥١٣٢).
9. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مسكرًا، (٧/ ٣١٠٢)، رقم (٥١٣٠).
10. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مسكرًا، (٧/ ٣١٠٢)، رقم (٥١٢٩).

والحق غير ذلك.

فالخمر: اسمٌ جامع لكل ما أدى إلى الإسكار، سواء كان مصدرها من الفواكه، مثل العنب والتمر والزبيب، أو من الحبوب، مثل الحنطة والشعير والذرة، أو من العسل... سواء عولجت بالنار "طبخت"، أو لم تعالج، وأطلق العامة اسم النبيذ على الخمر في العصر الحديث.

ولهذا نجد أن العلة من تحريم الخمر هي الإسكار، دون اعتبار للمصدر الذي استُمدَّت منه، أو المسمى المطلق عليها[1]، وعلة تحريم الإسكار ذهاب العقل، مما قد يوقع العداوة بين الناس، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ (المائدة: ٩١).

وقد أخرج مسلم في سبب نزول هذه الآية الكريمة عن سعد بن أبي وقاص، قال: "... وأتيت على نفرٍ من الأنصار والمهاجرين، فقالوا: تعال نطعمك ونسقيك خمرًا ـ وذلك قبل أن تُحرَّم الخمر ـ قال: فأتيتهم في حشٍّ ـ والحشُّ: البستان ـ فإذا رأس جزور مَشْوِيٍّ عندهم، وزقٌّ من خمر، قال: فأكلت وشربت معهم، قال: فذُكرت الأنصار والمهاجرين عندهم، فقلت: المهاجرون خير من الأنصار، قال: فأخذ رجلٌ أحد لَحْيَي الرأس فضربني به فجرح بأنفي، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فأنزل الله ﷻ فيَّ ـ يعني نفسه ـ بشأن الخمر: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠)﴾"[2].

فقد كان بعض المسلمين قبل تحريم الخمر يتفاخرون فيما بينهم، ويتنازعون، فيضرب بعضهم بعضًا، ويتعدى بعضهم على بعض؛ لأجل ذلك حُرِّمَت الخمر، فضلًا عما بها من أضرار تصيب الإنسان، وليس كل ذلك متحققًا في النبيذ الذي كان يشربه النبي ﷺ؛ لأن النبيذ الذي شربه النبي ﷺ، هو ماء يُنقع فيه التمر أو غيره لتخرج حلاوته، فيشرب قبل أن يتخمر ويصبح مسكرًا[3].

فإذا تخمر وأسكر حُرِّم لعلة تحريم الخمر؛ لأن من مقاصد الشريعة حفظ العقل، وفي السكر تغييب له.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن الانتباذ فوق ثلاثة أيام؛ لأن بعد الثالثة يتغير النبيذ ويصبح مظنة الإسكار، فأمر النبي ﷺ أن يشرب ويهراق، فعن ابن عباس أنه قال: "كان رسول الله ﷺ ينقع له الذبيب، فيشربه اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيسقى أو يهراق".

قال الإمام النووي عند شرحه لأحاديث الباب في صحيح مسلم: "في هذه الأحاديث دلالة على جواز الانتباذ، وجواز شرب النبيذ ما دام حلوًا لم يتغير، ولم يُغْلَ، وهذا جائز بإجماع الأمة، وأما سقيه الخادم بعد الثلاث وصبه؛ فإنه لا يؤمن بعد الثلاث تغيُّره، وكان النبي ﷺ يتنزه عنه بعد الثلاث، وفي رواية: سقاه

١. الخمر داء وليست بدواء، د. شبيب بن علي الحاضريّ، هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٣٢.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل سعد بن أبي وقاص، (٨/ ٣٥٤٨)، رقم (٦١٢١).

٣. الجامع الصحيح المختصر، البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (١/ ٩٥).

الخادِمَ أو صبه"[1].

ولما كان خلط النبيذ مدعاة فساده وتخمره؛ نهى النبي ﷺ عن انتباذ الخليطين من الأشربة، فقد روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ التمر والذبيب جميعًا"[2].

وكل ذلك احتياطًا منه ﷺ، وتشديدًا فيما قد يظن فيه شبهة إسكار.

لم يخالف النبي ﷺ أمر ربه ﷻ في النهي عن شرب الخمر، بل لقد ثبت عنه ﷺ التشديد في النهي عن شربها الخمر:

لقد شدَّد النبي ﷺ على تحريم الخمر، ووصفها بأم الخبائث، وبأنها مفتاح كل شر، ولعن فيها عشرة، وأخبر أن الله لعنها، ودونك طائفة من هذه الأحاديث:

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "اجتنبوا الخمر؛ فإنها مفتاح كل شر"[3].

ومن تشدده في تحريم الخمر أنه حرم القليل منها فضلًا عن الكثير، فقال عن عبد الله بن عمرو: "ما أسكر كثيره فقليله حرام"[4].

وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ، أنها سمعته يقول: "كل مسكر حرام، وما أسكر الفَرَق[5] فملء الكف منه حرام"[6].

ولعن رسول الله ﷺ كل من ساهم في الخمر سواء شربها أم لا، فعن أنس رضي الله عنه قال: "لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، والمعصورة له، وحاملها، والمحمولة له، وبائعها، والمبيوعة له، وساقيها، والمسقاة له، حتى عدَّ عشرةً من هذا الضرب"[7].

وقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن شارب الخمر، فقال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[8].

وأمام هذه النصوص النبوية الشريفة التي تُحَرِّمُ الخمر تحريمًا قطعيًّا يجلي الستار عن موقف النبي ﷺ من قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ﴾، ولا مبرر لمثيري الشبهات أن يختلقوا معاني للأحاديث

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٧/ ٣١٠٤).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، (٧/ ٣٠٨٤)، رقم (٤٠٥٤).

٣. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: الأشربة، (٤/ ١٦٢)، رقم (٧٢٣١). وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، (١٠/ ٦٦)، رقم (٦٥٥٨). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٥. الفَرَق بفتح الراء وسكونها: فبالتحريك هو مكيال يسع ستة عشر رطلا، وبالسكون يسع مائة وعشرين رطلًا.

٦. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٥٠٣٦). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٧. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الأشربة، باب: لُعِنَت الخمر على عشرة أوجه، (٢/ ١١٢٢)، رقم (٣٣٨١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٣٣٨١).

٨. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه على المتلبس على إرادة نفي كماله، (١/ ٤٣٥)، رقم (١٩٩).

النبوية، ولا يبقى لهم أو لغيرهم دليل على أن النبي ﷺ خالف أوامر القرآن وشرب الخمر؛ بل فصَّل نصوص القرآن تفصيلًا، وبيَّن حكمها تبيانًا غير مخل، بل ليس بعده تبيان.

ولما كان خلط النبيذ مدعاة لسرعة فساده وتخمره، نهى النبي ﷺ عن انتباذ الخليطين من الأشربة، فقد روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ التمر، والذبيب جميعًا، ونهى عن أن ينبذ الرطب والبسر جميعًا".

فقد كان النبي ﷺ أكثر عباد الله امتثالًا لأوامره، وبهذا يسقط القول بأن النبي ﷺ خالف أمر ربه وشرب خمرًا، والحق أنه لم يشرب الخمر لا بعد التحريم ولا قبله، فقد حفظه ربه تعالى من ذلك، أما الصحيح عنه ﷺ أنه شرب النبيذ، ولا ضير في ذلك؛ فأصل الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم، ولا دليل على تحريم النبيذ الذي شربه النبي ﷺ، وقد ثبت شربه له بأحاديث هي غاية في الصحة، ولا سبيل إلى القول بضعفها، فضلًا عن القول ببطلانها.

الخلاصة:

- إن أحاديث شرب النبي ﷺ النبيذ صحيحة وكثيرة، وقد خُرِّجت في معظم كتب السنة، ورواها الثقات من المحدثين، بل إن الإمام النووي قد بوَّب بابًا في شرحه لصحيح مسلم بعنوان: "إباحة شرب النبيذ الذي لم يشتد ولم يَصِرْ مُسكرًا".
- إن النبيذ الذي شربه النبي ﷺ هو ماء وُضع فيه تمر، أو زبيب، أو غيره؛ ليغيِّر طعمه ويجعله حلوًا دون التخمير والإسكار؛ لذلك نهى النبي عن شرب النبيذ بعد ثلاثة أيام.
- إن نهي النبي ﷺ عن انتباذ الخليطين دليل على أنه ﷺ لم يشرب النبيذ المسكر؛ وذلك لاحتياطه ﷺ بذكره كراهية الخلط بين نوعين؛ ذلك لأن الخلط يسرع إليه السكر، فيشربه الشارب ظنًّا منه أنه غير مُسكر، وهو مُسكر.
- إن القول بأن النبي ﷺ شرب الخمر نشأ عن خلط مغلوط بين معنى النبيذ الذي شربه النبي ﷺ من جهة، وبين نبيذ العصر الحديث - حيث يطلق على الخمر في عصرنا هذا: النبيذ - من جهة أخرى، وقد ساق الخلط بين المفاهيم المغرضين إلى القول ببطلان أحاديث هي غاية في الصحة.
- إن الصحيح الثابت عن النبي ﷺ أنه نهى نهيًا شديدًا عن شرب الخمر، وأنه أكثر عباد الله امتثالًا لأوامره ﷺ، وأنه لم يشرب الخمر قط، لا قبل التحريم ولا بعده.

الشبهة الثامنة عشرة

دعوى تعارض السنة بشأن مزاح النبي ﷺ(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المتوهمين وجود تعارض بين الأحاديث النبوية بشأن مسألة مزاح رسول الله ﷺ، ويستدلون على ذلك بما رواه عنه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وذلك حين سأله: أكتب كلَّ ما أسمع

(*) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق.

منك في الرضا والغضب؟ فقال: "اكتب، فو الذي نفسي بيده لا يخرج منه إلا حق"، مما يدل على عدم مزاحه ﷺ قط، وهذا يتعارض مع ما جاء عنه ﷺ أنه كان يمزح؛ ففي ذات يوم استدبر رجلًا من ورائه، فأخذ بعينيه، وقال: "من يشتري مني هذا العبد" وأنه سابق عائشة - رضي الله عنها - فسبقته تارة وسبقها أخرى، وغير ذلك.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن الأحاديث في مزاح النبي ﷺ كثيرة وصحيحة، ولا يعارضها ما ثبت من أحاديث تقصر قوله ﷺ على الحق؛ لأنه ﷺ لم يمزح - قط - بالباطل، وإنما كان مزاحه في حدود ما لا يعارض الدين، أو يؤذي الآخرين، ولا شك أن الشرع لم ينه عن هذا المزاح، وأن المنهي عنه غير ذلك.

٢) جاء مزاح النبي ﷺ في صور كثيرة مفيدًا إباحة المزاح إذا خلى عن الحرام كالكذب والترويع، ولم يكن مزاح النبي ﷺ للعبث أو لمجرد الترويح، وإنما كان جزءًا من تربيته ﷺ لأصحابه.

التفصيل:

أولا. لقد صحَّت أحاديث كثيرة تؤكد أن النبي ﷺ لا يقول إلا حقًّا، ولا تتعارض هذه الأحاديث مع ما صحَّ من مزاحه ﷺ، فليس كل المزاح مذمومًا:

لقد صحَّت أحاديث كثيرة في عصمة النبي ﷺ عن قول غير الحق، مؤيدة لما جاء في القرآن، قال ﷻ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ (النجم)، ومن هذه الأحاديث، قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عندما سأله: أيكتب كل ما يسمعه منه في الرضا والغضب؟ فقال له النبي ﷺ: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، لا يخرج منه إلا حق"[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: "يا رسول الله، إنك تداعبنا، قال: إني لا أقول إلا حقًّا"[2]، وتلك الأحاديث وأمثالها لا تتعارض في الحقيقة مع ما روي من مزاحه ﷺ، كحديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر، قالت: "فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني، فقال: هذه بتلك السبقة"[3]، ورُوي عن أنس رضي الله عنه: "أن رجلًا قال للنبي ﷺ: احملني، فقال النبي ﷺ: إنا حاملوك على ولد ناقة، قال: وما أصنع بولد الناقة؟ لأنه فهم أن ولد الناقة لا بد أن يكون صغيرًا، فقال النبي ﷺ: وهل تلد الإبلَ إلا النُّوقُ"[4][5]؟ وعن أنس "أن رجلًا من أهل البادية كان اسمه زاهرًا، كان يهدي للنبي ﷺ الهدية من البادية، فيجهزه رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج، فقال

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: العلم، باب: في كتابة العلم، (١٠/ ٥٧)، رقم (٣٦٤١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٦٤٦).

٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: البر والصلة، باب: المزاح، (٦/ ١٠٧، ١٠٨)، رقم (٢٠٥٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٩٩٠).

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الجهاد، باب: في السبق على الرجل، (٧/ ١٧٤)، رقم (٢٥٧٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢٥٧٨).

٤. النُّوق: إناث الإبل، مفردها: ناقة.

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم (١٣٨٤٤). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

النبي ﷺ: زاهر باديتنا ونحن حاضروه. وكان النبي ﷺ يحبه، وكان رجلًا دميمًا، فأتاه النبي ﷺ يومًا وهو يبيع متاعه، فاحتضنه من خلفه، وهو لا يبصره، فقال الرجل: أرسلني، مَنْ هذا؟ فالتفت فعرف النبي ﷺ، فجعل لا يألوا ما ألصق ظهره بصدر النبي ﷺ حين عرفه، وجعل النبي ﷺ يقول: من يشتري العبد؟ فقال: يا رسول الله، إذًا والله تجدني كاسدًا، فقال النبي ﷺ: لكن عند الله أنت غالٍ"[1]. وغير ذلك مما صحَّ عنه ﷺ في المزاح.

والذين قالوا بتعارض الأحاديث في مسألة مزاحه ﷺ، إنما قالوا ذلك ظنًّا منهم أن الإسلام حرَّم مطلق المزاح، وهذا ظن مغلوط؛ لأن الإسلام دين واقعي لا يحلق في أجواء الخيال والمثالية الواهمة، ولكنه يقف مع الإنسان على أرض الحقيقة والواقع، ولا يعامل الناس كأنهم ملائكة، ولكنه يعاملهم كبشر يأكلون الطعام، ويمشون في الأسواق.

لذلك لم يفرض الإسلام على الناس أن يكون كل كلامهم ذِكْرًا، وكل سماعهم قرآنًا، وكل فراغهم في المسجد، وإنما اعترف بهم، وبفطرتهم، وغرائزهم التي خلقهم الله عليها، وقد خلقهم ﷻ يفرحون ويمرحون، ويضحكون ويلعبون، ولقد كانت حياة النبي ﷺ مثالًا رائعًا للحياة الإنسانية المتكاملة، فهو في خلوته يصلي ويطيل الخشوع والبكاء، ويقوم حتى تتورم قدماه، وهو في الحق لا يبالي بأحد في جنب الله، ولكنه مع الحياة والناس بشرٌ سويٌّ، يحب الطيبات، ويبش ويبتسم، ويداعب ويمزح، ولا يقول إلا حقًّا.

ولذا فلا عجب أنه ﷺ كان يتفكَّه حينًا، ويطرف للفكاهة والمزاح - الذي لا يحمل إثمًا - أحيانًا، فلم يكن النبي ﷺ في حياته جافًّا ولا قاسيًا، ولا فظًّا ولا غليظًا، وإننا عند استعراض سيرته ﷺ وحياته نجدها قد تخللها نوع من الدعابة والمزاح[2].

ومعنى المزاح هو الدعابة، والمزح نقيض الجد، وقد يشتمل على المداعبة والمضاحكة والمفاكهة، وهو خلق سلوكي إنساني تربوي له ضوابط وحدود.

وقد جاء في كتاب "المراح في المزاح" لبدر الدين أبي البركات بأنه يُندب إلى المزاح بين الإخوان والأصدقاء والخلان؛ لما فيه من ترويح القلوب، والاستئناس المطلوب، بشرط أن لا يكون فيه قذف، ولا انهماك يسقط الحشمة ويقلل الهيبة، ولا فُحش يورث الضغينة ويحرك الأحقاد الكمينة.

ويُذَم المزاح إذا وصل إلى حد المثابرة والإكثار؛ لأن فيه حينئذٍ إزاحة عن الحقوق، ومخرجًا إلى القطيعة والعقوق.

ومن هنا نرى أن المزاح إذا ما خرج عن حدوده وضوابطه فإنه يكون مخلًّا بالمروءة والوقار.

والناس في المزاح ثلاثة أقسام:

فقسم يهواه ويستحله ويكثر منه، وهذا قسم مذموم. وقسم لا يريده ولا يتمناه، ولا يعكف عليه، ولهؤلاء أعذار؛ فمن كان ذلك عنده بسبب إقباله على

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﵁، رقم (١٢٦٦٩). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٢. موسوعة الدفاع عن رسول الله، علي بن نايف الشحود، (١١/ ١٠٢).

طاعة الله والمواظبة على الأعمال الصالحة فهو مأجور، كما كان عمر رضي الله عنه، قال ابن كثير: "كان لا يمزح ولا يضحك". والتوسط عند القسم الثالث: وهو سيرة محمد صلى الله عليه وسلم، فكان يمزح، ولا يقول إلا حقًّا، وهذا صحيح إليه صلى الله عليه وسلم[1].

ولقد جاء ذمُّ المزاح؛ لأن الأصل في المسلم أن يكون جادًّا؛ إذ لم يخلق في هذه الدنيا للعبث واللعب، ومن المزاح ما قد يُخرج المرء عن الواجب الذي خُلق له، وإنما ذُمَّ المزاح، لما يؤدي إليه من كذب، أو ترويع، أو استهزاء، أو غفلة عن الله وذكره.

ولذلك ذكر العلماء عددًا من الأسباب التي من أجلها ذُمَّ الإفراط في المزاح، منها:

- أنه يؤدي إلى كثرة الضحك التي تميت القلب، وقد رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "... وأَقِلَّ الضحكَ؛ فإن كثرة الضحك تُميت القلب"[2].

وقد نظر وُهَيب بن الورد إلى قوم يضحكون في عيد الفطر، فقال: "إن كان هؤلاء قد غُفر لهم فما هذا فعل الشاكرين، وإن كان لم يُغفر لهم فما هذا فعل الخائفين"[3].

- المزاح يؤدي إلى الغفلة، والمسلم يحتاج إلى قلبٍ حيٍّ لا تتسرب الغفلة إليه، فيحبس صراعه مع الشيطان، فقد أقسم الشيطان على غوايتنا، فقد حكى المولى عز وجل قوله: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ (٨٣) ﴾ (ص).

والغفلة صفة الكافرين قال عز وجل: ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ (١١) الَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ (١٢) ﴾ (الطور)، وقال عز وجل: ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ (٨٣) ﴾ (الزخرف).

ويوم القيامة يقال للمجرمين: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) ﴾ (المدثر) فيكون من ردِّهم قولهم: ﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) ﴾ (المدثر)، وهذه الغفلة حذَّر منها السلف أشد التحذير، فكان عبد الله بن ثعلبة الحنفي يقول: "أتضحك! ولعل أكفانك قد خرجت من عند القصَّار"[4].

وقال محمد بن واسع: "إذا رأيت رجلًا في الجنة ويبكي، ألست تعجب من بكائه؟ قيل: بلى. قال: فالذي يضحك في الدنيا، ولا يدري إلى ماذا يصير، هو أعجب منه"[5].

- وقد يؤدي المزاح حال كثرته إلى قلة الهيبة، أو اجتراء السفهاء على المازح، قال عمر رضي الله عنه: "من مزح استُخِفَّ به"[6]، وقال سعيد بن العاص رضي الله عنه: "لا تمازح الشريف فيحقد عليك، ولا الدنيء فيتجرئ عليك"[7].

---

١. مواقف مزح فيها النبي صلى الله عليه وسلم، خميس السعيد، دار الناشر العربي، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، ص١١، ١٢.

٢. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الزهد، باب: الورع والتقوى، (٢/ ١٤١٠)، رقم (٤٢١٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٤٢١٧).

٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٨/ ١٤٩).

٤. المرجع السابق، (٦/ ٢٤٦).

٥. إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (٣/ ١٢٨).

٦. الصمت، ابن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ص٢١٠.

٧. المرجع السابق، ص٢١١.

• وقد يسبب المزاح شيئًا من الضغينة فيكون مذمومًا، قال عمر بن عبد العزيز ﷺ: "اتقوا الله وإياكم والمزاح؛ فإنه يورث الضغينة، ويجر إلى القبيح، فحدثوا بالقرآن، وتجالسوا به، فإن ثقل عليكم، فحديث حسن من حديث الرجال"[١].

وقد يصبح المزاح حرامًا إذا صاحبه مخالفة شرعية مثل:

• الترويع: فقد رُوي: "أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسيرون مع رسول الله ﷺ في مسير، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى نبل معه فأخذها، فلما استيقظ الرجل فزع، فضحك القوم، فقال رسول الله ﷺ: ما يضحككم؟ فقالوا: لا، إلا أنا أخذنا نبل هذا ففزع، فقال رسول الله ﷺ: لا يحل لمسلم أن يُروِّع مسلمًا"[٢]، وقال ﷺ: "لا يأخذنَّ أحدكم متاع صاحبه جادًّا ولا لاعبًا، وإذا وجد أحدكم عصا صاحبه فليردها عليه"[٣].

• الكذب في المزاح: فقد رُوي عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: قالوا: يا رسول الله: إنك تداعبنا. قال: "إني لا أقول إلا حقًّا". وعن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: "أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء، وإن كان محقًّا، وببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب، وإن كان مازحًا، وببيت في أعلى الجنة لمن حَسُن خلقه"[٤].

• المزاح الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالممزوح معه: فقد رُوي عن النبي ﷺ قال: "لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح؛ فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده، فيقع في حفرة من النار"[٥]، وقال ﷺ: "من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه، حتى وإن كان أخاه لأبيه وأمِّه"[٦].

ذكر ابن العربي: أنه إذا استحق الذي يشير بالحديدة اللعن، فكيف الذي يُصيب بها؟ وإنما يستحق اللعن إذا كانت إشارته تهديدًا سواء كان جادًّا أم لاعبًا... وإنما أوخذ اللاعب لما أدخله على أخيه من الروع، ولا يخفى أن إثم الهازل دون إثم الجاد، وإنما نهي عن ذلك؛ لما يخاف من الغفلة التي قد تؤدي إلى الإيذاء[٧].

• المزاح الذي تُنْتهك فيه حدود الله: فقد يمتد المزاح إلى باب كبير من أبواب الكبائر، كالاستهزاء ببعض القرآن، أو بالنبي ﷺ، أو الأحكام الفقهية، أو

١. إحياء علوم الدين، الغزالي، مرجع سابق، (٣/ ١٢٨).
٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، أحاديث رجال من أصحاب النبي، رقم (٢٣١١٤). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث يزيد بن السائب، رقم (١٧٩٧٠). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
٤. حسن: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الأدب، باب: في حسن الخلق، (١٣/ ١٨)، رقم (٤٧٩٠). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٨٠٠).
٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: "من حمل علينا السلاح فليس منا"، (١٣/ ٢٦)، رقم (٧٠٧٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم، (٩/ ٣٧٤٠)، رقم (٦٥٤٥).
٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم، (٩/ ٣٧٣٩)، رقم (٦٥٤٣).
٧. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٣/ ٢٨) بتصرف.

العلماء، كما وقع من بعض المنافقين يوم تبوك حتى استهزءوا برسول الله ﷺ وأصحابه؛ فنزل قول الله ﷻ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (التوبة).

وقد حذَّر الله ﷻ من مجالسة هؤلاء الذين يمزحون في هذا الباب من الكبائر، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٦٨) ﴾ (الأنعام)، وقال ﷻ: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا (١٤٠) ﴾ (النساء).

مما سبق يتبين أن المزاح يُباح في حدود مثل: الخلو عن الحرام، والبعد عن الكذب والترويع، وألا يكون مسقطًا المروءة أو حشمته، أو مما يمسه في دينه[١].

وعلى هذا تُفهَم أحاديث مزاحه ﷺ، وأنها لا تتعارض مع ما صحَّ من أحاديث في أنه ﷺ لا يقول إلا حقًّا.

ثانيًا. جاء مزاح النبي ﷺ في صور كثيرة بأهداف دينية واجتماعية متعددة:

لقد ثبت أن النبي ﷺ كان يمازح أصحابه ﷺ ويمازحونه، وهذا يفيد إباحة المزاح إذا خلى عن الحرام كالكذب والترويع، ومزاح النبي ﷺ لم يكن للعبث أو لمجرد الترويح، بل كان جزءًا من تربيته ﷺ لأصحابه،

١. انظر: من هديه ﷺ في المزاح، دروس للشيخ أبي إسحاق الحويني، (٨٠/ ١٢).

ويطيب لنا أن نذكر بعض آراء علماء المسلمين في هذه المسألة: فنجد أن الإمام الغزالي رحمه الله قد تكلم في هذه المسألة، وهي صفة مزاحه ﷺ، ويشرحها بقوله: "فإن قلت: قد نقل المزاح عن رسول الله ﷺ وأصحابه، فكيف ينهي عنه؟ فأقول: إن قدرت على ما قدر عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهو أن تمزح ولا تقول إلا حقًّا، ولا تؤذي قلبًا، ولا تُفْرط فيه، وتقتصر أحيانًا على الندور - فلا حرج عليك، ولكن من الغلط العظيم أن يتخذ الإنسان المزاح حرفة يواظب عليها ويفرط فيها، ثم يتمسك بفعله ﷺ. فلا ينبغي أن يُغْفَل عن هذا"[٢].

قال الإمام ابن حجر الهيثمي: "إن المداعبة لا تنافي الكمال؛ بل هي من توابعه ومتمماته إذا كانت جارية على القانون الشرعي، بأن تكون على وفق الصدق والحق، ويقصد - بها - تأليف قلوب الضعفاء وجبرهم، وإدخال السرور عليهم، والرفق بهم، ومزاحه ﷺ في غير هذه الأمور يقع على جهة الندرة لمصلحة تامة، من مؤانسة بعض أصحابه، فهو بهذا القصد سنة، وما قيل من أن الأظهر أنه مباح لا غير فضعيف؛ إذ الأصل من أفعاله ﷺ وجوب، أو ندب للتأسي به فيها؛ إلا لدليل يمنع من ذلك، ولا دليل هنا يمنع منه، فتعيَّن الندب كما هو مقتضى كلام الفقهاء والأصوليين"[٣].

وعلى هذا يكون معنى حديث: "إني لأمزح، ولا أقول إلا حقًّا"[٤]. جاء في "فيض القدير": "إني

٢. إحياء علوم الدين، الغزالي، مرجع سابق، (٣/ ١٢٩).
٣. موسوعة الدفاع عن رسول الله، علي بن نايف الشحود، مرجع سابق، (١١/ ١٠٢، ١٠٣).
٤. صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، رقم (٧٦٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (٤٢٥٩).

لأمزح) أي بالقول وكذا بالفعل، وتخصيصه بالأول ليس عليه معول، (ولا أقول إلا حقًّا) لعصمتي عن الزلل في القول والعمل، وقيل لابن عيينة: المزاح سُبةٌ، فقال: بل سنة، ولكن من يحسنه، وإنما كان يمزح؛ لأن الناس مأمورون بالتأسي به، والاقتداء بهديه، فلو ترك اللطافة والبشاشة، ولزم العبوس والقطوب؛ لأخذ الناس من أنفسهم بذلك على ما في مخالفة الغريزة من الشفقة والعناء، فمزح ليمزحوا، ولا يناقض ذلك خبر "لستُ من دَدٍ ولا الدَّدُ مني بشيء"[1]، فإن هذا الحديث ضعيف أولًا، ولا يُعارَض صحيح بضعيف، وعلى فرض صحته فلا تناقض أيضًا، فإن الدد: اللهو والباطل، وكان النبي ﷺ إذا مزح لا يقول إلا حقًّا، فمن زعم تناقض الحديثين فقد افترى.

قال الماوردي: العاقل يتوخى بمزاحه أحد حالين لا ثالث لهما؛ أحدهما: إيناس المصاحبين والتودد إلى المخالطين، وهذا يكون بما أنس من جميل القول، وبسط من مستحسن الفعل، كما قال حكيم لابنه: يا بني، اقتصد في مزاحك؛ فإن الإفراط فيه يذهب البهاء ويُجرِّئ السفهاء، والتقصير فيه نقص بالمؤانسين، وتوحش بالمخالطين، والثاني: أن ينبغي من المزاح ما طرأ عليه وحدث به من هم، وقد قيل: لا بد للمصدور أن ينفث.

ومزاح النبي ﷺ لا يخرج عن ذلك، وأتى رجل عليًّا رضي الله عنه، فقال: احتلمت بأبي، قال: أقيموه في الشمس واضربوا ظله الحد، أما المزاح الذي يفضي إلى خلاعة، أو يفضي إلى سبة فهجنة ومذمة، قال ابن عربي: ولا يستعمل المزاح أيضًا في أحكام الدين؛ فإنه جهل؛ قال تعالى مخبرًا عن قصة البقرة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ (البقرة)، قال معناه: لا أمزح في أحكام الدين، فإن ذلك فعل الجاهلين، ولكن اذبحوها، فستروا الحقيقة فيها"[2].

وعلى هذا التأويل الصحيح لماهية مزاح النبي ﷺ يُحلُّ الإشكال الذي في حديث ابن عمرو رضي الله عنهما بأنه يكتب كل شيء عن رسول الله ﷺ؛ فمزاحه من السنة.

وقد أخذ المزاح في سجل سيرته العطرة ﷺ صفحة مشرفة، كان لها هدفًا، ولم تكن لمجرد اللهو والعبث، فتأمل بعضًا من صوره وأهدافه.

فمن صور مزاحه ﷺ ما يأتي:

- المزاح للتحبب: عن أنس: "أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، احملني، قال النبي ﷺ: إنا حاملوك على ولد ناقة، قال: وما أصنع بولد الناقة - لأنه فهم أن ولد الناقة لا بد أن يكون صغيرًا - فقال ﷺ: وهل تَلِدُ الإبِلَ إلا النُّوقُ"؟!

وعن أنس أيضًا: "أن رجلًا من أهل البادية كان اسمه زاهرًا، كان يهدي للنبي ﷺ الهدية من البادية، فيجهزه رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج، فقال النبي ﷺ: إن زاهرًا باديتُنا ونحن حاضروه، وكان النبي ﷺ يحبه - وكان رجلًا دميمًا - فأتاه النبي ﷺ يومًا وهو يبيع متاعه، فاحتضنه من خلفه وهو لا يبصره، فقال الرجل:

---

١. ضعيف: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب: الألفاظ، باب: الغناء واللهو، رقم (٧٨٥). وضعفه الألباني في صحيح وضعيف الأدب المفرد برقم (٤٢٥٩).

٢. فيض القدير، المناوي، مرجع سابق، (٣/ ١٨) بتصرف.

أرسلني. مَنْ هذا؟ فالتفت فعرف النبي ﷺ، فجعل لا يألوا ما ألصق ظهره بصدر النبي ﷺ حين عرفه، وجعل النبي ﷺ يقول: من يشتري العبد؟ قال: يا رسول الله، إذًا والله تجدني كاسدًا، فقال ﷺ: لكن عند الله لست بكاسد، أو قال: لكن عند الله أنت غالٍ".

- المزاح للمواساة: فقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقًا. وكان لي أخ يقال له أبو عُمَيْر. قال: أحْسَبه قال: كان فطيمًا. قال: فكان إذا جاء رسول الله ﷺ فرآه قال: أبا عُمَيْر! ما فعل النُّغير؟[1] قال: فكان يلعب به"[2].

- المزاح من أجل التربية: لقد سئل ابن سيرين عن الصحابة رضي الله عنهم: "هل كانوا يتمازحون؟ قال: ما كانوا إلا كالناس"[3].

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: "لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ منحرفين ولا متماوتين، وكانوا يتناشدون الأشعار في مجالسهم، ويذكرون أمر جاهليتهم، فإذا أُريد أحدهم على شيء في دينه دارت معاليق عينيه كأنه مجنون"[4].

وقال ابن مسعود: "خالط الناس ودينك لا تَكْلِمَنَّه، والدعابة مع الأهل"[5].

ومن هذا الهدي النبوي يتضح أن المزاح ليس كله مذمومًا، وإنما أنواع معينة منه بيَّنها النبي ﷺ بإتيانه المباح من المزاح، الذي ثبت أنه كان لأهداف معينة، قصد إليها النبي ﷺ، وللمزاح فوائد متعددة أثبتها العلم والواقع العلمي، ومن أوضح الأدلة الصحيحة على إباحة المزاح وفوائده ما روي عن حنظلة الأُسَيْديِّ رضي الله عنه - وكان من كُتَّاب رسول الله ﷺ - قال: "لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قال: قلت: نافق حنظلة، قال: سبحان الله! ماذا تقول؟ قال: قلت: نكون عند رسول الله ﷺ يُذكِّرنا بالنار والجنة، حتى كأنَّا رأي عَيْن، فإذا خرجنا من عند رسول الله ﷺ عافسنا الأزواج والأولاد والضَّيْعَات، فنسينا كثيرًا. قال أبو بكر: فوالله! إنا لنلقى مثل هذا، فانطلقت أنا وأبو بكر، حتى دخلنا على رسول الله ﷺ، قلت: نافق حنظلة يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ قُلت: يا رسول الله! نكون عندك تذكرنا بالنار والجنة حتى كأنَّا رأيَ عَيْن، فإذا خرجنا من عندك، عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات؛ نسينا كثيرًا. فقال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده! إن لو تدومون على ما تكونون عندي، وفي الذِّكر، لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طُرُقِكمْ. ولكن يا حنظلة! ساعة وساعة. ثلاث مرات"[6].

وبهذا يتضح أنه بالرغم من أن الأصل في المسلم أن

---

١. النُّغَير: طائر أحمر المنقار.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، (١٠/ ٥٩٨)، رقم (٦٢٠٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الآداب، باب: جواز كنية من لم يولد له وتكنية الصغير، (٨/ ٣٢٧٠)، رقم (٥٥١٨).

٣. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (٢/ ٢٧٥).

٤. حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الأدب، باب: الرخصة في الشعر، (٦/ ١٧٩)، رقم (٥٤). وحسن إسناده الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٤٣٢).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الانبساط، (١٠/ ٥٤٣) معلقًا.

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: التوبة، باب: فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات والانشغال بالدنيا، (٩/ ٣٨٥٢)، رقم (٦٨٣٣).

يكون جادًّا؛ إذ لم يُخلق للعبث واللعب في هذه الدنيا، إلا أنه يكون في حاجة من وقت لآخر إلى المزاح المباح؛ كي لا يصيبه الملل، ويثقل عليه الجد، فإن القلوب تمل من كثرة الجد وإطباقه، فتحتاج أن يُزال عنها هذا الملل، وهذا السأم بشيء من المزاح المباح شرعًا.

وبناءً على ما ذكرنا نلخص ضوابط المزاح الشرعي فيما يلي:

- ألَّا يكون فيه كذب، امزح، ولكن لا تقل إلا حقًّا، إما رواية أو حادثة صحيحة فيها طرفة تذكرها، أما أن تختلق أشياء لإضحاك الناس، فلا.
- ألا يكون فيه غيبة.
- ألا يكون فيه قذف.
- أن يكون في الوقت المناسب، فلا يكون - مثلًا - في وقت الوعظ، أو التذكير بالموت، أو جلسة علم، وقد يأتي في منتصف هذا الجو العلمي أو الوعظي من يلقي بطرفة، فهذا من أسوأ ما يمكن أن يحدث في مجالس العلم.
- عدم الانهماك والاسترسال والمبالغة.
- عدم الترويع، وعدم الإضرار بالآخرين، فلا يأتي شخص ويخطف مفتاح سيارة شخص آخر على سبيل المزاح، أو يأخذ منه شيئًا ثمينًا، فهذا فيه ترويع وخوف.
- ألا يكون فيها استهزاء بشيء من الدين، كالاستهزاء بالكتاب العزيز، أو بأحاديث النبي ﷺ، أو بالملائكة، فبعض النُّكت[1] مذكور فيها استهزاء بالملائكة، أو الجنة والنار، أو عذاب القبر، فهذه كثيرة بين الناس، يقول: عندي نكتة، ثم يأتي بشيء فيه ذكر لأشياء من العقيدة، أو من اليوم الآخر يجعله في هيئة طرفة.
- ألا يكون مع السفهاء؛ لأنه إذا مازح السفهاء ردوا عليه سفاهته، فأضر ذلك بشخصيته.
- أن يراعي شعور الآخرين؛ لأنه قد يأتي بمزحة لكن تجرح شعور الذي أمامه، ويجب على الإنسان أن يكون أديبًا يراعي مشاعر الخلق، وإذا أراد أن يمازح أحدًا لا يزعجه، ولا يغضبه، ولا يسخر منه، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴾ (الحجرات: ١١).
- ألا تمازح الكبير والعالم بما لا يليق بمقامه، فأنت عندما تمازحه فكأنك لا تحترمه ولا توقره.
- ألَّا يكون فيه إغراق في الضحك، أو يؤدي إلى ذلك، فقد كان كل مزاح النبي ﷺ دون إغراق في الضحك حتى ينقلب الإنسان على قفاه، أو على عقبيه وهو يضحك، بل مزاح معتدل.
- ألَّا يضر بشخصه بين الناس، فيكون مضحكة القوم أو مهرجهم، حتى إذا أراد أحد أن يضحك - كما يقولون - يأتي إلى هذا المهرج، ويقولون: ما هو آخر شيء عندك؟ أعطنا موقفًا[2]؟

وعليه فلا تناقض بين الأحاديث؛ إذ موقف النبي ﷺ واضح في إباحة المزاح®.

---

١. النُّكتة: مُلْحة أو طُرْفة، وهي جملة بسيطة تضحك الناس.

٢. سلسلة الآداب الإسلامية، محمد صالح المنجد، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، (١٧/ ٧).

® في **"مزاح النبي وحقيقة المزاح في الشريعة الإسلامية وشروطه وآدابه"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة التاسعة، من الجزء الثالث (أبو هريرة).

الخلاصة:

- لا تعارض بين ما صحَّ من أحاديث في مزاح النبي ﷺ، وما صحَّ في أنه لا يقول إلا حقًّا؛ لأن مزاحه ﷺ لم يكن إلا في الحق، ولأهداف سامية.
- لقد أباح الإسلام المزاح؛ لأنه تلبية لحاجة فطرية في النفس البشرية كي لا يصيبها الملل والسأم، فيكون الترويح عن النفس بالمزاح من أكبر الدوافع لها على الاستمرار في تحمل الجد، والقيام بواجباتها بكامل نشاطها، وهذا يُباح في إطار عدم مخالفته للشرع، وعدم الإضرار بالغير أو بالنفس.
- لقد جاء مزاح النبي ﷺ في صور كثيرة بأهداف متعددة منها:
  - المزاح للتحبب.
  - المزاح للمواساة.
  - المزاح من أجل التربية.
- لقد نهى الشرع عن أنواع معينة من المزاح لأسباب منها:
  - أن الإفراط في المزاح يؤدي إلى كثرة الضحك التي تميت القلب.
  - أن المزاح يؤدي إلى الغفلة.
  - قد يؤدي المزاح ـ حال كثرته ـ إلى قلة الهيبة، أو اجتراء السفهاء على المازح.
  - قد يسبب المزاح شيئًا من الضغينة؛ فيكون مذمومًا.
- لقد بينت الأحاديث النبوية الشريفة أن المزاح يحرم إذا ما صَاحَبَهُ مخالفةٌ شرعية مثل:
  - أن يكون بترويع مسلم.
  - أن يكون مِزاحًا فيه كذب.
  - أن يؤدي إلى الإضرار بالممزوح معه.
  - أن يكون مِزاحًا تُنتهك فيه حدود الله.

الشبهة التاسعة عشرة

دعوى اشتمال أحاديث نبوية على ألفاظ نهى القرآن عن استعمالها(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المتوهمين أن هناك أحاديث عن النبي ﷺ قد اشتملت على ألفاظ نهى عن استعمالها القرآن الكريم، وذلك في قوله ﷺ: "كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"، فكلمة "راع" نهى عنها القرآن الكريم، مستدلين على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾ (البقرة: ١٠٤)، وقوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ﴾ (النساء: ٤٦)، زاعمين أن مادة "رعي" تحط من أقدار الناس؛ فالرعي إنما هو للبهائم، كرعي الغنم ورعي الإبل. ويتساءلون: كيف ينهانا الله عن قول هذه الكلمة في القرآن، ثم ترد في الحديث؟! رامين من وراء ذلك إلى رد هذا الحديث الثابت، ومن ثَمَّ التشكيك فيما صحَّ من السنة.

(*) السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق.

وجه إبطال الشبهة:

- إن حديث "كلكم راع" صحيح في أعلى درجات الصحة، ومادة "رعي" لا تحط من أقدار الناس؛ لأنها بمعنى المحافظة والمراقبة، كما قال علماء اللغة، وبهذا المعنى استخدمها القرآن في غير موضع، وإنما نهى الله تبارك وتعالى المؤمنين أن يقولوا: "راعنا"؛ لأنها كلمة كانت تجري مجرى السخرية، فاغتنمها اليهود لسبِّ النبي ﷺ، فأُمِروا أن يخاطبوه بالتعزير والتوقير، ولم يناههم الله عن استخدام المعنى الصحيح لها.

التفصيل:

إن حديث النبي "كلكم راع" حديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ فقد رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "ألا كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته؛ فالأمير الذي على الناس راعٍ، وهو مسئول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته، وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم، والعبد راعٍ على مال سيِّده، وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"[1].

فالحديث الشريف كما هو واضح رُوي في أصح كتب السنة؛ الصحيحين وغيرهما أيضًا، وهو بذلك مجمع على صحته من قِبَل الأمة؛ لإجماعها على صحة كل ما في الصحيحين، فلا مجال للطعن في مثل هذا الحديث.

وأما القول بأن مادة "رعي" المذكورة في الحديث تحط من أقدار الناس، فهو قول باطل تمامًا؛ لأن هذه الكلمة في أصل وضعها اللغوي ليست خاصة بالبهائم؛ فإن مادة "رعي" عند علماء اللغة بمعنى: الحفظ والمراقبة.

قال ابن منظور: "رعي، الرعي: مصدر رَعَى الكلأ ونحوه، والراعي يرعى الماشية؛ أي: يحوطها ويحفظها، وراعي الماشية: حافظها. والراعي: الوالي، والرعيَّة: العامة، ورعى الأمير رعيَّته رعاية، ورعاه رعيًا ورعاية: حفظه، وكل مَنْ وَلِيَ أمر قوم فهو راعيهم، وهم رعيَّته. وقد استرعاه إيَّاهم: استحفظه، واسترعيته الشيء فرعاه، وفي المثل: مَنْ استرعى الذئب فقد ظلم؛ أي: من ائتمن خائنًا فقد وضع الأمانة في غير موضعها. ورعى النجوم رعْيًا وراعاها: راقبها وانتظر مغيبها، قالت الخنساء:

أَرْعى النجومَ وما كُلِّفْتُ رِعْيَتَها
وتارةً أَتَغشَّى فَضْلَ أطْماري

وراعى أمره: حفظه وترقَّبه، والمراعاة: المناظرة والمراقبة"[2].

فمادة "رعي" استخدامها ليس قاصرًا على رعي البهائم كما ظن الواهمون، فقد جاء استخدامها مع الإنسان أيضًا بمعنى المراقبة والحفظ.

لقد استخدم القرآن الكريم مادة "رعي" أكثر من

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: : النكاح، باب: المرأة راعية في بيت زوجها، (٩/ ٢١٠)، رقم (٥٢٠٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، (٧/ ٢٨٨٦)، رقم (٤٦٤٣).

٢. لسان العرب، ابن منظور، مادة: رعي.

مرة، قال الله تعالى في وصف المؤمنين الفائزين: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (المؤمنون)، ثم ذكرها ﷻ أيضًا في وصف المصلِّين، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (المعارج).

ولقد استُخدِمَت الكلمة في الآيتين بنفس المعنى الذي في الحديث، استخدمت بمعنى الاهتمام والمحافظة على الأمانات والعهد، واستخدمت في المحافظة على الفضائل، وبالتالي فهي ليست كلمة محرَّمة، ولا يوجد فيها استشكال لغوي كما يدَّعي هؤلاء.

وجاءت كلمة "راعٍ" أيضًا في وصف أهل الكتاب، ينعي الله عليهم أنهم ابتدعوا رهبانية، لكنهم لم يعطوها حقها من الرعاية. يقول ﷻ: ﴿ وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الحديد). وهكذا استعمل القرآن الكريم مادة "رعي" في أكثر من موضع، استعملها بمعنى الحفظ والرعاية بدقائق الأشياء، ومحاسن الخصال[1].

والقرآن لم ينه عن استخدام مادة "رعي"، أو كلمة "راع" كما توهم بعض الناس، وإنما نهى المسلمين أن يقولوا لرسول الله ﷺ: "راعنا"، وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ ﴾ (البقرة).

١. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص١١١.

قال ابن كثير: "نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يتشبهوا بالكافرين في مقالهم وفعالهم، وذلك أن اليهود كانوا يُعانُون من الكلام ما فيه تورية لما يقصدونه من التنقيص - عليهم لعائن الله - فإذا أرادوا أن يقولوا: اسمع لنا، يقولون: راعنا، ويورون بالرعونة، كما قال تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَـٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾ ﴾ (النساء).

وكذلك جاءت الأحاديث بالإخبار عنهم بأنهم كانوا إذا سَلَّموا إنما يقولون: السَّامُ عليكم، والسَّام هو الموت، ولهذا أمرنا أن نردَّ عليهم بـ (وعليكم)، وإنما يستجاب لنا فيهم، ولا يستجاب لهم فينا[2]، والغرض أن الله تعالى نهى المؤمنين عن مشابهة الكافرين قولًا وفعلًا...

قال أبو صخر: وكان رسول الله ﷺ إذا أدبر ناداه من كانت له حاجة من المؤمنين فيقول: أرعنا سمعك، فأعظم الله رسوله ﷺ أن يقال ذلك له"[3].

وقال ابن جرير: "والصواب من القول في ذلك عندنا أن الله نهى المؤمنين أن يقولوا لنبيه ﷺ: راعنا؛ لأنها كلمة كرهها الله تعالى أن يقولها لنبيه ﷺ، نظير الذي ذكر عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تقولوا الكَرْم،

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا، (١٠/ ٤٦٧)، رقم (٦٠٣٠).

٣. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (١/ ١٤٨، ١٤٩).

ولكن قولوا: العنب والحَبَلَة"[١]، وقال ﷺ أيضًا: "ولا يقل أحدكم: عبدي، أَمَتي.. وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي"[٢]. وما أشبه ذلك"[٣].

يقول الإمام الرازي عن سبب نهي الله تعالى عباده عن قول هذه الكلمة: "إن جمهور المفسرين على أنه تعالى إنما منع من قوله: ﴿ رَاعِنَا ﴾ لاشتمالها على نوع مفسدة، ثم ذكروا فيه وجوهًا:

أولها: كان المسلمون يقولون لرسول الله ﷺ إذا تلا عليهم شيئًا من العلم: راعنا يا رسول الله، واليهود كانت لهم كلمة عبرانية يتسابُّون بها تشبه هذه الكلمة، وهي "راعينا"، ومعناها: اسمع لا سمعت، فلما سمعوا المؤمنين يقولون: راعنا افترضوه وخاطبوا به النبي ﷺ، وهم يعنون تلك المسبَّة، فنُهِيَ المؤمنون عنها، وأُمِروا بلفظة أخرى وهي قوله: ﴿انظُرْنَا﴾، ويدل على صحة هذا التأويل قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾، وروي أن سعد بن معاذ سمعها منهم، فقال: يا أعداء الله، عليكم لعنة الله، والذي نفسي بيده لئن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله ﷺ لأضربن عنقه، فقالوا: أولستم تقولونها؟ فنزلت هذه الآية.

وثانيها: قال قطرب: هذه الكلمة وإن كانت صحيحة المعنى إلا أن أهل الحجاز ما كانوا يقولونها إلا عند الهزؤ والسخرية، فلا جرم نهى الله عنها.

وثالثها: أن اليهود كانوا يقولون: راعينا؛ أي: أنت راعي غنمنا، فنهاهم الله عنها.

ورابعها: أن قوله: ﴿ رَاعِنَا ﴾ مفاعلة من الرعي بين اثنين، فكان هذا اللفظ موهمًا للمساواة بين المخاطبين، كأنهم قالوا: أرعنا سمعك لنرعيك أسماعنا، فنهاهم الله تعالى عنه، وبيَّن أنه لا بد من تعظيم الرسول ﷺ في المخاطبة، قال تعالى: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ (النور: ٦٣).

وخامسها: أن قوله تعالى: ﴿ رَاعِنَا ﴾ خطاب مع الاستعلاء، كأنه يقول: راع كلامي ولا تغفل عنه ولا تشتغل بغيره، وليس في ﴿ انظُرْنَا ﴾ إلا سؤال الانتظار، كأنهم قالوا له: توقف في كلامك وبيانك مقدار ما نصل إلى فهمه.

وسادسها: أن قوله: ﴿ رَاعِنَا ﴾ على وزن عاطنا من المعاطاة، ورامنا من المراماة، ثم إنهم قلبوا هذه النون إلى النون الأصلية، وجعلوها كلمة مشتقة من الرعونة وهي الحمق، فالراعن اسم فاعل من الرعونة، فيحتمل أنهم أرادوا به المصدر. كقولهم: عياذًا بك، أي أعوذ عياذًا بك، فقولهم: راعنا: أي فعلت رعونة. ويحتمل أنهم أرادوا به: صرت راعنًا؛ أي: صرت ذا رعونة، فلما قصدوا هذه الوجوه الفاسدة لا جرم نهى الله تعالى عن هذه الكلمة.

وسابعها: أن يكون المراد: لا تقولوا قولًا راعنًا؛

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: كراهية تسمية العنب كرمًا، (٨/ ٣٣٨٠)، رقم (٥٧٦٤).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدي وأمتي، (٥/ ٢١٠)، رقم (٢٥٥٢).

٣. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مرجع سابق، (٢/ ٤٦٣) بتصرف.

أي: قولًا منسوبًا إلى الرعونة بمعنى راعن: كتامِرٍ ولَابِنٍ"[1].

وقال ابن سيده: "وعندي أن في لغة اليهود راعونا على هذه الصيغة، يُريدون الرعونة أو الأرعن، وقيل إن (راعنا) كلمة كانت تجري مجرى الهزء، فنُهِي المسلمون أن يلفظوا بها بحضرة النبي ﷺ، وذلك أن اليهود لعنهم الله كانوا اغتنموها، فكانوا يسبُّون بها النبي ﷺ، في نفوسهم، ويستترون من ذلك بظاهر المراعاة منها، فأُمروا أن يخاطبوه بالتعزير والتوقير، وقيل لهم: لا تقولوا راعنا كما يقول بعضكم لبعض، وقولوا: انظرنا"[2].

وعليه فليس في الحديث أي تناقض مع ما في القرآن، فليس في القرآن نهي عن استعمال كلمة "كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"؛ ذلك أن المنهي عنه في القرآن إنما هو كلمة "راعنا" إذا قيلت لرسول الله ﷺ، أما في الحديث فليس فيه ذلك مطلقًا، فليس فيه "راعنا" مخاطبًا بها رسول الله ﷺ، وإنما فيه استعمال كلمة "راعٍ" وهي كلمة تفيد التعهد والحفظ، وقد استعملها القرآن الكريم في المحافظة على الأمانات والعهود والعبادة[3].

الخلاصة:

- إن حديث "كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته" حديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ لاتفاق الشيخين البخاري ومسلم على صحته.
- إن كلمة "رعي" ليس في ذكرها ما يحطُّ من قدر الإنسان؛ إذ إن استخدامها ليس قاصرًا على البهائم فقط، بل إن دلالتها اللغوية كما أقرها علماء اللغة في معناها العام هي: المراقبة والمحافظة.
- لقد استخدم القرآن الكريم مادة "رعي" في أكثر من موضع قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾﴾ (المؤمنون)، قال تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ (الحديد: ٢٧)، فقد جاءت في الآيتين بنفس معنى الحديث، وهو المحافظة على العهود والأمانات، وكذلك حفظ دقائق الأشياء ورعايتها.
- إن المسلمين منهيُّون عن التشبُّه بالكافرين في أقوالهم وأفعالهم؛ لأن اليهود كانوا يتعمدون التورية في الكلام، قاصدين التنقيص والتورية، ولذلك نُهِي المسلمون عن قول: "راعنا"؛ لأن اليهود كانوا يورون منه بالرعونة، فهذه الكلمة في لغة اليهود على هذه الصيغة يريدون الرعونة أو الأرعن؛ استهزاءً منهم بالرسول ﷺ، فكرِه الله ﷻ هذا لنبيه ﷺ، فنهى عن قولها بهذا اللفظ.
- لا تناقض بين الحديث الشريف والآية الكريمة؛ إذ المنهي عنه في القرآن هو قول: "راعنا" الذي كان يقصد به اليهود الاستهزاء والسخرية من النبي ﷺ، ويستترون بظاهر المراعاة، فأُمِر المسلمون أن يخاطبوه بالتعزير والتوقير.



1. مفاتيح الغيب، الرازي، مرجع سابق، (٢/ ٢٦١، ٢٦٢).
2. لسان العرب، ابن منظور، مادة: رعن.
3. دفع الشبهات عن السنة النبوية، عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١١٣ بتصرف.

الشبهة العشرون

الطعن في بعض الأحاديث لذكرها ألفاظًا جنسية صريحة(*)

مضمون الشبهة:

يطعن منكرو السنة في بعض الأحاديث الصحيحة الواردة بشأن بيان العلاقة بين الرجال والنساء وما يرتبط بها من أحكام؛ بحجة أن هذه الأحاديث قد اشتملت على ألفاظ جنسية صريحة، يمنع الحياء من إطلاقها، وتأبى الفطرة السليمة أن يُصرَّح بها. ويستدلون على ذلك بما رواه البخاري من حديث عكرمة عن ابن عباس ﷺ، قال: "لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: لعلك قبَّلت أو غمزت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله، قال: أَنِكْتَها؟ - لا يَكْنِي - قال: نعم، فعند ذلك أمر برجمه"، فهذا تصريح في أمر جنسي تعافه الأذن، وتأباه الفطر السليمة - على حد زعمهم. ويتساءلون: أليس هذا التصريح الجنسي يعد دليلًا كافيًا لرد هذا الحديث؟ فكيف يتلفظ النبي ﷺ بتلك الألفاظ الإباحية دون كناية أو تعريض، مع العلم أنه ﷺ كان أشد حياءً من العذراء في خدرها؟ أليس في هذه الألفاظ الإباحية من أمثال الملامسة والمضاجعة والمباضعة - ما يثير شهوات الأمة ويهيج غرائزها؟ رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية الشريفة، والتشكيك فيما اشتملت عليه من أحاديث صحيحة.

وجه إبطال الشبهة:

الأحاديث النبوية المشتملة على ألفاظ جنسية صريحة تدل على حالات الجماع والمعاشرة - أحاديث صحيحة ثابتة، رواها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد بطرق مختلفة مرفوعة إلى النبي ﷺ، ولا تطعن هذه الأحاديث بحال من الأحوال في حياء النبي ﷺ؛ حيث إنه كان يكتفي بالتعريض والكناية عند ذكر ما يُستحيَى من ذكره في أمور الحياة العادية، بينما كان يذكر ﷺ هذه الألفاظ صراحة عند إقامة الحدود، وما يجب التثبت فيه واليقين؛ لأن الأمر يتعلق بإزهاق نفوس بشرية، والنفس البشرية لها حرمتها.

التفصيل:

لقد جاء الإسلام دعوة عالمية شاملة لكل البشر جميعًا على مر العصور، ولم يقتصر على أمة بعينها أو على زمان بعينه؛ ومن ثَمَّ فإن الدين الإسلامي قد امتلك المقومات والصلاحيات التي تكفل له البقاء على امتداد الزمن؛ ولذلك لم يكن الإسلام مجرد علاقة بين العبد وربه فقط، وإنما كان دينًا للحياة كلها بشتى جوانبها، فنظَّم حياة الفرد في مجتمعه، وكفل له الحياة الآمنة المطمئنة، ووضع التشريعات، وسَنَّ القوانين والأحكام التي تكفل لهذا المجتمع الاستقرار وحسن التعايش، وبيَّن لهم جانب المعاملات، وفصله تفصيلًا دقيقًا، فضلًا عن جانب العقائد والعبادات، فلم يترك النبي ﷺ أمرًا من أمور الدين - كبيرها وصغيرها - إلا قد بينه أتم بيان، وفصله على أكمل وجه؛ حتى يترك الأمة الإسلامية وهي على الطريق المستقيم الذي يقربنا إلى الجنة، ويبعدنا عن النار.

(*) اليسار الإسلامي وتطاولاته المفضوحة على الله والرسول والصحابة، د. إبراهيم عوض، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

وصدق الله ﷻ حينما قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ (الجمعة)، وقال ﷻ أيضًا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٨﴾ (سبأ)، وعن ابن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلا قد أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه..." الحديث[1].

فقد كان النبي ﷺ حريصًا على المداومة على حث الأمة على فعل كل ما يقربها إلى طاعة الله وجنته ونعيمها، وعلى اجتناب كل ما يؤدي إلى سخط الله وغضبه. فالنبي ﷺ كان أعظم معلم على مر العصور وامتداد التاريخ؛ بشهادة القرآن والسنة والوقائع التاريخية.

وروى الإمام مسلم عن النبي ﷺ قال: "... إن الله لم يبعثني مُعَنِّتًا ولا مُتَعَنِّتًا، ولكن بعثني معلمًا ميسرًا"[2].

وروى أيضًا عن معاوية بن الحكم السلمي ﷺ قال: "... ما رأيت معلمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه..." الحديث[3].

وجاء في الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان قال: "قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة، قال: فقال: أجل..." الحديث[4].

فالتشريع الإسلامي شامل لجميع نواحي الحياة، في كل زمان ومكان، فما شرع منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة صالح للعمل به حتى اليوم، وبعد اليوم إلى يوم القيامة.

من خلال هذا البيان الموجز يتأكد لنا أنه لا غرابة - أبدًا - من تفصيل النبي ﷺ للعلاقة بين الرجال والنساء تفصيلًا دقيقًا، فبيَّن للناس ما يحل لهم في هذا الشأن وما يحرم عليهم، وسنَّ لهم في ذلك الأحكام والتشريعات والحدود، واحتاج الأمر في تطبيق هذه الحدود إلى شيء من اليقين والتثبت، فاختلفت المواقف والظروف في هذا الشأن، فلا ضير من التصريح ببعض الألفاظ الجنسية التي يُعَرَّض بها غالبًا في هذه المواقف؛ حتى نصل إلى درجة اليقين من ثبوت الفعل، وعليه يتم تنفيذ الحكم، وتطبيق الحد.

فالأحاديث الواردة بهذه الألفاظ الجنسية الدَّالة على حالات الجماع والمعاشرة أحاديث صحيحة، ثابتة عن رسول الله ﷺ، رواها أصحاب الصحيح والسنن والمسانيد، بطرق متعددة مرفوعة إلى النبي ﷺ.

فقد روى الإمام البخاري من حديث يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ، قال له: لعلَّك قَبَّلت أو غَمَزْت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله،

١. صحيح لغيره: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: البيوع، (٢/ ٥)، رقم (٢١٣٦). وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: صحيح لغيره برقم (١٧٠٠).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطلاق، باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقًا بالنية، (٦/ ٢٣٠٧)، رقم (٣٦٢٥).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، (٣/ ١١٠٣)، رقم (١١٧٩).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة، (٢/ ٧٨٤)، رقم (٥٩٥).

قال: أنكتها؟ ـ لا يَكْنِي ـ قال: فعند ذلك أمر برجمه"[١].

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث جرير عن يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظه[٢].

ورواه الإمام أبو داود في سننه بهذا الإسناد[٣]، كما روي أيضًا من حديث وكيع عن هشام بن سعد، قال: حدَّثني يزيد بن نعيم بن هَزَّال عن أبيه، قال: "كان ماعز بن مالك يتيمًا في حجْر أبي، فأصاب جارية من الحيِّ، فقال له أبي: ائْتِ رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ـ وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرج ـ فأتاه، فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأقم عليَّ كتاب الله، فأعرض عنه، فعاد، فقال: يا رسول الله، إني زنيت، فأقم عليَّ كتاب الله. حتى قالها أربع مرارٍ، قال ﷺ: إنك قد قلتها أربع مرات، فبِمَنْ؟ قال: بفلانة، قال: هل ضاجعتها؟ قال: نعم، قال: هل باشرتها؟ قال: نعم، قال: هل جامعتها؟ قال: نعم، قال فأمر به أن يُرجم..." الحديث[٤]. ورواه الإمام أحمد أيضًا بهذا الإسناد[٥].

وقد روى الإمام مسلم هذه الحادثة دون ذكر هذه الألفاظ صراحة، فروى أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سَمُرَة، قال: "رأيتُ ماعز بن مالك حين جيء به إلى النبي ﷺ، رجل قصير أعضل، ليس عليه رداء، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى، فقال رسول الله ﷺ: فلعلك؟ قال: لا. والله إنه قد زنى الآخِرُ ـ يقصد نفسه ـ..." الحديث[٦].

ورواه أيضًا من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: "أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ، وهو في المسجد، فناداه، فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأعرض عنه، حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله ﷺ، فقال: أَبِكَ جنون؟ قال: لا، قال: فهل أحصَنْت؟ قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا به فارجموه"[٧].

فهذه الأحاديث الواردة بهذا الشأن كلها أحاديث صحيحة، جاءت في الصحيحين وفي كتب السنة الأخرى، بطرق صحيحة مختلفة مرفوعة إلى النبي ﷺ، فهي ثابتة لا طعن في صحتها.

وإن ثبوت هذه الأحاديث وصحتها لا يطعن بحال

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الحدود، باب: هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت؟، (١٢/ ١٣٨)، رقم (٦٨٢٤).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ، (٤/ ١٤٣)، رقم (٢٤٣٣). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، (٤/ ٢٥٥)، رقم (٤٤٢٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٤٢٧).

٤. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، (٤/ ٢٥١)، رقم (٤٤٢١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٤١٩).

٥. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حديث هزال رضي الله عنه، رقم (٢١٩٤٠). وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن في تعليقه على أحاديث المسند.

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، (٦/ ٢٦٣٤)، رقم (٤٣٤٤).

٧. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، (٦/ ٢٦٣٤)، رقم (٤٣٤١).

من الأحوال في حياء النبي ﷺ وخلقه، فكفى النبي ﷺ شرفًا أن يثني عليه رب العزة، بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ (القلم)، فلقد كان رسول الله ﷺ يحرص دائمًا على الإشارة والتعريض والكناية عندما يكون في مَعْرِض الكلام عن موضوع من الموضوعات التي يُستحيَى التلفُّظ فيها بألفاظ جنسية معينة، كالنكاح والزنا والمعاشرة الزوجية وما يتعلق بذلك؛ ولكنه ﷺ كان يصرح عندما يكون بصدد القضاء في أحكام معينة؛ إذ الأمر جد خطيرٍ، لا يحتمل الكناية، لما سيترتب على ذلك من أحكام تصل إلى القتل.

فالنبي ﷺ كان يحرص على الاكتفاء بالإشارة والتعريض عند ذكر ما يُستحيى منه، ولا عجب في ذلك، فالنبي ﷺ: "كان أشد حياءً من العذراء في خِدرها"[1].

وقد ورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها: "أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض؟ فقال: تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فَتَطَهَّرُ فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه دلكًا شديدًا حتى تبلغ شئون رأسها، ثم تصب عليها الماء، ثم تأخذ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فتطهر بها، فقالت أسماء: وكيف تَطَهَّرُ بها؟ فقال: سبحان الله! تَطَهَّرِي بها، فقالت عائشة ـ وكأنها تُخفي ذلك: تتبَّعين أَثَر الدم..." الحديث[2].

وورد عن رسول الله ﷺ: "الحياء لا يأتي إلا بخير"[3].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "مر النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب أخاه في الحياء، يقول: إنك لتستحيي ـ حتى كأنه يقول: قد أضرَّ بك ـ فقال رسول الله ﷺ: دعه؛ فإن الحياء من الإيمان"[4].

قال أبو العباس القرطبي: "الحياء المكتسب هو الذي جعله الشارع من الإيمان، وهو المكلف به دون الغريزي، غير أن من كان فيه غريزة منه فإنها تعينه على المكتسب، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزيًّا، قال: وكان النبي ﷺ قد جُمع له النوعان، فكان في الغريزي أشد حياءً من العذراء في خدرها، وكان في الحياء المكتسب في الذروة العليا"[5].

وجاء في صحيح البخاري عن عائشة: "أن امرأةً من الأنصار قالت للنبي ﷺ: كيف أغتسل من المحيض؟ قال: خذي فرصة مُمَسَّكة فَتَوضَّئي ثلاثًا، ثم إن النبي ﷺ استحيى فأعرض بوجهه، أو قال: توضَّئي بها، فأخذتُها فجذبتها فأخبرتها بما يريد النبي ﷺ"[6].

وقد تواترت الأحاديث الشريفة التي تدل على أن الرسول ﷺ كان يُعرِّض ويشير إلى الألفاظ التي يُستحَى منها بخصوص موضوعات معينة كالجماع والمعاشرة.

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الحياء، (١٠/ ٥٣٨)، رقم (٦١١٩).
٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، (٢/ ٨٨٠)، رقم (٧٣٤).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الحياء، (١٠/ ٥٣٧)، رقم (٦١١٧).
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الحياء، (١٠/ ٥٣٨)، رقم (٦١١٨).
٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٠/ ٥٣٩).
٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الحيض، باب: غسل المحيض، (١/ ٤٩٦)، رقم (٣١٥).

وقد علَّم الرسول ﷺ أصحابه كيف يكون التعريض والإشارة في مثل هذه الأمور، فهذا قول السيدة عائشة رضي الله عنها: "... كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرمًا ينضخ طيبًا"[1].

قال ابن حجر: "قوله: "فيطوف" كناية عن الجماع"[2].

فقد عبرت السيدة عائشة رضي الله عنها بقولها "فيطوف" بدلًا من أن تقول مثلًا: فيجامع أو فيضاجع إلى غير ذلك من الألفاظ التي من الممكن أن يُستحيى منها.

وهذا علي بن أبي طالب ﷺ يقول: "كنت رجلًا مَذَّاءً، فأمرت رجلًا أن يسأل النبي ﷺ ـ لمكان ابنته ـ فسأل، فقال: توضأ، واغسل ذَكَرَك"[3].

وقد ذكر ابن حجر في "الفتح" معقبًا على الحديث السابق: "فيه استعمال الأدب في ترك المواجهة بما يستحيى منه عرفًا، وحسن المعاشرة مع الأصهار، وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بحضرة أقاربها، وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحيى فأمر غيره بالسؤال؛ لأن فيه جمعًا بين المصلحتين: استعمال الحياء، وعدم التفريط في معرفة الحكم"[4].

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد، (١/ ٤٤٨)، رقم (٢٦٧).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٤٤٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الغسل، باب: غسل المذي والوضوء منه، (١/ ٤٥١)، رقم (٢٦٩).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٤٥٣).

فلا يصح على الإطلاق القول بأن رسول الله ﷺ كان يصرح دائمًا بالألفاظ الجنسية التي تثير الشهوة لدى من يسمعها؛ فها هو النبي ﷺ يشدد على وجوب تعهد الحياء في أكثر من حديث، وجاءت أفعاله ﷺ تؤكد ذلك، وتَرَسَّخ ذلك أيضًا لدى الصحابة من بعده.

أما الطريق الأخرى التي كان يسلكها النبي ﷺ عند ذكر ما يستحيى منه ـ هي التصريح، وذلك في مجال الأحكام والأمور التي هي من أساسيات الدين، وكان هديه ﷺ في أكثر أحاديثه التي كان يصرح فيها بتلك الألفاظ، أن يقدم بتمهيد لطيف يلطف به ما سيذكره بعد ذلك من ألفاظ يستحيى منها؛ وذلك بغية التعليم والإحاطة.

فقد ورد عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما أنا لكم مثل الوالد، إذا أتيتم الغائط، فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها، ونهى عن الرَّوْث، والرِّمَّة، ولا يستطيب الرجل بيمينه"[5].

وقد قدم النبي ﷺ هذه المقدمة أمام المقصود؛ إعلامًا بأنه يجب عليه تعليمهم أمر دينهم، كما يلزم الوالد تعليم ولده ما يحتاج إليه مطلقًا ولا يبالي بما يستحيى من ذكره، فهذا تمهيد منه ﷺ لما بينه من آداب قضاء الحاجة، وهي من الأمور التي يستحيى منها، ولا سيما في مجالس العظماء، وإيناسًا منه ﷺ للمخاطبين؛ لئلا يحتشموا عن السؤال فيما يعرض لهم مما يستحيى منه[6].

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة ﷺ، (١٣/ ١٠٠)، رقم (٧٣٦٢). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٦. فيض القدير، المناوي، مرجع سابق، (٢/ ٧٢٣) بتصرف.

وورد عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن"[1].

فقد أراد النبي ﷺ هنا أن يمهد ويلطف لما سيذكره بعد ذلك من أمر يستحيى منه، وهو إتيان النساء في أدبارهن، فكأنه يريد أن يقول: إن الله لا يستحيي من الحق؛ فتقبلوا ما سأذكره لكم لأنه حق وصدق.

فالنبي ﷺ كان يُعرِّض ويشير؛ ولكن إذا اقتضى الموقف والحال ذِكْر لفظة يستحيى منها كان يصرح بها ﷺ، فلم يكن النبي ﷺ يترك بيان حكم أو قضاءً في مسألة مهمة؛ للاستحياء من ذكر ألفاظٍ تتعلق بتلك المسألة، لا سيما تلك الأحاديث التي قضى فيها رسول الله ﷺ بحكم الزنا.

يتضح ذلك في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله، قال: أنكتها؟ قال: فعند ذلك أمر برجمه".

فالأمر هنا يتعلق بقضاء حكم الزنا وهو الرجم حتى الموت، وهو من أشد الحدود في الإسلام؛ فكان لزامًا على رسول الله ﷺ أن يستقصي في الأمر، ويتأكد من ارتكاب هذا الرجل ـ ماعز بن مالك ـ الزنا، ليقيم عليه الحد، فعسى أن يكون قد قبل أو غمز أو نظر، فقال له ماعز: لا يا رسول الله، فلم يكتفِ رسول الله ﷺ بذلك، فقالها صريحة؛ حتى تكون هي الفاصلة: أنكتها؟ فلما اعترف بحدوث هذا الفعل أمر به، فأقام عليه الحد عندئذ.

ذكر ابن حجر في "الفتح": "ومحل وجود الحياء منه ﷺ في غير حدود الله، ولهذا قال للذي اعترف بالزنا: "أنكتها؟ لا يكني"[2].

فإن من قواعد الشريعة أن الحدود تُدرَأ وتُدفَع بالشبهات، حتى يشرع القاضي أن يلقن المتهم الحجة، ومن هنا قال ﷺ لماعز ما قاله: "لعلك قبلت؟ أو غمزت أو نظرت"؟

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه مسلم أنه قال: "فقال له: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه، حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله ﷺ، فقال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا به فارجموه"[3].

وفي رواية أخرى أن رسول الله ﷺ أرسل إلى قومه، فقال: "أتعلمون بعقله بأسًا، تنكرون منه شيئًا؟ فقالوا: ما نعلمه إلا وَفِيَّ العقل، من صالحينا، فيما نرى، فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضًا، فسأل عنه، فأخبروه: أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة، حفر له حفرة، ثم أُمر به فرجم"[4].

حتى أنه جاء في بعض الأحاديث أن النبي ﷺ قد أمر بشمه لعله قد شرب خمرًا، فقال: "أشرب خمرًا؟ فقام رجل فاستنكهه، فلم يجد منه ريح خمرٍ، قال:

---

١. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، من حديث خزيمة بن ثابت، رقم (٢١٩٠٧). وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات.

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٦٦٧).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، (٦/ ٢٦٣٤)، رقم (٤٣٤١).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، (٦/ ٢٦٣٧)، رقم (٤٣٥٢).

فقال ﷺ: أزنيت؟ فقال: نعم، فأمر به فرجم..." [١].

وقد ذكر ابن حجر في مناقب هذا الحديث: "وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته؛ لما وقع في هذه القصة من ترديده، والإيماء إليه بالرجوع، والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهًا، أو خطأ في معنى الزنا، أو مباشرةً دون الفرج مثلًا أو غير ذلك، وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسجد، والتصريح فيه بما يستحيى من التلفظ به من أنواع الرَّفَث في القول؛ من أجل الحاجة الملجئة لذلك، وفيه نداء الكبير بالصوت العالي، وإعراض الإمام عمَّن أقر بأمر محتمل لإقامة الحد؛ لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حدًّا أو يرجع" [٢].

فإن الرسول ﷺ لم يصرح بذلك اللفظ إلا لدفع ما يتوهم من شبهة، فقد لا يكون يدري ما الزنا، أو يظن أن التقبيل والغمز ونحو ذلك هو الزنا، فاحتاج الأمر إلى التصريح الذي ليس معه خفاء ولا لبس.

ومما يقوي ذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ قال لماعز (حين قال زنيت): لعلك غمزت، أو قبَّلت، أو نظرت إليها؟ قال: كأنه يخاف أن لا يدري ما الزنا" [٣].

وقال ابن حجر أيضًا: "ويؤخذ من قوله: "هل أحصنت" وجوب الاستفسار عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها" [٤].

فسؤال النبي ﷺ للأسلمي: "أنكتها"؟ لم يكن في جلسة أُنس ومَرَح وخمر، ولم يكن في لحظة غزل، ولم يكن في معرض رواية قصص جنسية، بل كان في موقف حكم وقضاء. فهذا رجل يأتي بنفسه ليعترف بجريمة الزنا أمام النبي ﷺ، والنبي هو قائد المسلمين، وهو القاضي الذي يقضي بين الناس بما شرع الله، وعلى القاضي أن يتأكد من الجريمة أمامه، ولا يتسرع في إصدار الأحكام دون تأكد ودراية، فلعل هذا الرجل لا يدري ما هو الزنا الموجب للحد، ولعله ظن أن القُبلة أو اللمسة أو النظرة إلى ما حرم الله من المرأة هو زنًا موجب للحد.

فهنا يجب على القاضي أن يستخدم الوسائل الممكنة للتأكد من ارتكاب هذا الرجل تلك الجريمة، فحياة هذا الرجل أمام قصاص نهايته الموت، وأي خطأ هنا لا يمكن إصلاحه أبدًا، فالنبي ﷺ كان حريصًا على ألا يقام على الرجل حد لا يستحقه، فهذا والله هو كمال العدل والتعقل والتدبر.

علاوة على أن هذه الألفاظ إنما تدل على غرام العرب آنذاك بالدقة المتناهية؛ إذ كانوا يعبرون عن كل وضع، وعن كل حالة بكلمة خاصة، علاوة على أن كثيرًا منها هو من باب المجاز والكناية والتلميح الراقي، مما لا يفهمه الجهلاء الهجامون على التعرض لما لا يحسنون [٥].

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، (٦/ ٢٦٣٦)، رقم (٤٣٥١).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٢/ ١٢٨).

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند ابن عباس، (٥/ ٤)، رقم (٣٠٠٠). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٢/ ١٢٩).

٥. اليسار الإسلامي وتطاولاته المفضوحة على الله ورسوله والصحابة، د. إبراهيم عوض، مرجع سابق، ص٨٤.

وخلاصة القول في ذلك؛ أن الحياء جزء أساسي من ضروريات الإسلام عامة، وأن النبي ﷺ كثيرًا ما أكد على ذلك؛ بدليل ما روي عنه ﷺ وعن صحابته الكرام، فالقاعدة أنه لا بد من التعريض عند ذكر ألفاظ يستحيى منها؛ ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالأحكام فلا تعريض؛ إذ الحاجة ملحة للتصريح لبيان الموقف وسداد الحكم، وبذلك يتبين سقوط الشبهة وبطلانها.

الخلاصة:

- لقد نزل التشريع الإسلامي شاملًا كل نواحي الحياة دقيقها وجليلها، وقد وضح النبي ﷺ كل أمور الدين أتم التوضيح؛ ليتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.
- إن الأحاديث الواردة في شأن أحكام العلاقة الجنسية من جماع ومباشرة - أحاديث صحيحة في أعلى درجات الصحة، رواها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، بطرق مختلفة مرفوعة إلى النبي ﷺ وهي لا تطعن في حياء النبي ﷺ.
- لقد حرص الصحابة ﷺ على العمل بقول النبي ﷺ: "إن الله لا يستحيي من الحق"؛ فكانوا لا يتورعون عن السؤال عن كل ما يتعلق بالدين في شتى العبادات؛ بغية التَّفقُّه في الدين.
- إذا كان النبي ﷺ بصدد الحديث عن بعض الأمور التي يستحيى التلفظ بألفاظها، كان يكتفي بالتعريض والكناية، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالأحكام وأساسيات الدين، فكان طريقه ﷺ هو التصريح؛ لأن الأمر هنا يترتب عليه أحكام خطيرة تصل إلى حد القتل.
- لقد كان النبي ﷺ حييًّا حتى وُصِفَ بأنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها، وكان يكتفي بالتلميح أو التعريض والكناية في كل ما يخدش الحياء من الألفاظ أو غيرها، وحياته ﷺ مليئة بذلك، بل هذا نعته وصفته، ولكن هناك بعض الأمور التي تستوجب التصريح ولا يجوز فيها التعريض، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالدماء وقتل شخص أو حياته؛ فإن الله لا يستحيي من الحق.

الشبهة الحادية والعشرون

الطعن في حديث "اللهم أحيني مسكينًا"(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المتوهمين الحديث الذي ورد عن النبي ﷺ أنه قال: "اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين"، واصفين سنده بالضعف ومتنه بالشذوذ، ويستدلون على ذلك بأن الحديث قد رُوي من طريقين مختلفين، وهما طريق ثابت بن محمد العابد الكوفي، والآخر يزيد بن سنان، وكلاهما مجروح عند العلماء.

ثم إن في السنة النبوية أحاديث كثيرة تتعارض مع هذا الحديث، مثل قوله: "اللهم إني أسألك الهُدَى

(*) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق. كيف نتعامل مع السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، ط٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. العواصم والقواصم، ابن الوزير اليماني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

والتُّقَى، والعفاف والغِنَى"، وكذلك قوله: "أعوذ بك من الجوع؛ فإنه بئس الضجيع"، "وأعوذ بك من الكفر والفقر"، لا سيما وأن المسلمين لو ساروا على مثل هذا الحديث الذي يدعو إلى الفقر والمسكنة؛ لانهارت دولتهم، ولما وُجد فيها من الأغنياء الأقوياء أمثال أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، الذين نصروا الإسلام بأنفسهم وأموالهم، وقصة عثمان في تجهيز جيش العسرة مشهورة، فهو بذلك يتناقض مع روح الشريعة وحكمتها في طلب الغنى.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن حديث "اللهم أحيني مسكينًا..." يرتقي بمجموع طرقه إلى درجة الصحة، فقد رواه الترمذي عن ثابت بن محمد عن أنس ﷺ، ورواه ابن ماجه عن يزيد بن سنان عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وقد صحح الألباني رحمه الله روايتيهما بشيء من التفصيل.

٢) هذا الحديث لا يتعارض مع أحاديث سؤال الرسول ﷺ الله الغنى والاستعاذة من الفقر؛ لأن المسكنة لا تُفسَّر بالفقر، بل تعني الإخبات لله والتواضع له، لا سيما وأن الله قد امتن على رسوله ﷺ بالغنى؛ حيث قال: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ (الضحى) وطالما أن المسكنة لا تعني الفقر، فليس الحديث دعوة إلى الفقر أو التفاقر كما يزعمون.

التفصيل:

أولا. حديث "اللهم أحيني مسكينًا..." صحيح سندًا، فقد رواه الترمذي وابن ماجه في سننيهما، وصححه الألباني بمجموع طرقه:

لقد ورد بشأن زهد النبي ﷺ في الدنيا أحاديث كثيرة تؤكد أنه كان يرضى منها بالقليل الذي يُقيم الصُّلب، ومن جملة هذه الأحاديث ما رواه الإمامان الترمذي وابن ماجه في سننيهما، أن النبي ﷺ قال: "اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زُمرة المساكين".

والناظر إلى سند هذا الحديث عند كلا الإمامين يجد أن به ضعفًا، فرواية الترمذي من حديث أنس ﷺ، رواها عنه ثابت بن محمد الكوفي عن الحارث بن النعمان عن الليثي عنه: أن النبي ﷺ قال: فذكره، وزاد: "... يوم القيامة، فقالت عائشة: لِمَ يا رسول الله؟! قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفًا، يا عائشة، لا تَرُدِّي المسكين ولو بشِقِّ تمرة، يا عائشة، أَحِبِّي المساكين وقرِّبيهم؛ فإن الله يقربك يوم القيامة"[١].

وتعقَّبه الترمذي بقوله: "حديث غريب"[٢].

وقال الألباني في "إرواء الغليل": "قلت: يعني ضعيف، وعلَّته الحارث هذا، قال البخاري: منكر الحديث، وكذا قال الأزدي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في الحديث، وتناقض فيه ابن حبان، فذكره في "الثقات"، وفي "الضعفاء" أيضًا كما في "التهذيب". وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف، وبه -أي بالحارث- علَّه ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال: منكر الحديث. وتعقَّبه السيوطي في "اللآلئ" بقوله:

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الزهد، باب: فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم، (٧/ ١٦)، رقم (٢٤٥٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٣٥٢).

٢. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٧/ ١٨).

هذا لا يقتضي الوضع"[1].

وحديث أنس ﷺ "اللهم أحيني مسكينًا..." صحيح، أما تلك الزيادة التي أوردها الترمذي من أول قول عائشة: "لم يا رسول الله..." فضعيف جدًّا، كما بيّن ذلك الشيخ الألباني[2].

أمّا ادعاء هؤلاء ضعف ثابت بن محمد الكوفي فغير صحيح؛ فإن ضعَّفه بعض العلماء، فقد وثَّقه أكثرهم، فقد قال فيه أبو حاتم: صدوق... ووثَّقه مطيّن، واحتج به البخاري، وقال: ما أَسْرَج في بيته منذ أربعين سنة، حدَّث عنه فِطْر، ومسعر، وعنه البخاري وأبو زرعة، وأبو حاتم[3].

وقال الحافظ ابن حجر: روى عن الحارث بن النعمان ابن أخت سعيد بن جبير، وعن الثوري، ومسعر، وإسرائيل، وفطر بن خليفة وغيرهم، وعنه البخاري، وروى له الترمذي، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: كان ثقة، قال ابن حجر: قال ابن عدي: كان خيّرًا فاضلًا، وهو عندي لا يتعمد الكذب. وعندما ذكره البخاري في الضعفاء أورد له حديثًا، وبيّن أن العلة فيه من غيره، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[4].

أما رواية ابن ماجه فمن حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، رواها عنه يزيد بن سنان عن أبي المبارك عن عطاء عنه قال: "أَحِبُّوا المساكين؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه: اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين"[5].

قال الألباني في "الإرواء": "وهذا سند ضعيف، أبو المبارك مجهول كما قال الحافظ في "التقريب"، وقال الذهبي: لا يُدرَى من هو، وقال مرة أخرى: لا تقوم به حجة لجهالته. قلت (أي: الألباني): وسلفهما في ذلك إمامان:

الأول: الترمذي، فقال في سننه: وأبو المبارك رجل مجهول.

والآخر: أبو حاتم الرازي، فقال في كتاب ابنه: هو شبه مجهول.

أما يزيد بن سنان، فقد جاء عنه: "ليس بحديثه بأس، إلا رواية ابنه محمد عنه؛ فإنه يروي عنه المناكير"[6].

قال الألباني: وهذا ليس من رواية ابنه عنه. على أنه لم يتفرد به، فقد رواه خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح به.

وزاد: "وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة"[7].

---

١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٣/ ٣٥٩).

٢. انظر: صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، (٥/ ٣٥٢).

٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٣٦٦) بتصرف.

٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٢/ ١٣، ١٤) بتصرف.

٥. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الزهد، باب: مجالسة الفقراء، (٢/ ١٣٨١)، رقم (٤١٢٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٤١٢٦).

٦. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، مرجع سابق، (٧/ ١٨).

٧. صحيح الإسناد: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: الرقائق، (٤/ ٣٥٨)، رقم (٧٩١١). وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

أخرجه ابن بشران في "الأمالي" والحاكم والبيهقي، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، ثم السيوطي[1].

وللحديث طريقان آخران:

أحدهما: عن عبادة بن الصامت، رواه عنه بقية بن الوليد عن هقل بن زياد عن عبيد بن زياد الأوزاعي عن جنادة بن أبي أمية عنه مرفوعًا. وقد أخرجه تمام في فوائده، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" من طريق الطبراني.

قال الألباني: "وهذا سند رجاله ثقات معروفون غير عبيد بن زياد الأوزاعي، فلم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال التي وقفت عليها...

والآخر: عن ابن عباس، رواه طلحة بن عمرو عن عطاء عنه مرفوعًا. وقد أخرجه الشيرازي في "الألقاب"، ولكن طلحة بن عمرو متروك.

الخلاصة: أن جميع طرق هذا الحديث لا تخلو من قادح، إلا أن مجموعها يدل على أن للحديث أصلًا، فإن بعضها ليس شديد الضعف، كحديث أبي سعيد، وحديث عبادة، وقدموا الضياء كما رأيت، والحديث بمجموعهن أحسن، وقد جزم العلائي بصحته"[2].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا صحة حديث: "اللهم أحيني مسكينًا..."، وأن ثابت بن محمد ويزيد بن سنان كلاهما صدوق، والرواية عنهما مقبولة، وقد صحح الألباني هاتين الروايتين بشيء من التفصيل، مما يطمئن إلى أن هذا الحديث بروايتيه عن أنس وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما يرتقي إلى درجة الصحة.

ثانيًا. المسكنة في هذا الحديث لا يُقصد بها الفقر، بل تعني التواضع والإخبات لله تعالى:

لقد راق لهؤلاء القوم أن يطعنوا في سند الحديث وفي سلسلة رجاله؛ ليدخلوا علينا ـ نحن المسلمين ـ الشك فيمن نقل إلينا ديننا، وبعد ذلك وجهوا طعونهم نحو متنه، وذلك بفهمهم الخاطئ للحديث، فقالوا: كيف يطلب النبي ﷺ في هذا الحديث من الله أن يحييه فقيرًا، ويميته فقيرًا، ويحشره في زمرة هؤلاء الفقراء يوم القيامة، وقد جاء في أحاديث أخرى استعاذة النبي ﷺ من الفقر، وطلبه الغنى من الله، وهي أحاديث صحيحة، موافقه لما جاء في القرآن في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ﴿٨﴾﴾ (الضحى)، ومن هذه الأحاديث: "اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى"[3]، وقوله ﷺ: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"[4]، وغيرها؟! إذن هذا الحديث معارض لأحاديث ظاهرة الصحة.

والحق أنه ليس هناك اختلاف بين هذا الحديث وبين غيره من الأحاديث؛ إذ قد غلطوا في التأويل، وظلموا في المعارضة؛ لأنهم عارضوا الفقر بالمسكنة، وهما مختلفان، ولو أنه قال: "اللهم أحيني فقيرًا، وأمتني

١. انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، مرجع سابق، (٣/ ٣٦٠، ٣٦١).

٢. المرجع السابق، (٣/ ٣٦١، ٣٦٢).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة، باب: التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، (٩/ ٣٨٢٦)، رقم (٦٧٧٧).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة ﷺ، رقم (٢٠٤٢٥). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي على شرط مسلم.

فقيرًا، واحشرني في زمرة الفقراء" كان ذلك تناقضًا، كما ذكروا.

ومعنى المسكنة في قوله "احشرني مسكينًا" هو التواضع والإخبات، كأنه سأل الله تعالى أن لا يجعله من الجبارين والمتكبرين، ولا يحشره في زمرتهم، والمسكنة: حرف مأخوذ من السكون، يقال: تَمَسْكَنَ الرجل: إذا لان وتواضع، وخشع وخضع.

ومن الدليل على ما نقول أن رسول الله ﷺ لو كان سأل الله ﷻ المسكنة، التي هي الفقر، لكان الله تعالى قد منعه ما سأله؛ لأنه قبضه غنيًّا مُوسِرًا، بما أفاء الله ﷻ عليه، وإن كان لم يضع درهمًا على درهم.

ولا يقال لمن ترك مثل بساتينه في المدينة، وأمواله، ومثل فدك: إنه مات فقيرًا، والله ﷻ يقول: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ (٦) وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ (٧) وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ (٨) ﴾ (الضحى).

والعائل: الفقير، كان له عيال أو لم يكن، والمُعيل: ذو العيال، كان له مال أو لم يكن. فحال النبي ﷺ عند مبعثه وحاله عند مماته يدلان على ما قال الله ﷻ؛ لأنه بُعِثَ فقيرًا، وقُبض غنيًّا. ويدل على أن المسكنة التي كان يسألها ربه ﷻ ليست بالفقر[1].

قال ابن منظور: وأصل المسكين في اللغة: الخاضع، وأصل الفقير: المحتاج، ولهذا قال ﷺ: "اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين" أراد به التواضع والإخبات، وأن لا يكون من الجبارين المتكبرين؛ أي: خاضعًا لك يا رب ذليلًا غير متكبر.

١. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص١٥٧، ١٥٨.

وليس يراد بالمسكين هنا الفقير المحتاج.

وتمسكن لربه: تضرع، والمسكنة: الذِّلَّة، وفي التنزيل: ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾ (المؤمنون: ٧٦)؛ أي: فما خضعوا، وجاء في حديث توبة كعب: "أما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما"؛ أي: خضعا وذلّا[2].

قال الترمذي: "قوله: "اللهم أحيني مسكينًا" قيل: هو من المسكنة، وهي الذلة والافتقار، فأراد بذلك إظهار تواضعه، وافتقاره إلى ربه، إرشادًا لأمته إلى استشعار التواضع، والاحتراز عن الكبر والنخوة، وأراد بذلك التنبيه على علو درجات المساكين وقربهم من الله تعالى.

قال الطيبي رحمه الله: "واحشرني في زمرة المساكين"؛ أي: اجمعني في جماعتهم، بمعنى اجعلني منهم، لكن لم يسأل مسكنة ترجع للقلة، بل للإخبات والتواضع والخشوع. قال السهروردي: لو سأل الله أن يحشر المساكين في زمرته لكان لهم الفخر العميم، والفضل العظيم، فكيف وقد سأل أن يحشر في زمرتهم"[3]؟!

وقال السيوطي: "قال المغيث: قوله ﷺ: "أعوذ بك من الفقر" لا ينافي حديث: "أحيني مسكينًا"؛ لأن المسكنة هي التواضع وعدم التكبر، ولو كانت المسكنة هي الفقر، يلزم عدم استجابة دعائه؛ إذ توفي ﷺ غنيًّا موسرًا بأنواع الفَيء، وإن كان لم يضع درهمًا على درهم، ولا يقال لمن ترك بساتين بالمدينة وفدك، وأموالًا:

٢. انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: سكن.

٣. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، مرجع سابق، (٧/ ١٦).

إنه مات فقيرًا، وقد قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ۝٨ ﴾، ولو كان: الفقر خيرًا لما منَّ الله عليه بالغنى"[1].

وقال المناوي: "لم يسأل مسكنة ترجع للقلة، بل إلى الإخبات والتواضع، ذكره البيهقي، وجرى على قضيته حجة الإسلام الغزالي؛ حيث قال: استعاذته من الفقر لا تنافي طلب المسكنة؛ لأن الفقر مشترك بين معنيين؛ الأول: الافتقار إلى الله والاعتراف بالذلة والمسكنة له، والثاني: فقر الاضطرار، وهو فقد المال المضطر إليه، كجائع فَقَدَ الخبز، فهذا هو الذي استعاذ منه، والأول هو الذي سأله. انتهى. وقال ابن عبد البر: الذي استعاذ منه هو الذي لا يدرك معه القوت والكفاف، ولا يستقر معه في النفس غنى؛ لأن الغني عنده ﷺ غني النفس، وقد قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ۝٨ ﴾، وكان يستعيذ من فقر منسٍ وغنى مطغٍ، وفيه دليل على أن للفقر طرفين مذمومين"[2].

وقال د. يوسف القرضاوي: "والحق أن المسكنة هنا لا يُراد بها الفقر، كيف وقد استعاذ النبي ﷺ بالله منه وقرنه بالكفر؟! "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"، وقد امتن ربه عليه بالغنى، فقال: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ۝٨ ﴾"[3].

وهكذا يزول ما يُشعر بالتعارض بين الأحاديث بالنظر فيها مجتمعة، فلا يعني بالمسكنة في هذا الحديث الفقر أو ما يشبهه، بل المقصود به التواضع والذل لله تعالى.

- **طبيعة رزق النبي محمد ﷺ:**

قال النبي ﷺ: "اللهم اجعل رزق آل محمد قوتًا"[4]، وفي رواية: "كفافًا".

جاء في "العواصم والقواصم": يقول الإمام النووي: إن القوت: سد الرمق، وليس كذلك، وإنما القوت كفاية الحاجة، كذا أو نحوه في صحاح الجوهري، ويدل عليه الرواية الأخرى: "اللهم اجعل رزق آل محمد كفافًا"[5]، ولا شك أن الكفاف، كفاية الحاجة هو المقصود بالمعنى، فكأن النبي ﷺ كره الزيادة في الغنى على سبيل الزهد.

يقول الإمام ابن الوزير اليماني: وبالجملة، فما لم يعارض الأخبار المتفق على صحتها، فلا إشكال فيه، وما عارضها لم يحل ترجيحه عليها، وهي أقوى منه إجماعًا، فأما ما ورد في الزهد في الدنيا - أو الفقر - فصحيح، ولكن لا يناقض هذا، فإنَّه من قبيل الأعواض على البلاوي، وليس يلزم المكلف البلوى، ويسألها لما فيها من العوض، ولهذا لم يرد في الحديث سؤال المرض والجذام والعمى ونحو ذلك، بل جاء في الحديث: "اللهم إني أسألك العافية

١. شرح سنن ابن ماجه، السيوطي وآخرين، قديمي كتب خانة، كراتشي، د. ت، ص٢٧٣.

٢. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٨/ ٤٩٠).

٣. المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٠٧.

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزكاة، باب: الكفاف والقناعة، (٤/ ١٦٨٤)، رقم (٢٣٨٩).

٥. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: من صفته ﷺ وأخباره، (١٤/ ٢٥٤)، رقم (٦٣٤٣). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الصحيحين.

في الدنيا والآخرة"[1].

وبهذا فلا تعارض بين هذه الأحاديث؛ إذ إن المسكنة غير الفقر، كما أن مدح الفقر في بعض أحاديثه ﷺ، أو ما يوهم ذلك، إنما هو للتزهيد في الدنيا؛ إذ إن عادة أهل العلم التزهيد فيها، كما أنهم زهدوا فيها؛ خوفًا من الاشتغال عن طاعة الله تعالى بمباحها[2].

يتضح من ذلك أن ذكر النبي ﷺ الفقر في بعض أحاديثه ﷺ ليس من قبيل المدح المطلق للفقر، وإنما يقترن بالفقر أحوال تجعل المبتلى به في موضع الفضل، والحال نفسه مع الغنى، فيمكن أن نقول: "فضل الغنى" ولكن ليس بإطلاق أيضًا؛ أي: إذا اقترن بالغنى ما يجعل المبتلى به في موضع الحمد[3].

وثبت في الصحيحين عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول في دعائه: "اللهم إني أسألك الهدى، والتقى، والعفاف، والغنى"، ولو كان الغنى نقصًا في الدين، وحبُّه رذيلة لا يليق بالمؤمنين، لم يسأله رسول الله ﷺ، ولا امتنَّ الله تبارك وتعالى به عليه في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾﴾[4].

١. صحيح: أخرجه أبو داود في مسنده (بشرح عون المعبود)، كتاب: الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح، (١٣/ ٢٨١)، رقم (٥٠٦٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٥٠٧٤).

٢. انظر: العواصم والقواصم، ابن الوزير اليماني، مرجع سابق، (٣/ ٣٣٢، ٣٣٣).

٣. التأويل: دراسة موضوعية في الأحاديث النبوية، د. محمد رأفت سعيد، دار الوفاء، مصر، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٨ بتصرف.

٤. العواصم والقواصم، ابن الوزير اليماني، مرجع سابق، (٣/ ٣٣٠).

إن من الآفات التي تتعرض لها السنة أن يقرأ بعض الناس المتعجلين حديثًا فيتوهم له معنى في نفسه هو، يفسره به، وهو معنى غير مقبول عنده، فيتسرع برد الحديث؛ لاشتماله على هذا المعنى المرفوض.

ولو أنصف وتأمل وبحث لعَلِمَ أن معنى الحديث ليس كما فهم، وأنه فرض عليه معنًى من عنده، لم يجئ به قرآن ولا سنة، ولا ألزمت به لغة العرب، ولا قال به عالم معتبر من قبله[5].

وهذا ما حدث بالنسبة لهذا الحديث، إذ لم يكن مقصد الحديث هو الحيلولة بين الإنسان وبين الرزق الحلال، أو طلب الكفاف والغنى - كما يظن هؤلاء؛ فقد اشتهر في الحديث الصحيح الاستعاذة من الفقر من غير وجه.

ومتى كان طلب المحتاج إليه من الله تعالى، كان من العبادة مثل صلاة الاستسقاء وصلاة الحاجة، ومنه قول عيسى عليه السلام: ﴿وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾﴾ (المائدة)، فيما حكى الله عنه.

أما حب المال المُلهي عن ذكر الله، الشاغل لصاحبه عن طاعة الله، والداعي إلى التفاخر، وأمثال ذلك من أفعال الدنيويين، فليس بمحبوب في الشرع"[6].

وإنما مثل الفقر والغنى، مثل السقم والعافية. فمن ابتلاه الله تعالى بالسقم فصبر، كان كمن ابتُلي بالفقر فصبر، وليس ما جعل الله تعالى في ذلك من الثواب، بمانعنا أن نسأل الله العافية، ونرغب إليه في السلامة،

٥. المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص١٠٦.

٦. العواصم والقواصم، ابن الوزير اليماني، مرجع سابق، (٣/ ٣٣١) بتصرف.

وقد ذهب قوم يفضلون الفقر على الغنى، إلى أنه كان يتعوذ بالله تعالى من فقر النفس. واحتجوا بقول الناس "فلان فقير النفس"، وإن كان حسن الحال، و"غني النفس" وإن كان سَيِّء الحال، وهذا غلط.

ولا نعلم أن أحدًا من الأنبياء، ولا من صحابتهم، ولا العبَّاد ولا المجتهدين كان يقول: "اللهم أفقرني ولا أزّمني"، ولا بذلك استعبدهم الله، بل استعبدهم بأن يقولوا: "اللهم ارزقني، اللهم عافني". وكانوا يقولون: "اللهم لا تبلنا إلا بالتي هي أحسن". يريدون: لا تختبرنا إلا بالخير، ولا تختبرنا بالشر؛ لأن الله تعالى يختبر عباده بهما؛ ليعلم كيف شكرهم وصبرهم، وقال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ (الأنبياء: ٣٥) أي: اختبارًا.

وكان مطرف يقول: لأن أُعافَى فأشكر، أحبُّ إليَّ من أن أُبتلَى فأصبر[١].

وقد ذكر العلماء وجوب كسب الحلال، وقال بعضهم: إنما تركنا حث الناس عليه؛ لأن في طبع البشر ما يكفي، ومازال أهل الزهد والرقائق يقبحون حب الدنيا حتى غلط في ذلك مَنْ لا فقه له، وظن أن من تناول شيئًا من الدنيا من أهل العلم، فقد حلَّ عرضه، وبطلت عدالته[٢]، وهذا خطأ؛ إذ قال رسول الله ﷺ: "إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"[٣].

فالسياق إذًا ليس فيه دلالة على ترجيح الفقر، أو أن علة الفقر هي المعتبرة وحدها، وإلا فما قيمة الفقر بغير رضا، أو صبر، أو طاعة؟!

ثم إن فضل الله على عباده في الدنيا بالرزق الحلال والطيبات، ليس معناه قلة ذلك في الآخرة؛ فدعاء المؤمنين: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾﴾ (البقرة)، وبقول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (الأعراف). وعلة دخول الجنة، وجعلها في الفقر مجردًا لا دليل عليها، بل النصوص متضافرة بخلاف ذلك.

وأما اختيار النبي ﷺ الكفاف في الرزق، فإن ذلك لأنه قدوة لجميع الأمة فقيرها وغنيِّها، فكيف حاله مع الغنى، وكيف يكون حاله مع الفقر، والاستعاذة في الحالتين، إنما هي استعاذة من المعنى المطغي، فالغنى مع الطغيان مذموم، كما أن الفقر غير مرغوب، وإذا كان الدافع طلب المزيد من الحسنات، فإن الغنيَّ الشاكر يستطيع أن يفعل بالمال الصالح ما لا يستطيعه الفقير، فالأفضلية في نهاية الأمر تكون بما يصحب الغنى أو الفقر من قرائن، وليس الأمر على إطلاق أفضلية الفقر.

والذي يدعم هذا التوجيه ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "قالوا: يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم، قال: كيف ذاك؟ قالوا: صلوا كما صلينا، وجاهدوا كما جاهدنا، وأنفقوا من فضول أموالهم، وليس لنا أموال، قال: أفلا أخبركم بأمر تدركون من كان قبلكم، وتسبقون من جاء

---

١. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص١٥٨، ١٥٩.

٢. العواصم والقواصم، ابن الوزير اليماني، مرجع سابق، (٣/ ٣٣٣).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوصايا، باب: أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، (٥/ ٤٢٨)، رقم (٢٧٤٢).

بعدكم، ولا يأتي أحد بمثل ما جئتم إلا من جاء بمثله؛ تسبحون في دبر كل صلاة عشرًا، وتحمدون عشرًا، وتكبِّرون عشرًا"[١].

ففي هذا الحديث بيان لقيمة المال حينما يكون في أيْدٍ صالحة، فليس الغنى وحده سببًا للسبق، كما أن الفقر ليس سببًا للبعد؛ فالمرء يمكن بهذا التوجيه مع ابتلائه بالفقر أن يتدارك الأمر، وأن يدرك الأجر بالتسبيح والتحميد والتكبير دبر كل صلاة، كما جاء في الحديث.

وفي هذا جبر لقلوب الفقراء، وأنه لا يفوتهم الأجر بسبب الفقر، فالدثور هي الأموال الكثيرة. وذهاب أهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم، مقترن بالأعمال، وذكر منها: الصلاة، والجهاد، والزيادة التي تناسب حالهم، أنهم ينفقون من فضول أموالهم.

وعُوِّض الفقراء ـ فضلًا من الله ـ بإمكانية اللحاق بهم بشيء يستطيعونه، ألا وهو الذكر.

وفي حديث أنس ﷺ قال: "قالت أمي: يا رسول الله! خادمك أنس، ادع الله له، قال: اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته"[٢].

فأم أنس تطلب من الرسول ﷺ أن يدعو لأنس، فيدعو له النبي ﷺ بما هو محبوب للناس من تكثير المال، والولد، والبركة فيما يعطيه الله ﷻ، يقول الكرماني: وقد استجاب الله دعاءه فيه بحيث صار أكثر أصحابه ﷺ مالًا، فكان له بستان يثمر في كل سنة مرتين، وأكثر ولدًا، فكان يطوف بالبيت، ومعه أكثر من سبعين نفسًا من نسله.

ودعاء النبي ﷺ دليل على محبة هذا المدعو به عند الله وعند رسوله، عندما يكون لمثل أنس[٣].

ثم إن الطاعن لما وجه تلك الطعون لهذا الحديث راح في النهاية يقول: لو صح هذا الحديث، وسار عليه المسلمون لسبَّب لهم ركودًا اقتصاديًّا، ولانهارت دولتهم بسببه، ومع ذلك فقد استشهد بما هو دليل عليه، وهو الاستشهاد بثراء أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، وهو يرد على نفسه؛ إذ كيف يدعو رسول الله ﷺ إلى الفقر في الحديث ـ على زعمكم ـ ثم يوجد من بين أصحابه من هو على غير سنته في دعوته إلى الفقر؟ وما قِستم عليه حاجة المسلمين وعوزهم بهذا الحديث إن صح، فقد رددتم قولكم باستشهادكم على بطلان الحديث بموقف عثمان ﷺ في تجهيزه جيش العسرة.

لقد فهمتم الحديث إذن على أنه دعوة للفقر والاستكانة، وضربتم له واقع الإسلام ـ إن صح الحديث ـ لكن أخطأتم، فالواقع قائم من يوم أن قيل هذا الحديث إلى يومنا هذا بخير قيام، لعلمهم أن الحديث فيه امتداد لدعوة القرآن نبيه أن يكون في زمرة أولئك الذين وُهبوا الخضوع والإخبات للملك العَلي، فقد قال تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوة، باب: الدعاء بعد الصلاة، (١١/ ١٣٦)، رقم (٦٣٢٩).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوات، باب: دعوة النبي لخادمه بطول العمر، (١١/ ١٤٩)، رقم (٦٣٤٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أنس بن مالك، (٨/ ٣٦١٩)، رقم (٦٢٥٥).

٣. التأويل: دراسة موضوعية في الأحاديث النبوية، د. محمد رأفت سعيد، مرجع سابق، ص٢٠: ٢٣ بتصرف.

زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾ ﴾ (الكهف).

وبهذا يتضح أن حديث النبي ﷺ: "اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين" يتفق وروح الشريعة، وليس هناك تناقض بينهما إذا استعمل الإنسان ماله في الطاعات، ولم يكن من المستكبرين به المتجبرين في الأرض.

الخلاصة:

- إن حديث "اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين" صحيح بمجموع طرقه، فقد جاء بطرقٍ مختلفة عن كلٍّ من: أنسٍ، وأبي سعيد الخدري، وعبادة بن الصامت، وابن عباس ﷺ، وإن لم يخلُ طريق منها من ضعف، إلا أن في ذلك دلالة على أن لهذا الحديث أصلًا؛ ولذا فقد صححه الألباني بمجموع طرقه في مواضع، وصححه في "السلسلة الصحيحة" و "إرواء الغليل" وغيرهما.

- ليس هناك اختلاف بين متن الحديث وبين غيره من الأحاديث؛ إذ إن المسكنة في قوله: "أحيني مسكينًا" تعني: التواضع والإخبات، فقد سأل رسول الله ﷺ الله تعالى أن لا يجعله من الجبارين والمتكبرين، ولا يحشره في زمرتهم.

- إن سؤال النبي ﷺ الله تعالى أن يحييه مسكينًا... إلخ، لو كان يعني الفقر لما استجاب الله له في طلبه الغنى؛ لأن النبي ﷺ قد قبض مُوسرًا، مع أنه كان لا يضع درهمًا على درهم، فحال النبي ﷺ عند مبعثه تختلف عن حاله حين موته، قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾، إذن المسكنة لا تعني الفقر.

- لم يكن مقصد الحديث هو الحيلولة بين الإنسان وبين الرزق الحلال أو طلب الكفاف والغنى - كما يظن هؤلاء - إذ اشتهر في الحديث الصحيح الاستعاذة من الفقر من غير وجه.

- لم يُعلم أن أحدًا من الأنبياء، ولا من صحابتهم، ولا العبَّاد، ولا المجتهدين، كان يقول: اللهم أفقرني ولا أَزِّمني، ولا بذلك استعبدهم الله ﷻ، وإنما استعبدهم بأن يقولوا: اللهم ارزقني، اللهم عافني، وكانوا يقولون اللهم لا تبلنا إلا بالتي هي أحسن.

- لقد ذكر العلماء وجوب كسب الحلال، وقال بعضهم: إنما تركنا حث الناس عليه لأن في طبع البشر ما يكفي، وما زال أهل الزهد والرقائق يقبِّحون حب الدنيا، حتى غلط في ذلك مَنْ لا فقه له، وظن أن من تناول شيئًا من الدنيا من أهل العلم، فقد حلَّ عرضُه، وبطلت عدالته، وهذا خطأ؛ إذ قال رسول الله ﷺ: "إنك إن تذر ورثتك أغنياء، خير لك من أن تذرهم عالة يتكففون الناس".

- إن اختيار النبي ﷺ المسكنة أو الكفاف في الرزق؛ لأنه ﷺ قدوة لجميع الأمة فقيرها وغنيِّها، فكيف حاله مع الغنى، وكيف يكون حاله مع الفقر؟! والاستعاذة في الحالتين إنما هي استعاذة من الغنى المطغي، فالغنى مع الطغيان مذموم، كما أن الفقر المدقع غير مرغوب فيه.

- إن حديث "ذهب أهل الدثور بالأجور" يبين قيمة المال حين يكون في أيدٍ صالحة، فليس الغنى وحده سببًا للسبق، كما أن الفقر ليس سببًا للبعد، فالمرء يمكن بهذا التوجيه الذي ذكره النبي في الحديث مع ابتلائه

بالفقر يتدارك الأمر، وفي هذا جبر لقلوب الفقراء، وأنه لا يفوتهم الأجر بسبب الفقر، فالدثور هي الأموال الكثيرة، وذهاب أهل الدثور بالدرجات، والنعيم المقيم مقترن بالأعمال، والإنفاق من أموالهم، وبذلها في وجوه الخير.

- في دعاء النبي ﷺ لخادمه أنس بن مالك بما هو محبوب للناس من تكثير المال، والولد، والبركة فيما يعطيه الله ﷻ ما يدل دلالة قاطعة على فساد ما ذهب إليه أصحاب هذه الشبهة في تأويلهم لقوله ﷺ: "اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين"؛ بأن المقصود بالمسكنة هنا تعني الفقر.

الشبهة الثانية والعشرون

دعوى بطلان حديثي سحر النبي ﷺ وسمه(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين بطلان الأحاديث الثابتة التي تتحدث عن سحر لبيد بن الأعصم للنبي ﷺ، وسمّ زينب بنت الحارث اليهودية له، ويزعمون أن ذلك يتناقض مع قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧). ويؤيدون بطلان حديث السحر بأنه من أخبار الآحاد، وكيف يصح هذا الحديث، وقد جاء في القرآن نفي السحر عن رسول الله ﷺ؟! كما أن وقوع السحر لرسول الله ﷺ ينال من مكانة الوحي؛ ففي الحديث أن النبي ﷺ كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله، فكيف يُؤمَنُ على الوحي من عدم دخول هذا التخيل فيه؟ لا سيما وأن سحره فيه مصداق لقول الله تعالى على لسان المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسۡحُورًا ٤٧﴾ (الإسراء). رامين من وراء ذلك إلى رد الأحاديث الصحيحة التي تثبت سحر النبي وسمه، ومن ثَمَّ تشكيك المسلمين فيما ثبت من السنة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) حديثا سحر النبي ﷺ وسمِّه ثابتان صحيحان في أعلى درجات الصحة؛ لإيراد الشيخين البخاري ومسلم لهما في صحيحيهما، وكون حديث تعرضه ﷺ للسحر آحادًا لا يقدح في صحته ألبتة؛ إذ إن رواته ثقات عدول، ولا مطعن في أحدهم.

٢) لا تعارض بين هذين الحديثين وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ لأن المقصود بالعصمة في حق النبي ﷺ هو الحفظ من القتل؛ لإبلاغ الدعوة، وإتمام الرسالة، إلى جانب العصمة من الغواية والضلال وارتكاب المعاصي، فضلًا عن أن آية العصمة هذه قد نزلت متأخرة عن هاتين الحادثتين.

٣) مَنْ آمن بما دلَّ عليه حديث تعرضه ﷺ للسحر لا يلزم ألبتة أن يكون مصدقًا للمشركين فيما حكى الله

(*) جهود الإمام محمد رشيد رضا في خدمة السنة، د. يوسف عبد المقصود، دار التوعية، مصر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق. التبيان فيما جدَّ من أمر الجان، أبو عمر فوزي بن عبد العزيز الإبشاني الأثري، دار الدعوة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق. دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق. مجلة الزهراء، مجلة دورية تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، دار المنار، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، العدد ٢٣.

عنهم في قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾؛ لأن ما دلَّ عليه الحديث ليس هو ما عناه المشركون في الآية، ووقوع السحر له ﷺ لا يشوب مكانة النبوة، ولا صحة الوحي بشائبة؛ لأن تأثيره كان على جسمه دون عقله، كما أن المقصود من تخييله المذكور هو إتيان زوجاته ليس إلا، وليس أنه يتخيل رؤية جبريل عليه السلام وهو لم يره.

التفصيل:

أولا. إن حديثي سحر النبي ﷺ وسمِّه ثابتان صحيحان:

إن الزعم بأن حادثتي السحر والسُّمِّ اللتين حدثتا لرسول الله ﷺ باطلتان، بدعوى أن حديث السحر حديث آحاد، ولا تثبت به عقيدة، وأنهما معًا يتعارضان مع عصمة الرسول ﷺ الواردة في القرآن في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ ـ زعم باطل؛ لأن هذين الحديثين صحيحان، ومعمول بهما لدى كافة المسلمين؛ فقد وردا في أصح كتب السنة المتفق على صحتها بين أهل العلم، وسائر المسلمين في كل عصرٍ ومِصْر.

فقد روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: "سَحَرَ رسولَ الله ﷺ رجلٌ من بني زُرَيْق، يقال له لَبِيْد بن الأعصم، حتى كان رسول الله ﷺ يخيَّل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم ـ أو ذات ليلة ـ وهو عندي، لكنَّه دعا ودعا، ثم قال: يا عائشة، أشَعَرتِ أن الله أفتاني فيما استفتيتُه فيه؟ أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجليَّ، فقال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعُ الرجل؟ فقال: مطبوب[1]، قال: مَنْ طبَّه؟ قال: لَبِيْد بن الأعصم، قال: في أي شيء؟ قال: في مُشطٍ ومُشاطة[2]، وجُفِّ طَلْع نخلة ذكر[3]. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذَرْوان، فأتاها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه، فجاء فقال: ياعائشة، كأنَّ ماءها نُقاعة الحناء[4]، وكأن رءوس نخلها رءوس الشياطين. قلت: يا رسول الله أفلا استخرجتَه؟ قال: قد عافاني الله، فكرهت أن أُثير على الناس فيه شرًّا. فأمر بها فدُفِنَتْ". تابعه أبو أسامة وأبو ضمرة وابن أبي الزناد عن هشام. وقال الليث وابن عيينة عن هشام: "في مُشط ومُشاطة"[5].

إذن فهذا الحديث متفق عليه، وهو بذلك صحيح وفي أعلى درجات الصحة، لكن من طعن فيه بأن هشامًا هو الراوي الوحيد له، وهو مطعون فيه بأنه مدلس، وقد اشتبه عليه الأمر في رواية هذا الحديث؛ فإنه طعن مردود غير صحيح؛ لأن هشامًا هذا وثقه العلماء وقبلوا روايته، وهاك أقوال العلماء فيه:

- قال ابن سعد والعجلي: كان ثقة، وزاد ابن سعد: ثَبْتٌ كثيرُ الحديث، حُجَّةٌ، وقال أبو حاتم: ثِقَـةٌ، إمامٌ في الحديث.
- وقال عبد الرحمن بن خراش: كان مالك

---

١. المطبوب: المسحور.

٢. المُشطُ: بضم الميم وكسرها، وهو الآلة المعروفة التي يُسرَّح بها شعر الرأس واللحية، والمُشاطة: ما سقط من الشعر عند مشطه.

٣. جُفُّ طَلْع نخلة ذَكَر: هو الغشاء الذي يكون على الطلع، ويطلق على الذكر والأنثى.

٤. كأن ماءها نُقاعة الحِنَّاء: أي أن لون ماء البئر لون الماء الذي يُنقع فيه الحناء.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الطب، باب: السحر، (١٠/ ٢٣٢)، رقم (٥٧٦٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: السحر، (٨/ ٣٣١١)، رقم (٥٥٩٩).

يرضاه، وكان هشام صدوقًا تدخل أخباره في الصحيح.

- وقال موسى بن إسماعيل عن وهيب بن خالد: قدم علينا هشام بن عروة، فكان فينا مثل الحسن وابن سيرين[1].
- وقال فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني: "ثقة فقيه"[2].

إذن هذا الحديث لا يُطعن فيه بحجة أن راوي الحديث لا يؤخذ بحديثه؛ لأننا بيَّنا أن هشامًا وثقه العلماء وأخذوا بحديثه في الصحيح، علاوة أن الحديث لم ينفرد به هشام عن أبيه عن عائشة كما زعم هؤلاء، وإنما رواه غيره، فقد روى النسائي قال: "أخبرنا هناد بن السري عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابن حيان - يعني يزيد بن أرقم - قال: سحر النبي ﷺ رجل من اليهود..." فذكره[3].

فتبين من هذا أن الحديث رواه أكثر من راوٍ عن أكثر من صحابي "ولم يثبت أن أحدًا أنكر عليهم من الصحابة، فكأنه إجماع سكوتي على مذهب من يراه"[4].

والحديث مهما اختلفت ألفاظه فهو صحيح، فمن زعم أنه مضطرب[5]؛ لاختلاف اسم البئر، إذ قد جاء في رواية أن اسمه "ذُرْوان"، وفي أخرى "أروان"، نقول له: هذا لا يُسمَّى اضطرابًا في اصطلاح المحدثين، وإنما هو تحرٍّ في رواية الحديث، ولا يقدح فيه بحال.

قال ابن القيم عن هذا الحديث: "هذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث، متلقَّى بالقبول بينهم، لا يختلفون في صحته، وقد اعتاص على كثير من أهل الكلام وغيرهم، وأنكروه أشد الإنكار، وقابلوه بالتكذيب".

وقال أيضًا: "قد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة واحدة، والوصية مشهورة عند أهل التفسير والسنن والحديث والتاريخ والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله ﷺ وأيامه من المتكلمين"[6].

فحديث سحر النبي ﷺ صحيح، ولا يقدح فيه بأي علة من العلل التي يُرد بها الحديث، وما أثير حول حديث السحر قد بيَّنَّا بطلانه من حيث السند، والحديث إذا توفر فيه ما يؤكد صحته، فإنه يؤخذ به في الاعتقاد، ولا يعارض القرآن إلا إذا ورد ما يوجب ذلك.

أما عن حديث سمِّ النبي ﷺ فقد رواه أيضًا

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٣٠/ ٢٣٨، ٢٣٩).

٢. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص١٠٢٢.

٣. صحيح الإسناد: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: تحريم الدم، باب: سحرة أهل الكتاب، (٢/ ٦٧٣)، رقم (٤٠٩٧). وصحح إسناده الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٠٨٠).

٤. الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، محمد بن الحسين الحجوي الثعالبي الفاسي، تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١٠٤ بتصرف.

٥. الحديث المضطرب: هو أن يختلف الرواة فيه على شيخ بعينه، أو من وجوه أخر متعادلة لا يترجح بعضها على بعض، وقد يكون تارة في الإسناد، وقد يكون في المتن. انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٦٠.

٦. بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (٢/ ٤٤٩).

الشيخان - البخاري ومسلم - في صحيحيهما عن أنس بن مالك ﷺ: "أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاةٍ مسمومة فأكل منها، فجيء بها إلى رسول الله ﷺ، فسألها عن ذلك، فقالت: أردت لأقتلك، قال: ما كان الله ليُسلِّطكِ على ذلك، قال: أو قال ﷺ: عليَّ، قال: قالوا: ألا نقتلها؟ قال: فما زِلْتُ أعرفها في لَهَوَات[1] رسول الله ﷺ"[2].

وقصة اليهودية ووضعها السمَّ للرسول ﷺ قد رواها البخاري متفرقة بألفاظ مختلفة في صحيحه[3].

وحادثة سم اليهودية للنبي ﷺ وقعت بعد أن فرغ النبي من فتح خيبر؛ حيث قامت زينب بنت الحارث اليهودية بإهداء شاة مسمومة للنبي ﷺ؛ لتنتقم لمن مات من اليهود، لا سيما زوجها، وزادت السُّم في ذراع الشاة لما علمت أن النبي ﷺ يحبها، ولما أُتِيَ به إليه ﷺ، ونهش منها نهشة، قال: "ارفعوا أيديكم؛ فإن كتف الشاة يخبرني أني قد بُغيت[4] فيها"، ثم أمر بجمع اليهود له، وسألهم بعض الأسئلة، وكذبهم في جوابهم عنها، ثم سألهم عن وضعهم له السمَّ في الشاة، فأقروا بذلك، وقالوا: أردنا إن كنت كاذبًا نستريح منك، وإن كنت نبيًّا لم يضرك[5]. وهذه الحادثة كانت في جمادي الأولى في السنة السابعة للهجرة[6] ®.

وبهذا يكون هذا الحديث صحيحًا، ومأخوذًا به، ولا يطعن فيه بأي شبهة.

ثانيًا. حديثا السحر والسم لا يتعارضان مع قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾:

إن الزعم بتعارض حديثي سحر لبيد بن الأعصم لرسول الله ﷺ، وسم زينب بنت الحارس اليهودية له مع ما جاء في القرآن بشأن عصمة النبي ﷺ - زعم مردود بأدلة كثيرة نقلية وعقلية؛ ذلك لأن تلك الحادثتين لا تنفيان العصمة عنه ﷺ؛ لأنها واقعة له على طول حياته الدعوية، وهي لا تعني امتناع وقوع الأذى له - كالسحر والسم - وقد شُجَّ رأسه ﷺ وكُسِرتْ رَباعيته[7] وناله المشركون بالأذى في مكة كثيرًا، لكن كانت العصمة له في أنه ﷻ لم يمكِّن أحدًا من قتله، فَعَصَمَه من الفتنة، والإضلال، وإزهاق الروح؛ لذلك فإصابته ﷺ بالسحر أو السم كانت ابتلاءً، وليس نفيًا لعصمته.

فعصمة الله ما تخلَّت عن محمد ﷺ طرفة عين، بل هو

---

١. اللَّهاة: اللحمة المشرِفة على الحلق، أو الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الهبة، باب: قبول الهدية من المشركين، (٥/ ٢٧٢)، رقم (٢٦١٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: السم، (٨/ ٣٣١٥)، رقم (٥٦٠١).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الطب، باب: ما يذكر في سمِّ النبي، (١٠/ ٢٥٥)، رقم (٥٧٧٧). وكتاب: المغازي، باب: الشاة التي سُمَّت للنبي ﷺ بخيبر، (٧/ ٢٥٦٨)، رقم (٤٢٤٩).

٤. بَغَى: تجاوز الحد واعتدى.

٥. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الديات، باب: فيمن سقى رجلًا سمًّا أو أطعمه فمات أيقاد منه؟ (١٢/ ١٥٠)، رقم (٤٥٠١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٥١٢).

٦. انظر: الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، (٢/ ١٠٠).

® في **"صحة الأحاديث الواردة في حقيقة السحر"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء العاشر (السمعيات).

٧. الرَّباعية: السِّنُّ بين الثنية والناب، وهي أربع: رباعيتان في الفكِّ الأعلى، ورباعيتان في الفك الأسفل.

لَبْسٌ أُثير حول تلك المسألة نتيجة لفهمهم الخاطئ لمعنى العصمة، وهاك معنى العصمة كما وردت في كتب المفسرين:

- الزمخشري: "﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ﴾ عِدةٌ من الله بالحفظ والكلاء، والمعنى: والله يضمن لك العصمة من أعدائك، فما عذرك في مراقبتهم. فإن قلت: أين ضمان العصمة، وقد شُجَّ في وجهه يوم أُحدٍ، وكسرت رباعيته ﷺ؟ قلت: المراد أنه يعصمه من القتل، وفيه: أن عليه أن يحتمل كل ما دون النفس في ذات الله، فما أشدَّ تكليف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام"[1].

- وقال البغوي: "﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ يحفظك ويمنعك من الناس، فإن قيل: أليس قد شُجَّ وكُسِرت رَباعيته، وأُوذِي بضروب من الأذى؟! قيل: يعصمك من القتل، فلا يصلون إلى قتلك"[2].

- وقال أبو حيان: "﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ أي: لا تبال في التبليغ؛ فإن الله يعصمك، فليس لهم تسليط على قتلك لا بمؤامرة، ولا باغتيال، ولا باستيلاءٍ عليك بأخذ وأسْرٍ"[3].

- وقال الآلوسي: "المراد بالعصمة من الناس: حفظ روحه ﷺ من القتل والإهلاك، فلا يرد أنه شُجَّ وجهُه الشريف، وكسرت رَباعيته يوم أحد"[4].

- وقال الشعراوي: "قول الحق ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ لم يكن المقصود هو منع الجهاد في سبيل الله، والمعاناة في سبيل نشر الدعوة، لكن الحق يبين لرسوله أن أحدًا غير قادر على أن يأخذ حياتك"[5].

وقد تبين مما سبق من أقوال المفسرين حول آية: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ أن العصمة خُصَّت بالقتل دون بقية الأذى الذي يحدث لصاحب الرسالة، كحادثتي السحر والسُّم.

وقد أجمع علماء الأمة على أن الأنبياء عليهم السلام معصومون فيما هم مأمورون فيه بالبلاغ فقط.

قال القاضي عياض: "أجمعت الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به، لا قصدًا أو عمدًا، ولا سهوًا أو غلطًا"[6].

وقال ابن تيمية: "الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة؛ ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه"، وقال: "والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين"[7].

وأما بالنسبة للأعراض البشرية، كأنواع الأمراض والآلام ونحو ذلك، فالأنبياء صلوات الله عليهم

---

1. الكشاف، الزمخشري، الدار العالمية، مصر، د. ت، (١/ ٦٣٠، ٦٣١).
2. معالم التنزيل، البغوي، مرجع سابق، (٣/ ٧٩).
3. البحر المحيط، أبو حيان التوحيدي، مرجع سابق، (٤/ ٣٢٣).
4. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، (٢/ ١٢٣).
5. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (٦/ ٣٢٨٩).
6. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، مرجع سابق، (١٠/ ٢٩٠).
7. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١٠/ ٢٩٠).

يعتريهم من ذلك ما يعتري البشر؛ لأنهم بشر، كما قال تعالى عنهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ (إبراهيم: ١١)، فليس من العصمة عدم ابتلائهم، وتعرضهم للأضرار البدنية؛ بل هم أشد الناس بلاءً، كما صح عنه ﷺ ذلك، فعن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: "قلت: يا رسول الله، أي الناس أشد بلاءً؟ قال: الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل..."[1][2].

وهذه حوادث التاريخ بين يديك تؤكد ذلك؛ فإن الله لم يمكِّن الأعداء من محمد ﷺ مع أنه قد عانى من أذى المشركين كثيرًا في مكة؛ فقد حفظه حتى هاجر، وفي المدينة إذ حفظه من القتل في أُحُد، وغيرها.

وفي حادثتي السُّم والسحر بيان لعصمة النبي ﷺ كما ذكر القرآن، فقد قال لليهودية: "ما كان الله ليُسلِّطك عليَّ"، وهذا فيه بيان عصمة الله له ﷺ، فلا يسلط عليه من يقضي على حياته ويُجهز عليها، وكذلك قوله: "ارفعوا أيديكم؛ فإنها أخبرتني أنها مسمومة"[3]. وحديث السحر أيضًا لا ينافي عصمته ﷺ فيما عصمه الله فيه، من حيث صرفه عن الهداية وتبليغ دعوة الله، أو قتله.

وقد يزعم بعض الواهمين بعد أن بينَّا ذلك أن بعض العلماء قال: إذا خالف الحديث القرآن فإنه يُنبذ ولا يعمل به، وطالما أن حديثَي السحر والسم يتناقضان مع عصمة الله لنبيه ﷺ الواردة في القرآن، فعلام يتمسك به المسلمون؟

نقول لهم: هذا صحيح، لكن مَنْ نُقل عنه ذلك من العلماء اعتبروا أنه ليس على عمومه، بل هو مقيد، ويُشترط لذلك شرطان:

أحدهما: أن تكون الآية صريحة قطعية الدلالة، والحديث ليس بمتواتر، بل هو خبر آحاد مظنون.

والآخر: أن لا يمكن الجمع بين الآية والحديث، فإن صح الجمع وأمكن لا يحل لأحد أن يدعي تعارضًا بينهما.

وهذان الحديثان وردا في الصحيحين، فهما في أعلى درجات الصحة، وقَبِل العلماء ذلك وصدقوا به، وهما متفقان مع الآية تمام الاتفاق، ولم يتعارضا معها في شيء.

ثم إن الإجابة على ما طرحوه حول الآية يكون من أحد ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن قوله: ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ مجمل لا بد له من بيان، وأهل التفسير كالمتفقين على أنه لا يتضح معناها إلا بتقدير مضافٍ بين الجار والمجرور؛ وذلك لأنه لا يُعقل أن الله يعصمه من كل الناس؛ إذ إنه بُعث إليهم ليزجرهم عن دينهم الباطل إلى ما جاء به من التوحيد الحق، ومجاهدتهم به جهادًا كبيرًا، فتكون العصمة من أفعالهم القبيحة، وليس أنهم لن يتعرضوا له بأي أذًى.

واختلف المفسرون في هذا التقدير، فقال الزمخشري:

---

١. حسن صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الزهد، باب: الصبر على البلاء، (٧/ ٦٦)، رقم (٢٥٠٩). وقال الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٣٩٨): حسن صحيح.

٢. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان بن محمد الدبيخي، مرجع سابق، ص٤٥٢.

٣. حسن صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الديات، باب: فيمن سقى رجلًا سمًّا أو أطعمة فمات أيقاد منه؟ (١٢/ ١٥٠)، رقم (٤٥٠١). وقال الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود: حسن صحيح برقم (٤٥١٢).

المراد أن الله يعصمه من القتل[1]. وهذا هو الصواب؛ لأنه لم يتمكن أحد من حياته وإزهاق روحه، لا سيما وأنه أوذي كثيرًا، وعليه تكون الآية قطعية الثبوت، وليست قطعية الدلالة.

وإن قدَّرنا الآية بالأذى، فيجب تخصيصها بكل حديث صح لدينا بإثبات الأذى، والقرآن يحتم علينا أحد أمرين، قوله تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ (الأحزاب: ٤٨)، فالقرآن نفسه أثبت الأذى وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ (الأحزاب: ٥٧)، فكما لا يجوز أن نقول هذه الآية مكذوبة، فلا سبيل أن نكذب الأحاديث التي صحت بأنواع الأذى وعينتها، والسحر والسم من هذا الأذى وقد صحَّا حديثهما.

الوجه الثاني: إن لفظ "الناس" دلالته على العموم ظنية؛ لذلك اتفقوا على أنها من العام الذي أريد به الخاص، كقوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾ (النحل: ٦٩) المراد بها بعض الناس؛ لأن هناك من الناس من لا يشفيه العسل، كذلك آية العصمة تعني أنه عَصَمَه من بعض الناس دون بعض.

الوجه الثالث: لو سلَّمنا بعموم الآية الصريح، وهذا غير متفق عليه، فكل حديث صحيح يخصصها، فلا مخالفة أصلًا، ومعلوم من الأصول أن دلالة العام الصريح فضلًا عن الظاهر على بعض أفراده ضعيفة، ولا تصلح للبرهان؛ لأنها ظنية، وإذا كانت دلالة الآية على عصمته من سحر لَبِيْد وسُم اليهودية ظنية ـ لو قيل بعمومها الصريح ـ ساوت الحديث؛ لأنه وإن نزل عنها بعدم تواتره فقد فاتها بصراحة لفظه؛ لأن قضيته شخصية، إذن ليس هناك احتمال، ولا ما يمنع تخصيص العام، ثم لا تصح العصمة من جميع الأذى لأي أحدٍ من الخلق؛ لأن ذلك لم يرضه الله لنفسه؟ لذلك قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾، وقالت اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ (المائدة: ٦٤)[2].

فالعصمة في الآية المراد بها عصمته ﷺ من القتل والاغتيال، والمكائد المهلكة؛ فضلًا عن عصمته من الغواية والهوى والضلال، وعدم الوقوع في المعاصي والمسكرات، ولا يدخل في العصمة هنا عصمته من الأمراض، كما سبق أن ذكرنا، بل الأنبياء جميعًا غير معصومين من المرض غير المنفر، فهم جميعًا تجري عليهم النواميس المعتادة التي أودعها الله في ولد آدم؛ وعلى ذلك فالآية ليست على عمومها، ولو كانت على عمومها ما استطاع أحد أن يخطئ في حقه ﷺ، ولا أن يناله بأذى، وها هم يخطئون في حقه ﷺ كثيرًا، بوصفه بالجنون والكهانة والسحر، وينالون منه في المعارك، وهذا يدل على أن الآية في عصمته من القتل والغواية والضلال، ولا تعارض بينهما وبين شخص يسحره[3].

ثم إنه مما يَردُّ هذا التعارض المزعوم من قِبل المشككين أن آية العصمة نزلت متأخرة عن حادثتي السحر والسُّم؛ لأنها من سورة المائدة، وهي من آخر ما نزل من القرآن. وقد قيل: إن هذه السورة منها

١. الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (١/ ٦٣١).

٢. انظر: الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، مرجع سابق، ص١٠٩: ١١٤ بتصرف.

٣. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، ص٢٥١.

ما نزل في حجة الوداع، ومنها ما نزل عام الفتح[1].

ومما يؤيد ذلك ما ورد عن جبير بن نفير أنه قال: "حججت فدخلت على عائشة، فقالت لي: يا جبير، تقرأ المائدة؟ فقلت نعم، قلت: أَمَا إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرِّموه"[2].

إذن لو اعتبرنا أن هذه الآية نص في العصمة لرسول الله ﷺ فإنها نزلت بعد حدوث واقعة السُّم والسحر، وذلك كان في السنة السابعة للهجرة، فلا إيراد للآية من الأساس؛ لأنها جاءت بالفعل المضارع الحالي أو الاستقبالي، فالله تبارك وتعالى إنما جعل العصمة لنبيه ﷺ في حجة الوداع وما بعدها؛ لأن التناقض لا بد فيه من ثمان وحدات: أحدهما وحدة الزمان، والزمان هنا مختلف، فلا يُعقل التناقض بين الحديث والآية بحال[3].

ومن خلال ما ذكرنا يتضح للمخالف أنه لا تعارض بين الحديثين والآية؛ لأن معنى العصمة أن يمضي رسول الله في طريق الدعوة غير مكترث بكل ما دُبِّر ضدَّه ﷺ، واثقًا بأن الله مانعهم من نيل حياته والقضاء عليه، وأكدنا ذلك بما اتفق عليه المفسرون من حتمية التقدير في الآية بالقتل ولا تظلُّ على عمومها، ولو ظلَّت على عمومها فإنها تخصص بكل حديث صحيح يثبت الأذى للرسول ﷺ كالسحر والسُّم، وفي النهاية أسقطنا هذا التناقض، لأن الآية نزلت متأخرة عن الحادثتين®.

ثالثًا. لا مناسبة بين وقوع السحر لرسول الله ﷺ في الحديث وقوله تعالى على لسان المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾ (الإسراء)، **ولا يحط ذلك من مرتبة النبوة وصحة الوحي:**

لقد زعم القوم أن حادثة السحر إن صحت لرسول الله ﷺ فإنها تتفق مع قول الله حكاية على لسان المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾، وأن سحره ﷺ لم يكن من قبيل الأمراض العارضة على الأبدان، ولا عروض النسيان في بعض الأمور العادية؛ بل هو بالفعل آخذ بالروح، وماسٌّ بالفعل، وقد اعتمد هؤلاء على أن وقوع السحر لرسول الله يشكك في الوحي وعصمته، وكل هذا باطل ولا أساس له من الصحة لو عدنا إلى الحقيقة المزهود فيها.

ونردُّ على هؤلاء بمعرفة معنى الآية، ومعنى السحر عند العرب، وأن الربط بين هذه الآية وحادثة السحر ربط عشوائي، مُدَّعِيه ناقصُ الفكر غير سليم القريحة، غير منصف للتأويل.

نقول: هل تكهَّن محمد ﷺ أو قال الشعر، أو ثبت عنه أنه سحر أحدًا من أصحابه؛ ليؤمن به، ليقال عنه ساحر؟! لا.

إن محمدًا ﷺ رُمي بهذه الأوصاف من قوم كانوا قبل بعثته يلقبونه بـ: "الصادق الأمين"، فالتناقض واقع في

---

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٦/ ٣١).
٢. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة المائدة، (٢/ ٣٤٠)، رقم (٣٢١٠). وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
٣. الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، محمد بن الحسن الحجوي، مرجع سابق، ص١١٨ بتصرف.

® في **"تعرض النبي للسحر والرد على من أنكر ذلك"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء العاشر (السمعيات).

كلامهم من يوم أن أعلن لهم محمد ﷺ: "إنني نذير لكم بين يدي عذاب شديد"، ثم أهو صادق أم كاذب؟ أو هو ساحر أم مسحور؟

هذه الآية جاءت في معرض الادعاءات المفتراه على رسول الله ﷺ وحول القرآن من قبل المشركين وكان من تلك الادعاءات أن رسول الله ﷺ مسحور؛ أي ذهب السحر بعقله[1]، فلا يدري ما يقول أو يفعل، لكن الله وصفهم بعد ذلك بأنهم ضلَّالًا، ولا يستطيعون سبيلًا إلى ذلك، فانتفى كل ذلك عن رسول الله ﷺ.

ومعنى السحر لغة: هو كل أمر يخفى سببه ويُتخيل على غير حقيقته، يجري مجرى التمويه والخداع، وهو كل ما لطف مأخذه ودَق[2].

هل حدث هذا لرسول الله ﷺ؟ لا؛ لأنه لم يؤثر عنه ما يُخِلّ بنبوته، ويقدح في سلامة الوحي.

قال ابن حجر: "قال الراغب وغيره: السحر يطلق على معانٍ:

أولها: ما لَطُف ودقَّ، ومنه سحرت الصبي: خادعته واستملته، وكل من استمال شيئًا فقد سحره، ومنه إطلاق الشعراء سحر العيون لاستمالتها النفوس، ومنه قول الأطباء: الطبيعة ساحرة، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ۝١٥﴾ (الحجر) أي: مصرفون عن المعرفة، ومنه حديث "إن من البيان لسحرًا"[3].

الثاني: ما يقع بخداع وتخييلات لا حقيقة لها، نحو ما يفعله المشعوذ من صرف الأبصار عما يتعاطاه بخفة يده، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ۝٦٦﴾ (طه).

الثالث: ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من التقرب إليهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (البقرة: ١٠٢).

الرابع: ما يحصل بمخاطبة الكواكب، واستنزال روحانياتها بزعمهم"[4].

هذا عن معنى السحر، أما عن تأثيره، فإنه يؤثِّر في الجسم تأثير الأمراض، وقد يؤثر في النفس كذلك، وأنه لا يقف عند حدود التخييل، وسحر الأعين؛ لأن هذا وإن كان يسمى سحرًا فإنما هو من باب المشاكلة[5].

ومما عرضناه من معنى السحر وتأثيره يتبين لنا حقيقته، وأن النبي ﷺ قد أصيب به، ولكن لم يؤثر ذلك في عقله ووحيه، ولا توجد وجهة مشاكلة بين ما حدث من سحر لَبِيْد بن الأعصم له ﷺ، وما حكى الله على لسان المشركين برميه بالسحر.

ثم إن المشركين لم يريدوا من قولهم: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝٤٧﴾ أنه ﷺ سُحر حتى أدركه بعض التغيير أيامًا، ثم شفاه الله، وإنما أرادوا أنه يصدر عن خيال وجنون في كل ما يقول ويفعل، وأن ما جاء به

١. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (١٧/ ١٠٣٧٣).

٢. انظر: المعجم الوسيط، مادة: سحر.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: الخطبة، (٩/ ١٠٩)، رقم (٥١٤٦).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٠/ ٢٣٢).

٥. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٣٤١.

ليس من الوحي، فغرضهم إنكار رسالته ورميه بالجنون، وهذا أمر واضح وجلي لكل من تتبع النصوص القرآنية التي تعرضت لهذا؛ فالغرضان مختلفان، والموضوعان متباينان[1].

فوقوع السحر للرسول ﷺ لا يصدق بحال من الأحوال دعوى المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾؛ لأنهم يهدفون إلى رفض الدين من أساسه، والتشكيك فيه برمي صاحب الرسالة بالسحر والجنون، وأنه مصدر غير موثوق فيه.

وإن كان هؤلاء الأدعياء قد التمسوا في حديث السحر ما يؤيد به دعواهم، وذلك في قوله ﷺ: "يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله"، وأن هذا يُفهم منه أنه كان يتخيل أنه يأتيه جبريل وهو لا يأتيه!

وللجواب عن ذلك نقول: إن الحديث جاء مفسَّرًا برواية أخرى؛ حيث قالت عائشة: "حتى كان يرى أن يأتي النساء ولا يأتيهن"[2]، والمقصود بالنساء هنا زوجاته، والإتيان معناه جماعهن، فيسقط استدلالكم بالحديث على ما زعمتموه من التشكيك في مصدر التلقي.

قال ابن حجر في تعليقه على قول الرسول ﷺ: "حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله": قال المازري: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وزعموا أنه يحطُّ من منصب النبوة، ويشكك فيها، قالوا: وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل، وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعه من الشرائع؛ إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو ثَمَّ، وأنه يوحى إليه بشيء ولم يوح إليه بشيء، قال المازري: وهذا كله مردود؛ لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى، وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شاهدات بتصديقه، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل. وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يُبعث لأجلها، ولا كانت الرسالة من أجلها، فهو في ذلك عرضة لما يعترض البشر كالأمراض، فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له، مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين"[3].

وقال الشنقيطي: "اعلم أن ما وقع من تأثير السحر في رسول الله ﷺ لا يستلزم نقصًا ولا محالًا شرعًا، حتى تُرَدَّ بذلك الروايات الصحيحة؛ لأنه نوع من الأعراض البشريّة، كالأمراض المؤثرة في الأجسام، ولم يؤثِّر ألبتة فيما يتعلق بالتبليغ"[4].

تقول د. آمال محمد فتح الله ماضي في بحث لها نُشر في "مجلة الزهراء": وإذا كان التخييل المذكور في الحديث قادحًا في رسالة خاتم النبيين ﷺ كما يزعمون، فقد أثبت القرآن التخييل لموسى ، وهو أحد أولي العزم من الرسل، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾ (طه)، وهذا التخييل لموسى قد حدث فعلًا، وخاف

١. دفاع عن السنة النبوية، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٤٦، ٢٤٧.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الطب، باب: هل يُستخرج السحر؟ (١٠/ ٢٤٣)، رقم (٥٧٦٥).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٠/ ٢٣٧).

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، (٢١/ ١١٧).

موسى مما رآه، ولكن لم يمنعه من تلقيه الوحي في الحال، فكيف نصدق بالتخييل في حق نبي الله موسى دون محمد.

وفي هذا الحديث نفسه الرد على من أنكره؛ إذ فيه أن الوحي قد نزل عليه ﷺ أثناء مرضه في المنام، فأخبره بأنه مسحور، وباسم مَنْ سحره، وأين سحره، وقام من نومه وأخبر بكل ذلك، فوجدوه كما قال! فأين تأثير السحر على الوحي والتبليغ؟ وهذا وحي في المنام يذكره ويعقله!

ولو أثَّر السحر على الوحي ـ كما يزعمون ـ فهل كان أعداؤه نيامًا؛ فلم يأخذوا عليه في فترة مرضه أنه قال قولًا، فكان بخلاف ما أخبر به، وهم الذين يتربصون به الدوائر؟! ولم يُنقل عنه ﷺ في أثناء مرضه خبرٌ من الأخبار يخالف ما أخبر به[1].

نعم إن رسول الله قد سُحِر كما في الحديث الذي معنا، لكن ذلك إنما كان في جانبه الأُسَريّ فيما يتعلق بإتيان نسائه ﷺ، وأنه كان يتخيل أنه يجامعهن ولم يفعل، دون مجافاة العناية الإلهية له، فتلك قصة الحديث، ولا علاقة تربط بينها وبين قول الله تعالى على لسان المشركين: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾؛ لأن الله تبارك وتعالى أكذبهم في دعواهم، وهم لم يبنوا هذا القول على تلك الحادثة؛ إنما هو افتراء ودعوى، كما قالوا: إنه شاعر، وكاهن، وساحر، وكذَّاب، بل أرادوا أن يشككوا في عقله، وأنه قد أصيب بالجنون، إذ يُشيع مثل هذا الكلام، وقد أبطلنا ذلك بأدلة كثيرة في أماكنها.

الخلاصة:

- إن حديثي سحر النبي ﷺ وسمِّه ثابتان صحيحان، ولا يُطعن فيهما بأي وجه من أوجه الطعن سندًا أو متنًا؛ لأنهما وردا في الصحيحين، وهما بذلك في أعلى درجات الصحة.
- حديثا السحر والسم لا يتعارضان مع عصمة النبي ﷺ؛ لأنهما من باب الأذى الواقع لرسول الله، ولا يعتبر هذا نفيًا للعصمة؛ لأن العصمة غير الأذى، وهو غير مرفوع عنه ﷺ؛ لأنه نبي مُبتلًى.
- عصمة الله لنبيه ﷺ تعني حفظه من قتل الناس له، وأنهم لا يغتالونه، ولا يستولون عليه بقتل أو أخذ أو أسرٍ، حتى يتم تبليغ الرسالة.
- إذا خالف الحديث الآية فلا نرده إلا إذا كانت الآية قطعية الدلالة، والحديث ليس بمتواتر بل هو آحاد مظنون، وألا يمكن الجمع بينهما، وهذا ما لم يتحقق منه شيءٌ في هذه المسألة؛ لذلك لا يرد الحديث مطلقًا.
- لقد ذهب أغلب المفسرين إلى أن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ لا يؤخذ على عمومه، وإنما يخصَّص بكل حديث صحيح يُثبِت الأذى لرسول الله ﷺ، ولا بد من تقدير محذوف بين الجار والمجرور؛ أي: من قتل الناس، وليس كلهم بل بعضهم.
- إن آية العصمة نزلت بعد هاتين الواقعتين، فيسقط البناء من أساسه على وجود التناقض بين الآية والحديث؛ لأن وحدة الزمن تُشترط في التناقض وإثباته، وقد انتفى هنا.
- إن حادثة السحر لا تدعم قول المشركين الذي

1. انظر: مجلة الزهراء، مرجع سابق، (١/ ٢٤٩، ٢٥٠).

حكاه القرآن عنهم ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾؛ لأنها مختلفان ومتباينان، وزَعْم المشركين لم يكن مبنيًّا على تلك الحادثة، وإنما زعموا ذلك تشكيكًا في صاحب الرسالة من البداية؛ وأنه يتكلم عن سحر وجنون.

- إن وقوع السحر لرسول الله ﷺ لا يقدح في نبوته وصدقه، وعصمة الموحَى إليه؛ لأن السحر إنما كان في جانب حياته الدنيويِّ فقط عن طريق مجانبة نسائه ﷺ، دون أن تقدح في مقامه الأشرف، وعصمته الموثوق بها من الله ﷻ.
- لم تتخلَّ السماء عن الأرض فترة سحر النبي ﷺ، بل نزل فيها الوحي ليحل مشكلة من أهم المشاكل التي عرضت للبشرية، ألا وهي سحر رسول الله ﷺ، فجاء حلها له وحيًا في المنام، ليثبت عناية الله بنبيه.

الشبهة الثالثة والعشرون

دعوى بطلان حديث نسيان النبي ﷺ بعض آياتٍ من القرآن(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض الطاعنين حديثًا أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مفاده أن الرسول ﷺ سمع صحابيًّا يقرأ آية - ليلًا - فقال ﷺ: يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا... أو آية أُنسيتها! ويتساءلون: أليس هذا الحديث ينافي عصمة النبي ﷺ عن الخطأ في عملية تأدية الوحي إلى الناس، والذي يقتضي منه حفظه دون نسيان؟! ثم إن هذا الحديث يتناقض مع القرآن الكريم نفسه الذي ينفي النسيان عن الرسول ﷺ في قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ (الأعلى)، وفيه تكفل من الله ﷻ بحفظ القرآن، قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ (القيامة) لكن هذا الحديث يشكك في حفظ القرآن وجمعه، وهذا كفيل برد الحديث. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية واتهامها بمخالفة القرآن.

وجها إبطال الشبهة:

١) حديث نسيان النبي ﷺ لبعض آيات القرآن، ثم تذكير الصحابي له إياها، حديث صحيح ثابت عن النبي ﷺ، بل هو في أعلى درجات الصحة؛ لرواية البخاري ومسلم له في صحيحيهما، ونسيان النبي ﷺ لا يقدح في عصمته؛ فقد اتفق علماء الأمة على أنه يجوز وقوع النسيان من النبي ﷺ فيما ليس هو مأمور فيه بالبلاغ مطلقًا، أما ما هو مأمور فيه بالبلاغ، فيجوز وقوع النسيان منه في ذلك بشرطين؛ أولهما: أن يقع منه النسيان بعدما يقع منه التبليغ، وثانيهما: أن لا يستمر على نسيانه؛ بل يحصل له تذكرة، إما بنفسه وإما بغيره.

٢) إن إسقاط النبي ﷺ لبعض آي القرآن الكريم لا يتعارض مع القرآن الكريم، ولا يقدح في أصل جَمْعِ القرآن وحفظه؛ لأن إسقاطه لم يكن عمدًا؛ وإنما كان إسقاطه نسيانًا؛ لدلالة لفظة "أُنسيتها" في الروايات، علاوةً على أن وقوع النسيان منه كان بعد تبليغه إياها،

(*) تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي، مرجع سابق. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

فقد كانت مكتوبة بين يدي النبي ﷺ، ومحفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوها عنه، ومنهم هذا الصحابي الذي ذكَّر النبي ﷺ إياها، ولذلك فقد تحقق في الحديث الشرطان اللذان وضعهما علماء الأمة.

التفصيل:

أولا. حديث نسيان النبي ﷺ لبعض آيات القرآن صحيح سندًا ومتنًا باتفاق جميع علماء الحديث، وهو لا ينافي عصمته ﷺ:

لقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: "سمع النبي ﷺ رجلًا يقرأ في سورة بالليل، فقال: يرحمه الله، لقد أذكرني آية كذا وكذا، كنت أنسيتُها من سورة كذا وكذا"[1].

وقد ذكر هذا الحديث أبو داود في سننه، وأحمد في مسنده بأسانيد صحيحة وقوية، فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن عائشة قالت: "سمع النبي ﷺ رجلًا يقرأ آية، فقال: رحمه الله، لقد أذكرني آية كنت نسيتها"[2].

وجاء في سنن أبي داود بسند صحيح عن عائشة قالت: "إن رجلًا قام من الليل يقرأ، فرفع صوته بالقرآن، فلما أصبح، قال رسول الله ﷺ: يرحم الله فلانًا، كائن من آية أذكرنيها الليلة، كنت قد أسقطتُها"[3].

فالحديث صحيح في أعلى درجات الصحة باتفاق جميع علماء الأمة، ويكفي لصحة الحديث سندًا، أنه ورد في أصح كتابين من كتب السنة، وهما صحيح البخاري وصحيح مسلم المُجمَع على صحتهما، فضلًا عن تواتر الأحاديث بنفس هذا المعنى في أغلب كتب الحديث بأسانيد صحيحة وقوية - كما ذكرنا.

- **نسيان النبي ﷺ بين الإطلاق والتقييد:**

لا بد في صدد هذا الموضوع أن نبين؛ هل كان النبي ﷺ ينسى؟ ولو كان النبي ﷺ ينسى؛ فما حقيقة نسيانه؟

إن وقوع النسيان من النبي ﷺ جائز، لقوله ﷺ: "... إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون؛ فإذا نسيت فذكِّروني..."[4].

قال ابن حجر في الفتح: "وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي ﷺ فيما ليس طريقه البلاغ مطلقًا، وكذا فيما طريقه البلاغ؛ لكن بشرطين: أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه، والآخر أنه لا يستمر على نسيانه، بل يحصل له تذكرة، إما بنفسه وإما بغيره"[5].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل القرآن، باب: نسيان القرآن وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا؟ (٨/ ٧٠٣)، رقم (٥٠٣٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأمر بتعهد القرآن، (٤/ ١٣٧٦)، رقم (١٨٠٦).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٤٣٨٠). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الحروف والقراءات، (١١/ ٤)، رقم (٣٩٦٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٩٧٠).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، (١/ ٦٠٠)، رقم (٤٠١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له، (٣/ ١١٣٥)، رقم (١٢٥١).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٧٠٤).

ووقوع النسيان من النبي ﷺ على قسمين:

أحدهما: وقوع النسيان منه ﷺ فيما ليس هو مأمور فيه بالبلاغ، مثل الأمور العادية والحياتية، فهذا جائز مطلقًا؛ لما جُبل عليه من الطبيعة البشرية.

يدل على ذلك حديث ابن مسعود ﷺ في سهو النبي ﷺ في الصلاة، قال: قال النبي ﷺ: "... إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به؛ ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكِّروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرَّ الصواب فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم يسجد سجدتين"[١].

والآخر: وقوع النسيان منه ﷺ فيما هو مأمور فيه بالبلاغ (كالقرآن)، وهذا جائز بشرطين:

- أن يقع منه النسيان بعدما يقع منه تبليغه، وأما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلًا.
- ألا يستمر على نسيانه، بل يحصل له تذكرة، إما بنفسه وإما بغيره.

قال القاضي عياض: "جمهور المحققين جوَّزوا النسيان عليه ﷺ ابتداءً فيما ليس طريقه البلاغ، واختلفوا فيما طريقه البلاغ والتعليم، ولكن من جوَّز قال: لا يقرُّ عليه، بل لا بد أن يتذكره، أو يُذكَّره"[٢].

وذكر ابن حجر في الفتح: "قال الإسماعيلي: النسيان من النبي ﷺ لشيء من القرآن يكون على قسمين:

أحدهما: نسيانه الذي يتذكره عن قرب، وذلك قائم بالطباع البشرية، وعليه يدل قوله ﷺ في حديث ابن مسعود في السهو: "إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون...".

والآخر: أن يرفعه الله عن قلبه، على إرادة نسخ تلاوته، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الأعلى).

قال: فأما القسم الأول فعارض سريع الزوال؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ (الحجر)، وأما الثاني فداخل في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ (البقرة: ١٠٦)"[٣].

والنسيان في هذه الحالة لا ينافي عصمة النبي ﷺ في تبليغ الوحي، فالسهو والنسيان من الأنبياء في الأفعال البلاغية، والأحكام الشرعية جائز في حقهم، وهو ظاهر القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو مذهب جمهور العلماء من الفقهاء والمتكلمين.

وفرَّقوا بين ذلك وبين السهو في الأقوال البلاغية، فأجمعوا على منعه، كما أجمعوا على امتناع تعمُّده؛ لقيام المعجزة على الصدق في القول، ومخالفة ذلك تُناقِضها.

أما السهو في الأفعال البلاغية فغير مناقض لها، ولا قادح في النبوة، بل غلطات الفعل، وغفلات القلب من سمات البشر، كما قال ﷺ: "إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني".

وأما ما ليس طريقه البلاغ، ولا بيان الأحكام من أفعاله ﷺ، وما يختص به من أمور دينه، وأذكار قلبه مما

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، (١/ ٦٠٠)، رقم (٤٠١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له، (٣/ ١١٣٦)، رقم (١٢٥١).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٤/ ١٣٧٩، ١٣٨٠).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٧٠٤).

لم يفعله ليُتَّبع فيه، فالأكثر من طبقات علماء الأمة على جواز السهو والغلط عليه فيها، ولحوق الفترات والغفلات بقلبه؛ وذلك مما كُلِّفَهُ من مقاساة الخلق، وسياسات الأمة، ومعاناة الأهل، وملاحظة الأعداء، ولكن ليس على سبيل التكرار، ولا الاتصال، بل على سبيل الندور، كما قال ﷺ: "إنه ليُغان[1] على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة"[2].

وبهذا يتبين أن حديث نسيان النبي لبعض آيات القرآن، ثم تذكره لها بقراءة الصحابي ـ حديث صحيح، والنسيان الموجود في الحديث يتعلق بما بُلِّغ لا بما لم يُبلَّغ، وهذا لا يطعن في عصمة النبي ﷺ في تبليغه الوحي؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ قد نسي شيئًا ولم يبلغه، أو كتمه.

ثانيًا. نسيان النبي ﷺ لبعض آيات القرآن الكريم لا يتعارض مع القرآن، ولا يقدح في أصل جمع القرآن وحفظه:

الذي يتأمل القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ (٦)﴾، يعلم أنه لا تعارض بين الحديث وما جاء في هذه الآية، وذلك بمعرفة تفسير هذه الآية الكريمة، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ (١٨)﴾ (القيامة).

أما قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ (٦)﴾ يعني: ما نقرأه، والجملة مستأنفة لبيان هدايته ﷺ الخاصة به بعد بيان هدايته العامة لكافة الخلق، وهو هدايته ﷺ لحفظ القرآن وتلقي الوحي، وهدايته للناس أجمعين.

قيل: هو نفي، وقيل: نهي، والألف إشباع، ومُنع أن يكون نهيًا؛ لأنه لا يُنهى عما ليس باختياره، وهذا غير لازم؛ إذ المعنى أن النهي عن تعاطي أسباب النسيان، وهو شائع، فسقط ما قاله.

قال مجاهد والكلبي: كان النبي ﷺ إذا نزل عليه جبريل عليه السلام بالوحي لم يفرغ جبريل من آخر الآية حتى يتكلم النبي ﷺ بأولها مخافة أن ينساها، فنزلت هذه الآية، فلم ينس شيئًا بعد ذلك.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: "كان النبي ﷺ يستذكر القرآن؛ مخافة أن ينسى، فقيل له: قد كفيناك ذلك، ونزلت هذه الآية"، وعن سعد بن أبي وقاصٍ نحوه[3].

وعلى هذا الأساس يحمل قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ (١٧)﴾.

وإذا قيل: إن هذا الحديث يشكك في جمع القرآن وحفظه كله، لكون النبي ﷺ قد نسي منه آيات، حتى يصل الأمر إلى أن يتذكر ذلك بغيره، وليس بنفسه.

نقول: هذا قول مردود، وليس في الحديث ما يوحي بأن القرآن لم يحفظ منه شيء؛ أولًا: لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ (٩)﴾ (الحجر)، وكذلك قوله ﷻ الذي تقدم: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ (١٧)﴾، ثانيًا: أن كون الرسول ﷺ يتذكر الآية عند قراءة

١. الغَيْن: الغَيْم، والمراد هنا ما يتغشّى القلب.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة، باب: استحباب الاستغفار والاستكثار منه، (٩/ ٣٨١١)، رقم (٦٧٣٠).

٣. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي، مرجع سابق، (٧/ ٤٢٧، ٤٢٨).

الصحابي لها، فهذا دليل قاطع أنه قد بلغها، وإلا فمن أين حفظها هذا الصحابي الجليل؟

وقد رد الشيخ الزرقاني هذا الافتراء وفنده، فقال: "إنه لا ينهض حجة لهم فيما زعموا من الشك في الأصل الذي قامت عليه كتابة القرآن وجمعه، بل الأصل سليم قويم، وهو وجود هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التي استكتبها الرسول ﷺ، ووجودها محفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوها عنه، والذين بلغ عددهم مبلغ التواتر، وأجمعوا جميعًا على صحته، كما عُرِف ذلك في دستور جمع القرآن.

وإنما قصارَى هذا الخبر أنه يدل على أن قراءة ذلك الرجل ذكرت النبي ﷺ إياها، وكان قد أنسيها أو أسقطها (أي نسيانًا).

وهذا النوع من النسيان لا يزعزع الثقة برسول الله ﷺ، ولا يشكك في دقة جمع القرآن ونسخه؛ فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل، ثم استكتبها كُتَّاب الوحي، وبلَّغها الناس فحفظوها عنه، ومنهم رجل الرواية عباد بن بشار ؓ على ما رُوي، وليس في هذا الحديث أن هذه الآيات لم تكن بالمحفوظات التي كتبها كُتَّاب الوحي، وليس فيه ما يدل على أن أصحاب الرسول ﷺ كانوا قد نسوها جميعًا، حتى يخاف عليها وعلى أمثالها الضياع، ويخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام، كما يفتري أولئك الخرَّاصون، بل الرواية نفسها تثبت صراحة أن في الصحابة مَنْ كان يقرؤها، وسمعها الرسول ﷺ منه.

ثم إن دستور جمع القرآن يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا ما تظاهر الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته، ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك.

كما أن روايات هذا الخبر لا تفيد أن هذه الآيات ـ التي سمعها الرسول ﷺ من عباد بن بشار ـ قد امَّحت من ذهنه الشريف جملة، وغاية ما تفيده أنها كانت غائبة عنه ﷺ، ثم ذكرها، وحضرت في ذهنه بقراءة عَبَّاد، وغيبة الشيء عن الذهن، أو غفلة الذهن عن الشيء غير مَحْوه منه، بدليل أن الحافظ منا لأي نص من النصوص قد يغيب عنه هذا النص إذا اشتغل ذهنُه بغيره، وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه مخزون في حافظته، بحيث إذا دعا إليه داعٍ استعرضه واستحضره، ثم قرأه، أما النسيان التام الذي يترتب عليه محو الشيء من الحافظة؛ فإن الدليل قام على استحالته على النبي ﷺ فيما يخل بوظيفة الرسالة والتبليغ، وإذا عرض له نسيان؛ فإنه سحابة صيف لا تجيء إلا لتزول، ولا ريب أن نسيان الرسول ﷺ هنا كان بعد أن أدى وظيفته، وبلَّغ الناس، وحفظوا عنه، فهو نسيان لم يخل بالرسالة والتبليغ"[1].

وقال بدر الدين العيني: "فإن قلت: كيف جاز النسيان على النبي ﷺ؟ قلت: الإنساء ليس باختياره، وقال الجمهور: جاز النسيان عليه فيما ليس طريقه البلاغ والتعليم، بشرط أن لا يُقَرَّ عليه، بل لا بد أن يذكره، وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ، وأما نسيان ما بلغه ـ كما في هذا الحديث ـ فهو جائز بلا خلاف"[2].

---

١. مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، مرجع سابق، (١/ ٢١٩، ٢٢٠).

٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الحنفي، مرجع سابق، (٢٩/ ١٤٤).

كما أن إسقاط النبي ﷺ لم يكن عمدًا؛ وإنما نسيانًا، فلا معنى لما أوردوه من أنه قد يكون أسقط عمدًا بعض آيات القرآن، ودليل ذلك في قوله ﷺ في الرواية الأخرى، (كنت أنسيتها)، فهي كما قال ابن حجر: "هي مفسرة لقوله (أسقطتها)، فكأنه قال: أسقطتها نسيانًا لا عمدًا"[1].

وقال النووي: "قوله: (كنت أُنسيتها) دليل على جواز النسيان عليه ﷺ فيما قد بلَّغه إلى الأمة"[2].

فنسيان النبي ﷺ هنا جائز؛ لتوفر شرطين فيه، هما: أنه وقع منه بعد تبليغه، ثم إنه قد ذكَّره به هذا الصحابي، فلا ينبغي للرسول ﷺ ولا يعقل أن يبدل شيئًا في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه، وإلا لكان خائنًا أعظم الخيانة، والخائن لا يمكن أن يكون رسولًا.

ودليل ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ (الحجر)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ (يونس: ١٥).

فحفظ القرآن وجمعه ليس مسئولية الرسول ﷺ، وليس مسئولية الصحابة، ولا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان ﵃، بيَّن ذلك ﷻ في الكتاب العزيز؛ حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾.

فالذي أنزل القرآن هو المتكفل بحفظه وجمعه للأمة، ليس النبي ﷺ، ويفعل الله ذلك على الوجه الذي يشاء، قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧﴾، فكان تذكير هذا الصحابي للنبي ﷺ هذه الآيات، هو نفسه صورة من صور حفظ الله ﷻ وتعالى للقرآن الكريم.

وقد يقال إن سهو النبي ﷺ بإسقاطه بعض آي القرآن يتعارض مع الأحاديث الواردة عنه ﷺ في جعل نسيان القرآن كبيرة من الكبائر، ويُرد على ذلك بأن المراد بالنسيان المحرم أن يكون بحيث لا يمكنه معاودة حفظه الأول إلا بعد مزيد من المشقة والتعب؛ لذهابه عن ذاكرته بالكلية، وانشغاله الكامل عن مراجعة القرآن، أما النسيان الذي يمكن معه التذكر بمجرد السماع أو إعمال الفكر، فهذا سهو لا نسيان في الحقيقة، فلا يكون محرمًا، والذي يدل على أن النبي لم ينسَ - بالمعنى المحرم - سرعة تذكره ﷺ، وتفريقه بين اللفظ الصحيح للآية، وبين اللفظ الآخر غير الصحيح[3].

خلاصة القول في ذلك: أن النبي ﷺ قد أسقط نسيانًا، وليس عمدًا بعض آيات القرآن الكريم، وأن قراءة هذا الصحابي لها قد ذكرته إياها، وذلك لا يقدح في حقيقة القرآن وجمعه وصيانته من الضياع، فنسيان النبي ﷺ لها كان بعد تبليغه إياها للصحابة، وبعد قيام كتبة الوحي بكتابتها، وحفظوها في صدورهم، كما أن الحديث لم يُفِد أن هذه الآيات قد امَّحت عن ذهن النبي ﷺ جملة، وإنما هي كانت غائبة عنه، ثم تذكرها بقراءة صاحبه، فضلًا عن أن الذي تكفل بحفظ القرآن هو الله ﷻ وليس النبي ﷺ وليس صحابته الكرام،

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٨/ ٧٠٤).
٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٤/ ١٣٧٩).
٣. انظر: الفتاوى الفقهية الكبرى، ابن حجر الهيتمي، (١/ ١٢٨).

وتذكير الصحابي للنبي ﷺ، هو صورة من صور حفظ القرآن وصيانته؛ وبذلك تسقط تلك الشبهة، ويتأكد عدم معارضة الحديث للقرآن الكريم في هذا الشأن.

الخلاصة:

- إن حديث نسيان النبي ﷺ بعض آيات من القرآن حديث صحيح، رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد اتفق علماء الحديث على صحته سندًا ومتنًا.
- لقد أجمع العلماء على جواز وقوع النسيان من النبي ﷺ فيما ليس هو مأمور فيه بالبلاغ، مثل الأمور العادية والحياتية، فهذا جائز مطلقًا؛ لما جُبِلَ عليه ﷺ من الطبيعة البشرية.
- أجمع العلماء على جواز وقوع النسيان من النبي ﷺ فيما هو مأمور فيه بالبلاغ كأمر القرآن، وذلك بشرطين؛ أولهما: أن يقع منه النسيان بعدما يقع منه تبليغه، وأما قبل تبليغه فلا يجوز فيه النسيان أصلًا. والآخر: أن لا يستمر على نسيانه، بل يحصل له تذكرة، إما بنفسه وإما بغيره.
- إن هذا الحديث لا يخالف قول الله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾؛ لأنها تتعلق بأن النبي ﷺ كان يستذكر القرآن مخافة أن ينساه، فقيل له: قد كفيناك ذلك.
- إن إسقاط النبي ﷺ بعض آيات القرآن في الحديث لم يكن عمدًا، وإنما هو إسقاط نسيان، كما أكدت ذلك شواهد أخرى للحديث بلفظة: "أُنسيتها" بدلًا من "أسقطتها".
- وقوع النسيان منه ﷺ كان بعد تبليغه إياها، وقيام كتبة الوحي بكتابتها، وحفظها في صدور الصحابة الذين تلقوها عنه.
- إن تذكير الصحابي للنبي ﷺ بتلك الآيات، هو نفسه صورة من صور حفظ الله ﷻ للقرآن الكريم وصيانته من الضياع.
- إن سهو النبي ﷺ وإسقاطه بعض آي القرآن لا يتعارض مع الأحاديث الواردة في جعل نسيان القرآن كبيرة من الكبائر؛ لأنه ليس نسيانًا بمعنى المحو التام من الذاكرة، وإنما هو سهو يسهل معه التذكر والاسترجاع، وهو مما جُبلت عليه الطبيعة البشرية.

الشبهة الرابعة والعشرون

دعوى بطلان حديث تعرض الشيطان للنبي ﷺ أثناء صلاته(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين بطلان حديث الجِنِّيِّ الذي راود النبي ﷺ في الصلاة ليقطعها عليه، فتمكن منه رسول الله ﷺ وكاد أن يربطه في سارية من سواري المسجد، لكنه تذكر قول سليمان عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾ (ص: ٣٥) فترك ذلك، مستدلين على رفضهم للحديث بأنه من وضع اليهود للنيل من المسلمين؛ إذ قد صرَّح القرآن بأن الجن كان مسخرًا لسليمان عليه السلام وحده لا ينبغي لأحدٍ من بعده، والنبي ﷺ في الترتيب الزمني بعد سليمان بلا

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق.

خلاف، فكيف يتمكن النبي محمد ﷺ من السيطرة على الجن أو رؤيته وهو بعد سليمان ؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية والتشكيك فيها، وإثبات مخالفتها لما جاء به القرآن الكريم.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن حديث تعرض الشيطان للنبي ﷺ أثناء الصلاة حديث صحيح، بل في أعلى درجات الصحة؛ لأنه مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، ورواه أيضًا الإمام أحمد في مسنده، والنسائي في سننه، وليس دسيسة إسرائيلية كما يزعمون.

٢) الحديث لا يسلب ملك سليمان ويضعه في يد النبي ﷺ كما يزعمون؛ لأن تمكين الله لنبيه ﷺ من هذا الجني لا يعدُّ تعديًا على ملك سليمان ، وقد فهم النبي ﷺ ذلك فتركه تواضعًا منه، وتأدبًا مع أخيه سليمان الذي خصَّه الله بتسخير الجن له.

التفصيل:

أولا. حديث تعرض الشيطان للنبي ﷺ في الصلاة حديث صحيح، وليس دسيسة إسرائيلية:

يحاول أعداء الإسلام بكل ما أوتوا من مكر وخداع أن يشوهوا الإسلام بدعوى أنهم يدافعون عنه، أو يرفعون عنه لثام التعارض بين قرآنه وسنته، فيتخذون حيلًا غير حميدة، أوَّلها أصحابها خطأً بغير فهم، أو قصدوا صرفها عن حقيقتها لدفع الحقائق، والتلبيس على أصحابها، فهاموا حول السنة النبوية بكل ما أوتوا من خُبث السريرة، انطواءً تحت لواء تحسين صورة الإسلام، فأنكروا أحاديث صحيحة ظنًّا منهم أنها تسيء إلى قمة الحقائق، وهو القرآن الكريم.

ومن تلك الأحاديث التي نالتها ألسنتهم الخبيثة حديث تعرض الجني للنبي ﷺ أثناء صلاته، فقالوا: إنه من وضع اليهود؛ لينالوا من مقام النبي ﷺ، ويشوهوا صورته أمام المسلمين، وهذا كلام باطل؛ إذ ليس اليهود بأبله من هذا المدعي ليضعوا حديثًا يخدم الإسلام في بعض نواحيه، ويبين موقع النبي ﷺ من الخلائق.

وهذا الحديث صحيح رواه أئمة الحديث ممن أجمعت الأمة على صحة أسانيدهم، وأنها في أعلى الدرجات المتفق عليها بين المحدثين، فقد رواه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، وغيرهما من المحدِّثين كالإمام أحمد في مسنده، والنسائي في سننه؛ فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إن عفريتًا من الجن تفلَّت عليَّ البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع عليَّ الصلاة، فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا، وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ﴾، قال رَوحٌ: فردَّهُ خاسِئًا"[1]؛ أي: رده الله ذليلًا صاغرًا مطرودًا[2].

وقصة هذا الحديث لم تكن حادثة فقط، ومرت بلا هدف ولا حكمة، لتظل حتى يكتشفها أعداء الإسلام فيبيحون عنها معارضة لا تأييدًا، كلا، إنها كانت ذات

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: الأسير أو الغريم يربط في المسجد، (١/ ٦٦٠)، رقم (٤٦١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز لعن الشيطان أثناء الصلاة، (٣/ ١١٠)، رقم (١١٨٩).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٣/ ١١١٢).

شرائع وحكم عظيمة، ومن هذه الحِكَم:

- أن النبي ﷺ قد تمكن بقدرته الممنوحة له من ربه من هذا الشيطان، إلى حد أنه كاد يفقده الحياة، وقد شعر ببرد لسانه على يده.
- أن النبي ﷺ قد فعل ذلك في صلاته، ولم تخرجه هذه الحركة من عبادته، وهو ما استنتج منه الفقهاء أن الحركة تبطل الصلاة، إلا ما كان منها لصالح الصلاة، أو ما كان منها لدفع الأضرار عند المضطر.
- أن رسول الله ﷺ أراد أن يربط هذا المارد من الشياطين إلى سارية من سواري المسجد وذلك إمعانًا في النكاية به جزاءَ ما عمد إليه، من محاولة إفساد صلاة نبي هو خاتم الأنبياء، لولا أن النبي ﷺ قد ذكر قولة سليمان عليه السلام لربه: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾﴾ (ص)، فأطلقه النبي ﷺ لذلك غير كريم، مطرودًا غير مأسوف عليه[1].

إذن فالحديث صحيح في أعلى درجات الصحة، وهو يناقش مسألة فضل النبي ﷺ، وبعض أحكام الصلاة، وليس في مفهوم الحديث ـ قطعًا ـ ما يُوهِم بأنه من وضع اليهود، لا سيما وأن راويه أبو هريرة رضي الله عنه، وهو صحابي جليل كان أكثر الصحابة حفظًا وأتقنهم رواية، ولو كان من رواة الحديث أحد من مسلمة أهل الكتاب، لقلنا: قد يكون لكلامكم وجه، لكن هذا كلام غير صحيح من أساسه، فالحديث رواه الشيخان، وكفى بهما حُجَّة على ثبوت الحديث وصحته، وكذلك رواه غيرهما بأسانيد صحيحة.

من هنا يتضح أن ردَّهم للحديث بدعوى أنه من وضع اليهود للطعن في الإسلام، حجة واهية لا أساس لها من الصحة والبرهان®.

ثانيًا. ليس في الحديث ما يسلب ملك سليمان عليه السلام على الجن، ويضعه في يد النبي ﷺ كما يدعون:

إن هذا الحديث لا يخالف القرآن الكريم كما يدعون؛ لأن النبي ﷺ لم يطلب أن تكون له سيطرة على الجن كما كانت السيطرة لسيدنا سليمان عليه السلام، ولكنه ﷺ حينما تذكر أن هذا من اختصاص سليمان عليه السلام، تركه تأدبًا مع أخيه سليمان عليه السلام، وذلك بعدما أمكنه الله عز وجل منه وعزم على ربطه في أحد سواري المسجد، وهذا ما أشار إليه أئمة الحديث وشراحه، وأكد ذلك المفسرون عند تفسيرهم لقوله عز وجل: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾.

ويقول ابن حجر في الفتح: "قوله: "فذكرت دعوة أخي سليمان"؛ أي: قوله تعالى: ﴿وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾، وفي هذه إشارة إلى أنه تَرَكَه رعايةً لسليمان عليه السلام، ويحتمل أن تكون خصوصية سليمان استخدام الجن في جميع ما يريده لا في هذا القدر فقط، واستدل الخطابي بهذا الحديث على أن أصحاب سليمان كانوا يرون الجن في أشكالهم وهيئتهم حال تصرفهم، قال: وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا

---

١. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٩٧، ٩٨.

® في "الأدلة على عصمة النبي من وساوس الشيطان" طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ (الأعراف: ٢٧) فالمراد والأكثر الأغلب من أحوال بني آدم، وتعقب بأن نفي رؤية الإنس للجن على هيئتهم ليس بقاطع من الآية، بل ظاهرها أنه ممكن؛ فإن نفي رؤيتنا إياهم مقيد بحال رؤيتهم لنا، ولا ينفي إمكان رؤيتنا لهم في غير تلك الحالة"[1].

وهذا ما أكده الإمام القرطبي في تفسيره؛ حيث يقول: "ومعنى قوله: ﴿لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓ﴾؛ أي: أن يسأله، فكأنه سأل منع السؤال بعده، حتى لا يتعلق به أمل أحد، ولم يسأل منع الإجابة، وقيل: إن سؤاله مُلكًا لا ينبغي لأحد من بعده؛ ليكون محله وكرامته من الله ظاهرًا في خلق السماوات والأرض، فإن الأنبياء عليهم السلام لهم تنافس في المحل عنده، فكلٌّ يحب أن تكون له خصوصية يستدل بها على محله عنده، ولهذا أخذ النبي ﷺ العفريت الذي أراد أن يقطع عليه صلاته، وأمكنه الله منه، وأراد ربطه، ثم تذكر قول أخيه سليمان: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓ﴾، فرده خاسئًا، فلو أُعطي أحد بعده مثله ذهبت الخصوصية، فكأنه كره ﷺ أن يزاحمه في تلك الخصوصية، بعد أن علم أنه شيء هو الذي خُصَّ به من سخرة الشياطين، وأنه أجيب إلى ألا يكون لأحد بعده"[2].

قال الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓ﴾: "أي: لا يصح لأحد غيري لعظمته، فـ "بعد" هنا نظير ما في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِ﴾ (الجاثية: ٢٣)؛ أي: غير الله تعالى، وهو أعم من أن يكون الغير في عصره، والمراد وصف الملك بالعظمة على سبيل الكناية، كقولك: لفلان ما ليس لأحد من الفضل والمال، وربما كان في الناس أمثاله، تريد أن له من ذلك شيئًا عظيمًا، لا ألا يُعطَى أحدٌ مثله ليكون منافسه، وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما وغيرهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إن عفريتًا جعل يتفلَّت عليَّ البارحة ليقطع عليَّ صلاتي..." وهو لا ينافي ذلك؛ لأنه عليه السلام أراد كمال رعاية دعوة أخيه سليمان عليه السلام، بترك شيء تضمنه ذلك الملك العظيم، وإلا فالملك العظيم ليس مجرد ربط عفريت إلى سارية، بل هو سائر ما تضمنه قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرۡنَا لَهُ ٱلرِّيحَ﴾ (ص: ٣٦) إلخ. وقيل: إن عدم المنافاة لأن الكناية تجامع إرادة الحقيقة كما تجامع إرادة عدمها، ولعله إنما طلب عليه السلام ذلك ليكون علامة على قبول سؤاله المغفرة، وجبر قلبه عما فاته بترك الاستثناء، أو ليتوصل به إلى تكثير طاعته لله ﷻ، ونعمة الدنيا الصالحة للعبد الصالح، فلا إشكال في طلب الملك في هذا المقام إذا قلنا بما يقتضيه ظاهر النظم الجليل من صدور الطلبين معًا"[3].

وقال حقي في تفسيره: "لا ينبغي" لأحد من الخلق "من بعدي" إلى يوم القيامة، بأن يكون الظهور به بالفعل في عالم الشهادة في الأمور العامة والخاصة مختصًّا بي، وهو الغاية التي يمكنه بلوغها، دلَّ على هذا المعنى

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٣٠).
٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٥/ ٢٠٤، ٢٠٥).
٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، مرجع سابق، (٢٣/ ٢٠٠).

قول نبينا ﷺ: "إن عفريتًا من الجن ـ وهو الخبيث المنكر ـ تفلَّت عليَّ البارحة"؛ أي: تعرض في صورة هرٍّ كما في حياة الحيوان.

قال في تاج المصادر: "فذكرتُ دعوة أخي سليمان: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾، فرددته خاسئًا" أي: ذليلًا مطرودًا، لم يظفر بي، ولم يغلب على صلاتي، فدل على أن المُلك الذي آتاه الله سليمان، ولم يؤته أحدًا غيره من بعده ـ هو الظهور بعموم التصرف في عالم الشهادة لا التمكن منه؛ فإن ذلك مما آتاه الله غيره من الكُمَّل نبيًّا كان أو وليًّا. ألا ترى أن نبينا ﷺ قال: "فأمكنني الله منه" أي من العفريت، فعلمنا أن الله تعالى قد وهب التصرف فيه بما شاء من الربط وغيره، ثم إن الله تعالى ذكَّره، فتذكر دعوة سليمان، فتأدب معه كمال التأدب؛ حيث لم يظهر بالتصرف في الخصوص، فكيف في العموم؟ فرد الله ذلك العفريت ببركة هذا التأدب خاسئًا عن الظفر به. وكان في وجود سليمان ﷺ قابلية السلطنة العامة؛ ولهذا ألهمه الله تعالى أن يسأل الملك المخصوص به، فلم يكن سؤاله للبخل والحسد، والحرص على الاستبداد بالنعمة والرغبة فيها كما توهمه الجهلة. وأما سلطان النبي ﷺ فقد أفنى جميع ما في ملك وجوده من جهة الأفعال والصفات، فلم يبق شيء، فظهر مكانه شيء لا يوصف؛ حيث وقع تجلي الذات في مرتبة لم ينلها أحد من أفراد الخلق سابقًا ولا لاحقًا، وستظهر سلطنته الصورية أيضًا بحيث يكون آدم ومن دونه تحت لوائه"[1].

وبهذا يتضح لنا أن النبي ﷺ همَّ ـ وعدل عن همِّه ـ أن يشد وثاق هذا العفريت من الجن إلى سارية من سواري المسجد كعقاب له؛ لأنه أراد أن يصرفه عن الصلاة، ولا يعتبر هذا ـ الذي لم يتم، وهو الربط ـ حيازة للملك قد اكتملت أركانه، وما امتناع النبي ﷺ عن ربط الشيطان إلى سارية من سواري المسجد إلا حسن خلق من رسول الله؛ حيث يريد ألا يصرف الأذهان عن شيءٍ في القرآن مرتبطًا باسم نبي الله سليمان ﷺ[2]. وهذا ما لم يثبته الحديث للنبي محمد ﷺ، حتى لو تم ربط من رسول الله للشيطان ـ وهذا لم يحدث ـ لم يكن ذلك حيازة للملك سليمان، بل هو عقوبة للجِنِّيِّ على فعله.

الخلاصة:

- إن حديث رؤية النبي ﷺ للجني أثناء صلاته حديث صحيح في أعلى درجات الصحة، رواه الشيخان عن أبي هريرة ﷺ. ورواه أيضًا الإمام أحمد في مسنده، والنسائي في سننه. فكيف يكون دسيسة إسرائيلية كما يزعمون؟!
- إن هذه الحادثة لم تأت من فراغ، بل إنها قد قررت بعض الأحكام المهمة الخاصة بنبينا ﷺ، كإثبات قدرته على الشياطين، أو عدم بطلان الصلاة بالحركة فيها إذا كان ذلك اضطرارًا.
- إن الملك المذكور في الآية نسبة لسيدنا سليمان هو التصرف منه للعوالم التي سخرها الله له من الجن والطير والريح، بما أعطاه الله من سلطة تشريعية وسلطة

١. روح البيان، إسماعيل حقي، (١٢/ ١٦٢) بتصرف.

٢. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص٩٩، ١٠٠ بتصرف.

تنفيذية، وليس في همِّ النبي ﷺ أن يربط الشيطان في السارية حيازة لملك سليمان عليه السلام، بل ملك سليمان هو سائر ما تضمنه قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾.

- إن الله ذكَّر نبيه عليه السلام فتذكر فلم يتصرف في خصوص ما وُهب لسليمان - فكيف بالعموم - فتأدب كمال التأدب معه، واحترم دعوته، فكان نتيجة ذلك أن رُدَّ الشيطان خاسئًا خائبًا.

الشبهة الخامسة والعشرون

الطعن في حديث "ائتوني بكتفٍ أكتب لكم كتابًا"(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحة الحديث الثابت المدون بالصحيحين من رواية عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لأصحابه وهو على فراش الموت: "ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا، لا تضلوا بعده أبدًا، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما له أَهَجَر؟" ويستدلون على إثبات هذا الطعن بأن النبي ﷺ لم يكرر طلبه، ولم يصر عليه، ولو كان الأمر على هذه الدرجة من الخطورة لأصرَّ عليه؛ لأن في تركه الوقوع في الضلال، ولو كان الأمر متعلقًا بالوحي ما كان ينبغي للنبي ﷺ أن لا يكتب ذلك الكتاب؛ لأن في ذلك خيانة للوحي، وتقصيرًا في تبليغ الرسالة، كما أن كون الكتاب لم يكتب يستلزم ضلال الصحابة، وكيف يصف الصحابة النبي ﷺ بالهجر الذي يعني الهذيان؟ وهذا يعد طعنًا في مقام النبوة، وكذلك في عصمته، فالمعلوم أن النبي لا يصاب بأي مرض في عقله مهما صغر، وذلك لحفظ الوحي. هادفين من وراء ذلك إلى إثارة الشكوك في نفوس المسلمين، وزعزعة ثقتهم بالسنة النبوية التي تُعدُّ المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن حديث "ائتوني بكتفٍ أكتب لكم كتابًا" حديث صحيح سندًا ومتنًا، وليس في إعراض النبي ﷺ عن كتابة الكتاب الذي همَّ به خيانة للوحي؛ لأنه لم يكن وحيًا، إنما هو اجتهاد منه ﷺ لمصلحة ارتآها، ثم صرفه الله عن ذلك؛ لأمر قضاه، ووقوع الاجتهاد من النبي ﷺ فيما لم ينزل فيه نص أمر ثابت ومتكرر.

٢) لم يكن امتناع بعض الصحابة عن امتثال ما أمر به النبي ﷺ إعراضًا منهم عن أمره، إنما أرادوا أن يرفعوا المشقة عنه إشفاقًا عليه وحُبًّا له، ولما رأوا من حال مرضه وتوجُّعه، فقد كان يشغلهم أمره أكثر مما يشغلهم أمرهم، ولا يوجد في التاريخ من بدايته إلى نهايته طاعة مثل طاعة أصحاب محمد ﷺ له.

٣) إن الله عز وجل اصطفى لمحمد ﷺ أصحابه من بين الخلق، والقول بضلالهم يقدح في اصطفاء الله عز وجل لهم، كما أن لفظ الحديث لا يدل على وقوع أصحاب النبي ﷺ في الضلال إذا لم يكتب النبي ﷺ الكتاب.

٤) "أَهَجَرَ" استفهام استنكاري قالته الطائفة المؤيدة للكتابة؛ ردًّا على من قال: حسبنا كتاب الله، وقيل: أهجر من الهجر، وهو الفراق؛ أي: هجر الحياة،

(*) تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي، مرجع سابق.

وليس في هذا ولا ذاك قدح في النبي ﷺ.

التفصيل:

أولا. صحة حديث: "ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا" سندًا ومتنًا؛ لأن هذا الكتاب لم يكن وحيًا كما يزعم هؤلاء، وإنما كان اجتهادًا منه ﷺ:

إنه مما لا شك فيه أن حديث: "ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا" حديث صحيح لا مجال للطعن فيه؛ لأن الحديث صحيح سندًا ومتنًا، فالمتن صحيح لا شذوذ فيه، والسند صحيح أيضًا، كما أن هذا الحديث متفق على صحته؛ حيث أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما بسنديهما عن سعيد بن جبير قال: "قال ابن عباس: يوم الخميس! وما يوم الخميس! اشتد برسول الله ﷺ وجعه، فقال: ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا؟ فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي نزاع، فقالوا: ما شأنه؟ أَهَجَرَ؟ استفهِموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خيرٌ مما تدعونني إليه..."[١].

وقد ورد هذا الحديث في دواوين السنة المختلفة، فهو حديث مشهور ثابت، أخرجه البخاري في أربعة مواضع من صحيحه، حيث أخرجه في كتاب العلم، وفي كتاب المغازي، وفي كتاب الجهاد والسير، وفي كتاب الخُمس بطرق متعددة تدور على عبيد الله عن عبد الله بن عباس، وسعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس، كما أخرجه مسلم في كتاب الوصية في صحيحه، وساق له عدة أسانيد بألفاظ متقاربة، وقد أخرجه من رواية سعيد بن منصور عن سفيان، ثم ساق للحديث ثلاث متابعات تامة لسعيد بن منصور؛ حيث ذكر أنه تابعه قتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد عن سفيان به، وهذا يعني أن الحديث في أعلى درجات الصحة، وهذا يكفي كدليل للرد على من أراد التشكيك في سند الحديث خاصة، أو في صحة الحديث عامة، ومما سبق يتأكد لنا بما لا يدع مجالًا للشك أن الحديث ثابت وصحيح، ولا مجال فيما تعلق به المشككون من أعداء السنة من ادعاءات تقدح في صحة الحديث، يقول النووي: "اعلم أن النبي ﷺ معصوم من الكذب، ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه، وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه"[٢].

لقد بلَّغ النبي ﷺ رسالته، وفتح به الله أعينًا عُميًا وآذانًا صمًّا وقلوبًا غلفًا، نشهد أنه ﷺ بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الله به الغمة، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

ولقد شهد الله ﷻ لنبيه ببلاغ الوحي وانتهاء الرسالة، قال في كتابه الكريم - قُبيل موت النبي ﷺ بثلاثة أشهر: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣).

لم يكتم النبي ﷺ شيئًا من الوحي، بل بلغ رسالة السماء لأهل الأرض، وتحمَّل في سبيل ذلك ما تحمَّل؛

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته، (٧/ ٧٣٨)، رقم (٤٤٣١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، (٦/ ٢٥٤٠)، رقم (٤١٥٤).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٥٤٢).

من تسفيه له، ورمي بالجنون والكهانة والسحر والكذب، وهو الصادق الأمين، وقاطعه قومه، وحوصر هو وأصحابه في شِعْب أبي طالب لا يجدون طعامًا ولا شرابًا، وألَّب عليه قومه العربَ ليقاتلوه من جهات شتى، وحاولوا قتله أكثر من مرة، وخرج من وطنه مهاجرًا إلى ربه، وجاهد وكان في مقدمة الصفوف، وتحمل في سبيل رسالة ربه ما لا يتحمله أحدٌ من البشر ولا أحدٌ من الأنبياء، وهو سيد ولد آدم وخَيِّرُهم، فكيف يكون الفاضل الصادق الخيِّر خائنًا؟! ولِمَ تحمَّل ما تحمل إن كانت النهاية هي الخيانة؟!

وكيف يختار الله رجلًا خائنًا ليجعله خاتمًا للأنبياء والمرسلين؟! وكيف يُقَصِّر في تبليغ الشرع والدين، ويصف الله الدين بالكمال؟! وكيف يكون النبي ﷺ معصومًا، والعصمة تمنع الخيانة والتقصير في تبليغ الوحي، ثم يُرمَى بالتقصير بعد ذلك؟!

وقد يسأل سائل فيقول: ولماذا يطعن الطاعنون في تبليغ النبي ﷺ للرسالة؟ والجواب: إنهم لا يطعنون في تبليغ النبي ﷺ - في هذه الشبهة - ولكنهم يتخذون ذلك تكأة لردِّ حديث: "ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا" بحجة أن الكتاب لم يكتب، وطالما أنه لم يكتب، فالرسول خائن، كاتمٌ للحق، مقصِّرٌ في أداء الرسالة؛ لأنه كتم وحيًا واجب البلاغ، وكان عليه ألا يكتمه، فما الحل للخروج من هذا المضيق الصعب؟

إنهم يرون أن الحل هو ردُّ الحديث وإن كان في الصحيحين، وهذا ما يحاولون إقناع الناس به، وإنما وقع ذلك منهم لجهلهم، أو لقولهم بغير الحق من أجل إضلال الناس وإسقاط راية الإسلام: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾﴾ (الصف).

بئس القول ما قال هؤلاء، حيث يضعون الإقرار بعصمة النبي ﷺ في كِفَّة والحديث الثابت في كِفَّة، فخذ أو دعْ، فإن أخذت أحدهما أسقطت الآخر، وإن تركت قتلتك الشكوك والوساوس: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾﴾ (الكهف)، ولذا فلا يجب أن نأخذ الدواء من أيدي صانعي السموم؛ لأن اليد التي تصنع الموت لا تصنع حياة، واليد التي تصنع السموم لا تقدم لنا الأمصال المضادة لهذه السموم، إنما يجب علينا إذا أَلَمَّ بنا داءٌ أن نذهب إلى الطبيب، وقد أرشدنا الله ﷻ إلى ذلك بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ (النحل).

من أجل ذلك يجب أن نعلم أن الشروع في كتابة هذا الكتاب الذي أمر النبي ﷺ بكتابته لم يكن وحيًا أراد الله منه أن يبلغه إلى خلقه، إنما كان ذلك اجتهادًا منه ﷺ لما علم من حال أمته، وما سيحدث لهذه الأمة من التنازع والاختلاف، فأراد النبي ﷺ أن يضع كتابًا يوصي به أمته باتباع أسس معينة؛ ليرفع عنهم هذا الخلاف، وكان هذا الحدث محاولة اجتهادية منه لنصيحة أمته، مع الإقرار بأن النبي ﷺ يعلم تمام العلم أن الخلاف سنة كونية، وأنه لا بد واقع، وتتمثل أهمية هذا الكتاب عند النبي ﷺ حين تعلم أن النبي ﷺ أراد أن ينص في هذا الكتاب على العهد لأبي بكر الصديق ﷺ بالخلافة، وأن يضع الضوابط التي تمنع من التنازع على هذا الأمر؛ درءًا للفتن وحقنًا لدماء المسلمين. أما لماذا ترك كتابة الكتاب؟ فالظاهر أن النبي ﷺ طلب من ربه أن يكتب كتابًا يرفع به الخلاف والتنازع عن الأمة فأذن الله له،

والنبي ﷺ كان قد سأل الله ﷻ قبل ذلك ألا يجعل بأس المسلمين بينهم شديد ضمن ثلاث دعوات، فاستجاب له في اثنتين منها ومنعه الثالثة، وذلك فيما رواه مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "سألت ربي ثلاثًا، فأعطاني ثنتين، ومنعني واحدة؛ سألت ربي ألَّا يُهلك أُمَّتي بالسَّنَة فأعطانيها، وسألته ألا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها"[1]؛ أي أن الله قدَّر أن يكون بأس المسلمين بينهم شديدًا؛ لحكم لا نعلمها.

وقد أراد النبي ﷺ أن يرفع هذا التنازع والخلاف - الذي سينتج عنه بأس شديد - عن الأمة؛ حتى لا تتمزق وتتناحر، وقد استأذن ربه ﷻ وقد أذن له، إذ لا يتصور أن يَقْدُم النبي ﷺ على هذه الخطوة - حتى وإن لم تكن وحيًا - دون إذن من الله ﷻ، ولما أذن الله ﷻ له أمر الصحابة بأن يأتوه بكتف ليكتب لهم كتابًا لا يضلون بعده؛ فاختلفوا وتنازعوا، بين امتثال لأمره وإشفاق عليه، فلما أراه الله تنازعهم في الأمر الذي أراد النبي ﷺ أن يرفع به التنازع عنهم، علم النبي ﷺ أن قدر الله نافذ، وأن الخلاف لا سبيل إلى رفعه، فترك كتابة ما أراد أن يوصي به، وترك العباد لربهم، والدين لصاحبه، وترك كتابة الكتاب الذي أراد أن يرفع به الخلاف، ويضع الأمور في نصابها، ويسد أبواب الفتن على الأمة، بدءًا باستخلاف أبي بكر وما يلي ذلك من أمور، وقد بدا للنبي ﷺ ألاَّ يكتب الكتاب اعتمادًا على ما علم من تقدير الله ﷻ.

يقول الإمام البيهقي: "وإنما أراد - أي النبي ﷺ - ما حكى سفيان بن عيينة رحمه الله عن أهل العلم قبله، أن يكتب استخلاف أبي بكر ؓ، ثم ترك كتابته اعتمادًا على ما علم من تقدير الله تعالى، وذلك كما همَّ به في ابتداء مرضه، حين قال: وارأساه، ثم بدا له أن لا يكتب، وقال: يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر، ثم نبه أمته على خلافته، باستخلافه إياه في الصلاة حين عجز عن حضورها، وإن كان المراد به رفع الخلاف في الدين"[2].

مما سبق يتبين لنا أن النبي ﷺ لم يكن خائنًا للوحي؛ لأن ما ترك كتابته لم يكن وحيًا، ولو كان وحيًا لما ترك تبليغه؛ لأن تبليغ الوحي واجب لقول الله ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ (المائدة: ٦٧)، وعليه فلا وجه لاتهام النبي ﷺ بالتقصير في تبليغ الوحي، ورميه ﷺ بالخيانة؛ لأن في ذلك سوء أدب وسوء اعتقاد بالنبي ﷺ وبسنته الشريفة المحفوظة بوعد الله بالحفظ على أيدي الجهابذة من علماء الحديث الذين يذبون عن سنة النبي الكريم ﷺ، وينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكان لرأفته بالأمة يحب أن يرفع الخلاف بينهم، ويدعو الله بذلك، ولكنَّ قَدَرَ الله قد مضى بأنه لا بد من الخلاف، كما في الصحيح عنه أنه قال: "سألت ربي ثلاثًا، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة؛ سألته ألَّا يسلط على أمتي عدوًا من غيرهم

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، (٩/ ٣٩٩٢)، رقم (٧١٢٧).

٢. دلائل النبوة، البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٧/ ١٨٤، ١٨٥).

فيجتاحهم فأعطانيها، وسألته ألَّا يهلكهم بسنة عامة فأعطانيها، وسألته ألَّا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها"، ولهذا قال ابن عباس: "إن الرزية كل الرزية ما حال بين النبي ﷺ وبين الكتاب، فإن ذلك رزية في حق من شك في خلافة الصديق وقدح فيها، إذ لو كان الكتاب الذي همَّ به أمضاه لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك، ويقول خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي، فلما لم يوجد هذا كان رزية في حقه من غير تفريط من الله تعالى ورسوله ﷺ، بل قد بلغ رسول الله ﷺ البلاغ المبين، وبين الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق أحق بالخلافة من غيره، وأنه المقدم، وليست هذه رزية في حق أهل التقوى الذين يهتدون بالقرآن، وإنما كانت رزية في حق من في قلبه مرض، كما كان نسخ ما نسخه الله، وإنزال القرآن، وانهزام المسلمين يوم أحد وغير ذلك من مصائب الدنيا، رزية في حق من في قلبه مرض، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: ٧)، إن كانت هذه الأمور في حق من هداه الله مما يزيدهم الله به علمًا وإيمانًا"[١].

ويقول الإمام ابن حزم: "وكان في تلك المرضة قال لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: "لقد هممت أن أبعث إلى أبيك وأخيك، فأكتب كتابًا، وأعهد عهدًا؛ لئلَّا يتمنى متمنٍّ أو يقول قائل، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر" فلم يكن ـ والله أعلم ـ الكتاب الذي أراد ﷺ أن يكتبه، فلا يضل بعده، إلا في استخلاف أبي بكر. وقد ظهرت مغبة ذلك، وكاد الناس يهلكون في الاختلاف فيمن يلي أمر المسلمين بعد، وفي الذي يلي من بعد من قام بعده، وإلى زمن علي، والأمر كذلك فيمن بعد علي. وبالجملة فالكتاب كان رافعًا لهذا النزاع"[٢].

وبناءً على ما سبق يمكننا أن نقرر أن النبي ﷺ أراد أن يرفع الخلاف عن الأمة من بعده، فقرر أن يكتب كتابًا يرفع به هذا الخلاف، ويكون فيه استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حتى لا يختلف المسلمون على الخليفة، ويتنازعون على الخلافة بعده ﷺ.

ثم صرف النبي ﷺ نظره عن هذا الأمر لـمَّا رأى المصلحة في ذلك، ولا شك أنه لو كان من واجبات الدين ولوازم الشريعة لم يثنهِ عنه كلام عمر ولا غيره[٣].

ويؤكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيقول: "ولم تكن كتابة الكتاب مما أوجبه الله عليه أن يكتبه أو يبلغه في ذلك الوقت؛ إذ لو كان كذلك لما ترك ﷺ ما أمره الله به، لكن ذلك مما رآه مصلحة لدفع النزاع في خلافة أبي بكر، ورأى أن الاختلاف لا بد أن يقع، وقد سأل ربه قبل ذلك هذه المسألة فمنعه إياها"[٤].

لقد دلَّ ترك النبي ﷺ للكتاب على أنه لم يكن وحيًا، وإنما هو اجتهاد مبني على مصلحة المسلمين في إقراره وفي رفضه، والانصراف عنه؛ لذا لا مجال للقدح في عصمة النبي ﷺ طالما أن الحديث صحيح.

---

١. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مرجع سابق، (٨/ ٣٠٢، ٣٠٣).

٢. جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى، ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٠٠م، (١/ ٢٦٤).

٣. المرجع السابق، (١/ ٢٦٤).

٤. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مرجع سابق، (٦/ ١٧١).

ثانيًا. لم يردَّ الصحابة أمر النبي ﷺ، بل كانوا مشفقين عليه لما يرون من توجعه ومرضه:

قال المازري: "إن قيل: كيف جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع قوله ﷺ: "ائتوني بكتف أكتب"، وكيف عَصَوه في أمره؟ فالجواب: أنه لا خلاف أن الأوامر تقارنها قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال: أصلها للندب، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال: أصلها للوجوب، وتَنْقِل القرائن أيضًا صيغة "أفعل" إلى الإباحة، وإلى التخيير، وإلى غير ذلك من ضروب المعاني، فلعله ظهر منه ﷺ من القرائن ما دلَّ على أنه لم يوجب عليهم، بل جعله إلى اختيارهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم"[1].

قال ابن حجر: "قال القرطبي وغيره: "ائتوني" أمر، وكان حق المأمور أن يبادر بالامتثال، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله تعالى: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩)، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: حسبنا كتاب الله. وظهر لطائفة أخرى أن الأَوْلى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره، وما يتضمنه من زيادة الإيضاح، ودلَّ أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار، ولهذا عاش ﷺ أيامًا ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجبًا لم يتركه لاختلافهم؛ لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف"[2].

إذن لم يقصد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من الصحابة الاعتراض على ما أمر به النبي ﷺ، وإنما قصدوا التخفيف على رسول الله ﷺ حين رأوه قد غلب عليه الوجع، ولو كان النبي ﷺ يريد أن يكتب لهم شيئًا مفروضًا لا يستغنون عنه لم يتركه باختلافهم ولغطهم؛ لقول الله عز وجل للنبي ﷺ: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (المائدة: ٦٧)، كما أنه ﷺ لم يكن ليترك تبليغ غيره بمخالفة من خالفه، ومعاداة من عاداه[3].

يقول القاضي عياض رحمه الله: "وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث، وكيف اختلفوا بعد أمره ﷺ أن يأتوه بالكتاب، فقال بعضهم: أوامر النبي ﷺ يفهم إيجابها من ندبها من إباحتها بقرائن، فلعلَّ قد ظهر من قرائن قوله ﷺ لبعضهم ما فهموا أنه لم تكن منه عزمة، بل أمر رده إلى اختيارهم، وبعضهم لم يفهم ذلك، فقال: استفهموه، فلما اختلفوا كفَّ عنه؛ إذ لم يكن عزمة، ثم هؤلاء قالوا: ويكون امتناع عمر إما إشفاقًا على النبي ﷺ من تكليفه في تلك الحال إملاء الكتاب، وأن تدخل عليه مشقة من ذلك، كما قال: إن النبي ﷺ اشتد به الوجع"[4].

إن الصحابة رضي الله عنهم ـ ومنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ لم يرفضوا أوامر الرسول ﷺ؛ إذ لا يخفى على أيِّ مسلم وجوب طاعته، وامتثال أمره، فكيف وهو من كبار الصحابة المقربين رضي الله عنهم، وهم السابقون السابقون الذين أثنى الله تبارك وتعالى عليهم في كتابه العزيز، ووصَّى

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٥٤٤).
٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٥٢).
٣. دلائل النبوة، البيهقي، مرجع سابق، (٧/ ١٨٤).
٤. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، مرجع سابق، (٢/ ١٩٤).

الرسول الأمة بوجوب احترامهم، وبيَّن مكانتهم، وأمر باجتناب الإساءة إليهم، ووجوب ذكرهم بكل خير؟!

ويستدل ابن حجر العسقلاني رحمه الله أن أمر الرسول ﷺ كان على الاختيار، لأنه عاش بعد ذلك أيامًا ـ أربعة أيام ـ ولم يعاود أمرهم بذلك، فلو كان واجبًا لم يتركه لاختلافهم؛ لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا عزم امتثلوا[1].

وبهذا يتبين لنا أن مخالفة بعض الصحابة لأمر النبي ﷺ كانت إشفاقًا عليه ﷺ، وليس اعتراضًا عليه، وكيف يعترضون عليه، وهم خير أتباعٍ لخير نبيٍّ ﷺ، وقد قال تبارك وتعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ (المائدة: ١١٩) ®.

ثالثًا. عدم كتابة النبي ﷺ للكتاب لا يستلزم وقوع الصحابة في الضلال إذا لم يكتبه:

لقد مدح الله ﷻ أصحاب محمد ﷺ في كتابه، ومدحهم النبي ﷺ، فكيف يوصف الصحابة بالضلال، والله تعالى يقول فيهم: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ١٨﴾ (الفتح)، وقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾، فهل رضي الله ﷻ عن ضلالهم إذن؟ أم أنه كان لا يعلم ﷻ أنهم سيفعلون؟ وإن كان وقوع الصحابة في الضلال أمرًا سائغًا، كوقوع غيرهم من البشر فيه، فلِمَ رضي الله عنهم؟! وإذا كان الصحابة كسائر البشر من الكفار ضُلَّالًا، فلم خلق الله الجنة والنار، والنعيم والعذاب؟ ولم نصب الموازين والحساب؟ إن مجرد التسليم بوقوع الصحابة في الضلال أمرٌ يهدم جنبات الدين كله؛ لأنه إذا كان هذا هو حال أصحاب النبي ﷺ الذين رباهم على القرآن والسنة، فكيف يكون حال الذين من بعدهم؟ وبم يوصفون إذا كان الضلال هو أقسى لفظ يوصف به المسلم؟

إن الله تعالى قال عن هذه الأمة: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٠) ومعلومٌ أن الصحابة هم خير الأمة وأفضلها بشهادة النبي ﷺ نفسه حين قال: "خيركم قرني"[2]، فهل نرد على الله قوله وحكمه فيهم، ونردَّ على النبي ﷺ شهادته؟

يقول د. عماد الشربيني: وما هذه المنة من ربهم ﷻ إلا بيان لعباده، مؤمنهم وكافرهم إلى قيام الساعة، بعظم مكانة من اختارهم لصحبة سيد أنبيائه ورسله، وأن التجريح والقدح في تلك المكانة والعدالة إنما هو تجريح وقدح فيمن بوأهم تلك المكانة، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس[3].

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٢٥٢).

® في "**طاعة الصحابة وتصديقهم المطلق للنبي**" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة)، والوجه الأول، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادة، باب: لا يشهد على شهادة جور، (٥/ ٣٠٦)، (٢٦٥١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ﷺ، (٩/ ٣٦٦٠)، رقم (٦٣٥٧).

٣. انظر: عدالة الصحابة، د. عماد الشربيني، دار الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٧: ١٩.

لذلك يقول الآمدي: "واختيار الله تعالى لا يكون لمن ليس بعدل"[١].

ويقول الشيخ الزرقاني: "والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب يحيل على الله تبارك وتعالى في حكمته ورحمته أن يختار لحمل شريعته الختامية أمةً مغموزة، أو طائفة ملموزة، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة - طبقة الصحابة - يعتبر دفاعًا عن الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافًا أدبيًّا لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويعتبر تقديرًا لحكمة الله الباقية في اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة، كما أن توهينهم والنيل منهم يعدُّ غمزًا في هذا الاختيار الحكيم، ولمزًا في ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين"[٢].

ولهذا لا يجوز وصف الصحابة بالضلال؛ لأن مطلق لفظ الضلال يعني الكفر؛ أي عدم معرفة الطريق الموصل إلى الرب، والصحابة مستحيل أن يجري في ذلك عليهم؛ لأن ذلك يقع للكفار، وأصحاب الكتب المحرفة، والطرق المنحرفة، أما الصحابة فقد تركهم النبي ﷺ على المحجة البيضاء التي لا يزيغ عنها إلا هالك، والقول بأن الصحابة ضلوا الطريق قول بأن الأمة بعدهم ضلت الطريق، وهذا محال؛ لأن هذا الدين خاتم الشرائع، والقول بذلك يجعل للكفار حجة أمام الله يوم القيامة، ولا يصح أن تقام لكافر على الله حجة؛ لأن قيام الحجة لأي أحد على الله معناه أنه أُخذ ظلمًا، والله مُنزَّه عن أن يظلم أحدًا من خلقه، سواءً كان مؤمنًا أو كافرًا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ (الكهف)، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾﴾ (النحل).

إن الصحابة جميعًا ﷺ يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان؛ لأنهم بشر إلا أنهم لا يجوز أن يوصفوا بالضلال بأي حال، ليس ذلك لأنهم معصومون، بل لأنهم معتصمون بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، لذا قال رسول الله ﷺ: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، كتاب الله وسنتي"[٣]، إذن هما المصابيح التي تضيء لنا الطريق في الليلة الظلماء، وعليه فإن الضلال هنا ليس لقصور المنهج، فالمنهج متكامل كتابًا وسنة، فلا يصح أن يكون الضلال نتاجًا لقصور في المنهج الإسلامي الخاتم، وإنما ينشأ الضلال عن عدم الالتزام بالمنهج، والصحابة أبعد الناس عن ترك الالتزام بالمنهج، فما كانوا ضالين ولا مضلين، بل كانوا هداة مهديين، ولم يحكم أحدٌ عليهم بالضلال حتى يومنا هذا.

فإن قال الطاعنون: قال رسول الله ﷺ: "ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده أبدًا"، وهذا حكم بالضلال عليهم من قِبل النبي ﷺ إذا لم يفعلوا

١. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (٢/ ٣١٥)

٢. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مرجع سابق، (١/ ٢٧٥).

٣. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: العلم، (١/ ١٧١)، رقم (٣١٨). وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٤٠).

ما أمرهم به.

قلنا لهم: أخطأتم وكذبتم، فلم يصف النبي ﷺ الصحابة بالضلال خلال هذا الحديث، ولا يعني لفظ الحديث هذا، ولا يصح أن يفهم أن الكتاب الذي كان النبي ﷺ سيكتبه كتابًا سحريًّا سيُسحر الصحابة بعد كتابته، وسينتشر سحره إلى درجة أنه سيمنعهم من الوقوع في الضلال إن أرادوا، إن هذا الفهم لم يقل به أحد، ولا يصح أن يقول به أحد؛ لأن المقصود أن النبي ﷺ كان سيكتب كتابًا إن تمسك به الصحابة وقاهم من الضلال، فالمعول عليه هو التمسك بالكتاب من عدمه، أما ولم يكتب الكتاب فلا مجال لرميهم بالضلال؛ لأن الضلال إنما يكون إذا كتب الكتاب ولم يتمسكوا به، وهذا ما لم يحدث، وعليه فلا يجوز وصفهم بالضلال، أضف إلى ذلك أن الكتاب ليس الواقي الوحيد لهم، والذي بعدم وجوده يقعون في الضلال، لأن بينهم وبين الضلال سدًّا؛ هو تمسكهم بالكتاب والسنة، وقد تمسكوا بهما، فمن أين ينفذ الضلال إليهم®؟

® في **"ثناء الله تعالى ونبيه على الصحابة وتزكيتهم"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الأول، من الشبهة الثانية، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"عدالة الصحابي لا تتوقف على حجية قوله"** طالع: الشبهة الثالثة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"العصمة والاجتهاد ليسا شرطين في عدالة الصحابة"** طالع: الشبهة الرابعة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"عدالة الصحابة الأعراب"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"تعديل الله ورسوله للصحابة جميعا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

رابعًا. أهَجَرَ؟ استفهام استنكاري قالته الطائفة المؤيدة للكتابة ردًّا على من قال: حسبنا كتاب الله، وليس في ذلك قدح في النبي ﷺ، ولا يصح أن يقع اللفظ وصفًا له:

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: "أهجر رسول الله ﷺ"؟ هكذا في صحيح مسلم وغيره على الاستفهام، وهو أصح من رواية من روى هجر بغير همز؛ لأنه لا يصح؛ لأن معنى هَجَرَ: هَذِيَ، وإنما جاء هذا من قائله استفهامًا للإنكار على من قال: لا تكتبوا؛ أي: لا تتركوا أمر رسول الله ﷺ، وتجعلوه كأمر من هجر في كلامه؛ لأنه لا يهجر، وإن صحت الرواية الأخرى كانت خطأ من قائلها؛ لأنه قالها بغير تثبت لما أصابه من الحيرة والدهشة؛ لعظيم ما شاهده من النبي ﷺ من هذه الحالة الدالة على وفاته"[1].

فإن لم يسلم المخالف بأن لفظ يهجر أصله أيهجر - على الاستفهام - وأن سقوط الهمزة جاء من قائل الحديث بغير تثبيت لعظم ما شاهده من النبي ﷺ في هذه الحالة الدالة على الوفاة، قلنا له: إن لم تسلِّم بذلك من هذه الوجهة، وجب عليك أن تُسلِّم به من وجهة أخرى، وهي أن يهجر أصلها أيهجر - على الاستفهام - حُذفت همزة الاستفهام اطرادًا، وهذا أمر منقول عن العرب، وله شواهد كثيرة.

يقول ابن هشام: والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام؛ أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على أم، كقول عمر بن أبي ربيعة:

بَدَا لِيَ منها مِعْصَمٌ حين جَمَّرَتْ
وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ ببنانِ

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٥٤٤).

فوالله ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دارِيًا
بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ؟

أراد: أبسبع؟

أم لم تتقدمها، كقول الكميت:

طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البِيْضِ أَطْرَبُ
ولا لَعِبًا مني، وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟

وقال المتنبي:

أَحْيَا، وأَيْسَرُ ما قاسَيتُ ما قَتَلَا
والبَيْنُ جارَ على ضعْفِي وما عَدَلَا؟

أحيا: فعل مضارع والأصل أأحيا؟ فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته. يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟

والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله ﷻ: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (الشعراء: ٢٢)، وقوله تبارك وتعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ (الأنعام: ٧٦) في المواضع الثلاثة، وقرأ ابن محيصن: "سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم"، وقال ﷺ لجبريل ؑ: "وإن زَنَى وإن سرق؟ فقال: وإن زنى وإن سرق"[1][2].

وقد أجاب ابن حجر عن هذا المعنى، فقال: "قال القرطبي: إن قوله: "هجر" الراجح فيه إثبات همزة الاستفهام وبفتحات، على أنه فعل ماض، قال: ولبعضهم أهجرًا، بضم الهاء وسكون الجيم والتنوين، على أنه مفعول بفعل مضمر؛ أي: قال هجرًا، والهُجْر، بالضم ثم السكون: الهذيان، والمراد به هنا: ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم، ولا يعتد به لعدم فائدته، ووقوع ذلك عن النبي ﷺ مستحيل؛ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣﴾ (النجم)، ولقوله ﷺ: "لا ينبغي أن أقول عند الرضا والغضب إلا حقًّا"[3]، وإذا عرف ذلك، فإنما قاله مَنْ قاله منكرًا على من توقف في امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة، فكأنه قال: كيف تتوقف، أتظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه؟ امتثل أمره وأحضر ما طلب؛ فإنه لا يقول إلا حقًّا، قال: هذا أحسن الأجوبة، قال: ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شكٍّ عرض له، ولكن يُبْعده أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة، ولو أنكروه عليه لنُقِل، ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر عن دهش وحيرة، كما أصاب ذلك بعضهم عند موته، وقال غيرهم: ويحتمل أن يكون ذلك أراد أنه اشتد وجعه فأطلق اللازم وأراد الملزوم؛ لأن الهذيان الذي يقع للمريض ينشأ عن شدة وجعه، وقيل: قال ذلك لإرادة سكوت الذين لغطوا ورفعوا أصواتهم عنده، فكأنه قال: إن ذلك يؤذيه، ويفضي في العادة إلى ما ذكر، ويحتمل أن يكون قوله: أهجر فعلًا ماضيًا من الهجر بفتح الهاء وسكون الجيم، والمفعول محذوف أي الحياة،

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز، (٣/ ١٣٢)، رقم (١٢٣٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: مَنْ مات لا يشرك بالله شيئًا، (٢/ ٤٨٧)، رقم (٢٦٦).

٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م، (١/ ٢٠) بتصرف.

٣. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص، (٣/ ٦٠٦)، رقم (٦٢٤٦). وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

وذكر بلفظ الماضي مبالغة لما رأى من علامات الموت، وقلت (أي ابن حجر): يظهر لي ترجيح ثالث الاحتمالات التي ذكرها القرطبي، ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك، لهذا وقع في الرواية الثانية، فقال بعضهم: إنه قد غلبه الوجع"[1].

وعلى هذا يسقط القول الذي يرمي الصحابة بأنهم وصفوا رسول الله ﷺ بالهذيان، والحق الذي لا مرية فيه أنهم أخذوا من الاستفهام الإنكاري دليلًا على وجوب نفاذ أمره ﷺ ردًّا على من قال بعدم الكتابة شفقة عليه.

الخلاصة:

- الحديث في أعلى درجات الصحة؛ فقد أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحهما، وقد أخرجه البخاري في أربعة مواضع من صحيحه بأسانيد مختلفة، كما أورد الإمام مسلم له في صحيحه ثلاث متابعات تامَّة.
- لم يكتم النبي ﷺ شيئًا من الوحي، بل بلَّغ كلام السماء لأهل الأرض، وتحمَّل في سبيل ذلك ما تحمَّل.
- لم يكن أمرُ الكتاب الذي أراد النبي ﷺ أن يكتبه وحيًا، بل كان اجتهادًا منه ﷺ خشية وقوع التنازع والخلاف بين أمته من بعده، ثم أعرض عن كتابته، لـمَّا رأى أن المصلحة تقتضي ترك الكتابة.
- الكتاب كان المراد منه رفع الخلاف والتنازع خاصة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة؛ ويرجح كثير من العلماء أنه ﷺ أراد أن يكتب فيه استخلاف أبي بكر ﷺ.
- للأمر قرائن تحمله على الندب وأحيانًا الوجوب، وقد حمل مجموعة من الصحابة الأمر على الندب، فلعله ظهر منه ﷺ من القرائن ما يدل على أنه لم يوجب عليهم الأمر، بل جعله إلى اختيارهم.
- لم يترك الصحابة أمر النبي ﷺ اعتراضًا منهم على أمره، بل إشفاقًا عليه لما رأوا أنه قد غلب عليه الوجع.
- لم يصف النبي ﷺ الصحابة بالضلال في هذا الحديث، ولا يفهم من لفظه هذا.
- لم يقل النبي ﷺ للصحابة إنه سيكتب لهم كتابًا سحريًّا يمنعهم من الوقوع في الضلال، وإن أرادوا.
- إنما يسوغ لنا وصف الصحابة بالضلال إذا كتب النبي ﷺ الكتاب ولم يتمسكوا به، ولكن ذلك لم يحدث، وعليه فلا يجوز وصفهم بالضلال لهذا السبب من ناحية؛ ولأنهم متمسكون بالكتاب والسنة، فلا يمكن أن يقعوا في الضلال ما تمسكوا بها من ناحية أخرى.
- أَهَجَرَ؟ استفهام استنكاري قاله المؤيدون للكتابة؛ ردًّا على المنكرين لها.
- لا يصح حمل روايات لفظ هجر ويهجر دون همزٍ إلا على الاستفهام، وهذا أمرٌ مطردٌ ثابت في كلام العرب وأشعارهم.
- قد يُحمل الحديث على أن "هَجَرَ" بمعنى فارق؛ أي: هجر الحياة وفارقها بالموت.



---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٧٣٩، ٧٤٠).

الشبهة السادسة والعشرون

إنكار حديث رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودي (*)

مضمون الشبهة:

يواصل المغرضون أباطيلهم وافتراءاتهم على أحاديث النبي ﷺ، فينكرون حديث رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودي من أجل الطعام، والذي رواه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "إن النبي ﷺ اشترى طعامًا من يهودي إلى أجل ورهنه درعًا من حديد". زاعمين أن هذا الحديث مكذوب على النبي ﷺ. ويستدلون على ذلك: بأن معنى هذا الحديث يتعارض مع قوله ﷻ: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ (الضحى)، فالحديث يدل على درجة كبيرة من الفقر كان يعيشها النبي ﷺ حتى رهن درعه من أجل الطعام، على حين أن الآية القرآنية تدل على أن الله ﷻ قد أغناه وأزال عنه فقره.

ويتساءلون: إذا كان الله تعالى قد أغنى نبيَّه فعلا، فلماذا يرهن درعه لأجل الطعام؟ وكيف يعدل في الرهن عن المسلمين إلى اليهود وهم أعداؤه؟ فأين الأغنياء من المسلمين؟ وأين نصيبه في الفيء والغنائم؟ خاصة مع وجود الأموال وكثرة الخيرات بعد الفتوحات، وكيف يكون الرهن في السلاح؟ أليس في هذا إطلاع للعدو على أسرار صناعته وتقنيتها؟ رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في أحاديث النبي ﷺ تمهيدًا لإنكارها وإبطال العمل بها.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن حديث رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودي حديث صحيح في أعلى درجات الصحة، حيث ورد في الصحيحين وفي كتب السنة الأخرى بطرق صحيحة متصلة إلى النبي ﷺ، ولا تعارض مطلقًا بين الحديث وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾﴾؛ لأن الغنى المقصود في الآية ليس الترف والدعة والثراء الفاحش، وإطلاق العنان للشهوات، وإنما هو غنى النفس وترفعها عن شهوات الدنيا وملذات الحياة، وحتى لو كان الغنى في الآية بمعنى الثراء المادي، فإن النبي ﷺ كان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، وما كان يبقي لنفسه شيئًا، وقد اختار ﷺ لنفسه الحياة البسيطة الزاهدة، ولم يرض من الدنيا إلا بالقليل، وعلم أنها متاع زائل لا قيمة له، فزهد في ملذاتها، وعاش حياة الفقراء، فلا غرابة بعد ذلك من رهنه درعه عند اليهودي، ولا تعارض بهذا بين الآية والحديث.

٢) إن عدول النبي ﷺ في رهن درعه عن المسلمين إلى اليهود كان لحكم شرعية عديدة في المعاملات، من أهمها: بيان جواز معاملة أهل الذمة والكفار فيما لا حرمة فيه، وجواز بيع السلاح ورهنه وإجارته من الكافر ما لم يكن حربيًّا، وغير ذلك من الحكم، كما أنه ﷺ قد عدل عن المسلمين إلى اليهودي ليبين لهم جواز هذا الأمر، وحتى لا يضيق على الصحابة؛ حيث لا يأخذون منه ثمنًا ولا يقبلون لهم عوضًا في ذلك، كما أن رهن السلاح في هذا الوقت لم يكن فيه أي خطورة على المسلمين، فالسلاح في هذا الوقت كان بسيطًا

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد سعيد السناري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

ومنتشرًا، ولم تكن في صناعته أي أسرار حتى تُخفى، كما أن اليهودي كان ذِمِّيًّا معاهدًا، وكان الوقت آنذاك وقت سلم لا حرب، فلا مانع من رهن السلاح لغير المسلمين بهذه الشروط.

التفصيل:

أولا. إن حديث رهن النبي ﷺ درعه لليهودي حديث صحيح في أعلى درجات الصحة، ولا تعارض بينه وبين الآية الكريمة مطلقًا:

حديث رهن النبي ﷺ الدرع عند اليهودي صحيح في أعلى درجات الصحة فقد رواه البخاري في صحيحه عن عائشة: "أن النبي ﷺ اشترى طعامًا من يهودي إلى أجل ورهنه درعًا من حديد"[1]. وأورده الإمام مسلم في صحيحه عن عائشة قالت: "اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعامًا ورهنه درعًا من حديد"[2].

وأورد البخاري أيضًا عن أنس ﷺ: "أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز شعير، وإهَالَة[3] سَنِخَة[4]، ولقد رهن النبي ﷺ درعًا له بالمدينة عند اليهودي، وأخذ منه شعيرًا لأهله، ولقد سمعته يقول: ما أمسى عند آل محمد ﷺ صاع برٍّ، ولا صاع حبٍّ، وإن عنده لتسع نِسوَة"[5].

وعلى هذا فإن الحديث قد جاء في الصحيحين بطرق مختلفة عن عائشة رضي الله عنها، وقد جاء من طريق آخر عن أنس بن مالك ﷺ في صحيح البخاري، وهذا يعد دليلًا قاطعًا على صحة هذه الأحاديث، وثبوتها سندًا عن رسول الله ﷺ.

وبالإضافة إلى هذا فإن الحديث قد جاء في كتب السنن الأخرى أيضًا بطرق صحيحة مختلفة متصلة إلى النبي ﷺ، فقد رواه الإمام النسائي في سننه من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها[6]، ومن طريق هشام عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه[7]. وقد رواه الإمام ابن ماجه في سننه أيضًا من هذين الطريقين[8].

وقد رواه الإمام أحمد في مسنده بهما[9].

وهذا ما يؤكد صحة الحديث، وثبوته عن رسول الله ﷺ، وبهذا فلا مجال للطعن في صحته أو تكذيبه؛

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: البيوع، باب: شراء النبي ﷺ بالنسيئة، (٤/ ٣٥٤)، رقم (٢٠٦٨).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساقاة، باب: الرهن وجوازه في الحضر والسفر، (٦/ ٢٤٨٨)، رقم (٤٠٣٨).

٣. الإهالة: الشحم الذائب أو الزيت.

٤. السَّنِخَة: المتغيرة الريح.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: البيوع، باب: شراء النبي ﷺ بالنسبة، (٤/ ٣٥٤)، رقم (٢٠٦٩).

٦. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: البيوع، باب: الرجل يشتري الطعام إلى أجل ويسترهن البائع منه بالثمن رهنًا، (٢/ ٧٤٩)، رقم (٤٦٢٦). وفي باب: مبايعة أهل الكتاب، (٢/ ٧٥٥)، رقم (٤٦٦٧). وصححها الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٦٠٩)، (٤٦٥٠).

٧. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: البيوع، باب: الرهن في الحضر، (٢/ ٧٤٩)، رقم (٤٦٢٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٦١٠).

٨. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الرهون، باب: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، (٢/ ٨١٥)، رقم (٢٤٣٦)، (٢٤٣٧). وصححها الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٢٤٣٦)، (٢٤٣٧).

٩. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٤١٩٢). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وفي مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، رقم (١٣١٩٢). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

حيث رُوي بطرق صحيحة مختلفة عنه ﷺ، وكفى تصديقًا به وروده في الصحيحين.

أما عن التعارض المتوهم بين الحديث النبوي الشريف والآية القرآنية في قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾؛ حيث يدل الحديث على درجة كبيرة من حياة الفقر كان يعيشها النبي ﷺ، إلى درجة أنه يرهن درعه من أجل الطعام، في حين أن الآية تنص على أن الله ﷻ قد أغنى النبي ﷺ وأجزل له العطاء.

في حقيقة الأمر لا يوجد تعارض مطلقًا بين الحديث والآية؛ حيث إن الغنى في الآية الكريمة إما أنه بمعنى التعفف، وغنى النفس، والقناعة، والرضا، وفي هذه الحالة ينتفي التعارض بينهما، وإما أن الغنى بمعنى الثراء، وكثرة الأموال - وبالفعل فقد فتح الله على نبيه أبواب الخير كلها - إلا أن النبي ﷺ لم يرض من الدنيا إلا بالقليل، وزهد في ملذاتها وشهواتها، وعلم أنها متاع زائل لا قيمة له، وعاش حياة الفقراء، وبهذا أيضًا ينتفي التعارض بين الحديث والآية الكريمة، والأدلة على ذلك كثيرة:

- فالغنى بالمعنى الأوَّل، قد جاء في كثير من كتب التفاسير عند تفسير هذه الآية، فقد نقل الإمام القرطبي هذا المعنى عن كثير من العلماء، فقال: "وقال مقاتل: فرضَّاك بما أعطاك من الرزق، وقال الكلبِي: قنَّعك بالرزق، وقال ابن عطاء: ووجدك فقير النفس، فأغنى قلبك"[1].

وقال ابن كثير رحمه الله: "وقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾؛ أي: كنت فقيرًا ذا عيال، فأغناك الله عمن سواه، فجمع له بين مقامي الفقير الصابر، والغني الشاكر ﷺ"[2].

- وقال البغوي نقلًا عن مقاتل: "فرضَّاك بما أعطاك من الرزق، واختاره الفراء، وقال: لم يكن غنيًّا عن كثرة المال، ولكن الله رضَّاه بما آتاه، وذلك حقيقة الغنى"[3].

- وذكر صاحب "الظلال" معنى الآية فقال: "كنتَ فقيرًا فأغنى الله قلبك بالقناعة"[4].

- وفي تفسير الجلالين: "أغناك بما قنَّعك به من الغنيمة وغيرها"[5].

وعلى هذا فإن الغنى المذكور في الآية لا يقصد به مطلقًا الترف والثراء الفاحش، والبذخ، والتبذير، وإنما كان القناعة، والرضا برزق الله، وغنى القلب عن الشهوات والملذات، وحقًّا كان النبي ﷺ أغنى الناس وأعفهم، وأرضاهم برزق الله، واختار لنفسه التبسط في المعيشة.

فإذا كان الغنى على هذا المعنى، فلا ضير بعد ذلك أن يقنع النبي ﷺ بالقليل من الطعام لنفسه ولأهله، وأن يرهن درعه لأجل الطعام، فلا تعارض مطلقًا بين الحديث النبوي والآية الشريفة.

- وعلى فرض أن الغنى - في الآية - مقصود به الثراء وكثرة الأموال، فلا تعارض بينهما أيضًا؛ لأن

---

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٢٠/ ٩٩).

٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٢٣).

٣. معالم التنزيل، البغوي، مرجع سابق، (٨/ ٤٥٦).

٤. في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٣٩٢٧).

٥. تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٥٩٦.

الله ﷻ فتح على نبيه أبواب الخير من كل مكان، خاصة الفتوحات والغنائم، فالنبي ﷺ كان غنيًّا بالمعنى الكامل لكلمة الغنى، إلا أنه ﷺ لم يرضَ لنفسه الثراء والبذخ.

وكان النبي ﷺ تأتيه الأموال الطائلة، فيوزعها جميعًا على الفقراء والمحتاجين، ولا يُبقِي لآل بيته شيئًا، ونام ﷺ على الحصير، وكان يخصف نعله، ويَرْقَع ثوبه، وكان يقنع بأقل الطعام، والأدلة على ذلك كثيرة في كتب السنة، منها:

- ما رواه علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: " نام رسول الله ﷺ على حصير، فقام وقد أثَّر في جنبه، فقلنا: يا رسول الله، لو اتخذنا لك وطاءً، فقال: مالي وما للدنيا؟ ما أنا إلا كراكب استظل تحت شجرة، ثم راح وتركها"[1].

وهذا الحديث يدل دلالة قاطعة على أن النبي ﷺ كان يملك الرفاهية والتنعم، إلا أنه أدرك حقيقة الدنيا فانصرف عنها، ورضي منها بالقليل، وزهد في نعيمها.

وقد بيَّن النبي ﷺ منزلة الدنيا ومدى حقارتها، فقال: "لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها شربة ماء"[2].

فهذا يعكس رؤية النبي ﷺ لهذه الحياة الدنيا؛ حيث تنعدم قيمتها في نفسه، ولذلك كانت له العزة الكاملة.

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الزهد، باب رقم (٣١)، (٧/ ٤٠)، رقم (٢٤٨٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٣٧٧).

٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الزهد، باب: ما جاء في هوان الدنيا على الله، (٦/ ٥٠٣)، رقم (٢٤٢٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٣٢٠).

- وعن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يبيت الليالي المتتابعة طاويًا، وأهله لا يجدون عشاءً. قال: وكان عامة خبزهم خبز الشعير"[3].

- وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: "سأل رجل عائشة: هل كان رسول الله ﷺ يعمل في بيته شيئًا؟ قالت: نعم، كان رسول الله ﷺ يخصف نعله، ويخيط ثوبه، ويعمل في بيته كما يعمل أحدكم في بيته"[4].

- وقد جاء في الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث طويل، ذُكر فيه: "فدخلت على رسول الله ﷺ وهو مضطجع على حصير، فجلست، فأدنى عليه إزاره - وليس عليه غيره، وإذا الحصير قد أثَّر في جنبه، فنظرت ببصري في خزانة رسول الله ﷺ، فإذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع، ومثلها قرظًا في ناحية الغرفة، وإذا أَفِيقٌ[5] معلَّقٌ، قال: فابتدرت عيناي، قال: ما يبكيك يا ابن الخطاب؟ قلت: يا نبي الله، ومالي لا أبكي؟! وهذا الحصير قد أثر في جنبك، وهذه خزانة لا أرى فيها إلا ما أرى، وذاك قيصر وكسرى في الثمار والأنهار، وأنت رسول الله ﷺ وصفوته، وهذه خزانتك، فقال: يا ابن الخطاب، ألا ترضى أن تكون لنا الآخرة ولهم الدنيا، قلت: بلى..." الحديث[6].

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، (٤/ ٨٣)، رقم (٢٣٠٣). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة، رقم (٢٥٣٨٠). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٥. الأَفِيق: الجلد الذي دُبغ ولم يُقطع، والجمع أفق.

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطلاق، باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، (٦/ ٢٣٠٩)، رقم (٣٦٢٦).

هكذا كانت حياة النبي ﷺ وآل بيته، تقوم على القليل من متاع الدنيا، وتنصرف بكاملها إلى الآخرة، وما فيها من نعيم مقيم، فترك الدنيا وراء ظهره، ولم يرغب في لهوها، ورضي منها بما يكفل له مجرد العيش.

ومع هذا فلم يكن النبي ﷺ معدمًا، لا يجد خيرًا ولا يُرزق مالًا، بل كان لديه الأموال الكثيرة، وفتح الله تبارك وتعالى عليه الكثير من أبواب الخير والرزق، ورغم كثرة الخيرات والأموال في الدولة الإسلامية، إلا أن النبي ﷺ لم يكن يبقي على شيء، فكان يوزعه في الحال، وكان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، وما كان ليطلع الصحابة على حاله ﷺ، فقد كان أحق الناس بقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ (البقرة: ٢٧٣).

وقد كثرت الأموال والخيرات في الدولة الإسلامية، حتى غر ذلك المغرضين وقالوا: كيف يجوع من يجهز الجيوش، ومن يسوق المئين من البدن، وله مما أفاء الله عليه مثل "فدك"[١] وغيرها؟!

وكيف يحدث هذا وقد كان نَحَرَ بالحديبية سبعين بدنة، واستاق في عمرة القضاء - مكان عمرته التي صده المشركون عنها - ستين بدنة؟! وكيف يجوع من وقف سبعة حوائط بالعالية[٢] ثم لا يجد - مع هذا - من يقرضه أصواعًا من شعير، حتى يرهن درعه؟!

١. فدك: قرية بناحية الحجاز ذات عين فوارة ونخيل كثيرة.
٢. العالية: مكان بأعلى مكة.

لقد رأى القوم جانبًا من حياة النبي ﷺ وأغفلوا جانبًا، فنحن لا ننكر كثرة الأموال والخيرات، ولا ننكر من كان حاله موسرًا من المسلمين، لكن الذي نسيه القوم وأغفلوه هو أن النبي ﷺ كان أجود بالخير من الريح المرسلة، وكان يؤثر بماله ويفرقه على المستحقين من أصحابه، وعلى الفقراء والمساكين، مواساة وجودًا، بل تأليفًا لقلوبهم، فأعطى الرجل من الغنم ما بين الجبلين، وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه: "أن رجلًا سأل النبي ﷺ غنمًا بين جبلين، فأعطاه إياه، فأتى قومه، فقال: أيْ قومِ، أَسْلِموا. فوالله إن محمدًا لَيُعطي عطاءً ما يخاف الفقر، فقال أنس: إن كان الرجل لَيُسلِم ما يريد إلا الدنيا، فما يسلم حتى يكون الإسلام أحبَّ إليه من الدنيا وما عليها"[٣].

هل نسي هؤلاء قول خديجة رضي الله عنها: "فوالله، لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق"[٤].

فهكذا كان حاله ﷺ، فما كان ليردَّ سائلًا، ولا يعطي - إذا وجد - إلا كثيرًا، ولا يضع درهمًا فوق درهم، فليس في هذا ما يُستعظم أو ينكر، فقد كان النبي ﷺ معروفًا بالزهد والتقلل من الدنيا مع قدرته عليها، وكان لا يبقي ولا يدخر شيئًا، بل الذي عهد عنه هو التواضع والزهد والكرم، ذالكم الكرم الذي أفضى به

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: ما سُئل النبي شيئًا قط فقال: "لا"، (٨/ ٣٤٤٣)، رقم (٥٩٠٧).
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التعبير، باب: أول ما بدأ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصحالة، (١٢/ ٣٦٨)، رقم (٦٩٨٢).

إلى عدم الادخار، حتى احتاج إلى رهن درعه، والصبر على ضيق العيش، والقناعة باليسير[1].

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: "دخل عليَّ رسول الله ﷺ وهو ساهم الوجه[2]، قالت: فحسبت أن ذلك من وجع، فقلت: يا نبي الله، مالك ساهم الوجه، قال: من أجل الدنانير السبعة التي أتتنا أمس، أمسينا وهي خُصْم الفراش"[3][4].

ثم لماذا تستبعد هذا؟ أما صادفك مرة أن رأيت بخيلًا موسِرًا تأتي عليه تارات لا يحضره فيها مال، وله الضيعة والأثاث والديون، ويحتاج إلى أن يقترض وإلى أن يرهن؟! فكيف بالكريم الذي لا يَبقَى له درهم، ولا يَفْضُل عن مواساته ونوائبه زاد؟!

وكيف يعلم المسلمون وأهل اليسار من صحابته بحاجته إلى الطعام، وهو لا يُعْلمهم، ولا يَنْشَط في وقته ذلك إليهم؟!

ثم انظر أيها المغرض إلى قولك" كثرة الأموال والخيرات" فإن سلَّمت معي ـ كما سبق ـ أن النبي ﷺ ما كان يُبقي على شيء، فما أراك تقصد إلا مال الصدقة، أفكنت تظن أن النبي ﷺ يأكل من مال الصدقة؟! إن هذا لشيء عجاب[5]!

وهكذا فهم النبي ﷺ المعنى الحقيقي للغنى والعزة، وتمثل هذا الفهم، حيث قال: "ليس الغنى عن كثر العَرَض، ولكن الغنى غنى النفس"[6].

فلم يكن الغنى قط في متاع الدنيا وزينتها، وإنما الغنى الحق هو غنى النفس والترفع والتعفف، والرضا والقناعة، وقد كان النبي ﷺ خير مثال على هذا، وبهذا لا يبقى أدنى شك في اتفاق الحديث والآية، ويرتفع التعارض المتوهم بينهما، وتتفرق حجج المبطلين في هذا أيادي سبأ®.

ثانيًا. إن عدول النبي ﷺ في رهن درعه عن المسلمين إلى اليهودي كان لحكم شرعية عديدة، ولم يكن في ذلك خطر على الإسلام والمسلمين:

لقد أُرسل النبي ﷺ لهذه الأمة هاديًا ومبلغًا، وجاء مشرعًا لها في كل أمورها من عبادات ومعاملات، فكان قوله ﷺ، وفعله، ووصفه، وتقريره تشريعًا ومنهجًا يسير عليه عامة المسلمين من بعده.

وعلى هذا، فكان لرهن النبي ﷺ درعه لليهودي، وعدوله عن المسلمين حكمًا جليلة، وتشريعات عدة، وقد ذكر الإمام ابن حجر جزءًا من هذه التشريعات والحكم في هذا الحديث، فقال: "في الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه، وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم،

١. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٥/ ١٦٨).
٢. ساهِم الوجه: متغير اللون.
٣. خُصْم الفراش: جانِبه.
٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ، رقم (٢٦٥٥٧). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
٥. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٢٠٢ وما بعدها.
٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: الغنى غنى النفس، (١١/ ٢٧٦)، رقم (٦٤٤٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزكاة، باب: ليس الغنى عن كثرة العرض، (٤/ ١٦٨٠)، رقم (٢٣٨٢).
® في **"كثرة المؤلفات حول فضل الزهد"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

واستُنبط منه جواز معاملة مَن أكثرُ ماله حرام، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته- وغير ذلك- من الكافر مالم يكن حربيًّا، وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم، وجواز الشراء بالثمن المؤجل، واتخاذ الدروع والعُدد وغيرها من آلات الحرب، وأنه غير قادح في التوكل... وقال العلماء: الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز، أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم، أو خشي أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا، فلم يرد التضييق عليهم، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه، فلعله لم يطلعهم على ذلك، وإنما أطلع عليه من لم يكن موسرًا به ممن نقل ذلك، والله أعلم"[١].

وقال الإمام النووي تعليقًا على هذا الحديث: "فيه جواز الرهن، وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة... وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بيانًا لجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ، ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لئلا يضيّق على أحد من الصحابة"[٢].

وقال الإمام ابن قتيبة: "إنما رهن درعه عند يهوديٍّ؛ لأن اليهود في عصره كانوا يبيعون الطعام، ولم يكن المسلمون يبيعونه، لنهيه ﷺ عن الاحتكار"[٣].

هذه حكم جليلة عظيمة الفائدة وراء رهن النبي ﷺ درعه لليهودي، وما كان للمؤمنين أن يعلموها دون فعله ﷺ، وفيه تشريعات للمسلمين في معاملاتهم مع أهل الذمة وغيرهم، وفيه جواز الرهن وغيره من المعاملات المالية.

وهكذا تتهاوى حجج المغرضين تباعًا، ولا تبقى لهم حجة منطقية يُرد لأجلها حديث النبي ﷺ، غير أنهم يذهبون إلى قول مريض هزيل البنيان يظنون فيه حجة لهم، إلا أنه كسيح القدم، متهافت الرأي، فيردون الحديث بحجة أن هذا الرهن كان في سلاح؛ أي: آلة حربية، وهذا مما يُطلع العدو على سر صناعة السلاح، ونقل فكرته إلى العدو، مما يكون سببًا في هزيمة الجيوش، وضعف الأمة، كما أن السلاح مفخرة الأمة وشرفها، فكيف يفعل ذلك قائد الأمة ومعلمها؟!

مغالطات عديدة، وترهات سفيهة، لا تنم إلا عن إلحاح مدعٍ، أو إضمار حاقد لا يحمل للسنة النبوية إلَّا غَيْرةً وحسدًا.

فلم يكن في رهنه ﷺ الدرع لليهودي أيُّ خطرٍ على الإسلام والمسلمين، ولم يكن في صناعة الدروع أسرار وتقنية، حتى يطلعهم عليها، فالسلاح كان في هذا الزمان بسيط الصناعة ومنتشرًا، كما أن الرجل الذي رهن النبي ﷺ درعه عنده كان ذميًّا معاهدًا، وكان الوقت وقت سلم لا حرب، فكل هذه مسوغات لا تمنع من رهن الدرع لليهوديِّ.

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٥/ ١٦٨).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٨٩).

٣. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٢٠٦.

ولقد اهتم علماء الفقه وأصوله بشرح هذا الحديث، وبيان حكم الرهن، خاصة رهن السلاح، وقد انتهى جمهورهم إلى القول بأن رهن السلاح جائز من المسلم للمسلم، وهو جائز كذلك عند الذمي، وحتى الكافر المعاهد، ولكنه غير جائز أن يكون عند الكافر الحربي، وهذا اليهودي بالطبع كان من أهل الذمة، والرهن له جائز[1].

وقد استدل أهل العلم على جواز ذلك بهذا الحديث الصحيح، فقد بوَّب البخاري في صحيحه بابًا بعنوان "الرهن عند اليهود وغيرهم"، وعلق عليه ابن حجر في الشرح فقال: "وغرضه جواز معاملة غير المسلمين"[2].

وذكر ابن حجر أيضًا: "وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه، وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملتهم فيما بينهم، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيًّا"[3].

وقد حكى الإجماع على ذلك الإمام النووي، والإمام الشوكاني، أما الإمام النووي فقد قال معلقًا على حديث الرهن: "وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحًا، وآلة حرب يستعينون به في إقامة دينهم"[4].

ولا يظننَّ ظانٌّ أن هذا كلام يعارض فعل النبي ﷺ، إنما قصد الإمام النووي بقوله: "لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب..." الكافر المحارب، وهذا بخلاف اليهودي الذي رهنه النبي ﷺ درعه؛ لأنه من أهل الذمة، وليس من المحاربين.

أما الشوكاني فقد قال في "نيل الأوطار" في شرحه لأحاديث الرهن: "وفيها دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العين المتعامل فيها، وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب باتفاق"[5].

وإذا كان العلماء قد أجازوا بيع السلاح للذمي وللكافر المعاهد بخلاف الكافر الحربي، فمن باب أولى الرهن، ومنهم الإمام ابن القيم[6]، والإمام النووي؛ لأن البيع يملِّك صاحبه الشيء، بخلاف الرهن، فهو على نية الرد لا الملكية.

وهكذا تذهب حجج المغرضين في إنكار حديث رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودي أدراج الرياح، لا تثبت منها حجة واحدة تصلح للشك في الحديث أو إنكاره، بل يثبت الحق الساطع لا تزعزعه الادعاءات، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فإذا هو زاهق، وتظل أحاديث النبي ﷺ صيِّنة عن كل اتهام، بريئة من التقول والادعاء.

الخلاصة:

- إن حديث رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودي

---

١. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص١٦٥.

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٥/ ١٧٣).

٣. المرجع السابق، (٥/ ١٦٨).

٤. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٨٩).

٥. نيل الأوطار، الشوكاني، مرجع سابق، (٦/ ٢٨٣٧).

٦. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: د. طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، د. ت، (٣/ ١٥٨).

حديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ حيث رواه الشيخان البخاري ومسلم، كما ورد في كثير من كتب السنة الأخرى بطرق صحيحة متصلة إلى النبي ﷺ، كما هو الحال في سنن النسائي وابن ماجه، وفي مسند الإمام أحمد، وبهذا فلا مجال للطعن في صحة هذا الحديث أو إنكاره، أو الادعاء بأنه مكذوب.

- إن حديث النبي ﷺ والآية الكريمة في أتم اتفاق ولا تعارض بينهما ألبتة؛ حيث إن الغنى المقصود في الآية هو التعفف، وغنى النفس، والقناعة، والرضا، وقد كانت حياة النبي ﷺ خير مثال على هذا، فكان أقنع الناس وأرضاهم بقضاء الله وقدره، وأعفَّهم عن محارمه، وتمثل ذلك في أمور حياته كلها، حتى أنه رهن درعه - راضيًا - عند يهودي لأجل الطعام.

- إذا كان من المسوِّغ تفسير الغنى في الآية على معنى الثراء وكثرة المال، فلا تعارض أيضًا بين الحديث والآية؛ فإن النبي ﷺ - وإن كان معه من الخير الكثير، وفتح الله له أبوابًا من الرزق والمال، وجعل له نصيبًا في الفيء - كان ينفق ويوزع كل ما معه من مال على الفقراء والمحتاجين، ولا يبقي لنفسه شيئًا، وكان أزهد الناس في الدنيا، وعلم أنها متاع زائل لا خير فيه، فرضي منها بالقليل، فلا غرابة بعد هذا أن يرهن درعه عند يهودي لأجل طعامه.

- لقد كان لعدول النبي ﷺ في الرهن عن المسلمين إلى اليهودي حكم بليغة، وتشريعات جليلة، وأخلاق عظيمة؛ حيث يجوز - من الحديث - معاملة أهل الذمة والكفار فيما لا حرمة فيه، وجواز بيع السلاح ورهنه وإجارته، وجواز الشراء بالثمن المؤجل، وجواز الرهن في الحضر، وثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم، وهذه أحكام شرعية ما كان للمسلمين أن يعرفوها إلا بفعل النبي ﷺ؛ فإن فعله وقوله وتقريره تشريع ملزم لهذه الأمة.

- إن الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة الميسورين من الصحابة إلى معاملة اليهود، إما أنها لبيان جواز هذا الأمر، أو لأن النبي ﷺ خشي أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا، فلم يرد التضييق عليهم في ذلك، وربما لأن اليهود هم الذين كانوا يبيعون الطعام في ذلك الوقت، ولم يكن المسلمون يبيعونه لنهيه ﷺ عن الاحتكار.

- لم يكن في رهن النبي ﷺ درعه لليهودي أي خطر على الإسلام والمسلمين، ولم يكن في ذلك إفشاء لسر صناعة السلاح، أو عونًا على هزيمة المسلمين؛ فإن السلاح في ذلك الوقت كان بسيط الصناعة، كثير التداول، وفكرته بسيطة لا تحتاج إلى كتمان أو إخفاء، فلم يكن هناك مانع من رهن الدرع، أو آلة الحرب عند غير المسلمين.

- إن هذا اليهودي الذي رهن النبي ﷺ عنده درعه كان ذميًّا معاهدًا، وكان وقتها وقت سلم لا حرب، فلا مانع مطلقًا من رهن الدرع عند اليهوديِّ، أما إذا كان الذمي أو الكافر حربيًّا فلا يجوز رهن آلة الحرب عنده، كما ذهب إلى ذلك كافة العلماء، وبهذا تتهاوى كل الحجج التي ساقها المغرضون لإنكار أحاديث النبي ﷺ، وتتفق النصوص الشرعية في انسجام تام لا تعارض فيها ولا اختلاف، وتذهب ترهات المغرضين أدراج الرياح.

الشبهة السابعة والعشرون

إنكار حديث "فضل عائشة على النساء" (*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض منكري السنة بطلان حديث "فضل عائشة على النساء"، والذي رواه الشيخان عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "كَمُل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"، ويستدلون على ردِّهم لهذا الحديث بأن هذا التفضيل من النبي ﷺ يعتبر تعصبًا وانحيازًا لإحدى زوجاته دون غيرها، كما أن العبارات التي استخدمت في هذا الحديث لم تعبر عما يريده ﷺ تعبيرًا صحيحًا، ولا تتناسب مع ما ذُكر عن النبي ﷺ من أنه أُوتِي جوامع الكَلِم، فكيف يُنسب إليه هذا الحديث؟! رامين من وراء ذلك إلى رد هذا الحديث، وتشكيك المسلمين في جميع ما صح عنه ﷺ.

وجها إبطال الشبهة:

١) ليس في الحديث ـ المتفق على صحته ـ ما يُوهم بتعصبه ﷺ وانحيازه لعائشة رضي الله عنها؛ فهي رضي الله عنها قد نالت التفضيل على سائر النساء بوحي من الله ﷻ إلى نبيه؛ وذلك بسبب علمها وفقهها في الدين، وليس في ذلك تعصب منه ﷺ؛ فهذا لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة لها؛ فقد وردت أحاديث أخرى تنص على تفضيل خديجة بنت خويلد وفاطمة رضي الله عنهما على سائر النساء دون ذكر عائشة رضي الله عنها، وهذا يعني أن لكل منهن فضلها.

٢) لقد أُوتي النبي ﷺ جوامع الكلم في الفصاحة والتعبير، وهذا الحديث ضرب من ذلك، فالتعبير بالثَّرِيد وفضله بين سائر الطعام لبيان فضل عائشة رضي الله عنها على سائر النساء تعبير بليغ؛ إذ قد عبر النبي ﷺ بالمثل لتقريب المعنى المعقول إلى معنى محسوس، وهو في هذا ليس بدعًا، فقد استخدمه القرآن الكريم كثيرًا، وهو مستعمل في لغة العرب بكثرة.

التفصيل:

أولا. حديث "فضل عائشة على النساء" حديث صحيح، ولا يعتبر تعصبًا من رسول الله ﷺ لها:

يواصل أعداء الإسلام محاولاتهم إضعاف الاحتجاج بالسنة النبوية، فيتلقفون بعض الأحاديث النبوية، ثم يثيرون حولها مطاعن يتوهمون أنها عقلية ـ وليست بعقلية ـ ومن تلك الأحاديث التي تعرضت لهذه الطعون الواهية حديث تفضيل النبي ﷺ للسيدة عائشة رضي الله عنها على بقية النساء، قال رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: "كَمُلَ من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثَّرِيد على سائر الطعام"[١]، وللحديث رواية أخرى عن عبد الله بن عبد الرحمن أنه سمع أنس بن مالك ﷺ يقول: "سمعت

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق.

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾، (٦/ ٥١٤)، رقم (٣٤١١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل خديجة أم المؤمنين، (٨/ ٣٥٦١)، رقم (٦١٥٥).

رسول الله ﷺ يقول: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"[١]؛ ومن ثَمَّ فنحن نعجب من إنكار مثيري الشُّبَه لهذا الحديث المتفق على صحته، والذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ورواه كذلك الترمذي، والنسائي، وابن ماجه في سننهم، وكذا أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والدارمي، والبيهقي وغيرهم بأسانيد قويةٍ صحيحةٍ لا يُطعن فيها.

أما عن متنه، فإنه لا يدل بحالٍ على تعصبه ﷺ، أو انحيازه لعائشة رضي الله عنها دون باقي نسائه، أو النساء بصفة عامة، والأدلة على ذلك كثيرة، تتضح أولًا من بيان المعنى الصحيح لهذا الحديث، والمقصود بأفضلية عائشة رضي الله عنها، وتوجيه العلماء لذلك.

يقول الملا علي القاري: "والأظهر أنها أفضل من جميع النساء، كما هو ظاهر الإطلاق، من حيث الجامعية للكمالات العلمية والعملية المعبَّر عنهما في التشبيه بالثريد؛ لأنه أفضل طعام العرب، وأنه مركب من الخبز واللحم والمرقة، ولا نظير له في الأغذية، ثم إنه جامع بين الغذاء، واللذة، والقوة، وسهولة التناول، وقلة المئونة في المضغ، وسرعة المرور في الحلقوم والمريء؛ فضرب رسول الله ﷺ لها المثل به ليعلم أنها أعطيت مع حسن الخُلُق، وحسن الخَلْقِ، وحسن الحديث، وحلاوة المنطق، وفصاحة اللهجة، وجودة القريحة، ورزانة الرأي، ورصانة العقل، والتحبب إلى البعل، فهي تصلح للتبعل، والتحدث، والاستئناس بها، والإصغاء إليها، وإلى غير ذلك من المعاني التي اجتمعت فيها، وحسبك من تلك المعاني أنها عقلت من رسول الله ﷺ ما لم تعقل غيرها من النساء، وروت عنه ما لم يرو مثلها من الرجال، والله أعلم بالحال"[٢].

وقد أكدت هذه الأفضلية أحاديث كثيرة منها: "أن النبي ﷺ سُئِلَ ذات مرة: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قيل: ومن الرجال؟ قال: أبوها"[٣].

يقول الذهبي في ترجمته لها في السير: "وحبه ﷺ لعائشة كان أمرًا مستفيضًا، ألا تراهم كيف كانوا يتحرَّون بهداياهم يومها تقرُّبًا إلى مرضاته، كما جاء في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد ذُكِرَ في آخره قوله ﷺ لأم سلمة: "والله، ما نزل عليَّ الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها"[٤].

وهذا الجواب منه ﷺ دل على أن فضل عائشة رضي الله عنها على سائر أمهات المؤمنين بأمرٍ إلهي وراء حبه لها، وأن ذلك الأمر من أسباب حبه لها[٥].

وقد روى أبو سلمة أن عائشة حدثته أن النبي ﷺ قال لها: "إن جبريل يقرئك السلام، فقالت: وعليه

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة رضي الله عنها، (٧/ ١٣٣)، رقم (٣٧٧٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضل عائشة رضي الله عنها، (٨/ ٣٥٦٩)، رقم (٦١٨٢).

٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا علي القاري، مرجع سابق، (١٨/ ٦٠).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضل أبي بكر، (٧/ ٢٢)، رقم (٣٦٦٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بكر ﷺ، (٨/ ٣٥١٨)، رقم (٦٠٦٠).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة رضي الله عنها، (٧/ ١٣٤)، رقم (٣٧٧٥).

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ١٤٢، ١٤٣).

السلام ورحمة الله"[1].

وأما عن علمها وفقهها، فحدِّث ولا حرج، قال عنها الزهري: "لو جُمِعَ علم عائشة إلى علم جميع النساء، لكان علم عائشة أفضل"[2].

وروى مغيرة بن زياد عن عطاء، قال: "كانت عائشة أفقه الناس وأعلمهم، وأحسن الناس رأيًا في العامة"[3].

وقال عنها الذهبي: "أفقه نساء الأمة على الإطلاق"[4].

وقد كان الصحابة ﵃ يعظمونها ويعترفون بمنزلتها العلمية، بل ويرجعون إليها فيما يشكل عليهم ويختلفون فيه، ويثقون بحديثها عن رسول الله ﷺ غاية الثقة[5].

قال أبو موسى الأشعري ﵁: "ما أشكل علينا - أي: أصحاب رسول الله ﷺ - حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علمًا"[6].

وعن الأعمش عن مسلم قال: "سألنا مسروقًا: هل كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال: والذي لا إله غيره لقد رأيت الأكابر من أصحاب محمدٍ يسألونها عن الفرائض"[7].

وهذا غيض من فيض فضائل عائشة رضي الله عنها الدينية.

ومن ثَمَّ، فإن مرجع العلم في ذلك التفضيل هو الله ﷻ، وليس للإنسان دخل فيه، فهو ﷻ الذي يرفع الدرجات، ويمنح الإنسان مكانته بين أقرانه، قال الله تبارك وتعالى في شأن سائر الخلق: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ (الزخرف: ٣٢)، وقال تبارك وتعالى في شأن الأنبياء: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

وإذا كان هذا التفضيل من فعل الله ﷻ، والعلم به لا يكون إلا من الله ﷻ، فإنه ليس أمامنا من طريقٍ إلا طريق الوحي، وهو لا يكون إلا للأنبياء، وقد أوحى الله إلى النبي ﷺ، والنبي قد بلَّغ أُمته ما أُوحي إليه[8].

وليست السيدة عائشة رضي الله عنها وحدها دون زوجات النبي ﷺ هي التي فُضِّلَت على غيرها من النساء؛ وإنما فُضِّلت مع عائشة - بل وقبل أن تكون عائشة زوجةً للنبي ﷺ - خديجة أم المؤمنين؛ فقد روى الإمام الترمذي في سننه من حديث قتادة عن أنس: أن النبي ﷺ قال: "حسبك من نساء العالمين: مريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد،

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاستئذان، باب: إذا قال: فلان يقرئك السلام، (١١/ ٤٠)، رقم (٦٢٥٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة ﵃، باب: فضل عائشة رضي الله عنها، (٨/ ٣٥٦٩)، رقم (٦١٨٤).
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ١٨٥).
٣. المرجع السابق، (٢/ ٢٠٠).
٤. السابق، (٢/ ١٣٥).
٥. المهدي بين أهل السنة والروافض، ربيع بن هادي المدخلي، (١/ ١٧).
٦. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: فضل عائشة، (١٠/ ٢٥٨)، رقم (٤١٣٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٨٨٣).
٧. صحيح: أخرجه الدارمي في سننه، كتاب: الفرائض، باب: في تعليم الفرائض، (٢/ ٤٤٢)، رقم (٢٨٥٩). وقال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.
٨. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص١١٦ بتصرف.

وآسية امرأة فرعون"[١].

وهذا الحديث وغيره يدل دلالة واضحة على أن تفضيل عائشة رضي الله عنها على النساء لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة[٢]، إذ لو كان ذلك كذلك لذُكرت في الحديث، فقد ذُكر فيه خديجة بنت خويلد زوجة النبي ﷺ، وفاطمة ابنته، وهذا يدل على أن لكلٍّ من خديجة وعائشة وفاطمة فضلها الذي تمتاز به عن الأخرى.

يقول ابن القيم فيما حكاه عنه ابن حجر في "الفتح": "إن أُريد كثرة العلم، فعائشة لا محالة، وإن أريد شرف الأصل، ففاطمة لا محالة، وهي فضيلة لا يشاركها فيها غير أخواتها، وإن أريد شرف السيادة، فقد ثبت النص (الحديث الوارد في ذلك) لفاطمة وحدها.

وقد عقَّب ابن حجر قائلًا: امتازت فاطمة عن أخواتها بأنهن مِتْنَ في حياة النبي ﷺ، وأما ما امتازت به عائشة من فضل العلم، فإن لخديجة ما يقابله، وهي أنها أول من أجاب إلى الإسلام، ودعا إليه، وأعان على ثبوته بالنفس والمال والتوجُّه التام، فلها مثل أجر من جاء بعدها، ولا يقدِّر قَدْرَ ذلك إلا الله"[٣].

وعليه، فلا يحق لمدَّعٍ أن يتهم النبي ﷺ بالانحياز والتعصب لعائشة رضي الله عنها دون باقي نسائه، أو حتى لأحدٍ من الناس دون الآخرين؛ لأنه ﷺ متصف بالعدل والإنصاف في جميع أقواله وأفعاله، وهاك صور عظيمة من عدله ﷺ وإنصافه ليتضح لهؤلاء بطلان ما ذهبوا إليه:

- عن عائشة رضي الله عنها: "أن قريشًا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلِّم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يَجْتَرِئ عليه إلا أسامة بن زيد، حِبُّ رسول الله ﷺ؟ فكلَّمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: أتشفع في حدٍّ من حدود الله تعالى، ثم قام فاختطب، ثم قال: إنما هلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ، وايم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتُ يدها"[٤].
- وعنها أيضًا أنها قالت لعروة بن الزبير: "يا ابن أختي، كان رسول الله ﷺ لا يفضِّل بعضنا على بعضٍ في القَسْم مِنْ مُكْثِهِ عندنا، وكان قلَّ يومٌ إلا هو يطوف علينا جميعًا، فيدنو من كل امرأة من غير مَسِيسٍ، حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها..."[٥].
- وعن أنسٍ ﷺ قال: "كان النبي ﷺ عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصَحْفَةٍ فيها طعام، فضَرَبَتْ التي النبي ﷺ في بيتها يدَ الخادم، فسقطت الصحفة فانفلقت، فجمع النبي ﷺ فِلَق

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: فضل خديجة رضي الله عنها، (١٠/ ٢٦٥)، رقم (٤١٤٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٦١٨١).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ١٣٤، ١٣٥) بتصرف.

٣. المرجع السابق، (٧/ ١٣٦).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: رقم (٥٤)، (٦/ ٥٩٣)، رقم (٣٤٧٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحدود، باب: قطع السارق والشريف وغيره...، (٦/ ٢٦٢٧)، رقم (٤٣٣١).

٥. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء، (٣/ ٦/ ١٢٢)، رقم (٢١٣٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢١٣٥).

الصحفة، ثم جعل فيها الطعام الذي كان في الصحفة، ويقول: غارت أمُّكم، ثم حبس الخادم حتى أتى بصحفةٍ من عند التي هو في بيتها، فدفع الصحفة الصحيحة إلى التي كُسرت صحفتها، وأمسك المكسورة في بيت التي كَسَرَتْ"[1].

وبهذه الأحاديث - ومثلُها كثير - يتبين لنا عدل رسول الله ﷺ وعدم محاباته لأحدٍ في بيته أو خارجه، فلا تعصب في أحكامه، ولا ظلم في تشريعاته.

ونخلص مما سبق إلى أن حديث فضل عائشة على النساء ليس فيه انحياز أو تعصب منه ﷺ لعائشة رضي الله عنها دون باقي نسائه؛ لأنها قد أوتيت من العلم والفقه في الدين ما يُؤهلها لذلك، كما أن الفضل الوارد في الحديث لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة لها؛ وذلك لورود أحاديث أخرى تنص على فضل خديجة بنت خويلد وفاطمة رضي الله عنهما ولا تذكر عائشة معهما، فَعُلِمَ بذلك أن فضل عائشة رضي الله عنها على النساء هو ما ذكرناه من علمها وفقهها في الدين.

ثانيًا. ضَرْب الرسول ﷺ المثل في الحديث بالثريد إنما هو لتقريب المعنى العقلي بمعنى محسوس، وذلك نوع من أساليب البلاغة العربية:

يزعم هؤلاء المنكرون أن النبي ﷺ لم ينجح في اختيار العبارات التي يعبر بها عن مراده في تفضيل السيدة عائشة على سائر النساء، وهذه الأساليب لا تتناسب مع فصاحة النبي ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم، وهذا كفيل بتضعيف الحديث ورده.

نقول: إن هذا الكلام لا أساس له من الصحة؛ لأن الحديث - كما قدمنا - صحيح، وقد رواه الشيخان، ومعناه أن النبي ﷺ استعمل ضرب الأمثال في هذا الحديث؛ لتقريب المعاني إلى الأذهان، ورفع اللثام عنها حتى لا تبقى غامضة في مكانها، وضرب الأمثال معناه: أنه يقوم بوظيفة وسيلة إيضاح بالغة التأثير، فهو ينقل السامع من تصوُّرِهِ صورة معقولة قد تصعب عليه إلى رؤية أو سماع صورة محسَّة تُستحدث له في الخيال أو الواقع. هذا الشيء المحسُّ المتحدَّث عنه كأنه يراه رأي العين، وهذه الصورة لا يتأتَّى فيها جدل، ولا يتعلق بها نقاش، ولا يحتاج التصديق بها إلى دليلٍ أو برهانٍ.

والقرآن الكريم قد استعمل هذه الوسيلة في العديد من آياته، وقد اعترض عليها من لا صلة له بلغةٍ أو بدين، فقالوا: كيف يضرب الله هذه الأمثال، وهي غير حضارية...؟

والحقيقة أن مادة المثل لا علاقة لها في ضرب الأمثال، فقد تكون مادة المثل بعوضة فما فوقها، ويضرب الله بها الأمثال، وقد تكون مادة المثل لحمًا أو ثَريدًا، أو ما دون ذلك أو فوقه، ويضرب النبي ﷺ بها الأمثال.

الغاية من المثال إذًا هو إيضاح المعنى المطلوب للقارئ فحسب؛ لأنه وسيلة وليس غاية في نفسه، وقد فهم العرب أيام النبي ﷺ ما يريد أن يقوله ﷺ، فما الذي كان يريده هؤلاء منه ﷺ أن يفعله؟! أكانوا يريدون أن يضرب المثل بصواريخ أُسكود، أم بهذه الغواصات التي ترتفع فوقها ظلمات البحر بعضها فوق بعض[2]؟

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: الغيرة، (٩/ ٢٣٠)، رقم (٥٢٢٥).

٢. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص١١٧، ١١٨ بتصرف.

إن الحقائق السامية في معانيها وأهدافها تأخذ صورتها الرائعة إذا صيغت في قالبٍ حِسِّي يقرِّبها إلى الأفهام بقياسها على المعلوم اليقيني، والتمثيل هو القالب الذي يبني المعاني في صورة حيَّة تستقر في الأذهان، بتشبيه الغائب بالحاضر، والمعقول بالمحسوس، وقياس النظير على النظير، وكم من معنى جميلٍ أكسبه التمثيل روعة وجمالًا، فكان ذلك أدعى لتقبل النفس له، واقتناع العقل به، وهو من أساليب القرآن الكريم في ضروب بيانه ونواحي إعجازه.

وكما عني العلماء بأمثال القرآن، فإنهم عنوا كذلك بالأمثال النبوية، وعقد لها أبو عيسى الترمذي بابًا في جامعه، أورد فيه أربعين حديثًا، قال القاضي أبو بكر ابن العربي: "لم أر من أهل الحديث من صنَّف فأفرد للأمثال بابًا غير أبي عيسى"[1].

فما فعله النبي ﷺ فهو مُقْتَبَسٌ منهجًا من كتاب الله ﷻ، فقد ضرب الله الأمثال الكثيرة في القرآن الكريم بأشياء عديدة؛ لينقل الإنسان من التصور الذهني المجرد إلى التصور المحسوس، فيكون التخيُّل أقرب، والتصديق أوقع.

ومن هذه الأمثال ما ضربه الله ﷻ مثلًا على عجز المتخذين آلهة من دون الله عن خلق ذبابة، فقال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ (الحج: ٧٣)، والذباب محسوس أيضًا، وقال تعالى أيضًا: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًاۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ (العنكبوت: ٤١)، فالله تعالى يضرب هذه الأمثال لتقريب المعاني غير المتخيلة، بأشياء محسوسة لتقريبها إلى الذهن.

وقد جاءت السنة النبوية بضرب الأمثال كذلك - من باب تقريب المعقولات بالمحسوسات - لتتأكد في نفس الإنسان الأشياء بأسلوبٍ حسِّيٍّ معهود، فيصدق بها دون شك أو تكذيب، كما في الحديث الذي جاء معنا بضرب المثل في فضل السيدة عائشة رضي الله عنها على النساء بفضل الثريد على سائر الطعام.

ومن هذه الأمثال كذلك ما مثَّل به ﷺ على مكانته بين الأنبياء، فقال ﷺ: "مثلي ومثل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنى بيتًا، فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة فيه، فجعل الناس يمُرُّون حوله ويقولون: هلَّا وضعت هذه اللَّبنة، فأنا اللَّبنة، وأنا خاتم النبيين"[2].

وقال ﷺ في مثل آخر: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرُّوا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا"[3].

---

١. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٢٧٤، ٢٧٥.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: خاتم النبيين، (٦/ ٦٤٥)، رقم (٣٥٣٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: كونه ﷺ خاتم النبيين، (٨/ ٣٤٢٤)، رقم (٥٨٥١).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشركة، باب: هل يقرع في القسمة؟ والاستفهام فيه، (٥/ ١٥٧)، رقم (٢٤٩٣).

فالتعبير بالثَّريد ليس بمستنكر كما يدعون؛ فالثريد كان له مكانة عظيمة عند العرب آنذاك، يقول ابن القيم رحمه الله: "الثريد: الخبز واللحم، قال الشاعر:

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُه بلَحْمٍ

فَذاكَ أَمانَةَ الله الثَّرِيدُ"[1]

وقال رحمه الله أيضًا: "والثريد وإن كان مركبًا فإنه مركب من خبز ولحم، فالخبز أفضل الأقوات، واللحم سيِّد الإدام، فإذا اجتمعا لم يكن بعدها غاية"[2].

وقد تقدَّم كلام الملا علي القاري في بيان فضل الثريد عند العرب، وأنه مركب من الخبز واللحم والمَرَقَة، ولا نظير له في الأغذية، وأنه قد اجتمعت له صفات عديدة تجعله أفضل طعام العرب آنذاك دون منازع.

وهذا الأسلوب ـ أسلوب التمثيل ـ كما رأينا في تلك الأحاديث يبيِّن المعنى المراد بطريقةٍ سهلةٍ وموحيةٍ، وهو أسلوب فيه بلاغة ظاهرة، ومن تأمَّل لغة العرب وأشعارهم، فسيجد هذا الأسلوب متوفرًا بكثرة في تعبيراتهم، فإذا كان النبي ﷺ عربيًّا، ومن قريش، فلماذا يُعاب تعبيره إذا استخدم هذا الأسلوب؟! ومن ثَمَّ فإن بلاغة النبي ﷺ وفصاحته جعلت أحاديثه حجة في البلاغة، وآية في الفصاحة.

وبهذا يتبين أن ضربه ﷺ المثل على فضل السيدة عائشة على سائر النساء بفضل الثريد على سائر الطعام؛ إنما هو لزيادة البيان، وتقريب المعنى العقلي بمعنًى محسوس، وليس هذا بدعًا منه ﷺ، بل هو في هذا جارٍ على طريقة القرآن ولغة العرب.

الخلاصة:

- إن حديث "فضل عائشة على سائر النساء" متفق على صحته؛ فقد رواه الشيخان في صحيحيهما عن أبي موسى الأشعري، وأنس بن مالك رضي الله عنهما، ورواه كذلك كثير من أصحاب السنن والمسانيد وغيرهم بأسانيد قويةٍ صحيحةٍ.
- ليس في الحديث ما يُوهم بتعصبه ﷺ وانحيازه لعائشة رضي الله عنها، فهي قد نالت الفضل على سائر النساء بعلمها وفقهها في الدين، وبما لها من مكانة علمية في تاريخ الإسلام.
- التفضيل والتفاضل بين البشر في أمور الدين لا يكون إلا بوحيٍ من عند الله تعالى، وليس للرسول دخل فيه إلا البلاغ.
- إن الفضل الوارد في الحديث لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة لعائشة رضي الله عنها، وذلك لورود أحاديث أخرى تنص على تفضيل خديجة بنت خويلد وفاطمة رضي الله عنهما على النساء، دون ذكر عائشة رضي الله عنها.
- لقد دلَّت أحاديث كثيرة صحيحة على عدله ﷺ في كل شيء، وفي جميع الأحوال، مما ينفي عنه تهمة الانحياز والتعصب.
- لقد ضرب رسول الله ﷺ المثل على فضل عائشة على سائر النساء بفضل الثريد عل سائر الطعام، وذلك من باب تقريب المعنى المعقول إلى معنًى محسوس، كي يصل إلى الأفهام بسهولة، وتتصوره العقول دون اشتباه.

---

١. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، مرجع سابق، (٤/ ٣٧١، ٣٧٢).

٢. المرجع السابق، (٤/ ٢٩٥).

• ضَرْب الأمثال أسلوب مستخدم في القرآن الكريم والسنة النبوية؛ لتقريب المعاني الغامضة بأمثلة واضحة، فقد أوضح القرآن الكريم مثلًا للذين يُدعون من دون الله أنهم لن يخلقوا ذبابًا ولو اجتمعوا له، فقال تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ﴾ (الحج: ٧٣) وللذين يتخذون من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتًا، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ﴾ (العنكبوت: ٤١).

• لم يكن الرسول ﷺ بدعًا في استعماله ضرب الأمثال في سنته، بل هو عربي ينطق بلسان قريش، وهي أفصح قبائل العرب، ويقتدي بأساليب القرآن الكريم.

الشبهة الثامنة والعشرون

الطعن في صحة رواية حادثة الإفك(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحة ثبوت ما جاء في رواية حادثة الإفك، متهمين رواتها الأربعة بالوهم والخطأ. ويستدلون على ذلك بما يلي:

• قول الراوي أنه سمع من أربعة من الرواة، حدَّث كل واحد منهم بطائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض، وهذا يدل على احتمال وقوع الوهم لبعض الرواة مما ترتب عليه إدخال قصة في قصة أخرى، وفي رأيهم أن إمكانية الخطأ والوهم غير مستبعدة في الأحاديث الطوال لصعوبة حفظها غالبًا.

• أن حادثة الإفك لم تقع في غزوة بني المصطلق (المريسيع)، وإنما وقعت في غزوة أخرى لم تذكر في الحديث، ومما يدل على ذلك ما يلي:

○ أن عائشة رضي الله عنها قالت في هذه الرواية: "فخرج فيها سهمي" وهذا يعني أنها خرجت وحدها، في حين كان مع النبي ﷺ في غزوة بني المصطلق عائشة وأم سلمة.

○ أن في القصة "بعد ما نزل الحجاب" ومعلوم أن الحجاب إنما نزل في الأشهر الأولى من السنة الثامنة للهجرة، مما يؤكد أنها حدثت بعد السنة الثامنة للهجرة.

○ أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ (النور: ١١) ليس عبد الله بن أُبيٍّ بن سلول؛ لأنه لم يكن حيًّا في زمن الإفك في السنة التاسعة للهجرة؛ ولأنه لم يجلد الحد في هذه الحادثة، في حين ثبت أن الذين جُلدوا ثلاثة من المؤمنين هم: حسان بن ثابت، وهو الذي تولَّى كبره، ومسطح بن أثاثه، وحمنة بنت جحش، فلو كان ابن أُبيٍّ هو الذي تولَّى كبره حقًّا، فهل يصح أن لا يجلد الحد؟ ويدل على أن عبد الله بن أبي لم يشارك في حادثة الإفك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ (النور: ١١)، فقوله تعالى: ﴿مِّنكُمْ﴾؛ أي: من المؤمنين، ومعلوم عند الله تعالى أن عبد الله بن أبي من المنافقين، وقد ثبت أن الذين جُلدوا حد القذف ثلاثة من المؤمنين، فلو كان ابن أُبي معهم لجاء بصيغة أخرى؛

(*) دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد عفانة، مرجع سابق.

وذلك لأن الله يقول عن المنافقين: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾﴾ (التوبة).

- أن قصة خطبة النبي ﷺ في حادثة الإفك قد حُشرت فيها حشرًا، وهي من حشو الرواة، وإنما كانت الخطبة بعد رجوع النبي ﷺ من المريسيع، وأدخلها الرواة في قصة حادثة الإفك، ومما يدل على أن هذه الخطبة ليست من أحداث الإفك أنه قد سبقها شهادة بريرة، ولحقها مباشرة قول عائشة: "وبكيت يومي هذا" وهذا يعني عدم الاتساق في سياق القصة بسبب الحشو، ثم إن في الحديث أن النبي ﷺ استشار عليًّا وأسامة رضي الله عنهما وهذا يدل على أنه لم يخطب، وإنما اكتفى بالاستشارة حتى نزول الوحي.

- أن في هذه القصة بعض الإشكالات هي:

- ورود اسم سعد بن معاذ الأنصاري، مع أن سعدًا قد استشهد في معركة الخندق إثر إصابته بسهم، فمات بعد أن حكم في بني قريظة، ولا يُخْرِج من هذا الإشكال إلا أن غزوة بني المصطلق (المريسيع) قد وقعت قبل غزوة الخندق، وهذا يدل على أن قصة الإفك لم تحدث في غزوة بني المصطلق، وإنما حدثت بعد ذلك بزمان طويل، ويدل أيضا على إدخال بعض ما ليس من أحداث الإفك في الحديث.

- ورود اسم بريرة، وهذا نتيجة القول بأن حادثة الإفك حصلت في غزوة بني المصطلق (المريسيع) ونتيجة طبيعية لحشر قصة عبد الله بن أبي والخطبة المتعلقة به في قصة الإفك، فبريرة كانت حاضرة، وثبت أنها أُعتقت فتركت زوجها.

- ورود اسم أسامة بن زيد، ويفهم من ذلك صراحة أن حادثة الإفك كانت بعد معركة مؤتة التي استشهد فيها والد أسامة (زيد بن حارثة) ومعركة مؤتة حدثت في السنة الثامنة؛ لأنه لو كان زيد حيًّا لاستشاره النبي بدلًا من أن يستشير أسامة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) جاء حديث الإفك عن أربعة من الرواة العدول الثقات، ورواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، واتهام رواة الحديث بالوهم والخطأ والتناقض اتهام باطل لا دليل عليه، ولا تُرَدُّ به الأحاديث الصحيحة.

٢) دعوى أن حادثة الإفك لم تقع في غزوة بني المصطلق (المريسيع) مغالطة تاريخية لا تستند إلى أدلة صحيحة، وما ذكره المشتبه من أدلة على ذلك لا تقف أمام النقد والتمحيص.

٣) إن ما أورده المشتبه من إشكالات يستنبط منها دخول بعض ما ليس من القصة فيها مجاب عنه من قبل العلماء قديمًا، فلا حاجة إلى رد الحديث أو ادعاء دخول الوهم والخطأ فيه لهذا السبب.

التفصيل:

أولا. صحة حديث الإفك، وبطلان الزعم بدخول الوهم والخطأ والتناقض على رواته:

لقد روى الإمام البخاري حديث الإفك في صحيحه، قال: "حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا،

فبرَّأها الله مما قالوا، وكلٌّ حدثني طائفة من الحديث، وبعض حديثهم يصدق بعضًا، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض، والذي حدثني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج أقرع بين أزواجه، فأيتهنَّ خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه، قالت عائشة: فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج سهمي، فخرجت مع رسول الله ﷺ بعدما نزل الحجاب، فأنا أُحمل في هودجي وأنزل فيه، فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوته تلك، وقفل، ودنونا من المدينة قافلين آذَنَ ليلةً بالرحيل، فقمتُ حين آذنوا بالرحيل، فمشيتُ حتى جاوزتُ الجيش، فلما قضيت شأني أقبلت إلى رحلي، فإذا عِقْد لي من جَزْع أظفار قد انقطع، فالتمست عقدي، وحبسني ابتغاؤه، وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون لي، فاحتملوا هودجي فرحلوه على بعيري الذي كنت ركبت، وهم يحسبون أني فيه، وكان النساء إذ ذاك خفافًا لم يثقلهن اللحم إنما تأكل العلقة من الطعام، فلم يستنكر القوم خفة الهودج حين رفعوه، وكنت جارية حديثة السن، فبعثوا الجمل وساروا، فوجدت عقدي بعدما استمر الجيش، فجئت منازلهم وليس بها داعٍ ولا مجيب، فأممت منزلي الذي كنت به، وظننت أنهم سيفقدوني فيرجعون إلي.

فبينا أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني فنمت، وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش، فأدلج فأصبح عند منزلي، فرأى سواد إنسان نائم، فأتاني فعرفني حين رآني، وكان يراني قبل الحجاب، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني، فخمرتُ وجهي بجلبابي، ووالله ما كلمني كلمة، ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه، حتى أناخ راحلته، فوطئ على يديها فركبتها، فانطلق يقود بي الراحلة حتى أتينا الجيش بعدما نزلوا موغرين في نحر الظهيرة، فهلك من هلك، وكان الذي تولَّى الإفك عبد الله بن أبي بن سلول، فقدمنا المدينة، فاشتكيت حين قدمت شهرًا، والناس يفيضون في قول أصحاب الإفك لا أشعر بشيء من ذلك، وهو يريبني في وجعي أني لا أعرف من رسول الله ﷺ اللطف الذي كنت أرى منه حين أشتكي، إنما يدخل عليَّ رسول الله ﷺ فيسلم، ثم يقول: كيف تيكم ثم ينصرف، فذاك الذي يريبني ولا أشعر بالشر، حتى خرجت بعدما نقهت، فخَرَجَت معي أمُّ مسطح قبل المناصع، وهو متبرَّزنا، وكنا لا نخرج إلا ليلًا إلى ليل، وذلك قبل أن نتخذ الكنف قريبًا من بيوتنا، وأمرُنا أمرُ العرب الأُوَل في التبرز قَبْلَ الغائط، فكنا نتأذى بالكنف أن نتخذها عند بيوتنا، فانطلقتُ أنا وأم مسطح ـ وهي ابنة أبي رهم بن عبد مناف، وأمها بنت صخر بن عامر خالة أبي بكر الصديق، وابنها مسطح بن أثاثة ـ فأقبلت أنا وأم مسطح قبل بيتي، وقد فرغنا من شأننا، فعثرت أم مسطح في مِرطها، فقالت: تَعِس مسطح، فقلت لها: بئس ما قلت، أتسبين رجلًا شهد بدرًا؟! قالت: أي هنتاه، أَوَلَمْ تسمعي ما قال؟ قالت: قلت: وما قال؟ فأخبرتني بقول أهل الإفك؛ فازددت مرضًا على مرضي، فلما رجعت إلى بيتي ودخل عليَّ رسول الله ﷺ ـ تعني سَلَّمَ ـ ثم قال: كيف تيكم، فقلت: أتأذن لي أن آتي أبوي؟ قالت: وأنا حينئذ أريد أن أستيقن الخبر من قِبَلهما، قالت: فأذن لي رسول الله ﷺ.

فجئت أبوي فقلت لأمي: يا أمتاه، ما يتحدث

الناس؟ قالت: يا بنية، هوني عليك، فوالله لقلَّما كانت امرأة قط وضيئة عند رجل يحبها ولها ضرائر إلا أكثرن عليها، قالت: فقلت: سبحان الله أولقد تحدث الناس بهذا؟! قالت: فبكيت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لي دمع، ولا أكتحل بنوم حتى أصبحت أبكي، فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد رضي الله عنهما حين استلبث الوحي يستأمرهما في فراق أهله، قالت: فأما أسامة بن زيد فأشار على رسول الله ﷺ بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم لهم في نفسه من الود، فقال: يا رسول الله، أَهْلُك ولا نعلم إلا خيرًا. وأما علي بن أبي طالب فقال: يا رسول الله، لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تصدقك، قالت: فدعا رسول الله ﷺ بريرة، فقال: أي بريرة، هل رأيت من شيء يريبك؟ قالت بريرة: لا والذي بعثك بالحق، إن رأيت عليها أمرًا أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها، فتأتي الداجن فتأكله، فقام رسول الله ﷺ فاستعذر يومئذ من عبد الله بن أبي بن سلول، قالت: فقال رسول الله ﷺ وهو على المنبر: يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي؟ فوالله، ما علمت على أهلي إلا خيرًا، ولقد ذكروا رجلًا ما علمت عليه إلا خيرًا، وما كان يدخل على أهلي إلا معي.

فقام سعد بن معاذ الأنصاري، فقال: يا رسول الله، أنا أعذرك منه، إن كان من الأوس ضربت عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك، قالت: فقام سعد بن عبادة، وهو سيد الخزرج، وكان قبل ذلك رجلًا صالحًا، ولكن احتملته الحَمِيَّة، فقال لسعد: كذبت لعمر الله، لا تقتله ولا تقدر على قتله، فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم سعد بن معاذ، فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله، لنقتلنه، فإنك منافق تجادل عن المنافقين، فتثاور الحيَّان ـ الأوس والخزرج ـ حتى همُّوا أن يقتتلوا، ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكتوا وسكت.

قالت: فبكيت يومي ذلك لا يرقأ لي دمع، ولا أكتحل بنوم، قالت: فأصبح أبواي عندي، وقد بكيت ليلتين ويومًا لا أكتحل بنوم، ولا يرقأ لي دمع يظنان أن البكاء فالق كبدي، قالت: فبينما هما جالسان عندي وأنا أبكي، فاستأذنَت عليَّ امرأة من الأنصار فأذنت لها، فجلست تبكي معي، قالت: فبينا نحن على ذلك دخل علينا رسول الله ﷺ، فسلم ثم جلس، قالت: ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها، وقد لبث شهرًا لا يُوحَى إليه في شأني، قالت: فتشهَّد رسول الله ﷺ حين جلس، ثم قال: أمَّا بعد، يا عائشة، فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنتِ ألمتِ بذنب فاستغفري الله، وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه.

قالت: فلما قضى رسول الله ﷺ مقالته قلص دمعي حتى ما أحس منه قطرة، فقلت لأبي: أجب رسول الله ﷺ فيما قال، قال: والله، ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ، فقلت لأمي: أجيبي رسول الله ﷺ، قالت: ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ، قالت: فقلت ـ وأنا جارية حديثة السن، لا أقرأ كثيرًا من القرآن: إني والله لقد علمت، لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقر في أنفسكم وصدقتم به، فلئن قلت لكم: إني بريئة، والله يعلم أني بريئة، لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر، والله يعلم أني منه بريئة، لتصدقني، والله ما أجد

لكم مثلًا إلا قول أبي يوسف قال: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ (يوسف).

قالت: ثم تحولت فاضطجعت على فراشي، قالت: وأنا حينئذ أعلم أني بريئة، وأن الله مبرئي ببراءتي، ولكن والله ما كنت أظن أن الله منزل في شأني وحيًا يُتلى، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر يتلى، ولكن كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يبرِّئني الله بها، قالت: فوالله، ما رام رسول الله ﷺ ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أُنزل عليه، فأخذه ما كان يأخذه من البُرَحاء حتى إنه ليتحدر منه مثل الجُمان من العرق وهو في يوم شات من ثقل القول الذي يُنزل عليه، قالت: فلما سُرِّيَ عن رسول الله ﷺ سُرِّيَ عنه وهو يضحك، فكانت أول كلمة تكلم بها: يا عائشة، أما الله ﷻ فقد برأك، فقالت أمي: قُومِي إليه، قالت: فقلت: لا والله لا أقوم إليه ولا أحمد إلا الله ﷻ، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ ﴾ (النور: ١١) العشر الآيات كلها، فلما أنزل الله هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق ؓ ـ وكان ينفق على مسطح بن أثاثة لقرابته منه وفقره: والله، لا أنفق على مسطح شيئًا أبدًا بعد الذي قال لعائشة ما قال، فأنزل الله: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ (النور)، قال أبو بكر: بلى والله إني أحب أن يغفر الله لي، فرجع إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه، وقال: والله لا أنزعها منه أبدًا، قالت عائشة: وكان رسول الله ﷺ يسأل زينب ابنة جحش عن أمري، فقال: يا زينب ماذا علمت أو رأيت؟ فقالت: يا رسول الله أحمي سمعي وبصري ما علمت إلا خيرًا، قالت: وهي التي كانت تساميني من أزواج رسول الله ﷺ فعصمها الله بالورع، وطفقت أختها حمنة تحارب لها فهَلَكَت فيمن هلك من أصحاب الإفك"[1].

هذا هو الحديث بنصه في صحيح البخاري، وقد رواه ابن شهاب عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وقد ثبت أن هؤلاء الأربعة عدول ثقات، لا مطعن على واحد منهم، بل هم فوق ذلك، فعُروة بن الزبير هو ابن حواري رسول الله ﷺ، الإمام العالم الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، حدَّث عن أبيه بشيء يسير لصغره، وحدَّث عن أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وعن خالته أم المؤمنين عائشة، ولازمها وتفقه بها، وروى عن جمع من الصحابة الكرام[2].

وأما سعيد بن المسيب فهو الإمام العلم سيد التابعين في زمانه، رأى عمر، وسمع عثمان وعليًّا، وزيد بن ثابت، وأبا موسى، وعائشة، وأبا هريرة، وابن عباس.

وروى عنه خلق كثير منهم: الزهري، وقتادة، وعمر بن دينار، ويحيى بن سعيد[3].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿ لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾، (٨/ ٣٠٦)، رقم (٤٧٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: التوبة، باب: حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (٩/ ٣٨٨٤)، رقم (٦٨٨٧).

٢. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٤/ ٤٢٦) وما بعدها.

٣. المرجع السابق، (٤/ ٢١٧) وما بعدها.

وأما علقمة بن وقاص فهو ثقة، قليل الحديث، حدَّث عن بلال بن الحارث المزني، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وعمرو بن العاص، وعائشة ﷺ[1].

وأما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فهو عالم، ثقة، فقيه، كثير الحديث والعلم، شاعر، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وأبي طلحة، وسهل بن حنيف، وأبي سعيد الخدري ﷺ[2].

وبهذا يتبين أن الأربعة الذين رووا الحديث عن عائشة من الطبقة الأولى من التابعين، وكلهم ثقات لا يصح اتهامهم بالوهم والتناقض والخطأ وغير ذلك من الاتهامات الباطلة التي لا تقوم على دليل.

وأما اللفظ الذي استدل به المشتبه على احتمال وقوع الوهم والخطأ في الحديث، وهو قول ابن شهاب "وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض" فليس فيه دليل على ما زعم، وغاية ما فيه أن بعض هؤلاء الأربعة أميز في سياق الحديث من بعض من جهة حفظ أكثره، وليس المقصود أن بعضهم أضبط من بعض مطلقًا، ولهذا قال "أوعى له"؛ أي للحديث المذكور خاصة[3].

وأما ما ادعاه المشتبه من أن إمكان الخطأ والوهم في الأحاديث الطوال غير مستبعد لصعوبة حفظها غالبًا، فهو جهل فاضح بطبيعة الرواية عند رواة الحديث الثقات، وحرصهم على الضبط والإتقان في تحمل الحديث وتأديته، وإذا صح أن يقال هذا الكلام في واحد من حفظة اليوم، فلا يصح أن يقال مثله في هؤلاء الرواة الذين ثبت أنهم ثقات لا مطعن على واحد منهم، لا في حفظه ولا في عدالته.

ثانيًا. دعوى أن حادثة الإفك لم تقع في غزوة بني المصطلق مغالطة تاريخية لا دليل عليها:

لقد ثبت تاريخيًّا عند علماء السير أن حادثة الإفك وقعت أثناء العودة من غزوة بني المصطلق (المريسيع)، ولم نرَ أحدًا من العلماء ذكر خلاف ذلك؛ وعليه فلا تصح دعوى المشتبه أن حادثة الإفك وقعت في غزوة أخرى غير غزوة بني المصطلق، وأما عدم ذكر اسم الغزوة في الحديث، فليس دليلًا على أنها لم تكن غزوة بني المصطلق؛ لأنه صرح بها في روايات أخر، قال ابن حجر رحمه الله: قوله: (في غزوة غزاها) هي غزوة بني المصطلق، وصرح بذلك محمد بن إسحاق في روايته، وكذا أفلح بن عبد الله عند الطبراني، وعنده في رواية أبي أويس: "فخرج سهم عائشة في غزوة بني المصطلق من خزاعة" وعند البزار من حديث أبي هريرة: "فأصابت عائشة القرعة في غزوة بني المصطلق"[4].

وقد استدل المشتبه بقول عائشة: "فخرج فيها سهمي" مستنبطًا أن هذا يعني أنها خرجت وحدها، وفي زعمه أن عائشة لم تكن هي التي خرجت وحدها في غزوة بني المصطلق مع النبي ﷺ، وإنما كان معها أم سلمة، وهذا يدل على أن الحادثة لم تكن في غزوة بني المصطلق.

والحق أن هذا لا يدل على ما ذهب إليه المشتبه؛ إذ الصواب أن عائشة رضي الله عنها كانت وحدها من بين

---

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٠/ ٣١٣).

٢. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٢٤٦).

٣. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٣١١).

٤. المرجع السابق، (٨/ ٣١١).

نساء النبي ﷺ التي خرجت في هذه الغزوة مع النبي ﷺ، وقد أجاب ابن حجر رحمه الله على ما طرأ في ذهن المشتبه، فقال: "قوله: (فخرج سهمي) هذا يشعر بأنها كانت في تلك الغزوة وحدها، لكن عند الواقدي من طريق عباد بن عبد الله عنها أنها خرجت معه في تلك الغزوة أيضًا أم سلمة، وكذا في حديث ابن عمر، وهو ضعيف، ولم يقع لأم سلمة في تلك الغزوة ذكر، ورواية ابن إسحاق من رواية عباد ظاهرة في تفرد عائشة بذلك، ولفظه: "فخرج سهمي عليهن، فخرج بي معه""[1].

واستدل المشتبه بما ورد في القصة من قوله: "بعد ما نزل الحجاب" على أن هذه الحادثة لم تكن في غزوة بني المصطلق، وإنما كانت بعد السنة الثامنة للهجرة؛ لأنه - في زعمه - معلوم أن الحجاب إنما نزل في الأشهر الأولى من السنة الثامنة للهجرة. كذا زعم مردود.

والصواب أن حادثة الإفك وقعت في غزوة بني المصطلق، وهذا ثابت تاريخيًّا كما قلنا، وقد سبق بيان أن هذا هو المصرح به في بعض الروايات الصحيحة للحديث، أما الزعم بأن حادثة الإفك حصلت بعد السنة الثامنة للهجرة فهو زعم مبني على أنها لم تكن في غزوة بني المصطلق، وقد أبطلناه، أما الاحتجاج بما جاء في القصة "بعد ما نزل الحجاب" فهذه مغالطة تاريخية من مغالطات كثيرة ارتكبها المشتبه، فليس معلومًا - كما زعم - أن الحجاب نزل في الأشهر الأولى من السنة الثامنة للهجرة، وإنما الصواب أن العلماء اختلفوا في وقت نزوله على أقوال:

الأول: أنه كان في ذي القعدة سنة ثلاث، وهو قول أبي عبيدة وطائفة.

الثاني: أنه كان في ذي القعدة سنة أربع، وصححه الدمياطي.

الثالث: أنه كان في ذي القعدة سنة خمس.

وكما نرى فليس هناك قول صحيح لأهل العلم بأن الحجاب كان في أوائل السنة الثامنة للهجرة، وإنما هو زعم باطل، ومغالطة تاريخية تولى كبرها هذا المشتبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

- **عبد الله بن أبي بن سلول هو الذي تولى كبر القول في حادثة الإفك:**

نشير بداية إلى أن الحديث إذا صح سندًا فلا يصح رد ما في متنه إلا بدليل قوي، أما أن يرد ما ورد في الأحاديث الصحاح بالدعاوى والظنون والمغالطات، فهذا ما لا يقول به منصف.

وبما أن الحديث صحيح، فالواجب التسليم بما ورد فيه، والوارد فيه أن الذي تولى كبر الإفك هو عبد الله بن أُبيٍّ رأس المنافقين، وهذا هو الثابت في كتب أهل العلم، ولم يختلف فيه إلا خلاف قليل ذكره ابن كثير رحمه الله في قوله: "ثم الأكثرون على أن المراد بذلك إنما هو عبد الله بن أبي بن سَلُول، قبحه الله ولعنه، وهو الذي تقدم النص عليه في الحديث، وقال ذلك مجاهد وغير واحد، وقيل: بل المراد به حسان بن ثابت، وهو قول غريب، ولولا أنه وقع في صحيح البخاري ما قد يدل على إيراد ذلك لما كان لإيراده كبرى فائدة"[2].

---

١. السابق، (٨/ ٣١٢).

٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٣/ ٢٧٢).

وجاء في صحيح البخاري عن مسروق قال: "دخل حسان بن ثابت على عائشة فشبَّب وقال:

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ[1] بِرِيبَةٍ
وَتُصْبِحُ غَرْثَى[2] مِنْ لُحُومِ الغَوَافِلِ

قالت عائشة: لستَ كذاك، قلت: تَدَعِين مثل هذا يدخل عليك، وقد أنزل الله: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾ (النور: ١١) ؟ فقالت: وأي عذاب أشد من العمى، وقالت: وقد كان يَرُدُّ عن رسول الله ﷺ"[3].

قال ابن حجر: "وهذا مشكل؛ لأن ظاهره أن المراد بقوله ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾ هو حسان بن ثابت، وقد تقدم قبل هذا أنه عبد الله بن أبي، وهو المعتمد، وقد وقع في رواية أبي حذيفة عن سفيان الثوري عند أبي نعيم في المستخرج، وهو ممن تولى كبره، فهذه الرواية أخف إشكالًا"[4].

ومن هذا يتبين أن القول المعتمد الذي عليه الأكثرون هو أن المراد بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ هو: عبد الله بن أبي، أما حسان بن ثابت فقد كان ممن خاض في هذا الحديث مع غيره من المؤمنين، وقد تابوا إلى الله ورجعوا، وأصلحوا ما أفسدوا.

أما ما ادعاه المشتبه من أن عبد الله بن أُبَيٍّ لم يكن حيًّا في زمن الإفك، فهي دعوى مرفوضة؛ لأنها قائمة على المغالطة التاريخية التي رَمَى بها المشتبه، ولم يُقِم عليها دليلًا واحدًا؛ إذ حادثة الإفك في زعمه حدثت في السنة التاسعة للهجرة، وهذا غير صحيح فبطل زعمه.

أما ما استدل به المشتبه من أن عبد الله بن أبي ليس هو الذي تولى كبر الإفك؛ لأنه لم يجلد الحد في هذه الحادثة، في حين ثبت أن الذين جُلدوا ثلاثة من المؤمنين هم: حسان بن ثابت، ومسطح بن أثاثة، وحمنة بنت جحش، فلو كان ابن أُبَيٍّ هو الذي تولى كبره حقًّا، فهل يصح ألَّا يجلد الحد؟[5].

والجواب عن ذلك في قول ابن القيم رحمه الله: "ولم يُحَدَّ الخبيث عبد الله بن أُبَيٍّ، مع أنه رأس أهل الإفك، فقيل: لأن الحدود تخفيف عن أهلها وكفارة، والخبيث ليس أهلًا لذلك، وقد وعده الله بالعذاب العظيم في الآخرة، فيكفيه ذلك عن الحد.

وقيل: بل كان يستوشي الحديث ويجمعه ويحكيه، ويخرجه في قوالب من لا يُنْسب إليه.

وقيل: الحد لا يثبت إلا بالإقرار، أو ببينة، وهو لم يُقِرَّ بالقذف، ولا شهد به عليه أحد، فإنه إنما كان يذكره بين أصحابه ولم يشهدوا عليه، ولم يكن يذكره بين المؤمنين.

وقيل: حد القذف حق الآدمي، لا يستوفي إلا بمطالبته، وإن قيل: إنه حق لله فلا بد من مطالبة المقذوف، وعائشة لم تطالب به ابن أُبَيٍّ.

وقيل: بل ترك حده لمصلحة هي أعظم من إقامته،

---

١. تُزَنُّ: تُرمى.

٢. غَرثَى: جائعة، والمقصود أنها لا تغتاب أحدًا.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، (٨/ ٣٤٣)، رقم (٤٧٥٦).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٣٤٣).

٥. المرجع السابق، (٨/ ٣٤٣).

كما ترك قتله مع ظهور نفاقه وتكلمه بما يوجب قتله مرارًا، وهي تأليف قومه وعدم تنفيرهم عن الإسلام؛ فإنه كان مطاعًا فيهم، رئيسًا عليهم، فلم تؤمن إثارة الفتنة في حده، ولعله ترك لهذه الوجوه كلها.

فجلد مسطح بن أثاثة، وحسان بن ثابت، وَحَمْنَةَ بنت جحش، وهؤلاء من المؤمنين الصادقين تطهيرًا لهم وتكفيرًا، وترك عبد الله بن أبي؛ إذ ليس هو من أهل ذاك"[1].

واستدل المشتبه على أن عبد الله بن أبي لم يشارك في حادثة الإفك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ (النور: ١١)، فقوله: ﴿مِّنكُمْ﴾؛ أي: من المؤمنين ومعلوم عند الله تعالى أن عبد الله بن أبيٍّ من المنافقين، وقد ثبت أن الذين جلدوا حد القذف ثلاثة من المؤمنين، فلو كان ابن أُبَي معهم لجاء الخطاب بصيغة أخرى؛ وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ (التوبة: ٥٦).

والجواب عن ذلك من وجهين:

الأول: أن عبد الله بن أبي ليس داخلًا في قوله ﴿مِّنكُمْ﴾ إذ ليس من المؤمنين، وإنما هو من المنافقين، ولذلك ذكر في ختام الآية: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾، فالمراد في هذا الموضع هو عبد الله بن أُبَيٍّ على الراجح.

والآخر: أن عبد الله بن أُبَيٍّ معدود في المؤمنين ظاهرًا، وإن كان من المنافقين باطنًا.

- **أحداث قصة حادثة الإفك المذكورة في الحديث كلها ثابتة، وردها أو ادعاء أن فيها ما ليس منها أمر لا دليل عليه:**

ذهب المشتبه إلى أن خطبة النبي ﷺ في حادثة الإفك الواردة في الحديث المذكور في صحيح البخاري لم تحصل، وإنما هي من حشو الرواة، وقد كانت الخطبة بعد رجوع النبي ﷺ من المريسيع، وأدخلها الرواة في حادثة الإفك، ويدل على ذلك أن موضعها في سياق القصة مضطرب يدل على أنها حشرت فيه، فقد سبقها شهادة بريرة، ولحقها مباشرة قول عائشة: "وبكيت يومي هذا".

والجواب أن ما ذهب إليه المشتبه غير صحيح لما يلي:

- ادعاء أن النبي ﷺ لم يخطب في قصة الإفك دعوى لا دليل عليها، مع ثبوتها في الحديث الصحيح.
- اتهام الرواة بالوهم والخطأ في الرواية، وأنهم أدخلوا بعض الأحداث في القصة وهي ليست فيها، اتهام باطل لا يقوم عليه دليل، ولا يصح أن يتهم به الرواة العدول الحفاظ الذين لا يتصور عليهم مثل هذا بمجرد الدعاوى والأباطيل.
- أن هذه الدعوى قائمة على المغالطة التاريخية التي ارتكبها المشتبه، وهي أن حادثة الإفك لم تكن في غزوة بني المصطلق (المريسيع)، وقد سبق تفنيدها.
- أن النبي ﷺ خطب في الناس مرتين في غزوة بني المصطلق، المرة الأولى أثناء الغزوة حينما حدث شجار بين المهاجرين والأنصار عند ماء المريسيع، وهي التي قال فيها عبد الله بن أبي ما حكاه القرآن عنهم: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا

١. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مرجع سابق، (٣/ ٢٦٣، ٢٦٤).

﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ (المنافقون: ٨)[1].

وأما المرة الثانية ففي حديث الإفك الذي حدث أثناء عودة الرسول ﷺ هو والجيش من الغزو، وقد جاءت خطبة النبي ﷺ فقال، وهو على المنبر: "يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل - يقصد عبد الله بن أبي - قد بلغني أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيرًا، ولقد ذكروا رجلًا - يعني صفوان بن المعطل السلمي - ما علمت عليه إلا خيرًا، وما كان يدخل على أهلي إلا معي..." الحديث، وحدثت المشاجرة بين الأوس والخزرج من الأنصار.

وأما دعوى أن سياق القصة مضطرب يدل على أن الخطبة قد جاءت حشوًا فيه، فليس صحيحًا، بل هو سياق متسق، وهو سياق حَكْيٍ وقَصٍّ لأحداث القصة، ويتكون هذا الموضع من ثلاثة أحداث:

الأول: استشارة النبي ﷺ عليًّا وأسامة، حين استلبث الوحي يستأمرهما في فراق أهله، ثم أشار عليه علي رضي الله عنه بأن يسأل الجارية (بريرة)، فسألها النبي ﷺ.

الثاني: قيام النبي ﷺ خطيبًا في الناس.

الثالث: استئناف عائشة رضي الله عنها سرد بقية أحداث القصة بقولها: "فمكثت يومي ذلك لا يرقأ لي دمع، ولا أكتحل بنوم".

وليس في سياق القصة حشو، بل هو متسق كما نرى.

ومما سبق يتضح أن النبي ﷺ خطب في الناس في قصة الإفك، بعد أن استشار أصحابه رضي الله عنهم.

ثالثًا. الإشكالات الواردة في الحديث لا يمكن أن تكون سندًا لادعاء دخول الوهم والخطأ فيه:

أورد المشتبه بعض الإشكالات الواردة في الحديث، وتولى الإجابة عنها باعتبار أن حادثة الإفك حصلت في السنة التاسعة للهجرة، ولم تحدث في غزوة بني المصطلق، وهذا مسلك ليس صحيحًا كما سنبينه.

وقبل أن نشرع في الإجابة عن الإشكالات التي أوردها المشتبه نشير إلى أمر له أهميته، وهو أن معظم الإشكالات الواردة قد أوردها العلماء قديمًا، وأجابوا عنها إجابات شافية، والظن أن هؤلاء المشتبهين يقعون على هذه الإشكالات الواردة في كتب أهل العلم فيثيرونها للطعن على السنة، ثم يغفلون - أو يتغافلون على الصحيح - عن جوابات أهل العلم على هذه الاستشكالات، ولو كانوا منصفين لأتوا بالإشكالات مع جواب العلماء عنها في موضع واحد، لكن هكذا يفعلون لحاجة في نفوسهم.

وأمر آخر نود أن يكون منهجًا للمسلم في التعامل مع هذه الشبهات المثارة، وهو أن يتأنى في قبولها وتصديقها، فليس كل ما يقال يصدق، وإنما لا بد من التأني والبحث عن جواب أهل العلم عن الشبهة المثارة حتى تطمئن النفس.

ونبدأ في عرض الإشكالات والجواب عنها فيما يلي:

الإشكال الأول: ورود اسم سعد بن معاذ الأنصاري، مع أن سعدًا قد استشهد بعد غزوة الخندق في إثر إصابته بسهم، فمات بعد أن حكم في بني قريظة.

---

1. انظر في تفصيل هذه الواقعة: السيرة النبوية، د. علي محمد محمد الصلابي، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م، (٢/ ٢٢٦) وما بعدها.

والجواب عن ذلك ما ذكره ابن حجر رحمه الله فقال:

"وقال لي بعض شيوخنا: يصح أن يكون سعد موجودًا في المريسيع بناء على الاختلاف في تاريخ غزوة المريسيع، وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة أنها كانت سنة أربع، وكذلك الخندق كانت سنة أربع، فيصح أن تكون المريسيع قبلها؛ لأن ابن إسحاق جزم بأن المريسيع كانت في شعبان، وأن الخندق كانت في شوال، فإن كانا في سنة واحدة استقام أن تكون المريسيع قبل الخندق، فلا يمتنع أن يشهدها سعد بن معاذ.

وقد قدمنا في المغازي أن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المريسيع كانت سنة خمس، وأن الذي نقله عنه البخاري من أنها سنة أربع سبق قلم، نعم والراجح أن الخندق أيضا كانت في سنة خمس خلافًا لابن إسحاق، فيصح الجواب المذكور.

وقد سلك البيهقي في أصل الإشكال جوابًا آخر بناء على أن الخندق قبل المريسيع، فقال: يجوز أن يكون جرح سعد بن معاذ لم ينفجر عقب الفراغ من بني قريظة، بل تأخر زمانًا، ثم انفجر بعد ذلك، وتكون مراجعته في قصة الإفك في أثناء ذلك، ولعله لم يشهد غزوة المريسيع لمرضه، وليس ذلك مانعًا له أن يجيب النبي ﷺ في قصة الإفك بما أجابه"[1].

والجواب كما نرى مبني على أن حادثة الإفك كانت في غزوة بني المصطلق (المريسيع) التي كانت قبيل غزوة الخندق وبني قريظة، أو بعدها بقليل.

أما ما ذكره المشتبه خروجًا من هذا الإشكال وهو أن تكون غزوة بني المصطلق (المريسيع) قد وقعت قبل غزوة الخندق، فهو أحد قولي العلماء في الجواب الذي نقلناه عن ابن حجر وغيره من العلماء.

لكن أن يأخذ من ذلك أن قصة الإفك لم تحدث في غزوة بني المصطلق، وإنما حدثت بعد ذلك بزمان طويل، فهذا ما لا دليل عليه، وإنما هو زعم باطل، ومغالطة تاريخية لا يمكن قبولها بحال.

ودعوى أن بعض الأحداث التي ليست من حادثة الإفك تداخلت فيها دعوى مرفوضة سبق الرد عليها.

الإشكال الثاني: ورود اسم بريرة في الحديث، مع العلم بأنها كانت مملوكة للعباس رضي الله عنه، وإنما كاتبت وعتقت بعد غزوة بني المصطلق التي حدثت فيها حادثة الإفك بمدة طويلة، فقد قدمت مع العباس رضي الله عنه إلى المدينة بعد عام الفتح.

"ويمكن الجواب بأن تكون بريرة كانت تخدم عائشة وهي في رق مواليها، وأما قصتها معها في مكاتبتها وغير ذلك فكان بعد ذلك بمدة.

أو أن اسم هذه الجارية المذكورة في قصة الإفك وافق اسم بريرة التي وقع لها التخيير، وجزم البدر الزركشي فيما استدركته عائشة على الصحابة أن تسمية هذه الجارية ببريرة مدرجة من بعض الرواة، وأنها جارية أخرى، وأخذه من ابن القيم الحنبلي، فإنه قال: تسميتها ببريرة وهم من بعض الرواة؛ فإن عائشة إنما اشترت بريرة بعد الفتح، ولما كاتبتها عقب شرائها وعتقت، خيرت فاختارت نفسها، فظن الراوي أن قول علي: "وسل الجارية تصدقك" أنها بريرة فغلط، قال:

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٣٢٨).

وهذا نوع غامض لا يتنبه له إلا الحذاق.

قلت (أي ابن حجر): وقد أجاب غيره بأنها كانت تخدم عائشة بالأجرة، وهي في رق مواليها قبل وقوع قصتها في المكاتبة، وهذا أولى من دعوى الإدراج وتغليط الحفاظ"[1].

الإشكال الثالث: ورود استشارة أسامة بن زيد بن حارثة.

والواقع أنه ليس في ورود استشارة النبي ﷺ أسامة بن زيد إشكال، ولا يفهم من ذلك - لا صراحة ولا ضمنًا - أن حادثة الإفك كانت بعد معركة مؤتة التي استشهد فيها والد أسامة - زيد بن حارثة - والتي حدثت في السنة الثامنة.

والفهم الذي ذكره المشتبه فهم قاصر، بل لا يعدو إلا أن يكون ظنًّا، وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا.

وقد بنى المشتبه فهمه ذلك على أساس أن زيد بن حارثة لو كان حيًّا لاستشاره النبي ﷺ بدلًا من أن يستشير ابنه أسامة.

نقول: هذا كلام لا يزن شيئًا عند العقلاء؛ إذ ما المانع أن يكون الأب حيًّا ولا يستشيره الرسول ﷺ، ويعدل عن استشارته باستشارة ابنه؟!

قال ابن حجر مبينًا العلة في اختصاص أسامة مع علي بن أبي طالب رضي الله عنهما بالمشاورة: "وأما أسامة فهو كعلي في طول الملازمة ومزيد الاختصاص والمحبة، ولذلك كانوا يطلقون عليه أنه حِبُّ رسول الله ﷺ؛ وخصه دون أبيه وأمه لكونه كان شابًّا كعلي، وإن كان علي أسنَّ منه؛ وذلك أن للشاب من صفاء الذهن ما ليس لغيره، ولأنه أكثر جرأة على الجواب بما يظهر له من المُسِنِّ، لأن المسن غالبًا يحسب العاقبة، فربما أخفى بعض ما يظهر له رعاية للقائل تارة والمسئول عنه أخرى، مع ما ورد في بعض الأخبار أنه استشار غيرهما"[2].

الخلاصة:

- إن الحديث الوارد في قصة حادثة الإفك حديث صحيح متفق عليه، رواه أربعة من العدول الثقات الحفَّاظ، لا مطعن على واحد منهم، بل هم فوق ذلك، فلا يصح اتهامهم بالوهم والتناقض والخطأ وغير ذلك من الاتهامات الباطلة التي لا تقوم على دليل.
- إن قول الراوي: "وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض" ليس فيه دليل على ما ادعاه المشتبه من احتمال وقوع الوهم والخطأ في رواية الحديث؛ إذ المعنى أن بعض هؤلاء الرواة الأربعة الذين رووا الحديث كان أميز في سياق الحديث من بعض في جهة حفظ أكثره، وليس المقصود أن بعضهم أضبط من بعض مطلقًا، ولهذا قال: "أوعى له"؛ أي للحديث المذكور خاصة.
- ادعاء أن الأحاديث الطوال، كحديث الإفك، تكون عرضة لوقوع الخطأ والوهم، ادعاء لا أصل له؛ إذ هو جهل فاضح لطبيعة الرواية عند رواة الحديث الثقات الذين كانوا أشد الناس حرصًا على الضبط والإتقان في تحمل الحديث وأدائه.
- دعوى أن حادثة الإفك لم تقع في غزوة بني المصطلق مغالطة تاريخية لا دليل عليها؛ إذ الثابت

---

١. المرجع السابق، (٨/ ٣٢٥).

٢. السابق، (٨/ ٣٢٤، ٣٢٥).

تاريخيًّا عند العلماء أن هذه الحادثة وقعت أثناء العودة من غزوة بني المصطلق (المريسيع).

- عدم التصريح بذكر اسم الغزوة في بعض روايات الحديث ليس دليلًا على أنها لم تكن غزوة بني المصطلق؛ لأنه مصرح بها في روايات أخرى للحديث وهي صحيحة.
- الصواب أن عائشة كانت وحدها في غزوة بني المصطلق من زوجات النبي ﷺ، وأما ذكر خروج أم سلمة في هذه الغزوة فهو ضعيف كما قال ابن حجر.
- لم يقل أحد من العلماء: إن الحجاب نزل في السنة الثامنة للهجرة، واختلافهم في ذلك كان: هل نزل في ذي القعدة سنة ثلاث، أو ذي القعدة سنة أربع، أو كان في ذي القعدة سنة خمس؟!
- الرأي الذي عليه الأكثرون أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ هو عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين، والقول بأن المراد به حسان بن ثابت قول غريب، ولو صح لحُمِل على بعض ما جاء في الروايات أنه كان ممن تولَّى كبره، وهذا يدل على أنه كان واحدًا ممن تكلموا في حادثة الإفك، لكن هذا لا يمنع أن الذي تولى كبره هو عبد الله بن أبي.
- ادعاء أن عبد الله بن أبي كان قد مات قبل حادثة الإفك لا دليل عليه، بل هو ردٌّ للنصوص الصحيحة بالظن والدعاوى الباطلة، وهو قائم على المغالطة التاريخية التي ارتكبها المشتبه حين ذهب إلى أن حادثة الإفك كانت في سنة تسع للهجرة، ولم تكن في غزوة بني المصطلق.
- كون عبد الله بن أُبَي لم يُجلد الحدَّ في قصة الإفك كما جُلد غيره من المؤمنين - لا يدل على أنه لم يكن حيًّا في زمان الإفك؛ إذ عدم جلده الحد ليس دليلًا على هذا الزعم، بل ترك حده لحكم كثيرة ذكرها أهل العلم.
- القول بأن عبد الله بن أُبَي بن سلول لم يشارك في حادثة الإفك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾، وعبد الله بن أُبَي من المنافقين وليس من المؤمنين، وهذا يدل على أنه لم يشارك في حادثة الإفك فضلًا عن أن يكون هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ قول غير صحيح لا يعارض الثابت في النصوص والثابت تاريخيًّا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ وهذا يعني أن هناك فريقان: فريق جاء بالإفك، وهو عصبة من المؤمنين، وفريق تولَّى كبره، وهذا هو عبد الله بن أُبَيٍّ، ولأن عبد الله بن أُبَيٍّ من المنافقين فقد توعده الله بالعذاب العظيم، ولو كان من المؤمنين لما توعده الله بهذا العذاب العظيم.
- ادعاء دخول بعض الأحداث في قصة الإفك وهي ليست منها ادعاء باطل لا دليل عليه إلَّا الظن، ولا هكذا ترد روايات الثقات والأحاديث الصحاح، وعليه فالخطبة المذكورة في الحديث ثابتة صحيحة لا حشو فيها، والسياق الذي وردت فيه سياق سليم لا اضطراب فيه كما زعم المشتبه.
- لا إشكال في ورود اسم سعد بن معاذ الأنصاري في حادثة الإفك بحجة أن سعدًا قد استشهد بعد غزوة الخندق في إثر إصابته بسهم، فمات بعد أن حكم في بني قريظة؛ إذ قد يصح أن يكون سعد موجودًا

في غزوة المريسيع بناء على الاختلاف في تاريخ هذه الغزوة هل كانت قبل الخندق، وفي هذه الحالة لا إشكال، أو كانت بعد الخندق بقليل، ويجوز في هذه الحالة أن يكون جرح سعد بن معاذ لم ينفجر عقب الفراغ من بني قريظة، بل تأخر زمنًا، ثم انفجر بعد ذلك، وتكون مراجعته في قصة الإفك في أثناء ذلك، ولعله لم يشهد غزوة بني المصطلق لمرضه، وليس ذلك مانعًا له أن يجيب النبي ﷺ في قصة الإفك بما أجابه.

- لا إشكال في ورود اسم بريرة في الحديث بحجة أن قصتها مع عائشة لم تقع إلا بعد الإفك بمدة طويلة، إذ يجاب عن هذا بأنها كانت تخدم عائشة رضي الله عنها وهي في رِقِّ مواليها، أو أن اسم هذه الجارية المذكورة في قصة الإفك وافق اسم بريرة التي وقع لها التمييز.
- استشارة النبي ﷺ لأسامة بن زيد لا يفهم منها أن حادثة الإفك كانت بعد معركة مؤتة، بحجة أن زيد بن حارثة لو كان حيًّا لما عدل النبي ﷺ عن استشارته إلى استشارة ابنه، فهذا فهم قاصر، لا يعدو إلا أن يكون ظنًّا، وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا؛ إذ ما المانع أن يكون الأب - زيد بن حارثة - حيًّا ولا يستشيره الرسول ﷺ في هذا الأمر، ويستشير ابنه؟!

الشبهة التاسعة والعشرون

إنكار حديث خطبة علي بن أبي طالب لابنة أبي جهل(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغرضين حديث الـمِسْوَر بن مَخْرَمة: أن علي بن الحسين قال: "إنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل حسين بن علي رحمه الله لقيه المسور بن مخرمة، فقال له: هل لك إليَّ من حاجة تأمرني بها؟ فقلت له: لا، فقال له: فهل أنت معطيَّ سيف رسول الله ﷺ؛ فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه، وايم الله لئن أعطيتنيه لا يُخلَص إليه أبدًا حتى تبلغ نفسي، إن علي بن أبي طالب خطب ابنة أبي جهل على فاطمة عليها السلام، فسمعت رسول الله ﷺ يخطب الناس في ذلك على منبره هذا - وأنا يومئذ محتلم - فقال: إن فاطمة مِنِّي، وأنا أتخوف أن تفتن في دينها، ثم ذكر صهرًا له من بني عبد شمس، فأثنى عليه في مصاهرته إياه، قال: حدثني فصدقني، ووعدني فأوفى لي، وإني لست أُحَرِّم حلالًا ولا أُحِلُّ حرامًا، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله أبدًا".

ويستدلون على ذلك بأن الراوي افتعل الحديث؛ ليختلس سيف رسول الله ﷺ، ثم يعطيه يزيد بن معاوية بن أبي سفيان؛ لأنه كان من حزب أبيه. ويتساءلون: كيف يُحرِّم النبي ﷺ التعدد في حق علي رضي الله عنه، وهو ﷺ قد عدَّد بأكثر من أربعة؟!

(*) الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، محمد بن الحسن الحجوي، مرجع سابق.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن الحديث الوارد في شأن خطبة علي بن أبي طالب لابنة أبي جهل حديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ لوروده في الصحيحين، وقد رُوي في غيرهما بأسانيد قوية صحيحة، كما أن المسور بن مخرمة صحابي جليل سمع من النبي ﷺ هذا الحديث وغيره؛ إذ الصحابة كلهم عُدول، وهو بذلك لم يُرِد اختلاس سيف رسول الله ﷺ - كما يدَّعون - ليعطيَه يزيد بن معاوية؛ لأنه قد ثبت تاريخيًّا أن المسور كان في حزب علي رضي الله عنه، ولم يكن في حزب معاوية، بل كان من أشد المعارضين له ولخلافة ابنه يزيد.

٢) لم يكن للنبي ﷺ أن يحرِّم حلالًا أو يحلَّ حرامًا، كما صرَّحت بذلك رواية ابن شهاب الزهري، ولكن نهى ﷺ عليًّا عن خطبة بنت أبي جهل؛ لأن ذلك يؤدي إلى أذى فاطمة، فيتأذَّى حينئذٍ النبي ﷺ، فيهلك مَنْ آذاه، فنهى عن ذلك لكمال شفقته على علي وفاطمة؛ كما أنه لأجل خشية الفتنة عليها في الدين بسبب الغَيْرَة، كما أنه لا يُستبعد أن يُعدَّ ذلك من خصائصه ﷺ في أن لا يُتزوج على بناته لا سيما فاطمة رضي الله عنها.

التفصيل:

أولا. الحديث صحيح في أعلى درجات الصحة، كما أن المسور بن مخرمة صحابي جليل منزَّه عن الكذب هو وسائر الصحابة:

إن الحديث الوارد في شأن خطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لابنة أبي جهل حديث متفق على صحته سندًا ومتنًا؛ فقد رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن شهاب أن علي بن الحسين حدَّثه: "أنهم حين قَدِموا المدينة من عند يزيد بن معاوية، مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما لقيه المِسْور بن مخرمة، فقال له: هل لك إليَّ من حاجة تأمرني بها؟ قال: فقلت له: لا، قال له: فهل أنت معطيَّ سيف رسول الله ﷺ؟ فإني أخاف أن يغلبك القوم عليه، وايم الله! لئن أعطيتنيه لا يُخلَص إليهم أبدًا حتى تبلغ نفسي، إن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا - وأنا يؤمئذ محتلم - فقال: إن فاطمة مني، وإني أتخوف أن تفتن في دينها، قال: ثم ذكر صهرًا له من بني عبد شمس، فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن، قال: حدثني فصدقني، ووعدني فأوفى لي، وإني لست أحرم حلالًا ولا أحل حرامًا، ولكن والله! لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله أبدًا"[1].

وقد روى هذا الحديث أيضًا أحمد في مسنده[2]، وأبو داود في سننه[3]، وغيرهما بأسانيد قوية صحيحة.

وقد روى البخاري أيضًا هذا الحديث مختصرًا في أماكن متفرقة من صحيحه؛ فقد رواه في كتاب "فضائل

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فرض الخمس، باب: ما ذكر في درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه، (٦/ ٢٤٥)، رقم (٣١١٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، (٨/ ٣٥٨٥، ٣٥٨٦)، رقم (٦١٩٢).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه، رقم (١٨٩٣٣). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: النكاح، باب: ما يُكره أن يجمع بينهن من النساء، (٣/ ٥٣، ٥٤)، رقم (٢٠٦٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢٠٦٩).

الصحابة" في موضعين، وذكره في كتاب "النكاح"، وأيضًا في كتاب "الطلاق"، ورواه مسلم من طرق متعددة في فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، ورواه كذلك مختصرًا ابن ماجه(1)، وأبو يعلى(2)، وابن حبان(3)، وغيرهم بأسانيد قوية صحيحة.

وقد روى الحاكم في المستدرك(4)، والترمذي في سننه(5) شاهدًا لهذا الحديث مختصرًا من حديث عبد الله بن الزبير، وهو حديث صحيح، قال عنه الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وعليه؛ فإذا كان هذا الحديث بهذه الدرجة العالية من الصحة ـ سندًا ومتنًا ـ فإنه من المحال أن يُتَّهم أحد رواته بشيء، فضلًا عن أن يكون هذا الاتهام موجهًا إلى الصحابي الذي روى الحديث، وهو المِسْور بن مخرمة.

ومن ثَمَّ؛ فإن ما ادَّعاه مثيرو الشبهة من أن المِسْور قد اختلق هذا الحديث ـ موضوع الشبهة ـ ليختلس سيف رسول الله ﷺ ويعطيه يزيد بن معاوية بن أبي سفيان تقربًا إليه؛ لكونه من حزب أبيه معاوية، هو ادِّعاء باطل مخالف للحقائق التاريخية الثابتة في ذلك، فالثابت: أن المسور بن مخرمة كان في حزب علي بن أبي طالب ﷺ، ولم يكن في حزب معاوية ﷺ، بل كان من أشد المعارضين له.

يؤكد هذا ما قاله ابن الأثير عنه: "كان فقيهًا من أهل العلم والدين، ولم يزل مع خاله عبد الرحمن في أمر الشورى، وكان هواه فيها مع عليٍّ، وأقام بالمدينة إلى أن قُتِل عثمان، ثم سار إلى مكة، فلم يزل بها حتى تُوفِّي معاوية، وكره بَيْعة يزيد"(6).

وذكر ابن حجر في "الإصابة" في ترجمة المسور بن مخرمة قال: "وكان مع خاله عبد الرحمن بن عوف ليالي الشورى، وحفظ عنه شيئًا، ثم كان مع ابن الزبير، فلما كان الحصار الأول أصابه حجر من حجارة المنجنيق فمات.

وذكر الطبري أنهم اتفقوا على أنه مات في حصار ابن الزبير، أصابه حجر من المنجنيق، والمراد به الحصار الأول من الجيش الذي أرسله يزيد بن معاوية"(7).

وهب أن المسور بن مخرمة من حزب معاوية، فهل كل من كان من حزبه تسقط عدالته، ويكون كاذبًا؟!

---

1. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: النكاح، باب: الغيرة، (1/ 644)، رقم (1999). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (1999).
2. صحيح: أخرجه أبو يعلى في مسنده، حديث ميمونة زوج النبي ﷺ، (13/ 104)، رقم (7181). وقال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.
3. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم، (15/ 407)، رقم (6956). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.
4. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر مناقب فاطمة بنت رسول الله ﷺ، (3/ 173)، رقم (4751). وصححه الألباني في إرواء الغليل عند تعليقه على الحديث رقم (2676).
5. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، أبواب: المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في فضل فاطمة رضي الله عنها، (10/ 251)، رقم (4125). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (3869).
6. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، مرجع سابق، (4/ 399).
7. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، (6/ 120) بتصرف.

كلا ثم كلا؛ فإن جماهير المسلمين يقبلون أحاديث معاوية نفسه، وكل من كان من حزبه؛ إذ الحق ﷻ قد وصف الصحابة في القرآن بالصدق، وعدَّلهم في آيات القرآن العظيم[1].

ونحن نتساءل: كيف يَكْذب المسور بن مخرمة رضي الله عنه على النبي ﷺ في شيء قد سمعه منه، وقد مدح ﷺ أصحابه، وأثنى عليهم ثناءً كثيرًا في أحاديثه الصحيحة؟!

وعليه؛ فإن قال قائل: ما مناسبة ذكر المسور لقصة خطبة بنت أبي جهل عقب طلبه السيف من علي بن الحسين؟

قلنا: قال الكرماني: مناسبة ذكر المسور لقصة خطبة بنت أبي جهل عند طلبه للسيف من جهة أن رسول الله ﷺ كان يحترز عما يوجب وقوع التكدير بين الأقرباء؛ أي: فكذلك ينبغي أن تعطيني السيف حتى لا يحصل بينك وبين أقربائك كُدورة بسببه، أو كما أن رسول الله ﷺ كان يراعي جانب بني عمه العبشميين، فأنت أيضًا راعِ جانب بني عمك النوفليين؛ لأن المسور نوفليٌّ، أو كما أن رسول الله ﷺ كان يحب رفاهية خاطر فاطمة عليها السلام، فأنا أيضًا أحب رفاهية خاطرك؛ لكونك ابن ابنها، فأعطني السيف حتى أحفظه لك.

قال ابن حجر معقبًا على كلام الكرماني: والمسور زهري لا نوفليٌّ، وقول الكرماني الأخير هو المعتمد، وما قبله ظاهر التكلف[2].

وخلاصة القول: أن الحديث الوارد في شأن خطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه حديث صحيح في أعلى درجات الصحة، كما أن المسور بن مخرمة صحابي جليل منزَّه عن الكذب هو وسائر الصحابة أجمعين رضي الله عنهم.

ثانيًا. لم يكن النبي ﷺ يحرِّم حلالا ولا يحلُّ حرامًا عندما نهى عليًّا رضي الله عنه عن الزواج من ابنة أبي جهل:

إن الناظر في الحديث الوارد في خطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لابنة أبي جهل يجد أنه ﷺ - كما جاء في رواية ابن شهاب الزهري عند البخاري ومسلم وغيرهما - قد صرَّح في آخره، فقال: "وإني لست أحرم حلالًا ولا أحل حرامًا، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله أبدًا"[3].

وقد جاء في رواية أخرى: "فإنما ابنتي بضعة منِّي، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها"[4]، وجاء في رواية ثالثة: "إن فاطمة بنت محمد مضغة منِّي؛ وأنا أكره أن يفتنوها"[5].

وهذا القول منه ﷺ كافٍ لإبطال تساؤل مثيري

1. انظر: الدفاع عن الصحيحين، محمد بن الحجوي، مرجع سابق، ص١٢٥، ١٢٦ بتصرف.
2. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٧) بتصرف.

3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فرض الخمس، باب: ما ذكر في درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه، (٦/ ٢٤٥)، رقم (٣١١٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، (٨/ ٣٥٨٥، ٣٥٨٦)، رقم (٦١٩٢).
4. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: ذبِّ الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف، (٩/ ٢٣٨)، رقم (٥٢٣٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، (٨/ ٣٥٨٥)، رقم (٦١٩٠).
5. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، (٨/ ٣٥٨٦)، رقم (٦١٩٣).

الشبهة: كيف يحرم النبي ﷺ التعدد في حق عليٍّ، وهو ﷺ قد عدَّد بأكثر من أربعة؟!

قال النووي: "قال العلماء: في هذا الحديث تحريم إيذاء النبي ﷺ بكل حالٍ، وعلى كل وجه، وإن تولد ذلك الإيذاء مما كان أصله مباحًا وهو حيٌّ، وهذا بخلاف غيره، قالوا: وقد أُعلم ﷺ بإباحة نكاح بنت أبي جهل لعليٍّ، بقوله ﷺ: "لست أحرِّم حلالًا"، ولكن نهى عن الجمع بينهما لعلتين منصوصتين:

إحداهما: أن ذلك يؤدِّي إلى أذى فاطمة، فيتأذَّى حينئذٍ النبي ﷺ، فيهلك مَنْ آذاه، فنهى عن ذلك لكمال شفقته على علي وعلى فاطمة.

والأخرى: خوف الفتنة عليها بسبب الغيرة، وقيل: ليس المراد به النهي عن جمعهما، بل معناه: أُعلم من فضل الله أنهما لا تجتمعان، كما قال أنس بن النضر: والله لا تكسر ثَنِيَّة الربيع، ويُحتَمَل أن المراد تحريم جمعهما، ويكون معنى لا أحرم حلالًا، أي: لا أقول شيئًا يخالف حكم الله، فإذا أحلَّ شيئًا لم أحرمه، وإذا حرمه لم أحلله، ولم أسكت عن تحريمه؛ لأن سكوتي تحليل له، ويكون من جملة محرمات النكاح الجمع بين بنت رسول الله وبنت عدو الله"[1].

وقد علَّق ابن حجر على هذه القصة إجمالًا، فقال: والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يُعدَّ في خصائص النبي ﷺ أن لا يُتَزَوَّج على بناته، ويُحتمل أن يكون ذلك خاصًا بفاطمة رضي الله عنها.

وقد فصل القول في هذا تباعًا، فقال: قوله: "فإنما هي بضعة منِّي". والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أُصيبت بأمِّها، ثم بأخواتها واحدة بعد واحدة، فلم يبق لها من تستأنس به ممن يُخفِّف عليها الأمر ممن تفضي إليه بسرِّها إذا حصلت لها الغَيْرَة.

وقوله: "يريبني ما أرابها": يعني أنها لا تصبر على الغيرة، فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين.

وقوله: "ويؤذيني ما آذاها": وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي ﷺ بتأذيه؛ لأن أذى النبي ﷺ حرام اتفاقًا قليله وكثيره، وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذي فاطمة، فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به، فهو يؤذي النبي ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح... وفيه حجة لمن يقول بسدِّ الذريعة؛ لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع، ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المآل.

وفيه ـ أي الحديث ـ بقاء عار الآباء في أعقابهم، لقوله: "بنت عدو الله"؛ فإن فيه إشعارًا بأن للوصف تأثيرًا في المنع، مع أنها كانت مسلمة حسنة الإسلام.

وفيه ـ أي في الحديث ـ أن الغيراء إذا خشي عليها أن تُفتن في دينها كان لوليِّها أن يسعى في إزالة ذلك كما في حكم الناشز، كذا قيل، وفيه نظر، ويمكن أن يزاد فيه شرط أن لا يكون عندها من تتسلَّى به، ويخفِّف عنها الحملة كما تقدم، ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي ﷺ أقرب إلى خشية الافتتان في الدين، ومع ذلك فكان ﷺ يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة، كما في هذه الأحاديث، ومع ذلك ما راعى ذلك ﷺ في حقهن كما راعاه في حق فاطمة.

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٨/ ٣٥٨٨).

ومحصل الجواب: أن فاطمة كانت إذ ذاك ـ كما تقدم ـ فاقدة من تَرْكَن إليه ومن يؤنسها، ويزيل وحشتها من أم أو أخت، بخلاف أمهات المؤمنين، فإن كل واحدة منهن كانت ترجع إلى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه، وهو زوجهن ﷺ، لما كان عنده من الملاطفة، وتطييب القلوب، وجبر الخواطر؛ بحيث إن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه، وجميل خَلقه بجميع ما يصدر منه، بحيث لو وجد ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قريب[1].

وعلى هذا يضيف ابن القيم، فيقول معلقًا على الحديث: تضمَّن هذا الحكم أمورًا؛ أحدها: أن الرجل إذا شرط لزوجته أن لا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط، ومتى تزوج عليها فلها الفسخ، ووجه تضمن الحديث ذلك أنه ﷺ أخبر أن ذلك يؤذي فاطمة ويريبها، وأنه يؤذيه ﷺ ويريبه، ومعلوم قطعًا أنه ﷺ إنما زوجه فاطمة رضي الله عنها على أن لا يُؤذيها ولا يُريبها، ولا يؤذي أباها ﷺ ولا يُريبه، وإن لم يكن هذا مشترطًا في صُلب العقد، فإنه من المعلوم بالضرورة أنه إنما دخل عليه، وفي ذكره ﷺ صهره الآخر، وثناءه عليه بأنه حدَّثه فصدقه، ووعده فوفَّى له ـ تعريضٌ بعلي ﷺ، وتهييجٌ له على الاقتداء به، وهذا يشعر بأنه جرى منه وعدٌ له بأنه لا يريبها ولا يُؤذيها، فهيَّجه على الوفاء له، كما وفَّى له صهرُه الآخر.

فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفًا كالمشروط لفظًا، وأن عدمه يملِّك الفسخ لمشترطه، فلو فُرِض من عادة قوم أنهم لا يُخرجون نساءهم من ديارهم، ولا يُمكنون أزواجهم من ذلك ألبتة، واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظًا، وهو مطَّرد على قواعد أهل المدينة، وقواعد أحمد رحمه الله: أن الشرط العرفي كاللفظي سواء، ولهذا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى غسَّال أو قصار، أو عجينة إلى خبَّاز، أو طعامه إلى طباخ يعملُون بالأجرة، أو دخل الحمام، أو استخدم من يغسله ممن عادته يغسل بالأجرة ونحو ذلك، ولم يشرط لهم أجرة أنه يلزمه أجرة المثل.

وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوجُ الرجلُ على نسائهم ضرةً، ولا يُمكنونه من ذلك، وعادتهم مستمرة بذلك، كان كالمشروط لفظًا، وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا تُمكِّن إدخال الضرةِ عليها عادةً لشرفها وحسبها وجلالتها، كان ترك التزوُّج عليها كالمشروط لفظًا سواء.

وعلى هذا فسيِّدة نساء العالمين، وابنةُ سيد ولد آدم أجمعين أحقُّ النساء بهذا، فلو شرطه علي في صُلب العقد كان تأكيدًا لا تأسيسًا.

وفي منع علي من الجمع بين فاطمة رضي الله عنها وبين بنت أبي جهل حكمةٌ بديعة، وهي أن المرأة مع زوجها في درجته تبعٌ له، فإن كانت في نفسها ذاتَ درجة عالية، وزوجها كذلك، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها، وهذا شأنُ فاطمة وعلي رضي الله عنهما، ولم يكن الله ﷻ ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضي الله عنها في درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعًا، وبينهما من الفرق ما بينهما، فلم يكن نكاحُها على سيدة نساء العالمين مستحسنًا لا شرعًا ولا قدرًا، وقد أشار إلى هذا بقوله: "والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله أبدًا"، فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٩/ ٢٤٠، ٢٤١) بتصرف.

أو إشارته[1].

وخلاصة القول أن النبي ﷺ لم يحرم حلالًا ولم يحلَّ حرامًا عندما منع علي بن أبي طالب من خطبة بنت أبي جهل، وهذا صريح في رواية ابن شهاب الزهري، وإنما الأمر محمول - كما جاءت بذلك الروايات الصحيحة - على خشية الفتنة على فاطمة من الغيرة، وتأذيها الذي يعدُّ أذًى للنبي ﷺ، وإيذاؤه ﷺ محرم إجماعًا، وربما كان هذا الأمر خاصًّا بالسيدة فاطمة رضي الله عنها كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء.

الخلاصة:

- إن الحديث الوارد في شأن خطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لابنة أبي جهل صحيح في أعلى درجات الصحة؛ لوروده في الصحيحين، كما أنه قد رُوي في غيرها من كتب السنة بأسانيد صحيحة قوية.
- إن المسور بن مخرمة صحابي جليل ثَبْتٌ، سمع من النبي ﷺ وحفظ عنه، وكان فقيهًا من أهل الفضل والدين، كما أن الصحابة كلهم عدول عدَّلهم القرآن والسنة.
- الثابت تاريخيًّا أن المسور بن مخرمة رضي الله عنه كان في حزب علي رضي الله عنه، ولم يكن في حزب معاوية رضي الله عنه، بل كان من أشد المعارضين له ولخلافة ابنه يزيد.
- لم يكن للنبي ﷺ أن يحرم حلالًا أو يحل حرامًا، كما صرَّحت بذلك رواية ابن شهاب الزهري - الواردة في الصحيحين وغيرهما - على لسانه ﷺ.
- لقد نهى النبي ﷺ عليًّا رضي الله عنه عن خطبة بنت أبي جهل لعلتين، أحداهما: أن ذلك يؤدِّي إلى أذى فاطمة رضي الله عنها، فيتأذى حينئذٍ النبي ﷺ، فيهلك من آذاه، فنهى عن ذلك لكمال شفقته على علي وفاطمة رضي الله عنهما، والثانية: خوف الفتنة عليها في الدين بسبب الغَيرَة، كما أنه لا يستبعد أن يعد ذلك من خصائص النبي ﷺ في أنه لا يُتَزوَّج على بناته، ويحتمل أيضًا أن يكون خاصًّا بالسيدة فاطمة رضي الله عنها.

الشبهة الثلاثون

الطعن في حديث "وإن أناسًا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال"(*)

مضمون الشبهة:

ينكر أعداء السنة الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ قال: إنكم محشورون حفاة عُراة غُرلًا، ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ (الأنبياء)، وأول من يُكسى يوم القيامة إبراهيم، وإن أُناسًا من أصحابي يُؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح:

1. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم الجوزية، مرجع سابق، (5/ 118، 119).

(*) دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، مرجع سابق. أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، ط1، 1999م. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين: جمعًا ودراسة، د. سليمان بن محمد الدبيخي، مرجع سابق.

﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ (المائدة: ١١٧) إلى قوله: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾".

ويرون أن هذا الحديث لا يصح، مستدلين على ذلك بأن روايات هذا الحديث مدارها على راوٍ واحدٍ، هو (سعيد بن جبير عن ابن عباس).

كما أن الشواهد على هذا الحديث ضعيفة سندًا، فرواية الإمام مسلم سندها ضعيف؛ لأن فيها محمد بن حاتم، وهو كذاب كما قال يحيى بن معين، وقال عنه عمرو بن الفلاس: ليس بشيء.

كما أن رواية ابن ماجه سندها ضعيف أيضًا ففيها زافر بن سليمان، وقد قال فيه البخاري: عنده مراسيل ووهم، وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي.

ورواية الإمام أحمد في سندها عاصم بن بهدلة، وقد قال فيه ابن سعد: كثير الخطأ.

كما أن هذا الحديث مردود متنًا أيضًا، فالأدلة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة كثيرة جدًّا على تفضيل الصحابة والشهادة لهم بأنهم خير القرون؛ فقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾ (الأنفال).

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تسبُّوا أصحابي؛ فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحدٍ ذهبًا ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه...".

فالحديث بذلك يعارض القرآن والسنة الصحيحة وكذلك إجماع السلف على عدالة الصحابة جميعًا، حيث نص على ارتداد بعض الصحابة على أعقابهم، وإقصائهم عن رحمة الله يوم القيامة. متسائلين: كيف نسب إلى النبي ﷺ حديثًا مطعونًا في سنده ومتنه؟! رامين من وراء ذلك إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة وردِّها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) ليس كون مدار الحديث على راوٍ واحدٍ مما يُسوِّغ ردَّه؛ فقد اتفق علماء الحديث قديمًا وحديثًا على قبول رواية الواحد إذا كان ثقة، ولا يخفى على أحد مدى ثقة ابن عباس وسعيد بن جبير رضي الله عنهما ومكانتهما في الحديث، فضلًا عن أن للحديث شواهد أخرى بنفس المعنى من طرق غير طريق ابن عباس رضي الله عنهما، أمثال: أبي هريرة، وابن مسعود، وحذيفة، وأنس ﷺ.

٢) إن أحاديث كل من: الإمام مسلم، والإمام ابن ماجه، والإمام أحمد صحيحة سندًا، ولا غبار عليها، فقد أكَّد أكثر علماء الحديث على ثقة كلٍّ من: محمد بن حاتم بن ميمون، وزافر بن سليمان، وعاصم بن بهدلة، وقبلوا أحاديثهم.

٣) مَنْ تدبر الحديث، وفهم ألفاظه علم أن المراد بالمرتدين هم المرتدون عن الإسلام، أو هم أصحاب الكبائر، ولا يدخل الصحابة الكرام في هذا اللفظ، بدليل قوله في رواية أخرى: "أُصيحابي"؛ إذ يدل على قلة العدد ليشمل المنافقين دون غيرهم، وبذلك فلا يطعن الحديث في مكانة الصحابة.

التفصيل:

أولا. اتفق علماء الحديث قديمًا وحديثًا على قبول رواية المنفرد إذا كان ثقة عدلا:

إن الحديث المطعون فيه حديث صحيح سندًا، فقد

رواه البخاري في صحيحه قال: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، حدثنا المغيرة بن النعمان قال: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "إنكم محشورون حفاة عراة غرلًا، ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾. وأول من يُكْسى يوم القيامة إبراهيم، وإن أُناسًا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي! أصحابي! فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾"[1].

وقد أورد البخاري وغيره الحديث بروايات عدَّة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، فقد ذكره البخاري في خمسة مواضعٍ، في كتاب أحاديث الأنبياء في موضعين، وفي كتاب تفسير القرآن في موضعين، وذكره في كتاب الرقاق.

وكون مدار الحديث على راوٍ واحد، فذلك لا يقدح في صحة سنده على الإطلاق، فما عليه علماء الحديث أن المنفرد ينقسم من حيث الحكم إلى مقبول ومردود؛ فإن استوفى شروط القبول فهو مقبول، فإن كان الراوي ثقة فحديثه صحيح، ولا غبار عليه سندًا.

فلا يشترط في الخبر التعدد، بل خبر الواحد يكفي إذا استوفى شروطه، وهو الذي عليه جماهير المسلمين من صدر الإسلام وحتى العصور المتأخرة، وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة على قبول خبر الواحد والعمل به[2].

قال الحافظ ابن حجر: "وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظًا لم يضره الانفراد"[3].

وقال أيضًا: "... وتفرَّد عثمان والد عبدان لا يضر؛ فإنه ثقة"[4].

وقال في ترجمة ثابت بن عجلان: "قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطان: بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال"[5].

وقال الزيلعي: "وانفراد الثقة بالحديث لا يضره"[6].

وقد عقد الشافعي بابًا في كتابه "الرسالة" لوجوب العمل بخبر الواحد، وقال فيه: "فقال لي قائل: احدد لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم، حتى يثبت عليهم خبر الخاصة. فقلت: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي ﷺ، أو من انتهى به إليه دونه"[7].

وصرح الإمام الشافعي بذلك في مكان آخر فقال:

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، (٦/ ٤٤٥)، رقم (٣٣٤٩).

٢. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، د. ماهر ياسين فحل، دار المحدثين، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص١٤١.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٥/ ١٤).

٤. المرجع السابق، (٥/ ٤٧٧).

٥. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤١٣.

٦. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (٣/ ٧٤).

٧. الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت، ص٣٦٩، ٣٧٠.

"وتثبيت خبر الواحد أقوى من أن أحتاج إلى أن أمثله بغيره، بل هو أصل في نفسه"[١].

وقال الشافعي أيضًا: "لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد، بما وصفتُ من أن ذلك موجود على كلهم"[٢].

وقد ذكر الخطيب البغدادي بعض الأدلة على صحة خبر الواحد ووجوب العمل به، وعقب على ذلك بقوله: "وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين، ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه؛ إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم"[٣].

هذا ما اجتمع عليه علماء المسلمين قديمًا وحديثًا، أما إذا نظرنا إلى راويَي الحديث، وهما: ابن عباس وسعيد بن جبير رضي الله عنهما، فالأول: صحابي جليل عدل، كثرت فضائله وتواترت، فقد جاء في صحيح البخاري عنه أنه قال: "ضمني النبي ﷺ إلى صدره، وقال: اللهم علِّمه الحكمة" حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث وقال: "اللهم علِّمه الكتاب"[٤].

وإذا أردنا استقصاء مناقب ابن عباس رضي الله عنهما وفضائله وورعه وتقواه ومكانته في الإسلام، فلا يسعنا كتاب كامل.

أما سعيد بن جبير فهو ثقة صدوق، أورده ابن حبان في "كتاب الثقات"، وقال عنه: "كان فقيهًا عابدًا ورعًا فاضلًا"[٥].

وذكره ابن سعد في طبقاته، وقال: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء قال: دخلت على عبد الله بن عباس وهو متكئ على مرفقة من حرير، وسعيد بن جبير عند رجليه، وهو يقول له: انظر كيف تُحدِّث عني، فإنك قد حفظت عني حديثًا كثيرًا.

وقال: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال: حدثنا يعقوب القمِّي عن جعفر بن أبي المغيرة قال: "كان ابن عباس بعدما عمي إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه، قال: تسألوني وفيكم ابن أم الدهماء؟ قال يعقوب: يعني سعيد بن جبير"[٦].

ومما يؤكد مكانة سعيد بن جبير العلمية وثقته ما رواه الحافظ المزي في "تهذيب الكمال" قال: "وقال عمرو بن ميمون عن أبيه: لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه..."[٧].

وذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" أنه: "روى عن ابن عباس فأكثر وجوَّد، وعن عبد الله بن مغَفَّل، وعائشة، وعدي بن حاتم، وأبي موسى الأشعري في سنن النسائي، وأبي هريرة، وأبي مسعود البدري - وهو

١. المرجع السابق، ص٣٨٤.
٢. السابق، ص٤٥٧، ٤٥٨.
٣. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ٢٠٠٢م، (١/ ١٢٩).
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، (٧/ ١٢٦)، رقم (٣٧٥٦).
٥. الثقات، ابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، الهند، د. ت، (٤/ ٣٧٥).
٦. الطبقات الكبير، محمد بن سعد، مرجع سابق، (٨/ ٣٧٥).
٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٦٤).

مرسل - وعن ابن عمر، وابن الزبير، والضحاك بن قيس، وأنس، وأبي سعيد الخدري.

وروى عن التابعين، مثل أبي عبد الرحمن السُّلمي، وكان من كبار العلماء.

وقرأ القرآن على ابن عباس. قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وطائفة"[1].

وقد حدَّث عنه خلق كثير، ذكر الذهبي منهم ما يقرب من تسعين رجلًا.

فإذا كان علماء الحديث قد اتفقوا على وجوب قبول رواية الواحد إذا كان ثقة، وإذا تأكد لنا فضل ابن عباس وسعيد بن جبير، وصدقهما وورعهما وعلو مكانتهما في الحديث، فكيف يجزم بعض المغرضين برد هذا الحديث لأن مداره على هذا الراوي فقط؟!

وبالرغم من تحقق شرط قبول خبر الواحد في هذا الحديث - كما ذكرنا - إلا أن هناك رواياتٍ أخرى جاءت من طرقٍ غير طريق ابن عباس رضي الله عنهما تقوِّي الحديث وتؤكده، فمنها ما رواه البخاري عن ابن المسيب أنه كان يحدث عن أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: "يَردُ عليَّ الحوض رجال من أصحابي فيُحلَّئون عنه، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري"[2].

وروى الشيخان عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: "لَيَرِدَنَّ عليَّ ناس من أصيحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقال: لا تدري ما أحدثوا بعدك"[3]؟!

وقد روى البخاري عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "أنا فَرَطُكم على الحوض، وليرفعنَّ رجال منكم، ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك". تابعه عاصم عن أبي وائل، وقال حصين عن أبي وائل: عن حذيفة عن النبي ﷺ"[4].

وروى مثله الإمام مسلم في صحيحه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله[5].

وروى البخاري عن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: "يَرِد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي، فيُجلَون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري"[6].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما حديث صحيح برواياته التي أوردها البخاري وغيره، فالأحاديث التي ذكرناها كلها

---

١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مرجع سابق، (٤/ ٣٢٢).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: : الرقاق، باب: في الحوض وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، (١١/ ٤٧٣)، رقم (٥٦٨٦).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، (١١/ ٤٧٢)، رقم (٥٦٨٢). صحيح مسلم، (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، (٨/ ٣٤٣٠)، رقم (٥٨٨٤).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، (١١/ ٤٧١)، رقم (٦٥٧٦).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، (٨/ ٣٤٢٨)، رقم (٥٨٦٦).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، (١١/ ٤٧٢)، رقم (٦٥٨٥).

صحيحة في أعلى درجات الصحة، جاءت تؤكد حديث ابن عباس، وتثبته وتقويه®.

ثانيًا. لقد أثبت معظم المحدثين ثقة كل من: محمد بن حاتم وزافر بن سليمان وعاصم بن بهدلة، ورواياتهم تعد شواهد قوية تؤكد حديث ابن عباس رضي الله عنهما وتقويه:

إن ما يدعونه من تضعيف سند رواية الإمام مسلم، وكذلك رواية ابن ماجه، ورواية الإمام أحمد، التي تعد شواهد قوية لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما؛ وذلك لأن في سند هذه الأحاديث رجالًا تم تجريحهم، فذلك محض افتراء وكذب وبهتان عظيم، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أما رواية مسلم فقد رواها عن محمد بن حاتم، قال: حدثنا عفان بن مسلم الصَّفَّار، حدثنا وهيب، قال: سمعت عبد العزيز بن صهيب يحدث، قال: حدثنا أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ قال: "ليردنَّ عليَّ الحوض رجال ممن صاحبني، حتى إذا رأيتهم ورُفِعوا إليَّ، اختُلِجوا دوني، فلأقولنَّ: أي رب أصيحابي أصيحابي، فليقالنَّ لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك"[١].

فالحديث صحيح سندًا، ولا شك في ذلك؛ فإيراد مسلم هذا الحديث يكفي دليلًا على صحة رواته جميعًا وثقتهم، فمحمد بن حاتم بن ميمون ـ الذي يدعون أنه قد تم تجريحه، وعلى ذلك بنوا زعمهم برد الحديث ـ هو ثقة صدوق باتفاق جمهور أئمة الحديث، فإن كان قد تم تجريحه من بعض الأئمة؛ فإنه قد قال عنه عبد الباقي بن قانع: محمد بن حاتم بن ميمون صالح.

وقال أبو أحمد بن عدي، والدارقطني: ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٣].

وقال محمد بن سعد: "استخرج كتابًا في تفسير القرآن كتبه الناس ببغداد، وكان ينزل قطيعة الربيع"[٤].

وذكر ابن حجر: "وفي الزهرة روى عنه مسلم ثلاثمائة حديث"[٥].

وقال بن صالح الأنطاكي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: جعل يحيى بن سعيد القطان لابن أبي خدويه، ولمحمد بن حاتم السَّمين كل يوم ثلاثين حديثًا.

وقد روى محمد بن حاتم بن ميمون عن جمع كبير من الرواة، وقد ذكر المزي منهم خمسة وثلاثين رجلًا.

وروى عنه: مسلم، وأبو داود، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، وأحمد بن زياد السمسار، وأحمد بن محمد بن الخليل البغدادي، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، والحسن بن سفيان النسائي، وعبد الله بن صالح، وأبو زرعة عبيدالله بن عبد الكريم الرازي، وعمر بن شبه النميري، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي[٦].

® في "معايير قبول الراوي" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، (٨/ ٣٤٣٠)، رقم (٥٨٨٤).

٢. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٢/ ٢٦٧).

٣. انظر: الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٩/ ٨٦).

٤. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٥/ ٢٢).

٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (٩/ ٨٩).

٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزِّي، مرجع سابق، (٢٥/ ٢١).

وعلى ذلك فالحديث صحيح سندًا، لثقة رواته جميعًا، فإن كان بعض الأئمة قد جرَّح محمد بن حاتم، فقد وثقه جمهور أئمة الحديث، وروى له مسلم ثلاثمائة حديث، فهو ثقة صدوق، حديثه صحيح سندًا.

أما حديث ابن ماجه الذي رواه عن إسماعيل بن توبة: حدثنا زافر بن سليمان عن أبي سنان عن عمرو بن مرَّة عن عبد الله بن مسعود قال: "قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته المخضرمة بعرفات، فقال: أتدرون أيَّ يوم هذا، وأي شهر هذا، وأي بلدٍ هذا؟! قالوا: هذا بلد حرام، وشهر حرام، ويوم حرام، قال: ألا وإنَّ أموالكم ودماءكم عليكم حرام كحرمة شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا وإني فرطكم على الحوض، وأكاثر بكم الأمم، فلا تسَوِّدوا وجهي، ألا وإني مستَنْقِذٌ أناسًا، ومستَنْقَذٌ مني أناس، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك"[1]. هو حديث صحيح لا مطعن في سنده، فقد قال عنه الشيخ الألباني في كتابه "صحيح وضعيف سنن ابن ماجه": صحيح.

وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، فقال: "وفي الزوائد إسناده صحيح"[2].

فإن كان زافر بن سليمان قد جرَّحه بعض الأئمة، فقد وثقه أئمة آخرون هم عُمَدٌ في مجال الحديث وأسانيده، فقد جاء في كتاب "الجرح والتعديل" حدثنا عبد الرحمن أن عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: زافر بن سليمان ثقة، سمعت أبي يقول: زافر بن سليمان محله الصدق"[3].

وقال عباس الدُّوريُّ عن يحيى بن معين: "ثقة، وكان يجلب المتاع القوهي[4] إلى بغداد"[5].

وقال أبو داود: "ثقة، كان رجلًا صالحًا"[6].

وروى له الترمذي، والنسائي في "اليوم والليلة" وفي "حديث مالك" وابن ماجه[7].

وذكر ابن حجر العسقلاني: "وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق"[8].

وقال ابن حبان: "والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتنكب ما انفرد به من الروايات"[9].

ومما سبق يتبين أن زافر بن سليمان ثقة صدوق، وثَّقه الإمام مالك، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وعلى فرض وجود رواياتٍ ضعيفة له، فلا يطعن ذلك في

١. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: المناسك، باب: الخطبة يوم النحر، (٢/ ١٠١٦)، رقم (٣٠٥٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٣٠٥٧).

٢. سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت، (٢/ ١٠١٦).

٣. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٣/ ٦٢٥).

٤. القوهي: نسبة إلى مدينة قوهستان، إحدى مدن بلاد فارس، ينسب إليها ضرب من الثياب.

٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٩/ ٢٦٩).

٦. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٨/ ٤٩٤).

٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٩/ ٢٧٠).

٨. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٣/ ٣٦٣).

٩. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مرجع سابق، (١/ ٣١٢).

صحة هذا الحديث؛ لأنه يوافق رواية الثقات، أمثال ابن عباس وابن مسعود وأبي هريرة وحذيفة وغيرهم.

أما رواية الإمام أحمد عن عفان: حدثنا حماد قال: أخبرنا عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: "أنا فرطكم على الحوض، وسأنازع رجالًا، فأُغْلَب عليهم، فلأقولن: رب أصيحابي أصيحابي، فليقالنَّ: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك"[١].

وهذا الحديث صحيح أيضًا، وقال عنه الشيخ أحمد شاكر: "إسناده صحيح".

فرجال الحديث كلهم ثقات، والقول بأن سند الحديث ضعيف هو محض افتراء، واستدلالهم على الضعف بوجود "عاصم بن بهدلة" في سنده يدل على جهلهم الفاضح بعلم الحديث ورجاله.

إذ إن عاصم بن بهدلة هذا قد ذكره ابن حبان في الثقات قائلًا: "عاصم بن أبي النجود الأسدي، وهو عاصم بن بهدلة، كان اسم أبي النجود بهدلة، كنيته أبو بكر، من أهل الكوفة، يروي عن أبي وائل وزر بن حبيش، روى عنه أبو بكر بن عياش وأهل العراق، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وكان من القرَّاء"[٢]، وذِكْرُ ابن حبان له في كتاب الثقات دليل على توثيقه له.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه، فقال: كان رجلًا صالحًا قارئًا للقرآن، وأهل الكوفة يختارون قراءته، وأنا أختار قراءته، وكان خيِّرًا ثقة.

وقال عبد الله أيضًا: سألت أبي عن حماد بن أبي سليمان وعاصم، فقال: عاصم أحبُّ إلينا، وحماد صاحب فقه. وقال عن يحيى بن معين: لا بأس به[٣].

قال مسلمة بن عاصم: "كان عاصم بن أبي النَّجود ذا أدب ونسك وفصاحة، وصوت حسن"[٤].

يقول الإمام الذهبي: "كان عاصم ثبتًا في القراءة، صدوقًا في الحديث، وقد وثقه أبو زرعة وجماعة، وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق"[٥].

ومما يؤكد هذا الكلام ما ذكره المزي في قوله: "روى له البخاري، ومسلم مقرونًا بغيره، واحتج به الباقون"[٦].

وبعد، فقد تأكد لنا مما سبق أن رجال الروايات الثلاث ثقات عدول باتفاق معظم علماء الحديث، ولذلك فالقول بضعف سند الأحاديث لتجريح هؤلاء الرجال قول باطل لا يصح، ويبطله ما سبق ويدحضه، كما أن تلك الروايات تعد شواهد قوية تؤكد روايات ابن عباس وتثبتها.

ثالثًا. المراد بالردة: الردة عن الإسلام:

لو تدبروا الحديث، وفهموا ألفاظه، لعلموا أنه لم يرد بذلك إلا القليل من الصحابة، يدلك على ذلك قوله ﷺ

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، (٦/ ١٥٨)، رقم (٤٣٣٢). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
٢. الثقات، محمد بن حبان البستي، مرجع سابق، (٧/ ٢٥٦).
٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (١٣/ ٤٧٦).
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٩).
٥. المرجع السابق، (٥/ ٢٦٠).
٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (١٣/ ٤٨٠).

في رواية حذيفة "ليردن علي الحوض أقوام"[1].

ولو كان أرادهم جميعًا لقال: لتردُنَّ علي الحوض، ثم لتُختلجُن دوني.

ألا ترى أن القائل إذا قال: "أتاني اليوم أقوامٌ من بني تميم، وأقوام من أهل الكوفة" فإنما يريد قليلًا من كثير؟ ولو أراد أنهم أتوه إلا نفرًا يسيرًا، لقال: "أتاني بنو تميم، وأتاني أهل الكوفة"، ولم يجز أن يقول: "قوم"؛ لأن القوم هم الذين تخلفوا.

ويدلك أيضًا قوله: "يارب أصيحابي" بالتصغير، وإنما يريد بذلك تقليل العدد.

ونحن نعلم أنه قد كان يشهد مع رسول الله ﷺ المشاهد، ويحضر معه المغازي المنافقُ لطلب المغنم، والرقيق الدين، والمرتاب، والشاك[2].

ثم إن المراد بالردة في أحاديث الحوض: الردة عن الإسلام، وعلى هذا يكون المراد بالمُذادِين عن الحوض: أهل الردة الذين قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، وكذا من أظهر الإسلام في عهده ﷺ وصحبه وهو من المنافقين، فيجوز أن يحشر هؤلاء المرتدون والمنافقون بالغرة والتحجيل لكونهم من جملة الأمة، فيناديهم النبي ﷺ من أجل السيما التي عليهم، أو لمعرفته إياهم بأعيانهم، وإن لم يكن لهم غرة وتحجيل، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك؛ أي: لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه من الإسلام.

قال القرطبي: "وقوله: "فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك" اختلف العلماء في تأويله، فالذي صار إليه الباجي وغيره، وهو الأشبه بمساق الأحاديث: أن هؤلاء الذين يقال لهم هذا القول ناس نافقوا، وارتدوا من الصحابة وغيرهم، فيحشرون في أمة النبي ﷺ، كما تقدم من قوله: "وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها"[3]، وعليهم سيما هذه الأمة من الغرة والتحجيل، فإذا رآهم النبي ﷺ عرفهم بالسيما، ومن كان من أصحابه بأعيانهم، فيناديهم: "ألا هَلُمَّ"[4]، فإذا انطلقوا نحوه حيل بينهم وبينه، وأُخِذَ بهم ذات الشمال، فيقول النبي ﷺ: "يا رب أمتي ومن أمتي"[5]، وفي لفظ آخر: "أصيحابي"، فيقال له إذ ذاك: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، وإنهم لم يزالوا مرتدين منذ فارقتهم"[6].

وقد ارتد بعده ﷺ أقوام منهم عيينة بن حصن، ارتد ولحق بطليحة بن خويلد حين تنبَّأ وآمن به، فلما هُزم طليحة هرب، فأسره خالد بن الوليد، وبعث به إلى أبي

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث حذيفة بن اليمان، رقم (٢٣٣٣٨). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: حديث صحيح.

٢. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٢١٧.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: الصراط جسر جهنم، (١١/ ٤٥٣)، رقم (٦٥٧٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، (٢/ ٦٥٠)، رقم (٤٤٤).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، (٢/ ٧٦٢)، رقم (٥٧٣).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، (١١/ ٤٧٤)، رقم (٦٥٩٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، (٨/ ٣٤٢٦)، رقم (٢٢٩٣).

٦. المفهم، القرطبي، (١/ ٥٠٤)، نقلًا عن: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين: جمعًا ودراسة، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٦٧٠.

بكر ﷺ في وثاق، فقدم به المدينة، فجعل غلمان المدينة ينخسونه بالجريد، ويضربونه ويقولون: "أي عدو الله، كفرت بالله بعد إيمانك؟"، فيقول عدو الله: "والله ما كنت آمنت".

فلما كلمه أبو بكر ﷺ رجع إلى الإسلام فقبل منه، وكتب له أمانًا، ولم يزل بعد ذلك رقيق الدين حتى مات[1].

وهو الذي كان أغار على لقاح رسول الله ﷺ بالغابة، فقال له الحارث بن عوف: ما جزيت محمدًا ﷺ أسمنت في بلاده، ثم غزوته؟ فقال: هو ما ترى.

وفيه قال رسول الله ﷺ: "هذا الأحمق المطاع".

ولعيينة بن حصن أشباه، ارتدوا حين ارتدت العرب، فمنهم من رجع وحسن إسلامه، ومنهم من مات على النفاق، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ (التوبة: ١٠١)، فهؤلاء الذين يختلجون دونه. وأما جميع أصحابه إلا الستة الذين ذكروا ـ فكيف يختلجون؟!

وقال الله ﷻ فيهم: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح: ٢٩)، وقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (الفتح: ١٨)[2].

قال البغدادي: "أجمع أهل السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة، وأجمع أهل السنة على أن الذين ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ من كندة، وحنيفة، وفزارة، وبني أسد، وبني بكر بن وائل ـ لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين قبل فتح مكة، وأولئك درجوا على الدين القويم، والصراط المستقيم"[3].

وأما معرفة النبي ﷺ لهؤلاء المذادين عن الحوض، ونداؤه لهم، فيحتمل أن يكون ذلك لأجل الغرة والتحجيل التي تكون عليهم ثم تزال عنهم، كما هو الحال بالنسبة للمنافقين حين يُعطون نورًا ثم يطفأ عنهم، فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر ﷺ أنه قال: "ويعطى كل إنسان منهم منافقٍ أو مؤمن نورًا، ثم يَتَّبِعونه وعلى جسر جهنم كلاليب وحَسَك، تأخذ من شاء، ثم يطفأ نور المنافقين، ثم ينجو المؤمنون"[4]، وهذا ما استظهره القاضي عياض وغيره.

ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قد عرف الذين صحبوه بأعيانهم، دون أن يكون لهم غرة وتحجيل، وإلى هذا مال ابن حجر رحمه الله؛ حيث قال: "ولا يلزم من معرفته لهم أن يكون عليهم السيما؛ لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم، والمرتد قد حبط عمله، فقد يكون عرفهم بأعيانهم لا بصفتهم، باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم"[5]، ويشهد لهذا ما رواه مسلم من قوله ﷺ:

---

١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٣٥١).

٢. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٢١٨.

٣. الفرق بين الفِرَق، أبو منصور البغدادي، ص٣١٨، نقلًا عن: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، مرجع سابق، ص٦٧٣.

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (٢/ ٦٧٣)، رقم (٤٦١).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١١/ ٣٩٣).

"أعرفهم ويعرفونني"[1].

ويحتمل أن تكون معرفته إياهم بمجموع الأمرين، فيعرف الذين صحبوه بأعيانهم، ويعرف من أتى بعدهم من أمته بالغرة والتحجيل.

وأما حمل هذه الأحاديث على أهل البدع والكبائر على ما جاء في القول الثاني، فإنه وإن كان محتملًا -لورود لفظ الإحداث كما في بعض الروايات- إلا أن دلالة الأحاديث على القول الأول أظهر.

قال ابن حجر: "وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستُبعِد؛ لتعبيره في الخبر بقوله: "أصحابي"، وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده، وأجيب بحمل الصحبة على المعنى الأعم، واستُبعِد أيضًا أنه لا يقال للمسلم، ولو كان مبتدعًا: "سحقًا": وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قُضي عليه بالتعذيب على معصية، ثم ينجو بالشفاعة، فيكون قوله: "سحقًا" تسليمًا لأمر الله مع بقاء الرجاء، وكذا القول في أصحاب الكبائر.

وحاصل ما حُمِل عليه حال المذكورين أنهم إن كانوا ممن ارتد عن الإسلام، فلا إشكال في تَبَرِّي النبي ﷺ منهم وإبعادهم، وإن كانوا ممن لم يرتد، لكن أحدث معصية كبيرة من أعمال القلب، فقد أجاب بعضهم بأنه يحتمل أن يكون أعرض عنهم، ولم يشفع لهم اتباعًا لأمر الله فيهم، حتى يعاقبهم على جنايتهم، ولا مانع من دخولهم في عموم شفاعته لأهل الكبائر من أمته، فيخرجون عند إخراج الموحدين من النار.

وعلى هذا فإن أحاديث الحوض لا تتعارض مع الآيات أو الأحاديث؛ ذلك لأن المقصود بالمرتدين، كما قال قبيصة: هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر، يعني: حتى قتلوا وماتوا على الكفر. وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين.

ويدل قوله "أُصيحابي" بالتصغير على قلة عددهم. وقال غيره: قيل هو على ظاهره من الكفر، والمراد بأمتي: أمة الدعوة لا أمة الإجابة. ورُجِّح بقوله في حديث أبي هريرة "فأقول بعدًا لهم وسحقًا"، ويؤيده كونهم خفي عليه حالهم، ولو كانوا من أمة الإجابة لعرف حالهم؛ لكون أعمالهم تعرض عليه.

وقال ابن التين: يحتمل أن يكونوا منافقين أو مرتكبي الكبائر. وقال الداودي: لا يمتنع دخول أصحاب الكبائر والبدع في ذلك. وقال النووي: قيل: هم المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل لكونهم من جملة الأمة، فيناديهم من أجل السيما التي عليهم، فيقال: إنهم بدَّلوا بعدك؛ أي لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه. قال عياض وغيره: وعلى هذا فيذهب عنهم الغرة والتحجيل ويطفأ نورهم. وقيل: لا يلزم أن تكون عليهم السيما، بل يناديهم لما كان يعرف من إسلامهم، وقيل: هم أصحاب الكبائر والبدع الذين ماتوا على الإسلام"[2].

نخلص مما سبق إلى أنه لا تعارض بين هذا الحديث

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، (8/ 3426)، رقم (5857).

2. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (11/ 393).

والأحاديث الأخرى أو القرآن مما يثبت فضل الصحابة وعدالتهم؛ إذ إن هذا الحديث لا يطعن في الصحابة، وإنما يطعن فيمن ارتد عن الإسلام في عهد أبي بكر، وهم قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين®.

الخلاصة:

- لقد أكد علماء الحديث القدامى والمحدثين على أنه يجب قبول رواية المنفرد ما دام ثقة عدلًا، أما غير ذلك فلا تقبل.
- على فرض أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما مداره على راوٍ واحد، فلا يصح رد الحديث لذلك؛ لأن راوييه من الثقات العدول في رواية الحديث باتفاق علماء الأمة، وإن كان كذلك وجب قبوله.
- إن حديث ابن عباس رضي الله عنهما له شواهد أخرى بنفس المعنى من طرق أخرى غير طريق ابن عباس؛ مثل: طريق أبي هريرة، وعبد الله ابن مسعود، وأنس بن مالك، وابن المسيب رضي الله عنهم.
- إن روايات كلٍّ من: الإمام مسلم، والإمام ابن ماجه، والإمام أحمد روايات صحيحة سندًا، وتعد شواهد تثبت حديث ابن عباس رضي الله عنهما وتؤكده، ورواتهم ثقات باتفاق أكثر علماء الحديث.
- لو تدبر هؤلاء المشككون هذا الحديث، وفهموا ألفاظه، لعلموا أنه ﷺ لم يُرِد بذلك إلا القليل من الصحابة، يدلك على ذلك قوله: "ليردن علي الحوض أقوام"، ولو كان أرادهم جميعًا - إلا من ذُكروا - لقال: لتردُنَّ علي الحوض، ثم لتختلجُن دوني، ويدلك أيضًا قوله: "يارب أصيحابي" بالتصغير، يريد بذلك تقليل العدد، فقد يكون المراد بهم المنافق، والرقيق الدين، والمرتاب، والشاك.
- المراد بالردة في أحاديث الحوض: الردة عن الإسلام، وعلى هذا يكون المراد بالمذادين عن الحوض: أهل الردة الذين قاتلهم أبو بكر ﷺ، وكذا من أظهر الإسلام في عهده ﷺ وصَحِبَه وهو من المنافقين، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل، لكونهم من جملة الأمة، ويشهد لذلك أنه قد ارتد بعده ﷺ أقوام، منهم عيينة بن حصن، ارتد ولحق بطليحة بن خويلد حين تنبأ وآمن به، ولعيينة بن حصن أشباهٌ ارتدوا حين ارتدت العرب، فمنهم من رجع وحسن إسلامه، ومنهم من مات على النفاق.
- يحتمل أن تكون معرفة النبي ﷺ لهؤلاء المذادين عن الحوض، ونداؤه لهم، لأجل الغرة والتحجيل التي تكون عليهم ثم تزال عنهم، كما هو الحال بالنسبة للمنافقين حين يُعَطون نورًا ثم يطفأ عنهم.
- يحتمل أن يكون المراد حمل هذه الأحاديث على أهل البدع والكبائر وهو احتمال قائم، وعلى هذا فإن أحاديث الحوض لا تتعارض مع الآيات، أو الأحاديث الأخرى، وذلك لأن المقصود بالمرتدين - كما مر - هم المرتدون عن الإسلام، أو المنافقون، أو مرتكبو الكبائر، وأصحاب البدع.

® في "معنى "أصحابي" في حديث الذود عن الحوض" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

الشبهة الحادية والثلاثون

إنكار أحاديث الشفاعة(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغرضين الأحاديث الصحيحة التي تثبت شفاعة النبي ﷺ في الآخرة، ويستدلون على ذلك بأن هذه الأحاديث تتعارض مع بعض ما جاء به القرآن الكريم والسنة الصحيحة التي تدل على نفي الشفاعة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ (المدثر)، وقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ (غافر)، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ (الزمر: ٤٤)، وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، كما يدَّعون أنها - أي أحاديث الشفاعة - تتعارض مع المعيار الذي وضعه الله لدخول الجنة، وهو العمل الصالح في قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ (الأعراف)، وقوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ (الأحقاف)، فتسوي بين الصالح والطالح، كما يدَّعون أنها تتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ (النساء)، وقوله ﷺ: "لا يدخل الجنة نمام ولا قتَّات، ولا من كان في قلبه مثقال ذرة من كِبر، ولا قاطع رحم"، وكذلك يزعمون أن اليهود سيدخلون الجنة؛ لأن الله أثبت لهم إيمانًا قليلًا فقال: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾ (النساء) كغيرهم من المسلمين ضعاف الإيمان. هادفين من وراء ذلك إلى إنكار الشفاعة النبوية يوم القيامة، تمهيدًا للطعن في السنة الصحيحة التي جاءت بها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن أحاديث الشفاعة ثابتة صحيحة؛ لأنها وردت في كتب السنة الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، كصحيح البخاري ومسلم وكتب السنة الأربعة والمسانيد وغيرها، حتى أنها بلغت حد التواتر. فكيف ننفي صحة ما بلغ حد التواتر؟!

٢) الآيات التي استدلوا بها على نفي الشفاعة هي في حقيقتها إثبات لشفاعة النبي ﷺ؛ وذلك لأن الله لا يُشَفِّع إلا مَن رضي عنه وارتضاه، وهذا لا محالة متحقق في النبي ﷺ، فكيف ينكرون شفاعته؟! كما أن الذين توعدهم الحق ﷻ بعدم الخروج من النار هم الكفار والمشركون لا عصاة المسلمين.

٣) لا تعارض بين أحاديث الشفاعة وما ورد عن النبي ﷺ من قوله: "لا يدخل الجنة قتات، ولا نمام، ولا قاطع رحم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾؛ إذ ليس هو الخلود المؤبد في النار للكفار؛ لأن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

٤) إن المقصود بقوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾

(*) اكتساب المناعة في إثبات الشفاعة، د. أمير فتوح عبد العليم، مكتبة البلد الأمين، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ. الرد على مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، د. عبد المهدي عبد القادر، دار الاعتصام، القاهرة، د. ت. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق. دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق.

نفي الإيمان عنهم مطلقًا، أي لم يؤمن من اليهود إلا قليل منهم، الذين عرفوا الحق واتبعوه، أما أن شفاعة النبي ﷺ ستنالهم فهذا غير صحيح؛ لأنهم ليسوا من أمته ﷺ فضلًا عن وعيد الله لهم بالنار خالدين فيها لكفرهم بالله ورسله.

التفصيل:

أولا. ثبوت أحاديث الشفاعة لتواترها في كتب السنة الصحاح:

إن الأحاديث الواردة في إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين وأهل الكبائر من المسلمين ثابتة صحيحة، وقد وردت في الصحيحين، وفي السنن والمسانيد وغيرها، وقد نص جماعة من العلماء على أنها تبلغ حد التواتر.

ومن الأحاديث الواردة في الشفاعة ما جاء في الصحيحين عنه ﷺ قال: "لكل نبي دعوة مستجابة، فتَعَجَّل كل نبي دعوته، وإنني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة؛ فهي نائلة إن شاء الله مَنْ مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا"[1].

وما رواه البخاري عنه ﷺ أنه قال: "أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه"[2].

وأيضًا حديث الشفاعة العظمى التي تكون لنبينا ﷺ دون غيره، والذي رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "يجمع الله الناس يوم القيامة فيقولون: لو استشفعنا على ربنا يريحنا من مكاننا..." فذكره[3].

وقال: "يخرج قوم من النار بشفاعة محمد ﷺ فيدخلون الجنة، ويُسمون الجهنميين"[4].

وكذلك حديث: "أُعطيت خمسًا لم يُعطهن أحد قبلي... وأُعطيت الشفاعة"[5]، وكذلك قوله ﷺ: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[6].

هذه جملة من الأحاديث النبوية الصحيحة الواردة بشأن الشفاعة لنبينا محمد ﷺ، وهي كما ترى تفيد وقوع الشفاعة يوم القيامة لمن لم يشرك بالله تبارك وتعالى من أمة النبي محمد ﷺ، وقد ذكر العلماء بعد تتبعهم للأحاديث الصحيحة الواردة في الشفاعة أنها خمس شفاعات:

- الشفاعة العامة، وهي خاصة لنبينا محمد ﷺ دون غيره.
- شفاعته في إدخال قوم الجنة بغير حساب.
- الشفاعة لقوم استوجبوا النار، واستحقوا دخولها بسبب ذنوبهم، وهذه للنبي ﷺ ولغيره من

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوات، باب: لكل نبي دعوة مستجابة، (١١/ ٩٩)، رقم (٦٣٠٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، (٢/ ٦٩٦)، رقم (٤٨٣).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، (١/ ٢٣٣)، رقم (٩٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، (١١/ ٤٢٥)، رقم (٦٥٦٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة، (٢/ ٦٧٤)، رقم (٤٦٧).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، (١١/ ٤٢٥)، رقم (٦٥٦٦).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التيمم، باب: رقم (١)، (١/ ٥١٩)، رقم (٣٣٥).

٦. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: السنة، باب: في الشفاعة، (١٣/ ٥١)، رقم (٤٧٢٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٧١٤).

الأنبياء، والصديقين، والشهداء.

- الشفاعة لمن دخل النار من المذنبين الذين ارتكبوا الكبائر.
- الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها[1].

وبعد ذلك يقول الله ﷻ في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ: "شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيُخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط، قد عادوا حُممًا، فيلقهم في نهر في أفواه الجنة يقال له: نهر الحياة. فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل..." فذكره[2].

وقد ثبتت شفاعات أخر، منها شفاعة الشهيد في سبعين من أهل بيته[3]، وكذلك شفاعة القرآن والصيام[4].

وبكل ما ذكرنا من أحاديث صحيحة في الشفاعة يوم القيامة سواء للنبي ﷺ، أو الملائكة، أو النبيين، أو شفاعة المؤمنين، ولم نذكر كل ما ورد في الشفاعة من أحاديث، بل هي غَيضٌ من فَيضٍ، وليس في أي حديث منها شبهة تقدح في صحته، بل كلها وردت كما رأينا في كتب السنة الصحيحة.

يقول الإمام النووي: "قال القاضي عياض رحمه الله: مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلًا، ووجوبها سمعًا بصريح قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾ ﴾ (طه)، وقوله: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ ﴾ (الأنبياء: ٢٨) وأمثالها، وبخبر الصادق المصدوق ﷺ، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها"[5].

ويؤكد ذلك ما ذكره ابن حجر قائلًا: "جاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية متواترة، ودلَّ عليها قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾ ﴾ (الإسراء)، والجمهور على أن المراد به الشفاعة، وبالغ الواحدي فنقل فيه الإجماع.

قال الطبري: قال أكثر أهل التأويل: المقام المحمود هو الذي يقومه النبي ﷺ ليريحهم من كرب الموقف، ثم أخرج عدة أحاديث في بعضها التصريح بذلك، وفي بعضها مطلق الشفاعة"[6].

وبهذا يتبين صحة أحاديث الشفاعة؛ حيث إنها جاءت في كتب السنة الصحيحة، كصحيح البخاري

---

١. التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص٢٨٦.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، (١٣/ ٤٣١)، رقم (٧٤٣٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، (٢/ ٦٥٣)، رقم (٤٤٧).

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الجهاد، باب: في الشهيد يشفع، (٧/ ١٤١)، رقم (٢٥١٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢٥٢٢).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عمرو بن العاص، (١٠/ ١١٨)، رقم (٦٦٢٦). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٥. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٦٦٦).

٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١١/ ٤٣٤).

وصحيح مسلم وغيرهما، فضلًا عن إجماع الأمة سلفًا وخلفًا على وقوعها في الآخرة®.

ثانيًا. شفاعة النبي ﷺ ثابتة بالقرآن الكريم، والكفار مُخلّدون يوم القيامة في النار:

لقد دلت آيات كثيرة في القرآن الكريم على ثبوت شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة لأمته، وإن استدل الطاعنون بها على نفي الشفاعة، إلا أنها في الحقيقة إثبات لها، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ (المدثر).

والذي لديه مثقال ذرة علم باللغة يجب أن يعلم أن ضمير الغائب له مرجع سابق ولا بد، إذن فالآية مقطوعة من السياق، فأين الصواب؟

قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ (المدثر).

هذه صفات المجرمين:

- عدم الصلاة.
- عدم إطعام المسكين.
- الخوض فيما لا يعلمون.
- التكذيب بيوم الدين.

قال الحافظ ابن كثير: "﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾؛ أي: من كان متصفًا بكل هذه الصفات، فإنه لا تنفعه يوم القيامة شفاعة شافع؛ لأن الشفاعة إنما تنجح إذا كان المحل قابلًا، فأما من وافى الله كافرًا يوم القيامة فإن مصيره النار لا محالة خالدًا فيها"[1].

قال القرطبي: "قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ هذا دليل على صحة الشفاعة للمذنبين، وذلك أن قومًا من أهل التوحيد عُذِّبوا بذنوبهم، ثم شُفِعَ فيهم، فرحمهم الله بتوحيدهم والشفاعة، فأُخرجوا من النار، وليس للكفار شفيع يشفع فيهم"[2].

وهذا يوضح أن الآية فيها دليل على صحة الشفاعة للمذنبين من المؤمنين، ونفيها عن الكفار والمشركين.

أما قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ (غافر).

فقد قال ابن كثير: "﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾؛ أي: ليس للذين ظلموا أنفسهم بالشرك بالله من قريب منهم ينفعهم، ولا شفيع يشفع فيهم، بل قد تقطعت بهم الأسباب من كل خير"[3].

وهذه الآية تدل على أن المنفي عنهم الشفاعة هم الظالمون، وليست على إطلاقها، بل فُسِّرت بأنهم المشركون، بل امتنع حتى دخول أهل الكبائر فيها بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ (لقمان)، وقد شق على الصحابة ﷺ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ

® في "ثبوت أحاديث شفاعة النبي" طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي "صحة حديث شفاعة النبي لأبي طالب" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية والثلاثين، من هذا الجزء.

1. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٤٤٦، ٤٤٧).
2. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٩/ ٨٨).
3. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٧٥).

يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (الأنعام)، فقالوا: "يا رسول الله ﷺ، وأيُّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال لهم: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿ يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴾"[1].

- وهؤلاء القوم قد اتخذوا من القرآن منحنًى آخر، ينفون به الشفاعة يوم القيامة، وهو ما ذكر في القرآن من إسناد الشفاعة لله وحده دون غيره، لكنهم استدلوا بهذه الآيات لا ليثبتوا الشفاعة ولكن لينفوها، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ﴾ (الزمر: ٤٤)، وقوله تبارك وتعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ (الأنبياء: ٢٨)، وقوله: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ﴾ (يونس: ٣)، وقوله ﷻ: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾ ﴾ (طه).

وهذه الآيات بأسرها إنما هي مؤكدة على قضية الشفاعة، لكن ذلك ليس إلا لله من حيث إذنه ﷻ للشافع والمشفوع له، لقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ﴾، وهذه الآية نص في أن الشفاعة لله وحده، كما قال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾، فلا شافع إلا من شفاعته، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾[2].

وهذه الآية لها مناسبة حسنة في سياقها؛ إذ تنفي الشفاعة عمن اتُّخذ من دون الله شفيعًا، وتثبتها لله تعالى كلها، قال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ﴾ (الزمر).

قال ابن كثير: "يقول تعالى ذامًّا للمشركين في اتخاذهم شفعاء من دون الله، وهم الأصنام والأنداد التي اتخذوها من تلقاء أنفسهم بلا دليل، ولا برهان لهم على ذلك، وهي لا تملك شيئًا من الأمر، بل وليس لها عقل تعقل به، ولا سمع تسمع به، ولا بصر تبصر به، بل هي جمادات أسوأ حالًا من الحيوان بكثير، ثم قال: قل - أي يا محمد - لهؤلاء الزاعمين: إن ما اتخذوه شفعاء لهم عند الله تعالى، أخبرهم أن الشفاعة لا تنفع عند الله إلا لمن ارتضاه وأذن له، فمرجعها كله إليه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ (البقرة: ٢٥٥)"[3].

- أما قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ وهذه الآية تقرر أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة وغيرهم ممن أكرمهم الله وشرفهم، ثم لا يشفعون إلا لمن ارتضى.

قال ابن عطية: والذي يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار وهو بين المنزلتين، أو وصل إليها، ولكن لهم أعمال صالحة.

وإن الأنبياء يشفعون فيمن حصل في النار من عصاة أممهم بذنوب دون قربى ولا معرفة إلا بنفس الإيمان،

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾، (٦/ ٥٣٧)، رقم (٣٤٢٨، ٣٤٢٩).

٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٥/ ٢٦٤).

٣. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٥).

ثم تبقى شفاعة أرحم الراحمين في المستغرقين في الخطايا والذنوب، الذين لم تعمل فيهم شفاعة الأنبياء، وأما شفاعة محمد ﷺ في تعجيل الحساب فخاصة له[1].

فالآية توضح أن العبيد جميعًا يقفون في حضرة الألوهية موقف العبودية في مقام العبد الخاشع الخاضع الذي لا يقدم بين يدي ربه، ولا يجرؤ على الشفاعة عنده، إلا بعد أن يؤذن له، فيخضع للإذن ويشفعه في حدوده، وهم يتفاضلون فيما بينهم، ويتفاضلون في ميزان الله، ولكنهم يقفون عند الحد الذي لا يتجاوزه عبد[2].

- وأما قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء: ٢٨)، فهذه الآية أيضًا لا تصح دليلًا لهم على باطلهم في نفي الشفاعة؛ لأن هذه الآية تتحدث عن الملائكة الذين قالت العرب عنهم: إنهم بنات الله، فرد الله عليهم، ودل على ذلك الآيتان السابقتان، وهما: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ (الأنبياء).

وهؤلاء الأقوام الذين نسبوا إلى الملائكة هذا البهتان هم بعض العرب، مثل قبيلة خُزاعة الذين قالوا: الملائكة بنات الله، وكانوا يعبدونهم طمعًا في شفاعتهم لهم، فنزه الله الملائكة عن هذا، ووصفهم بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، ثم إنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى، وقد ثبت أن الملائكة تشفع في الآخرة، كما في صحيح مسلم وغيره، بل إنهم في الدنيا يستغفرون للذين آمنوا، وقال ابن عباس: الاستثناء في الآية لأهل شهادة أن لا إله إلا الله، وقال مجاهد: هم كل من رضي الله عنهم[3].

- أما قوله تعالى: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ (يونس: ٣)، فمعناه أنه لا يشفع أحد، نبي ولا غيره، إلا بإذنه ﷻ، وهذا ردٌّ على الكفار في قولهم فيما عبدوه من دون الله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ (يونس: ١٨) فأعلمهم الله أن أحدًا لا يشفع لأحد إلا بإذنه، فكيف بشفاعة أصنام لا تعقل[4]. إذن هذه الآية دليل على إثبات الشفاعة يوم القيامة.

- قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ (طه)، وهذه الآية قال في تفسيرها الشعراوي - رحمه الله: الشفاعة تقتضي مشفوعًا له وهو الإنسان، وشافعًا وهو الأعلى منزلة، ومشفوعًا عنده، والمشفوع عنده لا يسمح بالشفاعة، هكذا ترتجلها من نفسك، إنما لا بد أن يأذن بها، وأن يضعك في مقام ومرتبة الشفاعة، وهذا شرط في الشافع، وقول الله تعالى: ﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ هذه للمشفوع له، أن يقول قولًا يَرضَى الله عنه - وإن قصَّر في جهة أخرى - وخير ما يقوله العبد ويرضى عنه الله: أن يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فهذه مقولة مرضِيَّة عند الله، وهي الأمل الذي يتعلق به، والبشرى

---

١. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٣/ ٢٧٣، ٢٧٤).

٢. في ظلال القرآن، سيد قطب، مرجع سابق، (١/ ٢٨٨) بتصرف.

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١١/ ٢٨١) بتصرف.

٤. المرجع السابق، (٨/ ٣٠٨).

لأهل المعاصي؛ لأنها كفيلة أن تدخلهم في شفاعة النبي ﷺ[1].

فالآية تنفي الشفاعة، ولكنها تستثني أمرين في إثباتها؛ الأول: إذن الرحمن للشافع في أن يشفع، والثاني: أن يرضى الرحمن قوله.

وأرجح الأقوال في القول المرضي هذا هو شهادة أن لا إله إلا الله، كما قيل تمامًا في العهد المتخذ عند الرحمن أنه شهادة أنه لا إله إلا الله[2].

إن الادعاء بأن الله تعالى ينفي في بعض آيات القرآن إمكانية خروج أحد من النار بعد دخولها ادعاء باطل، وتحميل لآيات القرآن على غير محملها الصحيح، وتوجيهها لخدمة أفكارهم التي يروجون لها، فإذا رجعنا إلى العلماء والمفسرين وجدنا أنهم قد بينوا حقيقتها.

يقول الإمام القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ (البقرة): "يقولون: هذه الآية نص في عدم خروج أحدٍ من النار بعد دخولها. وهذا كلام خطأ؛ لأن هذه الآية دليل على خلود الكفار فيها، وأنهم لا يخرجون منها، وهذا قول جماعة من أهل السنة؛ لهذه الآية، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ (الأعراف: ٤٠)"[3].

وسياق الآية الكريمة يفيد أن هناك فريقين من الكافرين؛ فريق اتُّبع، وآخر اتَّبع، وإذ بالفريق الأول يتبرأ من الثاني عندما يرى العذاب وتتقطع بهم الأسباب، ثم يأتي الفريق الذين اتَّبعوا ويعلنون أنهم لو رُدُّوا مرة ثانية فسوف يتبرءون من الذين اتُّبعوا؛ لأن التبرؤ حاليًا لا يجدي، لكن كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم، ولا تكون الحسرة إلا إذا أُصيب الإنسان بمصيبة لا سبيل إلى النجاة منها، ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾، ولن ينفعهم ندمهم على ما سبق من أعمالهم السيئة، ولن يجدي هذا الندم في إخراجهم من النار[4].

إذن فهذه الآية خاصة في الذين اتخذوا من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله، ولا دليل على نفي الشفاعة؛ والاستدلال بها باطل من أساسه، وأما قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾ (المائدة) واستدلالهم بهذه الآية على عدم ثبوت الشفاعة يوم القيامة يُردُّ بما روي عن عمرو بن دينار، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: يُخْرِج الله قومًا من النار فيدخلهم الجنة، فقال له رجل: إن الله يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ (المائدة: ٣٧)، فقال جابر بن عبد الله: إنكم تجعلون الخاص عامًّا، هذه للكفار، اقرءوا ما قبلها، ثم تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ يُرِيدُونَ

---

١. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (١٥/ ٩٣٩٥، ٩٣٩٦).

٢. اكتساب المناعة في إثبات الشفاعة، د. أمير فتوح عبد العليم، مرجع سابق، ص١٥١، ١٥٢.

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٢/ ٢٠٧).

٤. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (٢/ ٦٩٦) بتصرف.

﴿أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ هذه للكفار"[١].

فهذا الإشكال الذي أورده هؤلاء المغالطون حول تعميم هذه الآية وجعلها في المسلمين، قد أورده بعض التابعين عن أحد الصحابة ، فأجاب عليه بأن هذه الآية نصٌّ في الكفار.

- أما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ (١٠٧) قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ (١٠٨)﴾ (المؤمنون).

وهذه الآية ليست في المؤمنين، وإنما هي في الكافرين، يوضح هذا الآيات التي قبلها والتي بعدها، يقول تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ (١٠٣) تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ (١٠٤) أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ (١٠٥) قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ (١٠٦) رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ (١٠٧) قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ (١٠٨)﴾ (المؤمنون).

إن المسلمين الذين يرجون رحمة الله تعالى وشفاعة رسوله ﷺ هم أهل الآية الأولى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٢)﴾، أما من يقول الله ﷻ لهم: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ (١٠٨)﴾ فهم الكفار الذين قال الله ﷻ لهم: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ (١٠٥)﴾ هؤلاء الكفار المكذِّبون بآيات الله هم الذين سيطلبون الخروج من النار، فيقول الله ﷻ لهم: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾.

فكيف يصح حمل ما للكفار من العذاب على أنه للمسلمين؟! والآيات واضحة كل الوضوح في أن الخلود للكافرين[٢]!

- وأما قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ (١٩)﴾ (الزمر).

قال القرطبي: كان النبي ﷺ يحرص على إيمان قومه، وقد سبقت لهم من الله الشقاوة، فنزلت هذه الآية، قال ابن عباس: يريد أبا لهب وولده، ومن تخلَّف من عشيرة النبي ﷺ عن الإيمان.

قال الفراء: المعنى: أفأنت تنقذ من حقت عليه كلمة العذاب، وقيل: في الكلام حذف، والتقدير: أفمن حق عليه كلمة العذاب ينجو منه، وما بعده مستأنف[٣].

وقال ابن كثير: "يقول تعالى أفمن كتب الله أنه شقي تقدر تنقذه مما هو فيه من الضلال والهلاك؟ أي: لا يهديه أحد من بعد الله؛ لأنه من يضلل الله فلا هادي له، ومن يهده فلا مضل له"[٤].

وتأسيسًا على ما أوردنا من كلام المفسرين في هذه

---

١. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ، باب: صفة النار وأهلها، (١٦/ ٥٢٦)، رقم (٧٤٨٣). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: إسناده صحيح على شرط مسلم.

٢. الرد على د. مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٣.

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٥/ ٢٤٤، ٢٤٥) بتصرف.

٤. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٤٨، ٤٩).

الآية يتبين أنها خطاب من الله لنبيه ﷺ، نزلت في أقرباء النبي ﷺ الذين كان يرجو إسلامهم، لكنهم لم يفعلوا، فصار لا يملك لهم من الأمر شيئًا؛ لأنهم قد حقت عليهم كلمة العذاب في النار، وما كان النبي ﷺ أن يستغفر لهم بعد ذلك، كما قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ (التوبة).

ومن هذا كله يتبين أن الآيات التي استشهد بها القوم ليست على إطلاقها، بل هي خاصة في شأن المشركين والكفار الذين ماتوا على الشرك، أما المؤمنون والموحدون الذين ماتوا على الإيمان، ودخلوا النار بسبب رجحان سيئاتهم على حسناتهم، فلهم حكم مغاير تمامًا.

ومن هنا يبطل الادعاء بأن الآيات القرآنية تناقض روايات السنة التي تثبت إخراج النبي ﷺ لبعض المؤمنين من النار[1].

ثالثًا. ثبوت شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته:

إن عقيدة أهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة أنه لا يخلد في النار، بل يُعذَّب على قدر كبيرته، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين.

قال الإمام الطحاوي: "وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر الله ﷻ في كتابه: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (النساء: ٤٨)، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته"[2].

ويؤكد ذلك الإمام القرطبي عند تفسيره لهذه الآية، فيقول: "والخلود لا يقتضي الدوام، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ (الأنبياء: ٣٤)، وقال تعالى: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴿٣﴾ ﴾ (الهمزة)، وقال زهير:

ألا لا أرى على الحوادث باقيًا
ولا خالدًا إلا الجبال الرواسيا

وهذا كله يدل على أن الخلد يطلق على غير معنى التأبيد، فإن هذا يزول بزوال الدنيا، وكذلك العرب تقول: لأخلدن فلانًا في السجن، والسجن ينقطع ويفنى، وكذلك المسجون، ومثله قولهم في الدعاء: خلَّد الله ملكه وأبَّد أيامه"[3].

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله: "وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يُشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون، فلم أظفر فيه بنص، ثم إن الشفاعة إنما تنال بتجريد التوحيد، فمن كان أكمل

١. انظر: اكتساب المناعة في إثبات الشفاعة، د. أمير فتوح عبد العليم، مرجع سابق، ص٨٣: ٨٦.

٢. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ت، ص٢٧٥.

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٣٥).

توحيدًا كان أحرى بالشفاعة، لا أنها تنال بالشرك بالشفيع، كما عليه أكثر المشركين"(١).

ولذلك وجدنا الإمام النووي رحمه الله قد ترجم لأحاديث الباب في شرحه لصحيح مسلم بقوله: "باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يُكفَّر"، ثم ذكر تحته حديث الطفيل وصاحبه الذي قتل نفسه، ودعا النبي ﷺ له بقوله: "اللهم وليَدَيْهِ فاغفر"(٢)، ويعلق الإمام النووي على الحديث قائلًا: فيه حجة لقاعدة عظيمة عند أهل السنة: أن من قتل نفسه، أو ارتكب معصية غيرها، ومات من غير توبة فليس بكافر ولا يُقطع له بالنار، بل هو في حكم المشيئة، وقد تقدم بيان القاعدة وتقريرها، وهذا الحديث شرح للأحاديث التي قبله، الموهم ظاهرها تخليد قاتل النفس وغيره من أصحاب الكبائر في النار(٣).

وقد علق الإمام النووي على حديث "من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة"(٤) قائلًا: "وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصرًّا عليها دخل الجنة أولًا، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرًّا عليها، فهو تحت المشيئة، فإن عُفِي عنه دخل أولًا، وإلا عُذِّب، ثم أخرج من النار وخُلِّد في الجنة"(٥). وتبعه على ذلك ابن حجر فقال: "وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة"(٦).

هذه مجمل عقيدة أهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة.

ثم إن الآية التي معنا، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ (النساء)، لا يفهم منها إطلاقًا تأبيد خلود قاتل النفس في النار وأنه لا يخرج منها.

قال صاحب "التحرير والتنوير": "قوله: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ محملهُ عند جمهور أهل السنة على طول المكث في النار؛ لأجل قتل المؤمن عمدًا، لأن قتل النفس ليس كفرًا بالله ورسوله ﷺ، ولا خلود في النار إلا للكفر، على قول علمائنا من أهل السنة، فتعيَّن تأويل الخلود بالمبالغة على طول المكث، وهو استعمال عربي، قال النابغة في مرض النعمان بن المنذر:

ونحن لديه نسأل الله خُلْدَه

يَردُّ لنا مَلْكًا وللأرض عامرًا

ومحمله عند من يكفِّر بالكبائر من الخوارج، وعند

---

١. عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن القيم، شمس الدين الحق العظيم آبادي، مرجع سابق، (١٣/ ٥٦).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر، (٢/ ٥٢٤)، رقم (٣٠٤).

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٥٢٥).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، (٣/ ١٣٢)، رقم (١٢٣٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، (٢/ ٤٨٧)، رقم (٢٦٦).

٥. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٤٩٠).

٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٣/ ١٣٣).

من يوجب الخلود على أهل الكبائر، على وتيرة إيجاد الخلود بارتكاب الكبيرة"[1].

قال الشعراوي رحمه الله: "لو أن زمن الخلود لا ينتهي لما وصف الحق المكث في النار مرة بقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ (النساء: ١٦٩)، ومرة أخرى بقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ (النساء: ١٦٩)، وهذا القول يدل على أن لفظ التأبيد ﴿أَبَدًا﴾ فيه ملحظ يزيد على معنى الخلود دون تأبيد، وإذا اتحد القولان في أن الخلود على إطلاقه يفيد التأبيد، وأن: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ تفيد التأبيد أيضًا، فمعنى ذلك أن اللفظ ﴿أَبَدًا﴾ لم يأت بشيءٍ زائدٍ.

والقرآن الكريم كلام الله، وكلام الله منزه عن العبث أو التكرار؛ إذن لا بد من وقفة تفيدنا أن الخلود هو المكث طويلًا، وأن الخلود أبدًا هو المكث طويلًا لا ينتهي، وعلى ذلك: فكل لفظ في القرآن محكم وله معنى. ثم إن كلمة ﴿خَٰلِدِينَ﴾ حين وردت في القرآن فإننا نجد الحق ﷻ يقول في خلود أهل النار: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ (هود). فكأن الحق ﷻ استثنى من الخلود: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، والاستثناء لا بد له من زمن، فلا نأخذ الخلود بمعنى التأبيد، لكن الخلود هو زمن طويل"[2].

وبما أوضحنا من عقيدة أهل السنة وحكمهم في مرتكب الكبيرة، وأنه إذا مات على ذلك فإنه سيدخل النار مدة يعذب فيها بقدر كبيرته، ثم تناله رحمة الله على إيمانه الذي في قلبه، وبقية أعماله الصالحة، فيخرجه الله من النار، ويدخله الجنة، وهذا يشمل القاتل وغيره من أهل الكبائر.

وأمام نصاعة الحق تتهاوى حجج الباطل، ويتضح أن الشفاعة وأحاديثها صحيحة ومتواترة، ولا يعارضها القرآن ولا تعارضه.

وقد أكدت السنة النبوية على ذلك؛ فقد روى جابر: "أن الطفيل بن عمرو الدوسي أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، هل لك في حصنٍ حصين ومنعةٍ؟ قال: حِصْنٌ كان لدوس في الجاهلية، فأبى ذلك النبي ﷺ؛ للذي ذخر الله للأنصار. فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو، وهاجر معه رجل من قومه، فاجتووا المدينة، فمرض فجزع، فأخذ مشاقص[3] له، فقطع به براجمه[4]، فشخبت يداه حتى مات، فرآه الطفيل بن عمرو في منامه، فرآه وهيئته حسنة، ورآه مغطِّيًا يديه، فقال له: ما صنع بك ربك؟ فقال: غفر لي بهجرتي إلى نبيِّه ﷺ، فقال: مالي أراك مُغطيًا يديك؟ قال: قيل لي: لن نصلح منك ما أفْسَدتَ، فقصَّها الطفيل على رسول ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: اللَّهم ولِيَدَيْهِ فاغْفِرْ"[5].

١. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (٤/ ١٦٤).
٢. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مرجع سابق، (٤/ ٢٥٥١، ٢٥٥٢).
٣. المِشْقَص: سهم فيه نَصْل عريض.
٤. البراجم: مفاصل الأصابع.
٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر، (٢/ ٥٢٤)، رقم (٣٠٤).

إن قاتل النفس لا يخلد في النار، بل يعذب فيها بقدر كبيرته، ثم يخرج منها ويدخل الجنة.

أما ما استدلوا به من وجود تعارض بين أحاديث الشفاعة وما ورد من روايات تنفي دخول الجنة عن أصحاب معاصٍ معينة؛ كالنَّميمة والكبر، فهذا غير صحيح؛ لأن قوله ﷺ: "لا يدخل الجنة قَتَّات"[1]، و"لا يدخل الجنة قاطع"[2]، وقوله ﷺ: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر"[3] - مغفور بقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: "لأهل الكبائر من أمتي"[4].

إن هذه الأحاديث تُحمل على أحد معنيين:

أحدهما: لا يدخل الجنة؛ أي: بعض الجنان؛ إذ النبي ﷺ قد أعلم أنها جنان من جنة، واسم الجنة واقع على كل جنة منها، فمعنى هذه الأخبار التي ذكرها من فعل كذا لبعض المعاصي حرَّم الله عليه الجنة، أو لم يدخل الجنة معناه: لا يدخل بعض الجنان التي هي أعلى وأشرف وأنبل، وأكثر نعيمًا وسرورًا وبهجة وأوسع؛ لأنه أراد لا يدخل شيئًا من تلك الجنان التي هي الجنة.

والآخر: أن كل وعيد في الكتاب والسنة لأهل التوحيد، فإنما هو على شريطة؛ أي: إلا أن يشاء الله تعالى أن يغفر ويصفح، ويتكرم ويتفضل، فلا يعذِّب على ارتكاب تلك الخطيئة؛ إذ قد أخبر الله ﷻ في محكم كتابه أنه: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ (النساء: ١١٦).

ودليل صحة أن الجنة جنان ما رواه أنس بن مالك ﷺ: "أن أم الربيع بنت البراء - وهي أم حارثة بن سراقة - أتت على النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله، ألا تحدثني عن حارثة - وكان قُتِل يوم بدر أصابه سهم غرب - فإن كان في الجنة صبرتُ، وإن كان في غير ذلك اجتهدتُ عليه في البكاء، قال: يا أمَّ حارثة، إنها جنان في الجنة، وإن ابنك أصاب الفردوس الأعلى"[5].

فمعنى هذه الأخبار التي فيها ذكر بعض الذنوب التي يرتكبها بعض المؤمنين، أن مرتكبها لا يدخل الجنة، ومعناها: لا يدخل العالي من الجنان التي هي دار المتقين الذين لم يرتكبوا تلك الذنوب والحَوْبات والخطايا[6].

وقد ذكر العلماء توجيهات عديدة في هذه النصوص وأمثالها، والمختار منها قولان:

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: ما يكره من النميمة، (١٠/ ٤٨٧)، رقم (٦٠٥٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم النميمة، (٢/ ٥٠٧)، رقم (٢٨٥).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: إثم القاطع، (١٠/ ٤٢٨)، رقم (٥٩٨٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطعها، (٩/ ٣٦٨٦)، رقم (٦٤٠٠).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه، (٢/ ٤٨٣)، رقم (٢٦١).

٤. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: السنة، باب: في الشفاعة، (١٣/ ٥١)، رقم (٤٧٢٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٧٣٩).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: من أتاه سهم غربٌ فقتله، (٦/ ٣١)، رقم (٢٨٠٩).

٦. معارج القبول شرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ أحمد حكمي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، (٢/ ٨٧٥، ٨٧٦) بتصرف.

أحدهما: أنها محمولة على من يستحل الكبيرة مع علمه بالتحريم، فهذا كافر مخلد في النار، ولا يدخل الجنة أصلًا.

ثانيهما: أنها محمولة على أن مرتكب الكبيرة جزاؤه أن لا يدخل الجنة وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها لهم بل يؤخر، ثم قد يُجازَى، وقد يُعفى عنه فيدخلها أولًا.

وهناك قول ثالث: وهو أن نصوص الوعيد الواردة في الآيات والأخبار في حق مرتكب الكبيرة، هذا الوعيد جزاؤه، ولكن تكرم ﷻ فأخبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلمًا[1].

إن معيار دخول الجنة كما وضح القرآن الكريم والسنة النبوية هو العمل الصالح، يقول الله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ (الزلزلة)، ولكن هناك فرق بين من زادت حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بعدل الله، وبين من زادت سيئاته على حسناته فيدخل الجنة برحمة الله ومغفرته وعفوه عنه؛ لذلك فإن قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٤٣﴾ (الأعراف)، وقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٤﴾ (الأحقاف)، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٣٢﴾ (النحل)، وهذه الآيات وغيرها لا تنفي دخول أصحاب المعاصي الجنة.

فكل هذه الآيات وما جاء في معناها وارد فيمن آمن وزادت حسناته على سيئاته، فهؤلاء يدخلون الجنة دون سابق عذاب، أما الحديث فهو فيمن آمن وزادت سيئاته على حسناته، أو لم يعمل خيرًا فقط، غير أنه مؤمن، وهذا هو الذي يتكلم عنه الحديث؛ لأن الناس يوم القيامة أربعة أصناف؛ الاثنان اللذان تقدما، والصنف الثالث: أناس كفروا بالله، ولم يعملوا صالحًا، وهذا الصنف ليس لهم إلا النار، ولا خروج لهم منها، والصنف الرابع: أناس كفروا بالله وعملوا صالحًا، وهؤلاء يجزيهم الله على أعمالهم الصالحة في الدنيا، وهم أهل جهنم في الآخرة؛ ذلك أنهم ضيعوا السبب الأهم في دخول الجنة، وهو الإيمان.

ومن أدلة الصنف الأول قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧﴾ (القارعة)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ۝١٢٢﴾ (النساء).

وأيضًا من جملة الآيات التي استدل بها القوم على المخالفة قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٤٣﴾ (الأعراف)، ومنشأ الخطأ أنهم أخذوا الآيات الواردة في هذا الصنف وجعلوها في الصنفين جميعًا؛ الصالحين والعصاة، والواضح من هذه القسمة الرباعية أن الإيمان هو السبب المقدَّم في دخول الجنة، ومعه تتأتى المغفرة والشفاعة، وهذا ليس مدعاة للامبالاة والكسل؛ فإن المسيء سيدخل جهنم فترة، وهذا كافٍ لردع الإنسان عن المعاصي

---

1. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (٢/ ٢٤٤، ٢٤٥) بتصرف.

طيلة حياته، فلا طاقة لأحد على جهنم ولو لحظة واحدة.

إن الآيات في المؤمنين الموحدين الصالحين، أما الحديث ففي المؤمنين الذين لم يفعلوا خيرًا، وعليه فلا تعارض؛ إذ الموضوع مختلف، فلا يقع التعارض إلا إذا كان الموضوع واحدًا واختلف الحُكْمان فيه، والحديث لم يُفد دخول العصاة الجنة ابتداء مثل الصالحين، وإنما أفاد أن العصاة يدخلون النار، ثم يرحمهم الله، فيخرجهم من النار، ويدخلهم الجنة، فلا تعارض ولا تناقض.

وهؤلاء المؤمنون الذين دخلوا النار سيخرجون منها للأسباب الآتية:

- مقتضى العدل الإلهي، قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٣٦)﴾ (القلم).
- أن هؤلاء المؤمنين الذين لم يعملوا خيرًا بجوارحهم في قلوبهم خير، فلقد كانوا يوحدون الله، وعاشوا على ذلك بقلب سليم، يقول ﷻ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (٨٩)﴾ (الشعراء).

ثم إن حديث أبي سعيد ﵁ (الذي جاء فيه): "شفعت الملائكة، وشفع النبيون، ولم يبقَ إلا أرحم الراحمين..."[1] ـ يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا (٤٠)﴾ (النساء)، فالمؤمن الذي مات على الإيمان لن يؤبد في النار، وإلا لضاع عليه إيمانه، والله ﷻ حرَّم الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرمًا.

إن هذه الآية الكريمة تتفق مع الحديث الذي ينكرونه، فالحديث يفيد أن الكفرة يدخلون النار ابتداءً، والمؤمنين الصالحين يدخلون الجنة ابتداءً، كل على حسب عمله، فالجنة درجات، أما المؤمنون الذين لم يعملوا صالحًا فهؤلاء يفيد الحديث أنهم يدخلون النار، ثم يُشفِّع الله فيهم الملائكة والنبيين والمؤمنين، ومن بقي بعد ذلك شمله الله بمغفرته فأخرجه من النار؛ وذلك لأنه كان مومنًا يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله[2].

ومما سبق ينتفي التعارض بين الآيات التي استُدِلَّ بها على أن دخول الجنة لا يكون إلا عن عمل، وبين أحاديث الشفاعة؛ لأن الآيات تتناول الحديث عن المؤمنين، خاصة الذين رَجَحَت حسناتهم على سيئاتهم فدخلوا الجنة، أما ما جاء في الحديث بشأن الخروج من النار، فإنما هذا لأقوام مؤمنين رجحت سيئاتهم على حسناتهم.

وبهذا يتبين لنا أن مرتكب الكبيرة لا يُخلَّد في النار، إن شاء الله عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء الله أدخله النار وقبل شفاعة نبيِّه ﷺ فيه، ثم أخرجه من النار وأدخله الجنة، وإذا كان هذا في حق مرتكب الكبيرة، فكيف بمن لم يرتكب كبيرة؟!

كما أن أصحاب المعاصي إن شاء الله عفا عنهم وغفر

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، (١٣/ ٤٣١)، رقم (٧٤٣٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، (٢/ ٦٥٢)، رقم (٤٧٧).

٢. انظر: د. مصطفى محمود.. إلى أين؟ د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص٧: ١٢.

لهم وأدخلهم الجنة أولًا، وإن شاء عذبهم ببعض ذنوبهم، ثم أخرجهم من النار، وأدخلهم الجنة بشفاعة الشافعين ورحمته ﷻ.

رابعًا. شفاعة النبي ﷺ لأمته خاصة، أما الكفار من المشركين وأهل الكتاب فلا نصيب لهم في الشفاعة:

إن القرآن الكريم يؤكد أن الكفرة من عُبَّاد الأصنام والمشركين وأهل الكتاب لا يدخلون الجنة أبدًا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿١٥١﴾﴾ (النساء)، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٦﴾﴾ (البينة)، فكيف يحكم الله عليهم بالنار خالدين فيها أبدًا، ثم يدخلهم في شفاعة نبيه ﷺ؟!

إن زعمهم أن قوله تعالى عن اليهود: ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٤٦﴾﴾ (النساء)، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتۡلِهِمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿١٥٥﴾﴾ (النساء) يثبتان قدرًا من الإيمان لليهود، والحديث يقول: "أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان"[1]؛ إذن اليهود سيدخلون الجنة بحكم الحديث.

وبالرجوع إلى الفهم الصحيح لمعنى الآيتين - كما وضح المفسرون وأهل اللغة - يتبين وجه الصحة، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٤٦﴾﴾.

يقول ابن منظور في شرحه لمادة قَلَلَ: "وفي الحديث أنه كان يُقِلُّ اللغوَ"[2]، أي: لا يلغو أصلًا، ثم نقل عن ابن الأثير قوله: وهذا اللفظ "قَلَّ" يُستعمل في نفي أصل الشيء، كقوله تعالى: ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ (البقرة)[3]. وهذه آية احتجاجهم قد استشهد بها علماء العربية قبل أن يوردها الواهمون!

قال صاحب "التحرير والتنوير": ومعنى ﴿فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٤٦﴾﴾ أنهم لا يؤمنون أبدًا، فهو من تأكيد الشيء بما يشبه ضدَّه، وأطلق القلة على العدم، وفُسِّر به قول تَأَبَّط شرًّا:

قليل التشكي للمهمِّ يصيبه
كثير الهوى شتَّى النوى والمسَالك

قال الجاحظ في كتاب "البيان" عند قول عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود يصف أرض نصيبين: "كثيرة العقارب، قليلة الأقارب": يضعون "قليلًا" في موضع "ليس"، كقولهم: فلان قليل الحياء. ليس مرادهم أن هناك حياء وإن قلَّ. قلت: ومنه قول العرب: قلَّ رجل يقول ذلك، يريدون أنه غير موجود. وقال صاحب "الكشاف" عند قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الإيمان، باب: تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، (١/ ٩١)، رقم (٢٢).

٢. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب: ومن آيات رسول الله ﷺ التي هي دلائل النبوة، (٢/ ٦٧١)، رقم (٢٢). وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (٩١٣٦).

٣. لسان العرب، ابن منظور، مادة: قلل.

﴿ٱللَّهِۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ٦٢﴾(النمل): "والمعنى نفي التذكير، والقلة تستعمل في معنى النفي"، وإنما استعملت العرب القلة عوضًا عن النفي لضرب من الاحتراز والاقتصاد، فكأن المتكلم يخشى أن يتلقى عموم نفيه بالإنكار، فيتنازل عنه إلى إثبات قليل وهو يريد النفي[1].

وعلى هذا الرأي أو الاتجاه ـ أن القلة بمعنى النفي المحض ـ فلا إشكال بين الآية والحديث؛ لأن الآية لا تثبت إيمانًا لليهود إطلاقًا، بينما الحديث يتكلم عن الموحدين الذين دخلوا النار لقلة أعمالهم الصالحة، وهو بذلك متفق مع الآيات القرآنية التي تتحدث في هذا الموضوع، منها: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ١٠٧﴾(الكهف)، وقوله: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾(العصر) وغيرها.

أما إذا جعلنا القلة على حقيقتها، فهناك قولان في الآية:

أحدهما: أن القليل صفة للقوم، والمعنى: فلا يؤمنون إلا أقوام قليلون، ثم منهم من قال: كان ذلك القليل عبد الله بن سلام وأصحابه، وقيل: هم الذين علم الله أنهم يؤمنون بعد ذلك.

والآخر: أن القليل صفة للإيمان، والتقدير: فلا يؤمنون إلا إيمانًا قليلًا، فإنهم كانوا يؤمنون بالله والتوراة وموسى، ولكنهم كانوا يكفرون بسائر الأنبياء عليهم السلام[2].

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠﴾(النساء): "قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ﴾ لما ذكر المشركين والمنافقين ذكر الكفار من أهل الكتاب ـ اليهود والنصارى؛ إذ كفروا بمحمد ﷺ، وبيَّن أن الكفر به كفر بالكل؛ لأنه ما من نبي وإلا وقد أمر قومه بالإيمان بمحمد ﷺ وبجميع رسله عليهم الصلاة والسلام، ومعنى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾؛ أي بين الإيمان بالله ورسله، فنص على أن التفريق بين الله تعالى ورسله كفر قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ (النساء: ١٥١) تأكيد يزيل التوهم في إيمانهم حين وصفهم بأنهم يقولون نؤمن ببعض، وأن ذلك لا ينفعهم إذا كفروا برسوله، وإذا كفروا برسوله فقد كفروا به ﷻ"[3]. ثم بين بعد ذلك أنه أعد لهم عذابًا شديدًا بسبب كفرهم وعنادهم.

لذلك أمرنا الله أن نؤمن برسله جميعًا، ومن آمن بواحدٍ وكفر ببقيتهم فقد كفر بهم جميعًا، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن

١. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، مرجع سابق، (١٣/ ٧٧).

٢. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، مرجع سابق، (٥/ ٤٣١).

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٦/ ٥، ٦).

رُسُلِهِۦ ﴾ (البقرة: ٢٨٥). وقد بيَّن الإمام النووي رحمه الله أن اليهود والنصارى وهم أهل كتاب إلا أنهم لم يصلوا إلى التوحيد الخالص، لذلك فهم من أصحاب النار، يقول: "وأما حكمه ﷺ على من مات يشرك بدخول النار، ومن مات غير مشركٍ بدخوله الجنة، فقد أجمع عليه المسلمون، فأما دخول المشرك النار، فهو على عمومه فيدخلها ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة، ولا فرق بين الكافر عنادًا وغيره، ولا بين ما خالف ملة الإسلام، وبين ما انتسب إليها، ثم حُكم بكفره بجَحْده ما يُكَفَّر بجحده، وغير ذلك"[1].

وبهذا يتبين لنا أن أحاديث الشفاعة لا تتعارض مع آيات القرآن الكريم، ولا مع أحاديث أخرى من أحاديث النبي ﷺ كما يدَّعون، ولكن القرآن الكريم يثبت أن الشفاعة للنبي ﷺ بنوعيها العامة للناس جميعًا، والخاصة لأصحاب الكبائر من أمته ﷺ، وكذلك بيَّنت الأحاديث كيف تكون هذه الشفاعة وأنواعها؟!

وهذا يوضح أن هذه الشفاعة لا تكون للكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين حكم الله عليهم بالخلود والتأبيد في النار لكفرهم بالله ورسوله ﷺ.

الخلاصة:

- أحاديث الشفاعة صحيحة ومتواترة في كتب السنة الصحيحة، فقد رواها البخاري ومسلم في صحيحهما وغيرهما من أهل السنن والمسانيد، وهي تنال من مات لا يشرك بالله شيئًا.
- الشفاعات خمسٌ يوم القيامة، مقسَّمة بين النبي ﷺ وغيره من الأنبياء والصالحين والشهداء، وفوق كل ذلك شفاعات أخر؛ كشفاعة الشهيد والقرآن والصيام.
- إن الخلود في النار لا يشمل العصاة من الموحدين؛ لأنهم ثبت إيمانهم، والآيات الواردة بشأن عدم الخروج بتاتًا إنما هي خاصة بالكفار والمشركين وعبدة الأصنام.
- لقد نفى الله ﷻ الشفاعة عن المشركين الذين ماتوا على شركهم، فهم ليس لهم شفيع يوم القيامة ولا حميم، وأثبت ﷻ الشفاعة في القرآن بشرطين: الإذن للشافع، والرضا عن المشفوع له.
- إن اليهود لا تشملهم شفاعة الشافعين يوم القيامة، ولا يخرجون من النار؛ لأنه ثبت كفرهم، والإيمان القليل الذي أثبته القرآن لهم فُسِّر بثلاثة تفسيرات، جميعها لا تجعلهم ممن تنالهم الشفاعة، وهذه الأقوال هي:
  - القليل بمعنى النفي المحض؛ كما في لغة العرب.
  - القليل المقصود به من آمن من اليهود بعد ذلك، كعبد الله بن سلام وغيره.
  - القليل يعني أنهم آمنوا بأشياء وكفروا بأشياء، فما كفروا به ذهب بالذي آمنوا به.
- لا يفهم من الشفاعة للعصاة أن أحدًا يدخل الجنة بدون عمل، بل هم دخلوا النار أولًا؛ لرجحان كفة سيئاتهم على حسناتهم، فلما استَوْفوا نصيبهم من العذاب أُخرجوا من النار، ودخلوا الجنة بفضل الله

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٤٩٠).

وعدله، ﴿ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ﴾ (الكهف).

- أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ لا يخلدون في النار، وإنما يخرجون منها بشفاعة النبي ﷺ، وشفاعة الملائكة والمؤمنين، ورحمة الله تعالى.
- لم ينفِ الرسول ﷺ الجنة عن مؤمن ألبتة، ومَنْ ثبت نفي دخوله الجنة كالعاق والنمام وقاطع الرحم، إنما نفى عنه دخول بعض الجنان؛ لأن هناك جنانًا لا جنة واحدة، فهو لا يدخل بعض الجنان التي هي الأعلى والأشرف والأنبل والأكثر نعيمًا وسرورًا.
- كل وعيد لأهل التوحيد في القرآن أو السنة فهو يفهم في نطاق قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (الكهف: ٢٤).
- إن ما ورد من نصوص في نفي الجنة عن قوم فعلوا الكبائر محمول على من مات مصرًّا عليها مستحلًّا لها، أو أنه لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها، بل يؤخَّر، وقد يُجازى بالعفو.

الشبهة الثانية والثلاثون

الزعم أن حديث شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب يتعارض مع القرآن الكريم(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغالطين أن هناك تعارضًا بين حديث شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب، والقرآن الكريم؛ مستدلين على ذلك بأنه ﷺ أخبر أن شفاعته تنفع عمَّه أبا طالب، وتجعله في ضَحْضاح[1] من نارٍ، ولولا ذلك لكان في الدرك الأسفل من النار، وهذا يتعارض مع قول الله تعالى في شأن الكافرين: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ (المدثر)، فكيف تنفع شفاعةُ الرسول ﷺ عمَّه أبا طالب، مع أنه مات على الشرك، وكان محيطًا برسول الله ﷺ، ولم يسلم أو ينطق بالشهادة عند موته؟!

ويتساءلون: أليس في هذا الحديث مخالفة صريحة لنصوص القرآن، ومجاملة لعمه أبي طالب، وإحياء لعصبية القرابة التي أماتها الإسلام. رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في الأحاديث الصحيحة وردها.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن نفي انتفاع الكفار بالشفاعة في القرآن عام، وأما الشفاعة لأبي طالب فهو استثناء من هذا العموم؛ وذلك لما كان له من يدٍ بيضاء في حماية النبي ﷺ، ليبلِّغ دعوة الله، ومع ذلك فإنه لا يخرج من النار.

٢) إن اتهام النبي ﷺ بالتعصب لأقاربه من خلال شفاعته لعمِّه أبي طالب، قول باطل يدحضه كثير من المواقف التي تدل على أنه لم يحاب أحدًا من أقاربه، فقد قال يومًا لرجل سأله عن مصير أبيه - أبي السائل - فقال له: "إن أبي وأباك في النار"، فهل أبو طالب أولى من أبي الرسول ليشفع له، أو يطلب من ربه التخفيف عن أبيه؟!

(*) ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين: جمعًا ودراسة، د. سليمان بن محمد الدبيخي، مرجع سابق.

١. الضَحْضاح: ما رقَّ من الماء على وجه الأرض إلى نحو الكعبين، واستعير للنار.

التفصيل:

أولا. حديث شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب حديث صحيح، ولا يتعارض مع القرآن:

إن حديث شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب حديث صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ فقد روى البخاري بسنده عن العباس بن عبد المطلب ﷺ: "قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك. قال: هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدَّرَكِ الأسفل من النار"[1].

وروى أيضًا عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه سمع النبي ﷺ وذكر عنده عمه فقال: "لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيُجعل في ضحضاحٍ من النار يَبلغُ كعبيه يغلي منه دماغه"[2].

وروى الإمام مسلم هذا الحديث عن العباس وعن أبي سعيد[3] أيضًا، وبوب النووي لهذه الأحاديث بابًا بعنوان: "باب شفاعة النبي لأبي طالب، والتخفيف عنه بسببه".

ولهذا فالحديث صحيح في أعلى درجات الصحة؛ فقد اتفق على روايته الشيخان، وما اتفق على صحته البخاري ومسلم فقد جاوز القنطرة كما قرَّر المحدثون.

أما ادعاء أن هذا الحديث يتعارض مع قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾، ادعاء غير مقبول؛ لأن في الآية عمومًا قد خُصِّص بما ورد في شأن أبي طالب، ويُرد على من زعم ذلك بالجمع بين الآية والحديث على النحو الآتي:

قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾؛ أي: هؤلاء الكافرون لا تنفعهم شفاعة أحد يوم القيامة، قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها: "من وافى الله كافرًا يوم القيامة، فإن له النار لا محالة خالدًا فيها"[4].

وقال القرطبي في تفسيره للآية: "هذا دليل على صحة الشفاعة للمذنبين، وذلك أن قومًا من أهل التوحيد عُذِّبوا بذُنوبهم، ثم شُفِع فيهم، فرحمهم الله بتوحيدهم والشفاعة، فأُخرجوا من النار، وليس للكفار شفيع يشفع فيهم"[5].

ويُعضد هذه الآية آيات أخرى تؤكد أن أعمال الكفار الحسنة لا تنفعهم، ولا تشفع لهم عند الله، بل تصير يوم القيامة هباءً منثورًا، قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ (الفرقان)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾﴾ (النور).

إذن أعمال الكفار الخيرية لا تنفعهم، وإن جنوا ثمرات ذلك في الدنيا، فلا فائدة منها يوم القيامة؛

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب، (٧/ ٢٣٢)، رقم (٣٨٨٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، (٢/ ٧٠٤)، رقم (٥٠٠).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب، (٧/ ٢٣٣)، رقم (٣٨٨٥).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: شفاعة النبي لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، (٢/ ٧٠٤، ٧٠٥)، رقم (٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢).

٤. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٤٤٧).

٥. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٩/ ٨٨).

فتكون حالة أبي طالب خاصة به لا تتعداه لغيره من الكفار مهما عملوا من حسنات أو قربات طيبة في حياتهم؛ بناءً على ما فهمنا من آيات القرآن المجيد.

ومن المتفق عليه أن الكافر لا تنفعه أعماله الحسنة نفعًا يخلصه من النار ويدخله الجنة، حتى ولو اقترن ذلك بشفاعة شافع، وهذا مما انعقد عليه الإجماع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "أما الشفاعة والدعاء فانتفاع العباد به موقوف على شروط، وله موانع، فالشفاعة للكفار بالنجاة من النار والاستغفار لهم مع موتهم على الكفر لا تنفعهم ولو كان الشفيع أعظم الشفعاء جاهًا، فلا شفيع أعظم من محمد ﷺ، ثم الخليل إبراهيم عليه السلام - وقد دعا الخليل إبراهيم لأبيه واستغفر له، كما قال ﷻ عنه: ﴿ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ ﴿٤١﴾ ﴾ (إبراهيم)، وقد كان ﷺ أراد أن يستغفر لأبي طالب اقتداء بإبراهيم، وأراد بعض المسلمين أن يستغفر لبعض أقاربه، فأنزل الله ﷻ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ (التوبة)، ثم ذكر الله تعالى عذر إبراهيم فقال: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ﴿١١٤﴾ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ (التوبة)، فهذا لما مات مشركًا لم ينفعه استغفار إبراهيم مع عظم جاهه وقدره"[١].

وقد وردت أحاديث عن النبي ﷺ تؤكد أن أعمال الكافرين لا تفيدهم في الآخرة طالما أنهم لم يؤمنوا بالله واليوم الآخر، من هذه الأحاديث ما رواه مسلم عن السيدة عائشة أنها قالت: "قلت: يا رسول الله! ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين، فهل ذلك ينفعه؟ قال: لا ينفعه؛ إنه لم يقل يومًا: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين"[٢].

وروى مسلم في صحيحه أيضًا عن أنس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله لا يظلم مؤمنًا حسنةً يُعطى بها في الدنيا، ويُجزى بها في الآخرة. وأما الكافر فيُطعمُ بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة، لم يكن له حسنة يُجزى بها"[٣].

فلا شك أن هذين الحديثين لا يتعارضان مع ما جاء في القرآن بشأن الشفاعة للكافرين، وأنها لا تجلب لهم منفعةً، ولا ترفع عنهم عذابًا.

وقد وضحنا فيما سبق ما ورد بشأن الكافرين عمومًا، وأن ما يفعلونه من خير في دنياهم يجنون ثمرته في دنياهم دون أُخراهم، فهل أبو طالب الذي عليه محك الحديث مات كافرًا، فيكون مثل هؤلاء الذين نتحدث عنهم؟ نعم؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه قال: "لما حَضَرَت أبا طالب الوفاةُ، جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال: أي عم،

١. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١/ ١٤٥، ١٤٦).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمله، (٢/ ٧٠٧)، رقم (٥٠٧).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا، (٩/ ٣٩٢٥)، رقم (٦٩٥٦).

قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاجُّ لك بها عند الله، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعيدانِه بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم، على ملة عبد المطلب، وأَبَى أن يقول: لا إله إلا الله، قال: قال رسول الله ﷺ: والله، لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك، فأنزل الله: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾، وأنزل في أبي طالب مخاطبًا رسوله الكريم: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ (القصص: ٥٦)"[١].

والحديث الذي معنا يثبت أن أبا طالب مات كافرًا، ولم يسلم، على الرغم من أن النبي ﷺ كان حاضرًا عنده حين وفاته، وعرض عليه أن ينطق بلا إله إلا الله، لتكون حجة له أمام الله، ويصبح ما عمله من أعمال تجاه النبي ﷺ والدعوة في كفة حسناته، لكنه أبى إلا أن يموت على ملة عبد المطلب، فقرر النبي ﷺ أن يستغفر له ما لم ينهه الله عن ذلك، فلما نزل النهي عن الاستغفار للمشركين، امتنع ﷺ عن استغفاره. وكان أبو طالب واقفًا بجوار الرسول ﷺ يحوطه ويحميه من المشركين في مكة من الذين كانوا يكيدون له، ويريدون الإجهاز عليه والخلاص منه، واستغل سلطته في حماية النبي ﷺ، وحفظه، وكلاءته، وبعد أن تُوفي على تلك العقيدة، سأل العباس رضي الله عنه رسول الله ﷺ: "ما أغنيتَ عن عمك؛ فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: هو في ضَحضاح من نارٍ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار".

بهذا الحديث يصبح أبو طالب حالة مُستثناة مما جاء في القرآن من عدم اعتبار الشفاعة في حق الكافرين، وأنها لا تنفعهم، وطالما أن الأحاديث المخصِّصة لما جاء في القرآن صحيحة، فإنه يؤخذ بها ولا يعتبر هذا تناقضًا، أو فيه مخالفة لصريح الكتاب؛ لا سيما وأن ما ورد بشأن الشفاعة لأبي طالب - وهو كافر - ليس معناه أنه سيخرج من النار بالكلية، كلا، بل هو تخفيف لعذابه، كما خفَّف هو من عذاب قريش عن رسول الله ﷺ.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: "أنه سمع النبي ﷺ وذُكِرَ عنده عمُّه، فقال: لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيُجعل في ضحضاح من النار، يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه"[٢].

قال ابن حجر معلقًا على هذا الحديث: "ظهر من حديث العباس وقوع هذا الترجِّي، واستشكل قوله ﷺ "تنفعه شفاعتي" بقوله تعالى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾ (المدثر)، وأجيب بأنه خُصَّ، ولذلك عَدُّوه في خصائص النبي ﷺ، وقيل: معنى المنفعة في الآية يخالف معنى المنفعة في الحديث، والمراد بها في الآية الإخراج من النار، وفي الحديث المنفعة بالتخفيف، وبهذا الجواب جزم القرطبي، وقال البيهقي في البعث:

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة القصص، (٨/ ٣٦٥)، رقم (٤٧٧٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على صحة إسلام من حضره الموت...، (٢/ ٣٦١)، رقم (١٣١).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب، (٧/ ٢٣٣)، رقم (٣٨٨٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، (٢/ ٧٠٥)، رقم (٥٠٢).

صحة الرواية في شأن أبي طالب، فلا معنى للإنكار من حيث صحة الرواية، ووجهه عندي: أن الشفاعة في الكفار امتنعت لوجود الخبر الصادق في أنه لا يشفع فيهم أحد، وهو عام في حق كل كافر، فيجوز أن يخص منه مَنْ ثبت الخبر بتخصيصه، قال: وحمله بعض أهل النظر على أن جزاء الكافر من العذاب يقع على كفره وعلى معاصيه، فيجوز أن الله يضع عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطييبًا لقلب الشافع، لا ثوابًا للكافر؛ لأن حسناته صارت بموته على الكفر هباء"[1].

ويُفهم من كلام ابن حجر رحمه الله أن شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب خاصة به، وهي خصيصة من خصائص الرسول، وأن المنفعة التي تكون من النبي لعمه أبي طالب، هي مجرد تخفيف فقط، وليس هو المقصود في الآية الكريمة بأنها تعني الخروج من النار بالكلية.

وبما أوردنا من أدلة نردُّ على الذين يتوهمون أن حديث شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب يتعارض مع القرآن الكريم، بأن الشفاعة للكفار لا تنفعهم يوم القيامة، وقد بيَّنا أن هذه حالة خاصة بأبي طالب فقط؛ لما كان له من يدٍ في حماية الرسول ﷺ ليبلغ دعوة الله ﷻ، ولا يعتبر هذا إخراجًا له من النار بالكلية، بل هو مجرد تخفيف لعذابه في النار، كما حمى هو رسول الله ﷺ، وخفف عنه من تعذيب قريش له، فلا تعارض إذًا بين خصوصٍ أتت به السنة في شأن أبي طالب - وهو كافر - وبين عموم أخبر عنه القرآن، بأنه لا تنفع شفاعة الكافرين[®].

ثانيًا. النبي ﷺ لم يُحابِ عمَّه أبا طالب بشفاعته له، وليس في هذا إحياء للعصبية القبلية:

إن الزعم بأن الرسول ﷺ بشفاعته لعمه أبي طالب قد حاباه، وأعاد بتلك المحاباة العصبيةَ للأقارب بدون وجه حقٍّ - زعم باطل يُردُّ بأدلة كثيرة: شرعية وعقلية نُفيدُها من تتبع حياته ﷺ، وكيف كان بغضُه لهذا الأمر؟

لقد كان ﷺ يعمل دائمًا على إخماد مثل هذه الفتنة بين الصحابة، ويعلمهم أنه لا عصبية لأحد إلا للدين وحده، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "كنا في غزاة - قال سفيان: مَرة في جيش - فكَسَعَ[2] رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله ﷺ، فقال: ما بال دعوى جاهلية؟ قالوا: يا رسول الله، كَسَع رجلٌ من المهاجرين رجلًا من الأنصار، فقال: دعوها فإنها منتنة، فسمع بذلك عبد الله بن أبيٍّ، فقال: فعلوها؟ أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل..." فذكره[3].

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١١/ ٤٣٧).

® في **"ثبوت أحاديث شفاعة النبي"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"صحة أحاديث الشفاعة وتواترها"**، وفي **"نفي شفاعة النبي لأهل الكتاب"** طالع: الوجهين الأول والرابع، من الشبهة الحادية والثلاثين، من هذا الجزء.

٢. كَسَعَ فلانًا: ضرب دبره بيده أو بصدر قدمه.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾، (٨/ ٥١٦)، رقم (٤٩٠٥). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة، باب: نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا، (٩/ ٣٧٠٩)، رقم (٦٤٦٠).

وقد قال النووي في معنى هذا الحديث: "تسمية النبي ﷺ ذلك بدعوى الجاهلية، فيه كراهة منه لذلك، فإنه مما كانت عليه الجاهلية من التعاضد بالقبائل في أمور الدنيا ومتعلقاتها، وكانت الجاهلية تأخذ حقوقها بالعصبات والقبائل، فجاء الإسلام بإبطال ذلك، وفصل القضايا بالأحكام الشرعية، فإذا اعتدى إنسان على آخر، حكم القاضي بينهما، وألزمه مقتضى عدوانه، كما تقرر من قواعد الإسلام"[1].

ولو كان النبي ﷺ محابيًا عمه أبا طالب لكان من الأَوْلى أن يستغل أنه رسول الله، ويطلب من الله أن يشفع لأبويه أو أن يُخفف عنهما العذاب، فهما أقرب إليه من عمه أبي طالب؟!

إن انتفاء العصبية عن رسول الله ﷺ، ولزومه الحياد في أموره تجاه أقاربه لَخُلُقٌ بناه في قلبه القرآن، فبناه هو في أمته بسلوكه ﷺ.

ودعوى أن شفاعة النبي لعمه أبي طالب تعد تعصبًا منه لقرابته - دعوى يبطلها من أساسها ما رُوي عن أنس بن مالك: "أن رجلًا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: في النار، فلما قَفَّى دعاه، فقال: إن أبي وأباك في النار"[2].

فهل يُعقل أن يكون الرسول في شفاعته لأبي طالب قد أحيا العصبية الجاهلية للأنساب وهو يقول عن أبيه ذلك؟!

وينفي ذلك التعصب أيضًا ما ورد عن رسول الله ﷺ في شأن آل بيته لما نزل قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ (الشعراء)، حيث قام ﷺ فنادى: "يا معشر قريش! اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا بني عبد المطلب! لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبد المطلب، لا أُغني عنكَ من الله شيئًا، يا صفية عمة رسول الله لا أُغني عنكِ من الله شيئًا، ويا فاطمة بنت محمد سَليني ما شئت من مالي لا أُغني عنكِ من الله شيئًا"[3].

ومما سبق من الأدلة والشواهد يتبين لكل ذي لُبٍّ صادق أن سنة النبي ﷺ خير شاهدٍ على أنه لم يكن مجاملًا أحدًا من أهل بيته على حساب الدين، ولكن في الوقت نفسه كان من الأَرْيَحِيَّةِ وطول القامة في الأخلاق، حيث لا يضيع المعروف لديه حتى ولو كان بالكلمة الطيبة[4].

الخلاصة:

- حديث شفاعة النبي ﷺ لعمِّه أبي طالب حديث صحيح، بل في أعلى درجات الصحة، فقد رواه كلٌّ من البخاري ومسلم في صحيحيهما.
- ما ورد في شأن أبي طالب من شفاعة النبي ﷺ له لا يتعارض مع ما جاء في القرآن من انتفاء انتفاع الكفار

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٣٧١٠) بتصرف.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقربين، (٢/ ٧٠٠)، رقم (٤٩٠).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الوصايا، باب: هل يدخل النساء والولدان في الأقارب؟ (٥/ ٤٤٩)، رقم (٢٧٥٣). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: في قوله: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾، (٢/ ٧٠٢)، رقم (٤٩٤).

٤. ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مرجع سابق، ص١٣٠ بتصرف.

بشفاعة أحدٍ؛ لأن شفاعة أبي طالب مخصَّصة لما جاء عامًّا في القرآن.

- الشفاعة للكافرين لا تنفعهم؛ لأن أعمالهم صارت بموتهم على الكفر هباءً منثورًا، وإن جنوا ثمار حسناتهم في الدنيا.
- إن حسنات الكافر وأعمال برِّه إذا لم تقترن بالإيمان بالله واليوم الآخر، فإنها لا تنفعه في الآخرة.
- لقد مات أبو طالب على ملة آبائهِ، ولم ينطق بالشهادة قبل موته، فعزم رسول الله ﷺ أن يستغفر له ـ شفقةً عليه ـ ما لم ينهه ربه عن ذلك، فلما نزل القرآن بشأن عدم الاستغفار للمشركين، امتنع الرسول ﷺ عن الاستغفار لعمه، وهذا يدل على أنه مات على الشرك، وسيُحشر مع المشركين.
- ما ورد في حق الشفاعة لأبي طالب ليس معناه أنه سيخرج من النار بالكلية، وإنما هو مجرد تخفيف عنه من عذاب النار؛ لدفاعه عن الرسول ﷺ، وقد يُخفف عن الكافر من معاصيه بما فعل من حسنات؛ تطييبًا لقلب الشافع، لا لقلب المشفوع له.
- إن النبي ﷺ لم يحابِ عمَّه أبا طالب بتلك الشفاعة، ولم يُحيِ بذلك العصبية للأقارب، بل عمل على إماتتها طوال حياته، وإحياء العصبية للدين دون غيره، فالنبي ﷺ يغضب غضبًا شديدًا عندما يضرب رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار، وكل واحد منهما يستغيث بحزبه، فيقول ﷺ: "دعوها فإنها منتنة".
- لو صح أن النبي ﷺ حابَى أحدًا لكان أبوه أولى، فلما لم يحدث ذلك دل على أن شفاعة النبي لعمه ليست محاباة وإنما لسبب آخر.
- النبي ﷺ لم يُحاب أحدًا من آل بيته، سواءً فاطمة، أو العباس، أو عمته صفية رضي الله عنها، بل وكَلَهم إلى أعمالهم، لا إلى أنسابهم، وأخبرهم أنه لم ينفع أحدًا مهما بلغت درجة قرابته منه.

المصادر والمراجع

- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، د. ماهر ياسين فحل، دار المحدثين، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الأجوبة المستوعبة، ابن عبد البر، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.
- أحاديث معجزات الرسول التي ظهرت في زماننا، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفي الباز، مكة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٩٩م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العماوي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: شخصيته وعصره، د. علي محمد محمد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- أضواء على أحاديث الإسراء والمعراج، د. سعد المرصفي، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة صور الحديثة، بيروت، ط٢، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعيد آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: د. طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- إقامة الدلائل على عموم المسائل، أبو إسحاق الحويني الأثري، دار التقوى، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- اكتساب المناعة في إثبات الشفاعة، أمير فتوح عبد العليم، مكتبة البلد الأمين، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- إكمال إكمال المعلم، محمد بن خليفة الأبي.
- الانشراح ورفع الضيق بسيرة أبي بكر الصديق، د. علي محمد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح، أبو زرعة العراقي، دار الجنان، بيروت، د. ت.
- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- تاريخ يحيى بن معين (رواية عثمان الدارمي)، يحيى بن معين، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد سعيد السناري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- التأويل: دراسة موضوعية في الأحاديث النبوية، د. محمد رأفت سعيد، دار الوفاء، مصر، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- التبيان فيما جدَّ من أمر الجان، أبو عمر فوزي بن عبد العزيز الإبشاني الأثري، دار الدعوة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي، مكتبة الأوائل، سوريا،٢٠٠١م.
- التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د. ت.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان التوحيدي.
- تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، أخبار اليوم، مصر، د. ت.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- تفسير القرآن الكريم، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ.
- تفسير الوسيط، د. محمد سيد طنطاوي، مطبعة السعادة، مصر، د. ت.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الله بن الصديق، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر، الشيخ طاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد في حديث صك الرسول المكلم موسى عليه السلام للملك الموكل بقبض أرواح العباد، محمد بن أحمد العلوي، تحقيق: د. محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الثقات، ابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، الهند، د. ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الجامع الصحيح المختصر، البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، د. ت.
- جناية الشيخ الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- جهود الإمام محمد رشيد رضا في خدمة السنة، د. يوسف عبد المقصود، دار التوعية، مصر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، تحقيق: د. علي حسن ناصر وآخرين، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى، ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٠٠م.
- الحق أبلج والباطل لجلج، جواد عفانة، دار جواد للنشر، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك رضي الله عنه، د. فاروق عبد المنعم، دار نور الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الخمر داء وليست بدواء، د. شبيب بن علي الحاضريّ، هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- د. مصطفى محمود.. إلى أين؟ د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- دفاع عن السنة المطهرة، د. علي بن إبراهيم حشيش، دار العقيدة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- دفاع عن السنة ورد شُبَه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، محمد بن الحسين الحجوي الثعالبي الفاسي، تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- دفاعًا عن رسول الله ﷺ، محمد يوسف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- دلائل النبوة، البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ذكر أسماء من تُكلم فيه وهو موثَّق، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد شكور المياديني، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الرد على مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، د. عبد المهدي عبد القادر، دار الاعتصام، القاهرة، د. ت.
- الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.
- الرسالة والرسل في العقيدة الإسلامية، د. محمد المسير، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- الرسل والرسالات، د. عمر سليمان الأشقر، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- روح البيان، إسماعيل حقي.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: د. طه عبد الرءوف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير اليماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، صلاح الدين مقبول أحمد، دار عالم الكتب، السعودية، د. ت.
- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، دار المكتبي، سوريا، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط١١، ١٩٩٦م.
- السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت.
- سنن الدارمي، عبد الله أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرى، البيهقي.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.

- سؤالات البرقاني للدارقطني، أبو بكر البرقاني، تحقيق: طلال سعيد آل حيان، مخطوط بدار الكتب المصرية، القاهرة.
- سِيَر أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- السيرة الحلبية، أبو الفرج نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- السيرة النبوية، ابن هشام، تحقيق: محمد بيومي، مكتبة الإيمان، مصر، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- السيرة النبوية، د. علي محمد محمد الصلابي، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م.
- السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة، د. محمد محمد أبو شهبة، دار القلم، دمشق، ط٨، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- شرح السنة، البغوي، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ملا علي القاري.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ت.
- شرح العقيدة الطحاوية، سفر عبد الرحمن الحوالي.
- شرح ألفية السيوطي في الحديث، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين.
- شرح سنن ابن ماجه، السيوطي وآخرون، قديمي كتب خانة، كراتشي، د. ت.
- شرح صحيح البخاري، ابن بطال.
- الشريعة، أبو بكر الآجري، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- شغب اليهود على الأنبياء، د. محمد عبد القادر أبو فارس، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٩٨م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي أبو الفضل عياض، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

- صحيح السيرة النبوية، الألباني، المكتبة الإسلامية، الأردن، ط١.
- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، د. ت.
- الصمت، ابن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الطب النبوي، ابن القيم، تحقيق: الشحات أحمد الطحان، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- العجالة السنية على ألفية السيرة النبوية، المناوي.
- عدالة الصحابة، د. عماد الشربيني، دار الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، مصر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- العصمة النبوية، محمد فتح الله كولن، ترجمة: أورخان محمد علي، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الحنفي.
- العواصم والقواصم،ابن الوزير اليماني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠هـ.

- الفتاوى الفقهية الكبرى، ابن حجر الهيتمي.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني.
- فترة التكوين في حياة الصادق الأمين، خليل عبد الكريم، ميريث للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الفجر الساطع على الصحيح الجامع، محمد الفضيل بن محمد الفاطمي الشبيهي.
- الفرق بين الفِرَق، أبو منصور البغدادي.
- الفروسية، ابن القيم، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سليمان، دار الأندلس، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- فقه السيرة النبوية، د. محمد سعيد البوطي، دار السلام، القاهرة، ط١٤، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م.
- فقه الطهارة، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- فيض القدير، المناوي، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- قصص الأنبياء، ابن كثير، تحقيق: محمد عبد الملك الزغبي، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م.
- كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- كتاب الضعفاء والمجروحين، الدارقطني، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- الكشاف، الزمخشري، الدار العالمية، مصر، د. ت.

- الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي)، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: علي حسن البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية؟ د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، ط٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- كيف ولماذا التشكيك في السنة، أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن أبو الحسن علي بن إبراهيم بن عمر الشيخي.
- لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- مجلة الإعجاز العلمي، تصدر عن الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- مجلة الزهراء، مجلة دورية تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، دار المنار، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، العدد ٢٣.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- محمد المثل الكامل، أحمد جاد المولى، تحقيق: عبد الرحيم مارديني، مكتبة دار المحبة، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات، د. طارق بن محمد الطواري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الفارسي الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

- مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنوؤط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
- مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معارج القبول شرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ أحمد حكمي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.
- معالم التنزيل، البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، السعودية، ط٤، ١٤١٧ هـ١٩٩٧م.
- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي.
- المفهم شرح صحيح مسلم، أبو العباس القرطبي.
- مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، عبد العزيز العتيبي، شركة غراس للنشر، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- مكانة الصحيحين، د. خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- منهاج السنة النبوية في نفي كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، إشراف: د. حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، د. ت.

- المهدي بين أهل السنة والروافض، ربيع بن هادي المدخلي.
- مواقف مزح فيها النبي ﷺ، خميس السعيد، دار الناشر العربي، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- موسوعة الإعجاز العلمي في سنة النبي الأمي، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- موسوعة الدفاع عن رسول الله، علي بن نايف الشحود.
- الموطأ، الإمام مالك، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الرياض، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية، مصر، ط٢، د. ت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات ابن الأثير.
- نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن قيم الجوزية، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د. ت.
- اليسار الإسلامي وتطاولاته المفضوحة على الله والرسول والصحابة، د. إبراهيم عوض، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.



موسوعة

بيان الإسلام

الرد على الافتراءات والشبهات

القسم الثالث: السنة النبوية

المجلد الرابع

ج ٩

شبهات حول أحاديث العقيدة (٢)

(النبــوات)